جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱ ⴼⴰⵙ
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FÈS
كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس
ⵜⴰⵖⵍⵓⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵔⴰ ⴰ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵜⵉⵏⵙⴰⵏⵉⵏ ⵙⴰⵢⵙ - ⴼⴰⵙ
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES SAÏS-FÈS

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه : التاريخ والتراث

محور : التاريخ

مختبر : البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع :

# النخب المخزنية في دائرة الحماية الفرنسية

## من خلال الوثائق الفرنسية

## 1912–1956

إعداد الطالب الباحث:

محسن اعميمري

اسم الأستاذ المشرف

الدكتور لحسن أوري

تاريخ المناقشة : **28** يونيو **2021**

لجنة المناقشة :

الدكتور محمد بوكبوط رئيسا

الدكتور مصطفى نعيمي عضوا

الدكتور محمد الكتاني عضوا

الدكتور لحسن أوري مشرفا ومقررا

السنة الجامعية :

**2021–2020**

# مقدمة:

عرفت التجمعات الإنسانية باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجود نخب اجتماعية مهمتها تأمين الأدوار الحيوية لاستمرارية هذه التجمعات تجسدت. من خلال أقليات سكانية، لها من المميزات والموارد ما يميزها عن بقية أفراد مجتمعها، جعلها تتصدر المستفيدين من إمكانيات المجال، محتكرة بذلك وظائف القيادة والسلطة، التي أهلتها لتدبير شؤون الحياة العامة، مما جعل وجودها معطى ضروريا، تفرزه الحياة الاجتماعية وتستدعي بقاءه واستمراره. وهكذا فوجود النخب ليس ضرورة تاريخية، أو نتاج ظروف موضوعية في المجتمع فحسب، وإنما هي مطلب وظيفي لاستمرارية المجتمعات البشرية[1].

أجمعت الدراسات العلمية التي تناولت موضوع النخب، أنه من الصعب تصور تجمع إنساني بدون وجود نخب تعكس خصائص المجتمع الذي أفرزها، حيث إن أسس تميزها تتعلق بشكل خاص بطبيعة هذا المجتمع، الذي يستمد بدوره عددا من خصائصه ومميزاته من نوع النخبة السائدة، ونقصد بذلك مجموع الأشياء الإنسانية المرتبطة بنخب ذلك المجتمع؛ من لغة، ومراسم تعبدية، وقيم، وأنماط سلوكية واعية أو عفوية، التي تنعكس من خلال أعراف وعادات وتقاليد اجتماعية، فراهنت هذه الدراسات على موضوع النخب لمقاربة التراكمات المحصلة داخل المجتمعات الإنسانية عقب صيرورتها التاريخية[2].

تباينت التعاريف في تحديد ماهية المخزن، فيصعب إيجاد تعريف مضبوط للخدمة أو الوظيفة المخزنية، باعتبار أنها ظلت تشكل بنية خاصة ومنغلقة، إلا أنه من الممكن تأطير هذه التعاريف بمنظورين أساسيين:

1. التمثل العامي: يأتي مصطلح المخزن في الوعي الجمعي المغربي للدلالة على السلطة، كما يستخدم مفهوم السلطة للدلالة على المخزن في الوقت ذاته، أما ممثل

---

[1]- محمود محمد الناكوع، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، دار الساقي للطباعة والنشر، 1989، ص.17.

[2]- حسن اللحية، **مسارات النخب السياسية بالمغرب، دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة**، إفريقيا الشرق، 1998، ص.50.

ينظر كذلك: نجيب غلاب، **لاهوت النخب القبلية، تقديس الشيخ ولعن الدولة**، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، 2010، ص.8.

الجهاز المخزني ليس سوى تجسيد لتلك السلطة، ومظهرا من مظاهرها، فيستمد الباشا والقايد والقاضي وغيرهم، سلطتهم وهيبتهم من هذه المؤسسة، حيث إن طاعة هؤلاء الأشخاص لا تعدو أن تكون سوى طاعة للمخزن.

2. التأليف العلمي: جاء تصور المخزن في الكتابات العلمية كإدارة مركزية مكونة من أطر تقنية لها معرفة بصناعة سياسة الملوك، وتدبير أمور البلاد، تربطها علاقات شخصية بالسلطان، الذي يعتبر مصدرا لتفويض الصلاحيات الإدارية أو سحبها، ورقيبا لزجر كل محاولة تجاوز في أداء المهام، أو الصلاحيات[3].

راهن سلاطين المغرب على شبكة من الأطر المخزنية، التي اتسمت بالتنوع والتكامل على مستوى طبيعتها وتكوينها، كما اختلفت مراتبها وأدوارها في هيكل الجهاز المخزني، والواقع أنها مثلت بنية متحولة، لما يلعبه الدور السلطاني في إعادة ترتيبها، أو تشكيلها، والملاحظ أن هذه النخب لم تكن معزولة عن أحضان المجتمع طيلة تاريخ مغرب ما قبل الاستقلال، إذ تشكل موردها الأساسي مبدئيا من أعمال السخرة التي تفرض على العامة، ومن الجباية التي تكلفت عامة بجمعها لصالح المخزن مقابل اقتطاع نصيب لفائدتها[4].

وهكذا أقر المخزن جهاز إداريا ممتدا عبر ربوع البلاد، لتأمين مراقبة صارمة لأطراف مجال سيادته، لإثبات حضوره، وقدرته على التوغل في المجالات على اختلاف طبيعتها الجغرافية وبنيتها السكانية، ولتكريس هيمنته على البنيات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل إعادة تنظيمها وفق منظوره الخاص، الذي لم ينفصل عامة عن هاجس الجباية، وهو ما تطلب تجنيد العديد من الدعامات المادية والبشرية، تباين حجمها وقيمتها ارتباطا باختلاف مقومات الأوساط المغربية، وبوثيرة خضوعها وولائها للإرادة السلطانية، فأحدث المخزن

[3]- إحسان الحافظي، **السياسات الامنية في المغرب، في السلطة وأدوار النخب السياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2020.

[4]- محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، الناشر، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، 2011، ص.128.

بذلك نظام حكم محلي متميز، يظهر فيه أن السلطة المركزية قد اعتمدت تسييرا غير مباشر لهذه المجالات، وأنها ترضى بالحد الأدنى من الاعتراف بسلطتها[5].

اعتمد المخزن المغربي عبر تاريخه السياسي على توظيف الزعامات المحلية برأسمالها المادي واللامادي؛ من زعماء القبائل، ورؤساء الزوايا بشكل عام، لضبط السكان ومراقبتهم، ثم تعبئتهم وتجنيدهم عند الاقتضاء، كاعتراف ضمني بسلطته عليهم، فيكفي الرجوع إلى الوثائق والمصادر التاريخية، وبعض الكتابات السوسيولوجية التي تناولت علاقة المخزن بالسكان ككتابات روبير مونطاني(Robert MONTAGNE)[6]، وجاك بيرك[7] (Jaque BERQUE)، وبول باسكون(Paul PASCON) [8]، ومحمد جسوس[9]، وغيرهم، لإدراك أن المخزن لم يجعل أبدا من تفكيك بنية سلطة النخب التقليدية هدفا لسياسته، بل على النقيض من ذلك، سعى باستمرار إلى دعمها وتقويتها وتوفير الشروط الضرورية لإعادة إنتاجها، إذ كان دائم الحاجة إلى قيادات قوية تقوم بخدمته، وتتوسط بينه وبين الساكنة، وتفرض وجوده على الصعيد المحلي، لكنه حرص في المقابل على أن تظل هذه الزعامات خاضعة، وعاجزة عن القيام بأي عمل مستقل خارج إرادته، لذلك كان يخضعها للمراقبة المستمرة، ويدعمها ويقويها في الحدود التي تخدم مصالحه، ويبادر إلى إضعافها، أو استبدالها، كلما استشعر قدرتها أو رغبتها في الاستقلالية عن نظامه، فكان المخزن إحدى الأسس التي عززت ظهور القائدية إلى جانب النظام القبلي الذي ترعرعت بين أحضانه، لتصبح القائدية نموذجا للإدارة القبلية وفق النمط المخزني الذي يمثله السلطان[10].

---

[5]- محمد حنداين، **المخزن وسوس 1672-1822، مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة، مونغرافية سوس**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2005، ص.183.

[6]- Robert Montagne, **Les Berbères et le Makhzen dans le sud marocain, Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires (groupe chleuh)**, éd. Félix Alcane, Paris, 1930.

[7]- Jaques Berque, **Structures sociales du Haut Atlas**, Paris Presse universitaire de France, Paris, 1955.

[8]- Paul Pascon, **Le Haouz de Marrakech**, 2Tomes, Centre universitaire de la recherche scientifique, 1983.

[9]- محمد جسوس، **رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب**، وزارة الثقافة، الرباط، 2003.

[10]- أحمد محمد قاسمي، **تاريخ قبيلة بني عمير والمحيط التادلي 1188م.-1956م.**، د.ن، 2005، ص.128.

أدركت السلطات الفرنسية من خلال تجاربها الاستعمارية الأهمية السياسية لعمل المخزن على تحويل الزعامات التقليدية إلى نخب مخزنية، فالملاحظ أنها سعت إلى استقطاب الزعماء المغاربة بهدف إشراكهم في مشروعها الاستعماري، معتبرة ذلك تحديا أساسيا، كان من الواجب تحقيقه قبل مواصلة مسيرتها في المغرب، فعبر ليوطي عن سعادته في 14 يوليوز 1912 بمناسبة حضور عدد من النخب التقليدية لأول احتفال بالعيد الوطني الفرنسي بعد فرض الحماية قائلا: **"فحضور ممثلين عن السلطة الشريفة، وزعماء القبائل الذين كانوا قبل أسابيع يهاجموننا في فاس، إلى جانبنا هذا الصباح، هو أفضل تعهد للشراكة التي يجب أن تميز وقبل كل شيء نظام الحماية، الذي يجب أن يكون ويبقى دائما القاعدة الصلبة لورش الحماية الذي يجب إتمامه في المغرب"**[11].

عملت إدارة الحماية الفرنسية على انتقاء أكثر الأعيان تأثيرا داخل مجالاتها المحلية، ثم تعينها في إحدى مناصب الزعامة المخزنية، كما بادرت إلى مصالحة أقوى الزعماء المعادية لها، وتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية، لتوجه التنافس بينها فيما بعد نحو تسخير مؤهلاتهم وإمكانياتهم لبسط سلطة الحماية على المجتمع المغربي[12]، فبتوسيع مجال التهدئة، وبتزايد وفود المستوطنين الأوربيين على المغرب، كان من الأهمية وضع في قيادة المناطق المغربية، زعماء يوفرون أكبر قدر ممكن من الضمانات لحفظ النظام، وخضوع الساكنة المحلية، فنهجت بذلك نفس سياسة الترغيب والترهيب التي اعتمدها المخزن التقليدي، في إطار الجهود المبذولة لفرض مراقبته على جهات منطقة الحماية الفرنسية. وهكذا منحت مختلف الامتيازات للشخصيات ذات النفوذ القوي، حتى تجعل مصيرها مرتبطا بمصير نظام الحماية.

## -أهمية موضوع الدراسة.

[11]- Hubert Lyautey, **L'action coloniale**, éd. Paléo, Paris, 2012, p.107.

[12]- محمد جسوس، **محاضرات حول القيادات والزعامات التقليدية**، 1984، ص.20.

تكتسي دراسة النخب المخزنية أهمية بالغة في تاريخ المغرب، إذ شكلت هذه النخب قبيل الحماية أساس المؤسسة المخزنية التي أشرفت على جل مصالح المخزن المغربي في الحاضرة والبادية، والتي استمر تطورها في ظل الدولة المغربية الحديثة والمعاصرة، باعتبارها عنصرا أساسيا في هيكلة المخزن التقليدي، وفي تصريف الأوامر السلطانية، التي تقنن العلاقة بين السلطة المركزية في شخص السلطان ورعيته، فشكلت حلقة الوصل الرئيسية بين السلطة والمجتمع، التي يتم عن طريقها تصريف اختيارات وتوجهات نظام السلطة في المغرب، كما تدرك بواسطتها السلطة المركزية حاجيات مجال نفوذها، وبذلك يتسنى لها اختيار السياسات الملائم اعتمادها.

حظيت النخب المخزنية بدراسات مهمة، ركزت عامة على الأدوار الطلائعية التي قامت بها هذه النخب من أجل نشر الاستقرار وتطبيق القوانين بالبلاد، إلا أن ما تم تسجيله هو قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذه النخب في الفترة المعاصرة، وبالخصوص خلال فترة الحماية، لذلك ارتأينا الاشتغال على هذه النخب في علاقتها بالمخزن وبالحماية على حد سواء، من أجل معرفة التطورات التي عرفتها في ظل نظام الحماية، وما تمكنت من إنجازه من خدمات لفائدة المجتمع المغربي كفئة مخزنية في دائرة الحماية.

إن البحث في هذا الموضوع ارتبط أساسا بما توصلنا إليه بعد زياراتنا لقسم الأرشيف الدبلوماسي بمدينتي نانط وباريس، وبالأرشيف العسكري بفان سان، إذ فتحت العديد من الربائد، التي تخص رجال المخزن في مغرب الحماية، والتي حاولنا بواسطتها دراسة الأسس والمنطلقات التي أسهمت في تشكل هذه النخب، ودور الإدارة الفرنسية في تزكيتها وتحميلها مسؤولية المشاركة في تنزيل بنود الحماية، وتطبيق السياسة الأهلية للإقامة العامة في المغرب خصوصا خلال فترة ليوطي.

إن التوقف عند هذه الإشكالية سيساهم في كشف دور الحماية في تطور هذه الفئة من المجتمع المغربي، وفي بروزها اعتمادا على مؤهلاتها ومكانتها في المخزن التقليدي، محاولة بذلك المزاوجة بين التقليد والحداثة، والتي ارتبطت بنظام الإدارة الفرنسية بعد توقيع معاهدة الحماية 30 مارس 1912، فراهنت على استغلال هذه الفئة من أجل السيطرة على

المغرب، بناء على سياسة استقطاب الأعيان، ثم استغلالهم في الحروب الاستعمارية، وهو المنطلق الأساسي الذي راهنت عليه إدارة الحماية في شخص مقيمها العام ليوطي، إذ اعتبر أن عملية غزو المغرب، لن تتم دون الاعتناء بأعيان المخزن، الذين سيسهرون على إخضاع المغرب لصالح فرنسا مقابل إقطاعات أو سيادة على مجالات معينة، أعطت سياسة الشراكة التي تبناها ليوطي اتجاه القواد الكبار وكبار موظفي المخزن، الذين احتشدوا للمسألة الفرنسية، نتائج جد مرضية بالنسبة لحكومة باريس، فبفضل تعاونهم تمكنت القوات الفرنسية من إخماد مختلف الثورات في المغرب، عبر مشاركتهم الفعلية في القتال، أو عبر تفعيل العمل السياسي لإدارة الحماية، باستمالة نظرائهم من أعيان القبائل وإقناعهم بأهمية الخضوع للسلطات الفرنسية، أو عبر تجنيد وتدريب عدد من الساكنة للانضمام إلى فرق العسكرية المحلية التي سخرت قوتها الحربية لصالح المتروبول الفرنسي.

**-المنهج المعتمد في دراسة الإشكالية.**

اقتضت دراسة إشكالية النخب المخزنية على عهد الحماية استحضار العديد من مقاربات العلوم الإنسانية، للإحاطة بمختلف العناصر المساهمة بشكل مباشر، أو غير مباشر في تشكل الأحداث التاريخية خلال مرحلة الحماية، إذ افترضت طبيعتها الإشكالية المركبة وارتباطا بطبيعة المادة العلمية التي تمكننا من تجميعها، إضافة إلى تبني المنهج التاريخي بما يستدعيه من استحضار أساليب التحليل والتركيب والنقد والاستنباط والاستقراء، واستعارة عدد من المناهج المعتمدة في المقاربات السوسيولوجية والإثنوغرافية والاقتصادية والقانونية وغيرها؛ من قبيل المنهج الكمي والتفسيري والواقعي، والمقارن، والسببي والنمط المثالي[13]، وعلى هذا الأساس اعتمدنا على التحليل الشمولي للقضية التاريخية، والذي يرتكز أساسا على استحضار جل مناهج العلوم الإنسانية التي يمكنها أن تفيدنا في تقديم قراءة علمية للموضوع، آملين تحري الدقة والموضوعية والأمانة العلمية، دون الدخول في مزايدات يمكنها أن تشوش على البحث وخصوصا منها الإيديولوجية، التي نرى بأنها غير صالحة لدراسة

[13]- النمط المثالي: منهجية تقترن باسم السوسيولوجي الألماني ماكس فيبر، وهي عبارة عن تركيب ذهني يقوم الباحث بإنشائه انطلاقا من بعض النماذج الواقعية ليتخذه، بعد ذلك، منهجية ونظرية تساعده على تحليل الواقع وفهمه.

التاريخ الاجتماعي للمغرب، محاولين بذلك تتبع خطى مدرسة الحوليات، في الاستفادة من جل المناهج المتوفرة وإزالة الحدود بين العلوم الإنسانية والاجتماعية.

**-دواعي اختيار الموضوع**

ارتبط اختيار الاشتغال على موضوع النخب المخزنية المغربية في دائرة الحماية ما بين 1912-1956، بمجموعة من الدوافع التي يمكن تصنيفها إلى:

- **دوافع ذاتية:** تمثلت في متابعة ما بدأه عدد من الباحثين في موضوع النخب المخزنية خلال القرن التاسع عشر، عبر الاشتغال على موضوع هذه النخب خلال عهد الحماية، خاصة بعد مصادفتنا للعديد من الوثائق بدور الأرشيفات الفرنسية تخص موضوع موظفي المخزن تحت نظام الحماية، فكانت بذلك السبب الرئيسي لرغبتنا في البحث في هذا الموضوع.
- **دوافع موضوعية:** تمثلت في غياب ملموس لدراسات تاريخية ذات طابع إشكالي حول موضوع نخب المخزن خلال عهد الحماية، إذ لاحظنا وجود فراغ معرفي تاريخي في هذا المجال، فباستثناء الأبحاث والدراسات السوسيولوجية التي أنجزها عدد من الباحثين المغاربة والأجانب، ظلت مجمل الأبحاث المنجزة متعلقة بشخصيات بعينها، ولم تتناول الموضوع في إطار شمولي إشكالي، في حين أن ما توفره حاليا دور الأرشيفات بخصوص موظفي المخزن، يمكنه أن يشكل قيمة مضافة حقيقية لما أنجز في موضوع النخب المخزنية، فكان الهدف الأساسي من دراستنا لهذا الموضوع؛ هو فهم العلاقة بين النخب التقليدية والمخزن من جهة في شكلها الصوري، وبين هذه النخب ونظام الحماية من جهة ثانية، وذلك من أجل رسم صورة واضحة لهذه الفئة من المجتمع المغربي، التي أصبحت في الواقع تستدعي التوقف عندها الواحدة تلوى الأخرى دون السقوط في حتمية الدراسة النموذجية لعنصر من عناصر هذه النخب دون الآخر، لأن لكل مجال مميزاته، كما أن لكل فرد من هذه النخب خصوصياته، كما لا يمكن استيعاب تفاصيلها التاريخية إلا في إطار دراسة شمولية تتبنى الموضوعية وتلتزم بالأمانة العلمية. فيعود سبب اختيار هذا الموضوع

في حد ذاته إلى دراسة تاريخ هذه النخب في علاقتها بالمجال، الذي كانت تتحرك فيه وتسيطر عليه منذ إعلان الحماية الفرنسية على المغرب، ومعرفة خصوصية العلاقة التي كانت تربطها بالمجتمع المغربي قبيل الحماية، والتحولات التي طرأت عليها بعد استقطابها، لتصبح آلية من آليات الحماية وفي بخدمة المصالح الفرنسية، بشكل مناقض تماما لطبيعتها وأسس تكوينها، كما أن دراسة العلاقة بين هياكل المخزن والسلطان في ظل نظام استعماري، شكلت أهم الدواعي الموضوعية للاختيار، والتي تفرض التوقف عند العلاقة التي ربطت بين حكومة المخزن والسلطان من جهة، وبين القبائل المغربية والمؤسسات المخزنية في مجموع المناطق الخاضعة من جهة ثانية، إضافة إلى تلك التي اصطلح على تسميتها بمناطق السيبة، والتي ستعتمد على إضعافها السلطات الاستعمارية في أفق التحكم فيها وربطها بالنظام الجديد، الذي جاء لتفريغ القبيلة (نظام اجماعة) من محتواها لفائدة شريحة تواجدت فعليا، أو ساهمت في تكوينها بإشراف من المؤسسات السياسية التي تم إحداثها خلال عهد الحماية في القبائل والمدن المغربية، فأفرزت إلى الوجود مجموعة من النماذج القيادية، التي ستستغل بشكل كبير في السيطرة على المغرب بناء على السياسة الاستعمارية الجديدة، التي دعت إلى ضرورة السيطرة على المغرب بواسطة المغاربة.

## -إشكالية البحث:

ارتبطت إشكالية الموضوع بالبحث في التاريخ الاجتماعي للنخب المخزنية في مغرب الحماية، إذ شكلت عنصرا أساسيا في علاقة إدارة الحماية بالمجال المغربي، مما دفعنا إلى توجيه البحث في هذا الموضوع المركب في اتجاهين: اتجاه اقتضى معالجة موضوع النخب المخزنية في علاقتها بالمخزن، باعتبارها تندرج ضمن أجهزته وهياكله. ومن جهة أخرى دراسة هذه النخب كإحدى دعائم نظام الحماية. وهو ما عكس غموضا واضحا لوضعية هذه النخب، حاولنا فك رموزه، بتحليل العلاقة بين المخزن والحماية، وانعكاساتها على النخب المخزنية، لأنها شكلت في نظرنا المحك الأساسي، الذي أثر على النخب المخزنية، التي

وضعت نفسها في خدمة الحماية، أكثر من خدمتها للمؤسسة المخزنية المقزمة بقوة بنود معاهدة الحماية.

فرض الطابع المعقد والمركب لإشكالية البحث الأساسية، تقسيمها إلى عدد من الإشكالات الفرعية نوجزها كما يلي:

- استراتيجية الحماية الفرنسية ومسألة النخب المخزنية: لم يقتصر عمل مؤسسة الحماية على الحفاظ على نخب المخزن الموجودة قبل إرساء نظام الحماية وتقوية نفودها، وإنما نقبت عن فئات محلية جديدة، قادرة على تسهيل عملية التغلغل بمختلف أشكاله الاقتصادية والسياسية والأمنية، دون الاصطدام المباشر مع الساكنة المحلية "«الأهالي»"، حيث شكلوا فئة أصبح يعول عليها الفرنسيون بالدرجة الأولى، فعمدوا للحفاظ عليها نظرا لتجدرها القبلي، وهموا بتقويتها وجعلها تتماشى مع استراتيجية التغلغل.
- تجليات اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية وطرق تصريفها: وضعت الإدارة الاستعمارية هذه النخب في سياقها التقليدي، كما زودت بعض فئاتها بقانون أساسي وإطار قانوني، فأفضى الدهاء القانوني الفرنسي حينها إلى إرساء نظام جديد يحقق القابلية لاندماج هذه النخب في دواليب الإدارة الاستعمارية (الحماية)، التي جعلت من النخب التقليدية للمخزن (القواد الكبار والباشوات) حلفاءا لها، وظفتهم لاحقا في استكمال مأسسة نظامها والتحكم في الأوساط المحلية، بعدما خولتهم سلطة مطلقة للتحكم في المجتمع القبلي بالدرجة الأولى، الذي شكل تهديدا خطيرا لمشروع الحماية في المغرب.
- مخلفات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية: جاءت عواقب اندماج هذه النخب في نظام الحماية جد وخيمة على علاقاتها بالسلطان وبأوساطها الاجتماعية، حيث تسبب هذا الاندماج في اختلال تبعية هذه النخب للسلطان، كما تفاقمت مظاهر استغلال الساكنة المحلية، مما نتج عن اضطرابات اجتماعية خطيرة، استدعت إعادة النظر في أسس السلطة المخزنية الشريفة في المغرب.

## -دراسة نقدية للدراسات السابقة في موضوع البحث:

اهتمت مجموعة من الدراسات التاريخية بمعالجة قضية النخب المخزنية في المغرب قبل توقيع معاهدة الحماية وخاصة خلال القرن التاسع عشر، ويعد ما أنجزه مصطفى الشابي[14]، وأحمد البوزيدي[15]، وأحمد التوفيق[16]، ومحمد كنبيب[17]، والعربي كنينح[18]، حول النخب المخزنية، أبرز هذه المحاولات، في حين أنجزت العديد من الدراسات المغربية والأجنبية حول هذا الموضوع، والتي صدرت مؤخرا، معتمدة في دراساتها على دمج المقاربة التاريخية بالمقاربات الاجتماعية الأخرى؛ كالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا، إلا أن الملاحظ أن هذه الدراسات طغى عليها عامة الطابع الانتقائي، فاختصت بمجالات محدودة أو شخصيات بعينها، كتلك التي صدرت حول الكلاوي والبغدادي والعيادي والمتوكي والعبدي والبكاي وغيرهم من النخب المخزنية التقليدية، وركزت في دراساتها بشكل مفصل على مقاربة موضوع القائدية في استيعاب البنية السوسيو-سياسية للمجتمع المغربي، في حين أهملت بشكل واضح التباين بين هذه النخب وبين المجالات المغربية، كما لم تكشف عن أنماط ووثيرة التحول الذي طرأ على وضعية هذه النخب إداريا وقانونيا، وعلى علاقاتها بمختلف العناصر المتفاعلة في الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي المغربي؛ ومن نماذج هذه الكتابات نذكر:

- المختار الهراس، **القبيلة والسلطان، تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب**، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، 1988.
- عمر الإيبوركي، **الظاهرة القائدية، القايد العيادي الرحماني نموذجا، مساهمة في دراسة المجتمع المغربي**، د.ن، 2000.

---

[14]- مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1995.

[15]- أحمد البوزيدي، **التاريخ الاجتماعي لدرعة (من مطلع القرن السابع إلى مطلع القرن العشرين)، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية**، آفاق متوسطية، 1994.

[16]- أحمد التوفيق ، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إنولتان 1850-1912**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط.2، 1983.

[17]- محمد كنبيب، **المحميون**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات باب أنفا، الرباط، 2011.

[18]- العربي اكنينح، **أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل، في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (أيت نظير)**، مطبعة أنفو، فاس، 2004.

- عبد اللطيف جبرو، **قراءة في كتاب عبد الصادق الكلاوي عن والده الباشا التهامي الكلاوي**، سلسلة أحاديث ونقاشات عن مغرب القرن العشرين، 2005.
- عبد الإله بنهدار، **مسرحية قايد القياد، الباشا الكلاوي**، سعد الورزاني للنشر، 2010
- حكيم محمد بن عزوز، **موقف الشريف الريسوني من الاستعمار الفرنسي**، د.ن، تطوان، 1981.
- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès, La politique berbère du Protectorat française au Maroc 1912-1956** [19].
- Mohammed AMRANI-HANCHI, **Essai sur l'évolution des structures sociales traditionnelles dans le monde rurale marocain au contact de l'occident** [20].
- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc** [21].
- Mohamed SALAHDINE, **Maroc, Tribus, Makhzen et Colons, essai d'histoire économique et sociale.**[22]

**-نقد المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:**

إن البحث في موضوع النخب المخزنية في دائرة الحماية، جعلنا نطلع على العديد من الوثائق التاريخية، التي تحتفظ بها دور الأرشيفات الفرنسية، والتي وفرت قدرا هاما من المعطيات التاريخية لمعالجة أهم محاور الإشكالية وخاصة:

- Service historique de la défense, de Vincennes (S.H.D.V.)

[19]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement de traité de Fès, La politique berbère de Protectorat française au Maroc 1912-1956**, T.1, Éd. L'HARMATTAN, Paris, 2011,

[20]- Mohammed AMRANI-HANCHI, **Essai sur l'évolution des structures sociales traditionnelles dans le monde rurale marocain au contact de l'occident**

[21]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc**, 3 Tomes, Éd. L' Harmattan, 1988.

[22]- Mohamed SALAHDINE, **Maroc, Tribus, Makhzen et Colonnes, essai d'histoire économique et sociale,** Éd. L'Harmattan, Paris 1986.

- Archive diplomatique de Nantes (A.D.N)

- Archive diplomatique, de la Courneuve, Paris (A.D.C.N.)

كما لم نغفل استحضار مختلف المعطيات التاريخية الواردة في مختلف المصادر والمراجع التاريخية، خلال عمليتي التحليل والتركيب الخاصة بمضامين الأطروحة، في إطار دراسة السياسة القائدية والسياسة البربرية، أو في إطار مناقشة علاقة رجال المخزن بالسلطان بإدارة الحماية، فأخذنا بعين الاعتبار كل الكتابات في هذا الصدد، التي قدمت بصفة عامة معطيات معرفية مهمة حول أشكال تنظيم أهم المؤسسات المغربية، من أجل وضع أولى لبنات دراسة النخب المخزنية على عهد الحماية، وفق مقاربة تاريخية أكاديمية تروم تسليط الضوء على فئة من المجتمع المغربي يمكن القول؛ إنها انسلخت عن جلدها، وأصبحت في دائرة الحماية تتكل بالمغاربة وتفرض عليهم الخنوع للاستعمار، ومن هذه المصادر نذكر:

- عبد الرحمان ابن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس**.
- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**.
- أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**[23]. تح. عبد الكريم الفيلالي، ط.2، د.ن المعرفة، الرباط، 1991.
- السوسي محمد المختار، المعسول، عشرون جزءا.
- Lyautey, **L'action coloniale 1900-1914 Madagascar-Sud Oranais-Maroc**, édition Paleo, Février 2012
- Aubin (Eugène), **Le Maroc d'aujourd'hui**, A. clin, 7éme édition, Paris, 1912.
- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne, le contrôle civil au Maroc 1912-1956,** Nouvelles éditions Latines, Paris, Janvier 1984.

[23]- أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا**، تح. عبد الكريم الفيلالي، ط.2، د.ن المعرفة، الرباط، 1991.

- Edouard Michaux-Bellaire, **Le Rif, Conférence faite au cours des affaires indigènes**, Paris, 1925.

كما لم نهمل استحضار الموروث الشعبي: من شعر وأمثال وأهازيج ورواية شفوية، لملأ الثغرات المعرفية، وتعزيز الاستنتاجات، إذ حفظ هذا الموروث قدرا مهما من الإشارات التاريخية المفيدة حول مظاهر الحياة العامة في مغرب الحماية في إطار الذاكرة الجماعية المغربية.

اصطدمنا خلال إنجاز هذا الأطروحة بالعديد من الصعوبات التقنية والمعرفية، ارتبطت عامة بمهارة التعامل مع الوثائق المحفوظة في دور الأرشيفات، فرغم التنظيم المتميز الذي تعتمده المؤسسات الفرنسية في هذا الباب، إلا أن التصنيف والتنظيم المعتمد لا يحترم قاعدة موحدة، مما أحدث ارتباكا في عدد من الحالات لإيجاد الربائد والملفات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما أن ولوج العديد من هذه الملفات استلزم اتباع مساطر إدارية معقدة نسبيا، تسببت في عدم ضبط وثيرة وإيقاع البحث في هذه الوثائق، ناهيك عن الوثائق المبتورة من الملفات بقصد أو بغير قصد، وسوء وضعية العديد من الوثائق التي أكلتها الأرضة، والتي صعب معها استخراج معطياتها التاريخية، في حين ظلت الصعوبات المعرفية مرتبطة أساسا بطبيعة الانتاجات العلمية في هذا الموضوع، فرغم غزارة الكتابات الفرنسية والمغربية، إلا أنه يصعب استخراج مادة تاريخية مهمة، إذ غلب على العديد منها طابع الذاتية، كما حملت تأويلات استعمارية واضحة.

ورغم كل الإكراهات المنهجية التي يطرحها البحث في هذا الموضوع، فإننا حاولنا أن نجد لنفسنا مسلكا، تحرينا عبره الدقة والأمانة العلمية، والتعامل الموضوعي مع المعلومات التي توصلنا إليها، فاعتبرناها تحصيل حاصل وجزء من الواقع المغربي خلال مرحلة الحماية، الذي حان الوقت لاقتحامه ودراسته في أفق تقديم قراءة جديدة في تاريخ الحماية، وتوضيح مجموعة من القضايا التي سكتت عنها الدراسات التاريخية، والتي يجب إثارتها في إطار إشكالات علمية لا تشخصن الفكر التاريخي، وإنما تحاول دراسته في إطار البنية الاجتماعية لمجتمع المغرب خلال القرن العشرين، ما بين الوصاية الفرنسية وسيادة المخزن الشريف بكل مؤسساته، وعلى هذا الأساس حاولت مقاربة هذا الموضوع اعتمادا على تقسيم

انتقيت فيه ما يبرز عناصر الإشكالية في إطار عمل متوازن، لذلك جاءت محاور هذه الأطروحة على الشكل التالي:

**الباب الأول: استراتيجية الحماية الفرنسية ومسألة النخب المخزنية**

**الفصل الأول: السياسة الأهلية لإدارة الحماية ومسألة النخب المخزنية**

تطرقنا من خلاله إلى كيفية استثمار الإدارة الاستعمارية الفرنسية في المغرب لتجاربها الاستعمارية السابقة، إذ وجدت الإدارة الفرنسية الاستعمارية نفسها على ضوء تجاربها الاستعمارية في الشمال الإفريقي عامة، والتدخل العسكري في منطقة الشاوية بشكل خاص أمام وضعية استعمارية جديدة، تستدعي التعامل بعناية كبيرة مع مختلف الفاعلين في المجال المغربي، لذلك اعتمدت في تعيين المسؤولين على مهمة استعمار المغرب أُطرا مجربة وذات تكوين علمي وعسكري مميز، من قبيل "هوبير ليوطي"(Hubert LYAUTEY) كأول مقيم عام لها في المغرب، الذي جسد من خلال تنويع استراتيجيات إدارته اتجاه نخب المخزن العبقرية الكولونيالية الفرنسية خلال العهد الاستعماري المعاصر، فحاولنا بذلك الإجابة على عدد من التساؤلات أهمها:

- ماهو موقف ليوطي من النخب المخزنية التقليدية؟

- ماهي أسس سياسته الأهلية؟

- كيف دبرت الساسة الأهلية مسألة النخب المخزنية في المنطقتين الدولية والإسبانية؟

- ماهي استراتيجيات السياسة الأهلية في التعامل مع التنوع الثقافي والاجتماعي المغربي؟

**الفصل الثاني: دور سلطات الحماية في الحفاظ وتجديد النخبة المخزنية**

حاولنا مقاربة النهج الذي اعتمدته إدارة الحماية لتحديث الهياكل الإدارية والاقتصادية للمؤسسات المخزنية، ووضعها تحت الإشراف المباشر للمراقبين الفرنسين، الذين أشرفوا

على إدارة البلاد باعتبارهم السلطة الفعلية. كما مارسوا جميع الأدوار التقليدية لممثلي السلطان، فزاولت بذلك مهاما مزدوجة، إذ مارست رقابتها على الأوساط المخزنية، وأصدرت الأوامر والتعليمات، التي كان من الواجب على النخب المخزنية التفاني في تطبيقها لتأمين حيازة مناصبهم ومستقبل عائلاتهم، فجاءت التساؤلات التي سعينا للإجابة عليها خلال هذا الفصل على النحو التالي:

- ما هي الأوضاع العامة للمخزن على عهد السلطان مولاي عبد العزيز؟

- ما هو دور إدارة الحماية في إعادة تأهيل المخزن؟

- ما هي الأسس المادية في تشكيل وتجديد النخب المخزنية؟

- ماهي الاستراتيجيات المعتمدة من قبل السياسة الأهلية لاستقطاب النخب المخزنية؟

**الباب الثاني: تجليات اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية وطرق تصريفها**

**الفصل الثالث: الوضعية الإدارية والقانونية للنخبة المخزنية**

تناولنا من خلاله الاستراتيجيات التي ضمنت للإدارة الفرنسية مراقبة المغرب بعد توقيع معاهدة الحماية 30 مارس 1912، فسحبت من السلطان أحقية ممارسة الرقابة على نخبه المخزنية، فالظاهر أن المخزن الشريف، كان قد ترك للإدارة الفرنسية، بمقتضى ما ورد في معاهدة فاس، وهو ما انطبق أيضا على حكومة المخزن وممثليه المحليين من باشوات وقواد، فأضحت سلطة رجل المخزن مجرد تقليد صوريا، وجب المحافظة على تواجدها لتجنب مختلف العواقب التي قد تنتج عن إلغاء السلطة التقليدية بشكل نهائي ومباشر، فحاولنا لمعالجة هذا الإشكال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الصفة القانونية والإدارية للنخب المخزنية في عهد الحماية؟

- ما هي الحوافز الوظيفية التي اعتمدتها السياسة الأهلية لمكافأة النخبة المخزنية؟

- ما هي الضوابط الإدارية والقانونية لإصدار العقوبات التأديبية ضد النخب المخزنية على عهد الحماية؟

- كيف تعاملت إدارة الحماية مع عقوبة عزل موظفي المخزن بعدما قدمت دورها في المغرب كحامي للمؤسسات التقليدية؟

**الفصل الرابع: مظاهر اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية:**

درسنا من خلاله كيف تمكنت الإدارة الفرنسية من استغلال قدرات الأعيان في المساهمة في تحقيق مشاريعها، معيارا ثابتا في إسناد المناصب المخزنية، خاصة أن معظم المناطق المغربية تميزت بتعلقها باستقلاليتها ورفضها للتدخل الأجنبي في شؤونها، فكانت وحالة السلم جد هشاشة في أرجاء المغرب، لذلك ساندت النخب المخزنية فرنسا في حروبها الداخلية "التهدئة"، وفي حروبها الدولية (الحرب العالمية الأولى والثانية والهند الصينية)، بكل ما توافر لديها من إمكانيات، إذ كرست مجهوداتها لتجنيد الساكنة المحلية للمشاركة في هذه الحروب المدمرة، واستنزفت مؤهلات الساكنة المحلية لتزويد مؤسسة الحماية باللوجستيك الذي مكنها من الصمود أمام المقاومة المغربية لما يقارب نصف قرن من الزمن، ولمعالجة هذه الإشكالية حاولنا الإجابة عن عدد من الأسئلة منها:

- ما هو دور النخب المخزنية في مشروع التدخل الاستعماري الفرنسي في المغرب؟

- كيف ساهمت النخب المخزنية في معارك "التهدئة" رغم أنها حرب ضد أبناء جلدتها؟

- ما هو دو النخب المخزنية في زرع المستوطنة الاستعمارية في البلاد المغربية؟

- ما هي أوجه الدعم المقدمة من طرف النخب المخزنية لفائدة فرنسا في حروبها الدولية "خاصة الحرب العامية الأولى؟

**الباب الثالث: مخلفات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية**

**الفصل الخامس: النخبة المخزنية بين التبعية للسلطان والاندماج في نظام الحماية**

أوضحنا فيه قضية تشجيع سلطات الحماية النخب المخزنية على التمرد ضد القصر، معتبرة أن تعنت السلطان في مواقفه ضد المشاريع الفرنسية ليس من شأنه سوى أن يفوت على المغاربة العديد من أسباب الرقي، وأن معاداة السلطان للإقامة تنكرا غير مقبولا، مقابل ما قدمته من خدمات كبيرة لإرساء سلطته ونشر السلام في مملكته بتهدئتها للبلاد، وإخضاع الجميع لسلطة المخزن المركزي، وعلى هذا الأساس اعتبرت أن تخليها عن ولائها للسلطان هو مظهر مشروع وتلقائي نابع عن وعي عميق من قبلها بأصل الأحداث، وعن تعلق كبير بمصالح البلاد والعباد، وهو ما حاولنا تحليله عبر عدد من التساؤلات التي قمنا بطرحها من قبيل:

- ما هو أصل أزمة تبعية النخب المخزنية للسلطان؟

- ما هي الادعاءات التي استند عليها أعوان الحماية لتبرير تخليهم عن تبعية السلطان؟

- ما هي مظاهر تخلي النخب المخزنية عن التحكيم السلطاني باعتباره رمزا للسيادة المخزنية؟

- كيف نشأت أزمة القواد الكبار وما هي تجلياتها ونتائجها؟

**الفصل السادس: انعكاسات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية على المخزن والمجتمع المغربي**

وضحنا فيه الصلاحيات التي منحها نظام الحماية في المغرب للنخب المخزنية لاستغلال السكان وابتزازهم، والعيش على حسابهم، والثروات الهائلة التي تمكنت النخب المخزنية من مراكمتها، والتي تسببت في تعزيز أشكال الظلم الاجتماعي الذي تعرض له سائر المجال المغربي. ولتوضيح وضعية المغرب حاولنا تتبع التطورات التي شهدها المغرب خاصة بعد عودة سيدي محمد بن يوسف إلى عرشه، حيث ستتغير بشكل تدريجي وضعية هذه النخب، وجها لوجه مع المخزن الشريف، الشيء الذي دفعنا إلى إثارة موضوع ردود فعل سلطات الحماية الفرنسية التي سعت إلى الدفاع عن أعوانها التقليديين وحماية مصالحهم، من خلال إقناع القصر بأهمية العفو عليهم لحفظ استقرار البلاد وتجنب الدخول

في الفوضى العارمة، في وقت كشفت الحكومة الفرنسية لإدارتها في المغرب عن تحفظها من مسألة التكفل التام بجميع حاجيات الباشوات والقواد المبعدين من السلطة، وهو ما حثنا إلى وضع من التساؤلات أهمها:

- ما هي نتائج اندماج النخب المخزنية في مشروع الحماية على البنية الاجتماعية المغربية؟
- ما هي الأوضاع العامة للنخب المخزنية المندمجة في دائرة الحماية؟
- كيف تعاملت النخب المخزنية مع مسألة عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى حكم المغرب؟
- كيف تعاملت السلطات الفرنسية مع التهديدات التي لحقت المتعاونين معها من النخب المخزنية؟

# - الباب الأول: استراتيجية الحماية الفرنسية ومسألة النخب المخزنية

## - الفصل الأول: السياسة الأهلية لإدارة الحماية ومسألة النخب المخزنية

## - الفصل الثاني: دور سلطات الحماية في الحفاظ على النخب المخزنية وتجديدها

# الفصل الأول: السياسة الأهلية لإدارة الحماية ومسألة النخب المخزنية

## 1- ليوطي ونخب المخزن:

### 1-1- الفكر الاستعماري لليوطي والمخزن الشريف

شكلت معاهدة الحماية 30 مارس1912 الإطار القانوني الذي منح لفرنسا صلاحية التدخل في المغرب باسم السلطان، إذ أنهت موافقة السلطان مولاي عبد الحفيظ على توقيعها مرحلة التردد، التي ميزت النشاط الدبلوماسي الفرنسي ما بين 1902 و1912. لتحل محلها مرحلة جديدة انكشف معها الغموض، واتضحت الرؤية السياسية لمستقبل الحماية الفرنسية على المغرب[24]، بغية إنشاء نظام جديد أساسه الاستقرار والأمن، وإدخال إصلاحات حديثة على جميع مرافق الدولة المغربية؛ الإدارية، والقضائية، والتعليمية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، باستثناء الشأن الديني الذي اعتقد منظرو نظام الحماية بأهمية المحافظة عليه دون المساس به، مع مراعاة احترام هيبة السلطان التقليدية. فاتخذ المسؤولون الفرنسيون من "القائد والطريقة والأداة" دليلا لعملهم، واعتمدوا عند تشكيل مشروعهم الاستعماري على منظور جديد، جعل من مصلحة الدولة الحامية ترك قدر معين من الحرية للدولة المحمية،

[24]- **S.H.D.V**., Expositions coloniale internationale de Paris de 1931, **Les opérations militaires au Maroc**, Imprimante nationale, Paris, 1931, p.48.

بغية تفادي كل ما من شأنه أن يعرقل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشد فرنسا تحقيقها في المغرب[25].

فرضت الظرفية الدولية المضطربة، خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على حكومة باريس العمل على وضع مجموع السلطات المنبثقة عن النظام الجديد في يد ممثلها بالمغرب، لتمكينه من حسم القرارات وتنفيذها بقدر كبير من السرعة والمرونة، حيث احتكر المقيم العام حق إدارة جميع المصالح الإدارية في الإمبراطورية سواء منها المتعلقة بالمصالح الفرنسية أو المغربية؛ فتحمل مسؤولية السياسة الداخلية للحماية، وامتلك صلاحية تدبير السياسة الخارجية للمخزن الشريف، كما تكلف بالتنسيق بين هاتين المصلحتين[26]. وعلى هذا الأساس وقع اختيار حكومة بوانكاري(Poincaré) على الجنرال كالياني (Galieni) لتكليفه بمهمة تمثيلها في المغرب، بحكم الشهرة الكبيرة التي تمتع بها داخل الأساط الاستعمارية، بفضل النجاح المبهر الذي حققه أثناء قيادته لحملة التوسع الفرنسي في مدغشقر، إلا أن وضعه الصحي حال دون تلبية هذا التكليف، في حين اقترح على الحكومة الاعتماد على شخص هوبير ليوطي، لملأ هذا المنصب على ضوء التكوين والتجربة التي راكمهما هذا الأخير إبان مرافقته له، حيث تلقى تكوينه الأساسي في مدرسة هذا القائد الشهير، التي تتبنى نظرية استعمارية أساسها العودة إلى الأصل، والتكيف مع الظروف الخاصة لحقل الاشتغال الجديد، كما راكم ليوطي تجربة هامة باشتغاله على الحدود المغربية الجزائرية، حيث زاول على التوالي رئاسة المقاطعة الجهوية لعين الصفرة ومقاطعة وهران، وهي تجربة لم يماثلها قيمتها سوى شغفه بالسياسة الأهلية التي كرس لها النصيب الأكبر من مساره المهني في المغرب[27].

---

[25]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès, La politique berbère du Protectorat français au Maroc 1912-1956**, T.1, Éd. L'HARMATTAN, Paris, 2011, pp. 137-138.

[26]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès, La politique**, …**op.cit**, p. 191.

[27]- **S.H.D.V**., Expositions coloniale internationale de Paris de 1931, **Les opérations militaires au Maroc**, **… op.cit**., p.49.

طالبت حكومة باريس من مقيمها الجنرال ليوطي مباشرة بعد تعيينه مقيما عاما للإدارة الفرنسية في المغرب، إعداد تقرير مفصل يستعرض من خلاله تصوره للسياسة الفرنسية التي يزمع تطبيقها في المغرب. وهكذا شرع ليوطي بمجرد قدومه إلى المغرب في 28 أبريل 1912 في إنجاز دراسة سيكولوجية عن ساكنة المغرب، مرتكزا بالخصوص على إنتاجات البعثة العلمية، فبدى أنه كان مقتنعا بأن فكرة النجاح في القيادة رهين بالفهم الجيد لخصوصية الجماعة موضوع القيادة، ليأكد بناء على ذلك على أهمية تنزيل برنامج خاص للتدخل في المغرب، يمزج بين ما هو عسكري وسياسي واجتماعي، هدفه تهدئة البلاد باسم السلطان من أجل إخضاع القبائل لسلطة المخزن المركزي[28]، واستئناف الأنشطة الاقتصادية[29]. فجاء تقريره مرسخا لمبدأ الرقابة الذي يميز نظام الحماية ويجعلها مناقضة لنظام الإدارة المباشرة؛ بحيث تحتفظ الدولة الشريفة بمؤسساتها وتحكم وتسير نفسها بعناصرها الخاصة، مع مراقبة السلطة أوروبية التي تعوضها على مستوى التمثيلية الخارجية، كما تدبر إدارة جيشها وماليتها وتوجه نموها الاقتصادي[30]. كما اتضح لليوطي للتباينات الجغرافية والديمغرافية الأصيلة التي يعرفها المجال المغربي، مشيرا في تقريره إلى عدم إمكانية اعتماد سياسة موحدة في المغرب. وهو وما استدعى من وجهة نظره اعتماد سياسة استعمارية وفق نموذجين مختلفين:

- يتعلق الأول بحصر الوجود الفرنسي بشكل تام في المناطق المحتلة التي تشمل كلا من: الشاوية ونواحيها، ومنطقتا الرباط وفاس، التي تحد شمالا بمنطقة الحماية الإسبانية،

---

[28]- كانت التعليمات العسكرية المقدمة من قبل ليوطي خلال التوغل العسكري الفرنسي في المغرب "التهدئة"، لا تركز على الوسيلة بحد ذاتها، بقدر ما كانت تعتمد على أي طريقة يمكن من خلالها اخضاع القبائل بشكل سريع دون اللجوء إلى استعمال السلاح؛ كاللجوء إلى وضع العلم المخزني إلى جانب العلم الثلاثي الألوان(الفرنسي)، كما الشأن لما وقع على قمم جبال **واويزغت** القاسية وذات الموقع الاستراتيجي، التي أوكل مهمة احتلالها للجنرال دوكان (Daugan)، الذي نجح في مسعاه بمساعدة الحاج التهامي. أورده:

- محمد المعزوزي، **الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935**، د.ن، 1987، ص. 59.

و عبد الرحمان بن زيدان بن محمد السجلماسي، **اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج.5**، تح. علي عمر المطبعة الوطنية، الرباط، 1929، ص.266.

[29]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement de traité de Fès**, …Op.cit., p.138.

[30]- Expositions coloniale internationale de Paris, **Les opérations militaires au Maroc**… Op.cit., p. 49.

وجنوبا ببلاد زيان، مع تأمين استقراره وحماية نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي[31].

- ويخص النموذج الثاني المناطق التي لم تكن احتلت بعد، والتي اقتضت الظروف السياسية بجعلها محايدة، وذلك بإسناد مهمة تدبير شؤونها للقواد الكبار أمثال: الكلاوي في مراكش، وأنفلوس في موكادور، وعيسى بن عمر في أسفي، الذين استرضتهم الإدارة الفرنسية بضمان استمرارية سلطتهم وعبر الاستجابة لجميع مطالبهم وتحقيق مختلف مصالحهم[32].

يمكن القول إن ليوطي أسس تصوره انطلاقا من فهمه العميق لمدى قوة العهد الذي ربط المغاربة بالسلاطين العلويين لمدة تزيد عن أربعة قرون، والذي كان يمنح السلطان الشريف قدسية وهيبة سياسية، لذلك رأى أن حماية السلطان والاحتفاظ بمكانته والتحدث باسمه، من شأنه أن يكسب فرنسا تعاطف الساكنة خاصة المسلمة منها، كما وجد ليوطي في النهج الذي اتبعه سلاطين المغرب في التعامل مع الزعماء الكبار باستمالتهم والتحالف معهم بهدف تأمين ولاء القبائل للمخزن وسيادة النظام وتحقيق الأمن، نموذجا يمكن اعتماده في تدبير الشأن الداخلي لبعض المناطق المغربية دون المساس به، مع حصر دور الإدارة الفرنسية فقط في ممارسة الرقابة المرنة[33].

ظل ليوطي يردد طيلة مدة إقامته في المغرب بقناعة كبيرة أن الاستناد على ما هو تقليدي وثابت في نظام حكم المغرب واجب ومقدس، كلما تعلق الأمر بالسلطان ورجال قيادته، أي المخزن، ففي منظوره كانت فرنسا لا تبحث عن تدمير هذا النظام وإعادة بنائه، بل عملت على تقوية حالة الأشياء الموجودة فعليا، من أجل تسخيرها لمصلحتها ولسياستها التوسعية[34]، غير أن ما سعى إلى تطبيقه ليوطي في حقيقة الأمر ناقض جليا التصور الأول الذي وضعه منظرو المشروع الاستعماري الفرنسي اتجاه علاقة الإدارة الفرنسية بالأعيان

---

[31]-Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement de traité de Fès, …**Op.cit., pp.207-208. .

[32]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement de traité de Fès, …**Op.cit., pp.207-208, Paul Chastand, **…**Op.cit., pp.173 à 175.

[33]- **S.H.D.V.,** Expositions coloniale internationale de Paris, **Les opérations militaires**, …Op.cit., p.49.

[34]- امحمد مالكي، **الحركات الوطية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسلت الوحدة العربية، 1994، ص.3.

المغاربة، حيث اقتضي إسناد الإدارة داخل المناطق المحتلة إلى موظفين مدنيين فرنسيين، يساعدهم نواب السلطان في أداء مهامهم دون أن تكون لهؤلاء أية علاقة بالقواد الكبار؛ تجنبا لإحداث أي أرستقراطية من الساكنة المحلية قادرة على تهديد التواجد الاستعماري، كما اقتضى هذا التصور تطبيق ما يسمى ب"سياسة القبائل"، في البلاد غير الخاضعة لنفوذ السلطان وخصوصا تلك الناطقة بالأمازيغية، خدمة لمصلحة السلطان ومراعاة لأصالة الأمازيغ ، ودون إخضاعهم عنوة لنظام لا يعترفون به[35]. فكان الاعتقاد السائد لدى منظري الحماية الفرنسية، يتلخص في تجاوز الزعامات المحلية، وعدم السماح لها بتجميع قدر من السلطة، وهو أمر مبرر باعتبار أن الهدف المعلن من قبل مؤسسة الحماية؛ هو إعادة تجميع السلطة، ومركزتها في يد السلطان، لكن حقيقة النظام الجديد الذي حدد معالمه ليوطي غير من هذا التصور، فعوض تدمير إمكانات هذه الزعامات المحلية، قامت بنقيض ذلك، حيث جددت الثقة في أغلبهم، مانحة إياهم صلاحيات تجاوزت في بعض الحالات صلاحيات السلطان نفسه. وهو ما انكشف في 4 يونيو 1912 بعدما اقترحت الإقامة العامة على وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، تقسيم التراب المغربي إلى دوائر إقليمية كبيرة يحكمها خلفاء السلطان، تحت مراقبة عناصر من الإدارة الفرنسية، يتم اختيارهم من الضباط السامون والجنرالات، أما القبائل المجاورة للموانئ والمدن الساحلية المحيطة، فيعهد أمر إدارتها إلى الباشاوات تحت مراقبة المفوضين الفرنسيين[36].

بدأت فرنسا تطبيق مشروعها في المغرب تحت غطاء "حماية السلطان"، رافعة شعار إعادة تأهيل مؤسسات الدولة الشريفة، ووضع حد للفوضى التي تحول دون تقدم البلاد، فتحملت فرنسا بعد توقيع معاهدة الحماية مسؤولية بناء دولة مغربية جديدة، ليتحتم عن هذا الوضع الجديد؛ ضرورة خلق وحدة مزدوجة لبلاد شاسعة المساحة ومجزأة بسبب حروب أهلية استمرت حسب المنظور الاستعماري لعدة قرون خلت؛ وهكذا عملت على إخضاع القبائل المنشقة عن السلطة المركزية، باعتماد الدبلوماسية، أو القوة العسكرية وإخضاعها

[35]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne, le contrôle civil au Maroc 1912-1956**, Nouvelles éditions Latines, Janvier 1984, Paris, p. 20.
[36]- Ibidem.

لسلطة السلطان، في حين قدم ليوطي نفسه كخادم للسلطان، يبتغي مساعدته على استعادة سيادته وتعزيز سلطة نفوذه وتحقيق النظام والأمن[37].

لكن سرعان ما ستطفو على السطح تناقضات نظام الحماية ومعها مواقف ليوطي في شقها الخاص بواجباته اتجاه السلطان مولاي عبد الحفيظ، حيث قرر إبعاده عن عرش المغرب تحت علة عدم ملاءمته لمواصلة تأمين دور الحاكم، فاقترح استبداله بالسلطان مولاي يوسف الذي أظهر نوعا من التعاون مع إدارة الحماية، تمكن من خلاله ليوطي في ظل الظروف المضطربة، التي تلت توقيع معاهدة الحماية، من تحقيق عدد من المكاسب التي استدعت بالخصوص استصدار ظهائر شريفة موقعة باسم السلطان[38].

وهكذا تدارك ليوطي الوضع مصرحا بشكل رسمي للأوساط الباريسية أن مسألة إبعاد السلطان مولاي عبد الحفيظ عن العرش، لا تمثل تراجعا عن موقفه اتجاه دور السلطان داخل النظام الجديد، أو تعديلا في السياسة المزمع اعتمادها، بل حصل ذلك نتيجة موقف شخصي اتجاه شخص مولاي عبد الحفيظ، مؤكدا لازمته الشهيرة **"لا نحكم المغرب بدون السلطان"**[39]. وهو ما يمكن تبريره من خلال مبادرته إلى إقناع السلطان الجديد مولاي يوسف بحقيقة تقاطع أهداف الحماية مع مصالح السلطان، وبأهمية الحفاظ على جميع العناصر القديمة في مراكزها التقليدية[40].

### 1-2- ليوطي ومبدأ الشراكة مع المخزن الشريف:

---

[37]- Hubert Lyautey, **L'action colonial 1900-1914 Madagascar-Sud Oranais-Maroc**, éd. Paleo, Fév. 2012. p.102.

[38]- Lyautey, **L'action coloniale**, … Op.cit., p.108.

[39]- Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat, vie du Pacha Si Mohammed El Baghdadi**, La rose éditeur, Paris, 1936, p. 121-122.

[40]- جاء خطاب ليوطي الموجه للسلطان مولاي يوسف بمناسبة توليته عرش المغرب مؤكدا على نيته في الشراكة مع مؤسسة السلطان بقوله: "إنه بالنسبة لي لشرف كبير وسرور عظيم، أن أحمل إلى جلالتكم تهاني حكومة الجمهورية الفرنسية بمناسبة تربعكم على العرش، وأمانيها بالازدهار خلال مرحلة ملككم، كنت أرغب في إبلاغكم هذه التهاني منذ الأيام الأولى لتوليكم السلطة بفاس، لكن كما تعلمون جلالتكم الظروف السياسية والعسكرية التي جعلتني أتواجد بعيدا عن المدينة، [...]، حققت الكتيبة الفرنسية بمساعدة الساكنة المحلية، والقواد الأوفياء لأسس النظام والقانون انتصارات واضحة، ونال مثيرو الفتن العقاب الذي يستحقونه، ففي أقل من شهر عن توليتكم على العرش، أصبحت سلطة جلالتكم معلن عنها ومتعارف بها في جميع مدن المغرب، فرغم الاضطرابات التي تعرفها البلاد والساكنة المحلية، بدأت مرحلة حكمكم في ظروف جيدة أكثر مما كان متوقعا، فكل مجهوداتي ومجهودات شركائي ستخصص لمساعدة جلالتكم حتى يعم السلم والنظام والعدل على مملكتكم الجميلة والنبيلة، حيث أعلم أن جلالتكم يطمح لبلوغ هذا الإنجاز المجيد". أورده: - Lyautey, **L'action coloniale…,** op.cit., p. 113.

وجد ليوطي نفسه على ضوء تجارب فرنسا الاستعمارية في الشمال الإفريقي عامة، وبعد تدخلها الدموي في منطقة الشاوية، مجبرا على إعادة تأهيل المخزن بعدما ساهمت موكلته فرنسا بشكل كبير في زعزعة أسسه وتعميق انقسامية عناصره، فكان يدعو إلى أهمية إنعاش المؤسسات التقليدية واستخدامها تحت مراقبة السلطات الفرنسية، دون النقص من هيبتها، ودون التغيير في صفاتها[41]، فحرص في هذا الاتجاه على المحافظة على تتبع التقاليد المخزنية المعتمدة أثناء تعيين كبار شخصيات المخزن قبل توقيع معاهدة الحماية، وجعل الالتزام بتفعيلها من أولويات السياسة الأهلية. وهو ما يسهل رصده بتتبع المراسيم المخصصة لإعادة تعيين السي الحاج محمد المقري بتاريخ 31 غشت 1917 صدرا أعظما للمخزن، حيث استقبل عند قدومه من فاس بسيارته في ميناء سلا من قبل حاجب السلطان، ووزراء وموظفو المخزن المركزي، وأيضا من قبل مستشار الحكومة الشريفة، ومن قبل رئيس المصلحة السياسية في الإقامة العامة، ثم امتطى الجواد المخصص له، وتوجه إلى إقامته محاطا بجميع الشخصيات التي جاءت للقائه، وفي الغد استقبل السي المقري من قبل السلطان، الذي منحه ظهير تعيينه، ثم شرع في تنصيبه في وظيفته كصدر أعظم برعاية من الحاجب السلطاني وفق البروتوكول الشريف[42]، والملاحظ كذلك أن الإلتزام بالتقاليد المخزنية قد شملت أيضا هوامش الإمبراطورية الشريفة، فجاءت التعليمات عند قدوم المقري إلى جهة مراكش ذات الخصوصية النوعية باعتبارها معقلا للقواد الكبار على الشكل الآتي:

- أولا: ترحب السلطات المحلية الفرنسية والأهلية بالصدر الأعظم عند الدخول إلى المدينة، ثم يرافقه موكب من الخيالة إلى مكان إقامته.

- ثانيا: تقدم فرقة من المشاة، مشكلة من 15 إلى 20 عنصر، له التحية عند وصوله إلى باب إقامته ويغادرون بعد ذلك.

---

[41]-Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc**, T.1, éd. L'Harmattan, 1988, p.176.

[42]**-A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série M/ Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, Secrétariat général de gouvernement chérifien, Lettre N°1363 du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. **du Grand Vizirat**, Rabat, en date du septembre 1917, p.1.

➢ثالثا: يتوجه الزعماء المحليون لتوديع معاليه عند مغادرته ودون اتخاذ تدابير خاصة.

➢رابعا: يصاحب رؤساء المصالح المعنية الصدر الأعظم طيلة مدة إقامته[43].

اقتنع ليوطي أن اختيار زعماء مغاربة لتولي تدبير شأن القبيلة سواء في المناطق ذات اللسان العربي، أو الأمازيغي كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار وإرساء النظام، شريطة توفر عنصر الكفاءة في العناصر المرشحة لقيادة زملائهم، وإقحام الصيغة التراتبية على النسق المخزني (القايد- الخليفة- الشيخ)، وأكد على دعم هذه الآليات التي تؤمن تنظيم المجتمع المغربي وخاصة في شقه القبلي، إذ يُفترض في جميع المجتمعات القبلية، وعلى جميع مراتبها، ضرورة تواجد زعماء الساكنة المحلية؛ من أجل إخضاع وتأطير وحماية وتوجيه المغاربة[44].

حسم ليوطي موقفه من أهمية الاحتفاظ بالنخب المخزنية التقليدية داخل نسق السلطة، ثم شرع في التنقيب على زعماء محليين قادرين على تأمين دور الوساطة ما بين الإقامة العامة والساكنة المحلية، من بين المتضامنين مع المسألة الفرنسية. فعلى الرغم من وضوح معالم هذه الفئة باعتبارها من الخاصة التي تتميز عن العامة، إلا أن الأمر اكتسى بعدا أكثر تعقيدا، إذ استدعت عملية الانتقاء في بدايتها، ضرورة اختيار عناصر تجمع بين حس التقاليد وقابلية التحديث، أو العصرنة[45]، والملاحظ أن درجة صعوبة مهمة تحديد الأعيان، الذين تم استهدافهم من قبل الإدارة الفرنسية تباينت بشكل كبير بين القبائل والمدن، فإذا كانت طبقة القواد في القبائل، التي تسود التجمع التقليدي للفلاحين قد حسمت الاختيار لصالحها دون غيرهم من الأعيان، فإن الأمور كانت أكثر تعقيدا على صعيد المدن، حيث اتسعت قاعدة الاختيار لتشمل فئات متعددة منهم التجار والعلماء وكذا رجال الدين.

---

[43]- **A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°22, dossier N°F.4, Direction général des affaires indigènes,** Résidence Général, Télégramme officiel N° 1571 DR/2, Du Résident Général au autorités de la région de Marrakech, A.S. **Honneurs à rendre au Grand Vizir,** Rabat, 24 nov. 1917.

[44]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc**, … op.cit., T.1, pp.164-167.

[45]- Ibid, p.155.

حرص ليوطي في إطار سياسة التعاون مع الزعماء المحليين، على إخفاء حقيقة مؤسسة الإقامة العامة، باعتبارها مفوضية استعمارية ترمي إلى إقامة نظام استعماري قار، إذ عخمل على تقديمها في صفة هيئة سياسية ينحصر دورها في مراقبة ممارسة السلطة من قبل نخب المخزن للرفع من فاعليتهم، فابتغى إنعاش سيادة المخزن على النحو الذي يستمر من خلاله المغاربة في تسيير شؤونهم، أو على الأقل خلق وهم لديهم بذلك، تحت رقابة فرنسية تمارس بشكل ضمني وغير مباشر، ردد ليوطي طيلة مقامه على رأس الإقامة العامة عددا من الصيغ التعبيرية التي عكست تصوره اتجاه النخب المخزنية من قبيل: سياسة الشراكة، أو سياسة اليد الممدودة، أو سياسة التعاون، وكانت سياسته هذه ترمي إلى إعادة إنتاج ممثلي السلطة المخزنية الذين يمكن الاعتماد عليهم في تأطير الساكنة، والحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي[46]. ويبدو أنه سرعان ما تمكن فعليا من جعل هذه النخب المتضامنة معه تعتقد بصدق علاقة التعاون والشراكة التي ينادي بها، لدرجة إن بعض القواد نوهوا بصداقتهم مع الفرنسيين في أحلك الظروف؛ فقد وصف القواد مقتل أقاربهم في مواجهات حروب التهدئة، بأنه موت مقدس "استشهاد" في سبيل إرساء النظام المخزني[47].

شكلت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أول محطة لاختبار مدى نجاعة سياسة ليوطي؛ فعكس كل الأخبار التي كانت تنبئ بانحصار الوجود الفرنسي في شمال افريقيا بفعل تأثيرات الحرب على المتربول الفرنسي، نجح ليوطي ليس فقط في الحفاظ على الوجود الفرنسي بالمغرب، بل أيضا في دعم المتروبول في حربه بآلاف الجنود المغاربة الذين أسهموا إلى حد كبير في تحقيق النصر. مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى ترقيته من رتبة جنيرال إلى ماريشال في 19 فبراير 1921[48].

ربط ليوطي نجاحه باعتماد إدارته على الاختراق الاقتصادي، والأخلاقي للساكنة المحلية، وبشراكة واضحة المعالم، تعتمد إشراك عناصر مغربية في تدبير الشأن المحلي مع احترام تام لعوائدهم وتقاليدهم، وليس بالاستخدام المفرط للقوة أو بالاقتصار على ترديد

[46]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement** …Op.cit., pp.207-208,
[47]-Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat**… Op.cit. , pp. 121-122.
[48]- **S.H.D.V**., **Les opérations militaires au Maroc**, … Op.cit., p. 91.

الشعارات الفرنسية الداعية إلى التشبث بقيم الحرية[49].بحيث كان يرى في المغرب البلد المناسب لنظام الحماية الذي تكمن خاصيته الأساسية في التعاون والشراكة الضيقة للعرق المحلي مع العرق الحامي، وفي احترام متبادل أساسه المحافظة الدقيقة على المؤسسات التقليدية[50]. لكن لم يخف ليوطي في الوقت ذاته توجسه من مدى قدرة النظام الجديد الذي وضعه على تحقيق مصالح فرنسا في المغرب، كما لم يكن متأكدا من قدرته على الصمود أمام الضغوط التي تفرضها وقائع الأمور داخل المجال المغربي وخارجه، حيث غالبا ما كان موقف الساكنة المحلية يتخذ شكل مقاومة مسلحة شرسة، كما أن مصالح المستوطنين والتجار الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم طالما تعارضت مع تصور الحماية في تدبير الشأن المغربي، إضافة إلى تعليمات رجال السياسة في باريس غير المقتنعين بالاستمرار في العمل تحت غطاء الإدارة غير المباشرة. لذلك وجد نفسه مجبرا على التسريع في وثيرة إعادة تشكيل السلطة الشريفة على مختلف مراتب التسلسل الإداري، وجعل الشريك المغربي ملتزما بالسياسة المتبعة من قبل الإقامة العامة بهدف إظهار مزايا هذا النظام قبل اتخاذ قرار التخلي عنه، فيمكن القول إن ليوطي لم يكن لديه مخططا شاملا لنظام الحماية في المغرب، وإنما قوة الواقع هي من فرضت عليه السياسة الأنسب لعمله في المغرب[51].

جعل ليوطي من مبدأ الشراكة مع النخب المخزنية نهجا سياسيا موحدا، فحث موظفي الحماية على التزامه في مختلف المستويات المركزية والجهوية والمحلية، كما لم يهمل التباينات القائمة بين الأوساط المغربية، إذ لطالما نبه المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية على مستوى الجهوي أو المحلي، فعلى الرغم من اعتماد مبدأ الشراكة بشكل دائم في إطار الإدارة غير المباشرة، لكن الوسائل المعتمدة لتحقيق هذا الهدف كانت متغيرة وفق الاختلافات، التي يفرضها تباين الخصائص بين الجهات سواء المدنية أو العسكرية في مختلف أنحاء المغرب؛ فبالنسبة لما أسماه بالمغرب النافع حيث السهول والمدن الكبرى التي يسهل التحكم فيها من الناحية النظرية، تمارس السلطة نظريا ومباشرة من قبل المخزن، في حين في المغرب غير النافع، وغير الخاضع (بلاد السيبة) في الجبال وأغلب العالم القبلي،

[49]- Ibidem.
[50]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès,** … Op.cit., pp.207-208.
[51]- مصطفى نصر المسلاتي، **الاستشراق السياسي في النصف الاول من القرن العشرين**، دار اقرأ، 1986، ص.186.

فنجد السلطة متمركزة بين أيدي الأسياد الأقوياء، وهم قادة من الساكنة المحلية يتمتعون بقدر كبير من الاستقلالية التي تحمل خاصية "فيودالية"، فمثلا كان قواد الجنوب يمثلون قوة حقيقية فرضت على المقيم العام التنسيق والتشاور والتعاون معهم بدرجة يمكن اعتبارها من الوجهة السياسية والعسكرية معاملة مماثله لما كان عليه الأمر مع السلطان[52].

اعتمد ليوطي خلال توغل القوات الفرنسية في المغرب على تهدئة متبصرة ومنظمة، أساسها تفادي الدخول في مواجهات مسلحة مع الساكنة قدر المستطاع، وتجنب أخذ هذه الحملات العسكرية لصفة الغزو، فكان تنزيل مخططه هذا وتكييفه مع الوضعية المغربية، يستدعي منح هوية مميزة للقيادات العسكرية والسياسية على المستويين الجهوي والمحلي، لجعلها قادرة على إنجاز العمل السياسي المنشود داخل مجالات تدخلها، حيث قسم المغرب إلى مناطق مدنية وعسكرية، قسمت بدورها إلى دوائر تعهد إدارتها إلى ضباط سامون، يسهرون على تنظيم العمل السياسي والعسكري بها، فكان تحقيق التغلغل العسكري يتم بدعم من العمل السياسي، حيث يسير العملان في توافق فيما بينهما[53]. فيمكن القول أن التوغل الفرنسي في المغرب، قد استند على ما تفرضه الظروف المحلية والوسائل المتاحة، من خلال التنسيق المتناغم ما بين العمل العسكري والعمل السياسي، عن طريق التواصل الدائم مع مصلحة الاستخبارات، فكان الرهان الحقيقي لدى ليوطي يتلخص في كسب ثقة الساكنة المحلية في كل المناطق المقتحمة، ثم العمل على استقطاب البقية المقاومة ودون استعمال القوة [54].

اتخذ ليوطي في إطار سياسته الأهلية مبادرة تأسيس المجالس البلدية في المدن تجسيدا لتصوراته حول مبدأ التعاون والشراكة مع النخب الحضرية، فكانت فاس المحطة الأولى للتطبيق، باعتبار وجود عنصرين أحدهما مسلم والآخر يهودي، فتأسس بها أول مجلس بلدي منذ خريف 1912، مثلته جماعة محصورة العدد، إلا أنه سرعان ما ظهر التنافس بين المرشحين المقترحين لتجديد نصف أعضاء المجلس عند نهاية كل سنة، وهو ما جعل

---

[52]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement de traité de Fès,** … Op.cit., p.211.

[53]- سيمير بوزويتة، **الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب، دراسة في الاستراتيجية العسكرية، 1912-1934**، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2007، ص.160.

[54]- **S.H.D.V., Les opérations militaires au Maroc**, …Op.cit., pp.48-51.

الاعتقاد عاما لدى الأوساط الباريسية بأن أهل فاس قد انصاعوا فعليا لسياسة ليوطي الأهلية. وبذلك تمكنت الإقامة العامة من تسهيل انتزاع المصداقة على الإصلاحات التي تنوي القيام بها، وإقناع أهل فاس بقبول الإصلاحات التي اقترحت على منتخبيهم بشكل أسهل وأحسن من فرضها مباشرة. فكان مجلس فاس أول محاولة أصيلة للشراكة وبمثابة الكاشف عن رد فعل الرأي العام المغربي من الشراكة مع مؤسسة الحماية، ثم أيد مسألة توسيع المجالس البلدية على جميع المناطق الحضرية المخزنية، لإقرار مبدأ الشراكة، معتبرا هذه المرحلة بمثابة بداية تكوين تدريجي لأسس الحكم الذاتي[55]. إذ سعت الإقامة العامة إلى تخصيص حصة هامة من تسيير الشؤون البلدية لفائدة أعيان الساكنة المحلية بمنحهم تمثيلية ثابتة ضمن اللجان الفرعية المشكلة من قبل البلديات (مثل لجنة الميزانية، أو الصحة، أو المناقصات)، وذلك بهدف تقسيم المهام، فأصبحوا يمارسون بدورهم عمليتا الفحص والتقرير خلال هذه الجلسات، التي اعتبرها ليوطي بدايات للمغاربة في آليات تخطيط المدن والحداثة الحضرية. حيث أصر ليوطي على إدماج كل أعضاء مجالس المدينة القديمة في كل من في كل من فاس والرباط وسلا ومكناس والدار البيضاء، الذين كانوا يشغلون مناصب أمين الأملاك، وناظر الحبوس، وأمين المستفاد، والمحتسب قبل توقيع معاهدة الحماية، ضمن اللجان الفرعية المشكلة للمجالس البلدية، بهدف الحفاظ لهم على نصيب مهم من الممارسة الإدارية، فلم تكن الحماية لتتخلى عن مساعدتهم، حيث كانت تسعى وبشكل مطلق إلى الحفاظ على الأدوات والأليات الإدارية المالية داخل المدن، إضافة إلى حماية مصالح النخب الحضرية الموجودة ما قبل 1912 لتظل جميع الأدوار الاستراتيجية في الحياة الحضرية في حوزة العائلات التقليدية[56].

كما خصصت الإقامة العامة سنة 1919 حصة مهمة لأعيان المدن في تسيير الشؤون العامة، وعملت على إحداث فروع خاصة بالساكنة المحلية مرتبطة بالغرف الفلاحية والصناعية والتجارية، التي شكلت بدورها فضاء جديدا للتشاور والتعاون، حيث كان الهدف

---

[55]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du Protectorat …,** Op.cit., T.1, p.157.

[56]- صلاح عقاد، **المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، مكتبة الأنجلو مصرية، 1962، ص.167.

من إحداثها تأسيس توازن ما بين تمثيلية المغاربة وتمثيلية المستوطنين، عكس ما كان في بداية عمر الحماية الفرنسية على المغرب، حيث كانت الغرف بكل أصنافها محتكرة من قبل الفرنسيين المقيمين في المغرب[57].

ركزت الإقامة العامة عند وضعها للسياسة الأهلية على كسب تعاطف الساكنة مع المسألة الفرنسية، فكان ليوطي يؤكد بشكل مستمر على أهمية المحافظة على الدواعي التي تربط الساكنة المحلية بمعتقداتهم وأعرافهم وتقاليدهم، وإشراكهم في تدبير الشأن الاقتصادي والثقافي والروحي، واستبعاد إخضاعهم عنوة لثقافة دخيلة[58]. وقد رأى أنه من مصلحة فرنسا، إدماج المغاربة وإشراكهم في الأمور التي تخص مصلحة بلدهم، لأنهم واعون جدا بالمسائل التي تخصهم، ويدركون جيدا مدى التهميش الذي قد يطالهم في حالة استبعادهم عن تدبير شؤونهم، ولذلك رأى ليوطي من الأهمية بمكان استقطاب المغاربة وتعليمهم اللغة الفرنسية داخل المدارس المحدثة لأجل إنتاج فئة قادرة على التعاون مع الفرنسيين[59]. والجدير بالذكر أن ليوطي حرص ليوطي في إطار تنزيل سياسته الأهلية، الرامية إلى كسب طمأنت المغاربة اتجاه نوايا الوجود الفرنسي بالمغرب، على منح عناية خاصة بوضعية المراقبين المدنيين، باعتبار حساسية أدوارهم؛ التي تجاوزت بالأكيد مهام مراقبة القضاء والإدارة الأهلية إلى التسيير الحقيقي للبلاد، وقد عبر عن ذلك في رسالة بعث بها إلى وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 31 أكتوبر 1917، حيث قال إن دورهم يتعلق بتنسيق وتنزيل كل التعليمات المتعلقة بالأشغال العمومية والاستيطان وغيرها من الأمور الواقعة داخل مجال اختصاصاتهم، كما اعتبرهم ممثلي الحكومة الفرنسية المكلفين بملاءمة الحكومة المحمية تدريجيا مع الأشكال الحضارية الحديثة[60].

لم يقتصر ليوطي في سعيه لكسب ثقة الأعيان، الذين يرغب في التعاون معهم على آليات العمل السياسي، وإنما أرفقه بعمل اجتماعي مهم أساسه تخصيص تكوين ملائم لأبناء

---

[57]- عبد العزيز بن عبد الله، **الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية منذ ألف عام، أنفا عبر العصور**، دار نشر المعرفة، 2000، ص.56.

[58]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès**, … Op.cit., p.202.

[59]- محمد حسن الوزاني، **الحماية جناية على الأمة، المغرب نموذجا**، دراسات وتأملات، ج.8، مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1994، ص.133.

[60]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne,** … Op.cit., p.1.

هذه النخب من أجل تأهيلها فيما بعد لإعادة إنتاج مؤسسة المخزن، فوضع قيد التطبيق مخطط التعليم كمساند فعلي لعملية التوغل العسكري والسياسي الفرنسي داخل الأوساط المغربية.

وقد استند مخططه هذا على توفير تعليم شعبي على أساس مهني، وتعليم أولي لأطفال البورجوازية وتعليم عالي للنخبة الاجتماعية، يؤطره أساتذة فرنسيون، وتسانده وتحفزه العائلات ذات الطابع التقليدي. ومن شأن هذا المخطط كذلك؛ إتاحة الفرصة للمتفوقين لولوج مسار المهن الحرة وتحصيل أحد وظائف الدولة، إضافة إلى تمكين المتعلمين من تعلم اللغة الفرنسية والمحافظة على لغتهم، في إطار من الاحترام التام لجميع عاداتهم وتقاليدهم[61].

كان ليوطي يعي أهمية إدراج العناية بالمصالح الاقتصادية للنخبة المخزنية بمثابة عنصر رئيس في سياسته اتجاههم، باعتبارهم أثرياء مضاربون يسعون باستمرار إلى تنمية إمكاناتهم الاقتصادية، لذلك فتح لهم باب الاستثمار ليضعوا فيه رؤوس أموالهم[62]، وعمد على تحفيزهم للمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية من أجل جني المكاسب المتعلقة بها، وخصص لهم نصيبا محددا داخل المشاريع المعدة من قبل الإقامة العامة، وشجع كبار التجار الفاسيين على الانتشار في القنيطرة وتشييد حي للأهالي وبناء الفنادق. كما أن السلطات المحلية كانت تشجع الأثرياء المغاربة على امتلاك تجزيئيات في المدن الجديدة المجاورة للمدينة، دار الدبيبغ في فاس وكيليز في مراكش، وبناء منازل استثمارية، مع إدراج عدد من المغاربة من حين لآخر في العمليات الاقتصادية التي تبادر إليها الحماية وتتحمل تمويلها، فدخول أربع مغاربة إلى مجلس إدارة الوكالة الشريفة للفوسفاط، كان في طليعة الشؤون الكبرى التي لامسها الساكنة المحلية أمثال، محمد المرنيسي، الحاج محمد بوهلال، محمد بن عبدالسلام لحلو، عبد الرحمان الواد بن جلول، وهي مبادرة جد مهمة، إذ أن دلالتها لا تبدو مجرد استحضار لمبدأ الشراكة على هذا المستوى، حيث إن الهدف من هذا القرار كان إشراكهم في تسيير مؤسسة جد عصرية، أي إن الأمر يتعلق بجعل المغاربة المقربين يستوعبون الشكل المعاصر للاستثمار[63].

---

[61]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès, Op.cit.**, p.202.

[62]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du Protectorat** … Op.cit., T.2, pp.164-167.

[63]- أبو بكر القادري، **سيرة ذاتية في حوارات صحفية**، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2001، ص.38.

فيبدو أن مشروع ليوطي كان يهدف إلى تحويل طبقة الأعيان التي صمدت في المغرب منذ عدة قرون إلى برجوازية حديثة، وتحويل جماعة الزعماء البدويين الصغار إلى طبقة النبلاء، وتحويل القواد الكبار المعتادون على الجمع بين صفة الأعيان وحمل السلاح إلى فئة من الملاكيين الكبار، هذا الهدف الذي كان يبدو بسيطا لكنه يتسم بقدر كبير من المثالية بحيث يمكن اعتباره تغيرا اجتماعيا حقيقيا[64].

لم يستطع ليوطي تجاوز مجموع الإكراهات التي واجهت التزامه بقواعد التعاون والشراكة التي حددها سلفا مع أعيان المخزن؛ حيث احتكرت الأوساط الاستعمارية المصالح الاقتصادية في المغرب، ورفضت مشاركة النخب المغربية لمجالاتها، فضغطت على إقامة ليوطي لمن أعيان المغرب من ولوج عدد من الامتيازات منها:

- حرمان المغاربة من الاستقرار في المدينة الجديدة، رغم السماح لهم بالاستثمار في العقار الاستعماري، فعلى سبيل المثال كان الأعيان المغاربة يمنعون من الاستقرار في كيليز مراكش، أما في فاس فقد منعت حركة الهجرة من المدينة القديمة إلى المدينة الجديدة، التي بدأت في وقت مبكر من قبل الأعيان في اتجاه دار الدبيبغ إلى غاية بداية العشرينات من القرن الماضي[65].
- أما المانع الثاني: فتجلى في منع أثرياء المغرب من اقتحام المجالات الاقتصادية ذات الطابع الاستعماري؛ فعلى سبيل المثال تم تقسيم بورصة الدار البيضاء إلى شبكتين، وتم تحديد أولوياتهما بشكل منفصل على أساس الاختلاف الاثني[66].
- في حين شمل الإقصاء الثالث استفادة هذه النخب من التجزيئيات العقارية الاستعمارية، التي وضعت من قبل لإقامة العامة للاستغلال الشخصي المؤقت عن طريق الكراء فحرم أعيان المغرب من المشاركة في المزاد الخاص بها.

وهو ما وضع ليوطي في وضع محرج أمام نخب المخزن، فبدت دعوته إلى التعاون الاقتصادي مجرد ادعاءات كاذبة لاستغلال إمكانياتهم، فمثلا حينما وضع عمر التازي

---

[64]- عبد الكريم غلاب، **الماهدون، الخالدون**، مطبعة النجاح، الرباط، 1991، ص.221.

[65]- صميلي حسن، **الشاوية التاريخ والمجال**، لجنة الشاوية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك، 1997، ص.90.

[66]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du** … op.cit., T.2, pp.164-167. .

ترشحه للمزاد العلني الخاص بتجزيئيات المخصصة للكراء براس الماء بفاس سنة 1918، عقدت إدارة الحماية اجتماعا مع مفوضي المستوطنين، حيث صرح من خلاله أحد ممثليه المدعو مالي (Mali) بشكل واضح: **"إذا كان بإمكان الساكنة المحلية الحضور لمنافسة الأوربيين حول هذه التجزيئيات المعدة للاستيطان، فيمكن القول بعدم وجود استعمار في المغرب"**[67].

أعطت سياسة الشراكة التي تبناها ليوطي اتجاه القواد الكبار وكبار موظفي المخزن، الذين احتشدوا للمسألة الفرنسية، نتائج جد مرضية بالنسبة لحكومة باريس، فتمكنت الحماية من التوغل في المناطق الأكثر صعوبة في المغرب بفضل التحالفات التي استطاع ليوطي نسجها مع هذه العناصر، ورغم الظروف الصعبة التي مر منها المتربول خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى، لم يتوقف توسع النفوذ الفرنسي رغم ما ميز هذه الفترة من تقليص للإمكانات المسخرة للإقامة الفرنسية في المغرب، وذلك لتعاون الأعيان المغاربة مع السلطات الفرنسية، حيث قدموا لها أهم الخدمات في مناطق كانت التهدئة والمعارك فيها لا تنتهي، وهكذا عوضت قوات القبائل الكتائب الفرنسية في القضاء على حركة أحمد الهيبة وفي بسط هيمنتها في الجنوب، في مرحلة كانت فيها فرنسا في أمس الحاجة إلى جميع قواتها لأجل كسب معركتها مع ألمانيا[68].

استطاع ليوطي بفضل استراتيجياته في تدبير السياسة الأهلية، الصمود أمام التقاليد الاستعمارية، والحفاظ على الفارق بين ممارسة الحماية والإدارة المباشرة، مما أكسبه هيبة قوية داخل الوسط المخزني، فعزى نجاح تجربته في المغرب، إلى جدوى سياسته الأهلية التي تروم إشراك المغاربة في تسيير أمورهم الداخلية واحترام السلطان رمز سيادتهم، وقد صرح بذلك في نهاية مهامه بعدما قضى بالمغرب حوالي 13 سنة، قائلا: **"نجاحنا في احتلال**

---

[67]- تجسدت مسألة عدم المساواة الاقتصادية بين الأوربيين والاعيان المغاربة، على إثر وضع أملاك مخزنية ضخمة معدة لتسليمها للمستوطنات للإيجار الطويل الأمد سنة 1917 ، فمثلا في منطقة راس الماء قرب فاس (ثلاثة ألاف وسبعون (3070) هكتار)، ومنطقة تاملات في جهة مراكش (7000 هكتار)، فكان من باب المساواة الاقتصادية اللجوء إلى المزاد العمومي، لكن التخوف من أن يكسب أحد المغاربة هذا المزاد، جعل الإقامة العامة تتبنى نظام المزاد المنحصر المفتوح حصريا للأوربيين. أورده:

-Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution du**, … op.cit., T.2, p.167.

[68]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès**, … Op.cit., pp.207-208.

**وتهدئة هذه البلاد الشاسعة المقاتلة والغيورة على أوطانها والمنغلقة لحدود اليوم عن أي توغل أوربي، يرجع فقط لأننا لم نتدخل أبدا كبديل عن السلطان"**[69].

ظلت الحماية الفرنسية وفية لنهج ليوطي نظرا لنجاحه المثير في إدماج النخب المخزنية في دائرة الإقامة العامة، محافظة بذلك على التزام مبدأ أهمية حماية المؤسسات التقليدية في المغرب، وهو ما تأكد من سياسة خلفه في إدارة مؤسسة الحماية، إذ اعتبروا أن عصرنة المؤسسات المغربية وتحديثيها، لم يكن نتيجة احترام بعض البنيات التقليدية فقط، وإنما لأن إصلاحات ليوطي كانت مستوحاة من تقاليد المؤسسة المخزنية[70].

## 2- السياسة الأهلية ومسألة النخب المخزنية في المنطقتين الدولية والإسبانية.

### 1-2 السياسة الأهلية في منطقة طنجة الدولية

استمدت الإقامة العامة أسس سياستها اتجاه النخب المخزنية في المنطقة الدولية من قرارات معاهدة الحماية، التي منحت المقيم العام الفرنسي صلاحية تأمين دور وزير خارجية المخزن الشريف، وهو ما وضع مباشرة دبلوماسية السلطان تحت تصرفه الخاص، ليصبح جميع ممثلي السلطان أمام القوى الأجنبية موظفين تحت سلطته الفعلية.

لم تكن القوى الأجنبية المتنافسة في طنجة لتسمح بتفعيل مقررات الحماية الفرنسية الرامية إلى تحكم إدارتها في المغرب في وضعية النخب المخزية الموجودة خارج نطاق المنطقة السلطانية، لذلك اضطرت الإقامة العامة الفرنسية إلى نهج سياسة أهلية خاصة بالمنطقة الدولية لضمان التزام هذه النخب بتبعيتها للوجود الفرنسي واستمرارية ولائها لمؤسسة الحماية، خوفا من انسياقها إلى خدمة أحد الكيانات المنافسة، وبالتالي عرقلة سير تنفيذ المشاريع الفرنسية، فبادر ليوطي إلى احتكار مهمة تعيين النائب السلطاني في منطقة طنجة الدولية، بتعيين محمد بن عبد الكريم التازي (1913 -1923)، خلفا لمحمد الكباص، الذي تم تعيينه صدرا أعظما للمخزن الشريف (1912-1917)، ودون إعطاء الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل في اقتراح شخصيات جديدة، على اعتبار أن مسألة التمثيل الخارجي

[69]- Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat**, … Op.cit., p. 122.
[70]- Clarus, « Il me parait moins important de restituer un dialogue que d'aboutir à des réalisations », **Echo marocain**, 22 avril 1955.

للمغرب من حق إدارة الحماية الفرنسية وحدها، حيث أكد وزير خارجية فرنسا لليوطي عن أهمية هذا الإجراء بقوله: **"يجب أن يعتاد ممثلو القوى الأجنبية على ضرورة اللجوء إليكم، باعتباركم وزير خارجية السلطان"** [71].

وضعت الإقامة العامة الفرنسية برنامجا خاصا للتعامل مع النخب المخزنية في المنطقة الدولية، والملاحظ أنه هذا البرنامج جاء مماثلا بشكل كبير لما سهرت على تطبيقه في منطقة حمايتها، فخصصت عناية خاصة بمختلف مسائل هذه الشخصيات باعتبارهم يمثلون السلطان الذي تعد الحماية الفرنسية مسؤولة على حماية مصالحه، متجاهلة جميع الخصائص القانونية والإدارية المميزة للمنطقة الدولية. وفي هذا الإطار، تحيل أحد الاستخبارات عن تأخر الفوج الثاني من الوفد المغربي المتوجه لحضور حفل النصر في باريس، بسبب تدخل السلطات الإسبانية لتوقيف رحلتهم، إذ رأت في استدعاء باشا طنجة لحضور هذا الحفل ضمن الوفد المغربي، هو تلميح من السلطات الفرنسية بتبعية طنجة للإدارة الفرنسية، وهو ما اضطر السلطات الفرنسية للتدخل لدى الدبلوماسية الإسبانية، موضحة أن حضور باشا طنجة لهذا الحفل ليس له أي غاية سياسية، لتزعم من خلاله حكومة باريس أن طنجة جزءا من منطقة الحماية الفرنسية[72] .

أرغمت حدة التنافس الذي نشأ بين القوى الدولية لاستمالة النخب المخزنية في المنطقة الدولية، الإقامة الفرنسية في الرباط على حشد مختلف استراتيجياتها وآليات استقطابها المعتمدة في سياستها الأهلية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية عبر تحقيق اندماج نخب المخزن هناك في مشروعها الخاص، فخولت لنخب طنجة العديد من الامتيازات، على غرار نظرائهم داخل منطقة الحماية الفرنسية؛ إذ منحت لهم حق تلقي

---

[71]- جاء في مراسالة وزير الخارجية الفرنسي للإقامة العامة دواعي ترك الدبلوماسية الفرنسية مسؤولية تعيين النائب السلطاني في المنطقة الدولية كما يلي: "أما مسألة خلافة التازي لسي الكباص فجعلتها مسألة من اختصاص المقيم العام، إذا لم تكن هناك مصلحة في ترك المنصب شاغرا".

**A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, (D.A.C.H.), 1MA/300**, **Carton N°22, dossier N°F.4**, Résidence Générale, Secrétariat du Résident, Du Ministre des Affaires Etrangères à M. LYAUTEY , télégramme N° 205., A.S. **Succession du Grand Vizir,** Paris, 25 oct. 1913 à 11 heures 40.

[72]- **A.D.C.N. Paris**, **Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines 1917- 1922,** Direction politique et commerciale, Télégramme N°157, A.S. Délégation marocain aux fêtes de la victoire, Rabat, 29 juil. 1919, à 13H40.

العلاج في حالة المرض فوق التراب الفرنسي وهو ما أكده ليوطي لوزارة الخارجية الفرنسية بقوله: **"سيتحصل الباشا (باشا طنجة عبد السلام بن عبد الصادق) على ستة أشهر من العلاج في فرنسا، شأنه شأن جميع أعضاء المخزن القديم"**، وحرصت على تخصيصهم بتعويضات مادية مهمة مقابل مهامهم التمثيلية، كما شملتهم بعناية كبيرة في مختلف المناسبات واللقاءات[73].

كما عملت إدارة الحماية على توحيد التعويضات الممنوحة عن مهمة تمثيلية السلطان بين ممثليه سواء الموجودين في منطقة الحماية الفرنسية أو الدولية، بهدف جعل نخب طنجة تلمس العناية الكبيرة، التي تخصصها مؤسسة الحماية لمسألة مماثلة وضعيتهم لتلك التي يتمتع بها بقية عناصر المخزن في المنطقة الفرنسية[74]. إذ حرصت على منح ممثلي السلطان في المنطقة الدولية، وضعا دبلوماسيا مشابها للدبلوماسيين الفرنسيين، عبر تخصيص ظروف مثالية لتنقلاتهم داخل المغرب وخارجه، على النحو الذي جعل هذه الشخصيات تعتقد بنوايا فرنسا الصادقة في التعاون والشراكة معهم وخدمة مصالحهم، فكانت رحلات هذه النخب محط اهتمام كبير من قبل الدبلوماسية الفرنسية، لتهيأ لهم مختلف مظاهر الراحة، وتأمين سلامة تنقلاتهم، وخاصة كلما تعلق الأمر بنائب السلطان (المندوب) أو بباشا طنجة[75].

---

[73] - عمدت الإقامة إلى توحيد الامتيازات بين نخب المخزن في المنطقتين الدولية والفرنسية. ورد في:
**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Direction des affaires politiques et commerciales,** lettre N°319, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères, **A.S. Fonctionnaires Chérifiens de Tanger , Traitement de Pacha**, Rabat, 4 mars 1920.

[74]- جاء في موضوع صرف تعويضات متساوية على تمثيلية السلطان بين النائب السلطاني والصدر الأعظم كما يلي: "أما إذا كنتم تعتقدون أن الوضعية من شأنها أن تتسبب في عواقب وخيمة، فيجب أن نخصص للتازي باعتباره النائب السلطاني نفس التعويضات التي يتلقاها الصدر الأعظم عن تمثيليته للسلطان". ورد في:
**A.D.N, Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°22, dossier N°F.4,** télégramme N° 112.D, du Ministre de France à Tanger à la Résidence Générale, A.S. **Indemnité de représentation,** Tanger, 27 juil.1917.

[75]- حرصت الخارجية الفرنسية على إشعار الإقامة العامة بتنقلات النخب المخزنية في المنطقة الدولية، وتخصيصهم بقدر كبير من العناية، إذ استفسر القناصل الفرنسيين وزارتهم عن التدابير اللازم اتخاذها في لقاء هذه الشخصيات: "سأكون شاكرا لمعاليكم إذا ما أكدتم لي صحة هذه المعلومة وتاريخ مغادرته لفرنسا للقدوم إلى بلجيكا فحكومة الملك ترغب في تسهيل عبور هذه الشخصية الهامة للحدود الفرنسية البلجيكية، وألتمس من معاليكم كذلك موافاتي بمعلومات التي يمكن أن يتوفر عليها حول هذا السفر وكذلك الاجراءات التي يبدو من الواجب اتخاذها بمناسبة زيارة السي التازي". ورد في:
**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Ministère des Affaires Etrangères, Cabinet Afrique**, lettre N°1332, du Président de Conseil du ministère des affaires étrangères au Résident Général au Maroc, A.S. **Voyage du Naïb Tazi en Belgique**, Paris, 18 sept. 1920.

بلغ استنفار مقومات السياسة الأهلية ذروته عندما دعت السلطات الفرنسية العناصر المخزنية في المنطقة الفرنسية إلى التقرب من مثيلاتها بطنجة، والتقرب منها، ونسج صداقات معها بشكل يتيح تبادل الزيارات، كما شجعتهم على الاستثمار بالمنطقة الدولية واقتناء عقارات بها، وذلك لتمتين الروابط وتقوية العلاقات السياسية بين المنطقتين الفرنسية والدولية[76]. والملاحظ أن هذه السياسة حققت نجاحا واضحا في استقطاب نخب المخزن في منطقة طنجة الدولية، فسرعان ما شرعت هذه الأخيرة تعبر عن إعجابها بما خصصته لها السلطات الفرنسية من عناية متميزة؛ وقد نوه في هذا الإطار باشا طنجة عبد السلام بن عبد الصادق بالاستقبال الحار، الذي خصص له بالرباط خلال احتفالات عيد الأضحى سنة 1921، مصرحا أنه لم يشهد خلال مساره المهني مثيلا لذلك الترحيب، كما شكلت الزيارة بالنسبة له فرصة للقاء ببعض الزعماء المغاربة وتبادل عبارات التهاني والترحيب، والذين غالبا ما تلقى من جانبهم حفاوة استقبال كبيرة، في حين تقدم بشكره لممثلي الحماية الفرنسية، وعلى رأسهم مستشار الحكومة الشريفة "إوربان بلون" (**URBAIN BLANC**)، الذي نوه في خطابه الذي وجهه بالمناسبة بمجهودات الباشا في خدمة المخزن وفرنسا في المنطقة الدولية[77] .

اعتمدت إدارة الحماية الفرنسية في سياستها الأهلية اتجاه نخب المخزن في المنطقة الدولية، على تمكين هذه الشخصيات من الاحتفاظ بمناصبها، وتعزيز مكانتها التقليدية داخل النسق المخزني، بشكل مماثل لما اعتمدته في استقطابها لنظرائها في منطقة نفوذها، مراعاة للخدمات التي كانت تبتغي سلطات الحماية من هذه الأخيرة إنجازها لمصلحتها، فألزمت موظفيها في المنطقة الدولية بتطبيق مبادئ السياسة الأهلية في علاقاتهم بنخب المنطقة الدولية، القاضية بإظهار التوقير والاحترام اتجاه هذه الشخصيات خلال التواصل أو التعامل

---

[76]-جاء توضيح القنصل الفرنسي في طنجة لدعوته لأعيان المغرب في القيام بزيارات للمنطقة الدولية بقوله: "طلبت أتخاذ الصدر الأعظم نموذجا، الذي يقضي عدة أسابيع هناك، فزيارة زعماء «الأهالي» وبشكل مستمر إلى طنجة لن يكون له سوى أثار إيجابية على المستوى السياسي". أورده:

**A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°22, dossier N°F.4**., lettre N° 653 D, Du Consul Général de France à Tanger à monsieur à monsieur le Délégué de la résidence générale à Rabat, A.S. **De la visite du Pacha à Rabat**, Tanger, 17 sept. 1921.

[77]- **A.D.N, Fonds Maroc-Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°22, dossier N°F.4**., lettre N° 653 D, Du Consul Général de France à Tanger à monsieur à monsieur le Délégué de la résidence générale à Rabat, A.S. **De la visite du Pacha à Rabat**, Tanger, 17 sept. 1921

معهم، خاصة بعدما أفادت تقارير القنصل الفرنسي في طنجة إلى الإقامة العامة أن نخب طنجة قد تعرضت فعليا إلى مضايقات من قبل عدد من الفرنسيين في المنطقة الدولية، الذين اعتبروهم موظفين خاضعين للسلطات الاستعمارية الفرنسية، بادرت السلطات الفرنسية بطنجة بإدانتها حتى لا تسمح بلجوء هذه النخب لأحد القوى المتنافسة بالمنطقة الدولية، فجاء تصريح القنصل الفرنسي بطنجة على هذا النحو: **"فليس من المقبول أن يقلل موظفينا من هيبة واحترام أشخاص نعتمد عليهم في تحقيق مصالحنا، لذلك وعدته بالتدخل الفعلي في جميع الحالات التي سيشير إليها، وحتى تلك التي لن يذكرها والتي سأتمكن من معرفتها بشكل شخصي"**[78] . وهكذا عكس لجوء النخب المخزنية في المنطقة الدولية إلى تحكيم القنصل الفرنسي من أجل إنصافهم جراء المضايقات التي تلاحقهم من الجالية الفرنسية، القناعة التي تشكلت لدى هذه نخب بتبعيتها للسلطات الفرنسية. لم تكن الإقامة العامة في الرباط أن تفوت فرصة احتماء هذه النخب بسلطتها، للتدخل بقوة لردع أي سلوك من شأنه المساس بهيبة هذه النخب. فأكدت لعملائها في المنطقة الدولية على وجوب إحاطة هذه العناصر بالتقدير والاحترام اللازمين[79]، كما حثث القنصل الفرنسي بعدم التردد في لفت انتباه العملاء الفرنسيين، الذين يقدمون على تجاهل مبادى السياسة الأهلية، وعلى النقيض من ذلك قامت بتثمين وتشجيع جميع المبادرات التي تعكس التزام الممثلين الفرنسيين بقواعد التقدير والاحترام اتجاه أعيان المغرب[80].

---

[78]- أشار القنصل الفرنسي في تقريره للإقامة العامة إلى شكاية باشا طنجة ضد سوء معاملة عدد من ممثلي فرنسا اتجاهه: "تتواصل حملة الانتقادات الموجهة حاليا ضد باشا طنجة، ، فجاء للقائي، وبادر بتذكيري بالخدمات التي قدمها لمسألتنا، ثم طالب بإعفائه من مهامه، لكن اشترط قبل ذلك إجراء تحقيق متفحص لتبرئته من الانتقادات الموجهة ضده.
أجبت الباشا (عبد الصادق)، أنني سمعت بهذه الانتقادات التي كانت من قبل السيد تاريس (TARESS) ، وأنني قد استقبلت في نفس هذا الصباح أشخاصا يعيبون عليكم الصرامة المبالغ فيها اتجاههم والميل الواضح في تدبيركم لمصالح المخزن الشريف على حساب الفرنسيين". ورد في:
**A.D.C.N. Paris, Série M., Carton 1, Dossier 3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Cabinet diplomatique, Lettre N°7D, Du Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S**. du Pacha de Tanger,** Tanger, 5 Jan. 1917.

[79]- أشار القنصل الفرنسي إلى الإجراءات التي تعامل من خلالها مع شكاية الباشا عبد السلام بن عبد الصادق: "واصل الباشا حديثه معبرا عن تدمره وعدم رضاه عن النقد الهدام والموقف السلبي الذي يوجهه إليه بعض الموظفين الفرنسيين، ووجدت أن هذا الامتعاض الذي عبر عنه مبررا للغاية". أورده:
**A.D.C.N. Paris, Série M., Carton 1, Dossier 3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Cabinet diplomatique, Lettre N°7D, Du Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S**. du Pacha de Tanger,** Tanger, 5 Jan. 1917.

[80]- جاء في موضوع حرص القنصل الفرنسي على تشجيع ممثلي السلطات الفرنسية لتخصيص نخب المخزن بالتقدير والاحترام ما يلي:" و في اليوم الموالي من محادثتنا التي استشعرت من خلالها أنها أعادت للباشا شيئا من ثقته اتجاهنا، توجه نحو منطقة الفحص برفقة الطابور رقم 1 في جولة تفتيشية إلى قرية بوكدور التي كانت مسرحا لأحداث مؤسفة في

عملت سلطات الحماية في إطار استقطابها لنخب المخزن في المنطقة الدولية على الاستجابة لمختلف رغباتها، قصد استرضائها وتأمين استمرار ولائها للمشروع الفرنسي، والملاحظ أن المطالب والامتيازات المالية شكلت غالبية هذا النوع من الرغبات، إذ استغلت هذه النخب الاهتمام المخصص لها من قبل الإدارة الفرنسية لانتزاع مكاسب مالية جديدة، فطلبت على سبيل المثال تدخل المقيم العام لدى المخزن المركزي من أجل استصدار قرارات، تمكنهم من تحصيل مستحقات مماثلة لما خصصه المخزن لممثليه بالمدن الكبرى في منطقة الحماية الفرنسية، مثل الدار البيضاء والرباط[81]، ودون الاكتراث بالتكاليف الباهظة التي نتجت عن توطيد العلاقات بين الإقامة العامة وممثلي المخزن في المنطقة الدولية. وهكذا قرر ليوطي أن يخصص لباشا طنجة ابتداء من فاتح يناير 1920 مبلغا سنويا بقيمة 6000 فرنك كتعويض عن التمثيلية، كما تلقى ما مجموعه 35000 فرنك سنويا، ينضاف إليها عائدات صندوق ضرائب المخزن، والتي تقارب ما استفاد منه كل من باشا الدار البيضاء والرباط من عائدات ضريبة الترتيب[82].

---

السنة الماضية، فجاء تقرير القائد ميليي MELLIER حول هذه الجولة متضمنا لإعجابه الشديد بالحزم الذي أظهره الباشا خلال هذه الجولة، وبطريقة تعامله مع الساكنة المحلية، حيث تحصل عنها صلح ما بين أشخاص من بوكادور، وعيسى و HARRAR المواطن الإسباني المزيف، [...]، ساهم الطابور الأول بشكل كبير في تحقيق هذه الحصيلة، فترك القائد ميليي بفضل حدسه السياسي حرية التصرف للباشا،[...]، أعجبت كثيرا بموقف قائدنا الذي سمح للحاكم الشريف من مزاولة سلطته كاملة، مبرزا من جهته مدى تحليه بقيم نكران الذات في خدمة المصلحة العليا". أورده:

**A.D.C.N. Paris, Série M., Carton N°1, Dossier 3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Cabinet diplomatique, Lettre N°7 D, Du Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S**. du Pacha de Tanger,** Tanger, 5 Jan. 1917.

[81]- جاء في رسالة مستشار الحكومة الشريفة إلى المقيم العام حول عدم التكافؤ بين التعويضات المخصصة لنخب طنجة بنخب الرباط والدار البيضاء ما يلي: " ستجدون رفقته تبريرا للمستحقات التي تلقاها ممثلي المخزن الثلاثة خلال وضعيات مختلفة، تحصل من هذه الوضعية أن المبالغ المخصصة لباشا الدار البيضاء والرباط كنسبة عن الضرائب هي تقريبا غير معتبرة، حيث تحصل باشا طنجة تقريبا ما تحصله زميله باشا الدار البيضاء، أما فيما يخص الوضعية الخاصة الممنوحة لباشا الرباط، يجب أن لا ننسى أنها ناتجة عن الأهمية الخاصة لهذه الباشوية كمقر للمخزن مما يفرض على العاملين بها أعباء ثقيلة، خاصة خلال الأعياد الإسلامية ، أو خلال زيارة أحد الشخصيات المهمة حيث يكونون مجبرين على استضافتهم، هذه الاستضافة التي خصصت لعبد السلام بن عبد الصادق بدوره في السنة الماضية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار ما تمثله شخصية عبد الرحمان بركاش لكونه كان سلفا رئيسا للمجلس الجنائي، هذا المنصب الذي يوازي تقريبا وضعية وزير، حيث لم يترك مهامه السامية إلا عقب وفاة عمه الباشا السابق للرباط، حيث تطلب مني إقناعه بتولي منصب باشا الرباط القيام بإجراءات وتدابير خاصة" ، أورده:

**A.D.N. Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, Résidence Général, lettre N° 129 D, Du Général L LYAUTEY à monsieur CARBONNEL Conseiller d'Ambassade chargé de Consulat de France à Tanger, A.S**. Traitement du Pacha,** Rabat, 27 février 1920.

[82]- **A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, Résidence Général, lettre N°129D, du Général Lyautey à

لم يكتف ممثلو المخزن في المنطقة الدولية بالمطالبة بمساواتهم مع وضعية نظرائهم في الحواضر الكبرى داخل منطقة النفوذ الفرنسي، بل أصبح نائب طنجة محمد بن عبد الكريم التازي حينها، يطمح إلى مساواة وضعيته بخليفة السلطان في منطقة الحماية الإسبانية، إذ ضغط على الإقامة العامة لتخصيصه بوضعية مشابهة، لكن يبدو أن هذا المطلب ظل غير قابل للتطبيق، فعلى الرغم أن الإقامة العامة قد قدمت هذا الطلب فعليا إلى حكومة باريس، إلا أن وزارة الخارجية الفرنسية، طلبت من ليوطي التريث وانتظار الوقت المناسب، حيث كانت تستدعي هذه المسألة اختيار شخص مناسب لتولي هذا المنصب في المنطقة الدولية، بحكم أن التقاليد المخزنية تستدعي أن يكون الخليفة السلطاني فردا من العائلة السلطانية[83].

عملت السلطات الفرنسية على ربط استمرار تلبية رغبات ممثلي السلطان في المنطقة الدولية بموافقتها على هذه الطلبات، كما جعلت الاستمرار في حيازة المنصب المخزني متوقف بشكل تام عن إرادتها، لذلك وجد ممثلو السلطان أنفسهم مجبرين على الانصياع إلى جميع التدابير، التي تمليها الإقامة العامة أو بعض ممثلي الدولة الفرنسية بمنطقة طنجة الدولية، فوضع القنصل الفرنسي هناك النخب المخزنية تحت مراقبة إدارة الحماية الفرنسية في الرباط، فارضا عليهم ضرورة إحاطته علما بجميع أنشطتهم[84].

كما استعانت الإقامة العامة الفرنسية لأجل تمتين روابطها بممثلي السلطان بمنطقة طنجة الدولية، بتوفير إمكانية انتقال عناصر المخزن هناك من الذين عبروا عن رغبتهم الذاتية في الحصول على مناصب مخزنية في المنطقة السلطانية، أو على إثر حوادث طارئة من قبيل المرض أو الإحالة على التقاعد أو غيرها من الأمور السياسية، التي استوجبت

---

monsieur CARBONNEL Conseiller d'Ambassade chargé de Consulat de France à Tanger, A.S**. Traitement du Pacha,** Rabat, 27 février 1920.

[83] **A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°22, dossier N°F.4, Direction des Affaires Chérifiennes**, Résidence Générale, Secrétariat du Résident, du Ministre des Affaires Etrangères à M. Lyautey, Lettre N° 205, A.S. **Succession du Grand Vizir,** Paris, 25 oct. 1913 à 11 heures 40.

[84]**-A.D.C.N. Paris, Série M., Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Cabinet diplomatique, Lettre N°7D, Du Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S**. du Pacha de Tanger,** Tanger, 5 Jan. 1917.

تغيير مقرات عمل هذه النخب، مؤكدة على تحكمها التام في الوضعية القانونية والإدارية لجميع ممثلي المخزن بالمنطقة الدولية[85].

وخلاصة القول تأسس انتقاء الإقامة العامة لممثلي المخزن على مستوى المنطقة الدولية على نفس المحددات المعتمدة في اختيار عناصر المخزن المركزي، فجاء الانتماء العائلي المتمثل في الانتساب لأحد العائلات التي اشتهرت بخدمتها للمخزن أهم هذه المحددات، ثم قيمة الخدمات المقدمة لصالح فرنسا، والتي عكست بشكل مباشر درجة التبعية والولاء للإدارة الفرنسية، كما فرضت خصوصية هذه المنطقة على الإقامة العامة جعل من ضرورة توفر المرشحين لهذه المناصب على ممتلكات مهمة في منطقة الحماية الفرنسية، إحدى أهم معايير الانتقاء، إذ كان من السهل التحكم في ولاء هذه النخب وارتباطها بمؤسسة الحماية، فالتوجس من مصادرة ممتلكاتهم في منطقة الحماية الفرنسية ألغى بشكل تام احتمالية انسياقهم لخدمة أي كيان أجنبي آخر[86].

## 2-2 الحماية الفرنسية وتمثيلية السلطان في المنطقة الخليفية

حرصت الإقامة الفرنسية في الرباط على تتبع أوضاع ممثلي السلطان في منطقة الحماية الإسبانية، رغم تسويتها لقضية مناطق النفوذ في المغرب مع السلطات الإسبانية

---

[85]- جاءت وضعية لحسن غسال الخليفة الأول لباشا طنجة كأحد نموذج الانتقالات المهنية للنخب المخزنية من المنطقة الدولية إلى الفرنسية: "هو رجل مسن لا يتمتع بصحة جيدة، حيث كان قد عبر منذ فترة عن رغبته في ترك مهامه الحالية مقابل تخصيصه بمنصب أقل إرهاقا في المنطقة الفرنسية، فمنذ عودة الباشا لم يحضر أبدا إلى مكتبه، لذلك أعتقد أنه ليس من مصلحتنا محاولة دفعه على التراجع على هذا القرار الذي سيسهل مهمة استبداله، الأمر الذي كنا نعتزم مسبقا الشروع فيه وهو ما أوضحناه في البرقية السالفة الذكر، وفي نفس الوقت سيكون من المناسب البحث على منحه منصبا في منطقة الحماية الفرنسية ليوفر له عيشا كريما، ومن الممكن استغلال الفترة الي سيقضيها النائب التازي في مدينة الرباط لإيجاد حل نهائي لهذه المسألة."

**-A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série Maroc, Carton 1, Dossier 3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, Cabinet diplomatique, Lettre N° 766 D, du Conseiller d'Ambassade chargé de Consulat de France à Tanger à monsieur le Résident général à Rabat, A.S**. Démission de 1er Khalifat du Pacha,** Tanger, 26 oct. 1920.

[86]- جاءت دواعي اقتراح محمد بن عبد الكريم التازي لمنصب النائب السلطاني مطابقة لمعايير انتقاء النخب المخزية في المنطقة الدولية: "في نظري (ليوطي) خليفة الكباص في دار النيابة في طنجة يجب أن يكون هو سي محمد التازي، فبعد استعراض جميع الشخصيات المخزنية، لم أجد أحدا مؤهلا أكثر من هذا المرشح لنيل هذا المنصب، يشغل سي محمد التازي حاليا منصب وزير الأشغال العمومية، ودائما ما أبدى تفانيه لقضيتنا، ويمتلك ثروة معتبرة، كما أن جميع ممتلكاته توجد في المنطقة الفرنسية، مما يمنحنا السيطرة عليه، كما يمتاز بفكر مرن وعصري، وهو معتاد على معالجة القضايا مع الأوربيين". أورده:

**-A.D.N, Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°22, dossier N°F.4**, Résidence Générale, Secrétariat du Résident, Du M. LYAUTEY au Ministre des Affaires Etrangères, Lettre N° 456.G., A.S. **Succession du Grand Vizir,** Rabat, 21 oct. 1913.

بموجب اتفاق 29 نونبر1912، الذي نتج عنه تحديد المجال الحدودي بينهما في المغرب، فجعلت من سياسة الإدارة الإسبانية اتجاه نخب المخزن موضوعا للعديد من التقارير الاستخباراتية، والتي يتضح من تحليل معطياتها أن سياسة الإسبان الاستعمارية في هذا الإطار قد جاءت مناقضة لما اعتمدته الإقامة العامة في الرباط كسياسة أهلية، إذ أكد أطر الإدارة الفرنسية في الرباط: أن السلطات الإسبانية لم تقم بتقديم أي نموذج لنظام جديد في المغرب يقوم على تجسيد روح الحماية، بل لجأت بشكل نمطي إلى اعتماد النظام الاستعماري التقليدي؛ الذي أساسه الإدارة المباشرة لشؤون المغاربة الموضوعين تحت حمايتها[87]. فتولى الضباط الإسبان قيادة عدد من القبائل أو عدد من الفخدات وزاولوا مهام القايد أو حتى القاضي نفسه، أما القواد فأصبح دورهم لا يتجاوز مهمة عميل الاستخبارات، الذي انحصر دوره في إشعار السلطات الإسبانية بكل ما يحدث في مناطق نفوذه، دون التدخل بأي شكل من الأشكال لحل إحدى هذه المسائل[88].

لم تكن سلطات الحماية الفرنسية تتدخل في مسائل النخب المخزنية في منطقة الحماية الإسبانية، إلا في الحالات التي تكتسي حساسية خاصة، أو خطورة على استقرار المجال الحدودي بين المنطقتين، إلا أن مشاركة القوات الفرنسية في وضع حد لمقاومة الريف، جعلت الإقامة العامة تستشعر خطورة عدم التنسيق مع السلطات الإسبانية على مصير الحمايتين في المغرب. وعلى هذا الأساس أصبحت الإدارة الفرنسية لا تتوانى عن فتح قنوات للتواصل مع نظيرتها الإسبانية بشأن ممثلي السلطان في منطقتها، واضعة جهازا استخباراتيا لتتبع شؤون الزعامة المحلية هناك. فانكشف تدخل مؤسسة الحماية الفرنسية لدى السلطات الإسبانية لتوضيح موقفها من التعينات الخاصة بتجديد المناصب المخزنية التي تنوي اعتمادها، بعدما أنجز عملاؤها أبحاث وتقارير بخصوص المرشحين لهذه المناصب، فكان التنسيق مع نظيرتها الإسبانية للحسم في هذه التعيينات من أهم محاور سياستها الأهلية الخاصة هناك، وهو ما يمكن تؤيله برغبة الإقامة الفرنسية في قطع طريق الحصول على

---

[87]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°F.28**, note N°87-2, Contrôle des autorités chérifiennes Zone Tanger, **Renseignements sur l'administration espagnole dans leurs territoires de la rive gauche de la Moulouya,** 24 déc.1917.

[88]- محمد مرجان، **مقاربة سوسيولوجية لآليات التغير الاجتماعي بشمال المغرب**، جمعية تطاون أسمير، 2004، ص.26.

أحد المناصب المخزنية من قبل أحد المناهضين لمشروعها في المغرب سواء؛ من المتعاونين مع الألمان، أو المتعاطفين مع دعاة الاستقلال في تاريخ لاحق[89].

فعندما احتدم التنافس بين أعيان شمال المغرب في منطقة نفوذ إسبانيا حول مسألة تعويض محمد بن عزوز الصدر الأعظم للمخزن الخليفي عقب وفاته في 25 ماي 1931، بادرت الإقامة العامة إلى تتبع تفاصيل المنافسة بين المرشحين، إذ ورد في عدد من التقارير تفاصيل قدوم عدد من أعيان تطوان إلى مدريد في وفد يترأسه محمد بوهلال، بهدف طلب تمكين الساكنة المحلية من حق اختيار ممثليهم من القضاة والقواد والشيوخ وغيرهم من المسؤولين الذين يرغبون في توليهم أمرهم، مقترحين ابن الريسوني لشغل منصب الصدر الأعظم للمنطقة الخليفية، إلا أن السلطات الإسبانية في مدريد استبعدت مسألة تسمية الصدر الأعظم الجديد من مداولاتها مع هذا الوفد، نظرا لورود معلومات استخباراتية تفيد؛ أن معايير اختيار خليفة بن عزوز لا يجب أن تقتصر على أن يكون من خارج تطوان أو من داخلها، حيث كانت تسود الدسائس والمؤامرات للوصول إلى السلطة، وإنما وجب اختياره من بين القواد الذين تتوفر فيهم شروط الوفاء والصدق والموالاة لإسبانيا[90]. معتبرة أن الشخص المناسب لتولي منصب الصدر الأعظم خلفا لابن عزوز، والذي تتوفر فيه شروط الولاء لإسبانيا هو باشا مدينة تطوان الباشا الحاج ادريس بن عبد السلام الريفي[91]. والملاحظ

---

[89] - ورد في موضوع رفض الترشيحات التي انكشف أن أصحابها ربطوا في وقت سابق علاقات مع ألمانيا ماجاء بخصوص رفض تخصيص منصب خزني لعبد الرحمان البلغيتي: نعرف عبد الرحمان البلغيتي منذ زمن طويل، ففي 1909 كان يمشي في ظل سي عبد المالك بن موحي الدين، وكان الصديق المقرب لعلي زكي، ويعترف أنه أخذ طريق المقاومة مع السي عبد المالك وخاض الحرب ضدنا لسنة كاملة، لكنه لا يعترف بتلقي الدعم من قبل الألمان الأمر الذي لنا حوله مصادر أكيدة، ويصرح أنه كان فقط في خدمة قائده، أما من وجهة نظرنا وبكل بساطة فلقد راهن على الألمان لكنه خسر، لذلك نجد من المنطقي أن يتحمل نتائج الرهانات التي اتخذها، وأي تصرف رحيم من قبلنا لا يمكن أن يفسر إلا أن يعكس ضعفا من لدنا، فيجب أن نظهر لمن بقوا أوفياء لنا خلال الشدائد أنه يمكننا التمييز بينهم وبين الأخرين".
**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°22,** dossier N°F.4, Résidence Générale, Secrétariat du Résident copie de lettre N° 134D de l'Agence de France, Tanger, 8 mars 1916.

[90]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires Etrangères, Direction des Affaires Politiques, Sous-Direction Afrique-Levant, Lettre N° 326, Du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, A.S. **Du Grand Vizirat de la Zone Espagnole,** Paris, 6 juil. 1931.

[91]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ambassade de France en Espagne, Direction des Affaires Politiques et Commerciales, Lettre N° 279, Du l'Ambassadeur de France en Espagne au M. BRIAND Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Questions Marocaines**, Marrakech, 11 juin 1931. p.113.

أن دخول السلطات الفرنسية في نقاش اختيار الصدر الأعظم الجديد للمنطقة الخليفية، جاء من باب معارضة ترشح عبد السلام بنونة، موضحة وبشكل صريح لنظيرتها الإسبانية رفضها ترشح الحاج بنونة لمنصب الصدر الأعظم بسبب مواقفه المساندة للوحدة الإسلامية، فلم تتردد في إبلاغ السلطات في مدريد بموقفها من هذا الترشح وعواقبه على استمرارية الشراكة بينهما في حالة تعيينه في هذا المنصب السامي، حيث أصر وزير خارجية فرنسا من خلال مراسلته للقنصل الفرنسي في مدريد على تنبيه السلطات الإسبانية من تداعيات عدم مراعاة موقفها من الترشيحات الخاصة بخلافة الصدر الأعظم المتوفي (ابن عزوز) بقوله: " **فمن الأساسي تحذير الحكومة الإسبانية مستعجلا بمعارضتنا لترشح بنونة لمنصب الصدر الأعظم، حتى لا يتسنى لها من بعد التضرع بجهلها لموقفنا في هذا الاتجاه"**[92].

كانت الاستخبارات الفرنسية على علم بما يروج من أحداث في منطقة نفوذ الإسبان، وتصحب ذلك بتقارير سرية إلى الإقامة العامة في الرباط، وتحيطهم بتطور الأحداث هناك، وكان من الأمور التي ركزت عليها عقب نجاح التعاون الفرنسي الإسباني في القضاء على ثورة الريف بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي، أن الدعاية الإسلامية التي يرجع أصلها لبعض المراكز المستقرة في مدن الجزائر ووهران وسيدي بن العباس، وبعض أنصار الفكر الشيوعي القادمين من طنجة، يهددون الاستقرار الذي عم المنطقة بعد حل المسألة الريفية، داعية نظيرتها إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لأجل كبح خطر الوحدة الإسلامية، تجنبا لتكرار ثورات من شأنها التأثير على مستقبل الحمايتين معا[93]. والواقع أن مؤسسة الحماية

---

[92] - طلبت الخارجية الفرنسية من سفيرها في مدريد إشعار حكومة إسبانيا بشكل مستعجل اعتراضها على تعيين مهدي بنونة في منصب الصدر الأعظم للمنطقة الخليفية "" توصلت ببرقية من إقامتنا العامة بالرباط، ألتمس منكم أن تقدموا اعتراض الحكومة الفرنسية على الفور وبشكل واضح ضد ترشح بنونة لدى السيد ليرو (LERROUX)، وإخباره باتجاهات ومواقف هذا الشخص، والصعوبات الجدية، التي سيسببها لنا من أجل متابعة نهج سياسة مشتركة في المغرب، إذا ما أصبح صدرا أعظما في المنطقة الإسبانية". ورد في:

A.**D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires Étrangères, Direction des Affaires Politiques, Sous-Direction Afrique-Levant, Télégramme N°194 à 196, Du Ministre des Affaires Étrangères à l'Ambassadeur de France à Madrid, A.S. **De la candidature de BENOUNA au Grand Vizirat à la Zone Espagnole,** Paris, 21 juin 1931. p.119.

[93] - جاء في موضوع تخوف الحماية الفرنسية والإسبانية من خطر دعاية الوحدة الإسلامية على مستقبلهما في المغرب، كما يلي: "كانت مهمة المفوض السامي الجديد التخفيف من حدة الشكايات المتلاحقة ومن القلق الذي يعم الأوساط السياسية، أكثر من إنجاز تقدم مهم في استعمار البلاد، [...]، قال لي كونط رومانونيس (Comte ROMANONES) مؤخرا: إذا لم تتحرك الإدارة الجديدة بحزم أكبر ضد خطر الوحدة الإسلامية، فربما يخلق لنا عبد الكريم جديد بإمكانه إثارة الساكنة ضدنا

الإسبانية لم تكن مستعدة للتضحية بالتعاون الذي يربطها بفرنسيي المغرب، الذين تخوفوا من حيازة أحد أعضاء اللجنة السورية الفلسطينية للصدارة العظمى، فكانت على استعداد إلى السماح لها بالتدخل في شؤونها الداخلية مقابل حفظ علاقاتها الودية مع الإقامة الفرنسية على الأقل ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهكذا قامت بإشعار السلطات الفرنسية بمختلف الإجراءات، التي تنوي اتخاذها على مستوى بنية نخب المخزن داخل مجال حمايتها، وهو ما تأكد على لسان وزير خارجيتها في 27 يونيو 1931، حيث صرح؛ **"إن أي عضو من قبيل بنونة أو غيره ممن يشكلون تهديدا للاستقرار الفرنسي في المنطقة السلطانية، لن يحظوا بأي فرصة لشغل منصب الصدر الأعظم بتطوان، وأن السلطات الإسبانية عازمة على إشعار الحكومة الفرنسية قبل اتخاذ قرار تعيين أحد الشخصيات المغربية في مناصب المسؤولية المخزنية"**[94].

اشتد التنافس بين عناصر النخب المخزنية لأجل تولي أعلى المناصب بالمنطقتين السلطانية والخليفية، فعلى الرغم من وجود عدد من المعايير التي تحسم انتقاء المرشحين، إلا أن تطورات الوضع السياسي الدولي، وما نجم عن تأثيرات الدعاية الإسلامية، أثرت بشكل كبير على تدهور الأمن بمنطقة تطوان، التي خرج سكانها يطالبون السلطات الإسبانية بضرورة الإسراع في تنزيل الإصلاحات التي تستلزمها جميع المرافق الحيوية في المدينة، معبرين عن رغبتهم في إسناد منصب الصدر الأعظم الجديد لشخص ذو دراية تامة بأوضاع المنطقة الخليفية عموما، وهو ما دفع بالسلطتين الإسبانية والفرنسية للإسراع في التنسيق فيما بينهما للتحري السري والدقيق، حول هوية ونوايا الشخصيات التي رشحت نفسها لتولي المناصب المخزنية، ففي خضم التنافس لحيازة منصب الصدر الأعظم، طفت ترشيحات

---

مما سيجبر قوات الحماية إلى بذل مجهود عسكري كبير، ولن يكون بإمكان الجمهورية بالأكيد توفير القوات والتمويل الضرورية لتأمين نفوذها في المغرب، فرغم الإجراءات المطمئنة المعلنة من قبل الحكومة المؤقتة إلا أنه لا يمكن إبهام هذا الاحتمال". ورد في:

**- A.D.C.N., Paris., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires Etrangères, Direction des Affaires Politiques, Sous-Direction Afrique-Levant, Lettre N° 326, Du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, A.S. **Du Grand Vizirat de la Zone Espagnole,** Paris, 6 juil. 1931.

[94]- **A.D.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires Etrangères, Direction des Affaires Politiques, Sous-Direction Afrique-Levant, Lettre N°326, Du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, A.S. **du Grand Vizirat de la Zone Espagnole,** Paris, 6 juil. 1931.

شخصيات وازنة أظهرت رغبتها في إقناع الإدارتين الاستعماريتين بجدوى اختيارها لشغل هذا المنصب، ونذكر من بينها:

- فاضل ابن مصطفى بن يعيش حاجب الخليفة السلطاني، وقد اقترحه والده ليشغل منصب الصدر الأعظم، في المقابل يتولى هو الجمع بين منصبي حاجب الخليفة وباشا مدينة العرائش، لكن جاء في التقارير الفرنسية أن عائلة بن يعيش اشتهرت بتطلعها لاحتكار السلطة، وهو الأمر الذي أضعف من حظوظه رغم دعم الخليفة االسلطاني لهذا الترشيح.
- المهدي المنبهي: عبر عن رغبته هو الآخر في الترشح لشغل هذا المنصب الذي من شأنه أن يضيف لسيرته المهنية تجربة جديدة، خاصة أنه اشتهر بعلاقاته الودية مع الإسبان.
- أحمد الغنمية: الكاتب الأول للصدر الأعظم بن عزوز، الذي تم تكليفه لتأمين مؤقتا مهام الصدر الأعظم المتوفي، لكن السلطات الفرنسيةاعتبرته شخصا غير ملفت للنظر ويعبر بالكاد على ذاته، فلم يبدو لها أن له أي فرصة لتحصيل هذا المنصب[95].

كما انكشف هذا التنسيق بين السلطات الفرنسية والإسبانية، بعد اقتناع سلطات الحماية الإسبانية بموقف الإقامة العامة اتجاه النخب المخزنية المتضامنة مع دعاة الاستقلال، إذ عملت بدورها على إنزال عدد من العقوبات على العناصر المتورطة بالتواطؤ مع دعاة الاستقلال داخل مجال نفوذها، وكان إسقاط صفة محمي إسباني عن هذه الشخصيات من بين أشكال العقوبات المعتمدة، وهو ما رحبت به ودعمته سلطات الحماية الفرنسية، فعلى الرغم من التقليص الكبير الذي عرفته الامتيازات المخولة لهذه الفئة على إثر الاتفاق الفرنسي الإسباني لسنة 1927، والذي نص على وقف امتيازات الأشخاص الواردة أسمائهم في لائحة المجنسين والمحميين الإسبان لسنة 1918، بما فيها إلغاء الحماية القنصلية الإسبانية عن بعض الأسماء المغربية البارزة في فترة ما قبل توقيع معاهدة الحماية على المغرب[96].

---

[95]- **A.D.C.N, Série Maroc, Carton N°1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ambassade de France à Tétouan, Lettre N° 19, Du M. VERRY au Commissaire Résident Général, A.S. **Note sur Succession du Grand Vizir dans la Zone Espagnol**, Tétouan, 27 mai.1931.

[96] - جاء في موضوع نزع الحماية القنصلية لمعاقبة أعيان المخزن عن تورطهم في التواطؤ مع دعاية الاستقلال وضعية المختار بن الصديق أحرضان: "إذا كان المقصود من بيان القنصلية الاسبانية سحب الحماية الاسبانية من المحجوب

توقفت الإدارة الإسبانية في المغرب على التنسيق مع نظيرتها الفرنسية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث غيرت من سياستها اتجاه النخب المخزنية في منطقتها بشكل يكشف عن عدائها للطموحات الفرنسية، فأصبحت تقبل بترشح شخصيات من ذوي التوجهات الوطنية، والتي تظهر نزعتها للاستقلال علنا من خلال سيرتها، فتم إدراج بعضهم فعليا في الوظائف المخزنية، كما هو الشأن عندما وافق كل من خليفة تطوان والمقيم العام الإسباني الجنرال "غارسيا فالينيو" (Garcia VALIÑO) على تعيين الحاج عبد السلام التمسماني بموجب ظهير 13 ماي 1955 كاتبا عاما للوزارة الأولى في المنطقة الإسبانية [97]، فعلى الرغم من تواضع الكفاءات التي يتوفر عليها هذا الأخير، والتي تبدو أنها لا تؤهله لتولي منصب من حجم الكاتب العام للصدارة العظمى، إلا أن إسبانيا كانت تهدف من خلال تعيين هؤلاء العناصر ذات التأثير السياسي والاجتماعي رغم محدودية مؤهلاتهم العلمية، إلى تقوية وجودها في المغرب، عبر إحاطة إدارتها بشخصيات قادرة على تقديم خدمات سياسية لإسبانيا، ومستعدة للثناء أمام الساكنة المحلية على إنجازات السلطات الإسبانية في منطقة حمايتها[98].

---

أحرضان في 8 يونيو1946، فهذا القرار ليس له أي أساس لأن المعني قد توقف منذ 1927 عن التمتع بحق امتلاك هذه الصفة، لكن بالموازاة مع ذلك يمكن تفسير رسالة ديل كاستيلو (DEL CASTILLO)، كالتماس لموافقتنا عل إحداث تغيير في اللائحة التي كانت موضوع محادثات بين الطرفين والتي انتهت إلى توافق حولها سنة 1927، ويتعلق الأمر بحذف اسم المحجوب بن الصديق أحرضان من هذه اللائحة بصفته محمي سابق، ومن الطبيعي أنه ليس لدينا أي اعتراض على أن يفقد مختار بن الصديق أحرضان الامتياز الذي تمنحه له صفة محمي اسباني سابق. ويصبح خاضعا لمحكة المندوب السلطاني حاليا كما كان عليه الحال سلفا". ورد في:

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°F.28**, Personnalités marocaines, Consulat Général de France à Tanger, Lettre N° 885, du Résident Général de France au Maroc au Ministre Plénipotentiaire chargé du Consulat de France à Tanger, A.S., **Retrait de la protection espagnole au MOKHTAR BEN SEDDIK AHRDAN,** Rabat, 28 décembre 1946.

[97]- جاء في في تقرير القنصلية الفرنسية في تطوان إلى الإقامة العامة بخصوص عبد السلام التمسماني ما يلي: "ينحدر ممثل المخزن الخليفي الجديد من أصول ريفية، دشن أول مشاركته العسكرية سنة 1936 رفقة الحركة الوطنية المغربية بجوار معلمه المكي الناصيري الرئيس الحالي لحزب الوحدة المغربية، وسرعان ما أصبح أداة مهمة للتوغل في الأوساط الريفية حيث يتمتع بتأثير معتبر بينها".

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°F.28**, Consulat de France à Tétouan, Lettre N° 128 A.L., Du Petit de la VELION Gérant du Consulat au Ministre des Affaires Etrangères, A.S., **Nomination d'un Secrétaire Général de Grand Vizir**, Tétouan, 18 mai 1955

[98]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°F.28**, Consulat de France à Tétouan, Lettre N° 128 A.L., Du Petit de la VELION Gérant du Consulat au Ministre des Affaires Etrangères, A.S., **Nomination d'un Secrétaire Général de Grand Vizir**, Tétouan, 18 mai 1955

وخلاصة القول كان تعيين نخب المخزن في المنطقة الخليفية موضوع تداول وتنسيق واضح بين ممثلي السلطات الفرنسية والإسبانية، فخضع عامة لمنطق المصلحة، فيمكن أن نستشف أنه ساد نوع من التوافق بين الطرفين خلال لاالمرحلة الأولى من عهد الحماية، نظرا لتقاسمها نفس هموم الخطر المهدد لمشروعهما الاستعماري، والذي تجسد أساسا في المقاومة القبلية التي جسدت مقاومة قبائل الريف نموذجا ملهما لها، لكن وأمام وقع الظروف السياسية الدولية وتقلب موازين القوى في منتصف القرن العشرين، وجدت السلطات الإسبانية من مصلحتها عدم التنسيق في سياستها مع السلطات الفرنسية، والكشف عن معارضتها بشكل عام لسياسة الحماية الفرنسية، قصد التشويش على نفوذ هذه الأخيرة، وفي المقابل تأمين استمرار تواجدها وتحقيق مصالحها بالمغرب.

## 3- السياسة الأهلية بين القائدية والواقع القبلي:

### 3-1- سياسة القواد الكبار:

فرضت التباينات المجالية على المخزن الشريف اعتماد سياسة قوامها المزاوجة بين الترغيب والترهيب في التعامل مع الشخصيات النافذة -المؤثرة- على المستوى المحلي، أو بعبارة أخرى تقديم التنازلات وإظهار القوة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لفرض مراقبته على أجزاء البلاد، فنجده قد قدم امتيازات للشخصيات ذات النفوذ القوي، ليجعل مصلحتها ومستقبلها رهين باستمرار سيادة المخزن المركزي على مناطق نفوذها، حيث تغاضى المخزن عن التعسفات المرتكبة من قبل النماذج القائدية في علاقتها ببقية الأطياف الاجتماعية من ساكنة مسلمة وأوربيين وتجار يهود، خوفا من عودة هذه النخب الخاضعة لسلطة المخزن إلى سالف عهدها في التمرد وعصيان السلطة المركزية[99].

[99]- وصف التاجر اليهودي قرقوز تغاضي المخزن عن عدم التزام نخبه بأداء ديونهم كما يلي: "زاد من تعقيد النزاعات القائمة في شأن العقارات الحضرية، الديون التي ترتبت على القواد والشيوخ الذين يمثلون المخزن في البوادي والقبائل لصالح الأوروبيين، ولو تصرف المخزن المركزي معهم بصرامة، لشكل ذلك خطرا حقيقيا على سلامته وأمن المدينة، ومع ذلك انتهت الضغوط الأجنبية على المخزن إلى اتخاذه قرارا بالتفويض للحاج ادريس بن محمد بن ادريس للتوجه إلى الصويرة سنة 1869 قصد تسوية قضايا الديون المعلقة، غير أن جهود اللجنة ظلت محدودة على حد قول التاجر قرقوز، لأن المخزن لم يتدخل لحل قضايا الديون التي كان القواد والشيوخ طرفا فيها". أورده:

إلا أن المخزن المركزي اضطر إلى اللجوء للقوة في العديد من الحالات في علاقته بالزعامات المحلية، لفرض رقابته داخل مناطق نفوذهم، فاتخذ من بعض القواد أداة لفرض سلطته مقابل تمتيعهم بقدر من الامتيازات الخاصة، ومن بينهم قواد حاحا، إذ كان يتم تعيينهم مباشرة من قبل السلطان، وغالبا ما كانوا يقيمون بالصويرة في مساكن يحصلون عليها من الأملاك المخزنية ويعفون من أداء ثمن كرائها، مقابل تأمين سلامة المدينة والمناطق المحيطة بها، فاشار صاحب كتاب تجار الصويرة على أنهم غالبا ما تمكنوا من إتمام هذه المهمة بشكل نموذجي بحكم علاقاتهم القبلية والأسرية[100]، وكان أشهرهم خلال القرن التاسع القايد عبد الله أوبيهي الحاحي الذي اعتبر ممثل المخزن المركزي الرسمي بحاحا وسوس، كما وصفه روبير مونتاني ببطل المخزن، الذي نجح في مراقبة مجموع قبائل حاحا ومتوكة وإداوتنان وتارودانت وشتوكة لصالح المخزن[101].

انكشفت الأهمية السياسية والحربية للقواد الكبار خلال الصراع حول السلطة المخزنية بين السلطان مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، إذ كان دورهم محوريا في حسم هذا الصراع لفائدة هذا الأخير، وإرغام السلطان مولاي عبد العزيز على التنحي عن الحكم، بعدما أبدى معظم أعيان المغرب الجنوبي نيتهم في التخلي عن بيعته، بسبب ميله المتنامي إلى التقليد الأوربي، فأصدروا بيانا يدعو إلى إبعاده عن العرش في 24 غشت 1907، معلنين تأييدهم لمولاي عبد الحفيظ لتولي حكم المخزن[102]، حاول السلطان مولاي عبد العزيز كبح المد الأرستقراطي المعادي لسلطته، بقيادته "حَرْكَة" ضد معارضيه، إلا أنه سرعان ما

---

- دانيل شارتور، **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886**، تر. خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1997، ص.318.

[100]- دانيل شارتور، **تجار الصويرة**،... م.س، ص .- .318.

[101]- Robert MONTAGNE, **Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe Chleuh)**, éd. Dar ALAMANE, 2013, pp. 108-109.

[102]- Marthe et Edmond GOUVION, **Kitab Aayane al- Maghrib l-Akça, Esquisse générale des Moghrebs de la genèse à nos jours et livre des grands du Maroc,** éd. DAR ALAMANE, 2013, p. 246.

اندحر أمام حلف قواد الجنوب المناصر لمولاي عبد الحفيظ، بعدما ألحق الهزيمة بأنصار مولاي عبد العزيز، مما أدى إلى اقتناعه بحتمية التنحي عن العرش[103].

ظلت سلطة القواد على مناطق نفوذهم مهددة بشكل مستمر، بسبب حدة التنافس القائم بين أعيان المغرب حول حيازة المناصب القيادية، فكان الجميع في تربص دائم للنيل بأبشع الأشكال من منافسيهم، وكانت الحالة العامة في منطقة سوس شاهدا على هذا الوضع من منطلق كونها معقلا لأبرز هذه النماذج القائدية، فعمتها القلاقل والاضطرابات منذ وفاة مولاي الحسن في 6 يونيو 1894 إلى حدود قيام ثورة أحمد الهيبة 1912-1919، فلم يكن للمخزن المركزي في هذه المجالات البعيدة تدخل فعلي في هذه المجالات، واكتفى بدعم الجهة المنتصرة، ومنح اعترافه وتزكيته للأقوى، قصد تمثيل المخزن في هذه المناطق[104].

نهجت إدارة الحماية منطق في التعامل مع أعيان جنوب المغرب مشابها لما اعتمده المخزن الشريف قبل توقيع معاهدة الحماية، إذ تعلق الأمر بداية باستعادة نظام اجتماعي تقليدي وسلطة سياسية تمارس من قبل عناصر قبلية؛ وهكذا تمكن المدني الكلاوي من تكوين جيش يضم 500 مقاتل من الساكنة المحلية للدخول إلى مراكش وإقامة نظام كلاوة بها بعد القضاء على حركة أحمد الهيبة، مستفيدا من الدعم المادي لسلطات الحماية، وتمكن بقية القواد من تثبيت سلطتهم المضطربة في قبائل نفوذهم، بالاستناد على الدعم العسكري الفرنسي، المتمثل في الكتيبة الحربية المكونة من ألف وخمس مئة (1500) جندي بقيادة

---

[103] - جاء وصف صاحبا مؤلف أعيان المغرب الأقصى لأحداث مصادرة حكم مولاي عبد العزيز على النحو التالي: "عندما بلغ إلى علمه هذه الحقائق غادر سريعا فاس نحو مراكش، لكن بوصوله إلى الرباط اضطر للإقامة هناك وظل يراقب الأحداث، وفي طريقه علم بالهزيمة التي ألحقها الموالون مولاي عبد الحفيظ بعبد المالك المتوكي، وبوصوله إلى ضفاف واد تانسيفت تعرض لهجوم من قبل الرحامنة بزعامة القايد العيادي، فتراجع تماما بسرعة إلى سطات مع مئتين أو ثلاث مائة فارس على أكبر تقدير ووصل منهكا تماما، قضى السلطان المخلوع الليلة عند القايد المعطي، وغادر في الصباح الباكر تقريبا وحيدا، ومنذ ذلك الحين تنازل عن الحكم، ولجأ إلى حماية الفرنسين حيث سيخصص له المتروبول الاستقبال والعناية اللازمة". ينظر:

Marthe et Edmond GOUVION, **Kitab Aayane al- Maghrib ' l-Akça,** … op.cit., p. 247.

[104]- جاء في موضوع الاضطرابات التي عمت جنوب المغرب بعد وفاة مولاي الحسن: "قام أهل سوس، من واد سوس إلى واد ماسة، على ساق واحدة، ليمحوا من فيه رائحة المخزن، فهدموا مساكن القواد، بشتوكة وهوارة، ورأس واد سوس، فجعلت القبائل في الفتن، يأكل الضعيف القوي، لا ناه ولا منته، فبقي الناس فوضى كالسكارى، فاشتعل البارود في كل جهة، ثم اتفق القواد للذهاب إلى مراكش عند السلطان مولاي عبد العزيز لطلب المدد للحد من الفوضى، فتكفل لهم بالمدد، ولما دخل الكلولي إلى تزنيت هاجم القبائل جميعها فلم يوقر وجاوز الحد في الأحكام، ثم انقلب على القواد الذين أعانوه، فأسر العبدلاوي، والشيخ عمر أبلاغ، وآخرين يقربون المائة، وقادهم مكبلين بالسلاسل إلى مراكش، وهدم دار القايد بوهيا لخصاصي، الذي فر من بطش القايد الكلولي إلى واد نون". أورده:

- عبد الله كيكر، **ثورة الشيخ أحمد الهيبة في سوس 1912-1919**، ج.1، مطابع الرباط نت، 2014 ، ص.17.

الجنرال "مانجان" (Mangin)، التي أقامت منذ نونبر 1912 العديد من المعسكرات المتتابعة في قصبات القواد الكبار المنتشرة في أرجاء هذا المجال، فأعاد الجنرال مانجان للقايد الكنداني قيادته على قبيلة أمزميز، على الرغم من معارضة ساكنتها، واسترجع القايد عمر السكتاني قيادته على أومنست، كما ساهمت القوات الفرنسية في القضاء على ثورة سكان قبيلة مسفيوة ضد كلاوة، بعدما قصفت مدفعيتها خلال 15 و17 نونبر من نفس السنة معاقل المسفويين، وهكذا نشأ ودون مقدمات تحالف صلب بين السلطات الفرنسية وكبار الزعماء داخل هذه المجتمعات القبلية[105].

شكلت سياسة القواد الكبار واقع الشراكة بين الإقامة العامة والزعماء المحليين، التي جسدت بامتياز مبدأ النفعية في إطار تبادل الخدمات والمصالح بين الطرفين، فمقابل تعزيز واستعادة هذه النخب لسلطتها، التي ظلت إلى حدود توقيع معاهدة الحماية غير مستقرة وقابلة في كل حين للإلغاء، وضع القواد الكبار تحت تصرف مؤسسة الحماية قدراتهم الحربية ومعرفتهم العميقة بمجالاتهم، من أجل تجاوز أكثر المسائل تعقيدا بهذه المجتمعات، التي ظل العلم الكولونيالي عاجزا عن استنتاج حقيقة الانقسام والتلاحم داخلها[106].

فجاءت دعوة ليوطي للشراكة والتعاون مع القواد الكبار للجنوب (التهامي الكلاوي، والطيب الكنداني، وعبد المالك المتوكي)، التي أطلقها بتاريخ 11 أكتوبر 1912 بمثابة المظهر الراديكالي لسياسته الأهلية. فبعدما كان يصبو إلى إرضاء السكان المغاربة "الأهالي" وتحسين أوضاعهم السوسيو اقتصادية وتحريرهم من الاستبداد القائدي، الذي تفاقمت مظاهره بعد تقويض أدوار "اجْمَاعة" لدى القبائل الخاضعة لسلطة المخزن، فرضت الإكراهات الاقتصادية ومتطلبات الحياة الخاصة للجاليات الأوربية بالمغرب الجنوبي لمنطقة الحماية الفرنسية اللجوء إلى نهج سياسة القواد الكبار، كمظهر تطبيقي للسياسة الأهلية. فبسبب عدم المعرفة الجيدة بالمجال، وعدم توفر العناصر الكافية لمواجهة حركة أحمد الهيبة في سوس، لم يكن هناك متسع للمخاطرة بحياة الجنود الفرنسيين في مجال متمرد معروف

---

[105]- ابراهيم ياسين، **جنوب أطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الكلاويين، آثار الاحتلال الفرنسي لبلاد أيت واوزكيت**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003، ص.22.

[106]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, … op.cit., T.1, p.189.

بعدائه للسلطة ويصعب السيطرة عليه، فكان هذا الوضع دافعا أساسيا برر من خلاله ليوطي ومستشاريه العسكريين ضرورة استنادهم على سياسة الشراكة باسم المخزن مع القواد الكبار داخل هذه المناطق أمام الأوساط الاستعمارية الرسمية الفرنسية. رغم كونها خالفت تقاليد فرنسا الاستعمارية: المتمثلة في إضعاف قوة النخب المحلية، إذ لم يكن من شأن هذه السياسة سوى تقوية الفيودالية المحلية، وخاصة عند كلاوة، وعلى رأسهم الباشا التهامي الذي أصبح بمرتبة حاكم مطلق لتلك المناطق، إلا أن إدارة الحماية على عهد ليوطي كانت تبتغي من سياستها هذه تجنب تهديد مصالحها ولو مؤقتا في هذه الأقاليم، من خلال التحالف مع القواد الكبار، الذين سيتكلفون بإخضاع سكان قبائل جنوب المغرب وتأمين قدر من الاستقرار في خدمة مشاريعها[107].

وهكذا حاول ليوطي إقناع الأوساط الرسمية الفرنسية بضرورة الحفاظ على بنية القواد الكبار للجنوب، وبأهمية منحهم التفويض القانوني اللازم لتعزيز سلطتهم المخزنية، حتى تتمكن من تأمين أدوارها التقليدية، إذ لم يكن في نظره من الممكن المجازفة بتدخل استعماري مباشر في هذه الأقاليم الشاسعة، التي تستقر بها قبائل سوس المتمردة، مؤكدا أن هذا الخيار هو الأكثر ملاءمة لنهج الحماية في ظل ظروف الحرب العالمية الأولى، فهو الأقل تكلفة بالنسبة لإدارته، والأكثر مرونة لضمان مظهر احترام النظام الجديد للعادات والتقاليد المحلية، مستدلا بالنجاح الكبير الذي حققه الإنجليز في تجربتهم الاستعمارية بالهند؛ عقب دعمهم لاستقلالية المهراجا (زعيم محلي) في مزاولة سلطته على المناطق الجبلية النائية[108]، فعبر عن ذلك بقوله: "لا أرى ما هو العيب، في أن يستمر الكلاوي في تسيير شؤون السكان في كل من درعة وتودغة بطريقته الخاصة"[109].

استغلت إدارة الحماية الصراعات المتشابكة بين الزعماء المحليين، في خدمة مصالحها وفي تأمين التوازن السياسي في الجنوب المغربي، فعملت على تحفيز وإخماد طموح القواد الكبار بشكل دوري حسب ما اقتضته الحاجة؛ وعلى هذا الأساس ضمت القايد العيادي

[107]- Abraham LANITE, **Les conditions d'établissement du traité de Fès,** … op.cit**.**, pp. 207-208.
[108]- **S.H.D.V.**, Exposition militaire 1931, **Les opérations militaires au Maroc**, … op.cit., pp. 85-87.
[109]- Lyautey, **L'action coloniale 1900-1914**, op.cit., p. 112.

للرحامنة إلى شبكة القواد الكبار، ودعمت اقتراح القايد المدني الكلاوي الداعي إلى حذف القيادات، التي تم تأسيسها داخل مجال نفوذه القديم خلال مرحلة مرافقته للسلطان مولاي عبد الحفيظ إلى فاس ما بين 1908-191، في حين كبحت طموح القايد الكندافي، الذي جسد نموذج الزعيم المحافظ المتشدد، فحالت دون السماح له بتوسيع قيادته وتمديد سلطته من الأطلس الكبير إلى سوس، وعلى العكس من ذلك منح القايد العنيد المتوكي صلاحية ضم منطقة نفوذ القايد أنفلوس، بسبب تحالف هذا الأخير خلال خريف 1912 مع حركة الهيبة، ثم استثمرت فيما بعد هذا التنافس من أجل تحفيز هؤلاء القواد على تجميع قدراتهم الحربية للقضاء على حركة الهيبة في تارودانت، فلم يكن لأحد منهم نية خسارة هذه الصفقة الجديدة مع السلطات الفرنسية، التي حاولت بدورها عدم إقصاء أي أحد منهم، ومواصلة تسخير تنافسهم حول النفوذ والثروة لخدمة مشروع تهدئتها للمغرب الجنوبي[110].

عكست حركة تارودانت بقيادة قواد الجنوب للقضاء على ثورة أحمد الهيبة في ربيع 1913، النجاح الكبير الذي حققته سياسة القواد الكبار في استغلال الجهد السياسي والعسكري لهؤلاء الزعماء لخدمة مصالح الإدارة الاستعمارية، فخلق الضباط الفرنسيون بما فيهم الجنرال "سيمون"(Simon)، والجنرال مانجان، والضابط "دو لاموط"(DeLamothe) ائتلافا بين جميع هؤلاء الزعماء الأقوياء لتكوين حركة مشكلة بالكامل من الساكنة المحلية، وإنجاز عملية عسكرية محفوفة بالمخاطر، كان من المؤكد أن تحمل القوات الفرنسية تكاليف باهضة[111].

أكدت حركة تارودانت الأهداف البرغماتية لسياسة ليوطي الأهلية؛ فتخلصت من ثورة الهيبة دون تخليف ضحايا وسط الفرنسيين، واقتصرت مساهمة السلطات الفرنسية بدعم هذه الحركة ماديا بأربع مئة وتسعة عشر ألف (419000) فرنك فقط من حساب إدارة الحماية، كمساهمة منها في المؤونة المخصصة للمقاتلين، وهو ما أسعد ليوطي، الذي أكد أن هذه العملية شكلت النمط المثالي الذي يجب تبنيه خلال التوغل العسكري الاستعماري في

---

[110]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution du Protectorat au Maroc 1912-1925**, op.cit., T.1, p.194.

[111]- محمد المختار السوسي، **منية المتطلعين إلى من في الزاوية الإلغية من الفقراء المنقطعين**، المطبعة المهدية، 1961، ص.15.

المغرب، أي إنجاز عمليات "التهدئة" تحت غطاء السلطة المخزنية الشريفة وبالاعتماد على إمكانيات "الأهالي" وحدها، مع توجيه تحركاتها بشكل غير معلن من قبل الضباط الفرنسيين، وتوفير الدعم الضروري لها من قبل إدارة الحماية[112].

امتنع ليوطي منذ استقرار طاقم القواد الكبار في جنوب المغرب، عن القيام بأي تعديل من قبل إدارته على التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل مجال نفوذهم، فرفض جميع الاقتراحات الداعية إلى التخلي، أوإضعاف سلطة أحدهم، وفي المقابل رفض دعم نفوذ أحدهم على حساب بقية هؤلاء القواد، فاكتفى بتدبير تفاصيل علاقة إدارة الحماية بهذه النخب، حيث طرحت المزاوجة بين استغلال قدراتهم والحفاظ على التوازن بينهم إشكالا حقيقيا لإدارته، بسبب حدة التنافس الذي ساد بين هذه العناصر، فكان الرهان الحقيقي يكمن في التأليف بين تحفيز التنافس بينهم، ووضع حد لأطماعهم في الآن نفسه، من أجل صيانة هذا النظام بشكل ذاتي عبر حزمة من المصالح المشتركة، وشكلت التوازنات التي نظمت المجال السوسي قبل عهد الحماية دليلا على ملائمة فرضية ليوطي في التعامل مع هذه الزعامات، فتساوى تأثير كل من كلاوة المتحالفين مع حيدة أومويس في تارودانت، والكندافي المتحالف مع العربي الضرضوري قايد أولوز، كما أن تحالف أنفلوس والجلولي منع المتوكي من توسيع قيادته[113].

ساندت الظروف الاقتصادية الصعبة للمتروبول الفرنسي عقب الحرب العالمية الأولى، نظرية ليوطي في أهمية الاستمرار في الاعتماد على سياسة القواد الكبار في تدبير المجال المغربي؛ فلم يكن المتروبول قادرا على توفير الحد الأدنى من الإمكانيات اللازمة لدعم بسط نفوذ مؤسسته في المغرب، بل أكثر من ذلك لم يستطع تأمين اللوجستيك الخاص بممثليه في المغرب، مما عزز سياسة القواد الكبار بشكل جعل زعماء الجنوب يتمتعون باستقلال شبه تام في تسيير نظامهم الخاص، فعلى الرغم من وعي المؤسسة الاستعمارية بعدم تناسب هذا النظام مع تقاليدها الاستعمارية، أو مع شعارات السياسة الأهلية، لكن مواصلة إخضاع "التهدئة" هذه المناطق، استدعى حسب تصور ليوطي، عدم إحداث أي

[112]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution** .... op.cit., T.1, p.189.

[113]- مصطفى بوشعراء، **التعريف ببني سعيد السلاويين وبنبذة عن وثائقهم**، مطبعة المعارف الجديدة، 1990، ص.253.

تغيير على مستوى السلطة في هذا المجال على الأقل خلال مرحلة الحرب؛ فالحفاظ على نظام القواد الكبار، كان أقل تكلفة بكثير من اللجوء إلى تعيين كوكبة من القواد الصغار المراقبين من قبل الضباط الفرنسيين، لتعويض الأسياد الكبار للجنوب[114]. فيمكن القول أن الحرب العالمية الأولى ساهمت بشكل كبير في تعزيز سياسة القواد الكبار كاختيار مثالي للسياسة الأهلية ليوطية، على ضوء الخدمات التي قدمتها هذه النخب المخزنية لصالح فرنسا؛ من تجنيد الساكنة للمشاركة إلى جانب الجيش الفرنسي في الجبهات الدولية للحرب، أو من أجل مواصلة عمليات التوغل العسكري في المناطق المقاومة للنفوذ الفرنسي، فاستفادت من خدمات القايد المدني الكلاوي، الذي فرض داخل قبيلته في غشت 1914 الولاء الغير مشروط لفرنسا، ودخل القايد العيادي والقايد المتوكي في هدنة بينهما، للانشغال بتسخير قدراتهم على استغلال المجال في تقديم المساعدات الكبيرة للقوات الفرنسية، أما القايد الكندافي فأمن مهام نائب السلطان في تزنيت بسبب مقتل القايد حيدة أومويس في بداية سنة 1917، على الرغم من تقاعده منذ زمن طويل[115]. وهكذا استطاعت الإقامة العامة التصدي للدعاية الألمانية في جنوب المغرب، وحفظ استمرار نفوذها هناك، بل ومواصلة عمليات "التهدئة" بنهجها لسياسة القواد الكبار، فتمكنت من السيطرة على نصف جنوب المغرب بجيش لم يتجاوز أبدا عدد عناصره سبعة آلاف (7000) جندي، وتأمين سلامة العبور على الطريق الرابط بين سطات ومراكش، دون وجود لأي مكتب للمراقبة الفرنسية أو جندي فرنسي، باستثناء دركين في ابن كرير، بفضل خدمات القايد العيادي، فكانت بذلك ظروف الحرب العالمية الأولى السبب المباشر في استمرار ليوطي في اعتماد صيغة القواد الكبار، وجعلت نظام الحماية يتخلى عن رغبته في احتكار السلطة والإدارة المطلقة، فقلة الإمكانيات المتوفرة وعدم توفر

---

[114]- أكد القائد أورتيليب (ORTHILIB)قائلا: "في حالة ما عزمت الحماية على تطبيق إدارتها المباشرة في الجنوب، فعليها رصد أفواج مكونة من عشرات ضباط الاستخبارات والآلاف من الجنود ". أورده:
Daniel RIVET, **LYAUTEY et l'institution** … op.cit., T. 1, p.190.

[115]- أحمد متفكر، **نظم القوافيي في الباشا الكلاوي، إبان ولائه للعرش العلوي**، د.ن، 2007، ص .22.

اختيارات كثيرة، جعلت الإقامة العامة تسعى إلى التعاون مع السلطة التقليدية في المغرب الجنوبي[116].

ظل ليوطي وفيا لنهج سياسة القواد الكبار في الجنوب بعد خروج فرنسا منتصرة من الحرب، فلم تكن له نية إدخال تعديلات على سياسته اتجاههم، رغم مظاهر الخلل، التي كشف عنها تطبيق هذه السياسة على المستويين السياسي والاجتماعي، كتعبير من قبله على العرفان بالخدمات القيمة، التي قدمها هؤلاء الأعيان لفائدة لمتروبول الفرنسي إبان مرحلة الحرب، فأصبحت إدارة الحماية بعد مرحلة الحرب مقيدة بأولويات عاطفية والتزامات أخلاقية اتجاه مسانديها في مرحلة الحرب، أكثر من كونها ضروريات فرضتها المصالح الفرنسية في المغرب[117]، وهو ما دفع ليوطي على إثر الموت الفجائي للقايد المدني الكلاوي في بداية غشت 1918، إلى اتخاذ قرار تكليف أخيه الباشا التهامي الكلاوي بالجمع بين باشوية مراكش وقيادة المدني على قبائل جبال الأطلس وفايجة، عوض استغلال الفرصة لإدخال تعديلات على هذا النظام[118]. كما التزمت إدارة الحماية بقاعدة تجديد النخب المخزنية بالمغرب الجنوبي من بين أفراد عائلات هؤلاء القواد، مقابل حفظهم لولائهم التام لمؤسستها، وتوفير الدعم المطلوب منهم كلما استدعته الحاجيات الفرنسية خلال عملياتها العسكرية والسياسية داخليا أو دوليا[119].

---

[116]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°18**, **Personnalité marocaines 1923-1937,** Direction des affaires indigènes et de service de renseignements, lettre N°2401, du Lyautey au Ministre de affaires étrangères, A.S Caid El Ayadi, Rabat, 20 déc. 1925

[117]- **A.D.C.N. Paris**, **Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines 1917- 1922,** Direction politique et commerciale, Télégramme N°157, A.S. Délégation marocain aux fêtes de la victoire, Rabat, 29 juil. 1919, à 13H40.

[118]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°18**, **Personnalité marocaines 1923-1937,** Direction des affaires indigènes, Afrique levant Maroc, lettre N°1317, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S. Décès du Caïd Hammou El GLAOUI, Rabat, 1934.

[119]- كشف الباشا التهامي الكلاوي عن نيته في الاستمرار في التعاون مع القوات الفرنسية عقب تعيين ابنه ابراهيم قايد على جميع المناطق التي كانت تحت قيادة عمه حمو الكلاوي: "جمع الباشا الشيوخ العاملين بهذه الملحقة حول ابنه الأكبر سي ابراهيم وابنه الأصغر سي عبد الله خليفة تيليوين. فتمت تلاوة الظهير الأول المخصص لتعيين سي ابراهيم من قبل قاضي المنطقة، أما الظهير الثاني الذي منح للباشا القيادة العليا فقام الباشا بقراءته بنفسه، حيث أضاف إليه بعض التعابير التي استدعتها الظرفية الحالية من قبيل العمل بوفاء لصالح المخزن وفرنسا، وخاصة توفير العمال المطلوبين من قبل فرنسا للانخراط بحماس وصدق في المشاركة داخل القوات الفرنسية في حربها". أورده،

-**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires politique, Série 1MA/300, Carton N°41,** dossier N°G.3.4, Lettre N°1055 D.A.P/2, du directeur des affaires politiques au directeurs des

أدى نهج سياسة القواد الكبار في الجنوب إلى تقليص الصلاحيات الممنوحة لضباط المراقبة الفرنسية في هذه المناطق، فكان تدخل هولاء المراقبين في الحياة العامة شبه مهملا، ولم يتمكن أغلبهم من فرض أي مراقبة تستحق الذكر على ممارسة السلطة من قبل هؤلاء الزعماء، فظلت هموم الساكنة المحلية ومشاكلهم بعيدة عن مجال إدراكهم، على الرغم من تواجدهم الفعلي بهذه القيادات بشكل فردي، أو عبر إحداث مكاتب خاصة للمراقبة، وهو ما سبب إحراجا فعليا لهؤلاء الضباط أمام الساكنة المحلية، تطور إلى استياء عام من تعليمات إقامة ليوطي، التي جردتهم من جميع سلط التدخل المباشر، معتبرين أنفسهم في ظل هذه الوضعية مجرد بهلوانات داخل مناطق اشتغالهم، محاصرين من قبل القواد الكبار ومعزولين تماما عن فضاء اشتغالهم، فأصبح الضابط الفرنسي في سوس أسيرا بشكل ما لدى هؤلاء الزعماء المحليين، كما سعى القواد الكبار جاهدين إلى حفظ استقلاليتهم لمنع تشويش هؤلاء المراقبين الفرنسيين على هيبتهم وسلطتهم، فلم يتقبلوا عامة مسألة وضع مكاتب للمراقبة الفرنسية في مجالهم، ومنعوا الاتصال المباشر بين الساكنة المحلية وسلطات المراقبة، وأضحت مكاتب المراقبة الفرنسية في مناطق نفوذهم مهجورة تماما[120]. و هو ما وصفه عدد من الضباط الفرنسيين بالوضع الدوني المستفز في ظل نظام يستبد فيه الزعماء المحليين بكل تجليات السلطة، مما جعل تتبع عملهم السياسي شبه منعدم، في حين كان تهميش سلطات المراقبة أكثر حدة في معاقل كلاوة، ذلك أن الضباط المستقرين في منطقة تالويت باعتبارها بؤرة نفوذ الكلاويين، وجدوا أنفسهم يقيمون كضيوف لدى هذه النخب، فلا يشهدون إلا على ما سمح لهم بمشاهدته، وينسحبون كلما طلب منهم ذلك، مما خلق انطباعا لدى المغاربة بأن السلطات الفرنسية لم تستقر بعد في سوس وإنما تعسكر بها فقط[121]. وعلى هذا الأساس كانت الدعوات مستمرة للإقامة العامة لمراجعة نظريتها القائمة على حفظ وتعزيز سلطة القواد الكبار دون تحديد الصلاحيات الممنوحة إليهم، والتي كرست سعي هؤلاء القواد إلى مراكمة

affaires chérifiennes, A.S. Commandement de Si Brahim et Si Mohammed Fils du Pacha Thami El GLAOUI, Rabat, 19 avril 1937.

[120]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel** … Op.cit., pp. 84-85.

[121]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au** … Op.cit., p.86.

الثروات بشكل بدائي، وإهدارها فيما بعد على مظاهر فخامتهم، دون إعادة تشغيلها على مستوى البنية التحتية لاقتصاد مجالهم[122].

سعت الإقامة العامة إلى إدخال تعديلات على النظام القائدي إثر التطورات الاجتماعية والاقتصادية، التي خلفها إطلاق مشروع الاستيطان الزراعي، حيث وجدت الساكنة المحلية نفسها تحت الاستنزاف المتواصل المدعم بسياسة إطلاق اليد للقواد الكبار، لممارسة أقصى مظاهر الاستغلال والبطش اتجاه العامة، فتضاعفت بذلك الأعراض المنبئة باقتراب احتقان اجتماعي، الذي من شأنه أن يفقد الساكنة المحلية الثقة في كل أشكال التنظيم المخزني والفرنسي[123]، لذلك حاول ليوطي التخلي تدريجيا عن شراكته مع القواد الكبار بتواز مع إرساء المؤسسات الجديدة لنظام الحماية، فاتخذ قرار إحداث مراقبة سياسية شاملة وأقل مرونة ومجاملة لما كانت عليه، فأنشأ في مرحلة أولى مراكز للاستماع والحراسة الإدارية، ثم قام بتنزيل مراكز للمراقبة السياسية بمناطق نفوذ القائدية، لتوفير الشروط الكفيلة بتجاوز وساطة الزعماء الكبار، الذين اعتبروا هذه المراقبة الجديدة ضربا لمصالحهم وامتيازاتهم، ووجهوا العديد من الشكايات المتعددة للأوساط الرسمية الباريسية عبروا من خلالها عن تدمرهم من عدم التزام سلطات المراقبة بالتوقير والاحترام اللازم اتجاههم، وهو ما علق عليه ليوطي بقوله: **"لكن رغم الدور الفعال الذي لعبه القواد الكبار، الذين تمتعوا إلى زمن قريب باستقلال شبه مطلق، إلا أن إفراطهم في استغلال هذه الاستقلالية بشكل مبالغ فيه، دفعنا للبدء في التقليص من سلطتهم، لذلك فالتدابير المتخذة في هذا الاتجاه أغضب بالأكيد هؤلاء القواد الذين جاؤوا ليشتكوا لدى الحكومة الفرنسية"**[124].

تمكنت سياسة القواد الكبار من إخضاع مناطق عرفت بشراسة مقاومتها للتدخل في شؤونها، فارضة أهمية استمرار تطبيقها على المقيمين العامين، الذين خلفوا ليوطي في منصبه خاصة في المجالات الخاضعة لنفوذ كلاوة، فلم يكن القواد الكبار مجرد بيادق بيد

---

[122]- عباس الجراري، عبد الرحمان بن زيدان، سلسلة أعلام المغرب، المجلد 3، مؤسسة أونا، 1998. ص. 167.

[123]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, … op.cit., T.2, pp. 179-182.

[124]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°18, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937**, note N°37, pour le monsieur le chef du cabinet du ministre, A.S. **Caïd EL AYADI OULD LHACHMI**, 8 sep. 1934.

مصلحة الاستخبارات يمكن استبدالهم كلما رغب في ذلك المراقبين الفرنسيين، ولم يكونوا من القابلين بكل إجراء يعرض عليهم، أو من منعدمي الإرادة، وإنما اعتبروا أنفسهم شركاء للحماية في إطار تبادل للمصالح بينهم، فلم يقبلوا باندماجهم في مشاريعها إلا بشرط تقوية وتوسيع نفوذهم، كما احتفظوا بالتأمين الأوربي لهم بالحفاظ على علاقاتهم ببقية القوى الأوربية، ولم يقطعوا تواصلهم مع دعاة الوحدة الإسلامية، واحتفظوا بأسلحتهم وفرسانهم طيلة إقامة الفرنسيين في البلاد[125].

### 3-2- السياسة الأهلية والواقع القبلي "الأطلس المتوسط أنموذجا":

ادعى المستكشفون الكولونياليون أن المغرب لم يشكل وحدة سياسية طيلة القرن التاسع عشر، إذ ظل المخزن الشريف يحاول توحيد التجمعات السكانية الصغيرة المكونة من القبائل، التي تميزت بتعصبها الشديد لاستقلالها، كما لم يتمكن المخزن من التحول إلى حكومة بالمعنى الغربي للكلمة، وإنما تشبث بمظهره التقليدي كجهاز خاص يفرض على القبائل الخاضعة له مجموعة من الالتزامات للمساهمة في المحلات السلطانية، التي جندها للقضاء على التمردات وإخضاع القبائل لسلطته وتأمين استمرار سيادته [126]، وهكذا ظلت السلطة السياسية للمخزن ناقصة ولا تطبق فعليا إلا على جزء من البلاد "بلاد المخزن"؛ التي تشكلت حسب التمثل العام من مجموع القبائل التي تقبل بأداء الضرائب لخزينة المخزن، وبتزويد القوات السلطانية بالرجال والعتاد، فسمحت بالتدخل في شؤونها الداخلية، عبر المشاركة في تعيين زعمائها، على خلاف القبائل الغير خاضعة فشكلت في مجموعها "بلاد السيبة"، التي رغم اعترافها بشرعية السلطان الدينية، إلا أنها لم تكن خاضعة له سياسيا، إذ رفضت تدخل المخزن في حياتها العامة، وظلت تُنَظم شؤونها الداخلية وفق أعرافها القديمة، وهكذا كان توسيع بلاد المخزن، والتقليص من مجال بلاد السيبة هدفا دائما للسياسة

[125]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution** … Op.cit., T.1, p.194.
[126]- Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui 1913**, Éd. DAR AL AMAN, Rabat, 2017, pp. 195-202.

المخزنية، إذ اعتبر أعظم سلاطين المغرب هم أولئك الذين تمكنوا من تحصيل الضرائب من أغلب القبائل[127].

شكلت سياسة القواد الكبار في الأصل خطا دفاعيا تبنته إدارة الحماية لتفرقة تحالف أعيان الجنوب مع حركة الهيبة، ووضع حد لتهديدها على مشروع نظام الحماية في المغرب، وهو تصور تطابق بشكل كبير مع ما افترضه ليوطي مسبقا حول الإدارة أو الدور الغير مباشر لمؤسسة الحماية، فتم اعتماد هذه السياسة كنظام مرجعي للسياسة الأهلية خاصة بعد حركة تارودانت لسنة 1913، إلا أن محاولة تعميم هذه السياسة خارج مراكش باءت في العديد من الحالات بالفشل، مما فتح المجال لتصور آخر قائم على مراعاة الاختلاف في العادات والتقاليد واللغة والنظم الاجتماعية، بعدما أصبحت الجبال ملجأ للساكنة الأمازيغية الغير خاضعة لسلطة المخزن، فطبقت بذلك سياسة مختلفة مؤسسة على نصرة الأمازيغ من خلال السماح لهم بالاحتفاظ بقوانينهم وعاداتهم المحلية مع الاحتفاظ بالسيادة الإسمية للسلطان[128].

اعتبر ليوطي أن فشل محاولات تطبيق سياسة القواد الكبار خارج جهة مراكش، يعود إلى ضعف تعاون أعيان المخزن في الجزء الشمالي من المغرب، فكشف الجهل التام لهذه النخب المخزنية الحضرية بالخصوصيات الاجتماعية للساكنة الأمازيغية، على عدم إمكانية الاعتماد عليهم لإخضاع هذه الأوساط القبلية، على غرار تجربة القواد الكبار في الجنوب، رغم صدق نوايا هذه الشخصيات في التعاون مع سلطات الحماية لإخضاع هذه القبائل لسلطة نظام الحماية، إذ افتقدت مختلف التجارب القيادية لكبار رجال المخزن في مناطق الأطلس المتوسط للحد الأدنى من الفعالية.كما فشلت المحاولات التي اتخذتها الإقامة العامة في زرع قيادات جديدة داخل هذه الأوساط القبلية؛ إذ أخفق في هذا الصدد النخب المقترحين من قبل مستشار الصدر الأعظم "ادريس البوكيلي" لباشوية صفرو من إثبات قدرتهم على إخضاع قبيلة أيت اليوسي للنظام الجديد، ولم يتمكن القايد محمد السغروشني من التوسط لدى قبيلة أيت سغروشن للقبول بسلطة القواد المكلفين بتدبير مجالهم، فثار سكان أيت سغروشن ضد

---

[127]- محمد ضريف، **مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب، محاولة في "التركيب"**، افريقيا الشرق، 1988، ص .23.

[128]- ابراهيم كريدية، **السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب**، شركة الطبع والنشر، 1985، ص.25.

هؤلاء القواد تحت ذريعة أنهم يعاملونهم كأشخاص لا يصلحون سوى للكدح واقتطاع الضرائب منهم[129].

لم يسمح واقع القبيلة في الأطلس المتوسط بإحداث قيادات كبرى، فلم تنشأ الزعامات الكبرى التي قادت مقاومة الأطلس داخل هذه القبائل إلا بشكل مؤقت من أجل قيادة الجهاد، تحت رقابة "اَجْماعة"، وبتزكية من مرابطي المنطقة، الذين شكلوا أساس هذه الوحدة القبلية، وهكذا فشلت محاولات الإقامة العامة في استقطاب هؤلاء الزعماء (أمثال موحى اوسعيد الويراري وموحا أوحمو الزياني)؛ فلم تجدي محاولات المهدي المنبهي في استمالة موحا أوسعيد، لإقناعه بالخضوع إلى سيادة المخزن، مقترحا عليه الاحتفاظ بقيادته على قبائل آيت ورا وآيت سخمان، مع تخصيصه براتب بقيمة ثمانية عشر ألف (18000) بسيطة حسنية سنويا، كما تواصلت المحاولات لاستقطاب موحا اوحمو الزياني دون نتيجة تذكر، ففشل ادريس البوكيلي في إقناعه بالخضوع لسلطات الحماية وإعلان استسلامه، كما أخفق باشا أبي الجعد ادريس الشرقاوي في التوسط لاستمالة الزياني لقبول مختلف العروض المقدمة له من قبل سلطات الحماية[130]. وهو ما فرض على الإدارة الفرنسية إعادة النظر في استراتجياتها، إذ كان ليوطي مستعدا لاختبار مختلف الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق التوغل السياسي والعسكري السريع وإنجاح مشروع "التهدئة"، من منطلق أنه لا يوجد أبدا حل وحيد، وإنما هناك دائما العديد من الحلول الممكنة[131]، ليقرر التخلي عن محاولة نهج السياسة الأهلية في إطارها القائدي بغية انتزاع اعتراف قبائل الأطلس المتوسط بسلطتها، لأن نظام الأعيان داخل هذا المجال افتقد إلى الشعبية التي تمتعت به السياسة القائدية في جنوب البلاد.

اضطرت الإقامة العامة أمام هذه الإخفاقات المتوالية أثناء محاولة تنزيل سياسة القواد الكبار إلى اعتماد منظور جديد لسياستها حيث يكون اختيار الزعماء المحليين من قبل"اجماعة"، وهكذا بادر الجنرال هنريس (Henrys) إلى اعتماد السياسة البربرية في بلاد

---

[129]- جلال زين العابدين وآخرون، **مئة عام على الحرب العالمية الأولى، مقاربات عربية**، المجلد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، بيروت، 2016، ص.63.

[130]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution** … Op.cit., T.1, p.197.

[131] - ريمي لوفو، **الفلاح المغربي المدافع على العرش**، تر. محمد بن الشيخ، د.ن. منشورات وجهة نظر، ط.1، الرباط، 2011، ص.15.

زيان منذ ربيع 1914، مؤكدا أن لا وجود لأي أثر للشرعية في الدعوة إلى مراعاة حقوق العائلات الكبرى داخل قبائل المتوسط، ومعتبرا أن الاستناد على السياسة القائدية المعتمدة في مراكش، ودعم الفيودالية الأمازيغية في هذه الأوساط، ذات التنظيم السياسي والاجتماعي المعارض تماما في الواقع الامر لهذه السياسة، سيخلف مناخا من الحقد والكراهية لنظام الحماية، مما سيحرض الساكنة المحلية على اتخاذ سبيل المقاومة ضد الوجود الأجنبي، كما اعتقد بأهمية دراسة إمكانية تقسيم الأقاليم، التي قام موحا أوحمو الزياني بتجميعها خلال مقاومته للتوغل الفرنسي، وربطها بالدوائر المجاورة لدائرتي خنيفرة وأولماس المشكلتين لإقليم زيان[132]. فيمكن القول أن اعتماد السياسة البربرية في التجربة الاستعمارية الفرنسية في المغرب لم ينشأ بشكل اختياري وإنما جاء كنتيجة لصعوبة تطبيق سياسة القواد الكبار لدى قبائل الأطلس المتوسط، بسب اختلاف خصائص التجمعات السكانية بين هذه المناطق وجهة مراكش، ولعدم وجود أعيان من نفس نوعية القواد الكبار للجنوب، ففتح المجال لاختبار السياسة البربرية، كان مجرد حل بديل لاحتواء رفض هذه الساكنة للأرستقراطيات القائدية وللزعامات الدينية المتعاونة مع سلطات الحماية، وهدف امتصاص غضبهم من القواد الذين تم زرعهم داخل هذه القبائل[133].

اتسمت سياسة ليوطي في أرجاء بلاد المخزن، بالانتقائية والبرغماتية التي تجردت بشكل واسع من كل الأولويات الإيديولوجية، فتبنت مبدأ الشرعية في الجنوب محافظة بحزم على النظام القديم، وهو ما كانت تحلم بتطبيقه كذلك في الأطلس المتوسط، لكنها سرعان ما ستتخلى عنه وعيا منها بصعوبة تنزيله خارج مراكش، فتناوبت بذلك السياسة البربرية مع سياسة القواد الكبار. حيث اعتمدت بشكل منهجي في المناطق التي لا تتمكن الإقامة العامة فيها من تعزيز الظاهرة القائدية بها، والملاحظ أن تفضيل السياسة القائدية على السياسة البربرية كخيار للسياسة الأهلية، لم يلقى إجماعا داخل الأوساط الاستعمارية. إذ اعتقد خلف ليوطي المقيم العام "لوسيان سان"( Lucien Saint) بأهمية منح الأسبقية للسياسة البربرية في

---

[132]- Daniel Rivet, **Lyautey et l'institution** … Op.cit., T.1, p.199.

[133] - أحمد المنصوري، **كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر**، تح. محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2004، ص.236.

إطار سياسة الحماية الأهلية، مستدلا أن العمل الاستعماري، اضطر في بدايات التوغل العسكري إلى التقيد بسياسة الأفراد والاهتمام باستقطاب الزعماء للمساهمة في إخضاع الجموع السكانية القبلية، إلا أن الغاية من السياسة الأهلية تفرض الحصول عل ثقة جموع الساكنة، وتجاوز الوساطة بين إدارة الحماية ومحميها، أو بعبارة أخرى تقزيم أدوار ممثلي المخزن وإلغاء وصايتهم على "الأهالي" لتعزيز مكانة موظفي مؤسسة الحماية، لكن دون القضاء نهائيا على هذه الفئة[134].

اعتقدت الإقامة العامة خلال تواجدها في المغرب بأهمية الأدوار السياسية والاجتماعية لأعيان المخزن. فسعت إلى دعم سلطتهم مقابل تسخير قدراتهم في خدمة نظام الحماية، فرغم الاختلافات الجوهرية في تدبير السياسة الأهلية بين سياسة القواد الكبار والسياسة البربرية، لم تهمل إدارة الحماية الكشف لهذه النخب عن نيتها في الشراكة معهم، وتمتيعهم بالمكافآت والامتيازات كجزاء على خدماتهم خاصة خلال معارك التوغل الفرنسي، إذ لم تكن عمليات التهدئة بالسهلة في كل أنحاء المغرب، ولم تنتهي هذه العمليات العسكرية إلا في حدود سنة 1934، في حين ظل السلم والاستقرار هشا داخل مختلف القبائل، مما فرض على السلطات الفرنسية الاستناد على زعماء محليين قادرين على تأمين استمرارية الأمن والاستقرار، وكبح جماح المقاومة لدى ساكنة هذه القبائل، التي اعتبرتها إدارة الحماية تعيش نوعا من الفوضى بمحض إرادتها. فلم يكن من اللائق بالنسبة لسياسة الحماية على اختلاف مظاهرها أن تتخلى عن هذه الزعامات، أو إبعادها عن وظيفتها المخزنية التي تستخلص عن طريقها ربحا لصالحها، بعدما كان لها الفضل في استقبال ومساعدة القوات الفرنسية خلال عمليات التهدئة[135].

---

[134] - أحمد بوبية، **قبائل زمور والحركة الوطنية**، سلسلة بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص. 555.

[135]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel,** … Op.cit., p.84.

# الفصل الثاني: دور سلطات الحماية في الحفاظ على النخب المخزنية وتجديدها

- **الفصل الثاني: دور سلطات الحماية في الحفاظ على النخب المخزنية وتجديدها.**

**1- نظام الحماية وإنعاش حكومة المخزن الشريف**

**1-1 الأوضاع العامة للمخزن المركزي على عهد السلطان مولاي عبد العزيز**

شكل المخزن المركزي جهاز القصر التنفيذي، فكان المسؤول عن تفعيل قواعد السلطان وتنفيذ سياسته سواء داخل مختلف أجهزة السلطة، أوفي مجال سيادته، والملاحظ أن تشكيلته ظلت متغيرة باستمرار بحكم ارتباطها بطبيعة الأحداث، التي ستوكل إليه مهمة معالجتها، وعموما اتسمت مهامه بالتنوع الكبير، إلا أن حرية تصرف عناصره غالبا ما كانت جد محدودة، كلما لعب السلطان دوره التقليدي كحاكم مطلق للإمبراطورية الشريفة.

مثلت عناصر المخزن المركزي طبقة متميزة داخل النسيج الاجتماعي المغربي، بحكم الانضباط الكبير الذي لازم سلوكها، والتماسك الشديد الذي جمع بينها، مستمدة أسس سلطتها من السلطان، الذي أمن لها الاحتفاظ بمكانتها وهيبتها، فاتخذت لتكريس تميزها عددا من العادات المخالفة لما هو متداول لدى العامة، بداية بالزي المخزني المتشكل من قفطان بأكمام عريضة وفرجية يتم إغلاق أصدافها إلى العنق، مرورا بحلاقة الشعر الخاصة بهم، حيث كانوا يتركون خصلتين كبيرتين من الشعر لتمنحهم شكلا شرسا جدا، وصولا إلى الانتماء الطائفي الديني، إذ فرضت قوانين الحياة الدينية على رجال المخزن التفرد، فلم يكن بإمكانهم الانتماء إلى نفس الطائفة الدينية التي ينتمي إليها العوام، فكان غالبية رجال المخزن يتبعون طائفة الشريف ماء العينين، التي أسست في شنقيط، بين درعة والساقية الحمراء متخذين الحاجب با حماد نموذجا لهم، الذي كان يعتقد أنه من الناجع لسياسة القصر إرضاء التأثيرات الصحراوية[136].

اعتمد سلاطين المغرب على عدد من القبائل المتميزة لتوفير وتجديد عناصر جهازه المخزني، فكان من الطبيعي أن تسود داخله العادات البدوية، حيث كانت نساء المخزن يضعن وشاحا وليس حنتوزا كنساء فاس، ولا تستعمل في هذه الأوساط اللغة العربية الفصحى كالتي تتداول في الحواضر المغربية، وإنما لهجة بدوية، فدمج بذلك رجال المخزن ثقافتهم الخاصة مع خشونة المخزن[137]. ومن الواضح أن المخزن قد فرضت عموما على عناصرها التخلي على جميع انتماءاتهم الاجتماعية، فكان يقتلعهم ويفصلهم عن قبيلتهم أو مدينتهم الأصلية، ليختفي كل ما يربطهم بماهو خارج دائرته، ثم لا يدينون بالولاء سوى لجماعة القصر القوية المتحكمة في وضعيتهم وفي ثروتهم، فكانت مسألة الانتماء لهذه الجماعة المسيطرة تحفز مختلف العناصر على قبول الانصهار داخلها، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، أو كان تواجدهم بالمخزن يعود للأمس أو عقب تاريخ طويل[138].

---

[136]- Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., pp.231-232.

[2]- مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1995، ص.115.

[138]- عبد الرزاق الصديقي، **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن 1850-1900**، دار النشر بابل، 1997، ص.247.

حرص المخزن على حماية كبار شخصياته من الهزات المفاجئة، بهدف حفظ أسس ثباته واستمراريته، فغالبا ما احتفظت أهم النماذج المخزنية بمناصبها، وظلت التغييرات جد نادرة على مستوى المناصب العليا للمخزن؛ وهو ما يمكن تأويله بقوة نسق الأفكار المحافظة، التي سادت منذ عهد طويل داخل جهاز المخزن، أما في حالة التخوف من انجراف أحدهم خارج المألوف المخزني، فسرعان ما يتم دفعه إلى إعادة التفكير في عواقب موقفه الشاد بالنسبة لمحيطه، مرخصة له الذهاب لأداء مناسك الحج، فكانت بذلك هذه الرخص إحدى الآليات الرسمية المعتمدة من قبل المخزن لتأمين استمرارية ولاء عناصره[139]. ورغم طابع العناية التي خصصها المخزن لرجاله، إلا أن هذه النخب عانت بشكل عام من غموض مستقبلها داخل النسق المخزني، فكان التهديد مستمر لوضعيتها، واضطرت باستمرار إلى إثبات جدارتها وأحقيتها بمناصبها، إذ سرعان ما كان الحكم على أحدهم بعدم القدرة على تأمين المسؤوليات المخزنية، يضعه مباشرة خارج هذه الجماعة، محروما من جميع موارده، ومقيدا في حرياته. في حين لم ينجو من قسوة النظام المخزني حتى أولئك الذين استطاعوا النجاح في الاستمرار ضمن الصفوف الأولى للمخزن، فيُحجز على ممتلكاتهم مباشرة عقب وفاتهم، ليكون التحكيم السلطاني هو الفصل في تحديد الجزء المخصص للتوريث من تركة هؤلاء الأعيان. وبهذا الشكل تراكم لدى المخزن العديد من الحدائق الرائعة والقصور من بقايا أملاك هذه النخب المتوفين أو المغضوب عليهم في كل من فاس ومراكش، مثل با حماد، والجامعيين، وبن داود، التي أصبحت في ملكية المخزن، في حين اختفت أسماء هذه العناصر من لائحة عظماء المغرب، لكن ظل رجال المخزن يشعرون بافتخار شديد بانتمائهم لهذا الجهاز المميز، فكان شعورهم بالتميز عن العامة يحثهم على تجاهل معاناتهم، ويعزز تعلقهم الشديد بالسلطة، مقتنعين تماما بمدى أهمية النفوذ الذي وفرته لهم مؤسسة المخزن[140].

اكتفى سلاطين المغرب إلى حدود نهاية حكم مولاي عبد الرحمان بن هشام (1822-1859) في تدبير المخزن المركزي، بوزير واحد وبعض الكتاب، فكانوا في المجموع سبعة،

[139]- Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., pp. 195-202.
[140]- Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., p. 230.

لكن المسائل السياسية أضحت أكثر تعقيدا، مما اقتضى تطوير بنيته ليصبح على هيئة حكومة تضم عددا من الموظفين، الذين بلغ عددهم حوالي ثمانين كاتبا؛ فأصبح الكتاب المساعدون الأوائل للصدر الأعظم يلقبون بالوزراء، غير أن هذه التسمية لم تحمل في الواقع سوى طابع المجاملة، إذ لم تمنح لهم أبدا صلاحية اقتراح المشاريع، أو حتى مناقشتها، لتكتفي بالأدوار التنفيذية. وظلت شخصيات ذات نفوذ ضعيف داخل هذا الجهاز، الذي استأثر الصدر الأعظم داخله بجميع الصلاحيات التي تخولها السلطة، معتمدا على شبكة من الموظفين المكلفين بتحصيل الضرائب وحشد الجيوش، واستقبال الشكايات الموجهة من الخواص إلى السلطان، والتواصل مع الدبلوماسيين الأجانب[141].

احتفظ المخزن المركزي طيلة تاريخه بعدد من المناصب الرئيسية داخل تشكيل حكومته، ففرضت الأوضاع العامة في المغرب تواجدها المستمر ضمن هياكل الإدارة الشريفة:

1. **الصدر الأعظم**: مثل الرئيس الحقيقي للحكومة، فهو رجل الدولة المسؤول عن تأمين استمرارية سيادة المخزن، والحفاظ على توزيع القبائل وتنظيمها (القبائل الخاضعة للمخزن المركزي)، فهو على هذا الأساس سيد الإدارة المخزنية، الذي يخضع له جميع الباشوات والقواد والقضاة، والذي يشرف على المراسلات السلطانية، فاحتكر بذلك جميع السلط للسياسة الداخلية للبلاد.

2. **وزير البحر:** كان هو المكلف بالسياسة الخارجية، فباستثناء المسائل المتعلقة بالحدود الجزائرية، كان هو المسؤول عن تأمين علاقات المغرب مع باقي القوى الخارجية، كما أشرف على التواصل مع مختلف القواد حول الأطماع الخارجية، وبحكم استقرار الدبلوماسيات الأجنبية في طنجة، كلف المخزن أحد المقيمين في هذه المدينة لتمثيل السلطان أمامهم في صفة خليفة وزير البحر.

---

[141]- علي حسني، **التحول المعاق، الدولة والمجتمع بالمغرب الحديث، مساهمة في تاريخ المؤسسات والتحولات الاجتماعية 1830-1912**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000، ص.64.

3. **العلاف (الصارف للرواتب):** يشغل مهام وزير الحرب، لم يكن في البداية سوى أمينا للمخازن مكلفا بالرواتب، وبصيانة الجيوش، ثم تطورت مهامه تدريجيا إلى أن أصبح الرئيس الفعلي للجيش.

4. **أمين الأمناء:** هو رئيس شبكة الأمناء، يتم اختياره وجوبا من بين أفراد عائلات التجار الغنية، حيث تعهد له مهمة التنظيم الاقتصادي للبلاد بأكملها، لأنه يعتبر من ذوي الخبرة في إنجاز مثل هذه المهام، كما أن امتلاكه لثروة كبيرة تضمن أمانته في تدبير هذه المهام، فكان مكلفا بجميع الشؤون المالية على شاكلة وزير للمالية، إذ استقر أمين الأمناء عامة في عاصمة البلاد على الرغم من تنقلات المخزن، ولكن مولاي الحسن وجد أنه من المناسب تأمين حماية دائمة له، لذلك توجب عليه مرافقة المجلس الحكومي في جميع تنقلاته، ارتبط بأمين الأمناء ثلاثة موظفين يمكن اعتبارهم من كبار شخصيات المخزن بالنظر لحساسية مهامهم داخل الإدارة الشريفة، فنجد أمين الدخل الذي يتوصل بالمستحقات والتحويلات الخاصة بالخزينة المخزنية، وأمين الشكارة أو المصاريف الذي يستخدم الخزينة من أجل تسديد أعباء وديون المخزن، وأمين الحساب المسؤول عن مراقبة المحاسبة المبعوثة إلى المخزن من قبل الأمناء المشتغلون في كل البلاد.

5. **وزير الشكايات**: يقوم مقام وزير العدل، فتعرض عليه جميع الشكايات التي ترفع إلى المخزن من قبل القواد أو القبائل، ثم يوزعها على السلطات المختصة، فيحولها إما لمحكمة الشرع، أو للسلطان، أو إلى بنيقة أحد الوزراء، كما كان مكلفا بالإنصات إلى جميع شكايات الوافدين على دار المخزن.

6. **الحاجب السلطاني**: يمكن اعتباره وزيرا للقصر السلطاني، فخصصت له بنيقة خاصة، وكان من مهامه تحديد جدول المصاريف المخصصة للمجلس، وبحكم اتصاله المباشر بالسلطان، ظل هو المتدخل الرسمي لإشعاره بكل القضايا والمتطلبات.

7. **قايد المشور:** يعد من أهم الشخصيات المخزنية، رغم عدم تخصيصه ببنيقة خاصة، فلعب دور رئيس المراسم والاحتفالات، ومكلفا بالمراسلات السلطانية، كما يقترح على السلطان القواد المتحصلين على تأييد داخل مجالاتهم من أجل تعيينهم، وفي نفس الوقت كان هو المكلف بعزلهم عن قيادتهم كلما لم يرغب السلطان في استمرار أحدهم في القيادة[142].

والجدير بالذكر أن السلطان اعتمد عددا من الآليات الرمزية لتأمين تبعية موظفي المخزن لشخصه فكان أداء قسم الولاء الرسمي أحد دعامات التقاليد المخزنية، فيحلف الوزراء على القرآن الكريم بعدم خداع السلطان، والامتناع عن مزاولة أي انشغالات خارج الخدمة المخزنية، كما يلتزم الكتاب أمامه بأن يظلوا أوفياء في مهامهم، وأن لا يلتمسوا شيئا من كرم القواد، في حين يتعهد القواد بالاكتفاء برواتبهم، وتسخير إمكانياتهم في خدمة المخزن بكل إخلاص[143].

خضعت المستحقات المادية المخصصة من قبل المخزن لصالح موظفيه على المستوى المركزي إلى معايير خاصة تميزت بقدر كبير من الثبات، لكنها لم تعكس في غالبية الأحوال حقيقة الوضع المالي لممثلي الجهاز المخزني؛ إذ خصص للوزراء أجر مادي صغير بالإضافة إلى المؤونة (المونة)، ودون أي امتياز خاص، فكان يتحصل الصدر الأعظم مثلا على 100 مثقال (تقريبا 7 دورو في الشهر)، ويستفيد الكتاب من مكافأة صغيرة على كل رسالة يقومون بكتابتها، وتُمنح لهم ملابس خلال الأعياد الثلاثة (عيد الفطر والاضحى والمولد النبوي الشريف)، لكن شخصيات المخزن سرعان ما تتمكن من تحصيل ثروة ضخمة، فرغم دخلها المحدود (7 دورو في الشهر)، إلا أنه سرعان ما يتحول الصدر الأعظم

---

[142]- أورده: عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ط.2، الرباط، 1951، صص32. وما بعدها.

- مصطفى الشابي، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، جامعة محمد الخامس**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1995، الرباط، صص.29 وما بعدها.

-Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., pp. 203- 206.

[143]- جاءت صيغة قسم القواد على النحو التالي: "أقسم باسم الله الذي لا إله إلا هو، أن لا أخذ شيئا من شعبي، ولو مجرد بيضة"، أورده:

-Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …Op.cit. p. 234.

وبقية الوزراء والكتاب إلى أكبر أثرياء البلاد، وهو ما عكس بشكل جلي مدى الاستفادة المادية التي خولها المنصب المخزني[144].

أحدثت تولية مولاي عبد العزيز حكم المغرب اضطرابا في عادات وتقاليد المخزن، وكان التخلي عن مظهر الانضباط الذي ميز نخبة المخزن أبرز الشوائب التي أقحمها حكمه على التقليد المخزني، فلم يكن للسلطان الشاب أي رغبة في الخوض في قضايا الدولة، إذ كشف عن لامبالاته بعدم ظهوره في مجلس العرش إلا نادرا، مما أوحى إلى نخب مخزنه بأكملها اتباع عادات مماثلة لنهجه، فمنح الوزراء والكتاب عطل إضافية لعطلهم الأسبوعية، وأصبح يوما الخميس والجمعة عطلة رسمية، وقلصت ساعات العمل، ولم تكن هناك مداومة للعمل في دار المخزن بعد الزوال، إذ مدد العمل في الصباح إلى غاية الإنهاء التام للمهام اليومية، ليظل الوزراء في منازلهم إلى حين دعوتهم من قبل السلطان في حالة حادث طارئ[145]. كما كان من مظاهر اختلال نظام مخزن مولاي عبد العزيز، اعتماده عددا من النخب المخزنية المقربة منه، والتي تمتعت بحكم هذا القرب من نفوذ كبير داخل المخزن المركزي خاصة عقب وفاة الحاجب السلطاني با حماد، فأصبح بعضهم يظل باستمرار قرب السلطان، وهم من تمتعوا بقوة فرض أراءهم، أما البقية فلا يتحصلون سوى على استدعاءات متقطعة، فمثلا وزير الشكاوي وأمين النفقات كانا قليلا ما يريان السلطان، كما فقد الصدر الأعظم مكانته بالتدريج، وأصبح جميع أفراد حكومة المخزن تحت رحمة المقربين من السلطان[146]. أدت هذه الوضعية إلى تفشي ظاهرة التآمر داخل النسق المخزني، فمن أجل التقرب من السلطان كان من الضروري التخلص من عناصر أخرى، التي لم تكن تحصر بدورها نفسها في بنيقاتها الخاصة، وإنما تشرع مباشرة في الكيد لمقربي السلطان، حيث كان نيل رضى السلطان يبرر كل الوسائل، ولم يكن ليمر حدث دون استغلاله من قبل أحدهم ضد الآخر[147]. ثم جاء مشروع الإصلاح الضريبي للسلطان مولاي عبد العزيز، لينسف الأسس

---

[144]- Ibid., p. .208

[145]- علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، افريقيا الشرق، 1991، ص.34.

[146]- محمد الصغير خلوفي، **انتحار المغرب بيد ثواره، دواعي الإصلاح والتنظيم، مذكرة الحجوي نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994، ص.37.

[147]- محمد خيري فارس، **المسألة المغربية 1900-1912**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1961، ص.118.

التاريخية لمؤسسة المخزن. وذلك بإلغائه للإعفاء الضريبي لنخب المخزن، وسحب مهمة جمع الضرائب من أيدي الباشوات والقواد وتعويضهم بالأمناء وموظفين جدد، وحصر أدوارهم في مساعدة هؤلاء الموظفين في جمع الترتيب، أي بتعبير أوضح حرمان أعيان المخزن من أبرز امتيازاتهم، والتي ظلت أساس تعلقهم بمناصب المخزن[148].

### 1-2- المخزن المركزي على عهد الحماية

شرع ليوطي مباشرة بعد حسم مسألة تنازل مولاي عبد الحفيظ عن العرش في 12 غشت 1912، في إعادة تنظيم الحكومة الشريفة بمعية السلطان الجديد مولاي يوسف، حتى تستمر حكومة المخزن في تدبير عدد من المجالات، التي تعد من ثوابت المخزنية خاصة تلك التي تكتسي طابعا من القدسية الدينية، في حين حصلت الإقامة العامة على صلاحيات تسيير الشؤون الخارجية والعسكرية؛ وإذا كان الصدر الأعظم قد ظل على رأس جهاز المخزن الذي يزاول جزءا كبيرا من السلطة التنظيمية ووزرائه الشريفين، كوزير العدل، والمالية، اللذان ساهما في تنظيم على التوالي منطومة العدل، وإصلاح النظام الضريبي والمالي، فإن المقيم العام احتفظ لنفسه بمهام وزير الحرب ووزير الشؤون الخارجية داخل حكومة السلطان، وذلك في إطار السياسة الإدارية الجديدة للحماية بالمغرب[149].

تأسس على ضوء التنظيم الجديد الذي أحدثه ليوطي للمخزن المركزي نوعا من التقسيم الضمني للعمل ما بين السلطة الاستعمارية والسلطة المغربية، تجسيدا للمشروع الأصيل

---

[148]- جاء وصف فرض ضريبة الترتيب وأثاره عند أوجين أوبان على النحو التالي: "تتضمن هذه التدابير الترتيب، ويقصد به اصلاح ضريبي يلغي الضرائب الشرعية، ويعوضها بضريبة على الأراضي الصالحة للزراعة، والأشجار المثمرة، والماشية، كان من المفروض أن تكون الضريبة ثابتة وأن تطبق على الجميع، حسب تسعيرة ملحقة بالمشروع، فكلف عدد من الأمناء والعدول ليجوبوا البلاد بأكملها، وتقييم الموارد الخاضعة للضريبة، أما بالنسبة للقواد فسيتحصلون في المستقبل على راتب من المخزن، يرتفع حسب رتبتهم، من اثنين ونصف إلى عشر دورو في اليوم، ولن يصبح أبدا مرخص لهم جمع مواضيع جلالته الشريف، وانحصر دورهم في تقديم المساعدة لموظفي الضرائب، لكن هذا الإصلاح البسيط في مظهره، والذي كان من الواجب أن يجلب موارد جديدة للخزينة، شهد عدم تجربة عجيبة، فكان هو نفسه سببا لاضطرابات المخزن، ،جميع العاملين لصالح المخزن من قواد، وأمناء، وحتى وزراء، ينظرون باشمئزاز لنظام يخصص لهم رواتب زهيدة، وجفف مواردهم القديمة التي تمكن من استغنائهم، فمداخيل الخزينة كانت جد ضعيفة لتأمين الرواتب المناسبة لجميع خدام المخزن، ازداد الاضطراب المالي أكثر بسبب أن النظام القديم كان قد ألغى نهائيا قبل أن يأخذ النظام الجديد شكله النهائي، فالقبائل توقفت منذ سنتين عن أداء جميع الضرائب، فكان للترتيب كنتيجة مباشرة تشويه الموارد التأسيسية للمخزن، وتدمير النظام المالي بأكمله، وإحداث اضطرابات التي أظهرت كذلك عدم كفاية التنظيم العسكري المخزني"
Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., pp. 253-254.

[149] - Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, … Op.cit., T.1, p. 178

للحماية من منظور ليوطي[150]، فكانت تندرج ضمن اختصاصات المخزن الشريف، كل الشؤون التي تكتسي طابع القدسية من أملاك الأحباس، والقضاء، والتعليم الإسلامي، كما ترك له تدبير كل ما يمس بتوازن المجتمع؛ وبهذا تم منح المخزن تكاليف خاصة جعلته يحافظ على مكانته وهيبته، أما مخزن الفرنسيين (مؤسسة الحماية)، فكانت له مهمة إدخال التغييرات والقيام بالإصلاحات الاقتصادية والضريبية والإدارية والعسكرية[151]. فبدأت حكومة المخزن في طور التحول منذ نونبر 1913، حيث تقلصت تشكيلتها، بعما تم التخلي عن جميع الأعضاء التي تنجز نفس مهام الإدارات المنشأة حديثا من قبل الإقامة العامة، فاختفت مديريات الترتيب والأملاك المخزنية والتعليم، وعلى العكس من ذلك تطورت مديرية الأحباس لتصبح وزارة، وأوكلت رأستها لسي أحمد الدجاي، والملاحظ أن إجراءات تقليص عدد مناصب المخزن، لم تشكل إحراجا أو إزعاجا للمؤسسة الشريفة، ، إذ أكد السلطان مولاي يوسف لمستشار الحكومة الشريفة "غايار" ( Gaillard)؛ **"أن المغاربة لا يهمهم سوى الصيانة الفعلية والمتواصلة لأجهزة المخزن من أجل الحفاظ على المؤسسات الضرورية لاستمرارهم في العيش كمغاربة"**[152].

لم تتأخر مؤسسة الحماية في فرض سطوتها على المخزن المركزي، فبادرت إلى فرض قراراتها حول تحديد العناصر، التي سيتم الاحتفاظ بها وتلك التي ستغادر الجهاز المخزني نهائيا أو بشكل مؤقت، وعموما يمكن القول أن هذه الإجراءات كانت في مجملها تلقى مبررات لدى الإقامة العامة، التي قامت بضرب رأس هرم موظفي البنيقات المخزنية من خلال تغيير الصدر الأعظم، فبسبب عدم اقتناع ليوطي من صدق ولاء محمد المقري، بعدما اتضح عدم تبوث موقفه اتجاه المسألة الفرنسية قبل توقيع معاهدة الحماية، ظل ينتظر بفارغ الصبر مغادرته لمنصب الصدر الأعظم، ليتمكن من الشروع فعليا وصراحة في تطبيق نظام الحماية، كما حرص على منح مسألة إبعاده صفة النكبة بهدف إرضاء أعيان فاس، وبشكل خاص الذين ظلوا متحفظين من شخص المقري نفسه، كما سعى إلى التخلص

---

[150]- محمد مختار السوسي، **مترعات الكؤوس في آثار طائفة من أدباء سوس، موسوعة في تراجم الأدباء المغاربة وآثارهم شعرا ونثرا**، تح. أحمد السعيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص.18.

[151]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution,** … op.cit., T.1, pp.176-177.

[152]- عبد الرحيم الورديغي، **مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي، 1912-1956، ملامح من مدينة مكناس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية**، مطبعة الساحل، الرباط، 1989، ص.49.

من جميع رموز النظام القديم، باعتباره نظاما متورطا في أعين العامة وغير مرغوب فيه، فكان من أول المعزولين عن مهامهم اِبنا الصدر الأعظم سي الطيب وزير المالية، وسي المختار باشا طنجة[153].

إلا أنه كان من الصعب إزاحة المقري عن منصبه لتوفره على دعم قوي داخل الأوساط الباريسية، فبالنسبة لوزارة الشؤون الخارجية ظل هو الشخص الذي لا غنى عنه داخل الجهاز المخزني، بحجة أنه يتمتع الصدر الأعظم بتجربة كبيرة وبسلطة مطلقة داخل الجهاز المخزني، وعلى هذا النحو كانت الحكومة الفرنسية ترغب في استخدامه كضمانة تستعين بها إقامتها العامة، لخلق وتعزيز وهم الإدارة غير المباشرة في المغرب؛ فلم يكن ممكنا لحكومة باريس أن تتجاهل المساعدة التي قدمها الصدر الأعظم لسياستها، وأن لا تظهر تقديرها واحترامها له، إذ كان من شأنه أن يزعزع من ثقة الأعيان المتضامنين معها في صدق وعود الإدارة الفرنسية، وفي هذا الصدد اِلتمس جوني بيتيل (Peytel Joanny) مدير مؤسسة القرض الجزائري من بيشون (Pichon) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي عدم التخلي عن خدمات محمد المقري[154]، وهو نفس ما أكده صاحبا مؤلف أعيان المغرب الأقصى بشأن العلاقات التي ربطت المقري بالسلطات الفرنسية، سواء قبل أو عقب توقيع معاهدة الحماية، حيث يظهر أنه لم يكن لديه نية في معارضة المشروع الفرنسي في المغرب، فوُصف أنه كان يعلم بدقة فوائد النظام الجديد على تنظيم المخزن العتيق، وعلى تدبير العلاقات بين المغرب وباقي الأمم، بحكم تميزه في السياسة المغربية عند إحداث الحماية الفرنسية[155]. فمن الواضح أن ليوطي كان في بداية مهامه على رأس مؤسسة الحماية معارضا لتواجد شخصيات ذات عادات أوربية في تشكيلة المخزن المركزي فحسب تمثله لسياسة الأهلية، كان من الواجب المحافظة على الطابع التقليدي للمؤسسات المغربية القائمة؛ إذ أنشأت تجاربه الاستعمارية الأولى لديه نفورا اتجاه "الأهالي" المقلدين للأوربيين، وهو ما سينكشف في المغرب بشكل واضح من خلال موقفه من المقري ورفاقه المتشبعين بالثقافة

[153]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution,** … op.cit., T.1, pp.176-177.
[154]- Ibidem.
[155]- Marthe et Edmond GOUVION, **Kitab Aayane al- Marhrib l'AKça**, …op.cit., p.250.

الأوربية، حيث عمد ليوطي رغم مختلف التوصيات إلى إبعاد المقري عن الصدارة العظمى[156].

أحدثت الإقامة العامة مصلحة جديدة داخل القصر السلطاني للتنسيق بين المخزن وإدارة الحماية أطلق عليها الكتابة العامة للحكومة الشريفة، وكانت في الواقع جهازا إداريا مماثل للمخزن المركزي، تلخص دورها في مراقبة عمل المخزن المركزي في إطار السعي إلى إعادة تأهيليه من منظور مؤسسة الحماية، والملاحظ أن هذا الجهاز توفر على قدر كبير من الاستقلالية، حيث تمتع مستشار الحكومة الشريفة بصلاحيات مطلقة[157]. وقد انقسمت كتابة الحكومة الشريفة إلى عدة مصالح بشكل توافق مع التقسيم الوزاري لحكومة المخزن، إذ كانت مصلحة الولاية التي كان على رأسها السيد ميرسي (Mercier)، قسما مكلفا بالعلاقات مع الصدر الأعظم، في حين وزارة العدل والأحباس وجدت كمقابل لها مصلحتي التواصل للعدل التي يرأسها السيد كالدرارو (Calderaro)، ومصلحة التواصل لمراقبة الأحباس التي يديرها السيد بيارناي (Biarnay)[158].

مثلت الكتابة العامة للحكومة الشريفة في واقع الأمر العقل المدبر لسياسية الدولة والمحرك الفعلي للقرارات السلطانية والوزارية، فهي من كانت تعد جميع الظهائر والمراسيم الوزارية المتعلقة بإدارة "الأهالي". إلا أنها كانت تخفي احتكارها للسلطة قراراتها بغطاء من الشراكة عبر التشاور مع بنيقة الصدر الأعظم حول مضامينها، قبل أن تعود لوضعها للتوقيع والختم من قبل السلطان أو الصدر الأعظم لمنحها صفة الرسمية، و هو ما أكده كايار بقدر كبير من المثالية بقوله؛ **"إن للمخزن حق التدخل في جميع التنظيمات التي تخص الحماية وهذا التدخل لا يأخذ صفة شكلية فحسب"**[159]. لكن من الواضح أن عدد من الشخصيات داخل الأوساط الاستعمارية الفرنسية قد انتقدت هذا التقسيم المعقد للأدوار ما بين المخزن المركزي والكتابة

---

[156]- عبد الرحيم الورديغي، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي، 1912-1956، ملامح من مدينة فاس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية**، مطبعة المعارف الجديدة، ط.1، الرباط، 1992، ص.42.

[157]- محمد بن عبد السلام بن عبود، **تاريخ المغرب**،دار الكتاب، 1961، ج.2، ص.126.

[158]- آسية بنعدادة، **الفكر الإصلاحي في المغرب، محمد بن الحسن الحجوي نموذجا**، المركز الثقافي العربي، 2003، ص.263 .

[159]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, … op.cit., T.1, p.179.

العامة للحكومة الشريفة، والذي تسبب في بطء شديد للعمل السياسي، إلا أن الإقامة العامة بررت هذا الإجراء من خلال استحضارها لطبيعة السلطة المخزنية نفسها؛ حيث كان حسب تصورها من الواجب على السلطان ووزرائه، نظرا للطابع الديني لحكومتهم المحافظة على هيبتهم، والاشتغال منعزلين عن الأوربيين، بالإضافة إلى أن القواد ورجال الدين القادمون إلى البنيقات المخزنية، من المفروض أن يجدوا الوزراء محاطين بكتاب يشتغلون جالسين بشكل دائري على الزرابي، طبقا للتقليد المخزني، أما إذا ما ولجوا المكاتب الأوربية المجهزة فسينتابهم شعور أن المخزن قد اختفى من الوجود، وأنهم أمام جهاز جديد كليا، لا يلعب فيه إخوانهم في الدين سوى دور ثانوي[160].

عملت الإقامة العامة على تعزيز أدوار مستشار الحكومة الشريفة، من خلال تخصيص هذا المنصب إلى أحد مندوبي الإقامة العامة، الذين يتوفرون على مرتبة عالية ضمن التراتبية الإدارية لجهاز الحماية، وهو ما من شأنه أن يمنحه إمكانية التفاوض مع السلطان، والمشاركة بفعالية في العمل الحكومي، حتى لا يقتصر دوره على الوساطة، وإنما تصبح لديه تمثيلية فعلية للمقيم العام من أجل التفاوض باسمه، وهو ما استدعى الاعتماد على موظف يمتلك تكوينا في مجموع المسائل، ويحتل داخل السلم التراتبي منصبا يجعل المصالح الإدارية والسياسية خاضعة له[161]. وهكذا كان من مهام مستشار الحكومة الشريفة دراسة القضايا السياسية والإدارية للحماية مع السلطان، قصد تحصيل موافقته على التدابير التي تندرج ضمن قراراته، أو من أجل معرفة أرائه حول المشاكل الأخرى، وقد خصصت حصتين أسبوعيا للمحادثات بينه وبين السلطان، لكن ارتأت إدارة الحماية الزيادة في عدد جلسات الاستماع الأسبوعية، ودعت رؤساء المصالح الكتابة الشريفة لحضورها، قصد تأسيس ارتباط وثيق ما بين القصر والإدارة الشريفة، فكان الهدف من تعزيز علاقات

[160]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, … op.cit., T.1, p.178.

[161]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisiennes, Télégramme N°421/424,de De LACOSTE Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Les fonctions du Conseiller du Gouvernement Chérifien**, Rabat, 16 aout. 1954 à 22h. 40.

السلطان بمستشار الحكومة الشريفة دعم ثقة السلطان في شخصه، حتى يتمكن من التدخل بسرية وفعالية في جميع القضايا ذات الأهمية الدبلوماسية، أو السياسية[162].

أحدثت مؤسسة الحماية كذلك في إطار إعادة هيكلة المخزن المركزي مصلحتي المراسيم والتشريفات للوسام العلوي، والترجمة العامة للتخفيف من التباعد القائم ما بين المخزن المركزي والإدارة الفرنسية، وللرفع من فاعلية التنسيق ما بين الإدارتين، فاعتبرت مصلحة الترجمة العامة أداة ربط من الدرجة الأولى، والتي كانت مجالا خاص بالوسطاء، وهم أولئك الجزائريون ذوو الجنسية الفرنسية من أمثال بن غبريط واسماعيل حميد وغيرهم، الذين شكلوا من الناحية الإثنية وسيطا بين الأوربيين المسيحيين والمغاربة المسلمين، أما من الناحية المؤسساتية فقد شكلوا وسيطا بين المخزن المركزي والإدارة الفرنسية[163]. والجدير بالذكر أن إدارة الحماية قد قررت منح حكومة المخزن الشريف منبرا جديدا لنشر مختلف الظهائر والمراسية والقوانين الصادرة عن أجهزتها، إذ تم إصدار جريدة رسمية للحكومة الشريفة والحماية الفرنسية بالمغرب بتاريخ 1 نونبر 1912، إلا أنه اقتصر إصدار الظهائر والمراسيم في البداية باللغة الفرنسية، لكن سرعان ما سيتم تدارك هذا القصور عقب تنبيه حكومة باريس لمؤسستها في الرباط، بأهمية نشر هذه النصوص باللغة العربية؛ فجاء تنبيه وزير الشؤون الخارجية السيد سان أولير( Saint-Aulaire)إلى هذا التناقض، بدعم من المدافعين عن حقوق "الأهالي" أمثال السيد بودر (P.Boudre)، والسيد روزي (Rozet) الذين أصروا على ضرورة ترجمتها إلى العربية، بشكل يمكن المغاربة من الولوج إليها باعتبارهم المعنيون الأساسيون بها[164].

---

[162]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisiennes, Télégramme N°172/174, du LACOSTE Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **La réorganisation administrative**, Rabat, 28 juil. 1954 à 19h. 05.

[163]- ورطاسي قدور، **المطرب في تاريخ شرق المغرب، من عهد الكاهنة "داهيا" الجراوية الزناتية إلى سنة 1956**، مطبعة الرسالة، 1984، ص.7.

[164]- محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج.2، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983،ص.293.

حرصت سلطات الحماية في إطار سياستها لتجديد تشكيلة المخزن على مراعاة سياسة الاستقطاب والحفاظ على النخب المخزنية[165]، لذلك خصصت العديد من المناصب لصالح العائلات المخزنية الشهيرة، وتأمين خلفهم من بين أفراد عائلاتهم بمجرد نهاية مهامهم في إحدى مناصب المخزن؛ فحرصت في هذا السياق على تلبية رغبات رجال المخزن المركزي بإسناد مناصب مخزنية مهمة لمقربيهم[166]. خاصة أن عددا من رجال المخزن قد شرعوا فعليا قبل توقيع معاهدة الحماية في دعم مشروع الرسالة الحضارية الفرنسية في المغرب بتنسيق مع منظري الحماية الفرنسية، فكان على الإقامة العامة الاعتراف بقيمة مساعدات هذه العناصر بعد تنزيل نظام الحماية، عبر الاحتفاظ بهذه الأطر داخل الجهاز المخزني والتحسين من مراكزها داخله[167]. غير أن التنافس الشديد حول مناصب الحكومة خلق العديد من الإكراهات لإدارة الحماية لاسترضاء هذه النخب، وهو ما اعتبرته إدارة الحماية عرقلة لسير مصالحها في المغرب، وهكذا استندت الإقامة العامة على عدد من القواعد لتسهيل اختيار المرشحين المؤهلين لملأ أحد المناصب المخزنية الشاغرة أو المستحدثة، وترشيد عملية الانتقاء النهائي، قصد تجاوز أي عرقلة من شأنها أن تربك الاستقرار السياسي لنظامها، وفي هذا الصدد حذر بعض النواب الفرنسيين وزير خارجيتهم من عواقب هذا التنافس الشرس، واصفين لها ما أقدم عليه محمد المقري للتخلص من منافسة التازي داخل

---

[165]- استخدمت إدارة الحماية المناصب المخزنية بمثابة أداة لضمان ولاء العائلات الكبيرة لمسألة الحماية الفرنسية؛ فقد جعلت هذه الأسرة تتوارث من الأب إلى الابن تعاليم تدبير نزيه وواعي للشؤون العامة، فابنه الأكبر سيدي محمد ولد في الرباط، وسنه ثلاثون سنة وهو خليفة الباشا (بركاش)منذ 1925، وهو من أكبر مثقفي المنطقة الذي تلقى العلم من قبل الشيخ بوشعيب الدكالي، وسي مولاي المدني بن حسني العلمي، وسي عبد القادر الدكالي، وغيرهم من الاساتذة المشهورين، أما أخوه الأصغر سي أحمد، المكون باللغة العربية أيضا، فكان تلميذا لامعا في كوليج فرنسا، وقد استحوذت المؤسسات الفرنسية بكل إخلاص على الاخوان كما فعلت مع ابيهم ، فها هو ابنه الأكبر و خليفته سي محمد بن عبد الرحمان بركاش يعين كباشا لأزمور ويضع أخوه الأصغر سي أحمد خليفة له. أورده:

-Marthe et Edmond GOUVION, **Ayan Al Maghreb Al ' Akça**, … Op.cit., pp. 285-286- 287.

[166]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, Secrétariat Général de gouvernement chérifien, Lettre N° 1363, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, **A/S du GRAND VIZARAT,** Rabat 27 septembre 1917, p.2.

[167]- جاءت سيرة الوزير سي عباس بن عبد الرحمان الشرفي مثلا على النحو التالي: من عائلة مخزنية عريقة، تقلد منصب رئيس المحكمة العليا الشريفة المكلفة باتخاذ القرار النهائي على رغبات باشوات المملكة، وكان منذ سن مبكرة أحد أعضاء المجلس على عهد السلطان مولاي عبد العزيز، ثم اختير كاتبا للوزير المدني الكلاوي، وفي هذه المرحلة شارك ضمن المحلة الشريفة الموجهة للقبض على الروكي بوحمارة، وبعد عودته منح له منصب مهم كاتب عام ( رئيس الكتاتبين)، وعلى هذا النحو قدم مساعدة قيمة إلى القنصل العام لفرنسا بطنجة، السيد رينو، وكذلك للجنرال القائد موني الذي حمل له رسالات الشكر". أورده:

- Marthe et Edmond GOUVION, **Ayan Al Maghreb Al ' Akça**, … Op.cit., pp. 280-281.

حكومة المخزن: **" وبعد وفاة مولاي يوسف عين محمد المقري وصيا للسلطان الشاب الحالي (سيدي محمد بن يوسف)، وبهذه المناسبة، قام بالتدخل لدى المقيم العام ستييغ، حتى تمكن من إقناعه بأنه للقيام بمهام الوصاية بشكل مناسب، من الواجب أن يبقى وحيدا في القصر، فكان يشكل له شخص الحاج عمر التازي عائقا له، وبذلك ثم إحالة هذا الأخير على التقاعد من مهامه كوزير للأملاك المخزنية"** [168]، لكن يبدو أن الاعتماد على هذه القواعد، قد خضع لترتيب متحول حسب ما كان يفرضه السياق العام لإعادة تجديد نخب المخزن، فيمكن أن نميز تقديم مستوى الخدمات المقدمة للإدارة الفرنسية، بحكم أنها عكست درجة الاندماج في مشروع الإقامة العامة الفرنسية على بقية المعايير، إذ شكلت الخدمات التي قدمها المرشحون لفائدة المصالح الفرنسية بالمغرب، قبل توقيع الحماية أو بعدها، قاعدة ثابتة في انتقاء رجال حكومة المخزن، ثم طبيعة العلاقة التي تربط المرشح بالسلطان، باعتبار ضرورة حضور السلطان واستمرارية سيادته على حكومته داخل نظام الحماية، ثم حجم الممتلكات والثروة التي يملكها المرشح، ومدى إسهامه في الحياة الاقتصادية، إضافة إلى توفر المرشح على الكفاءة اللازمة لتأمين المهمة الموكلة إليه، والتي اقترنت عامة بتجربته المتراكمة في المناصب المخزنية، و بشهرته بين الأوربيين و بقيمة النفوذ الذي يمثله على المستوى المحلي، دون أن نغفل أهمية الانتماء العائلي لأحد العائلات المخزنية التقليدية.

شكلت مسألة اختيار الصدر الأعظم في منطقة الحماية الفرنسية والنائب السلطاني في المنطقة الدولية من أبرز الاختبارات، التي أتاحت تقييم جدوى الاستناد على هذه القواعد في حسم قرارات التعيين من قبل السلطات الفرنسية، فبعد توصل الإقامة العامة باستقالة المقري، توجب عليها الإسراع دون تأخير في حسم اختيار الصدر الأعظم الجديد، حيث تم ترشيح

---

[168]- شكلت المناصب المخزنية على المستوى المركزي محورا للتنافس بين كبار الشخصيات المخزنية؛ فبعد إعفاء أب المقري من مهامه في القصر السلطاني مع تولي السلطان مولاي عبد العزيز وظل بدون عمل لمدة ثمان سنوات، ولكن بعد تكليف الحاج عمر التازي بهذه المهمة عين الصدر الأعظم الحالي كحارس للدار المكينة (صناعة الأسلحة)، بعد ذلك رقي الحاج عمر التازي إلى منصب الحاجب، هذه الترقية رافقتها ترقية للمقري إلى مرتبة أمين في وزارة المالية، وعلى عهد مولاي عبد الحفيظ عين المقري كوزير للمالية وبعد ذلك أصبح صدرا أعظما، ولكن مع تولي مولاي يوسف أعفي المقري من مهامه وعين خلفا عنه السي الكباص، ولكن بدعم من المارشال ليوطي استعاد المقري منصبه بعد بضع سنوات". أورده:

**A.D.C.N. Paris, Série M., Carton N° 1, Dossier N° 3, Personnalités marocaine janvier 1926-décembre 1937**, Note de Chambre des députés à monsieur Pierre LAVAL ministre des affaires étrangères, 10 janvier 1932, p.125.

بداية سي فضول غرنيت لشغل منصب الصدر الأعظم وبموافقة من السلطان، بناءا على مشاورات سابقة في الموضوع بباريس، مع الاحتفاظ بسي ادريس البوكيلي في منصب مستشار الصدر الأعظم، هذا الأخير الذي أمن وبشكل مقنع جدا مهام النيابة عن الصدر الأعظم خلال غيابه، لكن أحد الوقائع التي نشأت بين البوكيلي والسلطان جعلت من المستحيل اعتماد هذا المقترح. فنظرا لتقدم سي فضول في السن، لن يكون هذا التعيين فعالا إلا بتواجد البوكيلي ضمن مستشاريه،في حين كان سي الكباص الخيار الأفضل بالنسبة للحماية، خاصة أنه عبر عن رغبته في خلافة المقري بعدما لاحظ أن المهام المسندة إليه في المنطقة الدولية ستتقلص بشكل كبير مستقبلا. فمن وجهة نظر ليوطي كان من المناسب تعيين محمد الكباص كصدر أعظم وتعيين محمد بن عبد الكريم التازي، كخليفة لمحمد الكباص على رأس دار النيابة في طنجة، فجاء في تقرير ليوطي لوزارة الخارجية في باريس؛ **"إن محمد بن عبد الكريم التازي قد شغل منصب وزير الأشغال العمومية، و أبدى تفانيه في خدمة قضية فرنسا في المغرب، ويمتلك ثروة مهمة، مع العلم أن جميع ممتلكاته توجد في المنطقة الفرنسية، مما يمنح إدارة الحماية سبيلا للتحكم في ولائه، كما يمتاز بعلاقاته الجيدة مع الأوربيين"**[169].

لقي ترشيح المقيم العام لكل من محمد الكباص ومحمد التازي لشغل منصبي الصدر الأعظم ونائب طنجة موافقة وترحيبا من حكومة باريس، نظرا لمراعاته المعايير السالفة الذكر وهكذا؛ وافقت الإدارة الفرنسية على اختيار سي الكباص لمنصب الصدر الأعظم، مانحة ترخيصها للمقيم العام لرفع ترشيحه إلى السلطان للمصادقة عليه، أما مسألة خلافة التازي لسي الكباص فجعلتها من اختصاص المقيم العام الفرنسي في الرباط[170].

ونلاحظ أن المعايير نفسه سيتم تحيينها بعدما قرر ليوطي إعادة محمد المقري لشغل منصب الصدر الأعظم، فبعدما قبلت إدارة الحماية استقالة محمد الكباص من مهامه، اقترح

---

[169]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°26, dossier N°F.8,** Résidence Générale, Secrétariat du Résident, Du M. LYAUTEY au Ministre des Affaires Etrangères, Lettre N° 456.G, A.S. **Succession du Grand Vizir,** Rabat, 21 oct. 1913.

[170]- **A.D.N., Fonds Protectorat Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°26, dossier N°F.8**, Résidence Générale, Secrétariat du Résident, du Ministre des Affaires Etrangères à M. Lyautey, Lettre N°205, A.S. **Succession du Grand Vizir,** Paris, 25 oct. 1913 à 11 heures 40.

السلطان مولاي يوسف اختيار محمد المقري الصدر الأعظم السابق لخلافة محمد الكباص، معتبرا أن التعيين سيلقى ترحيبا من قبل الرأي العام، وهو ما وافق مخطط ليوطي تماما في إعادة المقري لمنصبه السابق، مبررا أن محمد المقري ومنذ أربع سنوات عن ابتعاده عن السلطة، ظل سلوكه جد متوازن وتميز بنبل كبير، ليصبح محط إعجاب السلطان وأعيان المغرب، كما أن شغله لمنصب رئيس للجنة نزع الملكيات وعضو المجلس الخاص بالأشغال العمومية، أتاح له عرض خدماته على فرنسا، مما أقنع أجهزة الإقامة العامة بإمكانية الاعتماد عليه في خدمة مصالحها، كما أضحى ذو إشعاع مميز على المستوى الدبلوماسي، ونزولا عند ظروف مرحلة الحرب العالمية الأولى، شكل اختيار المقري لهذا المنصب ضرورة، لأهمية التوفر في المغرب على صدر أعظم يتمتع بهيبة شخصية كبيرة، وتتيح مؤهلاته تأمين التنسيق الفعال بين الإقامة العامة ومؤسسة المخزن[171].

وخلاصة القول جعلت إدارة الحماية الفرنسية من نخب المخزن المركزي شركاء لمشروعها الخاص بإرساء نظام الحماية في المغرب، فعملت بجد لحفظ وتعزيز مكانة الشخصيات المتعاونة معها قبل توقيع معاهدة الحماية، في حين سعت إلى استقطاب بقية هذه النخب، وخاصة أولئك الذين لم يعارضوا صراحة الوجود الفرنسي في المغرب، ولهذا الغرض سعت الإقامة العامة إلى تعزيز ثقة هذه النخب في رغبة الإدارة الفرنسية، ليس فقط من تأمين استمرارهم في حيازة أهم مناصب المخزن، بل وحتى توريثها فيما بعد إلى مقربيهم. وهكذا حققت سياسة إنعاش المخزن التي نهجها ليوطي نجاحا كبيرا، حيث لاحظ مستشار الحكومة الشريفة "غايار" سنة 1916 توقف الهجرة، التي تم تسجيلها بشكل مكثف خلال سنتي 1912 و 1913 عند البرجوازية الأندلسية من فاس إلى طنجة، كما عاد أبناء العائلات الكبيرة لالتماس الحصول على الوظائف المخزنية، في حين سجل عودة بوشعيب الدكالي لأداء مهامه، بعدما كان يعزم الاستقرار في مكة عند بداية الحماية، كل هذه

[171]- **A.D.N., Fonds Protectorat Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, D.A.C.H, 1MA/300, Carton N° 26, dossier N° F.8** Résidence Générale, Secrétariat Général, Du Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères, Télégramme Officiel sans numéro, **Succession du Grand Vizir GUEBBAS,** Rabat 12 aout 1917.

المؤشرات عكست الحالة الذهنية التي أصبحت تسود داخل النخب المغربية اتجاه مؤسسة الحماية[172].

## 2- الأسس المادية في تشكيل نخب المخزن المحلي

### 2-1- القائدية بين وصاية المخزن والحماية

فرض المخزن على التجمعات المحلية الخاضعة لنفوذه عددا من التكاليف المادية، ارتبطت عموما بأداء الضرائب والمساهمة في الأنشطة السلطانية وتوفير ظروف السلامة الضرورية لعبور مجالاتها، في المقابل كان يسمح لها بتسيير شؤون حياتها العامة على طريقتها الخاصة، إذ ساهم مبدأ المسؤولية الجماعية (اَجْمَاعة) بفعالية في توجيهها نحو تحقيق النظام والاستقرار داخلها[173]. والملاحظ أن جميع القبائل قد حافظت على ارتباطها بالمخزن الشريف، على الرغم من عدم التزام عدد منها بالتكاليف المخزنية، إلا أنها لم تنفصل بشكل مطلق عن السلطان، وظلت تعترف بسلطته الدينية، مانحة بذلك لمؤسسة المخزن شرعية تمثيل المجتمع المغربي أمام القوى الأجنبية كرمز لوحدة الإمبراطورية الشريفة[174].

شكل تعيين الباشوات والقواد والقضاة أهم مسؤوليات المخزن اتجاه المجالات المحلية، إذ تطلب تأمين استمرار خضوعها لسلطته الاستعانة بزعامات قوية، التي اشتهرت بولائها لمؤسسته المركزية، فاتخذ لذلك قواعد ثابتة أثناء عملية الاختيار، تجلت أساسا من خلال انتقائهم من ضمن أعيان المغرب، ذوي الملكيات العقارية المهمة داخل مجالاتهم، والذين تمكنوا من الحفاظ على مكانتهم وهيبتهم لعدة أجيال، مستعينا بخبرة مستشاريه المنحدرين من الأوساط القبلية لمساعدته في حسم اختياره للعناصر الجديرة بحيازة منصب القيادة المحلية، والجدير بالإشارة أن المخزن الشريف لم يلجأ إلى فرض تعيينات تعسفية، بل تحرى بشكل دائم قبول الساكنة القبلية لهذه القيادات الجديدة. لتفادي ما يمكن أن ينجم عنه من عواقب وخيمة؛

---

[172]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, … op.cit., T.1, p.178.

[173]- حميد تيتاو، **ملامح من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لقبائل أيت عطا، من خلال أمثالها، مساهمة في تدوين الأمثال الامازيغية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص.38.

[174]- محمد شقير، **تطور الدولة في المغرب، إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين**، افريقيا الشرق، 2006، ص.260.

التي تجلت عادة في تهجم الساكنة على القواد الجدد ونهب ممتلكاتهم، مما كان يجبر المخزن على استبدال هؤلاء الزعماء بعناصر أخرى، تلقى الرضى والقبول من أفراد هذه القبائل، وبهذا الشكل كان القايد زعيما حقيقيا، يمارس صلاحيات واسعة داخل قيادته بشكل مشابه لسلطة السلطان المطلقة[175].فيبدو المخزن قد أدرك أهمية الأدوار السياسية والاجتماعية، التي اضطلع بها الزعماء التقليديين، فعمل على استقطاب مختلف الفاعلين المحليين، ووجه تنافسيتهم ورغبتهم الدائمة في الصراع، في اتجاه النيل من استقلاليتهم، ثم تسخيرهم فيما بعد كأداة لخدمة أغراضه ومشاريعه الخاصة[176]. وعلى هذا الأساس سعى إلى دعم نفوذ وسلطة الزعماء المحليين داخل مجالاتهم الأصلية، وتوفير الظروف الملائمة لإعادة إنتاج أبرز نماذجها، إذ اعتمدها للتوسط بينه وبين السكان، وفرض وجوده على الصعيد المحلي، وجمع الضرائب لفائدته، في حين لم يتردد في محاولة الاستغناء عن كل من أثار غضب الساكنة، فقامت بسببه اضطرابات فعلية، أو من حاول تحقيق استقلالية لنفسه بعيدا عن سلطة المخزن، أو من عجز عن تأدية أدواره بالفعالية التي ينشدها المخزن من زعامته، والملاحظ أن المخزن قد حاول عادة منح إبعاد الزعماء المحليين عن السلطة مظهر نكبة حقيقية، يرافقها تشويه للسمعة ومصادرة للملكيات، قبل اختيار ممثل جديد يحظى بتأييد من الساكنة المحلية، لتسهييل استثمار مؤهلاته في خدمة نظامه المخزني[177].

فرض النفوذ الكبير للنمادج القائدية على الإدارة الفرنسية اللجوء إلى استمالتهم، فاعتمد ليوطي على مختلف آليات الاستقطاب، لإدماج هؤلاء الأعيان في مشروعه خلال بداية عهد الحماية، والملاحظ أن العديد من هذه الشخصيات قد أبدت عن استعدادها للتعاون مع السلطات الفرنسية، في حين اضطر ليوطي إلى انتظار الانتهاء من عمليات الإخضاع العسكري الدموي (التهدئة)، لإعادة محاولاته مع النخب المعارضة للتواجد الفرنسي، وتحويلها إلى أداة في خدمة نظامه، وعيا منه بالسيكولوجية القبلية المغربية، التي كانت ظلت على استعداد للتضحية بدماء سكانها استجابة لنداء الأمغار، فسعى بدوره إلى وضع عدد من

---

[175]- Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., pp.241-242

[176]- حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق بن زياد، 2002، ص .145.

[177]- فاطمة المسدالي، **المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة، الزمامرة نموذجا**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص.86.

المعايير للاستناد عليها خلال عملية انتقاء الزعماء الذين سيعرض عليهم التعاون والشراكة مع الفرنسيين، فكان من الواجب حسم مسألة القواد الذين سيستمرون في تأمين وظائفهم، وأولئك الذين توجب عليهم ترك مناصبهم القيادية[178]. غير أن ممارسة السلطة من قبل الباشوات والقواد لم تتخذ في الواقع المغربي مظهرا نموذجيا، رغم تمثليهم وبشكل رسمي لمؤسسة المخزن، إذ ارتبطت النماذج السلطوية بالطبيعة المتباينة للمعطيات الجغرافية والسوسيو-اقتصادية للأوساط المغربية، وبالإمكانيات الشخصية لكل زعيم محلي وقدراته في إخضاع الساكنة داخل مجال نفوذه لسلطة المخزن المركزي؛ فكان يتوجب على كل زعيم الحصول على أكبر قدر من الإجماع من لدن التجمع الذي يقوده والذي يدعمه في آن واحد، سواء من خلال مكانته الاجتماعية أو عبر بطشه وترهيبه، بهدف الحصول أو الحفاظ على عضويته داخل الجهاز المخزني، وضمان الاستمرار في التمتع بالامتيازات التي خولها له المنصب المخزني، كما ظلت العديد من القبائل تعتمد على تقليد الأمغار بصفته مفوض عن مجلس "اجماعة"، والذي تكلف بتدبير شؤون قبيلته مؤقتا خلال مراحل الحرب، وهكذا استمدت السلطة المحلية أصولها من النفوذ القوي لأحذ العناصر القبلية، أو من التقليد الجماعي المحلي[179].

تشكلت النخب المخزنية على المستوى المحلي في غالبيتها من المقاتلين الشرسين، الذين أثبتوا شجاعتهم خلال مشاركاتهم في الحركات السلطانية، فكانت الروح القتالية والرغبة في المشاركة في المعارك، تعد أبرز الأسس المادية في تكوين شبكة النخب المحلية قبل توقيع معاهدة الحماية، والملاحظ أن إدارة الحماية ستعمل على صيانة هذا الأساس، على الرغم من مناداتها بضرورة استيعاب هؤلاء الزعماء لمبادئ الإدارة الحديثة، إلا أن القدرة على القتال والبطش، شكلت الصفة الأكثر تميزا لهذه العناصر إلى غاية أفول عهد الحماية في المغرب، خاصة أن عددا من هذه النخب كانت لها مشاركات عسكرية إلى جانب القوات الفرنسية لتثبيت حكم مولاي عبد الحفيظ المضمحل، إذ حرصت على قيادة الحملات

[178]- محمد الأمراني، **التحولات المجتمعية وتطور الدولة عبر التاريخ، جدلية النقابي والسياسي**، د.ن، 2005، ص.111.
[179] Eugène AUBIN, **Le Maroc d'aujourd'hui,** …op.cit., pp. 202.

العسكرية لإظهار طابعها العنيف والمتعطش للقتال الذي يتيح لها الاستمرار في القيادة[180]. فتعددت الأمثلة التي تزكي هذا الطرح في مختلف جهات المغرب، إذ شكل الباشا محمد البغدادي نموذجا لهذه القيادات المقاتلة، التي فرضت زعامتها داخل الأوساط المخزنية قبل وبعد إرساء نظام الحماية، نظرا لشغفه بالقتال واستعداده الدائم للمشاركة في معارك المخزن، كما وازن بين العمل السياسي والعمل العسكري، فكانت تقنيته تتأسس على التقليل من عدد قادة التمرد، إما عن طريق الاستقطاب أو من خلال التصفية الجسدية، مما جعله محط اهتمام الضباط الفرنسيين[181]، وهو نفس ما يمكن الإشارة إليه مع باشا وجدة ادريس بن يعيش حينها، الذي أثار إعجاب السلطات الفرنسية في الجزائر، من خلال نشاطه السياسي والعسكري، الذي عمل من خلاله على فرض سلطة المخزن بين قبائل المغرب الشرقي المجاورة للنفوذ الاستعماري الفرنسي في الجزائر، عقب المناوشات التي أقدمت عليها هذه القبائل، إذ سهر على جمع الغرامة المالية المقدرة في ثلاث مئة ألف فرنك فرنسي، كتعويض على الخسائر التي تعرضت لها السلطات الفرنسية المعسكرة في المناطق الجزائرية[182].

---

[180] - أشار الضباط الفرنسيين إلى مشاركة محمد البغدادي إلى جانبهم خلال عمليات إخماد أحداث فاس الدامية: "تعرفت على القايد البغدادي الذي كان قد تجاوز الخمسون سنة بشكل أكبر خلال عمليات القوات الشريفة في نواحي صفرو، ففي شتنبر 1911 قاد محلة تضم قرابة 1700 مقاتل مكونة من 300 فارس و 3 مدافع بتأطير من قبل 75 من ضباط وضباط صف مهمتنا العسكرية تحت قيادة بريمون".

-Marthe et Edmond Gouvion, **AYAN AL Maghreb Al' Akça**, … op.cit., pp. 299-300.

[181] - جاء وصف شجاعة ومؤهلات الباشا البغدادي القتالية على النحو التالي: ""تلقى الشاب محمد قيادته مع كامل التكريم، حيث كان سنه خمسة وثلاثين سنة، ورغم كونه مزارعا قلبا وقالبا، إلا أنه كان يبدو كفرد من الطبقة العليا ليس فقط من خلال نبل مواقفه ولكن أيضا من خلال طريقة حديثه، توجه فيما بعد نحو الجنوب وكان عليه أن يعبر أقاليم كان التمرد فيها ضد الدولة مزمنا، وبعد عدد من الحوادث، وصل إلى تارودانت ليعلم أن سوس ثارت بأكملها، لم تكن المسألة التي طلب منه حلها بسيطة، فكان عليه إعادة الثقة للسلطة الشريفة، خاصة وأن تجربته محدودة للغاية، لكنه تمكن الإفلات بمهارة، فكانت تقنيته تتأسس على التقليل من عدد قادة التمرد، إما عن طريق الاستقطاب أو من خلال التصفية الجسدية، فكان في الحالة الأولى يتقرب منهم كصديق وفي، أو كشريك، أما البقية من أبطال الظل المتمردون، الذين لا ينقص شيئا من همتهم، فكان يضحي بهم بأسى كبير لأنه كان يقدر شجاعتهم". أورده:

-Bouchta et Zora EL BAGHDADI, **Le Pacha soldat,** … op.cit., Paris, 1936, p. 40.

[182]- جاء وصف ممارسة السلطة من قبل ادريس بن يعيش من قبل صاحبي أعيان المغرب الأقصى على النحو التالي: "لم يكن يتردد في توجيه أكثر الشتائم حدة للمجرمين والمتمردين، فبهدف تجميع ثلاثة مائة ألف فرنك موجهة لتعويض القبائل الجزائرية على الخسائر التي جعلتها القبائل المغربية في الجنوب تتكبدها، كان على العامل مواجهة معارضة كبيرة من قبائل جهة وجدة، فاستؤنفت الأعمال القتالية، وقدم المنشقون في 9 مارس 1897 إنذارا للعامل عبر الشيخ السايح الملقب ببيصارة، دعاه فيه إلى مغادرة وجدة خلال أربعة أيام، إلا أن رده كان شجاعا، حيث صرح بكل شرف أنه لن يترك منصبه دون أمر من السلطان، في حين ظل زعماء الثوار مستمرين في تمردهم، فاعتقد المخزن بوجوب استدعاء هذا الزعيم بسرعة، من أجل ترطيب الخواطر، فالتحق السيد ادريس بن يعيش بمدينة نيمور(Nemours) الفرنسية في 21 نونبر 1897، كما راسل القائد الفرنسي لدائرة مغنية ، معبرا له عن أسفه من عدم تمكنه من العودة لزيارته، ويشكره فيها على نصائحه ودعمه الثمين".

-Marthe et Edmond Gouvion, **AYAN AL Maghreb Al' Akça**, … op.cit., p.273.

شكل الوفاء التاريخي للاستعمار الفرنسي من قبل بعض الزعماء المحليين، أحد أبرز الأسس المادية لتشكيل نخب المخزن المحلي بعد إرساء الحماية، إذ تحيل مذكرات الضباط الفرنسيين أن القواد الذين احتفظوا بمناصبهم عامة، هم الذين تعاونوا مع القوات الفرنسية خلال عمليات التدخل العسكري الفرنسي الأولى في المغرب، ونخص بالذكر العمليات في منطقة الشاوية والدار البيضاء، وفي هذا الإطار قامت إدارة الحماية بمكافأة القايد حمودة بن عبد الله لبطن موالين الوطي قبيلة الزيايدة من منطقة الشاوية بالاحتفاظ بمنصبه مدى الحياة، يحكم تعاونه مع القوات الفرنسية خلال عملية بير الرباح في 17 و18 فبراير 1908[183].

فأصبحت بذلك سلطة ممثل المخزن المحلي خلال مرحلة الحماية تستمد أسس قانونيتها من:

**الساكنة المحلية:** التي اعتبرتهم أبطالها المحليين.

**المخزن المركزي:** الذي عزز سلطتهم داخل مجالاتهم، وفي علاقاتهم مع الأجانب.

**السلطات الاستعمارية الفرنسية:** التي ضغطت بشكل كبير لجعل هذه النخب تمتثل لمطالبها، فنسجت علاقاتها برجال المخزن قبل توقيع معاهدة الحماية[184].

عمد ليوطي إلى اختيار نخب المخزن المحلي من بين الزعماء التقليديين، الذين أتبثوا قدراتهم على فرض سلطة المخزن داخل المجالات الأكثر اضطرابا في المغرب، كما كشفوا عن مؤهلات قتالية كبيرة أثناء قيادة المعارك، التي استنفرت مؤسسة الحماية ودفعتها للدخول في مواجهات مسلحة، وهو ما خلق نظاما قائديا شيخا، إذ أحاط ليوطي باحترامه وتقديره تجربة كل من حمل السلاح في خدمة مخزن مولاي عبد العزيز، أو شارك في الحملات ضد الثائر الجيلالي الزرهوني من القواد المخضرمين الذين تكونوا في مدرسة السلطان الحسن الأول؛ أمثال الباشا محمد بن بوشتى البغدادي الذي ظل باشا لمدينة فاس إلى غاية وفاته سنة

---

[183]- جاء في سبب احتفاظ القايد حمودة بن عبد الله بمنصبه حسب التقارير الفرنسية ما يلي: "نذكر في هذا الاتجاه الحالة النموذجية لقايد بطن موالين الوطى سي حمودة بن عبد الله حيث لازلنا نتذكر سنة 1932، أن زعيما مخزنيا عجوزا لم يتردد في الوقوف إلى جانب قواتنا خلال عملية الاحتلال، شارك مع القائد طانغي TANGUI في عملية بئر الرباح 17 و18 فبراير 1908، وظل في خدمة المصالح الفرنسية، ولذلك يتوجب الاحتفاظ به في وظيفته إلى غاية مماته"، أورده:
-Daniel RIVET, **LYAUTEY et l'institution** … op.cit., T.2, pp.164-167.

[184]- Ibidem.

1932، وحيدة أومويس الذي عين باشا تارودانت سنة 1913، وشارك في قمع غارات أنصار الهيبة، إلى أن قتل في إحدى الحركات في جنوب تزنيت خلال بدايات يناير سنة 1917[185]. غير أن مسألة تأمين القيادات القبلية أصبح أكثر تعقيدا مع تقدم هذه العناصر التقليدية في السن. حيث كان نادرا ما تجد الإقامة العامة رجالا جددا على هذا القدر من النفوذ، الذي عكس تمكن مقاتلين من القبائل من تحقيق نجاح سياسي واجتماعي. لذلك ستبادر الحماية إلى احتواء جميع النماذج الشابة، التي ستكشف على هذا النوع من المؤهلات القتالية، مثل القايد العيادي في منطقة الرحامنة الذي قدمه ليوطي في تقاريره كزعيم لعصابة قطاع الطرق داخل مجاله، لكن اقتناعه بمؤهلاته جعله يصنف ضمن لائحة شبكة القواد الكبار للجنوب، وعمار دحميدو من قبيلة مرنيسة، والذي أصبح أمام ما قدمه من خدمات خلال الحرب الريفية، قائدا كبيرا ممارسا لسلطة تامة ومطلقة على جميع قبائل منطقة ورغة العليا[186]. والواضح أن الإقامة العامة قد وضعت نفسها بالاعتماد على هذه الأسس في اختيار النخب المحلية، أمام إكراه تدبير الشأن المحلي بنخب لا تستطيع استيعاب المتطلبات التنظيمية والعقلانية للإدارة الجديدة. فكان من الصعب جدا أن ينضبط نخب المخزن في القبائل لتوجيهات سلطات المراقبة الفرنسية، وكان من النادر أن تجد إدارة الحماية في المغرب نخبا مخزنية قادرة على مواكبة رؤيتها الجديدة في تسيير وتنظيم المجال[187]، وهو ما اضطر ليوطي أمام متطلبات الواقع الجديد، إلى إعفاء عدد من القواد المخضرمين من وظائفهم؛ بعدما أكد المراقبون الفرنسيون عدم قدرة هذه النخب على استيعاب متطلبات مهمتهم الجديدة، كما أن تقدمهم في السن لم يتح إعادة تأهيلهم للاحتفاظ بهم في القيادة[188].

---

[185]- محمد المختار السوسي، **المعسول**، ...م.س.، ج.4، ص.121.

[186]- محمد العلمي، **زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي**، مطابع دار الكتاب، 1969، ص.52.

[187] - أشارت التقارير الفرنسية لقلة عدد النخب التي تمكنت من استيعاب المفهوم الجديد للإدارة خلال عهد الحماية: "كما هو الحال بالنسبة لتونسي ولد بهلول قايد ولاد بوزيري، الذي كان الوحيد من بين نخب المخزن في منطقة الشاوية، الذي تمكن بذكائه ومرونته تمكن من استيعاب عقلية الإدارة الحديثة". أورده:

-Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**,… Op.cit., T.2, p.165

[188]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**,… Op.cit., T.2 ., 167.

كشفت البطاقات الشخصية الخاصة بأعيان المخزن، التي واضبت سلطات المراقبة الفرنسية على تحيينها، على مجموع الأسس المعتمدة في إسناد المناصب المخزنية على المستوى المحلي، إذ تضمنت عامة:

- تاريخ ومكان الازدياد.
- الأصول العائلية وأواصر المصاهرة.
- وضعية الثروة والممتلكات.
- مستوى التكوين التعليمي.
- الخدمات والتجارب المكتسبة.
- -التشريفات المحصل عليها.
- الموقف من سلطات الحماية.
- السلوك الوظيفي.
- العلاقة والتأثير داخل الأوساط المحلية "الأهالي".[189]

لقد كان لهذه الملفات التي اكتست طابعا استعلاماتيا سريا دورا كبيرا في تحديد طبيعة علاقة إدارة الحماية مع النخب المخزنية القبلية، إذ أنها كانت تركز على أكثر الشخصيات نفوذا داخل الأوساط القبلية، ولم تتوان سلطات الحماية عن تطوير معلوماتها ومضامينها بإضافة عناصر جديدة يمكن اعتمادها فيما بعد كزعماء محليين، فيبدو أن الحفاظ على مبدأ مشروعية حيازة المناصب المخزنية من قبل العائلات التقليدية ظل أهم الأسس المعتمدة في إعادة تشكيل نخب المخزن، ثم تلتها قيمة الثروة التي تمتلكها هذه الشخصيات، وقيمة الخدمات التي قدمتها للمسائل الفرنسية، وهكذا تأسس اختيار الباشوات والقواد عادة عن انحدارهم من أوساط مخزنية عريقة، واستنادا على خدماتهم خلال حروب التهدئة[190].

---

[189] - **A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Direction général des affaires indigènes, Série 1MA/300, Carton N°41, dossier N°G.3.4**, Territoire du Tafilalt, Cercle d'Arfoud, Bureau de Rissani, Bulletin de Renseignements et Notes, A.S. **Si AHMED BEN ABDERAHMAN AGOURAM,** Rabat, 27 mars 1937.

[190] - تأسس اختيار القايد أحمد بن عبد الرحمان أكورام مثلا بناء على انحداره من عائلة مخزنية، فأبوه هو عبد الرحمان بن محمد الكاتب الأول للسلطان مولاي عبد العزيز، وأمه حليمة بنت صلاح بن الغازي أخت زوجة السلطان مولاي الحسن، أما أهم العمليات التي شارك فيها فنجذ حسب نفس بطاقة المعلومات: أنه شارك في عمليات احتلال أغبالو نسردان

لم يخضع اختيار مؤسسة الحماية للنخب المحلية إلى قواعد محددة بالأصل الإثني أو بالتكوين المهني أو العلمي، فمن الممكن أن يكون القايد مدنيا أو عسكريا، مغربيا أو غير ذلك، منتميا لمجال قيادته أو دخيلا عنها، إلا أن هذه التباينات التي فرضت التنويع في طرق التسيير وفي تحديد سقف الطموحات، لم يثني إدارة الحماية على اتخاذ القواعد ملزمة لاختياراتها للنخب المحلية، تجلت في حقيقة الولاء للمؤسسة الفرنسية، ومدى القدرة على تأمين خضوع الساكنة وكسب أكبر قدر ممكن من الاعتراف لسيادة النظام الجديد بمجالاتها. وهكذا طغى طابع التنوع على أصول القواد وتكويناتهم بشكل كبير، فنجد في نفس المنطقة تباينا واضحا بين النخب المخزنية، فخلال أربعينيات القرن العشرين تواجد في اتحادية زعير وحدها، أربع قواد من أصول وتكوينات مختلفة:

- كان الأول ضابطا سابقا تخرج من الجيش الفرنسي ، وهو قايد متحمس، ونشيط، وصارم، شغل وظيفته كموظف كفء داخل المجال الخاضع له، لكن عدم الانتماء لمجال قيادته، لم يجعله يكتسب نفوذا كبيرا بين الساكنة المحلية.

- أما الثاني فكان مدنيا من أصول جزائرية، والذي تميز بمرونته، ورزانته، فتمت مكافأته مقابل الخدمات السرية التي قدمها في بداية الحماية، وعرف قبولا لدى القبائل التي يحكمها، بفضل نكران الذات الذي اتصف به، وبفضل مساعدة خليفته، الذي كان أحد الأعيان المعروفين في هذه الأوساط.

- أما الآخرين فبحكم انتمائهما للقبائل الخاضعة لسلطتهما، فقد تمكنا من تبوئ مكانة هامة داخل قيادتهما، وظلا في تنافس مستمر بأمل الحصول على زعامة الاتحادية، كما عُرفوا بولائهما لسلطات المراقبة الفرنسية التي منحتهم بدورها ثقتها[191].

---

في 1922، وعمليات المرس في 1923، وفي شمال المغرب خلال سنتي 1925 و 1926، وفي جبل دروز خلال سنوات 1926-1927-1928، وفي تادلة سنة 1930، واحتلال ألنيف سنة 1932، واحتلال جبال صاغرو سنة 1933".
**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Direction général des affaires indigènes, Série 1MA/300, Carton N°41, dossier N°G.3.4**, Territoire du Tafilalt, Cercle d'Arfoud, Bureau de Rissani, Bulletin de Renseignements et Notes, A.S. **Si AHMED BEN ABDERAHMAN AGOURAM,** Rabat, 27 mars 1937.

[191]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne, …**op.cit., pp. 82-83.

فرضت تطورات الأحداث في المغرب على سلطات الحماية، إضافة معطيات جديدة إلى قائمة الأسس المشكلة لممثلي المخزن على المستوى المحلي، بعدما أحدثت إطارا جديدا أطلقت عليه صفة الموظف القايد، حيث أضحى مصير الترسيم في صفة قايد رسمي متعلقا بتفاصيل التعامل والتسيير للزعامة خلال المرحلة السابقة للترسيم، التي يمكن اعتبارها مرحلة للتدريب، حيث أصبح التعيين النهائي موضوعا لمجموعة من التقارير والشهادات الخاضعة للتراتبية الإدارية من قبل المراقبين الفرنسين، والتي كان يتوجب عليها إبداء رأيها في دعم تثبيت هؤلاء الزعماء من عدمه، حيث راعت هذه التقارير بشكل كبير النفوذ الشخصي لهؤلاء الأعيان، والخدمات المقدمة من قبلهم مثل الاستخبار لفائدتهم، أو المشاركة في معارك التهدئة، أهم المرتكزات التي ضمنت استمرارية هذه النخب بتغيير وضعيتها من موظف قائد إلى قايد رسمي[192].

شكل الباشوات والقواد أهم العناصر الأساسية لتنظيم الحياة المحلية، فكان يطلب منهم التدخل في مسائل جد متنوعة، بفعل معرفتهم الشاملة والعميقة للمجالات التي كانوا في أغلب الأحيان ينتمون إليها. فعملت الإقامة العامة على استثمار الجهاز المخزني المحلي في تدبير الشأن القضائي والمالي المحلي، فوسعت من اختصاصات هذه النخب، مع وضعها تحت رقابة الإدارة الفرنسية، مبررة ذلك برغبتها في تجويد الممارسة الوظيفية لهذه النخب، والحد من وطأة تجاوزاتها وتعسفاتها المرتكبة ضد الساكنة المحلية:

في المجال القضائي: أضحى للقواد، منذ سنة 1913، صلاحية إصدار الأحكام غير قابلة للاستئناف في المنازعات، التي لا تستوجب غرامات مالية تتجاوز ألف (1000) بسيطة

---

[192] - أشارت التقارير الفرنسية لمحددات اعتماد تعيين الموظف القايد الطيب المهدي في منصب قايد: "الموظف القايد لصنهاجة سي الطيب المهدي الوزاني هو حفيد شريف وزان، استقر في هذه البلاد حيث أسس أجداده زوايا تظل الأكثر أهمية إلى غاية اليوم عند صنهاجة، وضع سيدي الطيب نفوذه الشخصي في خدمة السيطرة الفرنسية فمنذ قدوم الفيالق الفرنسية إلى بوهارون 1915، ولعب دور المخبر الرئيسي حول المنطقة الغير خاضعة، وبفضل مجهوداته ظلت فخذات قبيلة صنهاجة موالية لنا حتى اللحظة الأخيرة، كان لسيدي الطيب سنة 1925 دورا فعالا في العمليات لدى صنهاجة، حيث ساعد بشكل كبير في إخضاعها، لتمنح له زعامتها في دجنبر 1926.

**-S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N° 1552, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement**, Territoire de Taza, Annexe de Kef El Ghar, lettre N°123, Rapport du Capitaine Vouilloux, Chef de Bureau des affaires indigènes de Kef El Ghar, A.S., **La proposition da Caïd de Senhadja en faveur du fonctionnaire Caïd Si Taieb El Mehdi El Ouazzani**, Kef El Ghar, 8 mars 1931.

حسنية، أو عقوبة سجنية لا تتجاوز مدتها سنة كاملة، وفي حالة تجاوز أقصى حد لهاتين العقوبتين يتم رفع هذه القضايا إلى المجلس الجنائي في الرباط، كما أتاحت لهم البث في القضايا التي تتجاوز أحكامها تأدية غرامات تصل إلى خمس عشرة (15) بسيطة حسنية، أو السجن لمدة خمسة عشر (15) يوما دون التماس رأي سلطات المراقبة، أما في الحالات التي يكون فيها حكم الغرامة ما بين خمس عشرة (15) إلى مئة (100) بسيطة حسنية، أو العقوبة السجنية ما بين خمسة عشر يوما إلى ثلاثة أشهر، فكان يتوجب على القواد أخذ موافقة رئيس مكتب الاستخبارات، في حين كانت الأحكام بغرامات بين مئة (100) ومئتين (200) بسيطة حسنية، أو العقوبات السجنية بين ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، تلتمس الموافقة عليها من قبل قائد الدائرة[193].

أما في المجال المالي: فقد تعاون القواد مع مساعديهم وأعضاء لجان الإحصاء والعدول على تحصيل ضريبة الترتيب، فكانوا بذلك المسؤولين الرئيسين على جمعه وبعثه إلى المصالح المالية المختصة، التي تعود لتخصيصهم بالعشر منه كنسبة مقتطعة من الضريبة الرئيسية، والتي شكلت نظريا الدخل الأساسي للزعامة القبلية[194].

لم يوفر تكوين نخب المخزن المحلي الكفايات اللازمة لمواكبة الطرق العصرية في التدبير الإداري والمالي لنظام الإقامة العامة، ومع التطور السريع للأحداث السياسية والاجتماعية خلال عهد الحماية، وتعقد عناصر الحياة العامة، وجد القواد أنفسهم متجاوزين، فانهالت الشكايات ضدهم من مختلف الأطياف الاجتماعية بسبب سوء تدبيرهم للسلطة الممنوحة لهم، وهو ما فرض على الإقامة العامة السماح لسلطات المراقبة باتخاذ قرارات زجرية لتوجيه سلوكهم الوظيفي شريطة عدم إظهارها أمام العامة من الناس[195]. غير أنه من الواضح أن المراقب الفرنسي لم يستطع الموازنة بين مبدأ التغاضي ومزاولة حق التوبيخ الممتوح إليه اتجاه سلوك هذه النخب، فطال رجال المخزن في القبائل على إثر ذلك غرامات

---

[193]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار ، حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر. عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط.1، ص.105. وأورده:
Daniel RIVET, **LYAUTEY et l'institution ...**, op.cit., T.2, pp.164-167.

[194]- عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج.10، شركة ناس للطباعة والنشر، مصر، ط.1، مصر، 2006، ص.441.

[195]- عمر إيبوركي، **الظاهرة القائدية**،... م. س.، ص .62.

متكررة، نتيجة أي إهمال أو تجاوز تم رصده خلال مزاولتهم للسلطة، لذلك تدخلت الإقامة العامة لتذكيرهم أن الهدف من المراقبة الفرنسية هو دعم هذه النخب وليس استبدالها، والحرص على تجنب قيام هؤلاء الأعيان بأعمال عنف ضد الساكنة لا جدوى منها أو الانسياق في صراعات انتقامية، فإذا كانت سلطة المراقبين الفرنسيين تفوق فعليا سلطة موظفي المخزن، إلا أنه من الواجب احترام قاعدة تقاسم المسؤوليات[196].

### 2-2 - الأسس المادية لتجديد المخزن المحلي

ظل الباشوات والقواد الممثلين الرسميين للسلطان على المستوى المحلي من خلال تأمين الوساطة بينه وبين الساكنة المحلية، مع استمرار وظائفهم المخزنية التقليدية، لكنها لم تشهد تقدما ملموسا رغم إحداث المصلحة التقنية الشريفة الجديدة، إذ لم يصبح للقايد في ظل نظام الحماية سلطة مستقلة داخل هذا النظام، فكان من المفروض تحويله إلى زعيم شرفي للقبيلة، بعدما تم تحديث الهياكل الإدارية والاقتصادية للمؤسسات المحلية، ووضع تحت الإشراف المباشر للمراقب الفرنسي، الذي أشرف على إدارة مكتب الشؤون الأهلية باعتباره السلطة الفعلية داخل المجالات المحلية، في حين أصبحت الأدوار التقليدية لممثلي السلطان نفسها تمارس من قبل سلطة المراقبة، التي زاولت مهاما مزدوجة، حيث مارست الرقابة على السلطة المخزنية المحلية، وفي الآن نفسه أصدرت الأوامر والتعليمات المنظمة للمجال المحلي، التي توجب على النخب المحلية التفاني في تطبيقها لتأمين حيازة المناصب القيادية[197].

فرضت المناصب المخزنية الشاغرة عقب حالات الوفاة، أو الاستقالات لأسباب صحية، أو الإعفاءات لدواعي تأديبية، أو لتحديثات إدارية، تعبئة سلطات المراقبة الفرنسية لإمكانياتها لإنجاز التحقيقات وإعداد التقارير المفصلة لتزويد الإقامة العامة بمعلومات مضبوطة حول الوضع العام في مجالات نفوذهم الإداري، إذ كان اختيار زعماء جدد لتأمين

---

[196]- Daniel RIVET, **LYAUTEY et l'institution**, …op.cit., T.2, p.171.

[197]- **A.D.N, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N° 35, Dossier N° G.3.1, Résidence général, Direction des Affaire Politique**, Lettre N° 157 R.T, Du chef du territoire de Taza au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Titularisation du fonctionnaire Caïd ALLAL BEN AMAR DHMIDOU,** Taza, 20 avril 1937.

هذه الوظائف مسألة جد مستعجلة، فيتضح انطلاقا من المعطيات الواردة في هذه التقارير، أن إدارة الحماية قد وضعت مسبقا عددا من الأسس المادية لإعادة تجديد نخب المخزن المحلي، حيث تكررت النقط المتداولة في المراسلات بين المراقبين بشكل كبير، والتي يمكن القول أنها مشابهة إلى حد كبير مع الأسس التي اعتمدتها في اتخاذ قرار استمرار النخب القديمة في تقلد مناصبها، فجاء الولاء للإدارة الفرنسية في صدارتها، والتجربة المقترنة أساسا بالخدمات الفعلية المقدمة من قبلهم في تدبير الشأن المحلي، إلا أن من الملاحظ أن سلطات الحماية أضحت تركز بشكل كبير على ضرورة توفر النخب الجديدة على مؤهلات معرفية، تتيح لهم استيعاب متطلبات الإدارة الجديدة واستراتيجياتها في ممارسة السلطة، فجاء في التقارير المتبادلة بين سلطات المراقبة الفرنسية في منطقة شمال تازة والإقامة العامة وصفا للأسس المادية المعتمدة في تكليف القايد ادريس المجاطي بقيادة قبيلة غياثة بأكملها كما يلي: **"بلغني وفاة الباشا سي هاشم ولد الحاج المدني، هذا الحدث الذي سيطرح مسألة زعامة بني بو احمد، و بني بو كيطون، سيشكل فرصة لمواصلة مشروع تجميع غياثة تحت زعامة واحدة الذي بدأ في 1924، نتوفر على رجل حاليا قادر على ممارسة هذه الزعامة في أحسن الظروف وهو القايد ادريس المجاطي، قايد غياثة الغرب، فمن خلال تجربته خلال هذه السنين السابقة تجعلنا متأكدين من إمكانية الاعتماد عليه بشكل مطلق، فإخلاصه لنا، والمساعدات التي وفرها خلال محطات احتلال تازة، ومساهمته سنة 1927 في تشييد المستوطنات ببلاد غياثة، والتي أظهرت بوضوح أنه زعيم ذكي و جاد و منفتح على مختلف استراتيجياتنا في الإدارة"**[198]، فيمكن القول أن تطور الأحداث بعد ظهور مشاريع استعمارية مستجدة لمؤسسة الحماية من قبيل دعم الاستيطان الزراعي، وتوجيه الاقتصاد المغربي في خدمة المتروبول، جعل الإقامة العامة تبدأ التفكير في وضع مخطط لسياسة جديدة تهدف إلى تحديث النظام الإداري القديم محوره الأساس توفير تكوين خاص بالنخب المحلية، وهو ما تم أجرأته بإحداث سلك الدراسات العليا في المدرسة المغربية الجديدة للإدارة لفائدة الزعماء المحليين في المستقبل[199].

---

[198]- ورد في:

**S.H.D.V.**, **Série 3H Maroc, Carton N°1550, Service des affaires indigènes**, Territoire de Taza-Nord, du Commandant de territoire de Taza-Nord au commandant de la région, lettre N° 3938, A.S, **Commandement indigène**, Taza, 26 nov.1928.

[199]-Roger GRUNER, Op.cit., pp. 84-85.

فرض بروز التيار الوطني الاستقلالي، إضافة أسس جديدة لعملية انتقاء النخب المخزنية المحلية، حيث أضحت معاداة رواد هذا التيار والمتعاطفين معهم من أهم المحددات التي يجب توفرها في هؤلاء الزعماء، إذ أقصي المرشحين للمناصب المخزنية الذين حامت الشكوك حول تعاطفهم مع الدعاية المطالبة بالاستقلال، رغم توفرها على الإمكانات القيادية اللازمة، التي شكلت أولويات لحيازة المناصب المخزنية، من قبيل الانتماء للعائلات المخزنية التقليدية أو امتلاك العقارات، أو مستوى التكوين العالي بما فيه إتقان اللغة الفرنسية[200]، وعلى النقيض من ذلك أصبحت مساندة حركة الباشوات والقواد بزعامة باشا مراكش التهامي الكلاوي ضد التيار الاستقلالي عاملا أساسيا لحسم قرار إدارة الحماية، في اعتماد المرشحين كممثلين جدد للمناصب المخزنية المهمة، وعلى هذا النحو أقنعت الإقامة العامة الفرنسية نخب المخزن المحليين بأن استمرارها في الاستفادة من مناصب القيادة المخزنية مرتبط أساسا بولائها لمشروع الحماية، في حين أضحى استبدال السلطان لا يشكل أي تهديد على مناصبها أو مصالحها، ما دامت تحظى بثقة ومساندة الأوساط الاستعمارية سواء داخل أو خارج المغرب[201].

غيرت المساهمة الكبيرة لعدد الزعماء المحليين في حروب التهدئة خاصة خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى بشكل جوهري من تمثل الإقامة العامة لطبيعة العلاقة بين سلطات المراقبة بنخب المخزن المحلية، ففرضت على مراقبيها الالتزام بالتوقير والاحترام اتجاه هذه النخب، والسعي إلى الشراكة معها، كما حفزت على تمكينهم من الاستمرار في مناصبهم لمدى الحياة، وتجديد هذه النخب المخزنية من بين ذويهم والمقربين منهم، فعلى الرغم من

---

[200]- تحيل تقارير المراقبة الفرنسية على دواعي إقصاء عدد من العناصر المرشحة من حيازة المناصب المخزنية، فورد كنموذج لذلك سبب عدم اعتماد ترشيح القاضي عبد السلام حجي: "لم يحقق عبد السلام حجي ما كانت تعد به شهاداته الجامعية، فهو رجل دو طابع لين ومنعزل، فلا يوفر الامتياز المتوقع منه، إذ كشف في العديد من المناسبات خلال مزاولته لمهامه كقاض على تعاطفه الذي يشعر به اتجاه حزب الاستقلال مظهرا لروحه الحزبية، لذلك يبدو أنه لا يتوفر على المواصفات الضرورية من أجل منحه منصب قايد". يُنظر:

-**A.D.C.N.**, **Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°29**, Résidence Générale, Direction Générale de l'Intérieur, Fiche de renseignement, A.S. **Si Hadj M'Hamed Ben Bouamour,** Rabat, 21 Aout, 1955.

[201]- **A.D.N., Série Maroc, 1M/300, D.A.C.H., Carton N° 41, Dossier G.3.4, Direction de l'intérieur, Division des Affaires Politiques, Section Politique,** Notice A.S. **HAJ HASSANE BEN LAHCEN NEKENAFI,** Marrakech, 22 mai 1955.

وعي الحماية بالإعاقة التي خلفها الاعتماد على هذه النخب التقليدية في التدبير المحلي، باعتبار طبيعتها القاسية ومحدودية تكوينها العلمي، إلا أنها لم تكن مستعدة للمغامرة بالتخلي عنها بشكل نهائي، أو حتى تعويضهم بنخبة من المثقفين ذوي الشواهد التعليمية، فقررت مواصلة الشراكة معهم في تدبير الأحداث الطارئة التي لم تنقطع طيلة عهد الحماية في المغرب[202].

فيمكن اعتبار أن منح المنصب المخزني كان من أهم آليات استقطاب الزعامات المحلية في إطار السياسة الأهلية، حيث استلزم الحصول عليها من هذه النخب الالتزام التام بإظهار الولاء للسلطات الفرنسية، وهو ما يفسر تمكن أفراد عائلات بعينها من حيازة هذه المناصب، حيث أخذت شكل مكافأة لهذه النخب على الخدمات المقدمة لفائدة مشاريع الإقامة العامة. وهو ما عزز نفس صيرورة تجديد النخب المخزنية المحلية من بين العائلات التقليدية التي اعتمدها المخزن قبل عهد الحماية.

### 3- سياسة استقطاب نخب المخزن

#### 3-1- استراتيجيات ليوطيي في استقطاب نخب المخزن

كشفت الإدارة الفرنسية منذ أن فوتت لها الدول الاستعمارية حق التدخل في المغرب على نيتها في تعزيز مكانة المخزن داخل النسق المغربي، معتقدة أن بمقدور هذه المؤسسة التقليدية إعادة النظام للدولة المغربية، إذا ما تم ترميم أركانها المتهالكة. كما اعتقدت أن بإمكان نخبتها التطور، بشكل يمنح لمؤسستها مواصفات الحكومات العصرية. وعلى هذا الأساس رفعت الإقامة العامة شعار التعاون مع هذه العناصر، التي كان يعرف ليوطي كيف يطمئنها ويغريها ويساومها[203].

---

[202]- **A.D.N., Série Maroc, 1M/300, D.A.C.H., Carton N° 41, Dossier G.3.4, Direction de l'intérieur, Division des Affaires Politiques, Section Politique,** Notice A.S. **HAJ HASSANE BEN LAHCEN NEKENAFI,** Marrakech, 22 mai 1955.

[203]- سعيد بن سعيد العلوي، **الفكر الإصلاحي في المغرب المعاصر، محمد بن الحسن الحجوي، دراسة ونصوص**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص.24.

شرع ليوطي في العمل على تنزيل سياسة الاستقطاب منذ أول لقاء له مع أعيان فاس في 29 ماي 1912، حيث كان ينتظره عمل نفسي مهم للتهدئة من روع هذه النخب بعد سقوطها في يد فرنسا، وطمأنتهم بأن المؤسسة الاستعمارية الفرنسية لا تنوي تكرار التجربة الجزائرية، متحدثا إليهم كرجل متشبث بتقاليده ومحترما لتقاليد الآخرين، مبرزا لهم احتراما لا محيد عنه اتجاه الإسلام والعادات والتقاليد الموجهة لسلوكهم، فاعتمد منذ البداية عددا من التدابير الخاصة، من أجل المحافظة على مظهر وحركية الحياة اليومية في المدينة الإسلامية[204]، بنية التودد والتقرب من أعيان المغرب، محافظا على خصوصيات مجالاتهم، فاتخذ عددا من الإجراءات الهادفة إلى وقاية المدينة الإسلامية من أدى الأوربيين، من قبيل تأسيس المدن الاستعمارية الجديدة بعيدا عنها، ومنع الأوربيين من الدخول إلى المساجد، فأعد بذلك للمغاربة فضاء خاصا ليظلوا على ما هم عليه من عادات وتقاليد، كما حرص على إعادة أملاك الأحباس التي استولت عليه القوات الاستعمارية، وإحداث المجلس الأعلى للأحباس، مؤكدا أنه لن يسمح بتسليم المغرب تحت نظام الحماية للمستوطنين على نهج الجزائر[205].

وهكذا استطاع ليوطي أن يقنع العديد من أعيان المخزن، بدعم المسألة الفرنسية في المغرب، فكان حسن التعامل والحرص على المجاملة والظهور في شكل المنبهر بالعادات والتقاليد المحلية من بين الآليات التي اعتمدها لتحقيق هذا المبتغى، إذ حرص على استقبال رجال المخزن وكبار تجار فاس والرباط في زي موريسكي عصري وبحفاوة مليئة بالتقدير، مما خلق لديهم شعورا بالارتياح لشخصه، متجاوزين بذلك توجسهم من نوايا القوات الفرنسية في التنكيل بهم أمام العامة حسب التقاليد الاستعمارية، رغم تحفظهم على الكشف عن ذلك بشكل جماعي أو علني، حفاظا على مظهرهم وهيبتهم أمام العامة، فشرع أهم شخصيات فاس في ربط اتصالات معه، إما لاغتنام الفرصة من أجل تحصيل الثروة والمكانة

---

[204]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution** … Op.cit., T.1, p.180.

[205]- الجمعية المغربية للبحث التاريخي، وثائق عهد الحماية، رصد أولي، تنسيق ابراهيم بوطالب، سلسة ندوات ومناظرات، العدد 57، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996، ص.95.

الاجتماعية، أو اقتناعا منهم بشخصه وبخطابه وبسياسته، حيث عرف كيف يستعمرهم دون إهانتهم[206].

اعتبرت الأوساط الاستعمارية الفرنسية أن وقوف السلطان ونخب مخزنه إلى جانب فرنسا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى في غشت 1914 نجاحا باهرا لاستراتيجية ليوطي في التقرب من العناصر المخزنية. فلم يكن اصطفاف المخزن إلى جانب إدارة الحماية مجرد واجهة، بصرف النظر عن موقف بعض المتعاطفين مع القومية الإسلامية، كما لم يتخيل المسيرون في باريس عند بداية الحرب الكبرى أن ينشأ تعاون ما بين المغاربة والفرنسيين في هذا الوقت القياسي، رغم إدراكهم لمؤهلات ليوطي ومجهوداته[207].

اعتبر ليوطي رجال المخزن جزءا من مؤسسة الحماية، وسعى إلى ترسيخ هذه القناعة في مخيلتهم، من خلال الحرص الدائم على دعوتهم إلى حضور الاحتفالات الخاصة بعيد فرنسا الوطني في 14 يوليوز من كل سنة (ذكرى اقتحام سجن الباستيل سنة 1789)، وهكذا أقدم ليوطي على دعوة نخب المخزن للحضور إلى جانب الضباط والموظفين الفرنسين لأول احتفال بالعيد الوطني لفرنسا في المغرب[208]. حيث اكتسى بالنسبة إليه حضور ممثلي المخزن الشريف في احتفالات العيد الوطني الفرنسي دلالات كبيرة، إذ عكس من خلاله تصوره لطبيعة العلاقة التي ينبغي نسجها بين مؤسستي المخزن والحماية، واعتبر حضور ممثلين السلطة الشريفة، وزعماء القبائل الذين كانوا قبل أسابيع فقط يهاجمون الفرنسيين بفاس، إلى جانبهم في مراسيم الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي، هو أفضل تعهد للشراكة التي يجب أن تميز نظام الحماية، والتي يجب أن تظل دائما قاعدة لورش الحماية في المغرب[209].

فتفيد تقارير كتابة الإقامة العامة على عهد ليوطي الحرص الكبير الذي خصصه لأهمية التزام جميع ممثلي فرنسا في المغرب، بمبدأ الاحترام والتقدير اتجاه النخب التقليدية عامة باعتباره أساس لسياسته الأهلية، فلم يكن ليقبل بالسماح بالتقليل من قدرها من لدن مختلف

---

[206]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution** … Op.cit., T. 1, p.180.

[207]- التليلي عجيلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918، كلية الآداب والفنون والإنسانيات ودار الجنوب للنشر، منوبة، تونس، 2005، ص.266.

[208]- Lyautey, **L'action coloniale**, … op.cit., p. 105

[209]- Lyautey, **L'action coloniale**, … op.cit., p. 107.

ممثلي الإدارة الفرنسية، ولم يتردد في توبيخ كل الفرنسيين ممن لم يلتزم بهذا المبدأ في تعامله معهم، فلفت ليوطي انتباه القنصل الفرنسي بالدار البيضاء؛ عقب تكليفه لمترجم مساعد بالقنصلية لنقل تعليمات الإقامة العامة إلى مستشار الصدر الأعظم إدريس البوكيلي للتوجه إلى الإقامة العامة في الرباط، دون أن يوضح له سبب الاستدعاء، أو تاريخ عودته إلى الدار البيضاء، معتبرا ذلك تقصيرا غير مقبول في الالتزام بتعليماته، فكشف عن استيائه من خلال مراسلته للقنصل وعن عدم رضاه على هذه المعاملة اتجاه هذه الشخصية المخزنية قائلا: **"يؤسفني أنكم لم تتبعوا التعليمات الواردة في برقيتي الموجهة إليكم، وكلفتم مترجم مساعد عوض الترجمان نائب القنصل من أجل التواصل مع موظف سام بالمخزن، حيث عكس هذا الإجراء نقصا في بروتكول التواصل الخاص بنخب المخزن، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ حمايتنا"**[210].

شكل إنجاح سياسة الاستقطاب أهم انشغالات ليوطي، فكانت غايته جعل رجل المخزن يعتقد أن الإقامة العامة هي شريك مثالي وصديق وفي له، فاستغل مختلف الفرص لتقدير وتثمين خدمات هذه العناصر، خصص أهم الشخصيات المخزنية بمراسلات المجاملة، كما حث ممثلي الحماية على الالتزام بنفس قواعد التوقير اتجاههم، منوها بالمبادرات التي يبدي من خلالها ممثليه التزامهم بهذا المبدأ، وشجع على التذكير المتواصل لمختلف الفاعلين الفرنسيين بضرورة الالتزام بهذه التعليمات، فأثنى لعلى مجهودات سلطات المراقبة في منطقة دكالة، بعدما أطلعه محمد الكباص على حسن تعاملهم معه بقوله: **"أسعدني أن أعلم من سي الكباص بنفسه على التقدير والاحترام الذي تخصونه به أنتم وشركاؤكم في مازكان، وبهذه المناسبة يسعدني أن أؤكد لكم أن تعاملكم بهذا الشكل يتوافق بشكل تام مع مرامي المخزن والإقامة العامة كذلك"**[211]. والواضح أن ليوطي سعى إلى تعزيز الثقة لدى المخزنية في صدق نوايا

---

[210]- **A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°27, dossier N°F.12**, Résidence Générale, Secrétariat Générale, lettre N°34.D, Du MAROCLYAUTEY au Consul de France à Casablanca, A.S., **Si Driss EL BOUKILI,** Rabat, 15 oct. 1913.

[211]- لخص ليوطي استراتجية استقطابه لنخب المخزن في أهمية عدم التنكر لمبدأ التوقير والاحترام اتجاه هذه النخب فوصف تعامل إدارته مع حالة محمد الكباص عقب تقاعده من الصدارة العظمى على النحو التالي: "فعندما طلب سي الكباص ترك وظيفة الصدر الأعظم لأسباب شخصية، لم يكن لحكومة المخزن رغم أسفها الشديد إلا أن تنحني لطلبه، وأن تسهر على أن يحتفظ هذا الخادم المهم خلال تقاعده الطوعي بالحق في التقدير والاحترام المستحق بعد مسار مهني طويل سخره لخدمة الصالح العام، لذلك منحه المخزن صفة الصدر الأعظم الشرفي حتى لا يجهل أحد أن تقدير المخزن والإقامة العامة له سيستمر في مرافقته خلال تقاعده، وهو ما يفرض تخصيصه باحترام متميز، وتشهد تدابيركم على أنكم تحملون هم الامتثال لهذه التعليمات، ولا أشك أن جميع من في مازكان سيعمل على تلبيتها" ينظر:

نظام الحماية في خدمة مصالحها، فحاول قدر إمكانه تفادي التشويش على مصالح هذه النخب أو الاصطدام معها، أو خلق نفور لديها من النظام الجديد، لذلك حث مصالح الحماية على التغاضي خلال بدايات استقرار نظام الحماية في المغرب عن النفقات الغير مبررة لنخب المخزن خلال المراجعات السنوية للميزانية الخاصة بالمخزن[212].

لجأ ليوطي إلى إرسال الوفود المخزنية بشكل دوري ومتواصل لزيارة فرنسا تحت نفقة إدارة الحماية، كآلية لاستقطاب هذه النخب، فبعدما كان الهدف من ذلك خلق صدمة حضارية لدى هذه النخب من الفوارق الشاسعة بين مظاهر الحضارة الفرنسية وطابع مؤسستهم التقليدي، أصبحت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تقليدا إداريا واضبت إدارة الحماية على تفعيله بمناسبة إحياء ذكرى 14 يوليوز أو 11 نونبر (ذكرى نهاية الحرب العالمية الأولى)، لحضور حفل النصر وإظهار عظمة الدولة الحامية، حيث كان يقاد الوفد المغربي بمناسبتها إلى زيارة مدن باريس، فردان، ستراسبورغ، ريناني، تدخل ليوطي طيلة مدة إقامته بشكل شخصي لدى حكومة باريس من أجل تخصيص الوفد المغربي المتألف من نخب المخزن الشريف باستقبال مميز عن باقي وفود المستعمرات، مؤكدا على ضرورة عدم الخلط بين الشخصيات المهمة المشكلة للوفد المغربي بنخب الجزائر الذين حملوا دائما صورة الشاويش، الذي أنشأته السلطات الاستعمارية[213]، وهو ما استجابت له وزارة الخارجية الفرنسية نزولا عند توصيات إقامتها العامة في المغرب، حيث تمكنت فعليا من إرضاء نخب المخزن بحفاوة استضافتها خلال إقامتهم في فرنسا، إذ عبر نماذج المخزنية

---

-**A.D.N, Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série, Carton N°26, dossier N°F.8,** Résidence Générale, Secrétariat du Résidant, lettre N°1066, Du LYAUTEY Résident Général à MAROC WEISGERBER, Contrôleur civil Chef de circonscription des Doukkala, A.S. **Du Grand Vizir Honoraire Si Mohammed GUEBBAS**, Rabat, 13 fév. 1921.

[212]- ورد في سياق نفقات نخب المخزن الغير مبررة، والتي تغاضت مصالح الحماية عن طلب تبريرها من قبلهم: "تحصل إدريس البوكيلي بصفته موظفا مخزنيا تسبيقا بقيمة 1500 بسيطة حسنية، باقتراح من الكاتب العام للحكومة الشريفة بتاريخ 3 أكتوبر 1913 وبموافقة السيد المدير العام للمالية، ورغم عدم توفره على وثائق مبررة لصرف التسبيق المقدم إليه، فلم تشكك الإقامة العامة في حقيقة هذه النفقات، لذلك تم إدراج هذا التسبيق دون وثائق مبررة ضمن الميزانية العامة للإدارة الشريفة لسنة 1913:

- ألف (1000) بسيطة في قسم النفقات الشخصية للسلطان.

-خمس مئة (500) بسيطة في فصل النفقات الطارئة". أورده :

-**A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°27, dossier N°F.12,** lettre S.N°, Du Secrétaire Général de Gouvernement Chérifien au Directeur Générale des Finances, A.S., **Si Driss EL BOUKILI,** Rabat, 30 janv. 1915.

[213]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution** … op.cit., T.2, p.155.

عن امتنانهم للحكومة الفرنسية على حسن ضيافتها، مؤكدين عن استعدادهم للتعاون من أجل إنجاح ورش الحماية في المغرب، فورد في المراسلة التي خصصها وزير خارجية فرنسا لرد على شكر التهامي الكلاوي للسلطات الباريسية مايلي: **"يشرفني أن أعبر لكم عن فخري بالمشاعر التي شملتمونا بها، واعتزازنا برضاكم عن معاملتنا لكم خلال المدة التي قضيتموها بيننا. أتمنى أن لا تتأخروا في العودة إلى باريس وأن لا تشكوا أبدا في رغبتنا في رؤيتكم مجددا والإعلان لكم عن مشاعر صداقة الحكومة الفرنسية لشخصكم، وكذلك تشكراتها لتعاونكم المستنير الذي تخصصونه للورش الذي ينجزه المارشال ليوطي في المغرب"**[214]. لم يتوقف ليوطي عن استغلال رغبات ونزوات نخب المخزن في استراتيجيات استقطابه عند هذا الحد، بل جعل من رغبة هؤلاء الأعيان في تلقي التتبع والعلاجات الصحية بفرنسا، لتسخيرها كأداة محورية في استقطابه لهم، فمن الملاحظ تعزيزه بشكل مكثف لهذه الألية، من خلال دعواته المتواصلة لوزارة الخارجية الفرنسية إلى حسن استقبال هذه النخب، كما التمس توجيه تعليماتها لمختلف الدبلوماسيين الفرنسين في باقي دول العالم، لتسهيل مقام هذه الشخصيات بالبلدان التي يقومون بزيارتها[215]، وهكذا عبأت وزارة الخارجية الفرنسية دبلوماسيتها لتتبع رحلات النخب المخزنية، التي قامت بموافاتها بتقارير مفصلة تصف ظروف وأنشطة النخب المخزنية خلال زياراتهم خارج المغرب والمتروبول[216]، والجدير بالذكر أن وثيرة زيارات

---

[214]- جاء في رد وزير الخارجية الفرنسية على رسالة الشكر التي وجهها له الباشا التهامي الكلاوي:" أردتم التعبير عن الرضى الذي خلفته لكم زيارتكم الأخيرة إلى باريس وشكركم لنا على الاستقبال المخصص لكم من خلال رسالتكم ل 6 ماي الأخير (1921)". أورده:

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N° 3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, **Ministère des affaires étrangères**, lettre du Ministre des affaires étrangères à Son excellence Thami GLAOUI, A.S. **Réponse à une lettre de remerciement**, Paris, 4 juin 1921.

[215]- جاء في رسالة ليوطي إلى وزير الخارجية الفرنسي بخصوص رحلة المستشار السلطاني محمد اعبابو للاستشفاء في فرنسا: "يشرفني أن أوصي بحسن استقبال السيد محمد اعبابو من قبل سيادتكم، وسأكون شاكرا بإعطاء تعليماتكم الأساسية لممثلينا الدبلوماسيين والقنصليين في هذه الدول التي سيعبرها لتسهيل رحلته".

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, CartonN°1, Dossier N°3, Personnalités marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937**, C**abinet diplomatique, Direction des affaires politiques et commerciales, Afrique,** lettre N°841, du Ministre plénipotentiaire à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Voyage de son excellence Si Thami Ababou Chambellan du Sultan**, Paris, 31 mai 1923.

[216]- جاء في موضوع مراقبة الدبلوماسية الفرنسية لأنشطة نخب المخزن خلال رحلاتهم خارج البلاد ما يلي: "قضى موظفان كبيران مغربيان سي التهامي اعبابو وسي قدور بن غبريط يوم 24 يونيو في كوبنهاغن، وكان الأول برفقة ابنه الذي يبلغ من العمر 10سنوات، أثار تواجد هذين الشخصيتين في بلاد الشمال فضول العامة، وجاء تصريحهم للصحافة، الذي ستجدون ترجمته في المرفق، أن زيارتهما ليس لها أي هدف سياسي، واكتفيا بزيارة حديقة الحيوانات، ثم غادرا في المساء متوجهين نحو ستوكهولم". يُنظر:

نخب المخزن لفرنسا قد ارتفعت بشكل ملحوظ عقب تجربة الاستجمام في منتجعات فيشي والاستحمام في مياهها الدافئة، حيث سهرت إدارة الحماية على تنظيم رحلات النخب لهذا الغرض، نسجت على إثرها عدد من الصداقات والعلاقات التجاريةبين أعيان المخزن وعدد من الشخصيات المؤثرة داخل الأوساط الرسمية الفرنسية[217]. فمن الواضح أن ليوطي قد جعل من حركية شخصيات المخزن خارج المغرب موضوعا لتقارير مفصلة، يتشاركها موظفو الإقامة العامة في الرباط مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية في باريس، لتشرع بذلك السلطات الفرنسية، على ضوء خلاصاتها في إعداد مختلف التدابير المتعلقة بظروف التنقل والأنشطة المزمع القيام بها خلال الرحلة، ويمكن القول أن الأصل في الإجراءات المتخذة يتلخص في الحرص على توفير ظروف استقبال جيدة لهذه النخب، من قبل السفارات والقنصليات الفرنسية بفرنسا أو بخارجها، لمنحهم صفة محميي المتروبول الفرنسي أكثر من كونهم موظفين لدى المخزن المغربي، كما لم تستثني السلطات الفرنسية الحياة الخاصة لأفراد العائلات المخزنية، التي ترددت على المدن الفرنسية بشكل دائم أو مؤقت، من هذا الرصد، فأنجزت عدد من التقارير تصف من خلالها أنشطتهم، والتي كانت تتنامى وثيرتها ودرجة تفاصيلها كلما اقترب أحد عملاء الألمان منهم[218].

رغب ليوطي في منح سياسة استقطابه عمقا اجتماعيا لبلوغ أقصى قدر من فاعليتها، فسعى إلى إنشاء تكافل بين الفرنسيين والمغاربة، تؤسسه عناصر الارتياح المشتركة بين

---

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, CartonN°1, Dossier N°3, Personnalités marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales** lettre N°532, du Ministre de France en Danemark au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Notabilités marocaines à Copenhague**, Copenhague, 27 juin1923.

[217]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales,** Note de renseignement, A.S. **Les musulmans à Vichy,** Paris, 9 déc. 1927.

[218]- جاء في تقرير حول محمد التازي خلال إقامته بفرنسا ما يلي:" فهو يقطن منذ 2 غشت الجاري (1912) في العنوان 18، شارع كايون، في شقة مفروشة مقابل إيجار شهري بقيمة 450 فرنك، يمتلك هذا الأخير ثروة هامة، ويحمل شأنه شأن إخوته لقب باشا، يقطن إخوة محمد التازي ، الهادي والمكي في فندق عنوانه 1، شارع مونسيني منذ 13 غشت، يبدو أن الإخوة التازي كانوا معارضين لسيطرة فرنسا على المغرب، وقد تم تسخير أحد الجواسيس لخدمتهم كمترجم ووكيل عنهم، علمنا من جهة أخرى أن الإخوة التازي قاموا بتهنئة سلطان المغرب الجديد مؤخرا، لكن لوحظ إلتقاؤهم بالمدعو بن سيمون الذي كانت له علاقة ببعض الألمان".

-**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°22, dossier N°F.4, Ministère des Affaires Etrangères**, Rapport S.N°, **Notables Marocains en France,** Paris, 29 aout 1912.

الطرفين، والمتمثلة في الرغبة في النظام والرهبة من الفوضى، ويحفزه تداخل المصالح الاقتصادية بينهما، أو بعبارة أخرى حاول الزج بالحماية –موظفون ومستوطنات- في سياسة التعاون مع المغاربة، إذ تعلق الأمر بفتح فضاء للتشاور والتشارك، من أجل أن يطلع أعيان المغرب على المشاريع التي تعتزم الحماية إنجازها، حتى يتسنى لهم تقديم أرائهم ومقترحاتهم، وإرضاء طموحهم الاقتصادي والسياسي، وهو من شأنه تأمين إمكانية الاستمرار في الاعتماد عليهم في خدمة المصالح الفرنسية[219].

### 3-2- مظاهر استقطاب نخب المخزن

عرفت الامتيازات الموجهة من قبل السلطات الفرنسية للنخب المخزنية، تنوعا كبيرا لتغطية مجموع الرغبات التقليدية أو المستحدثة لهذه النخب، فاعتمدت في سياستها لاستقطابهم على خلق شعور لدى هذه النخب بالانتماء للفئة المستفيدة من النظام الجديد، إذ كان منح الامتيازات لفائدتهم قاعدة عامة في سياسة الحماية؛ مثل الحصول على قروض بفوائد تفضيلية، وبتسهيلات خاصة في الأداء[220]، والإعفاءات الجمركية. وعلى هذا الأساس حرصت الإقامة العامة على استمالة رجال المخزن من خلال تيسير قضاء مسائلهم الشخصية، معتمدة على المؤسسات الباريسية التي استجابت لدعوات إقامتها في تحقيق رغبات هذه النخب؛ من قبيل توفير تأشيرات السفر، ومنح الصفة الدبلوماسية لهذه النخب خلال تنقلاتهم خارج البلاد[221]، والتوسط لصالحهم لدى جميع الشركات الرأسمالية، لتلبية متطلباتهم وإرضاء شغفهم[222].

---

[219]- Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**… op.cit., T.2, p.155.

[220] - تعددت نماذج تدخل المصالح الفرنسية لتمكين نخب المخزن طلب من قروض لدى المؤسسات المالية نسوق منها طلب توسط وزارة الخارجية الفرنسية التوسط لفائدة القايد العيادي: "طلب القايد العيادي بن الهاشمي لمراكش، هل بإمكان صندوق الإيداعات والآمنات أن يقبل بمنحه قرضا بقيمة 12 مليون فرنك، مقابل رهن مختلف العقارات التي في ملكيته بالمغرب، لكن إدارتنا ليس بإمكانها تحقيق هذه العملية، لذلك أخبرت قايد مراكش بأننا نعتقد بضرورة بعث رسالته إليكم، راجين منكم تمكينه من تحقيق طلبه". ينظر:

**A.D.C.N., Série MAROC, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine janvier 1926-décembre 1937**, Lettre du directeur général de la caisse des dépôts et consignations au Ministre des affaires étrangères, Paris, 4 février 1932.

[221] - جاء في تقرير المقيم العام على ان باشا بور ليوطي يرغب في زيارة سوريا رفقة زوجته فالتمس له جوازا دبلوماسيا: " أخبرني معاليه سي محمد بن عبد الله السنوسي باشا بور ليوطي عن رغبته للذهاب قريبا إلى سوريا رفقة زوجته التي

شكلت تلبية المطالب المالية للنخب المخزنية أهم آليات سياسة الاستقطاب، إذ ساهمت بشكل كبير في استمالة مجموع نخب المخزن المتعاونة مع مؤسسة الحماية، والواضح أن استجابة الإقامة العامة لهذه الطلبات، ارتبط بنتائج أبحات مراقبيها المدنيين والعسكريين حول الأهمية السياسية في إرضاء هذه النخب، وفي هذا الإطار بعث الجنرال كورو (Gouraud) قائد جهة فاس حينها إلى المقيم العام رسالة مترجمة من محمد المفضل بن محمد غريط، وزير الشؤون الخارجية السابق لمولاي الحسن الأول، والوزير الأعظم للسلطان مولاي عبد العزيز، الذي التمس من خلالها منحه معاشا. وقد أشار كورو: **"إلى أنه من خلال الاستعلامات التي قام بتجميعها، اتضح أن هذه الشخصية منعدمة المداخيل فعليا، ونظرا لمكانته المتميزة في مدينة فاس، فأي مساعدة مالية يمكن منحها إليه ستشكل قيمة سياسية مضافة للسياسية الأهلية"**[223]. كما كان تحقيق رغبات النخب المخزنية لفائدة أبنائهم خاصة، أو بقية أفراد عائلاتهم، أو مختلف معارفهم، إحدى دعامات سياسة الاستقطاب، فجاءت هذه الطلبات عموما مركزة على المصالح التالية:

- تخصيص أبناء النخب المخزنية بمناصب المسؤولية داخل الجهاز المخزني[224].

---

تنحدر من هذا البلد المدعوة حميدة الجندي، سأكون ممتنا للقسم بأن يطلب من المفوضية السورية في باريس بإصدار لهذه الشخصيات على الجوازات الدبلوماسية رفقته تأشيرة الإقامة الضرورية لمدة ثلاثة أشهر"

**A.D.C.N, Série Maroc, Carton N°2, dossier N° 29, Maroc 1944-1953**, Ministère des Affaires Etrangères, Cabinet du Ministre, Lettre N°151 D., Du Résident Général au Ministre des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S, **Visa pour la Syrie du Pacha de Port-Lyautey et de son épouse**, Rabat, 4 juin 1955.

[222]- جاء في مراسلة المقيم العام إلى وزير الخارجية الفرنسي يلتمس عدد من الامتيازات لفائدة الصدر الأعظم محمد المقري حينها: "يمتلك السيد محمد المقري الصدر الاعظم لسلطان المغرب سيارة روشي شنيدر، (رقم: 18.402) ويقترح بعثها إلى شركة السيارات من أجل استبدالها بسيارة جديدة من نفس النوع، سيكون سعيدا بهذه المناسبة بإعفائه من المستحقات الجمركية لإعادة بعث السيارة، سأكون شاكرا إذا ما التمستم من وزير المالية الالحاح على السيد لاستيري، لتلبية طلبات السيد المقري، فسيكون لإرضائه الذي يستحقه فعليا فوائد أكيدة في مختلف الجوانب، لذلك سأظل في انتظار ردكم في أقرب أجل حول ما تم إنجازه في موضوع هذه الرسالة، حتى أتمكن من إشعار الصدر الأعظم السلطان بما تم إنجازه". ينظر:

**-A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937**, **Résidence générale de France au Maroc,** lettre N°93, du LYAUTY au Ministre des affaires étrangères, A.S **Franchise douanière**, Rabat, 14 jan. 1923.

[223] -. أورده:

**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°27, dossier N°F.9, Direction des affaires indigènes, service de renseignement**, lettre N° 290 R.V., *Du Général Gouraud au Résidant général de la France au Maroc*. A.S. **Pétition de Mohamed GHRIT**, Fès, 23 mai 1913.

[224]- جاءت المناصب المخزنية التي شغلها أبناء الصدر الأعظم محمد المقري خلال عهد الحماية كما يلي: :"تمكن أبناء المقري من نيل مناصب مخزنية رفيعة، فنجد حسب ترتيب السن: الحاج حماد الذي شغل منصب باشا فاس ما بين 1910 و

- توفير رخص ممارسة الأنشطة التجارية في المتروبول[225].
- توفير وظائف لمعارف هذه النخب استنادا على توصياتهم[226].

كما نشير إلى أن مطالب نخب المخزن إلى مؤسسة الحماية خلال مرحلة الحرب تميزت بنوعية خاصة، حيث أصبح مجرد نقل المواد استهلاكية موضوع تراخيص من قبل الإدارة الفرنسية، فجاء ترخيص الإقامة العامة للصدر الأعظم محمد الكباص بنقل مواد استهلاكية على النحو التالي: **"يرخص الوزير الفرنسي المفوض لدى الإقامة العامة وبشكل استثنائي لمعاليه الصدر الأعظم سي محمد الكباص أن يبعث عن طريق البحر إلى طنجة؛ خمسة وأربعين 45 شوالا من الشعير، وخمسة وعشرين 25 شوالا من القمح"**[227].

ساهم الدعم الذي قدمه رجال المخزن خلال الحرب العالمية الأولى لمساندة القوات الفرنسية على مستوى جبهات القتال، وفي استتباب الأمن والنظام داخل مجالات نفوذها، في تقوية مكانة النخب المخزنية داخل سياسة الحماية الأهلية، حيث سادت قناعة بين مختلف الأوساط الرسمية الفرنسية بأهمية الاستمرار في استقطاب هذه النخب، وكانت حفاوة الاستقبال التي تلقاها كبار شخصيات المخزن خلال احتفالات النصر عقب نهاية الحرب

---

1912، وسي الطيب وزير سابق للمالية، والحاج المختار باشا سابق لطنجة، وحاليا يشغل منصب أمين الجمارك بنفس المدينة، والحاج الطاهر يشغل بدوره أمين الجمارك في الدار البيضاء، وأخيرا سي التهامي الحائز على شواهد عليا من المعاهد الزراعية، الذي أصبح مهندسا للزراعة في صفة مفتش المصالح الزراعية"، ينظر:

-Marthe et Edmond Gouvion, **Ayan AL Maghreb Al' Akça**, …op.cit., p.259.

[225] - التمس القايد العيادي من الإدارة الفرنسية الترخيص لفردين من عائلته الترخيص للمزاولة نشاط تجاري في إمارة موناكو. " أحد أهم زعماء الجنوب المغربي القايد العيادي يلتمس لأبني عمومته ترخيصا لبيع سلع من صنع مغربي في إمارتي موناكو ومونتي كارلو، سيكون من المفروض وعلى استعجال إخباري إن كان من الضروري توفير ترخيص خاص للمحميين لمزاولة تجارتهما في الإمارتين"، ورد في:

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N° 18, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937,** lettre N°64, Le président du conseil de ministère des affaires étrangères à monsieur Baron pierre consul général de France à Monaco, 24 décembre 1924.

[226]- جاء في موضوع توصيات من أجل توظيف معارف النخب المخزنية عدد من النماذج منها: "كان القايد عيسى بن عمر هو من أوصى بعلال بن أيت الطالب، ولا يخفى عنكم وفاؤه لقضيتنا، لذلك سأكون ممتنا إذا ما أخبرتموني إذا كان من الممكن أن يحتفظ براتبه إلى حدود أن تدبر له الكتابة العامة للحكومة الشريفة وظيفة أخرى"

-**A.D.N, Fondes de Protectorat de France au Maroc, Directions des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°28, dossier N°17**, Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien, lettre N°6973S.G.C, Du Secrétaire de Gouvernement Chérifien au Colonel Commandant la Subdivision Commandant des troupes marocains, A.S. **Allal Ben AIT TALEB EL ARBI**, Rabat, 24 set. 1914.

[227]- **A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°26, dossier N° F.8,** Résidence Générale, Direction des Affaires Chérifiennes, A.S. **Autorisation pour le Grand Si Mohammed GUEBBAS**, Rabat, 24 jan. 1914.

العالمية الأولى، أول مظاهر التوجه الجديد لسياسة الاستقطاب، حيث أظهر التقدير الذي ناله الوفد المغربي إبان وجوده بباريس، تميزه عن نظرائه من باقي المستعمرات الفرنسية، اعترافا بأهمية دور هذه الشخصيات في إنجاح سياسة الحماية الأهلية[228].

فعكست التدابير المميزة التي اتخذتها المصالح الفرنسية في باريس خلال استقبالها للوفد المخزني، على وعي الإدارة الفرنسية بأهمية مواصلة استمالة هذا الوفد المتألف من الشخصيات التالية:

- التهامي الكلاوي باشا مراكش.
- العيادي قايد الرحامنة.
- سي علال بن ابراهيم القاسمي باشا مازكان.
- محمد الحجوي وزير التعليم.
- محمد المقري الصدر الأعظم لحكومة المخزن.
- الوزير المفوض لحكومة المخزن قدور بن بن غبريط.
- التهامي اعبابو حاجب السلطان.
- عبد السلام بن عبد الصادق باشا طنجة.
- عبد الرحمان بركاش باشا الرباط[229].

تمكنت السلطات الفرنسية من بلوغ غايتها في إرسال هذه الوفود المخزنية للعاصمة باريس، فيتضح أن هذه النخب التي حضرت احتفالات النصر قد انبهرت بمظاهر الحضارة

---

[228]- **A.D.N, Fonds de Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°28, dossier N°17**, Etat majeur de l'armée section d'Afrique, Note du CLEMENÇEAU N° 6227 9/11, A.S. **Réception des délégations des grands chefs indigènes de l'Afrique du Nord et du Maroc**, Paris, 7 juil. 1919.

[229]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, Renseignement du CLEMENÇEAU, A.S. **la délégation de notables marocains**, Paris, 7 juil. 1919.

الفرنسية وإمكانات مصالحها التنظيمية، في حين عبرت عن امتنانها للسلطات الفرنسية على الترحيب الكبير الذي كانت موضوعه، والذي عكس حسب تصريحهم صدق الأحاسيس والتعاطف الذي تكنه لهم الإدارة الفرنسية، معلنين استعدادهم لمواصلة التعاون الأخوي مع الجمهورية الفرنسية، فقد أبهرهما جمال الفيالق، وخيول رئيس الجمهورية، وتنظيم هذه الحشود التي لا تحصى، والترحيب الحماسي الذي تلقوه من قبل الجنرال كورو[230]، كما كشفوا عن موقفهم من السياسة الأهلية للحماية، مؤكدين على ضرورة عدم تغيير السياسة المعتمدة، مبرزين الحصيلة الهامة لهذه السياسة، وأهمية التقدم الذي شهدته منطقة الحماية الفرنسية، على خلاف منطقة الحماية الإسبانية والمنطقة الدولية التي سخروا من قذارتها وضيق شوارعها، وضعف تقدمها الاقتصادي، معتبرين أنها حاليا مجرد اسم، ولا يجوز مقارنتها بالمنطقة الفرنسية[231].

فجاء في تقرير القنصل الفرنسي في طنجة وصف تصريحات هذه النخب عقب عودتهم للمغرب على النحو التالي:

- باشا طنجة عبد السلام بن عبد الصادق: **"كنت قبل سفري إلى فرنسا أعمى ولكن الآن فتحت عيناي"**[232].
- باشا مازاكان علال بن ابراهيم القاسمي: **"لن يصدقنا أحد عندما سنحكي ما شهدناه"**[233].
- القايد العيادي: **"نعلم أنه كان هناك ستة ملايين من الناس، فكيف تم إطعامهم في المساء"**[234].

---

[230]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Cabinet diplomatique, lettre N° 624 D, Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S**. Retour du Pacha,** Tanger, 28 aout 1919.

[231]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Agence et Consulat de France à Tanger, Lettre N° 229, du Consul Général de France à Tanger à monsieur PICHON Ministre des Affaire étrangère, A.S **Caïd EL AYADI**, Tanger, 9aout 1919.

[232]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Cabinet diplomatique, Lettre N° 624 D, du Consul Général de France à Tanger à au Résident Général à Rabat, A.S**. Retour du Pacha,** Tanger, 28 aout 1919.

[233]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Agence et Consulat de France à Tanger, lettre N° 815, de l'Agent et Consul Général de France à Tanger à monsieur PICHON Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Retour de la délégation marocaine aux fêtes de la victoire**, Tanger, 11 aout 1919.

سيطرت الإقامة العامة على مختلف التشريفات والمكافآت، التي خصصها المخزن لمكافأة نخبة، ووظفتها ضمن آليات استقطابها، فجعلت تحصيل هذه التشريفات مشروطا بالولاء لمؤسسة الحماية ومدى التعاون والانخراط في مشاريعها[235]. حيث استغلت عددا من الامتيازات المتعلقة بممارسة هذه العناصر لأدوارها المخزنية كآلية محورية، وفي مقدمتها جمع الضرائب لفائدة المخزن وخاصة ضريبة الترتيب، بالنظر إلى عدد القضايا التي كانت سببا في نشوبها بين نخب المخزن ومؤسسة الحماية، فكان الأصل في ضريبة الترتيب بعد تجميعها من قبل ممثلي المخزن إرسالها إلى المصالح المالية للإدارة الفرنسية، التي تعود وترسل عشرها إلى ممثلي المخزن المحلي لاقتسامه فيما بينهم[236]، لكن ما يمكن استقراؤه من غالبية التقارير في هذا الصدد أن نخب المخزن لم تكتف بالنصيب المحدد لها من ضريبة الترتيب، وعمدت باستمرار على اقتطاع أجزاء منه لفائدتها، قبل إرساله للمصالح المالية الفرنسية، التي دأبت بمجرد مراجعة مداخيل الترتيب على إشعار المصالح المختصة، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لاسترداد تلك المبالغ المقتطعة؛ وهكذا بعد أن تم فحص وضعية الترتيب الخاص بمكتب الاستعلامات بفاس والنواحي في 31 دجنبر 1922، أُكتُشف عجز وجب تغطيته بقيمة ألف وثلاثة وتسعون (1093) فرنك[237]، بينما عرفت هذه الظاهرة انتشار أكبر بين النماذج القائدية، فأثارت مراسلات كتابة الحكومة الشريفة لعدد من القواد عدد كبير من هذه الحالات، فتشير إحدى هذه المراسلات الخاصة بالقايد عيسى بن عمر العبدي حول مداخيل الترتيب المستحقة لسنة 1914، بعدما تبين لها أن القايد عيسى قد تحصل على ما قيمته واحد وأربعين ألف وأربع مئة وثمانية عشرة (41418) بسيطة حسنية كمبلغ إجمالي من

---

[234]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**., Agence et Consulat de France à Tanger, Lettre N° 815, de l'Agent et Consul Général de France à Tanger à monsieur PICHON Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Retour de la délégation marocaines aux fêtes de la victoire**, Tanger, 11 aout 1919.

[235]- Marthe et Edmond GOUVION, **Ayan Al Maghreb Al' Akça**, … op.cit., p. 266.

[236]- **A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°28, dossier N° 17**, Lettre N° 441, Du Secrétaire de Gouvernement Chérifien au Caïd Si Aissa Ben Omar, A.S. **Répartition du Achour de Tertib,** Rabat 15 juin 1914.

[237]- **A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°28, dossier N°17**, Direction Générale des Finances, Lettre N° 2313, Du Directeur Général Des Finances au Directeur des Affaires Chérifiennes, A.S., **Tertib 1919-1920, Reste à recouvrer**, Rabat, 22 mars 1923.

لدن الساكنة المحلية، إلا أنه لم يبعث سوى خمسة وثلاثين ألف (35000) بسيطة، لذلك دعته إلى موافاتها بمبلغ أربعة آلاف وستة وثمانين (4186) بسيطة الذي لازال في ذمته[238].

سعت سلطات الحماية إلى ضمان تجديد نخب المخزن من بين العائلات النافذة، التي برهنت عن رغبتها في الاستمرار في التعاون مع المصالح الفرنسية، فحرصت على توفير تكوين لائق لخلف هذه النخب داخل مؤسساتها في المتروبول الفرنسي، وتسخيره كألية لاستقطاب نخب المخزن، فجاء تصريح الصدر الأعظم محمد المقري في هذا الصدد قائلا: **"كم سيكون مفيدا وحاسما عودة ابني حاملا لدبلوم المدرسة الوطنية للفلاحة بمونوبولي بين أوساط العائلات الكبرى المغربية، وخاصة ملاك العقارات الذين لازالوا متعلقين بالطرق التقليدية في التكوين"**[239]، وهو ما شجع رجال المخزن على بعث أبنائهم من أجل تلقي هذا النوع من التكوينات، إذ بادر أغلب نخب المخزن إلى التعبير لسلطات الحماية عن رغبتها في ولوج أبنائهم لإحدى المعاهد أو الجامعات الفرنسية، فخلقت أهمية هذا النوع من التكوين إقبالا متزايدا للنخب المخزنية، وتوددا للإقامة العامة لتمكين أبنائها من تحصيل مقاعد داخل هذه المعاهد، التي حرصت في المقابل على تسهيل وفود أبناء هذه النخب، بالاستناد على تدخل وزارة الخارجية الفرنسية لفائدتهم لدى هذه المؤسسات، موضحة الأهمية السياسية لتلبية هذه الرغبات في تحقيق المشاريع المستقبلية للحماية الفرنسية في المغرب[240].

سخرت الإدارة الفرنسية مختلف الاستثناءات لتحقيق استفادة الشخصيات المستهدفة بسياسة الاستقطاب من امتياز حصول أبنائها على تكوينات في المعاهد الفرنسية، فوفرت لهم

---

[238]- **A.D.N, Fonds de Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°28, dossier N°17**, lettre N° 412, Du Secrétaire de Gouvernement Chérifien au Caïd Si Aissa, A.S. **Somme qui manque de Tertib,** Rabat 5 juin 1914.

[239]- **A.D.C.N. Paris, Série MAROC, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Résidence Générale e au Maroc, lettre N°1049, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. **du fils de Grand Vizir**, Rabat, 17 sept. 1919.

[240]- جاءت مراسلة المقيم العام إلى وزير الخارجية الفرنسي لقبول ولوج ابن الصدر الأعظم مدرسة الفلاحة الوطنية في مونبوليي كما يلي: "سأكون ممتنا إذا ما تدخل معاليكم عند السيد وزير الفلاحة، من أجل السماح لسي التهامي المقري بالولوج مدرسة مونوبولي في أكتوبر 1919، ولإعطاء تكوين مثمر لهذا الشاب، بشكل يضاهي متابعة الدراسة بتصريح إقامة أجنبي، طلب الصدر الأعظم كذلك قبول ابنه بتصريح إقامة فرنسي. و إنه سيكون ممتنا بالتدخل لدى السيد وزير الفلاحة، لدعم هذا الطلب بشكل خاص، إذ أن تعاونه مع ورش فرنسا بالمغرب، يجعل من المفيد سياسيا تقديم التسهيلات لابنه لتحقيق المشاريع المستقبلية للحماية في المغرب".

**-A.D.C.N., Série MAROC, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Résidence Générale de la république française au Maroc, lettre N° 1049, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. **du fils de Grand Vizir**, Rabat, 17 sept. 1919.

في العديد من الحالات بطاقات الإقامة الفرنسية، من أجل الاستفادة من نفس الامتيازات المخولة للطلبة الفرنسيين، كما تم إعفاء عدد منهم من اجتياز المباريات الخاصة بولوج هذه المؤسسات، حيث جاء في مسألة تخصيص إجراءات استثنائية لأبناء النخب المخزنية لولوج المعاهد الفرنسية، مراسلة وزير الفلاحة الفرنسي لوزير الخارجية لإخباره: **"أنه وبناء على طلبه ، تم تلبية رغبة الصدر الأعظم (محمد المقري)، فتم منح ابنه التهامي المقري رقما ترتيبيا، الذي من الواجب توفره من أجل الترتيب النهائي للمرشحين لنيل دبلوم مهندس في الفلاحة، بصفة جد استثنائية لولوج المدرسة الوطنية للفلاحة، دون اجتياز المباراة كطالب نظامي، حسب قرار 9 أكتوبر 1919، وقد تم إشعار مدير المدرسة بهذا القرار ومنحه التعليمات الضرورية في هذا الموضوع"**[241]، فالملاحظ أن الإقامة العامة قد ألحت على وزارة الخارجية الفرنسية للتدخل مرارا من أجل توفير أقصى مظاهر العناية والاهتمام بأبناء أعيان المخزن، وهكذا حظي هؤلاء الشباب بعناية فائقة طيلة مراحل تكويناتهم[242].

حاولت الإدارة الفرنسية عدم السماح بمتابعة النخب المخزنية قانونيا على مستوى المحاكم، واستندت في ذلك على شبكة من العملاء، الذين ظلوا يشعرونها طيلة عهد الحماية بجميع النزاعات التي تكون هذه النخب طرفا فيها، لتبادر بالتدخل قصد حل هذه النزاعات، بشكل ودي بعيدا عن تتبع المسطرة القانونية، ويبدو أن النزاعات المالية كانت موضوعا لأغلب الشكايات الموجهة ضد هذه الشخصيات[243]، كما عمدت الإقامة العامة إلى حماية مصالح المتعاونين معا أمام المؤسسات الضريبية والمالية، منتزعة لفائدتهم العديد من

---

[241]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines 1917- 1927**, Ministère d'agriculture, Direction de l'agriculture, lettre N° A/1, du Ministre de l'agriculture au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Fils du grand vizir de Makhzen,** Paris, 29 juin 1921.

[242]- **A.D.N., Fonds Maroc-Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°28, dossier N°F.4**, Préfecture D'HERAULT, Cabinet du Préfet, Lettre S.N°., Du Préfet D'HERAULT au Résident Général, A.S. **Fils du Grand Vizir EL MOKRI**, Montpellier, 27 janv. 1920.

[243]- جاء في موضوع إشعار المصالح الفرنسية للإقامة العامة بالنزاعات الخاصة بالنخب المخزنية للتدخل لتدارك متابعتهم لدى المحاكم عدد من النماذج نعرض منها ما يلي:"وجه الرئيس الأول للمحكمة الفرنسية في الرباط رسالة إلى رئيس مصلحة الشؤون الأهلية، يطلب منه الضغط على الحاج عمر التازي، لتنفيذ الحكم الصادر ضده من طرف السيد لوريش (Leriche)، الذي اشتكى من تأخر تنفيذ الحكم لصالحه ضد وزير الأملاك المخزنية، لذلك وجب تحذير المعني، فإذا ما استمر في تهاونه للتخلص من هذه الديون، فإن الأمر سيعرضه لعقوبات قانونية". أورده:

-**A.D.N, Fonds Maroc- Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°26, dossier N°F.8**, Cour d'appel à Rabat, Première Présidence, Lettre N° 1993, Du Premier Président au Directeur des Affaires Chérifiennes, A.S. **Jugement conte Hadj Omar Tazi,** Rabat, 30 mai 1923.

الامتيازات الضريبية، في حين تم إعفائهم من أداء مختلف الغرامات المالية،التي نتجت عادة عن تأخرهم في أداء عدد من المستحقات الضريبية، أو أداء مختلف رسوم التسجيل الخاصة بالملكيات العقارية[244]. ونعتقد أنه من المثير للاهتمام أن تلجأ سلطات الحماية إلى الدفاع على مصالح نخب المخزن في خلافاتهم العقارية مع الأقلية اليهودية، رغم الامتيازات القضائية التي منحت لهذه الفئة داخل نظام الحماية، فالملاحظ أن الخدمات السياسية المقدمة من قبل نخب المخزن للمشروع الفرنسي، قد شفع لهم لإنقاذ مصالحهم من الضياع أمام ضغط هذه العناصر، حيث اقتنعت الإقامة العامة بضرورة عدم التخلي على المتعاونين معها، والوقوف في صف هذه النخب في هذا النوع من المنازعات، فجاء تصريح مستشار الحكومة الشريفة بعد تثبيت حكم المحكمة الفرنسة لملكية عمر التازي لإحدى البقع الأرضية بملاح فاس، بعدما ادعت الجماعة اليهودية حينها أحقيتها بحيازتها على النحو التالي: **"تم الحكم بإعادة هذه البقعة للتازي لدى محكمة الحكومة الفرنسية أخذا بعين الاعتبار ظروف الخدمات السياسية، التي قدمها الحاج عمر وإخوته، فأي قرار معارض لهذا سيبدو غير ملائم بالنسبة للمطلعين على هذه المسألة، وسيشكل إخلاء بمسؤوليتنا اتجاه أنفسنا أولا، كما من الممكن أن يثير شكوك الشخصيات السياسية من "الأهالي" حول المدة التي تدوم فيها صداقتنا نحوهم، وحول تباث موقفنا السياسي"**[245].

---

[244]- جاء في قضية الامتيازات المخولة للنخب المخزنية لدى مصالح الضرائب ما يلي: "أشعرتني المديرية العامة للضرائب حديثا أنه تم تحميلكم غرامة بقيمة 6000 فرنك لعدم امتثالكم للآجال القانونية لإجراءات تسجيل عقدين خاصين بملكية العقارات، لم أشك ولو لحظة واحدة أن هذا النسيان من قبلكم نتج عن إهمال ممثلكم في مدينة الرباط، وبفضل تدخل الإدارة لفائدتكم لدى مديرية الضرائب طلبت هذه الأخيرة تطبيق فقط غرامة ذات مبدأ رمزي، وجدت من المناسب اطلاعكم على هذه الأحداث حتى تتمكنوا بالمناسبة اتخاذ تدابيركم الخاصة لمنع حدوثها مجددا"

**-A.D.N, Fonds Maroc- Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°26, dossier N°F.8**, Direction des Affaires Chérifiennes, Lettre N° 2004, Du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Si Mohammed GUBBAS, A.S. **Amande de la direction des Finances,** Rabat, 17 av.1920.

[245] - دعمت إدارة الحماية مصالح عائلة التازي باعتبارها أحد أبرز العائلات المخزنية أمام الجماعة اليهودية: " نحيطكم علما بأن أرض التازي لا يمكن أن تكون مطلبا للجماعة اليهودية، وهو ما لاحظه الجنرال كورو وهو ما يستخلص كذلك من نص الظهير الذي لا يجعل مجالا للشك لأي أحد يعرف هذه المواقع. فالمسألة تنحصر فقط في هل يجب الاحتفاظ باقتطاع هذه الأرض المخزنية من قبل عبد العزيز لصالح التازي، لا يسعني في الأخير سوى سرد ما صرحت به للسيد شافيني: صادر مولاي عبد الحفيظ عند دخوله إلى فاس جميع ممتلكات عائلة التازي، هذا الاخير كان يتواجد بالرباط إلى جانب مولاي عبد العزيز ليدعمه نزولا عند طلب المفوضية الفرنسية، كانت هذه المصادرة موضوع شكوى مباشرة من قبل الحاج عمر التازي وإخوته المدعمون من قبل مفوضيتنا فكانت هذه الشكايا من بين أول المواضيع التي عالجتها مع السلطان الجديد خلال الاعتراف الرسمي به سلطانا للمغرب، إذا كنت أتذكر جيدا تم تسوية هذه المسألة تماما في نهاية سنة 1910، توجهت خلال المشاورات شخصيا إلى الملاح للتعرف على موقع هذه البقعة التي كان لازال الجميع ينادونها بأرض التازي، منح ظهير مولاي عبد العزيز وباستقلالية تامة هذه البقعة الأرض للحاج عمر التازي مقابل الخدمات التي قدمها كأمين المستفاد المكلف ببناء القصر". أورده:

أدى اندفاع نخب المخزن للاستفادة من الديون لتلبية حاجياتهم المستحدثة على عهد الحماية، إلى وقوع عدد منهم في وضعية العجز عن تسديدها، خاصة على إثر تدهور قيمة العقارات، الذي واكب مرحلتي الحرب والأزمة الاقتصادية العالمية، وهكذا أصبح عدد من ممتلكات هذه النخب مهددا بالحجز والمصادرة والبيع في المزاد العلني، وأمام هذا الوضع؛ بادرت الإقامة العامة إلى حماية ممتلكات هذه النخب، معتبرة أن التخلي عنهم، من شأنه أن يفقد إدارة الحماية ثقة بقية النخب المخزنية في إمكانية الاعتماد عليها لتجاوز مختلف الأزمات، فجاء في سعي إدارة الحماية لدعم أعوانها من النخب المخزنية خلال أزمة ديونهم، من باب الاعتراف بما قدموه من خدمات كبيرة خلال عمليات "التهدئة"، غير أن الوضع المالي لهذه النخب، لم يمكن إدارة الحماية من إيجاد توليفة مالية ملائمة لتجنب متابعتهم قضائيا، وللأهمية السياسية المرتبطة بتقوية الوضعية المالية لهؤلاء الزعماء المحليين كان من الواجب إيجاد صيغة كفيلة لحفظ مصالح المعنين، فتلخص الحل في شراء هذه العقارات، التي توجد تحت رهن القروض، من قبل جماعات "الأهالي". وترك هذه الملكيات تحت إيجار هذه النخب طيلة حياتهم مقابل دفع رسوم سنوية، ذات فائدة صغيرة، بشكل لا يستنزف إمكانياتهم ويتيح لهم إعادة تسوية وضعيتهم المالية[246].

حاولت الإدارة الفرنسية تلبية طلبات جميع شخصيات المخزن، تقديرا منها لمجهوداتهم في خدمتها، إلا أن سقف الطموحات المتنامي لهذه النخب، فرض على سلطات الحماية اللجوء إلى بعض الاستثناءات، خاصة أن بعض الطلبات كانت في الأصل معارضة لمعايير

---

**A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Carton N° 26, dossier N° F.8,** Direction des affaires chérifiennes, Note N°5313 du conseiller de gouvernement chérifien (GUILLARD), A.S. **La revendication de HADJ OMAR TAZI sur un terrain sis au Mellah de Fès**, Rabat, Déc. 1917.

[246]- جاء في سعي إدارة الحماية لدعم أعوانها من النخب المخزنية خلال أزمة ديونهم، ما قدمته لفائدة القايد ادريس أورحو: :"قدم لنا سي ادريس أورحو كبيرة خلال تهدئة الأطلس المتوسط، اقترض دون احتراس خلال السنوات الأخيرة، تمكن بعض الدائنين من تحصيل حكم ضده بوضع العقار المسمى "تيزي أودن" للبيع الذي كان قد وضعه كضمان للقرض، لم تسمح وضعية ثروة القايد سي ادريس اورحو من إيجاد توليفة مالية ملائمة لتجنب المتابعة القضائية، وللأهمية السياسية المرتبطة بتقوية الوضعية المالية لهذا الزعيم المحلي على إيجاد صيغة كفيلة لحفظ مصالح المعني، فتلخص الحل في شراء العقار تيزي أودن من قبل جماعات «الأهالي» وترك هذه الملكية تحت إيجار القايد طيلة حياته مقابل دفع رسوم سنوية، ذات فائدة صغيرة، بشكل لا يستنزف إمكانياته ويتيح له إعادة تسوية وضعيته.

وهكذا سيضمن القايد مصيره والجماعات سيكون لها ضمانة العقارات التي قيمتها المتوسطة ستكون مرتبطة بمقدار الاموال الملتزم بها".أورده:

**-A.D.C.N, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines 1923-1937**, **Direction politique et commerciale**, Territoire de Meknès, cercle de El Hajeb, lettre N°45**,** A.S. **Réponse à la pétition** du Caïd Driss Ou Rahou, Paris 13 mai 1935.

وقواعد السياسة الأهلية، وهو ما اضطر الإقامة العامة إلى عدم تلبيتها مبررة علة رفض الاستجابة لطموحات هذه العناصر في إطار حفظ أدبيات اللباقة المعتمدة من قبلها نحو المتعاونين معها، والملاحظ أن الإقامة العامة لم تهمل أبدا تشجيع هذه النخب على الاستمرار في حفظ ولائهم لها، مبدية نيتها الصادقة في إرضاء هذه العناصر عند الاقتضاء[247]. في حين لم تشمل سياسة الاستقطاب مجموع أعيان المغرب، فمن الواضح أن عددا منهم لم تجد إدارة الحماية جدوى من بدل مجهوداتها في احتوائهم، وهو ما يبرر رفضها في عدد من الحالات الاستجابة بشكل إيجابي لمطالب هذه العناصر، فالظاهر أنها راعت مدى الجدوى السياسية لقبول الطلب من عدمه، من منطلق أن المعطى الثابت بالنسبة لسياسة الاستقطاب؛ هو قيمة الخدمات التي توفرها هذه الشخصيات للمشاريع الفرنسية في المغرب[248].

لم تتمكن سياسة الاستقطاب من حفظ ولاء نخب المخزن لمشروعها في المغرب، فلعل ما شهدته الظرفية الدولية من اضطرابات متتالية خلال عهد الحماية، جعل مواقف عدد من رجال المخزن من تبعيتهم للإدارة الفرنسية يشوبها عدد من الااضطرابات لا سيما خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى، حيث صرح خلالها عدد منهم عن تخليه

---

[247] - جاء تبرير رفض منح محاسب سلا ادريس عمور منصبا هاما في جهاز المخزن: "ردا على إرساليتكم رقم 1394 بتاريخ 12 شتنبر المتعلقة بمحاسب سلا ادريس عمور، يشرفني أن أخبركم أنني لم أنسى الخدمات التي قدمها هذا الزعيم المحلي لقضيتنا في المغرب والتي ما فتئتم تذكرونني بها. وأعتزم بحق إيجاد إمكانية تلبية طلبه ومنحه منصبا يلائم إمكانياته ومواقفه، لكن وللأسف سي ادريس عمور لا يتوفر على الكفاءات الضرورية لشغل أحد مناصب الصف الأول، وسأفحص مع ذلك طلبه برغبة صادقة في إرضائه". أورده:

**A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1917-1922**, Direction des affaires politiques et commerciale à la résidence générale, Lettre N° 1480, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S., **Si Driss AMOUR**, Rabat, 3 oct. 1921.

[248]- رفضت سلطات الحماية الاستجابة لملتمس مولاي المامون حفيد السلطان مولاي سليمان سنة 1924، ومنحه مساعدة مالية شهرية بقيمة ثلاث مئة (300) بسيطة حسنية، على غرار ما كان يتلقاه من الحكومة الشريفة إلى حدود نهاية حكم مولاي عبد الحفيظ، رفضت إدارة الحماية طلبه، بحكم ضعف الخدمات، التي قدمها خلال شغله مهمة مترجم بمصلحة الاستعلامات، وفي مكتب التسجيل بمراكش، كما أن وضعيته غير مثيرة للاهتمام لأي إدارة من مصالح الإقامة العامة، فبررت رفضها بأن منذ تأسيس الحماية الفرنسية بالمغرب، أصبح تخصيص معاشات أفراد العائلة السلطانية، يخضع لقواعد جديدة، فنظرا لعددهم الكبير، أجبرت إدارة الحماية على الاحتفاظ فقط بالمعاشات المخصصة لأعمام وعامات وإخوان وأخوات السلطان.

**A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°18, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937**, Cabinet diplomatique, Lettre N° 950, A.S. **Pétition de Moulay Mammon**, Paris, 2 avril 1924

عن نصرة فرنسا، بعد تطور أحداث الحرب لصالح ألمانيا، فيبدو من تصريحات عددهم أنهم شرعوا فعليا في التمهيد لوضعيتهم الجديدة تحت حكم السلطة الألمانية حيث صرح القايد عيسى بن عمر العبدي لمقربيه قائلا: **"الحمد لله الذي فصلنا عن الفرنسيين"**[249].

وخلاصة القول تميزت المرحلة الأولى من عهد الحماية، بتخصيص النخب المخزنية بعناية كبيرة، فحرصت على تتبع شؤونهم الخاصة، والاستجابة لرغباتهم الشخصية والعائلية، والتي اندرجت أساسا في استراتيجية ليوطي لاستقطاب هذه النخب، كما حافظت إدارة الحماية خلال هذه المرحلة على قاعدة تجديد أطر المخزن من بين أفراد العائلات التي اشتهرت بهذا التكليف، سعيا منها إلى تعزيز ثوابت المؤسسة الشريفة، واعتمادها كآلية للاستقطاب، وأمام تطور مزاولة السلطة والعمل الإداري، شجعت إدارة الحماية هذه العائلات، على إرسال أبنائهم من أجل متابعة دراستهم في المتروبول، وتلقي التكوين الملائم لشغل المناصب المخزنية مستقبلا، كما حرصت الإقامة العامة على دعم هذه النخب وعدم التخلي عنها خلال أزماتها، وهو ما يتيح تأويل قوة ارتباط هذه النخب بمسائل الحماية في المغرب، سواء قبل توقيع معاهدة الحماية أو بعدها، بعدما احتفظت بمكانة مميزة داخل دوائر القرار السياسي، و ضمن النسق الاجتماعي المغربي طيلة عهد الحماية، على الرغم من بلوغ عدد منهم إلى نهاية الخدمة المخزنية.

# الباب الثانـي:

[249]- أفادت تقارير المراقبة الفرنسية في منطقة دكالة عبدة أن القايد عيسى بن عمر تجول بين المداشر التي ضمن قيادته معلنا: "أن الفرنسيون يقاتلون الألمان، وبعد بضعة أيام لن يوجد هنا أي فرنسي، كما عبر عن سعادة عارمة، إزاء أخبار الهزائم التي تلقتها القوات الفرنسية خلال مرحلة الحرب.

**A.D.C.N, Paris Série Maroc, Carton N°1, dossier N°18, Le Sultan et les personnalités - marocaines 1923-1937,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 848.R, Du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S Si Aissa BEN OMAR, Mazagan, 12 oct. 1914.

# تجليات اندماج نخب المخزن في دائرة الحماية وطرق تصريفها

- **الفصل الثالث: الوضعية الإدارية والقانونية للنخب المخزنية**
- **الفصل الرابع: مظاهر اندماج نخب المخزن في دائرة الحماية.**

## الفصل الثالث: الوضعية الإدارية والقانونية للنخب المخزنية:

### 1-الصفة القانونية والإدارية للنخب المخزنية في عهد الحماية 1912-1956:

#### 1-1- حكومة المخزن تحت وصاية الإقامة العامة:

عملت الإقامة العامة إلى حفظ سيادة المخزن نزولا عند مقتضيات معاهدة الحماية، التي عززتها مبادئ السياسة الأهلية، مما اقتضى وضع النخب المخزنية تحت سلطة حكومة

المخزن الشريف، وفق التراتبية التقليدية للمؤسسة السلطانية، وعلى هذا الأساس ارتبطت بهذه النخب صفة موظفي المخزن طيلة مرحلة الحماية. فظل كل ما يخص هذه العناصر من تعيينات ومستحقات مالية ورخص وعقوبات لا تحمل أثرها القانوني، إلا بإصدار ظهائر سلطانية أو مراسيم وزارية في موضوعها، فصدرت مجموع القرارات المتعلقة بوضعية نخب للمخزن باسم حكومة المخزن لحفظ سيادتها، كما خصصت السلطان بعدد من الامتيازات ليظل الممثل الأول لجهازه المخزني[250].

عززت إدارة الحماية التقليد المخزني الخاص بحفظ الشخصيات التقليدية لمكانتها داخل الأجهزة المخزنية، فحرصت بتنسيق مع مؤسساتها على حفظ هيبة ممثلي المخزن الأساسيين، بمنحهم شبه حصانة قانونية، تجنبهم كما أشرنا سلفا الخضوع للمتابعات التي من شأنها أن تنقص من هيبتهم أو تهدد سلطتهم، وهكذا بادرت إلى حل مجموع نزاعاتهم التي من شأنها أن تنال من مكانتهم وهيبتهم داخل نسق السلطة المخزني، بعدما تتلقى إشعارات من عملائها في هذا الشأن، فأشعرت في هذ الصدد مصالح كتابة المحاكم على عهد الحماية كتابة الحكومة الشريفة بالدعاوي التي رفعت إليها ضد نخب المخزن، بهدف التدخل السريع لمنع المحكمة من الشروع في مسطرة متابعة هذه العناصر، وهو ما ما نستشفه من عدد من المراسلات التي جمعت بين كتابة الضبط المحكمة الشريفة بالرباط والكتابة الخاصة لمستشار الحكومة الشريفة، حيث ورد في إحداها ما يلي: **"تلقيت طلبا من من السيد كاريلو (CARILLO) لتنفيذ حكم صادر بتاريخ فاتح يوليوز 1924 ضد الحاج عمر التازي، وتبعا للإجراءات المتخذة في موضوع النبلاء من "الأهالي"، وباعتبار قيمة الشخصية المتابعة في هذه القضية. يشرفني**

[250]- وردت مجموعة من من النماذج المعبرة عن استمرار السلطان في مزاولة مهمة تعيين مجموع رجال المخزن لشغل مناصب رسمية، وجاءت صياغة إحداها الخاصة بتعيين محمد الكباص على النحو التالي: "قرر سيدنا السلطان تكليفكم بمهام ممثل المخزن لدى اللجنة العامة للمناقصات، وقرر تخصيصكم بتعويض قيمته 8000 بسيطة حسنية". ينظر:
**A.D.C.N. (Paris), Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, **Ministère des affaires étrangères**, télégramme N°423, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères A.S. **GUEBBAS et EL MOKRI et NAIB Tazi**, 1 septembre 1917, à 19H 50.

**أن أبعث لكم بملف القضية والحكم وتفاصيل المبلغ الواجب تغطيته، راجيا منكم دعوة الحاج عمر التازي للتحرر من دين ماكس كوهن (COHEN Max)"**[251].

عمدت إدارة الحماية في تدبير وضعية نخب المخزن إلى تفعيل مبدأ التناوب في شغل المسؤوليات المخزنية، حتى تظل هذه النخب تنتقل بين المهام المخزنية طيلة مسارها المهني، ليحتفظ بها بعد ذلك ضمن الهياكل الشرفية المخزنية بعد تقاعدها، كلما وجدت نفعا سياسيا في الاحتفاظ بهذه النخب في الخدمة المخزنية، للاستفادة من نفوذها وتجربتها الكبيرة وسمعتها بين الأوساط المحلية والأجنبية. فتواصل على هذا النهج تكليف أبرز شخصيات المخزن في شغل المهام المستحدثة على عهد الحماية، سعيا وراء استثمار تعاون هذه العناصر في إرساء عدد من المؤسسات الجديدة، ونسوق في هذا الإطار لتجربة محمد الكباص الصدر الأعظم السابق لحكومة المخزن (1912-1917)، بحيث جسد هذه الوضعية الخاصة بنخب المخزن خلال عهد الحماية، فبعد قبول استقالته من الصدارة العظمى، تم تشريفه من قبل السلطان بمنحه لقب الصدارة الشرفية بتوصية من إدارة الحماية، التي لم تفوت الفرصة للتعبير عن شكر حكومة الجمهورية الفرنسية لشخصه، على ما قدمه من خدمات جليلة للمغرب ولفرنسا، وعاد المخزن الشريف مجددا لتكليفه بإيعاز من سلطات الحماية برئاسة المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي المؤسس استنادا إلى ظهير 17 فبراير 1916، فكان هذا التكليف الأخير بقدر ما يظهر التقدير للصدر الأعظم السابق، بقدر ما له من منافع جناها نظام الحماية؛ من خلال الاحتفاظ بمتعاون ثمين في خدمتها على مستوى المسائل المتعلقة بالتعليم الإسلامي[252].

انكشفت النوايا الحقيقية للإدارة الفرنسية في التحكم في وضعية النخب المخزنية، في إطار مشروعها لتحديث وعصرنة الجهاز المخزني، إذ جاءت أسس هذه التعديلات مناقضة تماما لروح الحماية التي نادى بها المنظرين الفرنسيين، فسرعان ما احتكرت الإقامة العامة، ومنذ بداية عهدها صلاحية انتقاء ممثلي السلطان. فكانت بذلك إقالة محمد المقري من رئاسة

---

[251]- **A.D.N., Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 26, dossier N° F.8,** Secrétariat de Bureau des Notifications et Exécutions à Rabat, Lettre N° 3397, Du Secrétaire Greffier en Chef à Monsieur MARCHAND Chef de Section d'Etat à la Direction des Affaires Chérifiennes, A.S. **Affaire GARILLO Hadj Omar TAZI,** Rabat, 28 aout 1924.

[252]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc., Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, **Ministère des affaires étrangères** lettre N°503, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères**,** A.S. **GUEBBAS et MOKRI**, Rabat, 31 aout 1917.

الصدارة العظمى وتعويضه بمحمد الكباص من أولى مظاهر هذا الاحتكار الذي مارسته إدارة الحماية على الوضعية الإدارية والقانونية لنخب المخزن طيلة عهدها في المغرب[253].

وعلى هذا الأساس خصصت سلطات الحماية عناية شديدة لعملية اختيار المرشحين المقترحين لشغل منصب الصدر الأعظم، وتكلف المقيم العام شخصيا بوضع قائمة المرشحين لحيازة هذا المنصب، من بين الشخصيات ذات الخبرة داخل دواليب المخزن، لتضع مصالح إدارة الحماية مباشرة بعدها سيرة ومسار هؤلاء المرشحين للفحص والتحقيق الدقيقين، لتصبح موضوعا للعديد من التقارير والمراسلات بين الإقامة العامة ووزارة الخارجية الفرنسية، وبعد دراسة معطياتها، تتم مناقشة نتائجها مطولا بين مختلف المتداخلين السياسيين الفرنسيين، قبل الحسم في الشخصية المزمع تعيينها، ثم تعرض خلاصات النقاش على البرلمان الفرنسي قصد المصادقة على التعيين المرتقب.

والظاهر أن تدخل الإدارة الفرنسية لم يقتصر فقط على التحكم في تعيين كبار رجال المخزن، بل أشرفت بشكل رئيسي على تحديد قيمة المستحقات المالية، التي وجب صرفها كراتب أو كمعاش لهذه الشخصيات، فاعتبرت إدارة الحماية سنة 1917، أنه من الملائم تحديد معاش الصدر الأعظم في مبلغ أربعين ألف (40000) بسيطة حسنية[254].

عملت السلطات الفرنسية في المغرب على الالتزام بالتريث خلال عملية إسناد المناصب في إطار تجديد الجهاز المخزني، إذ دعى ليوطي إدارته إلى عدم الحسم في قرارات تعيين نخب المخزن خلال زياراته إلى فرنسا وغيابه عن مقر الإقامة العامة، فأصر على عدم منح قانونية لهذه التعيينات، إلا بعد عودته للنغرب من أجل البت في القرار النهائي، عقب مناقشة الاستنتاجات التي وفرتها عادة الاستخبارات المجمعة من طرف مصالح

---

[253] - **A.D.C.N. Paris, , Série M., Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, **Ministère des affaires étrangères, Direction des affaires politiques et commerciales,** Afrique, lettre N°1363, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères**,** A.S **Du Grand Vizirat** , Rabat, 5 septembre 1913.

[254]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°3, dossier N°1, Personnalités marocaines 1917-1926**, **Ministère des affaires étrangères,** lettre N° 506, du Ministre des affaires étrangères au Résident Général au Maroc, A.S. **GUEBBAS et MOKRI**, Paris, 15 aout 1917.

الحماية[255]، وهكذا حرص الفاعلون الفرنسيون على التشاور بشكل جدي بخصوص الأهمية السياسية لكل تعيين مخزني، وجعلت من الفاعلية السياسية للعناصر المقترحة لتأمين المهام المخزنية معيارا تابثا للاختيار، فتسعفنا الوثائق في رصد عدد من الخطوات، يمكن القول أنها ظلت قاعدة أساسية في تجديد مناصب جهاز المخزن تحت نظام الحماية:

- وضع ملفات خاصة بمختلف النخب المخزنية، وتحيين معطياتها باستمرار من قبل المراقبين الفرنسيين.
- تحديد لائحة موسعة من الترشيحات، التي ترى الإقامة العامة أحقيتها في التنافس حول هذه المناصب.
- مناقشة معطيات الملفات الخاصة بالمرشحين بشكل تشاركي، لضبط مميزات كل شخصية على حدة، والمنفعة السياسية التي ستنتج عن حيازتها للمنصب المقترح[256].

فجاءت على هذا النحو اقتراحات الوزير المفوض لدى الإقامة العامة لاختيار باشا الدار البيضاء سنة 1922 لخلافة الباشا مولاي احمد بن المنصور، على النحو التالي:

1. **"بالنسبة لعبد العزيز بركاش، فإني أشاطر السلطان الرأي حول خطورة احتكار المناصب العليا من قبل عائلة واحدة.**
2. **أفضل سي عثمان الجراري، لكن أحبذ أكثر سي محمد بن عبد الواحد الذي يبدو صراحة الشخصية الأكثر تميزا لشغل هذا المنصب"**[257]. لكن مجرى الأحداث لم يسمح للإدارة الفرنسية في تتبع منهجها المثالي في تدبير مسألة تجديد النخب المخزنية، فكانت مدعوة باستمرار إلى

[255]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 3, dossier N° 1, Personnalités marocaines 1917-1926**, **Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique**, télégramme N°82, du Ministre des affaires étrangères au Délégué de Résidence générale à Rabat A.S. **Pacha de Casablanca**, Paris, 16 fév. 1922.

[256]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°3, dossier N°1, Personnalités marocaines 1917-1926, Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique**, télégramme N°89-90, Du Ministre des affaires étrangères au Délégué de la Résidence générale à Rabat A.S. **Pacha de Casablanca**, Paris, 16 fév. 1922.

[257]- **A.D.C.N. Paris, Carton N°3, dossier N°1, Personnalités marocaines 1917-1926**, **Affaires étrangères**, télégramme N°127, Du délégué de la résidence générale au Maréchal Lyautey, A.S. **successeur du Pacha de Casablanca**, Rabat, 16 mars 1922.

اعتماد مساطر متميزة في إسناد مناصب المخزن، كشفت من خلالها على مدى المرونة، التي تمتعت بها هياكل هذا الجهاز باعتباره مؤسسة عصرية حينها، فخلال عملية استبدال باشا الدار البيضاء سنة 1922، اعتقد مستشار السياسة الأهلية بعد اقتناعه بتعيين سي محمد بن عبد الواحد في هذا المنصب، وبعد حصوله على موافقة المخزن حول هذا الاختيار، أنه سيكون من الأنسب تعيين الباشا الجديد دون انتظار عودة ليوطي، فرغم مختلف التدابير المتخذة في هذا الاتجاه، تسببت المغادرة غير المرتقبة لمولاي احمد بن المنصور لمهامه في ضجة كبيرة، إذ حضر بنفسه إلى الرباط، ليوضح أن مهمته أصبحت أكثر صعوبة، مما كانت عليه من ذي قبل، وأنه من المستعجل أن يتولى خلفه المهام قصد المشاركة في الإعداد لاستقبال رئيس الجمهورية الفرنسية، فاكتفى ليوطي ببعث برقية يرخص من خلالها على أجرأة تعيين الباشا الجديد للدار البيضاء دون انتظار عودته إلى المغرب، وتقديمه دون تأخير للسلطان قصد المصادقة عليه رسميا[258].

حاول ليوطي بسط سلطة الحماية على جميع ممثلي السلطان باعتباره مفوضا عن حكومة الدولة الحامية، غير أن بعضا من نخب المخزن تمتعت باستقلالية خاصة وظلت وضعيتها خارج التحكم المباشر من قبل سلطات الحماية والمخزن على حد السواء، حيث ظلت غير تابعة لسلطة المقيم العام كمفوض لدبلوماسية المخزن الشريف، وغير معنية بإشعاره بمختلف أنشطتها، فتفيد بعض مراسلات ليوطي مع وزارة خارجية فرنسا، أن هذا الأمر قد أزعج ليوطي الذي ظل متمسكا بقناعاته الخاصة بخصوص أهمية خضوع جميع ممثلي السلطان لسلطة مفوضها في المغرب، وهكذا حاول إثارة انتباه الحكومة الفرنسية حول وضعية مستشار السلطان قدور بن غبريط، التي اعتبرها غير مناسبة في إدارة نظام الحماية، مؤكدا على أهمية وضع جميع ممثلي المخزن تحت تصرفه الخاص، فجاء تصريحه في هذا السياق على النحو التالي: **"بلغني بصدفة وبشكل غير مباشر أن السي قدور بن غبريط سيغادر باريس ما بين 12 و14 (دجنبر 1919) ويعتزم التوقف في طنجة لقضاء مسائله الشخصية، وإنه**

[258]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 3, dossier N° 1, Personnalités marocaines 1917-1926, Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique, Série Maroc**, télégramme N°127, Du délégué de la résidence générale au Maréchal Lyautey, A.S. **successeur du Pacha de Casablanca**, Rabat, 16 mars 1922.

**ليؤسفني فعلا مزاولته مهاما مخزنية باعتباره موظفا للحكومة الشريفة، وأن تتم جميع تحركاته دون مشاورتي، وخاصة أنني في الآونة الأخيرة بأشد الحاجة إليه لمعالجة مسألة مولاي عبد العزيز"**[259].

فرضت عدد من التعيينات المستعجلة على إدارة الحماية تجاوز البطء، والارتباك الذي ساد عامة عملية إعداد ظهائر التعيين من قبل أجهزة المخزن، حيث استلزمت بعض هذه التعيينات صياغة خاصة تتوافق مع الحاجيات المستجدة للمشروع الاستعماري، التي لم تكن متداولة لدى المخزن العتيق قبل عهد الحماية، وبهذا الشكل أُعفيت المصالح المخزنية من صياغة هذه الظهائر وترجمتها، وألحقت هذه المهمة إلى اختصاصات مصالح الحماية الإدارية، إذ انحصر دور المخزن الشريف في تأمين وضع الخاتم السلطاني لمنحها مشروعية لاعتمادها[260]، والملاحظ أن المراقبين الفرنسيين قد سيطروا تماما داخل كتابة الإدارة الشريفة على عملية إعداد مشاريع الظهائر السلطانية والمراسيم الوزارية، فرغم محاولة تعزيز مظهر الشراكة بين المصالح الفرنسية والمغربية، بمنح الإدارة المخزنية حق التعبير عن موقفها من هذه القوانين، من خلال لجان خاصة يعينها السلطان لفحص هذه القوانين، إلا أنها ظلت تكتسي في الواقع طابعا رمزيا، حيث ظلت تعد نصوص هذه القوانين ويتم تدقيقها من لدن مصالح الإدارة الشريفة، التي تشكلت في غالبيتها من الموظفين الفرنسيين[261].

تمكنت إدارة الحماية بسياسة استقطابها من خلق ارتياح عام لدى نخب المخزن اتجاه وضعيتهم الجديدة داخل نظام الحماية، إذ أصبحت أكثر تنظيما واستقرارا مقارنة بما كانت

---

[259]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton 3, Dossier 1, Personnalités marocaines 1917-1926**, **Ministère des Affaires étrangère, Direction des affaires politiques et commerciales,** télégramme N°778, Du LYAUTEY Résident Général à M. de PERTTI, A.S**. Kaddour BEN GHABRIT**, Rabat, 14 déc. 1919, à 16 h 44.

[260] - نعرض في هذا السياق مثالا؛ لإعداد ظهير تعيين محمد المقري في منصب المسؤول عن نزع الملكيات في المنطقة الدولية: "اقترحت مؤخرا الوكالة الفرنسية في طنجة من الإقامة العامة أن تتدخل مستعجلا من أجل تعيين المسؤول الشريف عن نزع الملكيات من قبل السلطان، ويشرفني إذن أن أبعث لكم رفقته مشروع ظهير ملتمسا منكم إعادة صياغته بالعربية على استعجال ووضعه للختم من قبل مقامه الشريف، وسأكون ممتنا جدا إذا ما وافيتموني بهذه الوثيقة غدا، أو صباح بعد غد على أبعد تقدير، كما يتوجب أن يحمل هذا الظهير تاريخ 9 يونيو 1916". ورد في:

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 22, dossier N° F.4**, Résidence Général, Cabinet Diplomatique, lettre N° 1299 D, du Chef du Cabinet diplomatique au Secrétaire de Gouvernement Chérifien, A.S. **Administrateur Chérifien prévu pour les expropriations,** Rabat, 16 juin 1916.

[261]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne,** …op.cit., p. 86.

عليه في نظام المخزن القديم، ونخص بالذكر مرحلة الاضطرابات التي شهدتها السلطة خلال عهد السلطان مولاي عبد العزيز، وخلال المرحلة الانتقالية من مغرب المخزن إلى مغرب الحماية. ونعتقد أن ثقة نخب المخزن في عدم غموض مستقبلها داخل نظام الحماية، قد نتج بالأساس عن المجهودات التي بدلتها إدارة الحماية للاستجابة لمختلف المتطلبات المالية لهذه النخب، محاولة إيجاد توليفات وتبريرات ملائمة لتحقيق رغباتهم، فاستجابت إدارة الحماية في هذا الصدد للمتطلبات المالية المتزايدة للصدر الأعظم محمد المقري بمنحه تعويضا عن تمثيله للسلطان بقدر اثنا عشر ألف (12000) فرنك، وأداء إيجار سنوي لفائدته قدره سبعة ألاف ومئتي (7200) فرنك، وأداء أجرة سبعة مخزنين أي ما يعادل ثمانية ألاف (8000) فرنك، وصيانة سيارتين بما يعادل عشرون ألف فرنك (20000) للسيارة الواحدة، وأمام عدم تمكن الصدر الأعظم المقري من تبرير مصاريفه كاملة بالوثائق التي تطلبها الشؤون المالية، وجدت الإقامة العامة حلا لتمكينه من متطلباته بتخصيص خمسون ألف (50000) فرنك كتعويض كامل وشخصي على التمثيلية تحتسبته لفائدته ابتداء من أكتوبر 1919[262]. لكن في المقابل لم تعد سلطات الحماية تسمح بالتغاضي عن تماطل رجال المخزن في أداء المستحقات التي في ذمتهم لفائدة خزينة البلاد، فرغم التساهل الذي كانت تقدمه لفائدتهم في أداء واجباتهم المالية، حيث تجاوزت مدة التسهيلات في عدد من الحالات ستة عشر (16) شهرا، غير أنها رفضت التجاوز عن عدم أداء هذه المستحقات لصالح ميزانية الخزينة، فنجد في إحدى المراسلات التي بعث بها الجنرال موريل (Morel) قائد جهة فاس بتاريخ 14 نونبر 1922، أنه طالب رئيس المصالح البلدية لمدينة فاس باستخدام جميع الطرق القانونية الكفيلة بتحصيل مبلغ ألف وثلاثمائة وعشرين(1320 ) فرنك و ألف وأربعمئة وعشرين (1420) فرنك الناجم عن حيازة القمح على التوالي من قبل مولاي أحمد المامون البلغيتي قاض في محكمة الشرع، وسي محمد بن الحسن بن يعيش قايد المشور، ملحا على الضغط عليهما، باتخاذ إجراءات صارمة لإجبارهما على تسديد المبالغ التي في ذمتهما لخزينة مدينة

[262]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, Carton N°22, dossier N°F.4**, Arrêté Résidentielle du Général de division Lyautey, A.S. **Des frais de représentation de son Excellence le Grand Vizir**. Rabat, 30 oct. 1930.

فاس[263].كما ساهمت المشاكل المالية لعدد من النخب المخزنية، بعد عجزها على تسديد ديونها المتراكمة لفائدة عدد من التجار اليهود أو الأوربيين في تعزيز التحكم، الذي طبقته إدارة الحماية على الوضعية القانونية والإدارية لهذه النخب. حيث اتخذت إدارة الحماية عددا من الإجراءات الخاصة اتجاه وضعيتهم المخزنية تحت ذريعة مساعدتهم على تجاوز أزمتهم، إلا أن هذه المساعدات وإن شكلت عربون صداقة وإخلاص بين إدارة الحماية وهذه النخب، لكنها في المقابل منحت للإدارة الفرنسية حق التحكم في وضعية رجال المخزن، ودون حاجة إلى تحري موقف المخزن المركزي من إجراءاتها[264].

اكتست السلطات المخولة لوزراء وكتاب حكومة المخزن في إطار وضعيتهم الجديدة داخل نظام الحماية طابعا صوريا ، فاكتفت بممارسة أدوار لا تتعدى أن تكون استشارية في أحسن الحالات، ووصف المراقبون الفرنسيون الصدر الأعظم لحكومة المخزن بعدما احتكروا مهمة اقتراح المشاريع، بكونه لم يكن له أي دور فعال في هذا الاتجاه، وظل راضيا بإعطاء رأيه فقط حول المشاريع التي يقدمها إليه مستشار الحكومة الشريفة، فيصادق عليها بشكل آلي إذا كانت من مهامه، أو يعرضها على السلطان إذا ما استدعت إصدار ظهير

---

[263]- **A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes Carton N°22, dossier N°F.1**, Service Municipaux, lettre N°1456, A.S. **D'une créance de ville de Fès sur deux fonctionnaires Maghzen**, Fès 22 déc.1922.

[264]- جاء تحكم الإقامة العامة في وضعية مولاي الزين العلوي عقب عدم قدرته على تسديد ديونه على النحو التالي: "قام مولاي الزين أخ السلطان عندما كان يشغل مهام خليفته في مراكش بالعديد من المشتريات، بداية بشكل محتشم ومحسوب ثم بجرأة أكبر وعبر الاستدانة، فنظرا لكرامته البارزة التي حتمت عليه التموضع في مستو معين، والتي منحت للمتعاملين معه ثقة تامة، فظل مولاي الزين وإلى حدود نهاية سنة 1920 أن يبدي نيته في الوفاء بديونه، لكن راتبه الضعيف لم يمكنه من مسايرة مستوى القواد الكبار المستقرون بمراكش، الذين يمتلكون موارد معتبرة، مما استدعى اللجوء إلى السلطات من حين لآخر لدعوته إلى تسديد ديونه، ولكن أخيرا بدأ يؤدي جزءا كل شهر من أجرته ومن خلال هدايا عيد الأضحى التي كان يتلقاها نقدا، أصبحت وضعية مولاي الزين أكثر إحراجا خلال سنة 1921، فتدخلت السلطات العسكرية للمنطقة في العديد من المرات لتنصحه بأداء ديونه، وعند الإقامة العامة لدعوتها لاتخاذ قرار حول ديون الخليفة الذي أصبح موضوعا لقضية ديون حقيقية، فقررت الإقامة العامة أخيرا إرسال مولاي الزين إلى تزنيت في يوليوز1921، لتفادي قيامه بنفقات إضافية ومن أجل توفير له موارد أكثر تساعده على تسديد ديونه بسرعة، حيث استطاع هذا الأخير القيام بادخار مهم في تزنيت والذي تمكن توزيعه على ديونه". ينظر:

**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°3, dossier N°1**, **Ministère des affaires étrangère, Cabinet du Ministre**, Du Francis Grelle, Banque marocaine, et Société commerciale française au Maroc au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Créanciers de Moulay Zin**, Marrakech, 16 mars 1922.

بخصوصها، فكانت كتلة القرارات المعدة لمصادقته وحدها كافية لإثقال عاتقه دون أدنى محاولة من قبله لمناقشة مضامينها[265].

وهكذا أدى الوضع الجديد لموظفي المخزن المركزي إلى التضييق عن حرية مزاولة دورهم التقليدي بشكل كبير، فلم يكن متاح لهذه النخب اتخاذ أحد القرارات أو إنجاز إحدى الإجراءات دون استشارة ممثلي السلطات الفرنسية، أو التماس موافقتهم، وعلى هذا النحو أصبح الصدر الأعظم مجبرا على استشارة القنصل الفرنسي في طنجة، بخصوص البروتكول الذي يجب اعتماده خلال تنقلاته[266]، كما أصبح يلجأ إلى مستشار الحكومة الشريفة لطلب مساعدة سلطات المراقبة الفرنسية لحل مسائله العالقة على المستوى المحلي[267].

### 1-2- القائدية تحت الرقابة الفرنسية

سعت الإقامة العامة إلى حفظ مظاهر تبعية النخب المحلية للمخزن المركزي، عبر الالتزام بالتقاليد المخزنية في تنصيب ممثلي المخزن المحلي، فاحتفظ المخزن المركزي بصلاحية إصدار قرارات التعيين، كما استمر الاعتماد على نفس الصياغة الخاصة بتحرير هذه القرارات، واعتماد المناسبات الدينية كتواريخ لإقرار هذه النخب في قياداتهم الجديدة[268].

---

[265] Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne,** …op.cit., pp.87-88

[266]- جاء في رد القنصل الفرنسي في طنجة حول استفسار الصدر الأعظم بخصوص البروتكول المعتمد لتنقله إلى فرنسا كما يلي: "أصررت عليه بضرورة اعتماد الخيار الثاني للتأكيد على أن سلطان المغرب لا يزال هو عاهل البلاد، كرد على مظاهر الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة قدوم ملك إسبانيا"

**-A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°3, dossier N°1, Personnalités marocaines 1917-1926**, **Consulat général de France à Tanger,** lettre N° 307, du Consul de France à Tanger au Résidant général, A.S. **Voyage de Grand Vizir,** Tanger, 9 juillet 1927.

[267] - ورد في تحكم السلطات الفرنسية في جميع الوظائف دعوة الصدر االأعظم محمد المقري مستشار الشريفة للتدخل لصالحه لدى سلطات المراقبة الفرنسية من أجل وضع حد للتهجمات على أراضي في ملكيته في منطقة الشراردة: " أشعر الصدر الأعظم الحاج محمد المقري مستشار الحكومة الشريفة بالصعوبات، التي واجهها لحل نزاعه العقاري حول قطعة أرضية عند الشراردة، بينه وبين جماعة أولاد الأبيض، الذين تجاوزوا بشكل ملحوظ الحدود التي تفصل بينهما". أورده

**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, Carton N°22, dossier N° F.3**, Secrétariat général de Protectorat, Service des contrôles civils, lettre N° 4929, Du Secrétaire général du protectorat à Monsieur Mazieres chef de Contrôle civil de Petit Jean, A.S. **Difficultés immobilières de S.E. Grand VIZIR,** Rabat, 14 mars 1922.

[268]- **A.D.N, Maroc, Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°22., dossier N° F.1**, Secrétariat de gouvernement Chérifien, lettre N° 4986 S.G.P, 20 novembre 1922.

لعب الباشوات والقواد دورا رئيسيا في تأطير التجمعات المغربية، نظرا لاتصالهم المباشر بالساكنة المحلية، لذلك قررت الإقامة العامة فرض رقابة موظفيها على هذه النخب، كسلطة وقائية تهدف إلى الحد من تعسفات هذه النخب داخل مجالاتها، وحفظ الوضع السياسي داخل المجتمعات المحلية، إلا أنها افترضت في الوقت نفسه تحلي الممارسين لهذه الرقابة بأدبيات التقدير والاحترام التي حفزتها السياسة الأهلية اتجاه هذه النخب، فكان المراقب الفرنسي بهذا الشكل، ملزما على فرض رقابته على هذه النخب، ومنحها وعيا سليما، ومفهوما واضحا حول واجباتها الوظيفية، لكن دون التسبب في إثارة سخطها، أو دفعها إلى التمرد ضد نظام الحماية[269].

أحدثت إدارة الحماية لتحديث هياكل المخزن، جهازا لمراقبة ممارسة السلطة من قبل النخب المحلية، شكل نموذجا للإدارة اللامركزية، فتكون من إداريين وعسكريين فرنسيين بشكل يوافق شبكة الباشوات والقواد على الصعيد المحلي. تلخص هدف إحداث هذا الجهاز؛ في توسيع عمليات الاحتلال داخل المناطق المغربية، وتنظيم الإدارة المحلية وفق تمثل جديد للسلطة؛ وضع على إثره الزعماء المحليين تحت رقابة العملاء الفرنسين[270]. وهكذا تم تأمين هذه الرقابة في المناطق العسكرية من قبل السلطة العليا لقادة الجهات، وكذا من قبل قادة الدوائر، والتي قدر عددها في المغرب الغربي بأربع عشرة (14) دائرة، وسبع (7) دائرات في المغرب الشرقي، وبالاعتماد على مكاتب الاستخبارات التي كان عددها سبعة وأربعون (47) في المغرب الغربي وسبعة عشر (17) مكتبا في المغرب الشرقي. كما تشكل كل مكتب للاستخبارات من ضابط أو عدة ضباط حسب أهمية الإقليم الذي وضع ضمن اختصاصه، وأيضا من مترجمين فوريين، فكان رئيس المكتب يراقب جميع تفاصيل عمل وتدبير القواد، وخاصة قرارات الغرامات، وتحصيل الضرائب، وأعمال السخرة، ولوازم المونة، كما يراقب في نفس الوقت إدارة قضاء "الأهالي"، ويفحص بشكل خاص جميع الشكايات الموجهة ضد القضاة أنفسهم، أما القضايا الأكثر أهمية فكانت خاضعة لتقدير قائد الجهة تحت إشراف قائد الدائرة، وترفع جميع المسائل الإدارية فيما بعد إلى الكاتب العام للحكومة

[269]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne,** …op.cit., p.74.
[270]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne,** …op.cit., p.28.

الشريفة، الذي يبث فيها بإيعاز من الإقامة العامة، واستنادا على تقارير المراقبة الفرنسية، قبل وضعها لمصادقة المخزن المركزي[271].

تحولت وضعية النخب المحلية بعد وضعهم تحت سلطة المراقبة من زعماء حقيقيين لمجالات قيادتهم إلى قادة وزعماء من الدرجة الثانية، إذ أكد ليوطي لمراقبي الحماية على أهمية تعزيز تفوق سلطة المراقبة على سلطة الباشوات والقواد داخل المجالات المحلية، وعدم حصر مهمتهم في مراقبة القضاء والإدارة "الأهلية"، بل جعلهم مسيرين حقيقيين للبلاد، والمكلفين الرسميين في تنفيذ مختلف المشاريع داخل مناطق رقابتهم، في حين اقتصرت وظائف النخب المحلية في مساعدة وتنفيذ تعليمات هؤلاء المفوضين الذين يعينون تبعا لمرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية، ويمثلون المقيم العام في التراب المغربي، لكن اتسم تدخل المراقبين الفرنسيين بقدر كبير من التباين داخل القيادات المحلية ارتبطت أساسا بطبيعة الزعماء والساكنة المحلية الموضوعة تحت رقابتها، إذ كان عليها تفادي قدر المستطاع الاصطدام مع مصالح القواد الكبار خلال مزاولتهم لمهام الرقابة الفرنسية، كما كان عليه تجنب إضعاف سلطة هؤلاء الزعماء داخل أوساط كانت لها قابلية كبيرة للعودة إلى التمرد على التزاماتها في ظل نظام الحماية[272]، فشهدت وضعية الباشوات والقواد خلال عهد الحماية العديد من الاستثناءات، والتي همت خاصة مختلف القواد الكبار، إذ حرصت سلطات المراقبة على استشارتهم في جميع المسائل الإدارية والمالية المزمع تطبيقها في مجال قيادتهم، ثم تبعث مواقفهم لإدارة الحماية، لتكييف مشاريعها مع تصور هؤلاء الزعماء، فاستطاع كبار رجال المخزن المحليين فعليا مساومة إدارة الحماية، وفرضوا اقتراحاتهم بشكل لم تكن الإقامة العامة مستعدة لرفضه، حيث تلخصت قاعدة التعامل مع هذه العناصر في استرضائها وجعلها فوق كل قاعدة قانونية أو إدارية[273]، وعلى هذا الأساس جاء موقف الباشا التهامي الكلاوي من التنظيم الإداري والمالي لمجال قيادة حمو الكلاوي المقترح عليه

---

[271]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار**، ...م.س.، صص.107-108.

[272]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne,** …op.cit., pp.81-82.

[273]- **A.D.C.N. Paris, Direction des affaires indigènes, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalité marocaines 1923-1937**, lettre N° 1317, Du Ministre plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Du décès du Caïd Si Hammou GLAOUI**, Rabat, 13 juil.1934.

من قبل سلطات المراقبة بتاريخ 28 أبريل 1934 على إثر وفاة القايد حمو الكلاوي على النحو التالي:

- **التقسيم الإداري**: وافق التهامي الكلاوي على التكفل بشكل مباشر بقيادة القبائل المذكورة في ظهير القايد سي حمو، والذي مثل القايد الأعلى عليها، شريطة حفظ التنظيم الداخلي للقيادة، واستمرار الخلفان (جمع خليفة) السابقون في مهامهم مع وضعهم تحت سلطته المباشرة، وتأمين قيادة تلويت (تلوات) من قبل ابنه إبراهيم الكلاوي مع استمرار الخليفة رحو في منصبه لتدريبه على مزاولة وظائفه تحت مراقبة وإدارة الكولونيل شاردون (Chardon).

- **التنظيم الضريبي**: وافق على توسيع مجال الترتيب النظامي على جميع القبائل في الطرف الجنوبي للأطلس، شريطة الإضافة إلى الاقتطاعات الاعتيادية للترتيب المخصصة له، يجب على مؤسسة الحماية تخصيص مبلغ مليون فرنك سنويا، يمنح له بشكل شخصي ومدى الحياة، كما اشترط بالنسبة للعام الجاري الاحتفاظ بالفرض واستفادته من حصة القايد حمو بالإضافة إلى حصته[274].

سعت إدارة الحماية إلى حفظ وضعية نخب المخزن المحلي على ما كانت عليه قبل وضع نظام الحماية فيما يتعلق بأدوارها التقليدية، فاحتفظت هذه النخب بالعديد من مهامها القضائية والمالية في إطار وضعيتها الجديدة، رغم محاصرة استقلاليتها بوضعها تحت رقابة ممثلي السلطات الفرنسية[275]، حيث كان عدم المساس في جوهر وضعيتها القانونية والإدارية ضرورة فرضتها طبيعة هذه النخب نفسها خاصة داخل النسق القبلي، وهكذا استمرت هذه

---

[274]-**A.D.C.N. Paris, Direction des affaires indigènes, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, lettre N° 45, Du Pacha Si El Hadj Thami au Général GARTOUX Commandant de la Région de Marrakech, A.S. **Commandement du Caïd Hammou Glaoui**, Marrakech, 29 avr.1934, p.164.

[275] - تعاون كل من القواد والشيوخ ومساعديهم وأعضاء لجان الإحصاء والعدول على تحصيل الترتيب، حيث اعتبروا العاملون الرئيسيون لتجميعه، تم استيحاء من التجربتين الجزائرية والتونسية وتخصيصهم بنسبة 10 في المئة مقتطعة من الضريبة الرئيسية، فكرت الإدارة المالية للحماية في أحد الأوقات استبدال هذه الصيغة من خلال تخصيص أجر ثابت لهذا النوع المتخلف من التعويض، الذي يجعل معيشة القواد مرتبطة بالتغيرات المناخية وتقلبات الأسعار، أكثر من الأهمية العددية لدافعي الضرائب. أورده:

Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution** … op.cit., T.2, p.164.

النخب في تأمين دورها التقليدي الأساسي المتمثل في جمع الضرائب داخل مجالات قيادتها، إذ رغم التعقيدات التي أفرزها اعتماد هذا النمط الجبائي، إلا أنه كان من الصعب على إدارة الحماية الاستغناء عنه، بحكم الحساسية الكبيرة لهذا الدور داخل المجتمع القبلي، وعلى اعتبار أنه المورد الأساسي لهذه النخب، وعلة تعلقها بمناصب السلطة المخزنية، فجاء في تقرير الحماية بخصوص دراسة مسألة الإصلاح الضريبي لسنة 1933 الخاص بزعماء كلاوة؛ "أن الباشا التهامي الكلاوي لم يقبل بتطبيق الترتيب النظامي داخل مجالات قيادته، إلا شريطة تخصيصه بمليون (1.000.000) فرنك سنويا لمدى الحياة، إضافة إلى الاقتطاع القانوني من قيمة الضرائب المحدد في 10 في المئة لفائدته"[276]، وهو ما لم يكن لإدارة الحماية سبيلا لمعارضته فجاءت إجراءاتها لخدمة مصالح باشا مراكش على الشكل التالي:

1. التعويض وفق المعدلات الاعتيادية، بالنسبة للشيوخ والخلفان.

2. تعويض اعتيادي بقيمة 10 في المئة مخصص للقايد الباشا التهامي الكلاوي.

3. تخصيص مبلغ مليون فرنك سنويا ولمدى الحياة للباشا التهامي، مع توجيهه لتسديد الاشتراكات والضرائب المختلفة المتراكمة على الباشا، والتي يسبب تغطيتها لحدود ذلك الوقت العديد من الصعوبات، وإذا بقي فائض فسيعاد إليه.

4. تخصيص قسط من هذه الضرائب بعد خصم المبالغ المحددة في الأعلى لتسوية الدفعات السنوية المستحقة لفائدة صندوق الإيداع والشحن، الناتجة عن قرض بقيمة خمسين مليون(50.000.000) فرنك الممنوح للباشا التهامي، وسيتم اعتماد هذا النظام إلى غاية رفع الحجز على ممتلكات لتهامي الكلاوي الموضوعة قيض الرهن[277].

---

[276]- **A.D.C.N. Paris, Direction des affaires indigènes, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, **Direction des affaires politiques**, lettre N°1317, Du Ministre plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Décès du Caïd Si Hammou GLAOUI**, Rabat, 13 juil.1934.

[277]- **A.D.C.N. Paris, Direction des affaires indigènes, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, lettre N° 1317, Du Ministre plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Du décès du Caïd Si Hammou GLAOUI**, Rabat, 13 juil.1934.

فيمكن أن نستنتج أن إدارة الحماية، قد ركزت في تدبيرها لوضعية النخب المحلية على ضرورة مواصلة العمل بمبدأ تلقي هؤلاء الأعيان لرواتبهم ومستحقاتهم مباشرة من مهمة جمع الضرائب؛ عبر اقتطاع حصص منها لفائدتها، كما أن من الواضح أن مكاسب الزعيم المحلي من هذا الوضع ارتبط بشكل خاص بمدى نفوذه داخل محيط قيادته، ووفق طبيعة الخدمات التي بإمكانه توفيرها للمسائل الفرنسية، ظل العالم القبلي خاضعا لنظام القائدية رغم التواجد الفعلي للسلطة الفرنسية في شخص ضباط الشؤون الأهلية أو المراقبين المدنيين، إلا أنه بدون دعم من هؤلاء الأعيان، لم يكن بإمكان الجهاز الإداري الفرنسي تطبيق القرارات الصادرة عن الإدارة الفرنسية، وإخضاع الساكنة المحلية للنظام الجديد، خاصة أن هؤلاء الأعيان تميزوا بكونهم لم يكونوا يكلفون السلطة المركزية شيئا يذكر؛ إذ دأبت هذه الأخيرة على تركهم يقتطعون مستحقاتهم المادية من الضرائب القبلية، مع التغاضي عن العديد من التجاوزات الابتزازية الإضافية[278]. وهكذا ألقت الحماية تكلفة تدبير هذا الجهاز المخزني على عاتق القطاع الفلاحي التقليدي، كما لم يقتصر ترشيد نفقات المخزن عند سقف عدم تحمل كتلة أجور هذه النخب، بل لم يكن عليها أيضا أن تنشغل ببناء المقرات الإدارية ورعايتها، مادام أن مساكن أولئك الأعيان، قامت في الوقت نفسه مقام تلك البنيات الإدارية[279].

حرصت إدارة الحماية على التحكم في مهمة إعداد أختام نخب المخزن المحلي، والإشراف على توزيعها وتسليمها عبر قناة مراقبتها المحلية إلى مجموع الباشوات والقواد قصد استعمالها من قبلهم كرمز لسلطتهم المخزنية، وهكذا تكلفت الكتابة العامة للحكومة الشريفة بإعداد هذه الأختام الخاصة، وسهرت على عمليه توزيعها تحت إشراف سلطات المراقبة، وهو ما عكس بوضوح نية الإدارة الفرنسية في وضع هذه النخب تحت تصرفها الخاص، إذ خلق تحكم السلطات الفرنسية في مسالة الاختام وعيا لدى ممثلي السلطان بسيطرة الإقامة الفرنسية على وضعيتهم القانونية والإدارية، وهو استلزم عامة منهم ضرورة

[278]- Roger GRUNIER, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne**, … Op.cit., p. 84.
[279]- Ibid., p. 85.

الالتزام بتعليمات المراقبة الفرنسية، التي أصبحت وحدها المحدد الأساسي لجدوى استمرار هذه الزعامات في تأمين وظائهم المخزنية من عدمه[280].

شكل الفراغ السياسي الذي أحدثه وفاة أو استقالة أحد القواد الكبار داخل المجالات ذات الخصوصيات المتميزة إشكالا حقيقيا لمؤسسة الإقامة العامة، فتحت الضغط المستمر لقلة أطر وقوات الحماية، وأمام ساكنة تميل بطبيعتها إلى الحرية والاستقلالية، كان من الواجب عليها اعتراض المحاولات المحتملة للمعارضة اتجاه أعوانها، والالتزام بوحدة واستمرارية رؤيتها السياسية[281]، ومن أجل تجاوز هذا الارتباك خصصت إدارة الحماية آليات جديدة في إطار تحديث وضعية نخب المخزن الإدارية، تلخصت في إعداد ملفات خاصة يتم تحيين معلوماتها بشكل دوري تعالج بالأساس مسألة تعويض القيادات المخزنية القائمة في حالة فرضت ظروف المرض أو الوفاة أو غيرها انسحابها من وظيفتها، لتفادي مراجعة سياسة الحماية بأكملها ومراجعة مدى صلاحية الاستمرارية على نفس النهج أم أن المعطيات المزامنة تستلزم تغييره في هذه المجالات، فأشار فيهذا الاتجاه المراقب الفرنسي لمكتب تاينست دائرة مرنيسة إلى أهمية تحيين الملفات الخاصة بأعيان المخزن في معالجة مسألة خلافة القايد علال بن عمار دحميدو بقوله: **"توفي القايد علال ولد عمار دحميدو، هذا الحدث المهم وغير المنتظر يطرح على الفور مسألة من سيخلفه في القيادة، الأمر الذي لن نعجز على تدبيره، وذلك لأنه ومنذ أن توليت القيادة في مكتب تاينست لاحظت أنه لم يتم تحيين ملف تعويض الزعماء المحليين منذ عشر سنوات خلت، لذلك طالبت بتحيينه مما أتاح مناقشته بشكل فعال مع قادة الملحقة، لذلك فعلى إثر وفاة القايد علال لم نكن بحاجة إلى إنجاز دراسة مطولة للوضعية الآنية"**[282].

---

[280]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1M/300, Direction des affaires chérifiennes, Carton N° 41, dossier N°G.3.4**, Section d'état, lettre N°9740, A.S. **Sceaux de commandements**, Rabat, 1 sep. 1941.

[281]- **S.D.H.V, Direction des affaires indigènes, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1555,** Territoire de Taza, Cercle de Haut Leben, lettre N°173, du Chef d'Escadrons Lieutenant de Battisti au Chef de territoire**,** A.S. **Décés du Caid Allal ould Amar D'Ahmidou et de son remplacement,** Taineste, 29 mars 1946.

[282]- أشار المراقب الفرنسي إلى أهمية تحيين الملفات الخاصة بمسألة خلافة القايد علال بن عمار دحميدو: "فعلى إثر وفاة القايد علال لم نكن بحاجة إلى إنجاز دراسة مطولة للوضعية الآنية مع قائد الملحقة من أجل الوصول إلى اتفاق حول النقطتين الأساسيتين التاليتين:

1- يجب أن تظل قيادة مرنيسة وولاد بوسلامة وبني ونجل وفناسة مشكلة قطبا واحدا.

2- يجب أن تظل القيادة داخل العائلة التي تزاول هذه القيادة بحزم وولاء منذ عشرين سنة.

ظل التخوف لدى نخب المخزن مما سيؤول إليه مصيرهم بعد نهاية مهامهم، فرغم مختلف الضمانات التي منحتها الإقامة العامة لعدم التعرض لمصالح وممتلكات النخب المنتهية مهامهم، إلا أن هذه النخب ظلت تتوجس باستمرار من تدهور مكانتها الاجتماعية والمالية، ومصادرة ممتلكاتها وحرمان ورثتها من تركتها، فجاءت طلبات نهاية خدمتهم تركز في مجملها على التماس إحاطتهم رفقة ذويهم وممتلكاتهم بالاحترام والتقدير[283]، وهو ما وجه السلطات الفرنسية في إطار استراتيجية تجديد نخب المخزنية إلى أهمية مراعاة ودية علاقاتها بهذه النخب عقب إنهاء مهامها، فحرصت بذلك على حفظ ولاء المتعاونين معها من خارج إطار خدمتها المخزنية، مانحة لنهاية مهامهم المخزنية مظهر تغيير للمناصب فحسب، حتى لا يتم تأويله كإجراء عقابي اتجاههم، فكان انشغال إدارة الحماية الأول هو جعل هذه النخب تدين بالولاء لمؤسستها، ما يستدعي الاستمرار في دعم مشاريعها وإن من خارج مناصب خدمتهم الفعلية[284]. خاصة أن إدارة الحماية سهرت على دعم ورثة النخب المتوفية، بتلافي مصادرة الممتلكات موضوع التركة المخصصة للتوريث، كعربون صداقة من قبلها لهذه العائلات التقليدية، ففي هذا الإطار رفض القائد الفرنسي لجهة مراكش تعيين القاضي العبدي لأسفي كوصي على تركة القايد الكندافي، معتبرا إياه قرارا غير صائب حيث صرح للإقامة العامة: **"فتبعية هذا القاضي للسلطان لا تدع شكا في أن تحكيم هذا القاضي في تركة القايد الكندافي سيكون بهدف واحد هو وضع يد المخزن على عقارات الكندافي، في المقابل يمكن اختيار أحد**

---

فبعد وفاة القايد عمار دحميدو وبفضل خلافته بابنه علال على رأس القيادة، استمر الاشتغال بنفس النهج القديم، ووجدنا أنفسا اليوم بعد وفاة القياد علال أمام وضعية مماثلة. يشرفني إذن طلب الاحتفاظ بالخليفة سي محمد على رأس اتحادية قبائل ورغة، ليخلف بذلك أباه القايد عمار وأخوه القايد علال". يُنظر:

-**S.D.H.V, Direction des affaires indigènes, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1555**, Territoire de Taza, Cercle de Haut Leben, lettre N°173, du Chef d'Escadrons Lieutenant de Battisti au Chef de territoire, A.S. **Décès du Caïd Allal Ould Amar D'Ahmidou et de son remplacement**, Taineste, 29 mars 1946.

[283]- **A.D.N., Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°22, dossier N°F.4**, Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien, Bordereau N°870 S.G.C., Du Grand Vizir EL MOKRI au Sultan Moulay youssef, A.S. Démission du Grand Vizir**,** Rabat, 4 nov. 1913.

[284]- كشفت المراسيم التي أصر ليوطي على تتبعها في تعيين الباشا محمد بن عبد الواحد وإعفاء الباشا احمد بن المنصور من مهامهم مؤكدا لسياسة الحماية في حفظ ودية علاقاتها بالنخب المنهاة مهامهم: "اتفق تماما(ليوطي) على التعيين الفوري للسي عبد الواحد في منصب باشا الدارالبيضاء، لكن أعتقد من الضروري جعل مغادرة سلفه في المنصب مولاي أحمد بن منصور تبدو مجرد كتغيير للمناصب وليس إجراءا عقابيا"، ورد في:

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc., Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, **Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique,** télégramme N°127, du Lyautey au Délégué de la Résidence générale, A.S**. Nomination du Pacha de Casablanca**, Paris, 19mars 1922.

**قضاة مراكش أمثال؛ سي عباس بن ابراهيم التاركي المشهور بعلمه الواسع، أو الحاج الحبيب الورزازي الذي له معرفة كبيرة بتفاصيل تركة القايد الكندافي"**[285].

وخلاصة القول ضمنت الإدارة الفرنسية مراقبة المغرب، مسيطرة على أعيان المخزن، وبهذا يبدو أنها كانت تسحب من السلطان أحقيته في أعمال المراقبة على نخبه، فأصبحت الإدارة الفرنسية، بمقتضى ما ورد في معاهدة فاس، المسؤول على تحديث البلاد. وهو ما ينطبق أيضا على الوزراء والباشوات والقواد، وذلك على اعتبار أنهم ممثلي للسلطان، فإذا كانت سلطات الحماية تركت لهم هامشا لاستغلال إمكانيات المجال المغربي، إلا أن رجل المخزن أضحى مجرد تقليد صوريا، وجب المحافظة على تواجده لتجنب الأخطار، التي قد تنتج جراء الاستغناء الكلي والنهائي على خدماته في تأطير الساكنة[286].

## 2- الحافز المخزني والسياسة الأهلية

### 2-1- التعيين المخزني على عهد الحماية

سخرت الإقامة العامة لإدماج النخب المخزنية في مشروعها الاستعماري مختلف أشكال التحفيز التقليدية، التي اعتمدها المخزن الشريف في استمالة أعيانه وضمان ولائهم، كما أجبرتها الطبيعة المركبة للنخب المخزنية والمتطلبات الظرفية الحديثة على استحداث آليات جديدة، تمكنت أطر الحماية عامة من توفيرها بحكم تكوينها العلمي والعملي المتميز، فتنوعت بذلك دعامات التحفيز الوظيفي لتغطية مختلف حاجيات هذه النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والوجدانية، متخذة من التقدير المتواصل للخدمات المقدمة، والسماح بنيل شرف تحمل المسؤولية، والشراكة والتعاون، والتضامن معها لمعالجة مشاكلها الخاصة أساسا لخلق مناخ جديد للتنافس والتحدي لهذه النماذج المخزنية.

---

[285] -**A.D.N., Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 41, dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Secrétariat général, lettre N°2280 C.R.M.A./ 2ind, Du Chef de la région de Marrakech au Chef de Secrétariat politique Rabat, A.S**. Succession du Caïd EL GOUNDAFI**, Marrakech, 20 sep. 1947.

[286]-**A.D.N., Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 41, dossier N°G.3.4**, Op.cit, p. 85.

جردت إدارة الحماية مؤسسة المخزن من مختلف آليات تحفيزه التقليدية، وقامت باستثمارها في خدمة مصالحها، حتى تنفرد بجميع إمكانات الاستقطاب الخاصة بهذه النخب، فكان إحداث كتابة الحكومة الشريفة داخل القصر السلطاني وسيلة لمنح سيطرتها على هذه الامتيازات طابعا مؤسساتيا، وهكذا احتكرت السلطات الفرنسية مجموع الصلاحيات التحفيزية؛ ما مكنها من تخصيص المناصب والسلطات المخزنية، ومن صرف الأجور المجزية والتعويضات المادية، ومن الموافقة على الرخص والإجازات، وامتيازات أخرى[287].

عملت الإقامة العامة على التحكم في جميع التعيينات الخاصة بالمناصب المخزنية، وعيا بدورها في حفظ ولاء هذه النخب وضمان تبعيتها لسلطتها، فظلت المتحكم الحقيقي في هذا المعطى التحفيزي، رغم صدور هذه القرارات عامة وفق التقليد المخزني. فارتبط تحديد المرشحين والحسم في تعيينهم بشكل تام بإرادة الإقامة العامة وسلطتها التقديرية، وأصبح السلطان نفسه مدعوا للجوء إلى مستشار الحكومة الشريفة، لتمكينه من تلبية رغبات التعيين المقدمة إليه من قبل بعض ممثليه المخزنيين، الذين دأبوا على تأمين مستقبل ذويهم داخل أجهزة المخزن، بالاعتماد على تذكير السلطان بالخدمات التي قدمتها عائلاتهم في خدمة الحكم العلوي في المغرب[288]. والظاهر أن إدارة الحماية قد عملت بشكل عام على الاستجابة

---

[287]- جاء في مراسلات مستشار الحكومة الشريفة إلى الإقامة العامة العديد من النماذج التي تسلط الضوء على تحكمه بشكل كبير في التعيينات المخزنية، إذ تمكن عامة من إقناع المخزن المركزي بقبول التعيينات المقترحة من قبل السلطات الفرنسية: "طلبتم بعد إعلان المخزن المركزي عزل مولاي الظاهر بن العربي بن دحان قايد قبيلة ولاد سيدي رحال، الذي عزل من مهامه بسبب إدانة المحكمة العليا الشريفة له بالتزوير واستخدام وثائق مزورة، يشرفني أن أبعث لكم رفقته مرسوما وزاريا مع ترجمته بتاريخ 25 محرم 1356 الموافق 7 أبريل 1937 الذي يتضمن قرار عزل القايد مولاي الطاهر بن دحان من منصبه، واستجابة لرغبتكم التي عبرتم لي عنها، قدمت لمقامه الشريف ترشيح سي احمد بن عبد الرحمان أكورام لقيادة قبيلة ولاد سيدي رحال، وقد قدم السلطان موافقته على هذا الاقتراح ، وتجدون رفقته كذلك نسخة من ظهير تعيين سي احمد بن عبد الرحمان أكورام في قيادة ولاد سيدي رحال مع ترجمته بتاريخ 23 محرم 1356 الموافق 5 أبريل 1937، وعليه أطلب منكم دعوة المعني بالأمر للمثول لدى المخزن المركزي في اليوم الأول من احتفالات عيد المولد المقبل من أجل تسلم ظهير تعيينه الأصلي، أما خاتم قيادته فسيبعث لكم بالمناسبة"

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série1MA/300, Carton N°41, dossier N° G.3.4,** Section d'état, lettre N° 3310, Du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Politiques, A.S. **Commandement du tribu des Oulad Sidi Rahal (Région Srarna)**, Rabat, 22 avril 1937.

2- وردت العديد من الرسائل لهذا النوع من الطلبات، نذكر منها كمثال رسالة قايد إيدا بوزيان منطقة تامنار جهة الرباط، على اعتبار أن هذا الطلب لم يلقى قبولا من قبل الإقامة العامة: "يشرفني أن أخبركم أنني قضيت حياتي في خدمة أجدادكم كما تعلمون، فخادمكم المحترم بحاجة إلى حمايتكم القوية، بعدما عملت في الجيش السلطاني لمولاي الحسن، وفي جيش

لطلبات السلطان فيما يخص هذه التعيينات، لحفظ هيبته أمام ممثليه، ولصيانة ودية علاقات القصر بالإقامة العامة، خاصة أن معظم هذه الطلبات، لم يتجاوز سقف أهدافها التعبير عن الرغبة في خلافتها في مناصبها من قبل أحد أبنائها، أو منحها حرية اختيار معاونيها من الخلفان، وهو ما لم يتناقض أساسا مع مبادئ سياسة الحماية الأهلية، ومن الملاحظ أن السلطان أضحى استخدم صلاحياته في المصادقة على مشاريع الحماية، كوسيلة للضغط على السلطات الفرنسية، حتى يتمكن من انتزاع المناصب المخزنية الملتمسة منه، وعلى هذا النحو يمكن ان نعتقد أن علاقة السلطان بمستشار الحكومة الشريفة، تأسست على تبادل الخدمات والمصالح بين الطرفين، فلتقديم السلطان موافقته على التعيينات المقترحة عليه من قبل مستشار الحكومة الشريفة، طلب في المقابل تخصيص للملتمسين لتدخله عددا من المناصب القيادية[289].

لم تتردد إدارة الحماية في إرجاء تلبية الملتمسات السلطانية بخصوص التعيينات، التي اقترحها على مستشار الحكومة الشريفة، إذ وجدت من المناسب ترك حيز زمني لسلطات المراقبة لإخضاع سيرة هؤلاء المرشحين للفحص الدقيق، للتحقق من ولاء هذه الشخصيات المقترحة للسياسة الاستعمارية[290]، ويبدو أنها رفضت قبول العديد من الطلبات، التي

---

السلطان مولاي عبد العزيز، ثم مع والدكم مولاي يوسف، بعد خدمة مولاي عبد الحفيظ، وسأستمر في خدمة مقامكم، ألتمس تعيين ابني سي الحاج محمد بن علال في منصب قايد، فهو يبلغ حاليا 30 سنة، ويتمتع بحسن التصرف، فعندما بلغت هذا السن المتقدمة كان هو من يعتني بجد بأكبر قدر من المسائل، وألتمس بالموازاة مع ذلك تعيين ابني سي الحاج أحمد بن علال في منصب خليفة، الذي يبلغ من العمر 22 سنة".

**A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires, Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41**, **dossier N° G.3.4,** Section d'état, lettre N°11774, du conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des affaires politiques, A.S. **Caïd des Ida ou Bouzian - Tamanar**, Rabat, 7 oct. 1944.

[289]- أبدى السلطان موافقته على اقتراحات مستشار الحكومة الشريفة لمنح المناصب المخزنية للأعيان المقترحين من قبل سلطات الحماية، في المقابل طلب من إدارة الحماية تعيين عدد من الشخصيات التي لجأت إليه لانتزاع أحد القيادات، فمثلا عندما طلب مستشار الحكومة الشريفة من السلطان سيدي محمد بن يوسف المصادقة على منح قيادة قبيلة ولاد سيدي رحال للسيد عبد الرحمان أكورام في أكتوبر1937، طلب في المقابل من مستشار الحكومة الشريفة إقناع الإقامة العامة بمنح أحد القيادات لادريس بن فيدا . ورد في:

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°G.3.4,** Section d'état, lettre N°3310, Du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Politiques, A.S. **Commandement du tribu des Oulad Sidi Rahal ( Srarna)**, Rabat, 22 avril 1937.

[290]- جاء في رسالة مستشار الحكومة الشريفة إلى مدير الشؤون السياسية بإدارة الحماية، توضيح لحيثيات طلب السلطان في مسألة القايد علال بن فنزي الذي يرغب في تعويضه بابنه على رأس قيادة تمنارت: "أكدت للسلطان أنه سنأخذ هذا الطلب بعين الاعتبار، لكن حسب تعليماتكم، لن يتم منح القايد رد فوري لطلبه، إلا أنه لا يمكننا تعليق هذه المسألة إلى أجل غير مسمى، فالسلطان يلح على الاستجابة لمتمنيات القايد، إذ يجهل تفاصيل العداوة بين القايد بن فنزي وأخوه المدني، ومن

اعتبرتها غير مجدية في خدمة مشاريعها، أو تلك التي من شأنها أن تحدث اضطرابات داخل المجالات التي تمت تهدئتها، مستندة أساسا على معطيات المراقبة الفرنسية، المكلف بتجميعها قادة الدوائر أو الملحقات، إذ أكدت للإقامة العامة أن معظم طلبات التعيين، التي قدمت من قبل نخب المخزن للسلطان، قد أخفت النوايا الانتقامية لهؤلاء الأعيان ضد منافسيهم، وأن سبب لجوئهم للسلطان عوض سلطات الحماية، نشأ عن وعي من قبلهم بموقف الحماية الرافض لهذه التعيينات بحكم إطلاع مراقبيها على التفاصيل الدقيقة داخل مجالاتها، والتي كان يجهلها المخزن المركزي عامة[291]. وعلى النقيض من ذلك، تمكنت الإقامة العامة من انتزاع موافقة الإدارة المخزنية بخصوص اقتراحاتها في إسناد المناصب المخزنية بشكل تلقائي، إذ بمجرد ما يتقدم مستشار الحكومة الشريفة بطلب التعيين المقترح من قبل الإقامة العامة للمخزن المركزي، حتى يبادر الصدر الأعظم بإعطاء تعليماته لإعداد قرارات التعيين الخاصة بهذه النخب، باعتبار أن هذه الاقتراحات كانت مدعمة بتقارير مفصلة توضح الأهمية السياسية والمنافع التي تنشأ على تعيين هذه العناصر، فركزت عامة على دورها في تعزيز سلطة وسيادة المخزن، ووضع حد للفوضى وتوفير الأمن والاستقرار في البلاد، وهكذا اقتنع السلطان ومعه الصدر الأعظم غالبا بأهمية الإسراع في إصدار قرارات التعيين المطلوبة، مع استثناء مرحلة الصراع بين السلطان سيدي محمد بن يوسف والإقامة العامة، حتى يتسنى لمرشحي إدارة الحماية الشروع في تأمين مسؤولياتهم

---

جهة أخرى يجب الأخذ بعين الاعتبار أن القايد الحالي لا يمكنه مزاولة مهامه لأمد طويل بعد تدهور وضعه الصحي، نتيجة الصمم الذي أصابه، لذلك من اللازم الإسراع في توفير معلومات مضبوطة حول ابن القايد، من أجل إخبار السلطان بشكل مضبوط بالتزكية النهائية اتجاه تعيين أحد أبناء القايد بن فنزي خلفا له" . ينظر:

**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°G.3.4**, lettre N°6693, Du conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des affaires politiques, A.S. **Caïd ALLAL BEN FENZI**, Rabat, 7 aout 1941.

[291]- بررت الإقامة العامة رفضها لطلب السلطان الخاص بمنح ابن القايد بن فنزي منصب القيادة نيابة عن أبيه كما يلي: "كان القايد بن فنزي يكره أن يخلفه أخيه المدني في القيادة، على الرغم أن هذا الاخير في الواقع خليفة جيد للغاية، إلا أن القايد الحاليى لا يترك فرصة دون أن يكيد من أجل تغييره في كل مرة، خاصة عند تغيير المراقبين المدنيين على رأس الدائرة أو الملحقة، وهو ما يحاول القيام به مجددا ، فلا يوجد أي ذريعة لتغيير الوضعية الحالية، لذلك من الأنسب عدم قبول طلب القايد". أورده:

**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, , Série1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Cercle de Mogador, Lettre N°110, Du Contrôleur civil au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Caïd ALLAL BEN FENZI TAMANAR**, Mogador, 21 Avril 1941.

المخزنية[292]، فاستمر المخزن المركزي في إصدار قرارات التعيين الخاصة بالنخب المخزنية، مع التأكيد على أن المرشح المقترح من قبل سلطات المراقبة، ظل هو الأوفر حظا للفوز بالمنصب المتنافس حوله. فبادر مستشار الحكومة الشريفة للتدخل لدى المخزن المركزي باستمرار لتحصيل موافقة السلطان وحكومته الشريفة على طلبات التعيين المرفوعة من قبل سلطات المراقبة الفرنسية[293].

وهكذا تحكمت الإقامة العامة في صلاحية إسناد المناصب المخزنية بشكل تام، فأضحت مكلفة بوضع لائحة المرشحين لشغل هذه المناصب، لتحسم في ما بعد في هذه التعيينات بالاستناد على تقارير المراقبة الفرنسية، التي يسهر عملاؤها على إنجاز تحريات دقيقة حول هذه الشخصيات، فجاءت بشكل عام هذه التقارير مستعرضة بالوصف مدى توفر المرشح على شروط الانتقاء المعتادة، من قبيل الانتماءات العائلية ومستوى الكفاءة المرتبطة بتراكم التجارب، وقيمة الخدمات التي قدمها المرشح للمسألة الفرنسية ودرجة ولائه لها[294]. فكافأت إدارة الحماية من خلال التعيين المخزني النخب التي ساندت تدخلها في المغرب،

---

[292]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N° G.3.4,** Région de Marrakech, Secrétariat Général, Lettre N°1021 CRMA/ 2ind, Du Colonel d'HAUTEVILLE Chef de la Région de Marrakech au Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. **Caïd des AHL EL GHABA SRARHNA**, Marrakech, 24 avril 1947.

[293]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4 ,** Section d'état, Lettre N° 04130, Du Conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des Affaires Politique, **A.S., Remplacement du Caïd Si Omar ben El Hadj Ali,** Rabat, 28 nov. 1932.

[294]- وردت المعايير التي تبتغي إدارة الحماية توفرها في المرشحين للقيادة المخزنية في معظم التقارير متشابهة، نعرض منها اقتراح التعيين الذي بعث به المراقب المدني لدائرة موكادور، بعد وفاة القايد الحاج مبارك بن القايد عدي النكنافي، قايد قبيلة حاحا الشمال الغربية، في موكا دور يومه السبت 4 يونيو 1955، واقتراحه تعيين خليفته الأول الحالي الحاج حسن بن القايد لحسن بن القايد عدي النكنافي لشغل مكان القايد المتوفي، وبرر اقتراحه بممارسة الخليفة إدارة القبيلة بشكل مباشر خلال السنوات الأخيرة، نظرا لتقدم الحاج مبارك في السن، وأن وضع الخليفة على رأس القبيلة لا يطرح أي مشكلة، فتعيين الخليفة الحاج الحسن بن القايد لحسن سيكون فقط تسوية لوضعية حقيقية قائمة منذ عدة سنوات، ويضيف أن الخليفة الحاج حسن الذي تم توشيحه بوسام الجوقة الشرفي من قبل المقيم العام في فاتح يونيو الأخير بسميمو، هو الوحيد القادر في الظروف الراهنة بفضل قدراته ومعرفته بالقبيلة على إدارتها، كما اقترح أن يساعده في مهامه ابنه الخليفة الثاني الحالي سي سعيد الذي وشح بدورة بالوسام العلوي من قبل الجنرال رئيس المنطقة، كمكافأة له على العمل الجاد الذي أنجزه مع القبيلة نفسها في البحث وإلقاء القبض على الفارين من السجن المدني في موكادور خلال شهر يناير الأخير، كما يشتغل سي سعيد ومنذ عدة سنوات على تأمين المسائل المتعلقة بإعداد الترتيب بإقناع كبير، لذلك يعتقد أن الوقت مناسب لتنصيب الخليفة الحاج حسن بن القايد لحسن بن القايد عدي النكنافي الباهاوي قايد لقبيلة حاحا الشمال غربية، حتى يتمكن من التدخل في أقرب الآجال الممكنة". أورده:

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°41, dossier N° G.3.4**, Cercle de Mogador, lettre N° 492 C/2.I.J., Du contrôleur civil du cercle de Mogador au Chef de la région, A.S. **Remplacement du Caïd NEKNAFI**, Mogador, 14 juin 1955.

وساهمت بفعالية في إرساء نظام الحماية؛ إذ ساعدت عددا منهم على استعادة قياداتهم السابقة، والتي تركتها في الغالب لمرافقة السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى العاصمة فاس، وتشكيل حكومة مخزنه بعد دعمهم لحركته ضد السلطان مولاي عبد العزيز، كما عملت على تعزيز سلطتهم، وتمديد مجال نفوذهم، فكافأت إدارة الحماية في هذا الإطار القايد عيسى بن عمر العبدي على موقفه المساند للتدخل الفرنسي في المغرب خلال مقامه في فاس، والخدمات التي قدمها للمسألة الفرنسية خلال السنتين 1911-1912، باسترجاع قيادته على قبيلة عبدة خلال حكم السلطان مولاي عبد الحفيظ، وفي شتنبر 1912 وبعد إبعاد هذا الأخير عن العرش، تسلم القايد عيسى بن عمر ظهير تعيينه على باشوية آسفي وقيادة قبيلة أحمر في منطقة منطقة موكادور، وتم تعيينه قايد على هذه القبائل، كما سمح له بتعيين الخلفان في مجال قيادته الجديد، فاختار في أغلب الحالات من بين أبنائه خلفانا لإدارة فخدات هذه القبائل[295].

سعت إدارة الحماية إلى الحفاظ على أبرز نخب المخزن ضمن هياكل الإدارة الشريفة، فكانت رغبتها تتمثل في الحفاظ على أصالة التشكيل المخزني، والاعتماد على العناصر المجربة، تحت علة عدم وجود اختيارات كثيرة داخل النسق الاجتماعي المغربي؛ بسبب محدودية التكوين التي أحدثها النظام القديم، بهدف استثمار إمكانيات هذه النخب، التي تميزت بانفتاحها الكبير على المحيط الأوربي عامة، وبنفوذها الواسع داخل الأوساط المغربية، ناهيك أنها اندمجت مبكرا في تحقيق مشروع فرنسا بالمغرب، فوفق هذه الصيرورة ظلت النخب التقليدية بمجرد بلوغها إلى نهاية مسارها الوظيفي في إحدى المهام المخزنية، يتم اقتراحها مجددا لشغل مسؤوليات جديدة استنادا إلى ما استدعته الظرفية العامة، فجاء وصف المسار الوظيفي لوزير المالية حينها عبد الرحمان بنيس حسب تقارير الغقامة العامة على النحو التالي: **"كُلف عبد الرحمان بنيس رفقة عدد من شخصيات المخزن إلى جانب ممثلي الدول في طنجة بصياغة مشاريع القوانين التي تولدت عن مؤتمر الجزيرة الخضراء، في حين رفض العرض**

[295]-**A.D.N, Fonds de Protectorat de France au Maroc, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiennes,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, Du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 27 juillet 1914.

**الذي قدمناه له بتمثيل المساهمين المغاربة في بنك دولة المغرب، ثم انتقل للخدمة مع مولاي عبد الحفيظ في منصب وزير المالية ومستشار سياسي، ثم كلف برئاسة إدارة الترتيب حسب النظام المؤسس من قبل حكومة الحماية، ثم انتقل بعد ذلك للخدمة كوزير المالية الشريفة اليوسفية بموافقة الدولة الحامية مع المخزن على ذلك"**[296].

اتسمت وضعية المجالات الحدودية بين منطقة الحماية الفرنسية والإسبانية بقدر كبير من التعقيد، والذي فرضته الظروف الطبيعية، وهشاشة السلم داخلها، والتنافس بين أعيانها الذي كان يذكيه الدعم الفرنسي، أو الإسباني، أو الألماني، ولتجاوز هذا الوضع، عملت الإقامة العامة على تجميع هذه القبائل في إطار قيادات موحدة، وتعزيز نفوذ العائلات المخزنية الكبيرة داخلها لتوفر أكبر قدر من الاستقرار داخل هذه المناطق، ولسد الطريق أمام محاولات السلطات الإسبانية لاستمالة هذه العائلات. فحرصت بذلك على استرضاء أهم هذه العائلات وعززت من مكانتها داخل مجالها القبلي، خاصة كلما تعلق الأمر بالمناطق التي منحتها مقاومة الريف بعدا استراتيجيا. وهكذا حاولت إدارة الحماية توفير أكبر قدر من الاستقرار داخل هذه المناطق، باستمالة هذه العائلات، وتمكينها من امتلاك دعامات السلطة والحفاظ على الزعامة بين أفرادها، فقد شكل النفوذ الكبير الذي تمتعت به هذه العائلات المخزنية داخل أوساطها القبلية، مبررا موضوعيا للسلطات الفرنسية لاتخاذها كآلية للتغلغل داخل أراضي القبائل البعيدة والرافضة للوجود الفرنسي، والتي لم تتمكن من إخضاعها بسهولة إلا بعد اعتماد سياسة استمالة الأعيان والقواد، التي تبنتها كخيار استراتيجي في تدبير السياسة الأهلية في المغرب، وفي هذا الإطار طلبت إدارة الحماية من مستشارها لدى الحكومة الشريفة، بأن يحصل على مصادقة السلطان لأجل تعيين محمد ولد عمار دحميدو في منصب قايد لقبائل مرنيسة، وولاد بوسلامة، وبني ونجل، وفناسة، لتعويض أخوه المتوفي القايد علال ولد عمار دحميدو، لعدة اعتبارات منها:

[296]- **A.D.N, Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Indigènes, Carton N°26, dossier N°F.7.2**, Résidence Général, Bureau de l'Interprétariat Général, Interprétation de Monsieur Bakhus, lettre S.N°. A.S. **Si Hadj Abderrahmane BENNIS,** Rabat, 20 juil. 1914.

1. الوضعية الاستثنائية لهذه المنطقة لوجودها على حدود المنطقة الإسبانية، مما استوجب تأمين استمرار خضوع هذه القبائل للإدارة الفرنسية كما كان الوضع عليه على عهد كل من القايد علال وأبوه القايد عمار.

2. النفوذ الكبير الذي تمتعت به عائلة عمار دحميدو داخل أوساط الساكنة المحلية "الأهالي".

3. التجربة التي راكمها محمد ولد عمار دحميدو بشغله لمنصب خليفة القايد علال، وهو بذلك أصبح المؤهل الوحيد لخلافته في مهام تسيير القبيلة، ونظرا للخدمات التي أسداها دعما للمجهود الحربي الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية.

4. الشهادات التقديرية المتعددة التي قدمها قواد قبائل الشمال لهذه العائلة، والأعيان المحليين لملحقات ظهر السوق رغبتهم في تعيين محمد ولد عمار دحميدو في منصب القيادة، من خلال رسالة بعثوا بها إلى سلطات المراقبة بتاريخ 30 أبريل 1946، وهو ما اعتبرته سلطات الحماية تعبير تلقائي عن التقدير الكبير الذي تتمتع به هذه العائلة[297].

والظاهر أن الإقامة العامة قد أعجبت بإمكانات عدد من الأعيان القيادية، إذ كشفت هذه الأخيرة عن تميزها عن منافسيها من بقية الأعيان بقدرتها الملفتة للانتباه في حشد العامة خلال مقاومتها لمحاولات التوغل الفرنسي داخل مجالاتها، كما أظهرت شجاعتها وقدراتها القتالية بتزعمها لمختلف اشتباكات المقاومة ضدها، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تقتنع أن من المصلحة السياسية استقطاب هؤلاء الزعماء بدل مواجهتها؛ مانحة الأسبقية في اختيار شركاء الحماية من أعيان القبائل لمدى نفعية هذه الشراكة على وفائها التاريخي للمشروع الاستعماري الفرنسي. فسعت إلى احتواء تمرد أكثر الأعيان تهديدا لقواتها من خلال تقديم عروض للشراكة والتعاون معها؛ هدفت عموما إلى تعزيز مكانتها وسلطتها داخل مجالاتهم، مقابل القبول بالتبعية للقوات الفرنسية. التي كان تمتيعهم بقيادات شاسعة وقدر كبير من الاستقلالية من أبرز تجلياتها؛ ففي إطار العمليات الاستخباراتية للإدارة الفرنسية المتعلقة

[297]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 35, dossier N° G.3.1.,** Commandement des Tribus cercle Zaineste ET Ouazin, Direction des Affaires Politiques, lettre N° 1668 D.A.P., Du Directeur des Affaires Politiques au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Commandement des Marnissa, Rabat, 17mai 1946.

بالأعيان وزعماء القبائل، بعث رئيس إدارة الشؤون الأهلية، العقيد-الملازم هيو "Huot"، رسالة إلى الحاكمين العسكريين بكل من فاس وتازة، يطالبهما فيها بإتمام معلومات خاصة بشخصيات وزعماء محليين، تعلق الأمر بعمار دحميدو، وولد الحاج حمو اليداري، والتأكد من علاقاتهما بالسلطات الإسبانية، وقد أشار هيو أن تقارير استخباراتية قدمت معلومات مهمة وجب التأكد منها، مفادها: **"أن الزعيم عمار دحيمدو قائد جيد ومتحمس، وهو يقود المقاومة شخصيا ضد الجيوش الفرنسية خلال الحملة العسكرية على منطقة مديونة في شهر مارس 1919، إلا أنه يتحالف مع عبد المالك محيي الدين أحد الزعماء الموالين للإسبان، وقد طالب العقيد هيو بمعلومات مستعجلة ودقيقة عن الإقامات المعتادة للزعيم عمار دحميدو، وعن الثروة المادية التي يتمتع بها داخل قبيلته وخارجها، من أجل محاولة استمالته"**[298].

## 2-2- نماذج التحفيز المخزني على عهد الحماية

ظلت رخص إجازات رجال المخزن المحلي موضوع قرارات وزارية وتحمل خاتم الصدر الأعظم، غير أن هذه الرخص خضعت للسلطة التقديرية لسلطات المراقبة الفرنسية، التي استأثرت بتحديد جدوى منح هذه الرخص من عدمه، إذ كانت تبعث بهذه الطلبات مرفقة بتقرير يحدد قرارها، من منح هؤلاء النخب لهذه الرخص، ومدة الإجازة الملائمة، إلى الحكومة الشريفة، وعموما خولت إدارة الحماية لممثليها على المستوى المحلي صلاحية منح هذه التراخيص، إلا أنها ألزمتهم على بعث طلب الترخيص إلى المخزن المركزي لمنح هذه الإجازات الطابع القانوني النظامي[299].

وهكذا احتكرت سلطات الحماية صلاحية منح الرخص والإجازات الخاصة بالنخب المخزنية، فأصبح يتم معالجتها على مستوى الكتابة العامة للحكومة الشريفة بالاستناد على تقارير سلطات المراقبة، والملاحظ أن هذه ارتبطت هذه الرخص عادة بمغادرة مجال القيادة،

[298]- **S.D.H.V, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement**, **Carton N°1551,** Lettre N°3903D.N/Z, Du lieutenant-colonel Huot directeur des affaires indigènes et service de renseignement à Messieurs Le général commandant de la région de Fès et Le général commandant de la région de Taza, A.S. Amar D'HMIDO, Rabat, 2 déc. 1922.

[299]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4** , lettre N°6297, Du Colonel de LA BAUME au Directeur des Affaires Indigènes, A.S., Demande d'autorisation de se rendre en France pour Caïd Si Hammou EL GLAOUI, Marrakech, 6 sep. 1932.

واتخذت عدة دواعي من قبيل؛ تلقي العلاجات الطبية، أو لقضاء العطل السنوية، أو لأداء مناسك الحج، فكانت توجه إلى المخزن المركزي مرفقة بموقف إدارة الحماية منها، والذي غالبا ما كان مؤيدا لرغبة هذه النخب، بهدف تجديد الثقة لديها في حرص النظام القائم على الاعتناء بمسائلها[300].

حافظت إدارة الحماية على مظهر تبعية النخب المخزنية للحكومة الشريفة، فكانت تلح على احترام قواعد التراسل، وفي هذا الإطار نبهت مراقبيها المحليين إلى أهمية تقديم مختلف طلبات النخب باسم الصدر الأعظم، ثم بعثها تحت إشراف ممثلي المراقبة الفرنسية من جهة المعني بالطلب إلى الحكومة الشريفة في الرباط قصد المصادقة عليها، حيث شجع وعي رجال المخزن بحقيقة تحكم سلطات الحماية في وضعياتهم، وحث العديد منهم على التواصل المباشر مع مستشار الحكومة الشريفة للحصول على متطلباتهم متجاوزين بذلك التقليد المخزني والتراتبية الإدارية التي قامت إدارة الحماية بتعزيزها، فجاء في مراسلات مستشار الحكومة الشريفة تنبيه لسلطات المراقبة بوجوب توجيه طلبات النخب المخزنية إلى الصدر الأعظم واحترام التسلسل الإداري الاعتيادي في بعث هذه الطلبات: **"يشرفني أن أرسل إليكم رفقته طلب إجازة من قبل القايد العيادي إلى السيد رئيس جهة مراكش ملتمسين منكم دعوة المعني بالأمر إلى رفع طلب إجازته إلى معالي الصدر الأعظم، وحسب التقليد المعتمد، فإن هذا الطلب يجب أن يرفع للجهة المختصة تحت عناية سيادتكم"**[301].

حرصت الإقامة العامة على الاستجابة لطلبات الرخص والإجازات الملتمسة من قبل النخب المخزنية، إلا أنها تحرت سرية التراسل بشأنها مع الإشارة إلى انفراد المراقبين الفرنسين بهذه المهمة، غير أن الشرط الأساسي لقبول هذه الرخص من قبل كتابة الحكومة الشريفة انحصر في أن لا يتسبب غياب هذه النخب في اضطرابات سياسية واجتماعية، خاصة داخل الأوساط القبلية التي تم إخضاعها حديثا، أو التي شهد العمل الوطني داخلها

---

[300]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série Maroc, 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4,** lettre N°684, du Contrôleur civil du Contrôleur civil au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Khalifat de Korimat, Mogador, 11 jan. 1936.

[301]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4**, lettre N°12357, du Contrôleur civil du Conseiller du gouvernement chérifien au Contrôleur civil, A.S. Caid Ayadi, 22juillet 1953.

نشاطا ملفتا لانتباه سلطات المراقبة، وهكذا اشترطت سلطات الحماية بذلك لقبول تمتيع هذه النخب بإجازات التغيب عن مجالاتها، تأمين نيابة كفيلة بحفظ الاستقرار العام إلى حدود عودة القايد أو الباشا من إجازته، لتفادي أي شكل للاضطراب الذي من الممكن أن يخلفه الغياب المؤقت لهؤلاء الزعماء المحليين عن مجالاتهم، فسمح للقايد بالتغيب أو الحصول على عطلته السنوية المحددة في شهر كامل أو موزعة حسب الظروف، التي ترى سلطات المراقبة أنها أكثر ملاءمة لتأمين السير الجيد للقيادة[302].

شكل خطاب الاعتراف المتواصل للسلطات الفرنسية بأهمية أدوار النخب المخزنية، أهم آليات تحفيز النخب المخزنية للتعاون معها، حيث سعت إلى إحيائها بشكل متواصل في إطار سياستها الأهلية، وخصت المجتهدين في تطبيق تعليمات إدارة الحماية بالترقيات المتوالية، كما شكل التوشيح بالأوسمة الشرفية من النماذج التحفيزية والتي كان أهمها أوسمة الجوقة الشرفية؛ تعبيرا عن الرضى إزاء الخدمات المقدمة من قبل هذه النخب، ودعوة ضمنية لهذه العناصر إلى حفظ ولائها للسلطات الفرنسية، ومواصلة التنافس بينها في تقديم أجود الخدمات لفائدة المشروع الاستعماري[303].

كما استدعى تحفيز نخب المخزن على عهد الحماية، توفير نوع من الحصانة القانونية للحيلولة دون تمكين منافسيهم من النيل من مكانتهم وهيبتهم، ولمنع متابعتهم أمام القضاء من

---

[302]- وردت التعليقات المرفقة بطلبات الإجازة الخاصة بنخب المخزن متشابهة عامة، نذكر منها: "أبعث إليكم من خلال هذه المراسلة طلب الإجازة الذي رفعه القايد سي الحاج محمد بن العربي بلكوش لقبيلة زرات أحمر ( إقليم أسفي) إلى معالي الصدر الأعظم، يشرفني أن أخبركم أنني لا أرى سوى الأمور الإيجابية في إرضاء هذا الزعيم المحلي، حيث سيتكلف أخوه الخليفة سي عبد الله بتأمين النيابة عنه في ظروف جيدة، إذ تمكن من ضمان ذلك مرارا وفي العديد من المناسبات". أورده:
**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Secrétariat Général, lettre N°1454 CRMA/ 2Ind, Du Chef de la Région de Marrakech au conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Demande de permission Caïd BELKOUCH**, Marrakech, 1er juil. 1949.

[303]- تحصل محمد الناصيري مثلا طيلة مدة خدمته في المخزن على عهد الحماية بالترقيات المتواصلة، نظرا لولائه للسلطات الفرنسية: "أدرج سي محمد الناصيري في مكتب المارشال ليوطي ما بين سنتي 1921-1926، ثم شغل منصب قاض في المحكمة العليا الشريفة، من سنة 1926 إلى غاية سنة 1931 ثم نائبا لوزير العدل، وبعد ذلك عين مستشارا قانونيا للمخزن بمناسبة إصلاح يونيو 1947، وفي نفس الفترة أصبح أخوه سي جعفر مندوبا للصدر الأعظم في الأشغال العمومية، سي محمد الناصيري هو قائد في الجوقة الشرفي منذ سنة 1944، وهو من أحد أبرز العناصر المخزنية المقتنعة بصدق بضرورة الشراكة الفرنسية المغربية يتوفر على قدر كبير من الهيبة والتأثير الرائع، يمكن من الظهور من جهة كخادم مخلص لسلطانه ومن جهة ثانية كصديق وفي لسلطات الحماية". أورده:
**-A.D.C.N, Paris Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°28**, Direction des affaires politiques, Notice biographique, A.S. M'hmmed Naciri, Conseiller juridique du Makhzen, Mai 1953.

قبل المشتكين ضدهم، فبادرت إلى منح لبوس التقدير والتكريم لمختلف التدابير الخاصة بهذه الوضعيات، رغم أنها في الواقع استلزمت تغيير مقر العمل، أو إنهاء المهام[304]. وعلى هذا الأساس جنبت إدارة الحماية أعوانها عددا من المتابعات القانونية، إذ اعتبرت أن من واجبها الدفاع على مصالح هؤلاء العناصر، مسخرة جميع إمكاناتها لتبرئتهم مما نُسب إليهم خلال المتابعات القضائية، فجاء وصف محاولات إدارة الحماية لحماية النخب المخزنية من العقوبات القضائية في العديد من التقارير نذكر منها: **"أعتقد بعد مناقشة هذه المسألة مع كل من مدير الشؤون الأهلية، ومدير مصالح الاستخبارات، أن إنزال عقوبة بسبب استجواب القايد العربي بن الكوشي من قبل المحكمة العليا سيكون أمرا غير لائقا، هذا القايد الذي يشكل موضوع رضى تام من قبل سلطات المراقبة، والاكتفاء فقط بإعطائه ملاحظات ليتجنب في المستقبل هذه الأعمال التي كلفته تحصيل اللوم والعتاب"**[305].

سعت الإقامة العامة إلى حماية النخب المخزنية المحلية التي ظلت موالية لها، والتي وجدت في استمرار تواجدها في قيادة مجالاتها أهمية سياسية ليس من المناسب الاستغناء عنها، فعمدت إلى تعزيز سلطتها ومعاقبة جميع أنواع التآمر ضدها؛ والذي تجلى خاصة في الادعاء عليها لدى القصر في شكل تظلمات من قبل زملائها ضد تجاوزاتها، وهو ما جعلت الإقامة الفرنسية عقوبته قاسية، بلغت في بعض الحالات إلى العزل المتآمرين من الوظيفة المخزنية، في حالة تبوث عدم صحة الادعاءات بعد التحقيقات الدقيقة التي تكلف بها سلطات مراقبتها[306]، كما شكل تحريض الساكنة للتمرد ضد هؤلاء الزعماء وبعث بعرائض تحمل توقيعاتهم إلى سلطات المراقبة، تدعو إلى إبعاد هؤلاء القواد عن مجالات استقرارهم، وتعبر عن عدم رغبتها في الخضوع لسلطتهم؛ فبالاستناد على تقارير المراقبين الفرنسيين يبدو أنه

---

[304]- **A.D.C.N, Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines janvier 1923-décembre 1937**, de monsieur Thami ABBABOU à monsieur UCCELLI**,** lettre N°883, A.S. Affaire ABBABOU, Rabat, 9 jan.1928.

[305]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Direction des Affaires Chérifiens, Carton N°41, dossier N°G.3.4**, Résidence Générale, lettre N°778, Du Grand Vizir au Caïd EL ARBI BEN EL KOUCHCHI EL HAMRI, A.S. **Un blâme au Caïd EL ARBI BEN EL KOUCHCHI EL HAMRI inculpé dans une affaire de faux**, Rabat, 17 Djoumada (II) 1342, 25 jan. 1924.

[306]-**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4** Région de Marrakech, Secrétariat général, Lettre N° 1587 CR.M.A.2.ind., du Général D'HAUTEVILLE Chef de la région de Marrakech au Directeur de l'Intérieur Section Politique, A.S. **Caïd Si Mohammed BEN SAID KHOUBBANE**, Marrakech, 19 juil. 1949.

تمت إدانة تهمة التحريض ضد هذه النخب فعليا، إذ عوقب عدد من المتآمرين بشهرين من السجن بتهمة إحداث اضطرابات داخل القبائل[307]. فيمكن القول أن إدارة الحماية سهرت على إظهار عنايتها بمصالح النخب المخزنية، قصد خلق نوع من الاطمئنان لدى هذه النخب حول مستقبلها في ظل نظام الحماية، وكان عدم التنكر للخدمات المقدمة من قبل هذه النخب، والحث المتواصل على الالتزام بقواعد اللباقة السياسية اتجاههم محفزا رئيسيا لتفانيهم في خدمة نظام الحماية[308].

استغلت إدارة الحماية رغبة النخب المحلية في حيازة وتجميع العقارات الزراعية داخل مجالاتهم، لتحفيزها على الاجتهاد في إظهار الولاء لنظام الحماية، وهكذا شجعت أعيان المخزن على حيازة العقارات المشتركة لتجمعات السكانية (أراضي الجموع)، وتحويلها إلى استغلاليات خاصة، في انتظار عرضها في سوق العقار خلال مشروع الاستيطان الزراعي، والظاهر أن رجال المخزن اعتبروا هذه المبادرة من قبل إدارة الحماية كمكافأة لهم عن الخدمات التي تسابقوا لتقديمها خلال حروب "التهدئة"، فتضاعفت ملكياتهم الزراعية، وتحولوا بذلك من زعماء مقاتلين، إلى ملاكين كبار لوسائل الإنتاج الفلاحي داخل المجالات

---

[307]- جاء في مسألة التآمر ضد القايد خوبان مثلا، إنزال عقوبة العزل في حق أحد القواد المتآمرين ضده: "لا تعتبر هذه المسألة حديثة العهد إذ لم يتوقف شيخا كوريما سعيد بن يدر وأحمد الخاديري منذ نهاية 1946 من محاولة التخلص من قيادة القايد خبان، فخلال هذه الفترة قدم الشيخ سعيد بن يدر باتفاق مع قايد كوريما سي مسعود بن العياشي الكوريمي شكاية مباشرة للقصر يشتكون من خلالها على شراء بالقوة لقطعة أرضية وسيتم تسليمها في القبيلة للقايد سعيد خبان، أحدثت هذه الشكاية تحقيقا من قبل سلطات المراقبة ومن خلال نتائجه تم تجريد القايد سي مسعود من قيادته وإعلان تخصيصها لسي العبادي قايد أسفي". ورد في:

**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4** Région de Marrakech, Secrétariat général, lettre N°1587 CR.M.A.2.ind., du Général D'HAUTEVILLE Chef de la région de Marrakech au Directeur de l'Intérieur Section Politique, A.S. **Caïd Si Mohammed BEN SAID KHOUBBANE**, Marrakech, 19 juil. 1949.

[308]- جاء في وصف حرص إدارة الحماية على حماية مصالح النخب المخزنية المنهاة مهامها، التحري الذي أنجزته الإقامة العامة حول ظروف استئجار منزل القايد السابق المختار بن احمد من قبل القايد الجديد لقبيلة ولاد سيدي رحال: "يشرفني أن أخبركم توصلي برسالتكم بتاريخ 31 ماي 1943 والتي من خلالها تبلغونني أن أشخاص في الرباط يروجن أنني لم أقبل باستئجار منزلي في سيدي رحال للقايد أكورام إلا تحت التهديد والعقاب، لذلك طلبتم مني قطع الطريق على هذه الدعايات بالتأكيد كتابيا على أني قبلت عن طيب خاطر كراء المنزل وقيمة الاصلاحات التي أنجزت به، يشرفني أن أعلن أنه عند حضوري إلى مكتبكم في 30 مارس 1943، نزولا عند استدعائكم وبحضور المراقب المدني ايماييل، طلبتم مني بيع أو كراء منزلي في سيدي رحال للقايد أكورام، ووافقت على استئجاره عن طواعية، بعد ذلك توجهت إلى سيدي رحال وبعدما اطلعت على حالة المنزل، وافقت على الإصلاحات التي سيتم إنجازها". ورد في:

**-A.D.N., Direction des Affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 41, dossier N° G.3.4**, Bordereau N° 3310 D.A.P. C/2, Du Directeur des Affaires Politiques au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Lettre par laquelle l'ex Caïd MOUKHTAR Ben Ahmed déclare qu'il a loué en plein gré sa maison au caïd Agouram**, Rabat, 27 juillet 1943.

القبلية، مما أتاح لهم الاحتفاظ بأنصارهم وبسلطاتهم المحلية[309]. والملاحظ أن إدارة الحماية منحت لعملية تمكين نخب المخزن من خيازة العقارات امتداد على منطقة طنجة الدولية، كتعبير عن اقتناعها بمجهودات هذه النخب في خدمة مصالحها أمام السلطان، وأمام القوى الأجنبية، إلا أن تخصيصهم بهذا الامتياز جاء في واقع الأمر ليجسد نموذجا واقعيا لمبدأ تبادل المصالح في سياسة تدبير الإدارة الفرنسية لمسالة النخب المخزنية. إذ هدفت من خلاله إلى توجيه المتعاونين معها لشراء هذه العقارات من لدن المستثمرين الفرنسيين لإيجاد حلول لمشاكلهم المالية مع الأبناك من جهة، وحتى لا يتم حيازتها من قبل مستثمرين أجانب آخرين ما من شأنه إضعاف الموقف الفرنسي في المنطقة الدولية[310].

تميزت استجابة إدارة الحماية لمطالب النخب المخزنية بقدر كبير من الانتقائية، فلم تكن دائما على استعداد لتلبية مختلف طلباتها، فكشفت عدد من الوقائع عن عدم ترحيبها بطلبات النخب التي لم تتمكن من الاحتفاظ بمناصبها، بسبب ضعف نفوذها، أو أن خدماتها لم ترق لمتطلبات مؤسسة الحماية. فرفضت قبول العديد من الطلبات التي قدمها هؤلاء لاسترجاع بعض المستحقات المالية، أو العقارات المملوكة من قبلهم خلال مرحلة مزاولتهم للقيادة المخزنية[311]. كما اتسمت الامتيازات والتعويضات المالية المخصصة لنخب المخزن المركزي عقب نهاية مهامهم خلال بداية عهد الحماية، فلم تحرص إدارة الحماية على موازنة مكافآت نهاية الخدمة فقدانهم الخاصة بهذه النخب، وهو ما نتج عنه تدهور الأوضاع الاجتماعية لعدد منهم خاصة بعدما حدفت عدد من المناصب التي كانوا يشغلونها، فكانت هذه

---

309 - ألبير عياش، **المغرب والاستعمار**، ...م. س.، ص.174.

310 - جاء في رسالة لوزارة الخارجية الهدف من دعم شراء محمد اعبابو الحاجب السلطاني لمولاي يوسف لقطع أرضية في طنجة كالآتي: "دخلنا منذ ستة أشهر في صفقة تجارية مع حاجب السلطان السي التهامي اعبابو، كان الغرض منها بيع قطع أرضية بالمنزه في مدينة طنجة لسيادته، والتي كانت في ملكية السيد لالوري "LALURIE". وتقع الأراضي الممنوحة في موقع جيد غرب منطقة الشرف بجهة طنجة، وستكون بالقرب من المحطة التي ستقام على الشاطئ والتي ستربط طنجة بفاس وهي أراضي جد مناسبة لإنشاء منطقة خاصة بالفيلات، لقد كان الهدف من هذه العملية هو تمكين السيد لالوري من تأدية المبالغ التي يدين بها إلى القرض العقاري للجزائر وتونس في 31 دجنبر 1927، فشراء سي التهامي اعبابو لأراضي المنزه هذه ستكون طريقة جيدة لتوجيه المشترين من مغاربة الحماية نحو طنجة"، ورد في:

**-A.D.C.N, Série Maroc., Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines, dossier général janvier 1923 décembre 1937**, **Direction des affaires politiques et commerciales,** lettre N°883, de Commissaire résidant général au Ministre des affaires étrangères, Rabat, 9 jan. 1928.

311- **A.D.C.N, Série Maroc., Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines, dossier général janvier 1923 décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales**, lettre N°950, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au ministre des affaires étrangères, A.S. **Pétition de Moulay Mamoun, ,** Rabat, 26 mai 1924.

الوضعية موضوع عدد من الشكايات التي طالبت الإقامة العامة بالتدخل من أجل تمتيعهم بوضعية مماثلة لزملائهم في حكومة المخزن، فجاءت وضعية محمد الحجوي وزير التعليم السابق في هذا السياق، حيث طالب إدارة الحماية منحه تقاعدا مماثلا لزملائه المتقاعدين في حكومة المخزن، بعدما حذف منصبه كمدرس بحكم ظهير 12 غشت 1914، فبعد توصله برسالة الشكر من قبل الإقامة العامة في 10 غشت من نفس السنة، التي أثنت على مجهوداته وطريقة تدبيره لمهامه المخزنية، التمس بالمقابل معاشا مساو لما تم منحه لسي عبد الرحمان بنيس الذي كان تقريبا من نفس سنه، والذي قضى نفس عدد سنواته في الخدمة بمؤسسات المخزن الشريف، إلا أن أن الإقامة العامة وعدته بالحصول على منصب مناسب له عوض تخصيصه بمعاش، وتخصيص كاتبه الحاج محمد الكردودي المتوفي بمعاش ملائم، ومع ذلك مضت ست سنوات تقريبا دون حصوله على أي منصب جديد أو معاش مكافئ لوضعيته كوزير سابق للحكومة الشريفة[312].

شكلت القدرة على القيادة وجودة الخدمات المقدمة لسلطات الحماية، أهم الدوافع لتخصيص رجال المخزن بقدر كبير من الاهتمام والعناية، فعملت إلى الاستعانة بمختلف آليات التحفيز من ثناء متواصل، ومنح المناصب المرغوبة لهم ولذويهم، وتخصيصهم بالترقيات المتوالية، وتوسيع مجالات قيادتهم، وتمكينهم من تحصيل تعويضات وحيازة الملكيات العقارية وتمتيعهم بالحماية القانونية، فكان الهدف من كل هذه التحفيزات تجديد الثقة باستمرار لدى هذه النخب ورغبة الإدارة الفرنسية في الشراكة معهم وحماية مصالحهم[313]. وهكذا استغلت إدارة الحماية مختلف المناسبات لتحفيز المتعاونين معها على مواصلة دعمهم

---

[312] - أشار محمد الحجوي إلى مسألة عدم تخصيص وزراء الحكومة الشريفة المتقاعدين بنفس العناية من خلال رسالته إلى المقيم العام ليوطي: "فعلت ما بوسعي أينما حللت لإرضاء الحكومة وسأستمر كذلك في المستقبل، سأكون ممتنا إذا ما منحتموني معاشا مماثلا لزملائي، يتم حذفه بعد تخصيص وظيفة لي". ورد في:

**-A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 27, dossier N° F.9**, Résidence Générale, Secrétariat Général, Bordereau N° 542.R., Du Si Mohammed EL HADJOUI Résident Général, **Si Mohammed EL HADJOUI Ex- Vizir de l'enseignement,** Fès 12 avril 1920.

[313] - ورد في شان خلق الثقة لدى القايد علال بن عمار دحميدو في رغبة إدارة الحماية في مكافأته: :"أقنع محمد بن عمار دحميدو بشكل كبير في أداء مهامه الجديدة، ورفع مهامه السابقة عنه كشيخ البرابر من شأنه أن يمنح له عربون ثقة ومن شأنه أن يشجعه على الاستمرار في الطريق الذي رسمه، لنفسه من أجل تحصيل ترسيمه في منصب قايد مرنيسة". أورده:

**-S.D.H.V, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous Série 3H Maroc, Carton N°1555, 2ème Partie,** lettre N° 979, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **Tribu des Mernissa MaCheikha de Berber,** Taza, 16 déc. 1936.

للإدارة الفرنسية، بحجة حفظ النظام والاستقرار داخل المجالات المغربية، وتنمية البلاد وفق منظورها، فعبرت باستمرار على امتنانها لهم مقابل مجهوداتهم، وأحاطتهم بقدر كبير من الثناء، كما حثت حكومة المخزن بدورها على تخصيص نخبه برسائل التشريف والتكريم، وبالأوسمة الشرفية خاصة مع توالي الأزمات على المتربول الفرنسي، والتي استلزمت حشد جميع إمكانيات أعيان المخزن بهدف تأمين صمود نظام الحماية في المغرب[314].

## 3 الجزاء التأديبي المخزني على عهد الحماية

### 1-3 المسطرة الإدارية لإصدار العقوبة الوظيفية على عهد الحماية

خضعت النخب المخزنية لسلطة الحكومة الشريفة، ولم تنقطع المراسلات بين القصر ومجموع نخب المخزن طيلة عهد الحماية، في محاولة لحفظ سيادة هذه المؤسسة التقليدية داخل منطقة الحماية الفرنسية، بينما احتكرت مصالح الحماية مهمة مراقبة أنشطة هذه النخب، لتمتلك القوة التنفيذية على وضعية هذه النخب، مما خلف ازدواجية في الانتماء لهذه النخب وهو ما يمكن اعتباره شكلا مشوها لوضعية موظفي الدولة، إذ أضحى تحديد هوية السلطة التي ستوكل إليها تدبير مهمة التأديب أمرا غامضا ومركبا، باعتبارها مظهرا مميزا لسلطة الدولة، فهي وسيلتها الفعالة لتنفيذ أوامرها[315]. وهكذا ظلت المساطر التأديبية في حق موظفي المخزن خلال على عهد الحماية غامضة المعالم، إذ كان من الصعب منح مشروعية قانونية للعقوبة التأديبية في ظل هذا النظام، لاختلال شرطيها الأساسيين؛ إذ لا يجوز تطبيق عقوبة غير منصوص عليها في القانون الجاري به العمل، كما لا يجوز تحديد العقوبات التأديبية إلا من قبل سلطة ذات سيادة مطلقة[316].

---

[314]- **A.D.N., Direction des Affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 41, dossier N° G.3.4,** Services des contrôles civils, Lettre N° 4057 S.C.C., Du Secrétaire Général de Protectorat au Conseiller du gouvernement Chérifien, A.S. **Une lettre de félicitation en faveur du Caïd SI LARBI BEN MOHAMMED BEN EL KOUCH des Abda**, Rabat, 20 déc. 1926

[315]- حسن، عبد الفتاح، **التأديب في الوظيفة العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964 ص .21.

[316]- زهير ناهر، ديب الحرازين، **المسؤولية التأديبية لأعضاء البرلمان**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015، ص.205 .

أسست الإقامة العامة إطارا جديدا لتعاملها مع النخب المخزنية، أساسه التدخل المباشر في التسيير الإداري للمجال الترابي لهذه النخب المحلية، ومعالجة مختلف القضايا وحل النزاعات بين الأفراد داخل القيادات المحلية، سواء تلك التي تنشأ بين المغاربة، أو بينهم وبين المستوطنين الأوربيين، والملاحظ أنها خصصت عناية فائقة خلال إرسائها للتعديلات الجديدة لمسألة حفظ هيبة ومكانة نخب المخزن المحلي، فأحاطت إجراءات الحد من صلاحيات الشخصيات ذات نفوذ كبير، بغطاء من التقدير والتوقير المعهود، فجاء في تقرير قائد منطقة دكالة-عبدة للمقيم العام ليوطي حول التعديلات التي من المفروض إدخالها على قيادة القايد عيسى بن عمر العبدي، وأهمية عدم الكشف عن نية تقليص من مسؤوليات القايد مايلي: **"لا يبدو من السياسي إعطاء إعادة التنظيم الأساسية هذه مظهرا عقابيا اتجاه سي عيسى وعائلته"**[317].

أدركت مؤسسة الحماية حجم المخالفات التي ستقدم عليها النخب المخزنية، والتي ستُجبر على التدخل لتقويمها، بحكم طبيعة تكوين هذه النخب من جهة، وبحكم سياسة إطلاق اليد التي نهجتها إدارة الحماية خلال بدايات العمل الاستعماري في المغرب، فكانت النماذج القائدية خلال هذه الفترة مطاعة داخل مجالاتها، لكن هذه الطاعة كانت ناجمة عن الترهيب الذي خلقته في نفوس "الأهالي"، وهو رعب فرضته وقامت بصيانته في الماضي من خلال الانتهاكات اللامحدودة والجرائم المتكررة، إذ تأكد لسلطات الحماية استبداد معظم القواد، من

---

[317]- وردت التعديلات على على قيادة عيسى بن عمر العبدي حسب تقارير الحماية على النحو التالي:

1- تسمية قايد قيادة عبدة أحمر، ولكن هذه الوضعية شرفية فقط ولا تمنح له أي سلطة على القبائل باستثناء فخدة تامرا التي تخضع لقيادته الفعلية.

2- اختيار قواد جدد لتسيير مدينة أسفي وبقية القبائل.

3- تعيين من بين القواد الجدد ابنين لسي عيسى.

4- استبعاد سي احمد ولد عيسى من أي منصب مخزني حيث أن وضعيته كمحمي إسباني تمنع منحه أي قيادة.

-**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°28, dossier N°F.17,** Territoire des Doukkala-Abda, Service des Renseignements, lettre N°848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala-Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

خلال المعلومات والأخبار المتوفرة لديها، وكان من الصعب تجاوز الممارسات السلطوية القاسية لرجال المخزن إزاء السكان[318].

أصبحت فرنسا وصية على الأملاك المخزنية منذ نونبر 1911، والزمت كل النخب المستغلة لأحد هذه الأملاك بإعادتها لاحقا للمخزن، حسب التعليمات الصادرة عن سلطات الحماية في أكتوبر 1912[319]، إلا أن تماطل كبار شخصيات المخزن في إعادة هذا النوع من الملكيات دفع الإقامة العامة إلى مساءلتهم في شأنها، وهو ما يمكن اعتباره بداية تنفيذ أول جزاء تأديبي للحماية في المغرب، فرغم محاولة إضفاء التقدير والاحترام على هذه العملية، إلا أن الأمر اتخذ في الواقع شكل مساءلة مباشرة من قبل الإقامة العامة لهذه النخب حول أصل ملكياتها، حيث تمت هذه العمليات بتوجيه من قبل المؤسسات المالية والضريبية الفرنسية، التي طالبت بتقديم التوضيحات، التي تحتاجها المؤسسات الفرنسية التوفر عليها حول أصل حقوق عدد من هذه النخب على هذه العقارات المتنازع حولها، فكشفت إحدى مذكرات مصلحة الأملاك المخزنية طريقة تكوين سي محمد المقري الصدر الأعظم السابق لملكية خاصة ؛ قدرت مساحتها في ألف (1000) هكتار تقريبا، ضمن أراضي جيش البخاري في الضفة اليمنى لواد مكس، فباستثناء أصل ملكيته للأجزاء ثلاثة (3) و(4) المعترف بها من خلال ظهير مولاي عبد الحفيظ للإقطاع، (رغم أنها ظلت بدورها موضع تساؤل، حيث يجب ألا تكون هذه الظهائر مزورة، أو صدرت ما بعد اتفاق نونبر 1911)، بينما كانت حيازته

---

[318]- أشار المراقب الفرنسي الخاص بمنطقة عبدة مفسرا سلوك القايد عيسى بن عمر العبدي قائلا: "سمعت عن هذا الموضوع (تعسف عيسى بن عمر العبدي) تصريحات جد مأثرة، لكنها تظل عمليات مفروضة تقريبا على جميع القواد في السابق، لذلك لم يكن هناك داع لا للاستغراب ولا للإدانة، فطريقته في القيام بهذه المهام، تعكس كم كان من الصعب على سي عيسى أن يتخلص من الرجل المستبد والسلطوي والقاسي، ليتحول إلى إداري شريف مهتم بمصالح التابعين له، ومن جهة أخرى سمعة العدل والمساواة التي التصقت بإدارتنا منذ ظهورها بالمغرب انتشرت بشكل واسع كذلك في عبدة ، فالخاضعون الجدد لإدارتنا ينتظرون منا وضع حد للاضطهاد الذي ظلوا يتحملونه في صمت".

- **A.D.N, Fonds de Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifienne Série 1MA/300, Carton N°26, dossier N° 41,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, LettreN°625.R, Du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 27 juillet 1914.

[319]- **A.D.N., Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 26, dossier N° F. 4**, Directions Générales des Finances, Lettre N° 1966 S.D, Du Directeur Général Adjoint des Finances au Chef du Bureau Diplomatique, A.S. **Territoire GUICH des Bouakers, Usurpation par EL MOKRI d'un enclave de 1000 hectares,** Rabat, 11 juin 1914.

للقطع الأرضية رقم 1 و2 و5 كنتيجة لتحويل للملكية من مستغليها السابقين لفائدته، ليس له أي سند قانوني حسب المدير العام للضرائب شافيني (CHAFINI ) حينها[320].

نهجت إدارة الحماية سياسة عدم الاستقرار الإداري للنخب المخزنية، لخلق تهديد مستمر لدى نخب المخزن بإمكانات إدارة الحماية في تجريدهم من مناصبهم وامتيازاتهم، فأحدثت وضعيات قانونية جديدة، جعلت من نخب المخزن خلال بدايات مهامها توضع في مرحلة قيد التجريب والتدريب، أو في وضعية مؤقتة، وبهذا اندرج إحداث وضعية موظف قايد ضمن هذه السياسة، التي ابتغت إدارة الحماية من خلالها تأمين التزام هذه العناصر بولائها اتجاهها وتفادي الإقدام على ممارسات يجرمها نظام الحماية؛ **"فرغم انتداب علال بن عمار دحميدو لخلافة والده على رأس قيادة مرنيسة، إلا أنه احتفظ بصفته القديمة كشيخ لفخذة البرابر بقبيلة مرنيسة. كان الهدف من هذا الإجراء، جعله يشعر أن تعيينه الجديد ليس إلا في إطار التجريب، ومن الممكن جدا استبداله في أية لحظة، وبذلك يعود لشغل منصبه القديم"**[321].

سعت إدارة الحماية للحفاظ على حسن علاقاتها مع النخب المخزنية، إلا أنها أُجبرت في حالات عديدة على إظهار استيائها من ممارسات بعض رجال المخزن، وتوجيه عقوبات تأديبية ضدهم، إلا أن تتبع القرارات التأديبية خلال مرحلة الحماية، جعلنا نلمس أن سلطات الحماية في غالبية الأحيان لم تتحرى موازنة حدة العقوبة التأديبية مع خطورة الخطأ المرتكب، بينما راعت مستوى الولاء والخدمات المقدمة لفائدتها سابقا، والمكانة الاجتماعية والاقتصادية لهذه النخب[322].

---

[320]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°26 , dossier N°F. 4**, , Directions Générales des Finances, Lettre N° 1966 S.D, Du Directeur Général Adjoint des Finances au Chef du Bureau Diplomatique , A.S. **Territoire GUICH des Bouakers, Usurpation par EL MOKRI d'un enclave de 1000 hectares,** Rabat, 11 juin 1914.

[321]- **S.D.H.V, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous Série 3H Maroc, Carton N° 1555, 2ème Partie,** lettre N°979, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **Tribu des Mernissa Cheikha de Berber,** Taza, 16 déc. 1936.

[322]- وردت العديد من النماذج التي تؤكد عدم التناسب بين خطورة الخطأ االوظيفي والعقوبة المعتمدة ندرج منها الحادثة التالية: سمحت إحدى التحقيقات التي أجريت من قبل قائد جهة مراكش حول فرقة مسلحة تم رصدها في فاتح ماي عند دائرة تازناخت، برصد تهاون خطير من طرف الخليفة محمد بن العربي لولاد يحيى، إذ تبت تسامح وعدم جدية هذا الزعيم المحلي المسؤول على تحقيق الأمن في المجال التابع لقبيلته، فعلى الرغم من علمه بوجود عصابة منحدرة من الكدية لولاد يحيى التابعة لزعامته، تحفظ ولعدة أسابيع عن عدم إشعار سلطات المراقبة، مما تسبب في العشرات من ضحايا هؤلاء المتمردين، فاعتقد ممثلو السلطات الفرنسية في جهة مراكش على ضوء ذلك بضرورة إنزال عقوبة قاسية على محمد بن

فسعت إدارة الحماية على هذا المنوال تفادي قدر المستطاع كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على ثقة النخب المخزنية في صدق نوايا نظام الحماية اتجاهها، لذلك ألحت وباستمرار على مراقبيها الالتزام بتقدير الوضعية الاجتماعية لهؤلاء الزعماء، والتعامل معهم بقدر كبير من اللباقة، وعدم توجيه أي نوع من الاتهامات التأديبية لهذه العناصر، إلا بعد التحري الدقيق في حقيقة التجاوزات المنسوبة إليهم. كما دعتهم إلى إعداد تقارير مفصلة تصف مجهوداتهم لاحتواء الوضع، الذي تسبب في إدانة عدد من النخب، إذ لم يكن من السهل على إدارة الحماية تقبل مسألة التخلي عن أبرز النماذج المخزنية المتعاونة معها، وعلى هذا الأساس جاءت تقارير مراقبي الحماية مؤكدة على اهتمامها الكبير بوصف الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل مجالات مراقبتها، وحرصها على التقصي حول صحة المعلومات التي أدانت بشكل عام هذه النخب المخزنية، ثم تشخيص وضعية مواردهم الاقتصادية، وأخيرا اقتراح عقوبات ضد هذه النخب، وهو ما سهل مهمة الإقامة العامة في اختيار الجزاء التأديبي الموافق لكل حالة من حالات إدانة النخب المخزنية[323].

---

العربي، ومراعاة للخدمات المهمة المقدمة من قبل عائلته لفائدة الحماية، ولسمعته الشخصية لم يتم عزله، لكن فرضت عليه غرامة مالية ثقيلة بقيمة عشرة آلاف فرنك نظرا لجسامة خطئه، واستنادا إلى حجم ثروته. أورده:

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, , Direction des Affaires Indigènes, Série 1MA/300, Carton N°41, dossier N°G.3.4**, lettre N°1582 D.A.I, Du directeur des Affaires Indigènes au Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. **Proposition de sanction à l'encontre du Khalifa MOHAMMED BEL LARABI des Oulad Yahya**, Rabat, 6 aout 1935.

[323] - جاء تقرير سلطات المراقبة حول كيفية تعاملها مع ملف القايد عيسى بن عمر العبدي على هذا النحو: "سي عيسى حاليا ليس سوى ظل للقايد الكبير الذي كان عليه في الماضي، سيطرته لا تستند سوى على الرعب الذي يخلقه في نفوس الرعية، متجرد من الاتصال بالعدالة والحق اللذان يربطاننا مع ساكنة المغرب، متقدم في السن لدرجة لا يمكنه معها استيعاب عادات متأصلة، متكبر لدرجة لا يقبل معها لمراقبة كانت مهذبة معه لأبعد حد، لا يتمتع بذكاء لينتبه أن الطريقة الوحيدة للحفاظ على جزء من سيطرته هي الالتزام بمنهجيتنا الجديدة والتعاون بوفاء معنا، ولم يتوقف عن مكره واستمر في وضع العراقيل للسلطة المحلية المنبثقة عنكم، فدمر بيديه ما تبقى له من هيبة وسلطة، حاليا سي عيسى متعب جسديا وفكريا، وليس لديه أي تأثير على «الأهالي» في مجال قيادته، وتبقى له فقط القليل من الذكاء والسلطة اللذان يستعملهما بكل الطرق لمواصلة إشباع حقدة وكراهيته، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي يسببه لأمن واستقرار «الأهالي»، كما أن الشكايات غير المبررة الموجهة إليكم مباشرة من قبله تستحق تخصيصه بعقوبة، فبالإضافة إلى أنها تشكل عملا إضافيا معتبرا، في وقت تم نقص عدد الموظفين الذي يكفي بالكاد للمهمة الأساسية التي تكبر باستمرار، إذن تخصيص عقوبة لسي عيسى هو أمر أساسي، ولكن قبل أن أقترح عليكم إحدى العقوبات، أود أن أوضح لكم الوضعية المالية لسي عيسى، فبعض اللوم الذي استحقه، لأنه في وقت ما، خدم مصالحنا، حتى لا يترك في حالة العوز، فالاحتفاظ به في مهام قايد هو أمر مستحيل، ولقد منحنا استقالته، والتي أطلب أن يتم قبولها ولا أجد ضررا في احتفاظه بلقبه الشرفي كقايد قياد عبدة وأحمر، كما أن تواجده في قصبته هو أمر غير مرغوب فيه، فطالما توجد دار سي عيسى ستبقى مصدرا للمكائد والاضطرابات، كما أن جميع الأعيان متفقون على ضرورة مغادرة سي عيسى للبلاد، ونعتقد مع تراجع إمكاناته الفكرية سيكون غير مسرور وسط من كانوا خاضعين له في السابق، مما سيسيئ لهيبته وهيبتنا بالمثل لكونه يظل ضابطا من ضباط الجوقة الشرفي، لذلك يشرفني ان أطلب منكم ما يلي:

1- قبول الاستقالة المقدمة من قبل سي عيسى.

وعلى العكس من ذلك لم تتردد سلطات المراقبة في تهديد القواد الصغار بإنزال عقوباتها التأديبية في حقهم في حالة عدم الالتزام بالأوامر، مخالفة وبشكل عام مبدأ المساواة في العقوبة التأديبية، حيث استثنت كبار شخصيات المخزن من هذه العقوبات، لحفظ الود بين سلطات المراقبة الفرنسية وهذه النخب القوية، التي كانت لا تتهاون في مهاجمة موظفي المراقبة الفرنسية، والشكوى ضدهم لدى الإقامة العامة، أو لدى الأوساط الباريسية تحت ذريعة التضييق المتكرر من قبل هذه السلطات على نفوذهم، مستغلة التقدير الذي تخصها به سلطات الحماية ، وهو ما استوجب على المراقبين تبرير دوافع هذه الشكايات الموجهة ضدهم، والتي اربطت عامة باكتشافهم لعدد من التجاوزات التي أقدم عليها هؤلاء الأعيان، فجاء في تبرير سلطات المراقبة على الشكايات التي وجهها ضدها القايد عيسى بن عمر بعد عملية التفتيش، التي أنجزتها السلطات الفرنسية في مسكنه، منتقدا الإجراءات التي تم اعتماداها أثناء مداهمة مقر إقامته وما صاحبها من أعمال استفزازية؛ **"أن القايد عيسى بن عمر اعتبرها من الإهانة له أن يكشف تجاوزاته أمام عينيه، ولكن يبدو أن الأمر مبرر بعد إيجاد مئة وسبعون ألف (170.000) من الخراطيش الحربية في مسكنه، حيث بلغتنا معلومات ومنذ مدة طويلة على وجود في قصبة سي عيسى عدد من الأسلحة وكمية كبيرة من الذخيرة، ونعلم أن الأسلحة تم بيعها تقريبا كاملة بأمر ولمصلحة سي عيسى، وبفضل عملية سرية تمكنا من عدم سماح خروج هذه الخراطيش. كما اعتقد أنه ليس من الضروري التأكيد على وجوب احترام النساء، إذ لم يتم إزعاجهن بأي شكل من الأشكال، في حين شهود الحادثة كلهم من بين أصدقاء للقايد، ويتمتعون بحمايته، حيث كانوا جزءا من مجموعة المجرمين الذين نشروا تحت تدبير القايد عدم الارتياح والاضطراب داخل القبائل"**[324].

---

2- تأكيد احتفاظه بلقب قايد قياد عبدة أحمر.

3- سي عيسى مجبر على الإقامة خارج القبيلة في مدينة من اختياركم في مراكش أو الرباط أو فاس أو مكناس حيث لن يجد ما يغذي رغبته في القيام بالدسائس"

**-A.D.N, Fonds de Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifienne, 1MA/300, D.A.C.H,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, Du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S Si Aissa BEN OMAR, Mazagan, 27 juillet 1914.

[324]- **A.D.N., Fonds Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 28, Dossier N° F.17,** Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

اتخذت إدارة الحماية عددا من القرارات التأديبية الخاطئة في حق بعض رجال المخزن، نتيجة التباس الأمور عليها، وعدم دقة المعلومات المقدمة حول الأشخاص المتخذة في حقهم عقوبات تأديبية، وقد راسل وزير الشؤون الخارجية الفرنسية في جواب على رسالة بتاريخ 31 دجنبر 1921 المقيم العام ليوطي، حول حقيقة موضوع العقوبات الزجرية التي تعرض لها باشا مكناس الحاج بنعيسى بن حمو، حيث أن المعلومات المرسلة تضمنت بعض الأخطاء المتعلقة بأسماء النخب المتورطة في التعامل مع الألمان؛**"فكان الباشا عيسى بن عبد الكريم البخاري هو الذي تآمر مع الريسوني خلال سنة 1918، والذي سبق له أن قدم خدمات لصالح السلطات الفرنسية خلال سنتي 1911-1912، عين على إثرها باشا لمكناس خلال الفترة الممتدة ما بين 1912- 1918، وهو من استحق هذه العقوبات الزجرية، عوض الباشا السابق الحاج بنعيسى بن حمو، الذي شغل نفس المنصب لكن خلال الفترة الممتدة ما بين 1900 و 1910، والذي ظل ولاؤه ثابتا لفرنسا، ويستبعد تآمره مع احمد الريسوني"**[325].

والملاحظ أن الإدارة الفرنسية لم تتهاون في تدارك هذا النوع من الأخطاء، لتحافظ على مظهر الجدية والنزاهة، الذي حاولت تعزيزه طيلة مقامه في المغرب، فاعتمدت لذلك على عدد من التدابير كانت بمثابة جبر للضرر المادي والمعنوي، الذي أحدثته هذه الزلات الإدارية. فاتخذت عددا من التدابير من قبيل؛ إعادة الملكيات المصادرة من المخزن لعدد من المعاقبين، أو منح عدد من المناصب الشرفية مثل صفة المستشار الشرفي للمخزن، وعلى هذا الأساس أولت السلطات الشريفة بإيعاز من إدارة الحماية عناية كبيرة لمسألة الممتلكات العقارية للباشا بنعيسى بن حمو، التي تم إعادت أغلبها إليه سنة 1912، والتي تشكل ثروة جد هامة تم امتلاكها من قبله خلال مرحلة باشويته[326].

---

[325]- **A.D.C.N. Série Maroc, Carton 1, Dossier 3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922, Direction des affaires politiques et commerciales**, Ministère des affaires étrangères, Du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S., **Hadj ben Aissa BEN HAMOUN**, Paris, 22 fév. 1922.

[326]- جاء في وصف التدابير المتخذة لجبر الضرر الذي لحق بالباشا السابق لمكناس السيد بنعيسى بن حمو ما يلي: "فتم إعادة مئة وعشرين (120) عقار للحاج عيسى بن حمو من أصل مئة وثمانية وعشرين (128) عقار التي يطالب بها، ولم يتم إعادة ثمان عقارات الأخرى؛ بسبب عدم وجود أسس معقولة للمطالبة بها، حيث أصدر على إثرها السلطان مولاي يوسف ظهيرا يدمج من خلاله هذه العقارات ضمن الأملاك المخزنية.

- **A.D.C.N. Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, Résidence générale de la France au Maroc, Direction des affaires politiques et

حاولت سلطات الحماية حصر عقوباتها في لفت انتباه نخب المخزن إلى طريقة وآليات ممارسة السلطة، دون فرض عقوبات فعلية عليهم، كلما تعلق الأمر بمخالفات لا تمس بمصالح الإدارة الفرنسية، وإنما يعود أثرها السلبي فقط على الساكنة المحلية. فقد وجهت إليهم عددا من الملاحظات بغرض تنبيههم للعيوب التي تخللت ممارستهم للسلطة، لكنها لم تتجاوز عامة شكل إنذار فقط، على الرغم من جسامة المخالفات المرتكبة من قبيل؛ التستر على الجرائم مقابل تلقي الرشاوي، أو ممارسة الاستبداد واستغلال الساكنة، أو منعهم من رفع شكايات تظلمهم إلى مكاتب المراقبة الفرنسية، فتفشت بذلك ظاهرة الهجرة بين ساكنة المجالات القائدية، غير أنها أنزلت أقصى عقوباتها على نخب المخزن كلما اكتشفت تخليهم عن الولاء اتجاهها والذي تجسد في التعاون مع العملاء الألمان خلال مرحلة الحرب العالمية الاولى[327]، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أصل سياسة الإقامة العامة في المغرب في مسألة العقاب الوظيفي هو حماية النخب المخزنية، وعدم متابعتهم في مختلف التجاوزات التي يكون المتضرر منها هو النسيج المجتمعي المغربي، ما داموا خاضعين لأوامرها ومخلصين لمشاريعها، إلا أن هذه السياسة أخذت منحى مغايرا تماما بمجرد التآمر ضدها، فسرعان ما يتم التذكير بجميع التجاوزات التي أقدمت عليها هذه النخب، إذ يصف المراقبين حينها بكل دقة تفاصيلها لتبرير حدة العقوبة التأديبية التي ستلحق بالموظف المخزني[328].

ظل استصدار العقوبات التأديبية الموجهة ضد النخب المخزنية يتم باسم المخزن المركزي، لكنها في واقع الأمر كانت تعكس رغبة مراقبي الحماية، حيث كانت سلطات

---

commerciales, Lettre N°969, de Urbain BLANC au Ministre des affaires étrangères, A.S**. Hadj Ben Aissa BEN HAMMOUN,** Rabat, 24 avril 1922.

[327]- **A.D.N, Fonds de Protectorat de France au Maroc, 1MA/300, D.A.C.H.**, Lettre N° 01134, Du directeur des affaires chérifiennes au directeur de l'intérieur à la résidence générale, A.S., **Lettre anonyme contre le caïd Ahmed BEN LHOUSSAINE ( Rehamna)**, Rabat, 19 jan. 1955 A REVOIR S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N° 1552, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement

[328] - عرض المراقب المدني جميع التجاوزات السابقة التي اقترفها القايد عيسى بن عمر العبدي عند اتخاذ إدارة الحماية قرارها النهائي في معاقبته على النحو التالي: كان يقتطع جزءا من الترتيب ويحتفظ به لنفسه، وعندما ندعوه إلى دفعه في العديد من المناسبات لا نتلقى ردا من قبله فلا نصر عليه من باب احترام، كما يمتنع عن تسديد ديونه التي يمتلك إمكانات تسديدها، وكتوقير له لا نقوم بمتابعته

**- A.D.N., Fonds Protectorat, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 28, Dossier N° F.17,** Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N°848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

المراقبة تراسل الحكومة الشريفة في موضوع التهم التأديبية الخاصة بأحد أعيان المخزن، محترمة التسلسل الإداري، حيث كانت تبعت هذه المراسلات إلى الكتابة الشريفة بالقصر السلطاني تحت إشراف قادة الجهات، وعلى يد مدير الشؤون الأهلية، إلا أن هذه المراسلات أرفقت عامة بتقرير مفصل يحدد نوع العقوبة التي من المقترح تضمينها للقرار التأديبي الوزاري ضد هذه النخب، والملاحظ من خلال مختلف الحوادث في هذا الاتجاه أن هذا الاقتراح غالبا ما تتم تزكيته من قبل مستشار الحكومة الشريفة، الذي يحث حكومة المخزن على اعتماده كقرار تأديبي في حق النخب المعاقبة.[329] وعلى النقيض من ذلك رفضت إدارة الحماية أن تتم معاقبة شخصيات المخزن الذين اقترح الجهاز المركزي تأديبهم، رغم توصل مكاتب المراقبة الفرنسية بمراسلات ذات صبغة تأديبية موجهة من قبل المخزن المركزي ضد عدد من النخب المخزنية، وكانت السلطات الفرنسية تتريث في إبلاغ المعني بالأمر بقرار المخزن ضده، خوفا من التبعات السياسية التي من الممكن أن تترتب عن ذلك، فكانت تتم مناقشة عواقب خطورة إبلاغ المعني بعقوبة المخزن المركزي بين ممثلي إدارة الحماية قبل الحسم واتخاذ القرار النهائي، والتأكد من جدوى إشعار المعنيين من عدمه؛ وتردد مستشار الحكومة الشريفة في إبلاغ القايد إبراهيم المزواري قرار الصدر الأعظم المتضمن للوم السلطان عليه ومعاتبته له، بسبب تغيبه عن المشاركة في هدية عيد المولد النبوي، وقد حرص مستشار الحكومة على أن لا يكون ضرر في إيصال هذه الرسالة إلى المعني بالأمر[330].

تنوعت المخالفات الوظيفية المرتكبة من قبل نخب المخزن وشكل تجاوزهم لمهامهم وتدخلهم في قضايا من اختصاص المحاكم الفرنسية أحد هذه الأخطاء الإدارية، التي

---

[329]- جاءت مراسلة سلطات المراقبة الفرنسية لمستشار الحكومة الشريفة بخصوص معاقبة القايد عبد الله الاوريكي متضمنة أشكال العقوبات التي يجب وضعها على مستوى قرار التأديب الوزاري: "أشار الجنرال هيري HURE قائد جهة مراكش إلى الإهمال الذي طال تعامل القايد سي عبد الله الأوريكي مع التعليمات المنصوص عليها من أجل مكافحة الجراد، وطلب معاقبته على هذا الخطأ، بفرض عليه غرامة مالية قدرها خمسة ألاف 5000 فرنك عليه من قبل المخزن المركزي".
**-A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°41, D.A.C.H.,** dossier N°G.3.4, Direction des Affaires Indigènes, Lettre N° 1447 D.A.I/3, Du Directeur du Cabinet des Affaires indigènes au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S Demande de sanction contre le Caïd Si Abdallah EL OURRIKI, Rabat, 10 juin1930.

[330]- **A.D.N. Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton 41, Dossier G.3.4, D.A.C.H.,** Lettre N° 00657, Du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur de l'intérieur, A.S. Lettre du Grand Vizir au Caïd IBRAHIM EL MEZOUARI, Rabat, 12 jan. 1951.

عرضتها لعدد من العقوبات تأرجحت عامة بين لفت الانتباه والتغريم، فعلى الرغم أن مقترفي هذا النوع من المخالفات جاء نابعا من رغبتها في استرضاء السلطات الفرنسية، من خلال الدفاع عن مصالح المستوطنين الفرنسيين داخل مجالات نفوذهم، إلا أن إدارة الحماية تعاملت مع هذه التصرفات كتطاول من قبل هذه العناصر على مهام المصالح الفرنسية، مستندة على ستار القرار المخزني لتأديبها من أجل توجيه نخب المخزن لعدم معاودة خطأ تجاوز السلطة المخصصة[331].

كما شهدت عملية تهريب الأسلحة والمتاجرة بها نشاطا مكثفا على مستوى المناطق الحدودية بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية، فجرمت السلطات الفرنسية هذا النشاط لما شكله من تهديد على الأمن الداخلي، ووضعت بذلك عددا من الإجراءات التأديبية اتجاه ممثلي المخزن المتورطين في عمليات التهريب، أو المتسترين بشأنها، إلا أن بعض الحالات شكلت الاستثناء في تعامل سلطات الحماية مع هذا الجرم، فكانت سلطات الحماية غالبا ما تتغاضى عن الحالات، التي تكشف عن تورط أحد كبار القواد في هذه الأنشطة وتتظاهر بجهلها التام للموضوع لتفادي الاصطدام المباشر معها، فكان القايد عيسى بن عمر يبيع البنادق والخراطيش للساكنة المحلية "للأهالي" وللألمان كذلك، وكان مراقبو الحماية يتغاضون عن تصرفاته متظاهرين بجهل نشاطه، ولا يعاقب سوى المتعاونين معه، الذين يتم إلقاء القبض عليهم، في حين لم يتم التعامل بنفس منهج التغاضي مع عامة الزعماء المحليين، فلم تتردد سلطات المراقبة الفرنسية في الكشف عن تورط الزعماء الذين لا يتوفرون على نفوذ معتبر داخل مجالاتهم، أو المكلفين بقيادات لا تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للسلطات الفرنسية، فبعثت بذلك اقتراحاتها للعقوبات التأديبية التي تبتغي إنزالها بالمخالفين، مرفقة بالملفات

[331]- جاء وصف هذه العقوبات المرتبطة بتجاوز الاختصاص في تقرير حول معاقبة خليفة قيادة كدميوة جهة مراكش االسيد محمد أونعيم: "عاقب المخزن كدميوا سي محمد أو نعيم بغرامة مالية قدرها 2000 فرنك، لإجباره عدد من الأشخاص اتهمهم أحد الفرنسيين بالتعرض لدابته وإصابتها بالضرر على شراء دابة بقيمة 2250 فرنك كتعويض له عن الخسائر، ولِبَتِّه في مسألة خاصة من مهام المحاكم الفرنسية".

**-A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 41, Dossier G.3.4,** Section d'état, Lettre N° 07108, Du Conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des Affaires indigènes, A.S **Khalifa de Guedmioua Si Mohammed OU NAIM** , Rabat, 28 nov. 1932.

الخاصة بهذا النوع من المخالفات، لتحصيل موافقة سلطات الحماية، ثم إصدار قرار المخزن التأديبي[332].

## 2-3 العزل من الوظيفة المخزنية على عهد الحماية

شكل عدم التزام نخب المخزن بتعليمات السلطات الفرنسية من المخالفات الإدارية، التي لم تتوانى إدارة الحماية في معاقبة مقترفيها، خاصة أن تكرار عدم الالتزام، جعل إدارة الحماية تعتبره مساسا بمبدأ الولاء والخضوع لسلطتها، مما دفعها إلى إنزال أقصى عقوباتها على رجال المخزن المخالفين لتعليماتها، فكان الهدف من تفعيل هذه العقوبات يتمثل أساسا في خلق شعور عميق لدى نخب المخزن ولدى الساكنة المغربية، بتفوق سلطة المراقب الفرنسي على سلطة موظف المخزن[333].

وهكذا استغلت إدارة الحماية تراكم المخالفات لدى عدد من النخب المخزنية كذريعة لتبرير ضرورة إعفائهم من المهام المخزنية، كلما رغبت في استبدالهم ببعض العناصر الشابة، التي أقنعت سلطات المراقبة بكفاءتها وبنجاعة اعتمادها في مراكز القيادة، لتعويض النخب القديمة التي كانت قد تراجعت فاعلية نشاطها السياسي[334].

---

[332]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°28, dossier N°F.17,** Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

[333] - جاء في التقارير المبررة لقرار عزل القايد عبد الله بلكرشي الأوريكي من مهامه مؤكدة عن عدم التزامه المتكرر بتعليمات ضباط الشؤون الأهلية:" وفي يوم الاثنين 5 ماي 1934، حيث طلب منه باستمرار إرسال عناصر من قبيلته إلى إحدى المناطق المحددة بدقة من أجل ملاقاة ضابط الشؤون الأهلية، من أجل العمل في مكافحة الجراد، لكن لم يقدم أحد من هؤلاء «الأهالي» بتاتا، فوجد الضابط نفسه وحيدا في هذا الموعد واضطر إلى العودة إلى مراكش بعد عدة ساعات من الانتظار دون جدوى، كما طلب هذا الضابط في تاريخ سابق من القايد استدعاء جميع الشيوخ الذين تعرف مجالاتهم تواجد للجراد لحضور اجتماعا يومي السبتَ والأحد 10 و11 أبريل، ولم يحضر أحد منهم" أورده:

**- A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4,** Région de Marrakech, Affaires civiles, Lettre N°94.C, Du Conseiller de gouvernement chérifien au Chef de service de contrôle civil, A.S. **Caïd Abdallah BEL KOURCHI EL OURIKI**, Marrakech, 4 oct. 1934.

[334]- راسل مراقب دائرة الرحامنة- السراغنة قائد جهة مراكش بخصوص أهمية عزل القايد القرشي، قايد قبيلة بني عمور إقليم السراغنة، مبررا قراره على الشكل التالي: "بالإضافة إلى أخطائه المتكررة وتجاوزاته الخطيرة، وبتراكم مشاكل سوء التسيير، التي لم ينفع معها مختلف الإجراءات العقابية المتخذة ضده، نتوفر حاليا على أحد الشباب الموالين للإدارة الفرنسية، والذي يتمتع بسمعة طيبة لدى قبائل السراغنة، وهو ابن خليفة القبيلة محمد ابن الحراش".

جاءت العقوبات المتخذة إزاء نفس المخالفة أو الخطأ الإداري جد متباينة، فالملاحظ أن إدارة الحماية قد راعت في شدة العقوبات الوظيفية المتخذة ضد النخب المخزنية الوضعيات السياسية والاجتماعية والمالية لهذه النخب، إذ ظلت تتغاضى في العديد من الحالات عن المخالفات المقترفة من قبل كبار شخصيات المخزنية، وتساهلت في كثير من الحالات مع المتعاونين معها ممن قدموا خدمات هامة لصالحها، كما استندت على حجم ثروة هذه الشخصيات، لتخصيص قيمة الغرامات المناسبة، بعدما سهرت سلطات المراقبة على جرد ممتلكاتهم. والوضح أن السلطات الفرنسية اتجهت في الغالب إلى التخفيف من وطأة العقوبات السالبة للحرية، مراعية للسن المتقدمة لغالبية هذه النخب، ولوضعهم السياسي السابق، فاكتفتت بوضعهم في إقامات جبرية تحت الحراسة النظرية بعيدا عن مجالات قيادتهم، كإجراء بديل عن الزج بهم في السجون[335].

كشفت عدد من تقارير المراقبين الفرنسيين عن تعاون بعض العناصر المخزنية مع العملاء الألمان في المغرب خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى واصفة هذا النوع من التعاون بالخيانة لقضيتها، ويعتبر القايد عيسى بن عمر العبدي من أبرز نماذج القائدية التي وصفت بالخيانة في هذه التقارير، باعتبار أن موظفو الحماية الفرنسية التزموا اتجاهه بقدر كبير من الاحترام والتقدير، وهكذا تعرض شخصه للكثير من القدح في تقارير سلطات المراقبة ومنها: **"لكن شخصيته الحقيقية انكشفت بشكل لا يجعل مجالا للشك، فقد خان مولاي عبد العزيز من أجل مولاي عبد الحفيظ، وخان مولاي عبد الحفيظ لصالحنا مع الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الألمان، كما حاول خيانة السلطات الفرنسية لفائدة حركة الهيبة، عندما كان في مراكش حيث ربط معه علاقات، وتبادل معه المراسلات، كما خان الإدارة الاستعمارية في مسألة دار القاضي عندما انسحبت قواته، إذ فر رجاله سريعا من المواجهات تطبيقا لتعليماته، ففي الحقيقة كان سي عيسى دائما على**

---

**- A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4,** Région de Marrakech, Service de renseignement, Cercle de Rahmna- Sraghna- Zemran, Lettre N° 240 R.S.Z, Du Chef d'Escadrons BERNARD au Colonel Commandent de Marrakech, A.S., **La révocation du Caïd KORCHI TERRAFI et son remplacement par SI MOHAMMED BEN HARECH**, Marrakech, 14 juin 1920.

[335]- **A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Bureau régional, Lettre N° 1183 CRM/4, Du Général de la brigade ROCHAS au Directeur des Affaires Politiques, A.S. **Condamnation pénale du Caid MOULAY TAHAR des Ouled Sidi Rahal ( Sraghna**), Marrakech, 14 aout 1936.

**استعداد لخيانة حلفائه، ولم يبحث أبدا سوى عن خدمة مصالحه الخاصة، فهو معروف في كل أنحاء المغرب أنه متآمر عديم الضمير وعديم الشرف"**[336].

---

ففرض تعاون عدد رجال المخزن مع الثوار المغاربة، المتحالفين مع ألمانيا على السلطات الفرنسية، ضرورة إظهار صرامتها بإنزال أقصى العقوبات في حق من تبث تعاونه معهم، متجاهلة مختلف الخدمات التي سبقت هذه النخب أن قدمتها لإدارة الحماية، فلم تكن الإدارة تسمح بتفادي أحدهم لعقوباتها المترتبة عن خيانة مشروعها في المغرب، فبعدما ربط باشا مكناس عيسى بن عبد الكريم البخاري لعلاقات سرية مع احمد الريسوني في بداية الحرب العالمية الأولى، وانكشاف تورطه في هذه العلاقات خلال سنة 1918 بعد تبوث دعمه لثورة الريسوني بعدد من الأسلحة عند وصوله إلى المنطقة الفرنسية، والكشف عن الهدية التي بعث بها الباشا عيسى إلى أحمد الريسوني، والتي اعتبرتها السلطات الفرنسية عربون ولاء منه لثورة هذا الأخير، لم تعر سلطات الحماية أي اهتمام للخدمات التي قدمها لسلطات الحماية ما بين سنتي 1911 و1912، والتي تم تشريفه على إثرها بوسام الجوقة الشرفية من رتبة فارس، بل تم إيقافه والحكم عليه بالسجن ومصادرة ممتلكاته، والتشطيب عليه من فرسان الجوقة الشرفي وتجريده من جميع الامتيازات[337].

فيمكننا أن نستنتج أن تعاون رجال المخزن مع القوات الألمانية خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى شكل أخطر التجاوزات الوظيفية، التي استدعت من منظور الإقامة العامة تطبيق أقصى العقوبات الزجرية، حيث لم يكن من المناسب سياسيا التجاوز أو التساهل في معاقبة مقترفيها، وإن تعلق الأمر بكبار الشخصيات المخزنية، فبمجرد تبوث ربط أحدهم

---

[336]-**A.D.N., Fonds Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N°28, dossier N° F.17,** Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

[337]- ورد في أحد التقارير الخاصة بباشا مكناس عيسى بن عبد الكريم البخاري؛ أن السلطان مولاي يوسف قد تدخل لتخفيف وطأة العقوبة التي فرضت ضده كما يلي: "أصدر السلطان مولاي يوسف عفوا نحوه لاحقا، بعد أن خفف من عقوبته السجنية، مراعاة للخدمات المقدمة سابقا، وذلك بوضعه في الإقامة الجبرية في مازكان، ثم في مكناس، ورفع من القيمة المالية المخصصة لعيش عائلته، والتي كانت تقتطع من المداخيل المستخلصة من ممتلكاته المحجوزة، وقد تراوحت قيمتها بين أربعة عشر ألف 14.000 فرنك إلى أربعة وعشرين ألف 24.000 فرنك، ثم إلى ثلاثين ألف 30.000 فرنك" أورده:
**-A.D.C.N. Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922, Direction des affaires politiques et commerciales**, Lettre N°1824, du Maréchal Lyautey au Ministre des affaires étrangères, A.S**. Hadj Driss BEN HAMMOU,** Rabat 16 déc. 1921.

لعلاقات بالعدو الألماني من خلال؛ دعم الثوار المتحالفين مع ألمانيا، أو دعم الدعاية الألمانية في المغرب، إلا وانتهى عهد الود والتغاضي، وبدأ موسم الكشف عن مختلف الانتهاكات المسكوت عنا لتتوالى بذلك مختلف العقوبات في حق هذه النخب[338].

أصبح عدد من موظفي المخزن يحملون اتجاهات وطنية عقب الحراك السياسي والاجتماعي، في المغرب منذ إصدار ظهير 16 ماي 1930، وهو ما شكل للإقامة العامة تهديدا باحتمالية خسارتها لأعوانها التقليديين، فسعت جاهدة إلى منع تفشي المواقف الوطنية داخل النسق المخزني، معتبرة التعاطف مع الوطنيين بدوره خيانة لمشروعها، إذ وضعته في خانة أفدح المخالفات التأديبية ، غير أن إدارة الحماية ظلت تلتزم بالتريث في التعامل مع هذه الحالات، واكتفت بإنجاز تحقيقات وتقارير حول نخب المخزن المتعاطفة مع الدعاية الوطنية، ولم تكشف عن استياءها اتجاههم، إلا عقب تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال بتاريخ 11 يناير 1944، بعدما تضمنت عدد من توقيعات رجال المخزن، فشرعت الإقامة العامة بعزل كل من تبث تورطه بدعم التوجه الوطني الاستقلالي[339]. وهكذا لم تتردد إدارة الحماية في عزل النخب المخزنية على اختلاف مراتبها، كلما تأكد لديها تمسك أحد هذه العناصر بفكرة استقلال المغرب، أو إقدامه على اقناع السلطان بتزعم حركة الاستقلال علنا، فورد في موضوع عزل محمد بن العربي ما يلي: **"أصبح محمد بن العربي العلوي وزير العدل حينها شيئا فشيئا من الملهمين بالوطنية المتطرفة، فحرض خلال تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال في يناير 1944 بمعية سي أحمد بركاش على إقناع السلطان سيدي محمد بن يوسف بتزعم حركة الاستقلال بشكل**

---

[338]- كانت نهاية عهد القايد القوي عيسى بن عمر العبدي مباشرة بعد تبوث تعاونه مع العملاء الألمان والدعاية لصالحهم داخل مجالات قيادته تعددت الشهادات التي أثبتت لإدارة الحماية تورط القايد عيسى بن عمر في التعاون مع العملاء الألمان ومساهمته في نشر الدعاية الألمانية، فكان ينصح العملاء الألمان ببعث البراحين إلى السوق وإخبار الناس أن الممونين الألمان يمنحون علف البهائم مجانا، كما يخفضون من السعر الاعتيادي لجميع المواد الغذائية مثل القمح والسكر والشعير قرشا واحدا. أورده:

**- A.D.N., Fonds Protectorat, Direction des affaires chérifiennes, Série 1MA/300, Carton N° 28, dossier N° F.17**, Secrétariat Général du gouvernement chérifien, Bordereau N° 2148, du Lieutenant-Colonel Simon Directeur du Service des Renseignements au Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien, A.S. **Déclaration d'Abderrahmane BEN AHMED Cheikh de Moulay EL BERGUI**, Rabat, 14 oct. 1914.

[339]- جاء في تقرير حول موقف الحماية من التوجه الوطني لمسعود الشيكر ما يلي ولد سي محمد الشيكر سنة 1905 من عائلة ملاكيين قرويين أنجز دراسات جدية باللغتين الفرنسية والعربية انضم إلى الإدارة المخزنية منذ 1928 وكان دائما جيد التنقيط إلى حدود سنة 1944، فخلال هذه الفترة استولت عليه مشاعر وطنية حماسية،

**-A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 28**, Notice biographique, A.S Si Messaoud Chiguer, directeur adjoint du cabinet impérial, 1944.

**علني، فعزل وزير العدل السابق من مهامه على إثر أحداث سنة 1944"**[340]، كما لم يستثني المد الوطني الاستقلالي نخب القائدية، فكشفت عدد من تقارير المراقبة الفرنسية عن تأييد عدد منهم لفكرة الاستقلال، والواضح أنها جاءت مرفقة بعدد من شهادات الساكنة المحلية لإدانة هذه النخب[341]، وهو ما شكل خطرا حقيقيا على استقرار نظام الحماية، إذ كانت إدارة الحماية تعي مدى سرعة انفلات الاستقرار داخل المجتمعات القبلية، ودرجة تبعية ساكنتها لزعمائهم المحليين، مما كان ينذر بمعاودة العمل العسكري ضد مقاومة القبائل الشرسة والمتفرقة، لذلك سعت إدارة الحماية إلى تجريدهم من نفوذهم عبر تشويه سمعة هؤلاء الزعماء بالكشف من خلال الكشف عن انتهاكاتهم القديمة، وإحياء التنافس القديم بين أعيان القبائل، ليتسنى لها فيما بعد إنزال أقصى عقوباتها على هذه النخب، من عزل عن القيادة، ووضع في الإقامة الجبرية، ومصادرة الامتيازات والممتلكات، والمتابعة لدى المحاكم بتهم ملفقة، أو بإعادة إحياء مختلف لتجاوزات القديمة، والواضح أن أثر معاقبة هذه النخب قد امتد ليطال جميع مقربيهم، إذ تحتم عليهم مغادرة مناصبهم المخزنية بعد مصادرة سلطة زعيمهم، فجاء في العقوبات الموجهة ضد محمد بن عمار دحميدو بعدما ثبوت دعمه للتيار الاستقلالي كما يلي:

**"فعاقبته الإدارة الفرنسية تبعا للقرار المتخذ من ظرف المقيم العام القاضي بإبعاده عن القيادة بسبب مواقفه السياسية، غادر هذا الزعيم المحلي ظهر السوق يومه 15 دجنبر، وتم وضعه في الإقامة الجبرية في واد ازم، نفس إجراء الإبعاد طبق على صهره سي المختار بن مسعود الذي يشغل منصب**

---

[340]- **A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 41, Dossier N° G.3.4., Direction de l'intérieur, Section Politique**, Note de renseignement N° 285 DI- POL/1, Du Directeur de l'intérieur a Conseiller du gouvernement chérifien et au Général Chef de la région de Fès, A.S. **EX Vizir Mohammed Ben El LARBI EL ALAOUI**, Rabat, 15 jan. 1951.

[341]- ورد في هذا الصدد شهادات ضد القايد محمد بن عمار دحميدو **":** غادرت المخزن في وزان للاستقرار في مدشري (الدوار) الأصلي، بعد مدة من عودتي إلى دوار تافوغات، كلف القايد محمد ولد عمار دحميدو والدي بشحني بأفكار الوطنيين ولأنني رفضت الاختلاط بالسياسة طلب القايد من والدي حيازة كل ما أملك( 6 بقرات و 10 من الخراف و13 من الماعز)، وتم توجيه العديد من الشكايات ضدي وكانت دائما تتم إدانتي، وعند تواجدي في السجن اختفت زوجتي وأشك كثيرا في كون القايد قادها إلى مقره، أطلب من السلطات إنجاز تحقيق من أجل إنصافي". اورده:

**-S.D.H.V, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous Série 3H Maroc, Carton N° 1555, 2ème Partie**, lettre S.N°, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **Plainte contre Caïd Mohamed Ould Amar D'Ahmidou,** THAR SOUK, 28déc. 1950.

**شيخ فخدة بن يحيى، وكذا صهره الثاني شيخ البرابر ادريس بن عبد السلام بن حميدو الذي عزل من منصبه**[342].

فرض الوضع الجديد للنخب المخزنية على الإقامة العامة توفير ترسانة من العقوبات التأديبية، التي من شأنها أن تحد من اقترافهم لمختلف المخالفات الوظيفية، أو على الأقل التخفيف من حدتها، فكان الإشكال الأول يكمن في تحديد قائمة لهذه المخالفات التأديبية قبل إقرانها بعقوبات مناسبة لها، والملاحظ أن شدة العقوبات التأديبية التي اعتمدتها إدارة الحماية، قد تباينت حسب الطرف المتضرر من المخالفات الوظيفية للنخب المخزنية، فاكتفت بالإنذار والتوبيخ في حالة ما إذا لحق ضرر هذه المخالفات بالساكنة المغربية، بينما تنامت قسوتها كلما كانت المصالح الفرنسية هي الطرف المتضرر من هذه المخالفات، فشملت بذلك الغرامات المالية، والإعفاء من المهام، والعقوبات السالبة للحرية، ومصادرة الممتلكات وغيرها، كما ارتبطت حدتها بالظرفية العامة التي يمر بها المتروبول الفرنسي، فمن الظاهر أن العقوبات التي صدرت ضد هذه النخب خلال مرحلة الحرب كانت أقصى من نظيراتها خلال مرحلة السلم.

[342]- جاء في العقوبات الموجهة ضد محمد بن عمار دحميدو بعدما أشاع بين الساكنة المحلية، أن السلطان سيدي محمد بن يوسف ينوي إعلان استقلال المغرب خلال احتفالات عيد العرش لسنة 1952، وسيعلن بدوره عن ذلك في مجال قيادته كما يلي: "فتم التأكد بشكل كافي من تواطؤ هذا الأخير مع حزب الاستقلال، ولا يمكن إسناد أي قيادة إليه مستقبلا، وأقترح القايد محمد بن احمد بن صلاح الزمراني لتعويضه على رأس قيادته التي تشمل كلا من قبيلة مرنيسة، وفخدات فناسة، وبني ونجل، وولاد بوسلامة في أعلى ورغة". ورد في

-**S.D.H.V., Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous Série 3H Maroc, Carton N°1555, 2ème Partie,** lettre N°1821, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **L'éloignement du Caïd Mohamed Ould Amar D'Ahmidou,** Fès, en date du18 déc. 1952.

# ● الفصل الرابع: مظاهر اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية

## الفصل الرابع: مظاهر اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية:

### 1-تجليات إدماج نخب المخزن في دائرة الحماية:

### 1-1- مظاهر إدماج النخب المخزنية في المسائل الفرنسية قبل توقيع معاهدة الحماية:

استند المخزن في التعامل مع نخبه على مبدأ النفعية، حيث عمل باستمرار على إدماج أكثر الزعامات تأثيرا داخل الأوساط المغربية، ووضعها تحت تبعيته المطلقة، مانحا إياها صفة موظفي المخزن، لتصبح ضمنيا مكلفة بفرض طاعته على الساكنة خاصة داخل المجالات البعيدة عن عاصمته، فتصبح بذلك المسؤول الوحيد أمامه على التزام مجالاتها بتلبية متطلبات المخزن (الضرائب، والمشاركة في الحركات)، والتي تعكس اعترافا بسلطته عليها[343].

[343]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ط.2، الرباط، 1951، ص.32.

اتسم تواصل المخزن مع نخبه بقدر كبير من الصرامة الإدارية، فلم يكن من العادة حضور الأعيان المحليين إلى دار المخزن، باستثناء عند ضرورة المناداة عليهم خلال المسائل الطارئة، التي ارتبطت عادة بظرفية الإعداد لإحدى الحركات، فدأب المخزن على معالجة معظم قضايا هذه النخب عن طريق المراسلات، التي ارتبطت وضعية حملها وتبليغها بنوعية الموضوع ودرجة أهميته، فإذا كان الأمر يتعلق بقضية قليلة الأهمية تُحمل الرسالة من العاصمة بواسطة أحد "المسخرين"، أو أحد المشاورين، أما عندما يتعلق الأمر بقضية مهمة، فتسند مسؤولية تبليغ المراسلة لأحد "موالين المكحلة"، الذين ينتمون لحاشية السلطان أو من بين ضباط العرش، أما إذا تعلق الأمر بتسوية بعض المسائل المتأخرة من التزامات القبيلة، فيستنفر الصدر الأعظم كاتبا من بنيقته، في حين إذا كان الأمر يتعلق بإعطاء آخر إنذار، فيتم إرسال قايد الرحى على رأس فرقة عسكرية، وكان مبعوثو المخزن إلى هؤلاء الأعيان يحملون وثيقة رسمية تشير إلى سبب قدومهم، وتحمل قيمة العمولة أي السخرة، التي على المعني أداءها[344].

حاول المخزن تأمين خضوع موظفيه لسلطته، معتمدا نهج التهديد المستمر باحتمالية تجريدهم من سلطاتهم وما ترتب عنها من امتيازات، فخلق هذا الوضع حالة اضطراب نجمت عنها انجلاء الثقة بين هذه النخب ومؤسستها، التي تطورت في العديد من الحالات لتأخذ شكل من أشكال التمرد أو العصيان، والتي لجأ المخزن إلى وضع حد لها عن طريق عدد من الاستراتيجيات التي تختلف حسب طبيعة القبائل. ففي القبائل الخاضعة، ركز على النيل من إمكانات النخب المتمردة، عبر تشجيع التنافس بينهم وبين بقية الأعيان داخل مجالهم، ثم تقسيم قيادته على عدد من القواد الجدد، أما في القبائل التي ظل خضوعها مضطربا، فكان يتوجب على المخزن أخذ الوقت الكافي، وانتظار الفرصة المناسبة، قبل المخاطرة بحملة عسكرية تبتغي إلحاق عقوبة نموذجية، من شأنها أن تكون عبرة لبقية العناصر الأخرى[345].

[344] -Gabriel GALLAND, **Le Maroc, un empire qui se réveille,** Dar Al Aman, Rabat, 2016, p.123.
[345]-Ibid., p.131.

شكلت ظاهرة الحمايات القنصلية والأجنبية، البدايات الفعلية لسياسة إدماج النخب المخزنية في المسائل الفرنسية. لذلك بادرت السلطات الفرنسية فعليا إلى نهج استقطاب النخب لحمايتها، شأنها في ذلك شأن بقية الكيانات المتنافسة في طنجة، فتمكنت من إقناع عدد من النخب من أجل طلب حمايتها[346]، حيث كشفت تقارير ممثل فرنسا في فاس؛ القنصل "هنري غايار" (Henri Gaillard)، عن تمكن السلطات الفرنسية فعلا من إغراء عدد من وزراء السلطان مولاي عبد الحفيظ للوقوف إلى جانبها والدفاع عن مصالحها سواء أمام السلطان، أو أمام بقية القوى المتنافسة. فأصبح عدد منهم لا يترددون في الكشف عن صداقتهم وولائهم لفرنسا، على الرغم من أن السلطان مولاي عبد الحفيظ كان يرغب في التخلص من تدخلها في حكمه، بعدما ألقي القبض على الثائر الجلالي الزرهوني، مما جعل علاقتهم بالسلطان تعرف قدرا كبيرا من التدهور الذي كان من شأنه أن يعرضهم للعزل والاعتقال[347]، كما طالبت هذه العناصر بتخصيصها بالحماية الفرنسية، إلا أن وضعيتهم كموظفين للمخزن لم تكن تسمح بمنحهم هذه الصفة بشكل رسمي، لكن في المقابل تلقوا وعودا من ممثلي فرنسا بتوفير الحماية الفعلية لهذه النخب عندما تقتضي الضرورة ذلك[348].

كرست ظاهرة الحمايات الأجنبية، التي شهدها مغرب القرن التاسع عشر غياب الثقة داخل الأوساط المخزنية، فلم يكن من شأن توبيخ المخزن لموظفيه، واتخاذ عقوبات اتجاههم

---

[346]- Robert de Caix, *« La politique française au Maroc »*, **Bulletin Mensuel du comité de l'Afrique française**, N°1, Jan. 1905, p.4.

[347]- جاء في تقرير هنري كايار حول القايد عيسى بن عمر:"كان القايد عيسى بن عمر العبدي المكلف بوزارة البحر (الخارجية) في الحكومة الحفيظية، مواليا للسلطات الفرنسية ولم يكن يخفي صداقته اتجاهها، وعلى عكس بقية زملاءه الوزراء، حافظ على موقفه الوفي اتجاه الإدارة الفرنسية، على الرغم من سعي سيده السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى التخلص من تدخلها في شؤون سلطانه بعدما ألقي القبض على الثائر الجيلالي الزرهوني الروكي، جلب هذا الموقف للوزير العبدي كراهية محيط السلطان له، وفكر مولاي عبد الحفيظ في اعتقاله وزيره وعزله من منصبه كقايد". ذكره:

**-A.D.N, Fonds Protectorat - Maroc, Direction des Affaires Chérifienne, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°28, dossier N°F17**, Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, Du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S Si Aissa BEN OMAR, Mazagan, 27 juillet 1914 .

[348]- عرض القنصل هنري كايار على الوزير البحر في حكومة مولاي عبد الحفيظ القايد عيسى بن عمرالعبدي اللجوء إلى القنصلية الفرنسية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

**-A.D.N, Fonds de Protectorat de France au Maroc, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°28, dossier N°F17,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, du Lieutenant- Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S Si Aissa BEN OMAR, Mazagan, 27 juillet 1914.

من قبيل التغريم، أو العزل، أو السجن، نزولا عند طلب ممثلي الدول الأجنبية، سوى تعميق أزمة الثقة بين هذه النخب ومؤسساتها، فأصبح الاحتفاظ بالمنصب المخزني أمرا عسيرا في هذه الفترة، وتعرض عدد من رجال المخزن للإقالة، ومصادرة الأملاك، بل وصلت ببعضهم الأوضاع إلى حد الاعتقال والسجن خلال دفاعهم عن مصالح المخزن أمام الأجانب، أو المحميين، وهو ما زاد من قابلية التواطؤ مع الأجانب لتفادي العقوبات. فمن هذا المنطلق فيمكن القول إن قسوة النظام المخزني على عناصره، سهلت على القوى الأجنبية بشكل كبير مهمة استقطابها لخدمة مصالحها، مقابل أن تحفظ لها مكانتها وامتيازاتها[349].

- **جدول رقم (1) نماذج معاقبة النخب المخزنية بسبب التورط في عداء مع المحميين**[350] **:**

| السنة | الدولة المعنية | الباشا أو القايد الموبخ | المدينة أو القبيلة | طبيعة الحدث | قرار الزجر |
|---|---|---|---|---|---|
| 1880 | مجموعة من الدول | الخليفة الحاج سعيد | ملاح فاس | شجار مع محميين | العزل |
| 1883 | إيطاليا | | سلا | اعتقال محمي | العزل |
| 1883 | إيطاليا | | بني حسن | اعتقال مخالطين | العزل |
| 1884 | فرنسا | عبد الجبار | وزان | عداء اتجاه عبد السلام الوزاني | العزل |
| 1894 | انجلترا | بن داود | مراكش | إغلاق دور للدعارة في ملكية محمي | الاعتقال |
| 1894 | انجلترا | ادريس بناني | فاس | مناهضة النفوذ الإنجليزي | الاعتقال |
| 1895 | الولايات المتحدة | العربي المديوني | مديونة | اعتقال مخالطين وسماسرة | العزل |
| 1895 | الولايات المتحدة | عبد الرحمان بركاش | الدار البيضاء | اعتقال محميين | السجن |

محمد كنبيب، **المحميون**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات باب أنفا، الرباط، 2011، ص.369.

لقد تسرب داء الحماية بالتدريج إلى مختلف أجهزة المخزن، وأبانت مفوضيات الدول الأجنبية استعدادها الكبير لاحتضان رجال المخزن، وشملهم بحمايتها، إذ فرضت هذه الفترة العسيرة من تاريخ المغرب والمليئة بالتقلبات وتراجع التحالفات، التي واكبت مبايعة مولاي عبد الحفيظ، حيث أضحى من الصعب على نخب المخزن الاحتفاظ بمناصبها وامتيازاتها، بما في ذلك أنصار مولاي عبد الحفيظ المقربين، من القواد الكبار الذين خصهم بمناصب وزارية بعدما ساهموا بشكل حاسم في توليته العرش المغرب من قبيل:

[349]- محمد كنبيب، **المحميون**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات باب أنفا، الرباط، 2011، ص.369.
[350]- المرجع نفسه، ص.369.

القايد عيسى بن عمر العبدي، القايد مبارك أنفلوس، القايد محمد بن عزوز، القايد محمد بن سليمان، القايد المدني الكلاوي، الباشا التهامي الكلاوي، القايد علال الكلاوي، القايد الطيب الكندافي، القايد أحمد بن سعيد الجلولي، القايد حيدة بن مويس المنبهي، محمد التازي، القايد أحمد الريسوني.

كان من الطبيعي أن يقوي سلوك شخصيات من هذا الحجم جاذبية الحمايات القنصلية، لتتهافت بقية العناصر المخزنية للحصول على هذه الحمايات لكي تتمكن من تأمين مواقعها الاجتماعي وحفظ ممتلكاتها ضد مؤامرات المنافسين في ظل الوضع القائم الذي كان يشوش على استقرار المخزن المركزي، فانضم إليهم عدد من رجال المخزن الذين تحصلوا على بطاقات السمسرة أو المخالطة مثل:

حمو الكلاوي قايد (تلوات)، وعبد الكريم الشرقي قايد (شراكة)، وعباس بن داود قايد (دمنات)، وأحمد الروداني قايد (سوس)، وادريس وافي الزرواطي خليفة (فاس)، وفاطمي بركاش خليفة (طنجة)، وحمزة بن هيمة أمين (أسفي)، وعبد الكريم بناني أمين (مراكش)، وادريس الفيلالي أمين (الدار البيضاء)، والمدني القباج أمين (مراكش)، وادريس السبتي أمين (الدار البيضاء)، والحاج مصطفى قاضي (مراكش)، وعبد المجيد التمسماني عادل (طنجة)[351].

اتضحت مظاهر إدماج النخب المخزنية في المسائل الفرنسية قبل توقيع معاهدة الحماية من خلال المكاسب السياسية والاقتصادية التي استطاع المفوضون الفرنسيون من تحصيلها خلال مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي جمعتهم بممثلي المخزن، الذين اتهموا فيما بعد بالتواطؤ مع القوات الفرنسية في العديد من القضايا، من قبيل الإهمال المقصود في تحديد

[351]- ورد ذكر هذه النخب المخزنية التي تحصلت على الحماية القنصلية، أو بطاقات المخالطة عند كنبيب، **المحميون**،....م. س.، صص.421-424.

الحدود مع الفرنسيين من جهة الجزائر لكي يتسنى للقوات الفرنسية اقتطاع لصالحها أجزاء ترابية مغربية، ثم التوغل في التراب المغربي[352].

دأبت الإدارة الفرنسية على التعبير عن امتنانها وتقديرها للخدمات التي تقدمها لفائدتها النخب المخزنية، من خلال ممارستها لمهامها المخزنية، وخاصة في منطقة طنجة ذات الصفة الدولية، التي جعلتها مركزا للتنافس بين عدد من القوى. فكانت جميع المراسلات الشخصية التي تتلقاها هذه النخب تتسم بقدر كبير من الشكر والتحفيز على مواصلة التعاون[353]، فجاء دفاع بعض النخب المخزنية المشاركة في أشغال مؤتمر الجزيرة الخضراء 15 يناير 1906 على "حقوق فرنسا في المغرب"، موضوع شكر لهذه النخب في عدد من المراسلات، والتي تؤكد تمكن الإدارة الفرنسية من إدماج هذه النخب في مسائلها أمام القوى الأجنبية المنافسة، فظهرت أهمية هذا الادماج من خلال مقررات هذا المؤتمر، والتي اتخذت شكل تفويض من القوى الأجنبية لصالح فرنسا للإشراف على مصالح الأجانب في المغرب[354]، فأكدت هذه المراسلات التي تشيد حسب التقليد الدبلوماسي الفرنسي بهذه المجهودات، وتكشف عن نية فرنسا في مكافأة المتعاونين، على الدور الكبير الذي لعبه بعض أفراد الوفد المغربي في الجزيرة الخضراء في توجيه أشغال المؤتمر لخدمة المصالح الفرنسية[355].

اضطرت السلطات الفرنسية إلى اللجوء للنخب المخزنية لتأمين حماية المؤسسات والجاليات الأجنبية في المغرب، في إطار وصايتها على مصالح القوى الأجنبية في المغرب

---

[352]- مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد، عبد الله بن سعيد، حياته ومراسلاته، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991، ج. 1، صص.236-238.

[353]- **A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26, dossier N° F.7.2**, Du Regnault Ministre du Gouvernement Français à Tanger à Monsieur Abderrahmane BENNIS, A.S. Séjour d'Abderrahmane BENNIS à Fès, Tanger, 4 sept. 1908.

[354]- البند الأول من مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء.

[355]- تعددت النماذج حول رسائل الشكر، التي جاءت بصياغة متنوعة من قبيل: "علمنا (رينيو) بتعاونكم الثمين الذي قدمتموه طيلة السنوات السابقة سواء عند إشرافكم على دار النيابة في طنجة وأيضا خلال مشاركتكم في مؤتمر الجزيرة الخضراء، كما نتذكر كذلك المهمة التي كلفتم بها في بلد أجنبي، والتي لا يمكن نسيان الظروف التي واكبتها، كل هذا يشهد إلى أي مدى كنتم مؤهلين لتتبع الحق والحكمة".ورد في:

**A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Service indigène, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26, dossier N° F.7.2**, *de Regnault Ministre du Gouvernement Français à Tanger à Monsieur Abderrahmane BENNIS, A.S.* ***Séjour d'Abderrahmane BENNIS à Fès****, Tanger, 4 sept. 1908.*

حسب مقتضيات البند الأول من مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، فبعد حسم الصراع حول العرش لفائدة مولاي عبد الحفيظ (سلطان الجهاد) سنة 1907، أصبحت الجاليات الأوربية خاصة في طنجة والموزعة بشكل متباعد جدا بين أحياء هذه المدينة، مهددة باعتداءات المغاربة الذين كانوا من المفترض أن يعتقدوا بأن المخزن سيفتح لهم باب الجهاد ضد المسيحيين المقيمين في طنجة، وعليه أصبحت مختلف المؤسسات الأجنبية، والتي شكلت الشركات الفرنسية أغلبها مهددة بالإغلاق، وهو ما شكل تهديدا للمصالح الأجنبية في المغرب، حيث إن وضوح رؤية الشكل الذي ستكون عليه الأوضاع في مستقبل الأيام في المغرب، أحدث تخوفا لدى المستثمرين الأجانب من خوض مغامرات في مدينة هائجة جدا، بعدما تم الإعلان عن السلطان الجديد، فعلى الرغم من أن المخزن الحفيظي لم يغير أبدا من لهجته اتجاه القوى الأجنبية، أو اتجاه فرنسا بشكل خاص، فإن هذا الظرف المستحدث شكل عائقا كبيرا للحكومة الفرنسية، والتي ستكلف وزيرها أوجين رينيو(Regnault) لاتخاذ مختلف التدابير السياسية الكفيلة بتوفير الحماية للمصالح وللجاليات الأجنبية في طنجة[356].

اعتقد رينيو بأهمية الاستعانة بنفوذ المهدي المنبهي في هذه المهمة، الذي خلف تحصيله للحماية البريطانية على عهد السلطان مولاي عبد العزيز أزمة حقيقية ما بين بريطانيا والمخزن المغربي، والتي كان من شأنها أن تحدث أزمة موازية بين بريطانيا وفرنسا، إلا أن سان رونيه طايندي (Saint-René Taillandier) ممثل فرنسا في المغرب، تمكن من احتواء هذه الأزمة وتفادي مختلف التعقيدات التي من الممكن أن تنشأ بينهما خاصة بعد التقارب الذي شهدته علاقتها عقب أزمة الفاشودا سنة 1904، فاعتقد أن ليس من مصلحة فرنسا إبقاء الوضع على ما هو عليه من التوتر، وفهم أن الاعتراف البريطاني بأولوية فرنسا على الساحة المغربية كان لا يعني بالضرورة أن المغرب قد تحول إلى مستعمرة فرنسية، فاعتبر طايندي أن من الحكمة اجتناب معاكسة الإنجليز أكثر من اللازم، لا سيما أنه يعلم قدرة المنبهي على تعبئة بعض قبائل الجنوب لتشكيل تكتل مناهض وعلني ضد فرنسا، كما يعلم رغبة الألمان في استقطاب المنبهي إلى صفها. فاستطاع رينو أن يحصل على اتفاق مع

---

[356]- **A.D.N., Protectorat - Maroc, Direction des affaires indigènes, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26,** *dossier N°F.7, Rapport de Urbain Blanc s.n., A.S. Le rôle de Mehdi MENEBHI à Tanger lors de proclamation de Moulay Hafid, 1908.*

زميله البريطاني ومع سي المهدي المنبهي، يتم من خلاله إسقاط الحقوق والامتيازات المترتبة عن صفة المنبهي كمحمي إنجليزي، حتى يتمكن من استعادة الخدمة ولو مؤقتا ضمن الجهاز المخزني[357]، ليجد المنبهي نفسه يشتغل لصالح مولاي عبد الحفيظ في منصب مستشار عند دار النيابة في مرحلة جد مضطربة، حيث كان المرجو من عودته للخدمة المخزنية، يتلخص في إعادة الاستقرار للمنطقة قبل خروج الأحداث عن السيطرة. فبادر إلى عقد اجتماع في قصبته مع مختلف الشخصيات المؤثرة في منطقة طنجة، حيث وضح لهم صعوبة الوضع، ثم أعلن عن تعليماته الصارمة لأعوان المخزن ولأعيان القبائل ولباشا المدينة التي نصت عموما على عدم التساهل مع أي تعدي من قبل "الأهالي" على الأجانب أو مصالحهم[358].

سعى المهدي المنبهي إلى إقناع ساكنة طنجة أن لا شيء قد تغير في علاقة المخزن بالمسيحيين، فعلى الرغم من وصول سلطان الجهاد إلى العرش، إلا أن المخزن لازال ملتزما بحماية الأجانب في البلاد، وأي تعرض لهم أو لمصالحهم، فستُعرض مقترفيه إلى أقصى العقوبات، لذلك أصر المنبهي على مرافقته من قبل الوزير رينو لكي يتأكد العامة الذين سيرونهم على طول الطريق، وهما متوجهان إلى القصبة ومحاطان بموكب كبير من المخزنيين وخدام الحاج المهدي على الخيل والبغال وعلى الأقدام، إنه لم يتغير شيء فيما

---

[357]- **A.D.N., Protectorat - Maroc, Direction des affaires indigènes, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26,** dossier N°F.7, Rapport de Urbain Blanc S.N°., A.S. Le rôle de Mehdi MENEBHI à Tanger lors de proclamation de Moulay Hafid, 1908. nb

[358]- جاء وصف خدمات المهدي المنبهي على النحو التالي:"فربط حينها اتصالا مع باشا المدينة (عبد السلام بن عبد الصادق) لحضور هذا الاجتماع، وقام باستدعاء المقدمين ومندوبي التعاون، وأعيان المنطقة، لحثهم على الحرص الشديد على حفظ النظام في اي ساعة من الليل أو النهار، وفرض احترام الأجانب وممتلكاتهم، واستخدم لذلك لغة صارمة وملائمة للظروف المعقدة التي تمر بها المصالح الأجنبية في مدينة طنجة، فتحدث إلى مقدمين الأحياء الحضرية والقروية، وحذرهم من أعمال العنف الخطيرة التي من الممكن أن يقدم عليها الرعية التي تحت حراستهم، وأمرهم بالحرص على القبض على كل من لا يمتثل إلى التعليمات، ونقله إل باشا المدينة الذي سيعاقبه على الفور، محذرا أن أي إهمال من ظرفهم، سيعاقب مرتكبيه بشكل شخصي، ثم توجه بالخطاب فيما بعد إلى الأعيان ليعبر لهم عن اعتماده عليهم بشكل كبير لإبلاغ تعليماته التي وجهها إلى المقدمين، إلى جميع دوائر علاقاتهم، وعلى مساهمتهم في حفظ النظام، ثم التفت إلى الباشا ليذكره بالأدوار التي كلفه المخزن بها، وأنه يعول عليه لتطبيقها بشكل صارم، وختم خطابه بقوله في هذه الظروف لا تتخيلوا أن سجن بسيط فقط هو ما سيكون عقوبة الأنذال والأوغاد الذين سيقادون إلى الباشا، ودونما إي اعتراض، باستثناء إيماءات الرؤوس التي تدل على أن الجميع استوعب الإنذار والأوامر ولم يتبقى سوى الامتثال لها". أورده:

**-A.D.N., Protectorat - Maroc, Direction des affaires indigènes, Série 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°26, dossier N°F.7,** Rapport de Urbain Blanc s.n., A.S. Le rôle de Mehdi MENEBHI à Tanger lors de proclamation de Moulay Hafid, 1908.

يخص علاقة المخزن بالمسيحيين، فالمهدي المنبهي بشخصه الذي عرف بكونه مفوض عن مولاي عبد الحفيظ والذي يزاول سلطته باسم السلطان هو من يرافق المفوض الفرنسي[359].

لقد ساهمت التهديدات التي وجهها المنبهي للمسؤولين المخزنيين في المدينة بشكل كبير في حفظ النظام والاستقرار العام، إذ لم تسجل بالمنطقة سوى بعض الأحداث البسيطة، والتي تعامل معها أعوان السلطة وباشا المدينة بقدر كبير من الصرامة، ويمكن القول أن رينو تمكن بذلك من كسب الرهان، وتأمين سلامة المصالح والجاليات الفرنسية في المدينة، مما عكس الإمكانات السياسية الكبيرة المسخرة للإدارة الفرنسية في المغرب من أجل إدماج أبرز الشخصيات المخزنية في مسألتها، إذ استطاعت من إقناع المهدي المنبهي بالتخلي عن صفته كمحمي بريطاني، واستثمرت خدماته لتأمين وصايتها على المغرب[360].

شرعت النخب المخزنية المدمجة في خدمة الشؤون الفرنسية في تهيئة المجال المخزني لاستقبال المؤسسة الاستعمارية الفرنسية وإرساء أمورها المرتقبة بالمغرب، حيث استغلت نفوذها لإقناع السلطان وحاشيته بأهمية التقرب من السلطات الفرنسية، التي من شأنها أن توفر الأمن والاستقرار في جميع أرجاء الإمبراطورية الشريفة، كما عملت أيضا على تسخير جهودها لتهدئة العامة وإعدادها لتقبل الوضع الجديد، وكمقابل لخدماتها طلبت من حكومة باريس تخصيص الدعم الكامل لتحركاتها، وتأمين سلامتها وسلامة ممتلكاتها إن

---

[359]- **A.D.N., Protectorat - Maroc, Direction des affaires indigènes, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26,** dossier N°F.7, Rapport de Urbain Blanc s.n., A.S. Le rôle de Mehdi MENEBHI à Tanger lors de proclamation de Moulay Hafid, 1908.

[360]- جاء وصف التدابير التي قام بها باشا طنجة لقمع المنتقدين لسياسة ممثلي المخزن بتعاونهم مع الأوربيين: "فتحت ضغط التعليمات الصارمة التي وجهه المهدي المنبهي، لم يتردد الباشا في القبض على المتهمين، وبعد التحقيق السريع المنجز من قبل المقدمين والمخزنيين المبعوثين لجمع المعلومات، تم تطبيق حسب العادة الجاري بها العمل خلال هذه الفترة المضطربة،" فكانت القاعدة تقول أن للعلل العظيمة علاجاتها العظيمة"، فخصصت لهم جرعة الضرب بالعصي التي توافق حالتهم، واستخدام الابتكار الشهير بحك الكثير من الفلفل الأحمر على شفاههم حتى لا يتعلموا فقط عدم خرق القوانين، وإنما أيضا عدم التعليق بشكل غير مرغوب فيه، والإساءة لأوامر المخزن والسلطان، "فقبل التحدث يجب التفكير جيدا (إدارة اللسان في الفم سبع مرات)"، فكان ذلك بمثابة تنفيذ لأوامر المهدي المنبهي" ورد في:

**-A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires indigènes, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26,** dossier N°F.7, Rapport S.N° de Urbain Blanc, A.S. Le rôle de Mehdi MENEBHI à Tanger lors de proclamation de Moulay Hafid, 1908.

اقتضى الأمر ذلك، وهو ما لم تتردد الإدارة الفرنسية في التعبير عن استعدادها المطلق على توفيره[361].

كشفت الخدمات المقدمة من قبل النخب المخزنية لصالح فرنسا، عن مدى نجاح الإدارة الفرنسية في مهمة إدماج هذه النخب. فعلى الرغم من أن الظرفية العامة سهلت فعليا هذه المهمة، إلا أنه يمكن الاعتقاد أن الإدارة الفرنسية أنجزت عملا كبيرا لإقناع هذه النخب بقضيتها، إذ وفرت إمكانات مهمة لممثليها في المغرب مكنتهم من الاستيعاب الفعال لسيكولوجية هؤلاء الأعيان، وهو ما يؤكد طرح أن إدماج النخب في دائرة الحماية لم ينشأ فقط كانعكاس لمعطيات ظرفية، وإنما نتج عن صيرورة تاريخية اقتضت تدخلا مستمرا من منظري الحركة الاستعمارية الفرنسية، لإعادة توجيهها كلما زاغت عن سكة خدمة مصالح المتروبول الفرنسي[362].

## 1-2- النخب المخزنية من الإدماج إلى الاندماج في المشروع الفرنسي:

نتج عن خضوع حكومة المخزن للضغوط الأجنبية سخط عام في الأوساط المغربية، التي اتهمتها بالميل للأجانب عقب القبول باتفاق 4 مارس 1910[363]، الذي منح شرعية احتلال الشاوية من قبل الفرنسيين، واتفاق أكتوبر من نفس السنة الذي اعترف لإسبانيا بالأراضي المغربية التي احتلتها بقواتها في كل من سبتة ومليلية والعرائش، والتفويض لفرنسا سنة

---

[361]- جاء في العديد من المراسلات دعوة النخب المخزنية للمساهمة في جعل المخزن والعامة يقتنعون بأهمية وضع المغرب تحت الحماية الفرنسية، نورد منها هذا المقتطف الخاص بتحفيز عبد الرحمان بنيس لإتمام هذا الدور: "إلى صديقي الذكي والكريم والمميز سي عبد الرحمان بنيس، أخبرتنا أنكم على وشك الذهاب إلى فاس لقضاء إحدى مسائلكم الشخصية، وأنكم ستستغلون مقامكم في هذه المدينة من أجل تهدئة النفوس، وتسخير جميع الجهود من أجل أن يعم الوئام والسعادة في كل أنحاء الامبراطورية الشريفة، فصرحتم بالمناسبة أنه من أجل تنفيذ استثمار كهذا يتطلب هدوء النفس وعدم وجود اهتمامات أخرى، خاصة حاليا، طلبت في المقابل أن نضمن لكم دعم حكومتنا لمساعيكم، التي تبتغي تحيق مصالح عامة ومهمة، وتوفير الحماية الضرورية إذا اقتضى الأمر لشخصكم وممتلكاتكم. نعلمكم أننا لن نخذلكم في توفير الدعم الذي تطلبونه وذلك للمكاسب التي ننتظر أن تتحقق بفضل حرصكم الشديد ومجهوداتكم الرائعة، وفي الأخير نتمنى أن يتبدد هذا الارتياب الذي يختلج النفوس مسرعا، وستتابع حكومتنا بدون شك دعم تحقيق مساعيكم، كما كلفتنا بمنحكم إذا اقتضى الأمر دعمنا التام للحماية شخصكم وممتلكاتكم". ورد في:
**A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26, dossier N° F.7.2**, Du Regnault Ministre du Gouvernement Français à Tanger à Monsieur Abderrahmane BENNIS, A.S. Séjour d'Abderrahmane BENNIS à Fès, Tanger, 4 sept. 1908.

[362]- أنظر الملحق، **شهادة التمكن من اللغة العربية والأمازيغية الخاصة بالمراقبين الفرنسيين**.

[363]- مولاي حفيظ العلوي، **مولاي عبد الحفيظ سلطان الجهاد، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية**، ج.3، ص.205، وعلال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة في المغرب، 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، ص.92.

1911 بتنظيم المصالح الجمركية، ومراقبة الأشغال العامة، كما عزز من تدني شعبية المخزن الحفيظي إعادته إلى واجهة الدولة عددا من المحميين الذين شكلوا أركان نظام مولاي عبد العزيز. فعاد المهدي المنبهي إلى موقع التأثير على مجرى الأحداث، بشكل أصبح المسؤولون المخزنيون يستشيرونه في كل الأمور، كما كان أحمد الريسوني من بين المحميين السابقين المشاركين في مخزن مولاي عبد الحفيظ، بعد تخليه شكليا عن حمايته البريطانية وتعيينه عاملا على منطقة العرائش والقصر الكبير، وأمام تردي الأوضاع وازدياد الاستياء العام من سياسة مولاي عبد الحفيظ وحصار القبائل لعاصمته، جاء استنجاده بالقوات الفرنسية ليفقد المغرب استقلاليته، لتنتقل ظاهرة حماية الأفراد إلى حماية الدولة[364].

عبأت الإدارة الفرنسية مباشرة بعد فرض الحماية على المغرب في عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ، كل مجهوداتها لتقويض صلاحيات المفوضين والقناصل الأجانب في منح امتيازات قضائية وجبائية لرعايا مغاربة. وهو ما عكس تناقضا في الموقف الفرنسي من هذه الحمايات، فإذا كانت الحصانات القضائية والجبائية الممنوحة لفئات اجتماعية واسعة، في سياق تزايد التغلغل الأوربي، سببا مباشرا في تفكيك هياكل المخزن وتعميق التناقضات داخل المجتمع المغربي، وتعطيل الأحكام وانتشار الفوضى، والتي مكنت تداعياتها من بلوغ الفرنسيين مرادهم، إلا أنهم سرعان ما سيتنكرون لهذه القضية السياسية- القانونية، التي طالما تفانت مفوضيتهم في طنجة في تمجيد مزاياها، فكانت تعتبرها الصيغة الناجعة الوحيدة الكفيلة بضمان حقوق الأفراد وصيانة ممتلكاتهم وتشكيل قوة ردع في وجه تعسف الولاة وفي وجه الاستبداد السائد في البلاد محاولين التخلص منها بعدما أتمت بنجاح وظيفتها، وفي هذا السياق، انتقلت السلطات الفرنسية إلى طور جديد في تعاملها مع الحمايات القنصلية، أساسه التنديد الشبه المنهجي بسلبيات الحماية وبالخرق السافر للقوانين والأعراف وكل التجاوزات المرتكبة في ظلها على حساب سيادة وسلطة المخزن وخزينته، فعملت السلطات الفرنسية فعليا على إلغاء الحمايات باعتبارها امتيازات استثنائية وغير قانونية، حيث كان من اللازم التخلص مسبقا من قيود الحمايات، التي اعتبرها ليوطي عقبة يستحيل في ظل استمرارها وعدم إلغائها إنجاز أي عمل في المغرب، واصفا إياها بعبودية دولية قديمة فرضتها القوى

[364]- كنبيب، **المحميون**، ...م.س.، ص.417.

الأجنبية على الإيالة الشريفة[365]. لذلك شنت الدبلوماسية الفرنسية حملات واسعة، لإقناع الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض حكومات أمريكا الجنوبية وأسيا بضرورة التنازل عن هذا النوع من امتيازاتها في المغرب، ولتشجيع هذه الدول على رفع حصاناتها، ولإقناع المغاربة بفكرة الإلغاء التام للحمايات، بادرت الإقامة العامة إلى سحب عدد من بطاقات الحماية والمخالطة الممنوحة لسماسرة ومخالطين متعاملين مع دور تجارية فرنسية ومواطنين فرنسيين، ولكي لا يمس هذا الإجراء مصالح المستفيدين السابقين من الامتيازات الجبائية والقضائية، ولا يضر بمصالح الدور التجارية الفرنسية، منحتهم بطاقات التوصية، وهي عبارة عن وثائق رسمية توصي بهم خيرا وتحث المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية على تمييزهم إيجابا عن غيرهم من الرعايا، فكان هذا الإجراء يندرج ضمن سياسة الاعتبار التي تم اعتمادها اتجاه الأعيان بصفة عامة ومن ضمنهم المحميين الأكثر نفوذا في المدن والبوادي[366].

وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة إلى تعزيز سياسة إدماج النخب المخزنية في مسائلها، بعد ما شهدته مدينة فاس من اضطرابات خطيرة خلال أيام فاس الدامية (17-18-19 أبريل 1912)، فسعت إلى حشد الإمكانات لإقناع المتفاعلين المؤثرين داخل الأوساط المغربية بأن من شأن معاهدة الحماية أن تحفظ للمغرب مصالحه أمام بقية القوى الأجنبية، وبأنها ستفتح له حقبة من الحضارة والتقدم[367]، فجاءت مشاركة كبار النخب المخزنية مع القوات الفرنسية في عمليات إخماد ثورة أيام فاس الدامية وما رافقها من أحداث خطيرة عقب تمرد جنود ثكنة الشراردة، أحد أبرز مظاهر اندماج هذه النخب في مسألة فرنسا، حيث تواجد وبشكل شخصي عدد من هذه النخب في الصفوف الأولى خلال المواجهات المسلحة، والذي يمكن اعتباره نوع من التحدي لإثبات الذات، وإظهار الشجاعة، كتقليد مخزني لتأمين مواقع السلطة داخل النظام الجديد، حيث ايتضح أن سلطات الحماية تمكنت فعليا من إقناع هذه النخب بتقاطع مصالحهما، وبضرورة التعاون معها لإعادة النظام والسيطرة على الأوضاع

---

[365]- كنبيب، **المحميون**، ...م.س، 442.

[366]- مصطفى بوشعراء، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1280-1311**،ج.3، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، صص. 1119 وما بعدها.

[367]- Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat, vie du Pacha Si Mohammed El Baghdadi** , … Op.cit., p.136.

الداخلية. فعقب التبادل الكثيف لإطلاق النار خلال وقائع تمرد جنود ثكنة الشراردة الشهيرة، تواجد عدد من كبار الشخصيات المخزنية في المحلة السلطانية، الذين اظهروا انسجاما كبيرا مع الضباط الفرنسيين، وتلقوا فيما بعد شهادات التقدير والاعتبار[368]، وعلى هذا الأساس تم تصريف مسألة إدماج النخب المخزنية في شكل خدمات حربية أقدمت عليها هذه العناصر، على الرغم من طابع الخطورة الذي اكتسته خلال هذه المرحلة المضطربة، فأصبح العديد من هذه الشخصيات يعيشون في حالة من القلق والتهديد المستمر ما قبل فرض معاهدة الحماية وخلال أحداث 17 أبريل 1912[369].

منحت الإدارة الفرنسية لظاهرة اندماج النخب المخزنية في مسائلها صفة الولاء للدولة الحامية، وجعلت من مبدأ الجزاء والمكافأة وسيلة لتعزيز هذا الاندماج بشكل مستمر، فتوجت خدماتهم ما قبل توقيع معاهدة الحماية وخلال ثورة أبريل بتحصيل أو استعادة المراكز القيادية المحلية، كما استعاد عدد منهم تأثيرهم القديم داخل الأوساط المخزنية المركزية، وأصبحوا قادرين على تسوية مختلف المسائل المخزنية بشكل يلائم إرادتهم ومصالحهم[370].

كشف سعي الإدارة الفرنسية إلى مكافأة هذه النخب، وتثمين خدماتهم على درجة من القبول التي أصبح تتمتع به هذه النخب داخل الأوساط الاستعمارية الفرنسية، مما شجعها

---

368 -جاء وصف شجاعة البغدادي من قبل الضباط الفرنسيين من قبيل ما صرح به الضابط لوكلاي Leclay "طوال هذا اليوم الذي كان شاقا للغاية، استفدت كثيرا من المحادثات التي تشاركتها مع مرافقي: القايد البغدادي كبير المحلة، قدم في مهمة إلى المعسكر للعودة معنا، كان البغدادي جنديا يتوفر على كل الولاء الذي يجب أن تعبر عنه دوما هذه الكلمة".
وعندما كانت تمطر بالرصاص حولنا، كان يمشي على شمالي، ثم جاء أمامي في لحظة كنت في حاجة إلى الانتباه لما يحدث على المراتب اليسرى، التي يجب أن تكون متراصة بشكل جيد عقب تبادل إطلاق النار، فقلت للبغدادي بتلك العفوية التي سرعان ما تنشأ بين العساكر:" مر إلى اليمين أسيدي، فإنك تسد الرؤية".
Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat, vie du** … Op.cit., p.136

369 - استعاد عيسى بن عمر العبدي قيادته السابقة على عبدة كمكافأة له عن ثبات موقفه لصالح المسألة الفرنسية.

**-A.D.N., Fonds Protectorat - Maroc, Direction des Affaires Chérifienne, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°28, dossier N°F17,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S Si Aissa BEN OMAR, Mazagan, 27 juillet 1914.

370- جاء في تقرير ليوطي حول زيارة المهدي المنبهي للجنوب، أنواع الهدايا التي تلقاها من لدن كبار القواد هناك: " تلقى المهدي المنبهي خلال زيارته لمراكش العديد من الهدايا من القواد الكبار تعبيرا منهم عن رغبتهم في التقرب من شخصه والاستفادة من نفوذه داخل المخزن المركزي تلقى من الحاج التهامي: تلقى جارية تركية.

-من سي بوشعيب: تلقى جارية سوداء (زنجية)، من قبل العيادي: تلقى خيلا مع بسرجه الطيب الكندافي، عمر السكتاني، ولد مولاي الحاج لتامصلوحت، سي المدني، ونيابة المنابهة غادر المهدي المنبهي مراكش حاملا معه 19 من البغال المسرجة، و7 من الخيل، وجارية سوداء وأخرى تركية، وعبد أسود، وهدايا أخرى، ووعد هذه النخب التي قدمت له هذه الهدايا، بخدمة مصالحهم لدى المخزن".

**-A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Indigènes, Carton N°26, dossier N°F.6,** Résidence Générale, Bureau Politique, Bordereau N° 603, du Général de Division Lyautey au Secrétaire Général de Gouvernement Chérifien, A.S. **Voyage de El Mehdi EL MENEBHI à Marrakech**, Rabat, 4juil. 1913.

على التكيف مع معطيات النظام الجديد الذي نتج عنه نوع من التكامل في المهام المقدمة من قبل النخب المخزنية لتحقيق أهداف مؤسسة الحماية، وهو ما يمكن اعتباره مرحلة جديدة في علاقة النخب المخزنية مع السلطات الفرنسية والتي يمكن وصفها بمرحلة الاندماج، فعلى الرغم من أن معظم حالات ارتماء رجال المخزن في أحضان الحماية لا تعدو أن تكون مسألة برغماتية ناتجة عن فلسفة تكوين هذه النخب نفسها، إلا أن تفاعل هذه النخب والإدارة الفرنسية لفترة معينة من الزمن، خلق نوعا من المشاعر الايجابية لدى هذه النخب المخزنية، مما جعلها ترغب في استمرار عضويتها داخل هذه النسق الجديد، وهو نوع من التماسك الذي يمكن وصفه بالاندماج في إطار هذه الروح المشتركة [371].

كان لهذه المكافآت أثر كبير في تعزيز اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية الفرنسية، لتأخذ مظاهر جديدة من أشكال التصريف عقب نهاية الأيام الدامية لفاس ( 17-18-19 أبريل 1912)، فسهرت انطلاقا من مناصبها على تأمين استقرار النظام الجديد، وسهرت على حماية مصالح الأجانب، مبادرة بالتدخل بشكل شخصي ومباشر في جميع مسائلهم دونما تمييز في مدى خطورتها، حيث لم يترددوا في إنزال العقوبات بالساكنة المغربية في حالة أي تورط لها بإلحاق الضرر بمصالح الأجانب عامة، والفرنسيين بشكل، خاص[372]. فحسب تقدير ممثلي فرنسا في المغرب، شكلت قيادة هذه العناصر المندمجة لمجالاتها أساسا لتدبير المرحلة الانتقالية من النظام القديم إلى النظام الجديد[373].

---

[371]- محمد، عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص.251.

[372]- نعرض في هذا السياق لتفاعل الباشا البغدادي في حادث فقدان أحد الفرنسيين لحقيبته في المدينة: "نادى على أحد المخزنية، وأمره بجلب هذا الشخص الذي اعتقد في غالب الأحوال تواجده في سوق التوابل، وبعد ساعة تقريبا أحضر المخزني هذا الشخص، وأمره الباشا فورا ، أعد إلي المحفظة، وسرعان ما أخرج هذا الشخص المحفظة من حقيبته وهو يرتعش من الخوف، وسأله الباشا لم تلمس شيئا من المحفظة، أجاب الشخص أقسم لكم أنني لم أمسسها وجدتها البارحة مساءا في الشارع وكنت أنوي أن أحملها لكم، عقب الباشا: خيار، ستظل هنا إلى مجيء المسيحي، وسأعطيك عشرين جلدة لتتعلم أن تكون مجتهدا أكثر في المرة المقبلة". يُنظر:

-Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat, vie du Pacha** , … Op.cit., p.136.

[373]- شكلت العشرون سنة التي قضاها البغدادي على رأس باشوية فاس المرحلة الحاسمة من تطور نظام الحماية في المغرب، فمن خلال عاداته المميزة في ممارسة السلطة تمكن وبفعالية من إرغام كل ساكنة فاس على الالتزام بالسلام والمحافظة على النظام". يُنظر:

-Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat, vie du Pacha** , … Op.cit., p.136

لم يكن لاندماج النخب المخزنية مظهرا موحدا، بل عرفت مظاهره تنوعا كبيرا اقتضته طبيعة الأحداث واختلاف الوضعيات بتنوع المجال المغربي، حيث يمكن التمييز بين مظاهر الاندماج على المستوى الحضري والمستوى القبلي، أو بين المناطق الخاضعة لسلطة المخزن وغير الخاضعة، وبشكل عام حرصت هذه النخب على إظهار تفانيها في خدمة قضية الحماية، وعملت على تهدئة النفوس داخل مجالاتها، وإقناع عدد من الأعيان على إعلان خضوعها للسلطات الفرنسية، وساهمت في تأمين سلامة مرور القوات الفرنسية بالقرب من مجالاتهم، وشاركت في قيادة فرسان القبائل التي يجندونها من مجالات قيادتهم خلال عدد من المعارك[374].

خصت مؤسسة الحماية النخب التي اندمجت مبكرا في نظامها بعناية متميزة. فسهرت على حفظ هيبتها داخل مجالاتها، وحاولت عدم حصر سلطاتها عقب استصدار القرارات الجديدة التي كانت تخص بقية هذه النخب والتي كانت في الغالب تسعى إلى التضييق من السلط المخولة لها، من قبيل ظهير 8 أبريل 1917، الذي أحدث تحولا هاما في مهام ومسؤوليات الباشاوات والقواد والذي جعل قراراتهم غير قابلة للتنفيذ إلا بعد مراجعتها من قبل لجنة من الحكومة الشريفة، فظلت هذه العناصر المميزة تمارس سلطة شبه مطلقة إلى حدود أن القرارات الجديدة لم تطبق أبدا في حالتها[375]، كما اتخذت سلطات الحماية الفرنسية

---

[374]- أقنع عيسى بن عمر عددا من الأعيان بالذهاب لإعلان خضوعهم أمام الكولونيل جوزيف ففي وقت كان فيه الجنوب بأكمله في فوضى عارمة حافظ هذا القايد العبدي على خضوع دكالة، وحتى بعد دخول الهيبة إلى مراكش وتزايد التهديدات التي أصبح موضوعا لها، لم يتراجع عن موقفه في دعم نظام الحماية داخل مجاله، إذ كان الوحيد من بين القواد الكبار للحوز الذي نادى بالمولي يوسف سلطانا على جميع أرجاء البلاد نزولا عند دعوات مؤسسة الحماية، وطلب في الوقت نفسه من الإدارة الفرنسية أن تبعث فرقة عسكرية لتحل في قصبته تحسبا لأي هجوم محتمل من قبل الشياطمة أو بنو أحمر، كما كان على رأس فرسانه خلال الحملة التي قادها شخصيا ضد الهيبة، وأكد القايد عيسى بن عمر عن تبعيته لمؤسسة الحماية عند زيارة المقيم العام إلى أسفي، حيث ذهب لتقديم التحية إليه رفقة ألف من فرسانه، وتكلف بتوفير الأمن على طريق موكب المقيم العام الرابطة ما بين أسفي ومراكش، حيث تفرغ لهذه المهمة في مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما وتمت مكافأته على ولائه وخدماته بإعادة إليه قيادته القديمة بما فيها مدينة أسفي". المرجع:

**-A.D.N, Fonds Protectorat - Maroc, Direction des Affaires Chérifienne, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°28, dossier N°F17,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, Du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 27 juillet 1914.

[375]- Bouchta et Zora EL BAGHDADI, Christian RICHARD, **Le Pacha soldat, vie du Pacha Si Mohammed El Baghdadi** , LAROSE éditeur, Paris, 1936, p.131-132,voir aussi : Henri CASINIERE, **Les municipalités marocaines, leur développement, leur législation**, La Vigie marocaine, Casablanca, 1924, p.210.

عددا من الاحتياطات لتفادي تبديد الممتلكات الخاصة بهذه النخب التي التحقت بالسلطات الفرنسية، في وقت كان بقية رجال المخزن إما مترددون أو معارضون لها[376].

كشفت العديد من المظاهر عن تمكن الإدارة الفرنسية من دمج عددا من أعيان المخزن قبل فرض معاهدة الحماية، حيث اعتمد عليها ممثلو فرنسا في العديد من المحطات التي لعبت خلالها هذه النخب عدد من الأدوار المتميزة بداية بالتخابر لفائدتها، ووصولا إلى المعاداة الصريحة للسلطان مولاي عبد الحفيظ[377]، فلم تتجاهل إدارة الحماية الفرنسية قيمة الخدمات التي اعتبرتها من أفضل دعائم المؤسسة الفرنسية بالمغرب، لذلك قررت عدم التخلي عن هذه العناصر ما بعد فرض معاهدة الحماية، واستثمرت رغبتها في حفظ علاقة الولاء اتجاه الإدارة الفرنسية، ثم تطويره ليأخذ شكل اندماج تام في نظام الحماية، إلا أن مواقف بعض النخب شهد عدم استقرار اتجاه المسألة الفرنسية، فعلى الرغم من تقديمها لخدمات شكلت مظهرا حقيقيا لتمكن السلطات الفرنسية من إدماجها في مسألتها سواء قبل توقيع معاهدة الحماية أو بعدها مباشرة، لكن ولاءها تميز بالاضطراب، وعدم الاستقرار، حيث ظل خاضعا لتطور الأحداث في المغرب وعلى الساحة الدولية، خوفا من حدوث انقلاب للأوضاع قد يتسبب في فقدانها لمناصبها وامتيازاتها جراء مولاتها للنظام الفرنسي، وهو ما يمكن وصفه باندماج غير تام لهذه النخب في المسائل الفرنسية، فبدا هذا التردد واضحا إبان مهمة الألماني "تاتنباخ"(Tattenbach ) لدى مولاي عبد العزيز في فاس 1905[378]، كما انكشف مجددا خلال وقائع المرحلة الأولى من الحرب العالمية الأولى، إذ سعت بعض من هذه النخب إلى ربط علاقات سرية بالإدارة الألمانية، وحاولت ضمان

---

[376]- **A.D.N, Fonds Protectorat - Maroc, Direction des Affaires Chérifienne, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°28, dossier N°F17**, Services des Contrôles civils, Lettre N° 4002 S.C.C, de. LYAUTEY Résident Général à M. le Contrôleur civil des Abda à Safi, A.S. **Ex Caid des Abda Si Aissa BEN OMAR,** Rabat 8 oct. 1920.

[377]- **A.D.N, Protectorat - Maroc, Direction des Affaires Indigènes, Carton N°26, dossier N°F.6,** Résidence Générale, Bureau Politique, Bordereau N° 603, Du Général de Division Lyautey au Secetaire Général de Gouvernement Chérifien, A.S. **Voyage de El Mehdi EL MENEBHI à Marrakech**, Rabat, 4juil. 1913.

[378]- Franc JULIEN, Saint René Taillandier (George), « Les origines du Maroc français, 1901-1906, récit d'une mission, 1930 », **Revue d'Histoire moderne et contemporaine**, 1930, p.389.

عطفها من خلال إشعار عملائها أن ولاءهم لفرنسا لا يعدو أن يكون مجرد تظاهر لتفادي بطش ضباطها[379].

## 2- النخب المخزنية ومشروع التوسع الاستعماري الفرنسي في المغرب:

### 2-1 القائدية من خدمة المخزن إلى خدمة الحماية:

تستمد الظاهرة القائدية أصولها الفعلية داخل النظام القبلي من شخص الأمغار باعتباره نموذجا للسلطة الفردية، فعلى الرغم من أصالة ظاهرة الأمغار داخل النسيج القبلي، إلا أنه من الممكن اعتبارها حالة شاذة في طبيعة السلطة القبلية، حيث نشأت كصيغة مؤقتة تبتغي تدبير حالة من الطوارئ، تأهبا لاصطدام مع القبائل المتجاورة[380].

انكشفت سلطة الأمغار الفردية من خلال عدد من الأفراد المتحمسين والمدفوعين بالرغبة في الثروة والسلطة، فعملوا على تكسير تقليد المساواة والسلطة الديمقراطية التي تحجزهم داخل إطار الجماعة، مستغلين تدهور الوضع السياسي والاقتصادي داخل هذه الجمهوريات الأمازيغية الصغيرة منذ نهاية القرن التاسع عشر، فحاول هؤلاء الزعماء المحاربين إثبات الذات وتوسيع النفوذ، مما خلف اضطرابا في البنية الاجتماعية والسياسية للقبائل، فاندثرت على إثره المؤسسات الجماعية، وانتقلت المؤسسات التضامنية إلى اليات للنزاع الاجتماعي[381]، وأصبح العرف في يد السلطة الفردية بدل سلطة مجالس الجماعة[382]، ساهمت استقلالية الأمغار اتجاه المخزن في تشكيل سلطته الشخصية، لكن هذه الاستقلالية

---

[379]- أثار القنصل كيار مسألة اضطراب مواقف سي الكباص اتجاه المسألة الفرنسية في إحدى تقاريره: "فبدأت سلطات الحماية (كايار القنصل الفرنسي) تغيرات في تصرفاته منذ مدة، حيث أصبحت مواقفه تثير بعض الحيرة والتي بدأت تذكرني أكثر فأكثر مما كانت عليه سنة 1905 في فاس إبان مهمة تاتنباش Tattenbach، فخلال هذه الحقبة التي كان فيها الصدر الأعظم (الكباص) هو بطل مسألتنا بعد عودته من الجزيرة الخضراء، وبعد رؤيته للتحول الذي أخذته مجرى الأحداث، سعى إلى ضمان عطف عدونا من خلال إخبارهم أن ولاءه لنا لم يكن سوى تظاهرا، وربط معهم علاقات سرية بوساطة من صهره عمر الخطيب".

**-A.D.N, Protectorat de France au Maroc, D.A.C.H., Carton 26, Dossier F.8,** Résidence Générale, Direction des Affaires Chérifiennes, Rappport de M. GUILLARD, A.S. **Du Grand Vizir Si Mohammed GUEBBAS**, Rabat.

[380]- Robert Montagne, **Les berbères et le Makhzen**,… op.cit., p.137.

[381]- Ibid., p.269.

[382]- عمر الإبوركي، **الظاهرة القائدية-القايد العيادي الرحماني نموذجا**، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2000، ص.16.

ظلت نسبية، لأن السلطة المركزية غالبا ما توفرت على الوسائل المادية لفرض سيطرتها، حيث كان بإمكانه تهميش كل قبيلة متمردة[383].

بلغ المخزن إلى عتبة الافلاس التام عقب الأزمة السياسية التي شهدها ابتداءا من هزيمتي إيسلي 1844، وتطوان 1860، والتي أعقبتها أزمة اقتصادية، أصبح المغرب معها مستوردا للمواد الفلاحية والصناعية، وخاصة للأسلحة الحديثة بسبب حالة الحرب وعدم الأمان المزمنين، فاستنزفت مؤهلات القبيلة المغربية بشكل كبير، حيث أجبرت من قبل المخزن على أداء ضرائب ارتفعت قيمتها بشكل اضطرادي، من أجل تغطية المصاريف المتزايدة للحرب، فتولد عن هذا الاستغلال الجبائي لساكنة القبلية تفاقم ظاهرة السيبة، مما دفع بالمخزن إلى السعي لإضعاف الوحدة الاجتماعية للقبائل المغربية، فدعم ظاهرة الأمغار باعتبارها عززت النموذج الانقسامي الذي شهده المغرب القبلي، وتم تفكيك الوحدة القبلية لصالح الأمغار القوي الذي عوضت شرعيته الجماعة[384].

شكل القايد النموذج المتطور لشخصية الأمغار بعد تفاعله مع بقية المؤسسات داخل المجتمع المغربي، فلم يكن القايد في واقع الامر سوى أمغارا نتج عن حالة الحرب أوعن ظرفية مؤقتة مرتبطة بالحياة السوسيو-سياسية للقبيلة، أو في بعض الحالات شيخا منتخبا من قبل الجماعة، فتقمص السلطة المحلية الفعلية، فلم تكن القائدية سوى ظاهرة ظرفية ارتبط ظهورها بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها مغرب القرن التاسع عشر، رغم أن أساس ظهور القايد يعود إلى العرف القبلي، إلا أن شرعيته أصبحت متعلقة بطبيعة السلطة المركزية التي يمثلها السلطان[385].

مثل القايد قوة محلية حقيقية ذات خاصية فردية، إذ نجح بفعل اجتماع عدد من العوامل، فرض نفسه وإقامة سلطته على مجال ترابي واسع، إلا أنه ارتبط إيديولوجيا بالأقلية

---

[383]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ...م. س.، ص.32.

[384]- أكد عدد من الباحثين الذين تناولوا موضوع القائدية: أنه لا يمكن القول بأن أصل ظاهرة السيبة يعود إلى تعارض سياسي ما بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، وإنما أساسه الضعف الاقتصادي بشكل عام الذي شهده المغرب بسبب تنامي الضغوطات الاستعمارية أكده:

-Mohammed AMRANI-HANCHI, **Essai sur l'évolution des structures sociales traditionnelles dans le monde rurale marocain au contact de l'occident**, université Paris 7, 1985, p.96.

[385]-Ibidem.

المخزنية، فمن الواضح أن سلطة أغلب النماذج القائدية، التي رصدت خلال نهاية القرن التاسع عشر، قد استمدت مشروعيتها من المخزن، إذ بقدر ما فرضت هذه القيادات نفسها على السلطة المركزية بواسطة الثقل القبلي، فإنها فرضت بالمقابل سلطتها على القبائل بواسطة المخزن[386]، فتكشف المراسلات المخزنية للقواد، التي تميزت بنوع من الشمولية بدءا من ظهائر التعيين، ومرورا برسائل لتنفيذ الأوامر الاقتصادية والسياسية، ووصولا إلى رسائل التنبيه، عن عدم استقلالية القايد وخضوعه الشبه التام للأوامر المخزنية[387]، كما اعتمد المخزن على المؤسسة القائدية ضمن تنظيمه العسكري، فشكلت إحدى دعائم الحركة السلطانية، فكان المخزن يراسل قواده ليحدد لهم عدد الفرسان، ومقدار المونة التي يفرضها على القبائل، مما يدل على أن القائدية لم تتبلور بعيدا عن المخزن، بل من تفاعلها مع تنظيماته الحربية والمالية[388].

أدرك المخزن المغربي أهمية الزعامات المحلية في تدبير الشؤون الاجتماعية والسياسية عبر أرجاء البلاد المغربية، فحاول التحالف مع الشخصيات الأكثر تأثيرا في مختلف الوحدات السكانية، من أجل تأمين سيادته عليها وخلق قدر من الاستقرار العام ونوع من السلم المدني، وهو ما يفسر عادة بنوع من القصور في السلطة المخزنية، التي لم تستطع أبدا فرض مراقبتها على عامة القبائل المشكلة لقاعدة النظام الاجتماعي التقليدي المحلي[389]، فدعم سلطة القايد ليصبح وجها لتمركز السلطة المخزنية في مجاله، وجعل نفوذه القائدي بين مد وجزر حسب الوظائف التي كلفه بها، فأصبح المخزن متحكما في مصير أعوانه المحليين، فيقصى القايد من السلطة عندما يعجز عن جباية الضرائب، وتتوسع سلطته كلما تمكن من إظهار حزمه وقدراته القتالية، وعلى هذا النحو استمدت المؤسسة القائدية شرعيتها من السلطة المركزية[390]، فأصبح السلطان معنيا بتعيين القواد الذين بسطوا سلطته محليا، فتشكلوا في الغالب من قواد الجيوش التي يترأسونها، فيجندون عساكر من قبائلهم ويقدرون

---

[386]- عمر الإبوركي، **الظاهرة القائدية، ...م.س**، ص.36.

[387]- نفسه، ص.39.

[388]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ط.2، الرباط، 1951، ص.32.

[389]-Mohammed AMRANI-HANCHI, **Essai sur l'évolution des structures,** …Op.cit., p.91.

[390]- ألبير عياش، **المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية**، ... م. س.، ص.56 . براجع كذلك:
-Etienne COIDAN, **Le Caïd marocain**, éd. Essaada, Rabat, 1950, p.30.

أرزاقهم، ويحصلون الضرائب لفائدته من رعيته، اقتصرت وظيفة القايد على ضبط السكان ومراقبتهم، دون القضاء بينهم لأن القضاة كانوا مختصين بذلك، ثم ضعفت شوكتهم ليأخذ القواد شطرا وافرا من خصائص القضاة، فتعززت مهام القايد داخل الجهاز المخزني بشكل كبير، وأضحى يحكم بين الناس في جميع المسائل المدنية والجنائية، ويسهر على حسن سير الأمور المدنية، ويراقب أعمال المحتسب والناظر وربما حتى القاضي، أما في المراسي حيث تتم التجارة مع الأوربيين، فكان يمثل السلطان وكان الوسيطة بين المخزن الشريف وقناصل الدول، كما كان من صلاحياته أن يأذن لهم بشراء العقارات طبقا للشروط المقررة باتفاق مدريد 1980[391].

تمردت القائدية على العرف الذي أنشأها لتحتكر السلطة بشكل مطلق داخل مجالاتها، ووجدت في المخزن الشريك الامثل لاستمرارية تواجدها، والذي سعى بدوره إلى تكييفها مع مستلزمات نظام دولته، محافظا على قدر من التوازن بين هؤلاء الأعيان، من خلال وضع حدا لطموحاتهم وتنافسهم، ومنع توسع نفوذهم خارج إرادته، فأخذ التنافس بينهم، باعتباره لازمة سيكولوجية لدى هذه النخب، بعدا جديدا أساسه استرضاء المؤسسة المخزنية من خلال تقديم الهدايا الثمينة والتظاهر بالقدرة على توفير أكبر قدر من الأمن والاستقرار داخل مجالاتهم[392]، فجل النماذج التي برزت خلال هذه الفترة، اعتمدت على المخزن في توسعها ولا سيما في الجنوب المغربي، الذي اشتد فيه التنافس بين القواد الكبار، فاستطاعت عائلة الكلاوي فرض نفوذها في المنطقة مستغلين حدث استقبالهم للمحلة السلطانية على عهد مولاي الحسن[393].

اضطر المخزن إلى الاستغاثة بمؤسسة القائدية باعتبارها شبكة من المحاربين الأقوياء، لإعادة إخضاع القبائل التي انتفضت عقب وفاة السلطان مولاي الحسن الأول، والتي شكلت ثورة الجيلالي بن ادريس الزرهوني أبرز نماذجها، فأصبح القواد ملزمين بالسهر على تسهيل مهمة المحلة السلطانية بمجرد قدومها إلى مجالهم، من خلال تجنيد الفرسان، وجمع

---

[391]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ...م. س.، ص.32.

[392]- نفسه.

[393]-Jérôme et Jean THARAUD, **Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas**, Ed. Librairie Plon, Paris, 1920, p.15

الضرائب، وقيادة المعارك ضد القبائل التي خرجت عن طاعة المخزن[394]، ثم بلغت القائدية أوج ازدهارها على عهد السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي اعتمد على عدد من زعماء القبائل لتشكيل حكومة المخزن، بعدما دعموه في صراعه ضد مولاي عبد العزيز، فأسند الصدارة العظمى للمدني الكلاوي، وأصبح عيسى بن عمر العبدي وزيرا للبحر داخل هذه الحكومة، أما الحاج بنحمو الضراوي فشغل منصب قائد المشور[395]، وتوج هذا التقارب ما بين نماذج القائدية والمؤسسة المخزنية بعقد علاقة مصاهرة بين عدد من القواد مع السلطان أو مع بعض كبار العائلات المخزنية التقليدية، من قبيل زواج السلطان مولاي عبد الحفيظ بابنة المدني الكلاوي[396]، كما شهد تاريخ القائدية المخزنية عدد من محاولات التمرد ضد السلطة المخزنية نفسها، والتي عبر عنها في الغالب بتوقف القواد المتمردين عن تقديم الهدايا للسلطان خلال الأعياد[397]، محاولين استغلال مراحل الضعف المتكررة التي أصابت المخزن المركزي، مستندة على بعض الدواعي النمطية داخل الأوساط المغربية من قبيل الانتماء لإحدى العائلات الشريفة، أو الدعوة إلى الجهاد ضد المسيحي[398].

فرضت إدارة الحماية مراقبتها على القائدية المغربية بمقتضى معاهدة الحماية، والتي تجسدت في بداية الأمر من خلال إحداث إدارة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات، بمقتضى الظهير الشريف 2 يونيو 1917، وألحقت إليها فيما بعد مصلحة المراقبة والبلديات، لكن الإقامة العامة ستقرر سنة 1936 حذف هذه الإدارة واستبدالها بإدارة الشؤون السياسية،

---

[394]- Louis ARNAUD, **Au temps des Mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912**, Éd. Atlantide, Casablanca, 1952, p.121.

[395]- H. GAILLARD et Éd. Michaux-Bellaire, **L'administration au Maroc, Le Makhzen, étendue et limites de son pouvoir,** éd. Imprimerie marocaine, Tanger, 1909, p.11.

[396]- **A.D.N., Fonds Protectorat -Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 27,** Dossier N° 15, Ministères des Affaires Etrangères, Direction des renseignements, télégramme officiel N° 635, Du Ministères des Affaires Etrangères au Résident Général à Rabat, A.S. Si Madani GLAOUI, Paris, 29 aout 1916, à 21H10

[397]- الهدية هو عطاء يمنح للسلطان عند توليته على العرش، أو حلوله بإحدى المناطق خلال الحركات ، وقد تكون مالا أو عينا أو معدنا نفيسا، أو خيولا، ثم مع تنامي ظاهرة القائدية لم تعد تقتصر على السلطان بل شملت أيضا القواد. يُراجع:
- الهادي الهروي، **القبيلة، الإقطاع، والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث، 1844-1934**، إفريقيا الشرق، 2004، ص.199.

[398]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ...م. س.، ص.32.

التي ألحقت بمكتب المقيم العام بقرار 20 يونيو 1936، فصار المقيم العام يدبر شخصيا الأمور الأهلية وسياسة البلاد وإدارتها[399].

توجب على أغلب زعماء القبائل الخضوع لإدارة الحماية، فكان من المفروض قبول التبعية للسلطة الفعلية الجديدة، أو التنازل عن القيادة ليتم استبدالهم بأعيان أخرين يكون المعطى الوحيد لاستحقاقهم القيادة هو الولاء لسلطة الحماية، إذ لم يكن للوافدين الجدد على مؤسسة القائدية ولوجا تقليديا لوظيفة القايد، إذ أن تحصيلهم لهذه الزعامة أصبح يعتمد خارج العرف القبلي، لذلك استوعب القايد على عهد الحماية أن مصير زعامته متعلق بالمؤسسة الاستعمارية.

بحثت المؤسسة الاستعمارية عن فئات محلية لتتسرب عبرها إلى الهياكل الاقتصادية والسياسية للمغرب، فاعتقدت بداية في أهمية دعم التنظيمات الاجتماعية التقليدية كسبيل لاختراق المجتمع المغربي عبر تشجيع هذا النوع من الانقسامية الذي تفرضه هذه التجمعات الشبه مستقلة داخل البلاد، إذ كان الهدف تفادي تجميع السلطة في يد ارستقراطية قادرة على تعبئة العامة ضدها، لكن سرعان ما سيتم التراجع عن هذا الاختيار، بعدما أدركت مستوى توغل الظاهرة القائدية داخل القبيلة المغربية، حيث أصبحت رمز السلطة في التمثل المحلي، إضافة إلى كونها استمدت مشروعيتها من المخزن الشريف، فلم تترك هامشا لتفادي التعاون معها، خاصة أن القبائل القوية هي نفسها التي أفرزت هذه الزعامات الفردية، وهي المؤهلة فعليا للتعامل معها[400]، وعلى هذا الأساس تعززت الوضعية الاجتماعية للقواد داخل سياق اجتماعي يسوده الغضب والمعارضة، وأصبح القايد يجد في القوات الفرنسية شريكا حيويا جديدا لسلطته[401].

اختار ليوطي في سياسته الاعتماد على الأقوى داخل النسق الاجتماعي المغربي، بهدف تسهيل عملية إخضاع المجال للسلطات الاستعمارية، فاعتبر أن فئة القواد هي فئة

---

[399]- عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ...م. س.، ، ص.33

[400]- عمر الإبوركي، **الظاهرة القائدية**، ...م.س، ص.46.

[401]-Maxwell GAVIN, **El Glaoui, dernier seigneur de l'Atlas, 1893-1956**, Traduction de J.PAPY, Ed. Fayard, Paris, p.119.

أصيلة جديرة بالإعجاب، نظرا لتجذرها القبلي، وأن تقوية مركزها من شأنه أن يساعد على التوغل الفرنسي بالاعتماد على "الأهالي" بدل المواجهة معهم، فسعى إلى توحيد مصالح هذه الطبقة المتحكمة في السلطة المحلية مع مصالح فرنسا [402]. فجاء تصوره لعصرنة المجتمع المغربي مقترنا باحترام مكوناته الثقافية ومؤسساته التقليدية، لكي يسير نفسه بنفسه، لكن تحت مراقبة الدولة الحامية[403].

يمكن تبرير قبول نظام الحماية باقتسام نفوذه في المغرب مع ممثلي القائدية، على الرغم من امتيازاتها القانونية وإمكاناتها المادية إلى رغبه في تفادي الوقوع في نفس أحداث الجزائر التي ترتبت عن القضاء على السلطة قبل وضع نظام جديد، إذ تبين فيما بعد أن المسألة لم تكن تستدعي سوى إدماج هذه الزعامات في خدمة الاستعمار[404]، فتمكن القواد من ذوي السلطة القوية من نسج علاقات نفعية مع السلطة المخزنية، ثم مع النظام الاستعماري، أتاحت لهم تأمين موقعهم كوسيط ما بين المخزن والقبيلة، ثم ما بين القوات الفرنسية والقبيلة، على حساب بنية الجماعة التي تفككت بشكل واضح تحت ضغط الظاهرة القائدية، والتوغل الأجنبي[405] .

استغلت السلطات الفرنسية حركة العصيان القبلي، كحركة الهيبة الجهادية التي دعت إلى إسقاط حكم القواد على الرعية، لإدماج المؤسسة القائدية بشكل تام وسريع في خططها واستراتيجياتها. وعيا من الإقامة العامة بقيمة رجال المخزن داخل النسق المغربي قررت التعاون معهم، إلا أنه كان يتوجب عليها في البداية تغيير نظرة رجل المخزن لنفسه ولأدواره وطريقة اشتغاله، من هنا يمكن القول إن الحماية كانت ترى في تكوين رجال المخزن ومراقبتهم ألية من آليات استتباب الأمن والحفاظ على نظامها[406].

---

[402]- لاندو روم، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر. نقولا زيادة، ط.2، دار بيروت للنشر، لبنان، ص.110

[403]- جورج سبيلمان، صص, 17-23.

[404] -Jean HESS, Une Algérie nouvelle, **Quelques principes de colonisation pratique sur le propos du Maroc oriental et de port-Say**, éd. P.V.STOCK, Paris, 1909, p.1.

[405]- Abdallah LAROUI, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain**, éd. François Maspero, 1977, p.175.

[406]- العربي اكنينح، **أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل، في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (أيت نظير)**، مطبعة أنفو، 2004، فاس، ص.275.

استثمرت إدارة الحماية القائدية لتسيير العالم القبلي، واعتمدت عليها بشكل محوري في تسهيل التدخل العسكري وتفادي المجابهة المباشرة معها، وبذلك كانت أول المهمات التي تكلفت بها هي تهدئة القبائل ومساعدة القوات الفرنسية على التوغل داخل المناطق المغربية تحت غطاء نشر الأمن والاستقرار، مما أتاح لممثلي القائدية تعزيز سلطتهم مستفيدين في ذلك من التجهيزات العصرية للقوات الفرنسية، ومن توجيه الضباط الفرنسيين، فأتبت هذا التحالف المصلحي صلابته في مواجهة المقاومة التي شملت جميع الوحدات القبلية والتي استدعت القيام بالعديد من العمليات عسكرية[407].

تمكنت فرنسا من إعطاء مظهر جديد للتنافس القائدي، فعوض تركيزه على توسيع مجالات النفوذ، أصبح تجويد أداء الوظائف الاستعمارية، والتسابق على تحصيل التشريفات الاستعمارية هدفا لهذا التنافس.

منح احتضان مؤسسة الحماية للقائدية فعالية كبيرة لمسألة اندماج هذه النخب داخل النسق السياسي والاقتصادي الاستعماري، فسخرت وظيفتها الأدائية وتجاوزت الصراع والعداء المستمر بينها، لتنسق بين مجهوداتها الحربية خلال عملية التهدئة، كما مدت إدارة الحماية بآليات التواصل مع المجتمع المغربي، فساهموا فعليا في تدليل العقبات أمام الإدارة الفرنسية، لدرجة لم يعد بالإمكان الاستغناء عنهم على الأقل قبل الانتهاء من تهدئة المجالات المضطربة، وهذا رغم السلبيات التي كان يفرزها التعارض ما بين عقليات أطر الحماية والنخب القائدية التقليدية[408].

## 2-2 النخب المخزنية ومعارك "التهدئة":

لعبت الأنثروبولوجيا الاستكشافية دورا أساسيا في عملية التوغل الفرنسي، حيث وفرت معرفة مهمة ذات قدر كبير من الدقة حول بنية المغرب الاجتماعية لفائدة المتروبول

---

[407]- يتضح من خلال مؤلف العمليات العسكرية في المغرب الذي أشرفت عليه مصلحة التاريخ العسكري في قلعة فانسين في باريس، أن العمليات العسكرية في المغرب لم تقتصر على بعض الجهات دون غيرها بل اتسمت بالشمولية، حيث لم تخلو احدى مناطق المغرب من حركات للمقاومة ورد في:

-**S.H.D.V., Exposition militaire**, Les opérations militaires au Maroc**,** …op.cit., p.187.

[408]-Gavin MAXWELL, **El Glaoui dernier seigneur de l'Atlas**, …Op.cit., p.119.

الامبريالي، فلم يقتصر هؤلاء الرحالة خلال عبورهم لمختلف أقاليم المغرب على وصف الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وإنما أنجزوا دراسات متكاملة، ركزت على المعطيات السوسيو- اقتصادية المتحكمة في وضعية هذه التجمعات الإنسانية[409].

حثت إدارة الحماية ضباطها المشرفين على قيادة عمليات التهدئة، على الاستعانة بهذه الأبحاث لتحصيل معرفة شبه سوسيولوجية لهذه القبائل، من أجل إعداد خرائط إثنوغرافية متكاملة لها، وقد بدلت الحماية قصارى جهدها للحد ما أمكن من حجم المقاومة لمشروعها، تفاديا من التورط في عمليات عسكرية مكلفة، وعملت في الوقت نفسه على عزل التجمعات المعادية ومواجهتها بتعاون مع التجمعات التقليدية المنافسة لها، إذ كان من اللازم أن تكون التدخلات العسكرية محدودة إلى أدنى حد ممكن، بحيث لم يكن مسطرا لهذه التدخلات التدمير الكلي لتلك التجمعات، بقدر ما كان يكمن في اصطفاف هذه الأخيرة إلى جانب الحماية والقبول بالانخراط في النظام الرأسمالي الفرنسي[410]، لكن جاءت نتائج التوغل الحذر والسلمي جد محدودة، فلم تمكن المعرفة الدقيقة لقوانين العالم القبلي، إلا نادرا، من تجنب القتال، فغالبا ما تم اللجوء إلى الحملات العسكرية، إذ أكد الضباط الفرنسيون أنهم لم ينجحوا أبدا في استقطاب أي قبيلة تلقائيا، إذ لم تخضع أي واحدة منها دون قتال، بل كان استسلام بعضها لا يتم إلا بعد استنفاذ كل إمكانات المقاومة المتوفرة[411]، فظلت تصريحات ليوطي التي دعت إلى إظهار القوة من أجل عدم استعمالها بعيدة عن واقعية التطبيق بعدما حرمته الحرب العالمية الأولى من أبرز ضباطه ومن أغلب إمكاناته[412]، فتشكل ورش التهدئة من سلسلة متلاحقة من الحملات المسلحة إلى حدود سنة 1934، أجبرت معه القوات الفرنسية على تعبئة كل ما توفر لديها من عتاد حربي[413]، ولم يكن هناك شك من وجهة نظر أي

---

[409]-Eugène Etienne, « Notre comité au Maroc », **Bulletin Mensuel du comité de l'Afrique française,** N°2, Paris, jan. 1904, p.3.

[410]- لوفو، الفلاح المغربي المدافع على العرش، ...، م.س.، ص.10.

[411]- François. Berger, **Moha ou Hammou le Ziani, un royaume berbère contemporain au Maroc**, éd. Atlas, Marrakech, 1929, p.143.

[412]- Charles Mouret, « Le Maroc pendant la guerre et l'exposition de Casablanca », **Annales de géographie**, N°132, 1915, p.432

[413] - تألفت حاميات الجنرال بيتان Pétan خلال حرب الريف من ثمان مئة ألف جندي فرنسي وإسباني و32 فيلقا و60 جنرالا و44 فرقة من الطيران. يُنظر:

-Attilio Gaudio, **Le Maroc du Nord, Cités andalous, et montagnes Berbères**. Nouvelles éditions latines, Paris, 1981, p.143.

عارف بالمغرب، أن الكلمة الأولى كانت للعساكر[414]، أمام ساكنة مستعدة للدفاع عن استقلاليتها إلى أبعد حد[415]. فأصبح القواد الذين قلدهم السكان مسؤولية مقاومة الاختراقات، ينتهون في أخر المطاف إلى التفاهم مع الفرنسيين، وذلك بعد مواجهات كشفت عن مدى قوة هذا الجانب أو ذاك، وعلى ضوء هذه الأحداث، جنح هؤلاء إلى التحالف، مقابل الاحتفاظ بهم ضمن القيادة العسكرية التابعة للقبيلة تحت اسم السلطان الذي كان الفرنسيون يتحركون باسمه، وهكذا تم ضمان استمرار النخب المحلية القديمة[416].

كشفت عدد من المراسلات[417] عن ربط الألمان علاقات متينة مع الزعماء المحليين المعارضين للتواجد الفرنسي في المغرب؛ إذ عرفت مناطق جنوب مراكش وشمال تازة، وشمال غرب المغرب نشاطا مكثفا للعملاء الألمان خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى وتمكنوا فعليا من دعم عدد من عمليات المقاومة التي أقدم عليها كل من الحجامي وأحمد الهيبة وعبد المالك، والريسوني، وسيدي رحو[418]، حيث واصلت ألمانيا عملها السياسي في المغرب إلى غاية السنة الأخيرة من الحرب، محاولة سنة 1918 التنسيق بين مجهودات المقاومة في الأطلس مع كل من عبد المالك والهيبة، لكن سيطرة القوات الفرنسية على ممر مكناس- بوذنيب وتمكنها من فرض رقابتها على هذا المحور أحبط تنفيذ هذا المخطط[419].

اعتمدت القوات الفرنسية خلال عمليات الإنزال التي قامت بها في منطقة الدارالبيضاء على القبائل المتحالفة معها، بعدما اقتنع الجنرال هولتز Holtz منذ سنة 1908 بأهمية الاعتماد على هذه القبائل في عملياته العسكرية بعد مشاركة 25 فارس من ولاد زيان

---

[414]-René MILLET, **La conquête du Maroc, la question indigène (Algérie et Tunisie**), éd. Perrin, Paris, 1913, p.154

[415]-GUILLAUME, **Les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central 1912-1933**, éd. Juillard, Paris, 1946, p.5.

[416] -لوفو، **الفلاح المغربي المدافع على العرش**، ...م, س.، ص.10 .

[417]- أثبتت عدد من المراسلات التي تم توقيفها من قبل الاستخبارات الفرنسية عن التحالف القائم ما بين ألمانيا وعدد من الأعيان المغاربة المقاومين لمشروعها في المغرب فجاءت أحد الأحداث لتؤكد تواطؤ عبد المالك مع العدو: "علمت مصلحة الاستخبارات في المغرب من خلال إيقاف مراسلة موجهة للثائر بأن عملية ذات امتداد كبير يجب أن تتم في الجبهة الفرنسية 29 ماي 1918"، يُنظر:

-Exposition militaire, **Les opérations militaires au Maroc**, pp . 84-85.

[418]- جاء في مؤلف العمليات العسكرية في المغرب أن اسيدي رحو استجاب لتشجيعات التي تلقاها من قبل الألمان في بداية 1916 فعاود الهجوم فجأة بين مكتبي أنواصور و ألميس. يُنظر:

- Exposition militaire, **Les opérations militaires au Maroc, …Op.cit**., p.78.

[419]-Ibid., pp. 84-85.

وولاد حريز إلى جانبه في معركة القصيبات، اقترح على حكومة باريس إمكانية تأسيس قوات كوم[420] مغربية على شاكلة العناصر الجزائرية التي كان يقودها خلال العمليات العسكرية في كل من الدار البيضاء والشاوية[421]. وهكذا مثل تعاون زعماء القبائل مع القوات الفرنسية في تشكيل هذه الفرق أولى مظاهر إدماجهم في مسألة استعمار المغرب، حيث أشرفوا بشكل مباشر على تجميع الفرسان الذين تحت سلطتهم ووضعهم رهن تصرف الضباط الفرنسيين من أجل إحداث تدريبات غير نظامية خاصة بهم، فأسست بذلك أول فرقة كوم مغربية في 3 أكتوبر 1908، وبعد شهر من ذلك تم ترسيم هذا النموذج بإحداث ست فرق من كوم الشاوية [422]. اعتبرت قوات الكوم تامة التدريب في خريف 1909، فتم اعتمادها لحفظ الامن الداخلي، وحماية وتغطية شبكة مكاتب الاستخبارات، كما شاركت في حروب التهدئة ما بين 1913 و 1914، حيث لعبت دورا أساسيا في بسط السلطة الفرنسية في المغرب، الذي جرد من قواته الحربية. فصار دور قوات الكوم أكثر أهمية ما بين 1918 و 1933 عند توغل القوات ا الفرنسية في المناطق الجبلية، مساهمة بفعالية في حصر ثورة الريف 1925- 1926، إذ نفذت لفائدة فرنسا ولمدة خمس عشرة سنة عمليات عسكرية متوالية:

**جدول رقم (2) : خاص بعدد الضحايا من الكوم خلال معارك التهدئة ما بين 1919 و1934** [423]**:**

---

[420]- يقصد بكلمة كوم القوات العسكرية القبلية، يُنظر:

-Charles André Julien, **Histoire de l'Algérie contemporaine 1827-1871**, T.1, éd. Presses universitaires de France, 1964 ,p. 590.

[421]- Xavier CUINOT et Rémi BROCARD, **Goums 1906-1958**, Inventaire de la sous-Série 3H, Service historique de l'armée de terre, Château de Vincennes, 1996, p.7.

[422]- ورد في موضوع تشكيل فرق الكوم في المغرب مايلي: "شكل القرار رقم 100، المؤرخ بتاريخ 1 يونيو 1908، والمذكرة التنفيذية رقم 25 بتاريخ 5 نونبر 1908 الخارطة الأصلية للكوم المغاربة، التي يجب أن تشكل قبل كل شيء أداة للعمل السياسي والأمني في يد ضباط مصلحة الاستخبارات، وفي ربيع 1909 وضع الكوم باعتبارهم قوات عسكرية محلية تحت تصرف قادة مكاتب الاستخبارات الفرنسية المحلية.

في سنة 1934 أصبح تتواجد خمسين فرقة للكوم مختلطة تتألف من 102 ضابط، و 452 ضابط صف، و8050 من الحرس الكومي المغربي أورده:

-Xavier CUINOT et Rémi BROCARD, **Goums 1906-1958**, Inventaire de la sous-Série 3H, Service historique de l'armée de terre, Château de Vincennes, 1996, p.11.

[423]- Xavier CUINOT et Rémi BROCARD, **Goums 1906-1958**, Op. cit., p.11.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **عدد القتلى** | 27 ضابط | 87 من ضباط صف | 1065 حارس من الكوم |
| **عدد الجرحى** | 130 ضابط | 210 من ضباط صف | 2500 حارس من الكوم |

Xavier CUINOT et Rémi BROCARD, **Goums 1906-1958**, Op. cit., p.11.

ظلت منطقة الجنوب مهددة بحركات الهيبة طيلة مرحلة الحرب، التي تمكن خلالها من فرض نفوذه على كل من أكادير وتارودانت وتزنيت، فتمكنت الإدارة الفرنسية من مواجهة مقاومته المدعومة من قبل ألمانيا، رغم تقلص عدد قواتها خلال الحرب العالمية الأولى، معتمدة على زعماء المخزن الذين عملوا على عزل حركة الهيبة وتجريدها من كل التحالفات المتاحة مع زعماء القبائل المجاورة [424]لإنهاء حركة ابن ماء العينين؛ فخلال تمرد شتبر1914 لم تكن الإقامة العامة تتوفر سوى على عشرين فرقة عسكرية موزعة على مراكش وأكادير وموكادور، فاضطر الجنرال لاموت (Lamouthe) للاستعانة بقوات "الأهالي" لمهاجمة الهيبة والحد من مقاومته[425]، حيث لم يكن من الممكن أن تتدخل القوات الفرنسية بشكل مباشر في أقاليم الجنوب الشاسعة، بل اكتفت بالمساهمة في تقديم مساعدات لحركات زعماء المخزن الموجهة ضد الهيبة، من قبيل المساعدة المقدمة من الطرادات الحربية دي شايلا (Du Chayla) لفك الحصار الذي فرضه أتباع الهيبة على منطقة أكادير[426].

[424]- جاء في دور النخب المخزنية في القضاء على ثورة أحمد الهيبة ما يلي: "ساهم قايد المشور ادريس الزمراني بشكل أساسي في لعبة التأثير التي عملت من خلالها الإقامة العامة على التضييق وعزل أحمد الهيبة حيث راسل سي محمد بن الحسين شريف تازروالت، وشيخ الزاوية المهمة حماد أو موسى، وعندما علم أن الهيبة يعتزم القيام بهجوم مستغلا انشغاله بالإعداد للموسم القريب ضغط لكي تتحرك الحركة ضده"، ورد في

**-S.H.D.V. Paris, Direction des affaires politique, Série Maroc, sous Série 3H, Carton N°1549,** Bordereau d'envoi N°2039 D.A.P/2, Rapport du contrôleur civil suppléant chef d'annexe des Tsoul**,** A.S Caïd Bachir EZ ZEMRANI**,** Beni Lent, 4 sep. 1936.

[425]- اعتمد لاموت على الحاج التهامي الكلاوي باشا مراكش، وأخوه سي المدني الكلاوي الصدر الأعظم السابق لمولى عبد الحفيظ، والقايد الطيب الكندافي، والقايد عبد المالك المتوكي، والقايد العيادي، وباشا تارودانت حيدة أوميس، لإنجاز ثلاث حركات الأولى قادها الكلاوي واتجهت إلى تارودانت عبر تيزين تيلوتو تيفنوت، والثانية قادها المتوكي عبر أمسكرود، والثالثة من قبل الشياظمة وحاحا وعبدة من خلال أكادير على الطريق الشاطئية، فتمكن الكلاوي من الدخول إلى تارودانت مع 3000 محارب، ومدفعين ألمانيين باليين، أورده:

-Paul ZEYS, **AGADIR, Conflits immobiliers des confins Sud-Marocain 1911-1932**, éd ; Librairie de la Société Du Recueil Sirey, Paris, pp.16-17.

[426]- أمد القواد الكبار الجنرال لاموت ب 1500 فارس و4000 من المشاة، ورد في:

**-S.H.D.V.,** Exposition militaire, **Les opérations militaires au Maroc**, pp. 85-87.

ساهمت القائدية المندمجة في مسائل الحماية بشكل كبير في إخماد مقاومة الأطلس، والملاحظ أن هذه المساهمة اتسمت هذه بغلبة الطابع السياسي عليها على عكس مساهمتهم الحربية في الجنوب نزولا عند تعليمات قادة العمليات الفرنسيون، وهو ما يمكن تبريره بالظروف العامة للقوات الفرنسية في المغرب خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى؛ إذ تمكنوا فعليا من إقناع عدد من زعماء الأطلس إلى الانضمام لمسألة الحماية، وحثهم على إخضاع القبائل التي تحت سلطتهم للنظام الجديد، ومن جهة أخرى عملوا على نشر الدعاية الفرنسية بين الساكنة المنادية؛ بضرورة الخضوع للمخزن الذي هو تحت وصاية الحماية العليا الفرنسية لتحقيق مصالح المغاربة وأمنهم وتوفير العيش الكريم لهم، كما لعبت دور الوسيط للتواصل بين القوات الفرنسية والقايد موحا أوحمو الزياني معرضين حياتهم للخطر بالاقتراب من مركز الثورة الأطلسية[427]. وهكذا ساهمت الخدمات المقدمة من النخب المخزنية بشكل كبير في اقتحام قوات الحماية لبلاد الأمازيغ الواسعة، إذ أصبحت مقاومة الأطلس بفضل المجهودات السياسية لممثلي القائدية أقل شراسة وقسوة، فرغم الظروف المحفوفة بالمخاطر جراء استمرار مقاومة موحا أوحمو الزياني، إلا أن القوات الفرنسية تمكنت من إخضاع خنيفرة بسهولة[428].

شكلت المقاومة الريفية ضد الاحتلال الاسباني تهديدا حقيقيا للتهدئة التي تمكنت القوات الفرنسية تحصيلها بمساعدة النماذج القائدية من تحقيقها في المناطق الشمالية لنفوذها، فبادرت الإدارة الفرنسية لعقد اتفاقيات مع نظيرتها الإسبانية بمدريد في شهري يونيو ويوليوز من سنة 1925، والتي تأسس من خلالها حلف عسكري بين قوتي البلدين هدفه تهدئة

---

[427]- ورد في تقارير الضباط الفرنسيين مظاهر الاندماج القايد أورحو في خدمة مسائل القوات الفرنسية: "ولم يخشى القايد ادريس أورحو خلال خطواته الاقتراب من قايد خنيفرة القوي موحا أوحمو، فكان دائما ما يخاطر بحياته ليلعب دور عميل التواصل بين القايد السيبة (مستقل) والفيالق الفرنسية"، يُنظر:

**-A.D.C.N, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaines 1923-1937, Territoire de Meknès, Cercle El- Hajeb, A.S. Etat de services du Caïd Driss OU RAHOU, 19 mai 1935, p. 195.

[428]- ورد في أحد تقارير الحماية الخاصة برجال المخزن: "كان القايد ادريس أورحو هو الذي ضم القايد حدو حموشة إلى صفنا، وهو من أقنع كذلك كل من القايد محمد بن مسعودة (الزياني) لقبيلة الحمام، والقايد سعيد لميدلت".

**-A.D.C.N, Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** *Personnalités marocaines 1923-1937, Territoire de Meknès, Cercle El- Hajeb,* ***Etat de services du Caïd Driss OU RAHOU***, 19 mai 1935, p. 195.

منطقة الريف ووضع حدد لثورة هناك[429]، فعملت السلطات الفرنسية على الاستعانة بالزعماء المغاربة مجددا في الحملات العسكرية التي شنتها القوات الفرنسية للقضاء على المقاومة الريفية، فاتخذت هذه المساهمة رغم خطورة الوضع العديد من الأشكال، مواكبة طيلة مرحلة الحملة إلى غاية استسلام محمد بن عبد الكريم، واعتقاله، فعملوا كعادتهم على توفير المقاتلين من بين "الأهالي" داخل مجالات قيادتهم، وأشرفوا بشكل شخصي على تأطير المجندين وقيادتهم منذ بداية المواجهات سنة 1925، كما نشط بعضهم في أدوار استخبارية مكنت القوات الفرنسية من استباق تحركات المقاومة، ووفرت الظروف الملائمة لإنجاح الحملات ضدها، بالإضافة إلى حرص القواد المستقبلين داخل مجالاتهم القوات المحتشدة ضد المقاومة الريفية على تأمين التموين الخاص بهذه المعسكرات[430]، كما كلفت السلطات الفرنسية بعضهم لحراسة قائد الثورة الريفية محمد بن عبد الكريم الخطابي بعدما تم اعتقاله[431].

أدت سياسة التحفيز التي نهجتها سلطات الحماية اتجاه النخب المخزنية، إلى دفع هذه النخب إلى محاولة التميز عن نظيراتها، فسهرت على تأمين تنزيل مشاريع الحماية داخل مجالاتها وإقامة التوزيعات أو التكتلات التي ترى الحماية في نفعيتها لحفظ الاستقرار داخل هذه المجلات، خاصة تلك التي تتسبب خصائصها الجغرافية في خلق حالة من عدم

---

[429]- اتفاقية في 10 يوليوز 1926 التي تنظم عمليات التهدئة على مستوى حدود منطقتي نفوذ الحمايتين الفرنسية والإسبانية في المغرب. ينظر الملحق.

[430] - ورد في موضوع دعم نخب المخزن للعمليات ضد مقاومة الريف ما يلي: "شارك في تموين معسكر عين معطوف، وفي عمليات باب مسيلا، وعين مديونة، وولاد حمو، وصف الريحان، وساهم في استقدام التسول لتقديم الواجب اتجاهنا.
وفي نهاية سنة 1925، أوقف الموسم السيء العمليات العسكرية، وتكثف العمل السياسي، تكلف القايد البشير وحده ودون حضور أحد الضباط الفرنسيين إلى جانبه بقيادة كتلة مهمة لفرقة من «الأهالي»، التي تتقدم جبهة قواتنا بما يقارب 20 كلومتر، في بلاد بني وليد التي بالكاد انضمت إلى صفوف الحماية، وظل طيلة فصل الشتاء 1925-1926 منكبا على إنجاز مهمته بكل شجاعة، وبحس سياسي كبير، تمكن بالتدخل في الوقت المناسب لصد تدخلات عبد الكريم، فكان من بين أهم من شارك في إعداد وإنجاح هجومنا في ربيع 1925 على منطقة ورغة. يُنظر:
**S.H.D.V. Paris, Direction des affaires politique, Série Maroc, sous Série 3H, Carton N°1549,** Bordereau d'envoi N°2039 D.A.P/2, Rapport du contrôleur civil suppléant chef d'annexe des Tsoul, A.S Caïd Bachir EZ ZEMRANI, Beni Lent, 4 sep. 1936.

[431]- كلفت القوات الفرنسية القايد البشير بن محمد بن صلاح الزمراني بمهمة حراسة محمد بن عبد الكريم الخطانبي بعد أسره ورد في:
**S.H.D.V. Paris, Direction des affaires politique, Série Maroc, sous Série 3H, Carton N°1549, Dupli. Pos. GR9M N°2053,** Services spéciaux de l'Afrique du Nord, Chefs et agents au Maroc, A.S. état nominatif en faveur du Caïd Bachir EZ ZEMRANI, travail d'avancement, 1937.

الاستقرار داخلها [432]، كما سعت بعضها إلى تأمين عبور القوات الفرنسية في مختلف الممرات والطرق التي تعبر مجالات قيادتهم خاصة خلال مرحلة الحرب العالمية[433]، كما ساهموا بقدر مهم في تموين هذه القوات من خيول ومعدات لتسهيل التوغل الفرنسي في المناطق المجاورة لمجالاتهم [434]، كما عمدت إلى إمداد خزينة المخزن بموارد مهمة عبر الرفع من قيمة الضرائب المحصلة داخل قياداتهم[435]، كما حاول بعض القواد الكبار تجاوز سقف الخدمات التي تطلعت إدارة الحماية تحصيلها من اندماج النخب المخزنية في دائرتها، فعملت إلى أخذ مبادرة إخضاع عدد من المناطق لسلطة المخزن المحمي بإمكاناتها الخاصة، دونما اللجوء إلى السلطات الفرنسية، ولا إلى المخزن المركزي[436]، وهو ما اعتبرته

---

[432]- اتخذت الجهة الحدودية الشمالية مع منطقة الحماية الفرنسية حساسية كبيرة خاصة مع قيام ثورة الريف فعملت إدارة الحماية تأمين هذه المناطق من خلال قيادة قوية قادرة على التحكم في تكتل كبير من القبائل: "استندت سياسة فرنسا في هذه الجهة الحدودية الشمالية مع منطقة الحماية الإسبانية ومنذ مدة طويلة على تأسيس كتلة مرنيسة وتتشكل من القبائل وادي ورغة ( مرنيسة، بني ونجل، فناسة، وولاد بوسلامة) التي تتمفصل على كتلة كزناية تمنح للقبائل التي تحرس هذه الحدود تلاحما يضمن صلابة الجبهة الشمالية، تأكدت جدوى هذه السياسة عقب الأحداث التي تنشأ عند جيراننا منذ يوليوز 1936 وكذلك من خلال عدم الاستقرار العام الذي يشهدونه حاليا، يُنظر:

**-A.D.N., 1MA/300, D.A.C.H, Carton N° 35, Dossier N° G.3.1**, Résidence général, Direction des Affaire Politique, Lettre N° 157 R.T, Du chef du territoire de Taza au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Titularisation du fonctionnaire Caïd ALLAL BEN AMAR DHMIDOU, Taza, 20 avril 1937.

[433] **S.H.D.V. Paris, Direction des affaires politique, Série Maroc, sous Série 3H, Carton N°1549,** Bordereau d'envoi N°2039 D.A.P/2, Rapport du contrôleur civil suppléant chef d'annexe des Tsoul**, A.S Caïd Bachir EZ ZEMRANI,** Beni Lent, 4 sep. 1936.

[434]-"ففتح القايد العيادي الطريق ما بين الدار البيضاء ومراكش أمام فيالق جيوشنا ومواكبنا التي لم تعرف أبدا تخوف بفضل خدماته، وساعد بجميع الوسائل تغلغلنا في هذه المناطق الغنية مزودا الحركات بالرجال والخيول والمعدات الكاملة منسقا بولاء مع جنودنا ". ورد في:

-**A.D.C.N, Série Maroc, Carton N°1,** Dossier N°3**,** Personnalités marocaines 1923-1937, Direction des affaires politiques et commerciales, Note S.N° pour le Chef de Cabinet de Ministre des affaires étrangères, A.S. **Caïd LAYADDI OULD EL HACHMI**, 8 aout 1924.

[435]- جاءت إشارات تاريخية متعددة حول ارتفاع قيمة الضرائب المحصلة من قبل القواد الكبار نذكر منها: "ارتفعت الضرائب بشكل منتظم في القبائل الخاضعة إليه (القايد العيادي)، فكان يزود المخزن سنويا بمبلغ ثلاثة ملايين فرنك فرنسي، ولم تتمكن أي أحد من القيادات وبالأكيد أكثر أهمية من قيادة العيادي أن تزود خزينة المخزن بمبلغ مماثل". ورد في:

-**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaines 1923-1937, Direction des affaires politiques et commerciales, Note S.N° pour le Chef de Cabinet de Ministre des affaires étrangères, A.S. **Caïd LAYADDI OULD EL HACHMI**, 8 aout 1924.

[436]- قام المدني الكلاوي بتهدئة القبائل الواقعة بجبال منطقة دمنات الواقعة في الجنوب الغربي لمراكش، والتي حافظت عن استقلاليتها اتجاه المخزن، معتمدا على استراتيجيات الحماية في التدخل فبعد لقاءات ومشاورات سياسية تمكن من عزل المنشقين، ثم قاد ضدهم حملة عسكرية امتدت من من يناير إلى يونيو 1916 انتهت بتهدئة هذه القبائل، بمشاركة الفرق المغربية فقط ودون أي مساعدة من القوات الفرنسية، ودون طلب أي دعم مالي، فتمكن من وضع تحت إمرته جيشا من 10000عشرة ألاف مقاتل قادهم بين الجبال إلى قلب البلاد الثائرة، وحصل بذلك على الخضوع التام لكل الجهة لسلطة السلطان، يُنظر:

السلطات الفرنسية هذا التعاون التلقائي من قبل هؤلاء الزعماء الاقوياء دليلا على الجاذبية التي أصبحت تمارسه الحماية الفرنسية لإدماج هؤلاء الزعماء في مسائلها.

لعبت النخب المخزنية المندمجة في نظام الحماية دورا محوريا في العمليات العسكرية الموجهة لإخضاع عموم القبائل المغربية للاحتلال الفرنسي، فساهموا بقدر كبير في إنجاح هذه العمليات، وحفظوا لفرنسا أرواح العديد من جنودها، كما وفروا عنها العديد من التكاليف، معرضين أنفسهم للخطر الموت أو الإصابة[437]؛ من خلال تواجدهم الفعلي في مختلف المواجهات المسلحة، وتزعمهم للمقاتلين الذين أشرفوا على تجنيدهم، وبتعريض أبنائهم وعدد من أقاربهم لنفس الخطر حيث شارك عدد منهم في هذه العمليات التي شهدت فعليا مقتل بعضهم، أو تعرضهم لإصابات بليغة تسببت لهم في بعض الحالات في إعاقات مزمنة[438]، كم تعرضت عقاراتهم إلى خطر التخريب[439]، خلال غيابهم وانشغالهم بالعمليات الحربية. وصفت هذه النخب هذه التضحيات، وفي الكثير من الوضعيات بالتضحيات المشرفة في سبيل المخزن[440].

تمكنت الحماية الفرنسية من التوغل في المناطق الأكثر صعوبة في المغرب مستندة على النخب القائدية، فسجلت هذه العناصر حضورها في الصفوف الأولى لمختلف جبهات

---

**-A.D.N., Fonds de Protectorat de France au Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 27,** Dossier N° 15, Ministères des Affaires Etrangères, Direction des renseignements, télégramme officiel N° 635, Du Ministères des Affaires Etrangères au Résident Général à Rabat, A.S. Si Madani GLAOUI, Paris, 29 aout 1916, à 21H10.

[437]- جاء في بيان خدمات القايد الزمراني إصابته في حملة لدى بني وراين، ، يُنظر:

**-S.H.D.V., Paris, Direction des affaires politique, Série Maroc, sous Série 3H, Carton N°1549,** Dupli. Pos. GR9M N°2053, Services spéciaux de l'Afrique du Nord, Chefs et agents au Maroc, A.S. état nominatif en faveur du Caïd Bachir EZ ZEMRANI, travail d'avancement, 1937.

[438]- جاء في تقرير حول خدمات ادريس أورحو"خلال حملة الريف، أصيب محمد ولد ادريس أورحو في رجله وأصبح معاقا مدى الحياة بعدما كان يقود بشجاعة في هجوم خطير"، يُنظر:

**-A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, Dossier** N°3, Personnalités marocaines 1923-1937, Elhajeb, Territoire de Meknès, Etat de services du Caïd Driss OU RAHOU, p. 195.

[439]- جاء في تقرير حول خدمات القايد الزمراني:"دون أن تعيقه الخسائر التي لحقت ممتلكاته، استمر مع قواتنا وكان مساعدا ثمينا جدا".

**- S.H.D.V. Paris, Direction des affaires politique, Série Maroc, sous Série 3H, Carton N°1549,** Dupli. Pos. GR9M N°2053, Services spéciaux de l'Afrique du Nord, Chefs et agents au Maroc, A.S. état nominatif en faveur du Caïd Bachir EZ ZEMRANI, travail d'avancement, 1937.

[440]- وصف المدني الكلاوي مقتل ابنه في أحد المعارك: "الموت المشرف لفائدة المخزن في حين أنه كان موت لصالح فرنسا"، يُنظر:

- Jérome et Jean THARAUD, **Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas**, éd. Librairie Plon, Paris, 1920, p.270.

القتال عبر أرجاء المغرب رفقة مقربيهم وفرسان قبائلهم، ووضعوا أنفسهم تحت إمرة الضباط الفرنسيين كمساعدين متواضعين[441]، فكان من المثير للانتباه أن يستمر توسع النفوذ الفرنسي بعد تقليص حجم الإمكانات المسخرة للإقامة العامة أثناء الحرب العالمية الأولى وأن يظل المجال القبلي مستقرا وخاضعا لتدبير عدد قليل من الموظفين الفرنسيين المدنيين أو العسكريين، عبر أرجاء البلاد، يساعدهم في مهامهم بعض الأعوان المغاربة، كما يحرسهم بعضا من رجال المخازنية القلائل المزودين بأسلحة بالية[442]،

ساهمت النخب المخزنية بشكل كبير في إنجاح عمليات "التهدئة"، لدرجة يمكن القول أن السلطات الفرنسية في المغرب كانت لا تستطيع إخضاع جميع هذه المناطق، دون الدعم العسكري والسياسي واللوجستيكي المقدم من قبل هؤلاء الأعيان، خاصة بعد تراجع عدد القوات الفرنسية والإمكانيات المخصصة لإدارة الحماية على إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى إذ أصبحت مؤسسة الحماية بدورها مهددة بضرورة الانسحاب من المغرب، لذلك حرصت حكومة الجمهورية الفرنسية على إظهار تقديرها لهذه الخدمات، فلم تتردد في تخصيص الثناء المتواصل لهذه النخب، وتلبية مختلف طلباتهم، وتخصيصهم بأعلى مراتب الأوسمة الشرفية، وبمنحهم زعامة أبرز القيادات.

## 3- النخب المخزنية في خدمة مشاريع فرنسا الاستعمارية:

### 3-1- الرعاية المخزنية للاستيطان الزراعي:

برز الاستيطان كنمط استعماري جديد داخل الأوساط الاستعمارية الأوربية خلال نهاية القرن الثامن عشر، على إثر انخراط المواطن الأوروبي في هذه الحركة التوسعية، باحثا عن الثراء والسلطة[443]، أو متأثرا بالأفكار الداعية إلى تحمل الإنسان الأوروبي لمسؤوليته الحضارية اتجاه البلاد المهمشة. فورد معنى الاستيطان في الاصطلاح الفرنسي كعملية

---

[441]:"كان سي ادريس مدعما باستمرار خلال عمليات الاختراق بأفراد عائلته الذين يساعدونه في كل حين على إتمام المهام المكلف بها من قبل الضباط، شكل بالنسبة للجيش المحارب مرشدا حذرا ومخططا ومساعدا دو قيمة كبيرة، إلى جانب أنه خادم كبير للقضية الفرنسية"، ، يُنظر:

-**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaines 1923-1937, Elhajeb, Territoire de Meknès, Etat de services du Caïd Driss OU RAHOU, p. 195.

[442]- ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، تر. محمد بن الشيخ، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم والسياسة بفرنسا، ط. 2، منشورات وجهة نظر، الرباط، 2011، ص.7.

[443]- مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية،...م. س.، ج.1، ص.146.

اجتماعية واقتصادية، هدفها امتلاك الأراضي بثرواتها السطحية والباطنية، وذلك للإهمال الذي تعانيه، أو لأن استغلالها يتم بكيفية لا تمنح قدرا كبيرا من النفعية، فيأخذ المستوطن شكل المستثمر الذي جاء لتحقيق تلك المنفعة عبر التعمير المباشر للأراضي الشاغرة، أو من خلال ممارسة دور الوساطة بين «الأهالي» المزارعين والأسواق العالمية[444]. وقد اعتمد النهج الاستيطاني الفرنسي على أربع خطوات أساسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**1- مرحلة التخطيط**: تم خلال هذه المرحلة بلورة مشروع الاستيطان عبر تحديد أهدافه، وأساليب تحققه، والنتائج المرجوة من اعتماده، تأثر هذا التخطيط عامة بطبيعة التنظيم الاقتصادي والسياسي للقوة الاستعمارية، كما خضع لطبيعة تكوين المستوطنين، ودرجة الإشراف المخصصة لهم من قبل المؤسسة الاستعمارية المحدثة في المجال المراد استيطانه.

2- **مرحلة الإعداد:** تم خلالها إجراء دراسات جغرافية لبيئة الاستيطان، واجتماعية لتحديد خصائص سكان المجالات التي تشملها عملية الاستيطان، وإنشاء نظام إداري خاص بالمستوطنين، وتحديد الأنماط التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تناسب الحياة في المجتمع الجديد.

3- **مرحلة التنفيذ**: تم خلالها إرساء النظام الإداري الخاص بالمستوطنات، وتحديد معايير اختيار المستوطنين، حسب أهداف المجتمعات المستحدثة، والعوامل المؤثرة في إحداثها، بهدف ضمان التوازن بين النظام الإداري والمستوطنين لخلق تماسك وتكامل داخل هذه المجتمعات والحد من المشاكل الاجتماعية والثقافية.

4- **مرحلة المتابعة:** ويقصد بها رصد نقاط القوة والضعف، ثم إجراء التعديلات اللازمة وفق معطيات كل موقف[445].

شكل الاستيطان محفزا أساسيا للاقتصاد الرأسمالي، باعتباره أداة مهمة لتفكيك البنيات العقارية التقليدية، وسلب وسائل الإنتاج من ملاكها الأصليين، لتستثمر قوتهم الانتاجية غي أشكال استغلالية جديدة، وتحويلهم إلى زبائن لبضاعة الاقتصاد الرأسمالي[446]، وعلى هذا الأساس اعتمده الوجود الفرنسي في المغرب لتفكيك البنية التقليدية للمجتمع المغربي، فعلى الرغم من ضيق الحيز الزمني لهذا الحضور، إلا أنه أفرز العديد من مظاهر التحول

---

[444]- Jules HARMAND, **Domination et colonisation**, éd. Ernest Flammarion, Paris, 1910, pp.91-92.

[445]- عماد لبيد، **الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دراسة مقارنة**، جامعة الجزائر 2010، ص.22

[446]-Mohamed SALAHDINE, **Maroc, Tribus, Makhzen et Colonnes, essai d'histoire économique et sociale,** Éd. L'Harmattan, Paris 1986, p.136.

السوسيو- اقتصادية، التي أكدت على أن الدولة الحامية هي المدبر الحقيقي لتوغل النظام الرأسمالي الليبرالي داخل النسق الاقتصادي والاجتماعي المغربي.

حاولت الإدارة الفرنسية وضع تصور مختلف لمفهوم الاستعمار في المسألة المغربية، جاعلة من تفكيك المخزن (كرمز لسلطة الداخلية)، وإعادة إنتاجه بسيرورة متأنية، من أجل تفادي الفوضى، التي من الممكن أن تنتج عن إلغاء السلطة القائمة؛ دون إرساء نظام جديد، قادر على تأمين إدارة البلاد. لم يكن المخزن هدفا في حد ذاته، بل مجرد وسيلة لتحقيق مختلف الأهداف الاستعمارية في المغرب، لذلك حرصت الإقامة العامة على وضع هذه السلطة في خدمة مصالحها عوض إلغاء أدوارها[447].

اعتمد النظام الاستعماري الفرنسي على صيغ من التوافق؛ لتوحيد المصالح بين مختلف القوى الموجودة في الفضاء المغربي، وعلى هذا الأساس التزم بحفظ وضعية المؤسسات التقليدية، واحترام مكانتها، وتوفير دعم دائم لها ضد كل خطر يهدد استقرارها، وفي المقابل استغلت وساطتها السياسية لتسهيل توغل الاستيطان الفرنسي داخل الأوساط المغربية، ثم توفير الظروف الأمنة والسليمة لتطوره.

أدركت الإدارة الفرنسية في المغرب حجم التناقض بين التنظيم السياسي المخزني والنظام الاقتصادي الاستعماري المزمع إحداثه، إلا أن الظرفية المغربية فرضت التلاؤم بين هذين التنظيمين، خاصة مع انعدام البدائل المتاحة لخلق تحالفات خارج هذا الإطار، فعلى الرغم من مظاهر الضعف التي اعترت مؤسسة المخزن خلال هذه المرحلة، إلا أنه لم يكن من الممكن تجاوز دوره كوسيط شرعي بين ساكنة المغرب والمستعمر[448].

اقتضى تنزيل مشروع الاستيطان الفرنسي في المغرب، وفق ما كانت تستدعيه الأهداف السائدة للسياسة الاقتصادية الاستعمارية، إحداث ضغط قانوني وعسكري واقتصادي على الساكنة، واستثمار مختلف العلاقات الاجتماعية، بهدف سلب الأراضي من ملاكها الأصليين، وتحويل الملكيات الجماعية إلى فردية، وإدماج الزراعة في الدوائر التجارية[449]، لكن أهدافه لم تنحصر في سلب الأراضي، بل ابتغت أيضا تفكيك قاعدة النظام القبلي باعتباره يشكل تهديدا حقيقيا على المستوطنات، لذلك تبنت إدارة الحماية السياسة المخزنية القبلية بمثابة صيغة أولية لزعزعة هذا النظام، لخلق توازن بين السكان الأصليين

---

[447]-Ibidem.

[448]- ريمي لوفو،**الفلاح المغربي المدافع على العرش، ...** م. س.، ص. 13

[449]- تمثل الضغط القانوني على الساكنة القبلية في ظهير 12 غشت 1913، الذي أسس لنظام التسجيل العقاري في المغرب أورده: عبد الرزاق اصبيحي، **الحماية المدنية للأوقاف العامة في المغرب**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2009، ص.141.

وسكان المستوطنات، من المفروض أن يكون أساسا لحفظ السلم الاجتماعي والحضاري داخل هذه المجالات المغربية[450].

شكلت الملكية الجماعية عائقا فعليا لمسألة الاستيطان في المغرب، حيث لم تسمح بالتصرف في وسائل الإنتاج وفق ما استلزمه المخطط الاقتصادي الاستعماري، فشرعت مؤسسة الحماية مباشرة عقب نهاية الحرب العالمية الأولى في تجميع وسائل الإنتاج لدى عدد من كبار الملاك وفق النمط الرأسمالي، فاستغل القواد هذا النظام الجديد لضم عدد كبير من الأراضي لاستغلالهم الشخصي، والتي تزايدت مساحاتها بشكل متواز مع اتساع مجال الظاهرة القائدية عل عهد الحماية، وواكب هذا التحول في طبيعة الملكية العقارية تناميا لأعمال العنف داخل المجتمعات القبلية، إذ تعلق الأمر بتجريد المنتجين المباشرين من وسائل إنتاجهم[451]، كما أنشأت الإدارة الفرنسية بالموازاة مع عمليات الاحتلال التدريجي للتراب المغربي مقرات عسكرية في المناطق التي تم تهدئتها حديثا قصد دعم تشييد المستوطنات داخلها. وفي هذا الإطار أصبح المراقب المدني مطالبا بدعم إنشاء المستوطنات التي من المفترض أن تلعب دورا رياديا في عصرنة الزراعة في البلاد[452].

أدى بروز إنشاء المستوطنات ضمن مخططات الحماية الفرنسية عقب الحرب العالمية الأولى إلى تراجع الإقامة العامة على عدد من مبادئ سياستها الأهلية في شقها الخاص بإسناد المناصب القائدية، حيث استدعى هذا المشروع الاستيطاني توسيعا للمنطقة الأمنة استعدادا لاستقبال وفود المستوطنين، إذ كان من المفترض أن يجدوا على رأس القبائل التي استقروا بها زعامات محلية قوية ومجربة، من شأنها أن توفر الحد الأقصى من الضمانات خلال عملية إنشاء المستوطنات في المناطق الخاضعة حديثا[453]. وعلى هذا الأساس بادرت الإقامة العامة إلى تسريع وثيرة التغييرات على مستوى عدد من القيادات، وبدأت في التخلي تدريجيا عن مسألة إرضاء النخب المخزنية عبر حفظ المناصب القائدية أو توريثها [454].

---

[450]- J. LADREIT DE LACHARRIERE, « Les éléments marocains du problèmes indigène », **Bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc**, N°1, janv. 1930, p.17.

[451]- Mohamed Salahdine, **Maroc, tribus, Makhzen, et Colons, essai d'histoire économique et social**, Éd. L'Harmattan, Paris, 1986, p.129.

[452] -Roger GRUNER, …op.cit., p. 108.

[453]- **S.D.H.V, Sous-Série 3H, Maroc, Carton N°1550**, Région de Taza, Services des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, Lettre N° 1274 T.N./1, du colonel Dubuisson commandant du territoire Taza-Nord au général de division commandant de la région de Taza, A.S. Modification à apporter dans l commandement des tribus de Ghiata, Taza, 8 avril 1927

[454]- ورد في موضوع التخلي عن معيار توريث المناصب القيادية لفائدة قدرة النخب المخزنية على المساهمة في إنشاء المستوطنات، ما يلي: "فالضرورة التي وجدنا أنفسنا أمامها في عدم إثارة غضب الزعامات المحلية التي قامت بخدمتنا بولاء منذ احتلال تازة، وكذلك لعدم تواجد بين أعيان المنطقة أشخاص قادرين على تأمين قيادة مهمة كهذا، دفعنا إلى أن نبقي لحدود الأن على التنظيم الأولي لقيادة «الأهالي» في غياثة الشرق، لم يفرز هذا الوضع لغاية اللحظة أي عيوب، لكن الأمور لن تبقى على ما هو عليه فتوسيع المنطقة الأمنة وتطبيق برنامج الاستيطان الحالي الذي يوجد قيد التنفيذ، سيجلب

شرعت إدارة الحماية مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى في التنقيب على الأراضي الصالحة لاستقبال وفود المستوطنين حسب التقاليد الاستعمارية، فكلفت مراقبيها في جميع أرجاء المغرب لتنسيق مع زعماء القبائل من أجل تحديد وضعية أراضي القبائل المعروفة بأراضي الجموع. كان الهدف من هذه الأبحاث مراجعة مسألة حيازة هذه الأراضي الشاسعة، وتحديد المساحات التي من المفترض تركها في حيازة القبائل باعتبارها أساسية لوجودها، وبالتالي رصد فائض الأراضي التي من الممكن انتزاعها عند الاقتضاء، لوضعها رهن إشارة المستوطنات[455].

حاولت الإقامة العامة كعادتها الاعتماد على خدمات النخب المخزنية ، لتسهيل عملية إنجاز هذه الأبحاث من قبل موظفيها، لكن هذه الأبحاث شكلت في واقع الأمر إزعاجا حقيقيا لهذه النخب، باعتبار أنها كانت قد اقتطعت في وقت سابق مساحات شاسعة من هذه الاراضي لفائدتها.

انكشف استياء النخب المخزنية اتجاه الإجراءات الجديدة للإقامة ليوطية بشكل واضح على مستوى قيادات الجنوب، حيث اعتاد القواد الكبار بهذه الجهة وبغيرها على التمتع بالاستقلالية التامة داخل مجالاتهم، وعلى المديح المتواصل مقابل خدماتهم، خاصة بعد تعزيز مكانتهم لدى حكومة الجمهورية الحامية، من خلال ربط عدد من العلاقات البرغماتية مع شخصيات مؤثرة داخل الأوساط الفرنسية الرسمية[456].

تمكن القواد الكبار الغاضبين فعليا من تجاوز إدارة الحماية، من خلال رفع شكايات مباشرة إلى المصالح الفرنسية الباريسية، متهمين المراقبين الفرنسيين بالتقليل من التقدير والاحترام المخصص اتجاههم، فبادرت وزارة الخارجية الفرنسية إلى استفسار مقيمها العام حول حقيقة هذه الادعاءات، التي شكلت طفرة نوعية في طبيعة علاقة الإقامة العامة بكبار أعوانها. حاول ليوطي تفسير دواعي هذه الشكايات، منطلقا من التذكير بأركان سياسته

---

إلى جهة تازة عدد متزايدا من المستوطنات الأوربية، فمن المهم أن يجد هؤلاء المستوطنون على رأس القبائل التي سيستقرون بها زعامات محلية رسمية تؤمن الحد الأقصى من الضمانات"، يُنظر:

**-S.D.H.V, Sous-Série 3H, Maroc, Carton N° 1550**, Région de Taza, Services des affaires indigènes, Teritoire de Taza-Nord, Lettre N° 1274 T.N./1, du colonel Dubuisson commandant du territoire Taza-Nord au général de division commandant de la région de Taza, A.S. **Modification à apporter dans commandement des tribus de Ghiata**, Taza, 8 avril 1927.

[455]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

[456]- جاء وصف العلاقات التي أصبحت تربط كبار شخصيات المخزن بنخب تجارية فرنسية مؤثرة داخل الأوساط الرسمية الفرنسية في العديد من التقارير: "تم إشعاري من قبل القسم خلال مقامي الأخير في باريس أن تاجر من ليون له مصالح مشتركة مع القايد العيادي في مراكش، ينوي طلب لقاءكم ليعرض عليكم شكوى القايد العيادي". ينظر:

**-A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

اتجاههم المتمثلة في الشراكة والتعاون، ومبررا أن الملاحظات التي من المحتمل قد وجهها الجنرال دوغان قائد جهة مراكش، تتعلق فقط بطريقة آدائهم لمهامهم التي لا تخلو دائما من انتقادات، خاصة عقب مختلف العراقيل التي سعوا إلى وضعها أمام الضباط المكلفين بإنجاز البحث حول أراضي الجموع، لمنعهم من بلوغ هدفهم، مؤكدا أن هذه الشكايات لا تعدو أن تكون مجرد انعكاس لرغبة هؤلاء القواد؛ في إشباع حقدهم اتجاه الضباط المكلفين بالمراقبة داخل قبائلهم، والتمس في الأخير من الحكومة الباريسية تجاهل هذا النوع من الشكايات، حتى يقتنع المعنيون بالأمر بحقيقة خضوعهم لسلطة المقيم العام وتدبيره الخاص[457].

أحدث تسابق المستوطنين مع كبار القواد حول حيازة أراضي الجموع حالة من الاضطراب وعدم الانسجام ما بين القواد الكبار والإقامة العامة، إذ توجب عليها استنادا إلى الطبيعة الاستعمارية لمؤسستها الوقوف إلى جانب المستوطنين، ومن جهة أخرى لم يكن من المقبول سياسيا التنكر لهذه النخب خاصة عقب الخدمات المقدمة من قبلهم خلال الحرب العالمية الأولى.

وجدت مؤسسة الحماية نفسها أمام إحراج حقيقي، فكانت ملزمة بتبرير تسلط أعوانها من القواد الكبار على الملكيات الجماعية التي من المطلوب تخصيصها لعملية الاستيطان، فحاولت منح هذا التسلط صفة الاستغلال المؤقت مقابل أداء إيجار معين. وهو ما لم يرض المستوطنون الذين نعتوا هذا الإجراء بالإيجار الزائف وبالمحفز لهذه النخب على مواصلة اقتطاع أجزاء أخرى من الأراضي، التي هي من حق المستوطنين، لم يتوقف ضغط المستوطنين على إدارة ليوطي عند هذا الحد، بل أصبحوا يستفسرون عن الغاية من تواجدهم في المغرب، ما دامت مؤسستهم الاستعمارية غير قادرة على توفير وحماية مجالات مخصصة للاستيطان[458].

تطورت حالة عدم التوافق بين مصالح الإقامة العامة وكبار القواد إلى درجة اضطرت معها هذه النخب إلى اللجوء لعلاقاتها الخارجية، قصد تحصيل مواعد للقاءات شخصية مع كبار موظفي الوزارة الفرنسية ، لكن من الملاحظ أن القواد الكبار حاولوا تفادي الاصطدام المباشر مع شخص المقيم العام، إذ جاءت تظلماتهم للحكومة الباريسية موجهة بشكل خاص ضد تعسف المراقبين الفرنسيين المحليين اتجاههم.

---

[457]- **A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

[458]-**A.D.C.N., Paris, Série M., Carton 1, Dossier 3, Personnalités marocaine 1917- 1922**, La Résidence Général Note N°212, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. de HADJ TEHAMI EL GLAOUI PACHA de MARRAKECH, Rabat, Fév.1921.

حاول ليوطي وضع حد للتجاوزات المتكررة من قبل القواد الكبار لسلطته، التي انكشفت ملامحها خلال أزمة المستوطنات، فعكست مراسلاته لوزارة الخارجية تخوفه الشديد على مستقبل جهاز الحماية في المغرب، جراء الاستجابة لهذا النوع من الشكايات، وفي هذا الإطار صرح قائلا لحكومة باريس: **"أثير انتباهكم حول هذا التصرف الجديد للقواد الكبار للجنوب ( أقول عن قصد القواد الكبار للجنوب، لأن باشا مراكش يتصرف على نفس نهج القايد العيادي)، والتي تستند على البحث عن دعم من قبل الفرنسيين تجارا أو صناعا، قادرين على القيام بإجراءات لدى الشخصيات الرسمية، ليفشلوا عمل السلطات المحلية التي يتعلقون بها، وفي نفس الأن، التدخل في سلطتي الخاصة"**[459].

اعتقدت إدارة الحماية أن من السهل الاستيلاء على أراضي الجموع، وأن آليات الرأسمال ستحرر اليد العاملة، لتأتي فيما بعد لتسخر قوتها على العمل في خدمة المقاولات الرأسمالية، كما اعتقدت أن الاستيطان سيمكن من الاستيلاء على وسائل الإنتاج المحتجزة من قبل السكان، ثم من حل التشكيل الاجتماعي للقبيلة وللمخزن على نفس المنوال، لكن اندراج أراضي الجموع في مخطط الاستيطان الفرنسي، وتكليف الإقامة العامة من أجل اتخاد التدابير الكفيلة لتهيئ هذه المجالات لإنشاء المستوطنات، خلقت اضطرابات فعلية في علاقة كبار القواد مع مؤسسة الحماية ، أدخلت ليوطي في عهد جديد مع هذه النخب خاصيته تعارض المصالح التي كانت منذ عهد قريب (مرحلة الحرب) أساس للشراكة والتعاون بينهما، إذ كشفت تحقيقات المراقبين الفرنسيين أن عددا من كبار القواد حولوا الآلاف من الهكتارات لملكيتهم الخاصة[460].

حاولت الإقامة العامة تدبير هذا الوضع وتفادي الاصطدام بهذه النخب، فلم تتحرك لتحرير هذه الأراضي إلا في ثلاثينيات القرن الاستعماري، فالخدمات الهامة التي كانت تؤمنها هذه العناصر خاصة لاستتباب الأمن داخل مجالاتها ذات الحساسية القصوى، جعل من غير الممكن المساس بحرمتها[461].

تلقت حركية إنشاء المستوطنات نفسا جديدا بعد تعويض المارشال ليوطي بخليفته الجنرال ستييغ؛ بطل الاستيطان الفرنسي، كما لقبه جورج سبيلمان" **George Spilman"**، الذي انتقد العدد الضئيل للمستوطنات الفرنسية في المغرب، معتبرا أن سياسة ليوطي هي

---

[459]- **A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

[460]- **A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

[461] -**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du LYAUTEY au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

السبب في ذلك، من هذا المنطلق شجع المقيم العام الجديد الفرنسيين المنتمين إلى الشرائح الاجتماعية المتواضعة على الاستيطان في المغرب، بعدما كان حكرا على كبار العائلات، ففتحت إدارته باب الاستيطان في المغرب على مصرعيه أمام الموظفين الصغار، وعززت إنشاء المستوطنات في المجال القبلي عبر شراء الأراضي، أو تبادلها وتجميعها، أو بالاستيلاء على أراضي المخزن، أو الجموع، أو الأحباس، ثم جزأت هذه الأراضي إلى قطع متوسطة من مساحة 150 إلى 200 هكتار، ووُزعت بشروط مغرية على الفرنسيين، كما استفادوا من القروض ومن تسهيلات في الأداء ومن التخفيضات الضريبية[462]، وعلى هذا الأساس تزايد أعداد المستوطنين الفرنسيين، مشكلين طبقة اقتصادية دخيلة على النسيج المغربي، ساهمت بقدر كبير في تحقيق السياسة الاقتصادية للحماية[463].

لم تنحصر ظاهرة انتزاع الأراضي داخل شبكة القواد، بل امتدت إلى الإقامة العامة على عهد الجنرال ستييغ ، فاستولت من جهتها في هذه الفترة على أكثر من مليون هكتار من أجود الأراضي، ووجه جهاز الحماية الإداري جهوده لوضع مئات الآلاف من الهكتارات من أراضي الجموع، وأراضي الكيش، والأراضي الغابوية، تحت مراقبة الحماية[464].

شكل دعم إقامة المستوطنات من قبل رجال المخزن داخل مجالاتهم، أحد أبرز مظاهر اندماجهم في مسائل الحماية، فتأكدت بذلك السلطات الاستعمارية من مدى إمكانية الاعتماد على هؤلاء لتصريف مشاريعها معتبرة أن هذه الخدمات هي انعكاس للذكاء السياسي والجدية المهنية وقدرة الانفتاح على الاستراتيجيات الجديدة للحماية التي من الواجب توفرها لدى القايد المغربي[465].

---

[462]- جورج سبيلمان، **المغرب، من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956**، تر. محمد المؤيد، منشورات الأمل التاريخ-الثقافة-المجتمع، صص .48-49.

[463]- جاء وصف الدعم المقدم للمستوطن الفرنسي في المغرب مقارنة مع نظيره في الجزاير كما يلي: "انطلق نشاط المستوطن الفرنسي في المغرب من قاعدة قوية بفضل القروض الوفيرة التي خصصت له، على خلاف المستوطن في الجزائر الذي كان استقراره جد بدائي حيث اضطر إلى جر المحراث بنفسه، مثل أي مزارع بسيط في فرنسا". أورده:
-Albert GUILLAUME**, L'évolution économique de la société rurale marocaine**, Librairie générale de jurisprudence, Paris, 1955, p.73.

[464]- ريمي لوفو، الفلاح المغربي المدافع على العرش، ...م.س، ص.13.

[465]- اعتبرت إدارة الحماية أن باستطاعتها الاعتماد على النخب المخزنية التي سهلت مشروع تشييد المستوطنات داخل مجالاتها كما يلي: "نتوفر على رجل حاليا قادر على ممارسة هذه الزعامة في أحسن الظروف وهو القايد ادريس المجاطي، قايد غياثة الغرب.
تجعلنا قيادته في هذه السنين السابقة متأكدين من إمكانية الاعتماد عليه بشكل مطلق في إخلاصه، فالمساعدات التي قدمها لنا خلال محطات احتلال تازة في 1927 وإرساء المستعمرات في بلاد غياثة، إذ كشفت قيمة هذه الخدمات عن ذكاء وجدية وانفتاح هذا الزعيم من «الأهالي» على استراتيجياتنا". يُنظر:
**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1549, Dupli. Pos. 2053,** Direction des affaire politique, Territoire de Taza, Annexe des Tsoul, Rapport s.n, El Hadj Bachir Ben Salah Zemrani, Taza, 4 sep. 1936.

عرفت سياسة الاستيطان الفرنسي في المغرب عدم وضوح في التوجهات الاستراتيجية، فعلى الأقل إلى حدود أربعينات القرن الماضي، لم تعرف هذه السياسة قدرا من التناسق بين التوجه نحو تدمير طرق الإنتاج التقليدية، وبين تدبير الأحداث غير المتوقعة، فجاءت سياستها غير واضحة المعالم، ولم ترتبط أبدا بمنطق محدد لسياسة الاقتصاد الرأسمالي، وإنما ظلت خاضعة لمتطلبات الأوضاع السياسية، ورهينة بضرورة خلق توازنات السلم الأساسية، فجعلت من قدرة الأعيان على المساهمة في إقامة المستوطنات معيارا ثابتا في إسناد القيادات المحلية، خاصة أن معظم المناطق التي عرفت إنزالا شديدا للمستوطنات ابتداء من سنة 1927، تميزت بكثافتها السكانية المرتفعة، وبهشاشة السلم داخلها[466].

## 2-3- دعم المخزن لمؤسسة الحماية خلال الحرب العالمية الأولى:

فرض إعلان الحرب العالمية الأولى في 2 غشت 1914 على الجمهورية الفرنسية سحب معظم قواتها العسكرية من المغرب، وخاصة الضباط الذين تميزوا بإمكانات حربية عالية، فساد اعتقاد عام داخل الأوساط الاستعمارية الفرنسية بعدم قدرة الإقامة العامة على الصمود طويلا في حفظ النظام والتهدئة التي تم تحقيقها لحدود هذا التاريخ، كما كان من المنتظر انقطاع العلاقات بين المغرب والمتروبول.

بدأت الحكومة الفرنسية في الإعداد لتجميع قواتها المرابطة على مستوى مستعمراتها، وإلحاقها بالجبهة الفرنسية منذ 27 يوليوز 1914، فدعت مقيمها العام في المغرب إلى حشد كل الجهود لتأمين الوجود الفرنسي في المغرب بالحد الأدنى من القوات الضرورية، معتبرة أن مصير المغرب سيتحدد انطلاقا عما ستسفر عنه المعارك في منطقة اللورين[467]. كما ضاعف النشاط الألماني المتزايد على الحدود الشمالية وفي منطقة سوس وعلى السواحل الأطلسية من حدة التعقيدات المطروحة أمام الإقامة العامة[468]، مما اضطر ليوطي إلى عدم تفعيل مقترحات الحكومة الفرنسية المتمثلة في حصر مجهود الحماية في تأمين الموانئ الرئيسية، والخط الرابط بين قنيطرة ومكناس وفاس ووجدة، وإيقاف مؤقت للعمليات العسكرية في مختلف المناطق التي لم يتم تهدئتها[469]، معتبرا أن أي تراجع سيتم استغلاله من قبل الألمان بشكل يتيح لهم مهاجمة المصالح الفرنسية في المغرب، فقرر مواصلة عمليات التهدئة و تأمين الموانئ والمناطق التي تم إخضاعها سلفا معتمدا على الحد الأدنى من

---

**466-** Roger GRUNER**, Du Maroc traditionnel au , …**Op. cit., pp. 75-76.

[467]- ورد في نص البرقية التي تلقاها ليوطي من حكومة باريس: **"**في حالة تدهور الأوضاع تعتمد الحكومة على مؤهلاتكم ووطنيتكم لجلب أكبر قدر من الدعم للدفاع عن الوطن**"**.

-Général Durosoy, **Lyautey 1854-194, Maréchal de France**, éd. Lavauzelle, Paris, 1984, p.103.

[468]- **S.H.D.V.**, Exposition coloniale internationale, **Les opérations militaires au Maroc, …**op.cit., p.61.

[469]- Général Durosoy, **Lyautey 1854-194, Maréchal …**Op. cit., p.103.

القوات، بعدما تمكن من تحصيل التزام من المخزن المركزي بالاستمرار في تقديم دعمه التام لمؤسسة الحماية[470].

ساهمت النخبة المخزنية المركزية في إقناع السلطان بدعم فرنسا في حربها الأوروبية خلال مختلف مراحلها، محفزة إياه بأن نتيجة الحرب ستكون لفائدتها[471]، وهذا الأمر تأكد لليوطي من خلال تقارير إدارة الشؤون الشريفة عن الدور الذي لعبه الصدر الأعظم في تعزيز التفاؤل بشأن نتيجة الحرب لصالح فرنسا لدى السلطان[472].

اتخذ عدد من رجال المخزن موقفا مواليا لدعم المسألة الفرنسية خلال الحرب العالمية الأولى، فكان دعمهم للجيوش الفرنسية؛ حيث تطوع عدد من هؤلاء الأعيان للمشاركة شخصيا في بعض المعارك، رفقة عدد من «الأهالي» الذين أشرفوا على تجنيدهم[473]، إضافة إلى مساهمتهم في حفظ التهدئة التي تم تحصيلها داخل مجالاتهم ومحاصرة الدعاية الالمانية بإمكاناتهم الخاصة، بعد سحب عدد كبير من الضباط والجنود من منطقة الحماية الفرنسية، ومن ذلك أن المدني الكلاوي الذي اعتبر من أهم القواد الذين يديرون جنوب غرب المغرب باسم المخزن في تلك الفترة، اتخذ موقفا واضحا لصالح فرنسا، فساهم بشكل واسع في حفظ النظام بمراكش والنواحي رغم المؤامرات الألمانية الجد نشيطة[474].

ساهمت الزعامات المحلية في تنظيم وتوسيع القوات الإضافية من الكوم والمخزنية، عبر تجنيدها للأهالي من القبائل التي تحت قيادتهم، والإشراف على تدريباتهم إلى جانب الضباط الفرنسيين[475]، كما وفرت التموين الخاص بهذه المجموعات، معتمدة في ذلك على مداخيل الضرائب المحصلة من قبل النخب المخزنية، الذين اجتهدوا في الرفع من عائداتها، فتمكنت إدارة الحماية بالاعتماد على المداخيل الجديدة القادمة من المناطق العسكرية سد

---

[470]- Ibid, p.106.

[471]- جاء في موضوع دعم نخب حكومة المخزن لفرنسا في حربها الدولية ما يلي: "إن شركاءنا المغاربة، سواء كانوا كتاب للمخزن أو نوابا، او صدرا أعظما نفسه، يشاركوننا موقفنا ويكافحون لمعالجة القضايا الأنية". أورده:

- Roger GRUNER, **Du Maroc Moderne au Maroc Traditionnel,** ...op.cit., pp.87-90.

[472]- Ibidem.

[473]- كشفت التقارير الفرنسية عن دور المشاركة الفعلية في الحرب العالمية الأولى في تجديد النخب المخزنية: "كان محمد ولد عمار دحميدو يشغل منصب خليفة أخيه القايد علال، وهو بلا جدال المؤهل الوحيد لشغل هذا المنصب وتسيير هذه القبيلة المهمة، إذ تجند طواعية خلال مرحلة الحرب سنة 1940، وقاد معه فرقة مهمة من قبيلة "مرنيسة"، وبعد رجوعه إلى الحياة المدنية عاد ليشغل مهام خليفة أخيه، فاستمر في إقناع أخيه وسلطات المراقبة أثناء مزاولته لمهامه .يُنظر:

**-A.D.N, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N° 35, Dossier N° G.3.1**, Résidence général, Direction des Affaire Politique, Lettre N° 157 R.T, Du chef du territoire de Taza au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. *Titularisation du fonctionnaire Caïd ALLAL BEN AMAR DHMIDOU, Taza, 20 avril 1937.*

[474]- **A.D.N., Fonds de Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°27,** dossier N°15, Ministères des Affaires Etrangères, Direction des renseignements, télégramme officiel N° 635, Du Ministères des Affaires Etrangères au Résident Général à Rabat, A.S. Si Madani GLAOUI, Paris, 29 aout 1916, à 21H10.

[475]- **S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1549, Dupli. Pos. 2053,** Direction des affaire politique, Territoire de Taza, Annexe des Tsoul, Rapport s.n, A.S. El Hadj Bachir Ben Salah Zemrani, Taza, 4 sep. 1936.

المصاريف الإضافية الناتجة عن هذا التنظيم، إذ كان من الصعب إنجاز هذا المشروع بالنظر إلى الوضعية المالية للحماية خلال تلك الفترة[476]، فمنذ عدة سنوات ارتفعت الضرائب بشكل منتظم في القبائل الخاضعة إليهم، فكانوا يزودون الإقامة العامة سنويا بالمبالغ المهمة، كالتي قام بتحويلها القايد العيادي لفائدة الإقامة العامة[477].

كانت مساندة رجال المخزن لفرنسا في حربها العالمية من أهم مظاهر اندماجهم في دائرتها، فشارك البعض منهم بشكل شخصي في جبهات القتال، وساهم البعض بشكل كبير في توفير المؤن التي يطلبها المتروبول من إدارته في المغرب، وهكذا زودت أراضي القبائل المغربية فرنسا بكميات كبيرة من القمح والشعير والقطن والمواشي[478]، وأخيرا عكست التهاني التلقائية التي قدمها النخب المخزنية للحكومة الفرنسية عقب انتصارات الحلفاء المتتالية مدى واقعية هذا الاندماج[479].

عملت الإقامة العامة على مكافأة أعوانها من النخب المخزنية على اندماجهم في مسائلها، الذي تجلى بشكل كبير خلال مرحلة الحرب، فاعتبرت أن نظام الحماية مدين لهذه العناصر التي ضمنت استمراريته في المغرب، لذلك أظهرت استعدادها لتلبية مختلف طلباتهم، كما حرصت على التذكير المتواصل لحكومة باريس بهذه التضحيات، مقترحة توشيح هذه النخب بأوسمة أكبر مراتب الجوقة الشرفي[480]. ودعت الأوساط الرسمية في

---

[476]- **A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°3, Personnalités marocaines 1917-1922-** Direction des Affaires Indigènes, Lettre N° 1317, Du Ministre plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. Du décès du Caïd Si Hammou GLAOUI, Rabat, 13 juil.1934.

[36]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ... م.س.**، ص.7.

[478]- **A.D.N., 1MA/300, D.A.C.H, Carton N° 35, Dossier N° G.3.1**, Résidence général, Direction des Affaire Politique, Lettre N° 157 R.T, Du chef du territoire de Taza au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Titularisation du fonctionnaire Caïd ALLAL BEN AMAR DHMIDOU**,** Taza, 20 avril 1937.

[479]- جاء في برقية من ليوطي إلى وزير الخارجية الفرنسية التهاني المقدمة من نخبة فاس للجمهورية الفرنسية: "اجتمع تلقائيا باشا فاس وجميع الموظفين من «الأهالي» قضاة وعلماء ومئتين من مندوبي الشركات من جميع طبقات فاس الاجتماعية ليقدموا التهاني للانتصارات المتوالية للحلفاء، راجين أن أبلغكم ولائهم الصادق للحكومة الفرنسية وتقديرهم للتدابير التي اتخذتها فرنسا والتي خفضت من النتائج الاقتصادية للحرب في المغرب عموما وبفاس خصوصا"، يُنظر:

**-A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaines 1917-1922., Ministère des affaires étrangères, lettre N°680, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. les félicitations des notables de Fez à l'occasion des victoires alliés, Rabat, 5 nov. 1918.

[480]- جاء في التقرير الخاص لدعم رفع القايد سي الحاج البشير بن صلاح الزمراني لقبائل التسول إلى شرف الضابط الأعلى للجوقة الشرفية: "فلم يتوقف عن مساندتنا خلال مرحلة الحرب، وأصبح بالمناسبة أهم الزعماء من أنصارنا في الجبهة الشمالية. فبإعجاب شديد أنهى مشواره كمحارب، يمتلك حزما ومؤهلات لا جدال فيها على المستوى الإداري، فألقابه الجديدة لا يجب تحصيلها بسبب قيمته الحقيقية، وإنما لأنه صرح عال، فالقايد البشير قايد متكامل، قادر على تقديم خدمات جديدة لنا جد مهمة، يستحق المدح سواء خلال الحرب أو خلال السلم، تمكن هذا الزعيم من «الأهالي» أن يستوعب تماما طرقنا وفهم أنها تطبيقها يرتبط بالظرفي، فلم يتوقف يوما على أن يكون مساعدا قيما للحماية الفرنسية، إضافة إلى ذلك ظل زعيما قبليا مهاب الجانب ومطاعا داخل مجاله، فيمكن القول حتى أن سلطته ونفوذه على الكتل السكانية المغربية تمتد حتى بعيدا خارج التسول، فزاد من نفوذه الفعلي خلال السنوات الأخيرة، من خلال إجراءات صارمة وقاسية، ومن خلال حياة شخصية نموذجية. يُنظر:

باريس إلى تخصيص تكريم خاص لهم إبان حفل النصر للشخصيات المهمة المشكلة لوفد المخزن المغربي[481]:

1. محمد المقري الصدر الأعظم.
2. التهامي الكلاوي باشا مراكش.
3. القايد العيادي لقيادة الرحامنة في جهة مراكش.
4. محمد الحجوي وزير التعليم.
5. عبد الرحمان بركاش باشا الرباط.
6. عبد السلام بن عبد الصادق باشا طنجة.
7. علال القاسمي باشا مزاكان.
8. التهامي اعبابو حاجب السلطان.
9. عمر التازي وزير الأملاك المخزنية[482].

لم تتردد حكومة باريس في تقديم شكرها لنخب المخزن المغربي على مساعداتهم خلال الحرب معتبرة أن انتصارات فرنسا في الحرب هي نفسها انتصارات المغاربة، معترفة بقيمة المساهمات التي قدمها الجنود المغاربة في جبهات القتال (سنونو الموت كما لقبهم الجنود الألمان خلال الحرب)[483]، وبأهمية المؤن التي وفرتها الأراضي المغربية في صمود القوات

---

**S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1549, Dupli. Pos. 2053,** Direction des affaire politique, Territoire de Taza, Annexe des Tsoul, Rapport S.N°, El Hadj Bachir Ben Salah Zemrani, Taza, 4 sep. 1936.

[481]- ورد في الأهمية التي خصصها الفرنسيون للوفد المخزني ما يلي: "يجب أن نمنح أهمية سياسية كبرى لحضور القادة الكبار للأهالي في مستعمراتنا بشمال إفريقيا إلى احتفالات النصر في فرنسا، حيث أن أعضاء من هذا الوفد يمثلون النخبة الأرستقراطية من "الأهالي" في الجزائر وتونس، وأيضا الشخصيات الأكثر أهمية في المغرب، فمن المهم أن يحتفظ هؤلاء القواد ووزراء المخزن بشعور دائم بعظمة نصرنا والرضى على الإطراء والترحيب باستقبالهم". يُنظر:

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°3,** Personnalités marocaines 1917-1922, Ministère de la guerre, État majeur de l'armée section d'Afrique, Note N° 6227 9/11, A.S. Réception des délégations des grands chefs indigènes de l'Afrique du Nord et du Maroc, Paris, 7 juil. 1919.

[482]- جاء في رسالة ليوطي لوزارة الخارجية الفرنسية خلال زيارة الوفد المغربي: "كلها شخصيات مهمة للغاية من المهم أن يمنح أفضل انطباع ويعامل باحترام كبير وتجنب أي صعوبة مادية". يُنظر:

-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°3,** Personnalités marocaines 1917-1922, État-major de l'armée section d'Afrique, télégramme N° 171, télégramme officiel du Résident Général à Guerre Section Afrique**,** A.S**. La délégation indigène à Paris,** Paris, 10 juillet 1919.

[483]- Durosoy, **Lyautey 1854-1914, …**Op.cit., p.108.

الفرنسية، كما أكدت على ضرورة استمرار التعاون الوثيق بين هذه النخب والمصالح الفرنسية[484].

ساندت النخب المخزنية فرنسا في حربها الدولية، بكل ما توافر لديها من إمكانيات، فكرست مجهوداتها لتجنيد الساكنة المحلية للمشاركة في هذه الحرب المدمرة، كما استنزفت مؤهلاتهم لتزويد المتروبول باللوجستيك المطلوب من قبل الإقامة العامة، والذي أكد الضباط الفرنسيون أنه ساهم بقدر كبير في تمكين القوات الفرنسية من الصمود طويلا في جبهات القتال، ولم تكتفي فقط بتوفير هذا الدعم الكبير وإنما حافظت على تواجد مؤسسة الحماية في المغرب، وضمنت استمرارية خضوع مناطق نفوذهم لنظامها، وتواصلت بفضلهم عمليات "التهدئة" في المناطق الغير خاضعة للنفوذ الاستعماري، وعلى هذا النحو أصبحت السلطات الفرنسية مدينة لهذه النخب، لذلك سهرت على تلبية جميع رغباتهم، وتخصيصهم بأنواع المكافآت والامتيازات، إذ اعتبرت سياسة ليوطي في استقطاب نخب المخزن في المغرب نموذج يحتذى به، بعدما حقق بسياسته الأهلية ما لم يكن من المكن توقع فاعليته مقارنة بمختلف السياسات الاستعمارية الفرنسية التي تبتنها فرنسا في مستعمراتها ما وراء البحار.

# - الباب الثالث: مخلفات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية

[484]-**A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N° 1,** dossier N°3, Personnalités marocaines 1917-1922, Ministère des affaires étrangères N° 680, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, les félicitations des notables de Fez à l'occasion des victoires alliés, Rabat, 5 nov. 1918.

- **الفصل الخامس: النخب المخزنية بين التبعية للسلطان والاندماج في نظام الحماية**
- **الفصل السادس: انعكاسات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية على المخزن والمجتمع المغربي**

## - الفصل الخامس: النخب المخزنية بين التبعية للسلطان والاندماج في نظام الحماية.

### 1-النخب المخزنية ومسألة التبعية للسلطان بعد توقيع معاهدة الحماية:

#### 1-1 - اختلال تبعية المخزن المركزي للسلطان مولاي يوسف:

استدعى تحصيل شرعية السلطة في المغرب إنتاج ترسانة من المفاهيم والرموز، لجعل المشروع السلطاني وريث العهد الإسلامي الأول (عهد الخلفاء الراشدين)، الذي اعتُبر خير العهود على الإطلاق في التاريخ الإسلامي، فجاء خطاب السلطة كأداة لتنظيم ودمج النخب التقليدية، باعتماده صيغ كان من السهل معها استيعابه من قبل هذه النخب، ولا سيما الشرفاء

والفقهاء، حيث وافق بشكل عام تمثلهم وتصورهم لمبدأ الشرعية، مما حفزهم على نشره بين عامّة الناس عن وعي منهم أو بدونه[485].

استغل السلطان سلطته الدينية من أجل تأمين علاقته بالنخب التقليدية، مستثمرا في ذلك الحالة العقائدية السائدة، حيث وظّف نسبه الشريف بصورة كبيرة في دعم مشروعه، وساهم أيضا في تعزيز سلطة الأسرة الحاكمة، بدعم من هؤلاء الأعيان الذين أضحوا يلعبون دور مراكز إدماجية داخل المجالات المغربية.

اعتبرت المراسم المواكبة لأنشطة السلطان أداة إعلامية مثالية لنشر عقيدة السلطان، ولتعظيم شخصيته وتأكيد مركزيته داخل الأوساط المغربية، فمن خلال ممارسة هذه الطقوس المتوارثة، بحث على إعادة إحياء أمجاد أسلافه السلاطين، جاعلا من نفسه النواة التي يجتمع حولها كل المغاربة، فجاءت هذه المراسم كاستعراض للقوّة بالمعنى الذي يُغذّي من خلاله السلطان شعورا لدى رعيته بالخوفَ والحماية في الوقت نفسه، وعلاوة على ذلك كانت الاحتفالات العامة والمواكب الرسمية مناسبة لتجديد وإحياء الروابط بين السلطان وممثليه التقليدين، لإظهار سلطته عليهم ولتعزيز ولائهم له في إطار نظام التحالفات والامتيازات والتنازلات[486].

مثل السلطان مصدر ثابتا لشرعية السلطة داخل النسق السياسي والاجتماعي المغربي، باعتباره زعيما دينيا ودنيويا استمدت منه مؤسسات الدولة كينونتها، إلا أن الضغوط الاستعمارية، التي عرفها المغرب خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ستنال بقدر كبير من هذه القاعدة التقليدية لنظام الحكم المغربي، بشكل أصبحت معه شرعية السلطة تتأسس على الخوف المتواصل من نشوب تمردات غير متوقعة من السكان، أكثر من قيامها على معايير ثابتة وصريحة[487].

---

[485]- محمد نبيل ملين، **السلطان الشريف الأدوار الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، تر.عبد الحق الزموري وعادل بن عبدالله، جامعة محمد الخامس، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2013، ص.67.

[486]- المرجع نفسه، ص.155

[487]- جاء التأويل التاريخي المغربي موحدا حول أن السلطان هو مصدر الشرعية السلطة في المغرب ، ينظر:
محمد بن الالطيب القادري ، **نشر المتاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تح. محمد حجي وأحمد توفيق، ج.5، مكتبة الطالب، الدار البيضاء، 1977-1986، ص50.

سعت الإدارة الفرنسية إلى إعادة بناء هيبة السلطان داخل النسق المغربي، بعدما جعلت من التفويض السلطاني أساسا لشرعية سلطتها في المغرب، فقامت بإحياء العادات القديمة، ومظاهر الاحتفالات العتيقة للمخزن، وخصت السلطان بكامل وجهاته التقليدية؛ فاحتفظ بقصوره، وعدد كبير من الخدم المرتبطين به، وحرسه الذين يقودهم الضباط الفرنسيون، معززة صورته كأمير للمؤمنين الذي تصدر كل الظهائر والقوانين والأحكام القضائية باسمه[488]، إذ جاءت تدابير مصادرة الحكم من السلطان مولاي عبد الحفيظ، ثم تولية السلطان مولاي يوسف، أولى نماذج حرص النظام الجديد على إنعاش مظاهر تقليد شرعية السلطة في المغرب، فاتخذت مراسم عزل مولاي عبد الحفيظ طابعا رسميا تقليديا، إذ اجتمع الشرفاء والعلماء بإشراف الصدر الأعظم لاتخاذ قرار مصادرة العرش من السلطان المخلوع، ثم أعلن الأعيان فيما بعد اختيارهم للمولى يوسف سلطانا للبلاد على لسان قاضي مدينة فاس، ليتخذ المخزن فيما بعد مختلف الإجراءات اللازمة لإعلان تولية مولاي يوسف سلطانا جديدا في جميع المدن، وتفيد التقارير الفرنسية أن تشويش الإسبان على هذه العملية، أجَّل هذا الإعلان في بعض المدن مثل موكادور وتطوان والعرائش، إذ ظلت فيها الصلوات تتم دون الدعاء للسلطان، باعتباره ممثلا للإسلام، إلى أن تم تجاوز هذه المعارضة، فأعلن مولاي يوسف سلطانا مطلقا في كل أرجاء البلاد[489].

حرصت إدارة الحماية على التزام نخب المخزن المركزي بمظاهر التبعية التقليدية للسلطان، والمتمثلة أساسا في تقديم البيعة من قبل الموظفين الجدد في مختلف المناصب المخزنية الرسمية، فتكون هذه الشخصيات مدعوة للمثول أمام السلطان لتقديم بيعتها، باعتبارها عهد بينها وبينه على وجوب الطاعة والخضوع إلى سلطته، فعلى الرغم من انفراد مصالح الحماية بترشيح وانتقاء هذه النخب بعيدا عن إرادة السلطان، إلا أن الالتزام بتقليد

---

محمد جادور، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مؤسسة الملك عبد العزيز** ، الدار البيضاء، 2011، ص.116.

[488]- Georges CATROUX, **Lyautey, le Marocain**, éd. Hachette, Paris, 1952, p. 34.

[489]-**S.H.D.V.Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1427**, **Dupli. Pos N°GR9M990**, Légation de la république française au Maroc, Rapport N°62, **A.S. L'abdication de Moulay Hafid,** 1912.

البيعة، شكل أولوية لدى مسؤولي الحماية، حيث تكشف المراسلات بين مستشار الحكومة الشريفة (كايار) والمقيم العام الفرنسي (ليوطي)على مدى العناية بتفعيل هذا التقليد[490].

لم يكن في واقع الأمر للسلطان أي سلطة حقيقية، فكان يتصرف تحت إكراه السلطات الاستعمارية، كما أن بنية الجهاز المخزني القديم لم تكن سوى واجهة، إذ أفرغت من محتواها، وأصبحت تستخدم من قبل الإقامة العامة، وفي هذا الإطار أشار ليوطي؛ إلى أن السلطان ظل فعليا بعيدا عن كل القضايا، وانحصرت علاقاته في الاستقبال اليومي لمستشار الحكومة الشريفة، ولم يكن طلب رأيه سوى أمرا شكليا، وهو ما انطبق أيضا على حكومته، التي لم تشرك في مداولات القضايا المهمة، التي تعالج في منأى عن أنظارهم من قبل مصالح الحماية، ولا يتم إشعارها عن مضمونها سوى باختصار شديد من قبل مستشار الحكومة الشريفة، الذي لا يتوفر بدوره سوى على معرفة محدودة، حيث لم يكن مؤهلا لتقديم عروض تقنية لفائدتهم، وهكذا ظل المخزن يغض في سباته العميق[491].

أدركت نخب المخزن المركزي سريعا محدودية الفعل السلطاني في المغرب، فعلى الرغم من لجوئها إليه لالتماس عدد من الامتيازات، إلا أنها كانت تعلم أن هذه المطالب ستظل موقوفة التنفيذ، أو لا تكتسي طابعها الواقعي دون موافقة إدارة الحماية، وهو ما انعكس بشكل واضح على الصياغة التي جاءت بها هذه الطلبات، والتي أقرنت الإرادة السلطانية بإرادة المقيم العام الفرنسي، فأصبحت لا تلتمس فقط من السلطان تلبية أغراضها، وإنما تدعوه في المقابل للتدخل لدى الإقامة العامة من أجل التفاعل الإيجابي مع مطالبها، فعندما التمس الصدر الأعظم محمد الكباص تخصيصه هو وعائلته بالتوقير والاحترام عقب استقالته من منصبه، لم يكتف بطلب إصدار ظهير الاحترام لفائدته من قبل السلطان، بل

---

[490]- جاءت المراسلات بين مستشار الحكومة الشريف والمقيم العام الفرنسي لتأكيد طالبع الأهمية للالتزام بتقاليد البيعة الخاصة بالنخب المخزنية المركزية للسلطان ففي واقعة تعيين الصدر الأعظم محمد الكباص نجد هذه المراسلة:" سيعود الكباص إلى الرباط (من طنجة) يوم الثلاثاء على الساعة السابعة (7) صباحا من أجل الوصول على الساعة الحادية عشر إلى دار المخزن ليقدم بيعته وولاءه للسلطان وفقا للتقاليد." يُنظر:

**-A.D.N, Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.CH, Carton N°26,** dossier N° F.8, Direction des Affaires Chérifiennes, Télégramme N°226, du M. GUILLARD au M. LYAUTEY, A.S., Déc. 1917.

[491] -Georges CATROUX, **Lyautey le Marocain**, Éd. Hachette, Paris, 1952, p.81.

التمس بالموازاة مع ذلك من السلطان التدخل لدى سلطات الحماية لإصدار مذكرة تزكي هذا الظهير لدى السلطات الفرنسية في المغرب[492].

أصبحت نخب المخزن المركزي لا تتردد في تصريحاتها للإعلام الدولي، على تخصيص إدارة الحماية ومقيمها العام بعبارات الشكر والتقدير، فحرصت على الثناء على مشاريع إدارة الحماية في المغرب، وإظهار اقتناعها بقدرة سياسة الحماية على تحقيق الازدهار للبلاد، إلا أن الملاحظ؛ خلو هذه التصريحات من الإشادة بالدور السلطاني، ولو من باب المجاملة السياسية، التي اقتضتها أدوارهم التمثيلية كنواب عن السلطان، وهو ما يمكن وصفه بتجاهل لصفته كرمز للسلطة في البلاد، فلم يرد ذكر السلطان ضمن هذا النوع من التصريحات، إذ كشف محمد المقري في تصريحاته كصدر أعظم خلال زيارة للعاصمة السويسرية جنيف، عن مدى ولائه وتعلقه بالمارشال ليوطي، وأشار إلى المنافع التي تحصلها المجال المغربي بفضل إدارة هذا الأخير، واصفا إياها بالمعجزة الفرنسية في المغرب، إذ أكد أن المغرب سيحقق اكتفاءه الذاتي في المستقبل القريب، وهنا يكمن عجب الحماية الفرنسية[493].

لقد شهد التقارب بين موظفي المخزن المركزي، وممثلي الحماية تناميا مضطردا، إذ أصبحت هذه النخب تسر لبعض عناصر الإدارة الفرنسية بطبيعة علاقاتها بالسلطان، وعن نواياها المستقبلية حول وظيفيتها المخزنية، وهو ما يمكن وصفه بالأمر غير الطبيعي، إذ أن مواقع مسؤوليتها داخل الجهاز المخزني، استلزمت الولاء التام والارتباط الوثيق بينها وبين السلطان، فكشفت محادثات الصدر الأعظم محمد الكباص مع السيد كيار مستشار الحكومة

---

[492]- جاءت صياغة المراسلة على النحو التالي: " يلتمس منكم خادمكم أيضا أن تكرموه بإصدار ظهير الاحترام يكون مفعوله ساريا على أبنائه وأحفاده وجميع المتعلقين به، كما جرت عليه العادة من قبل أجدادكم الكرام، ليظهروا احترامهم وتقديرهم لخدامهم المخلصين، هذا الظهير سيشكل لخادمك شهادة على ثقتكم التي تشرف بها دائما.
كما ألتمس تدخل مقامكم الشريف لدى المقيم العام ليصدر منشورا من قبله يؤكد من خلاله تعليمات ظهيركم إلى جميع السلطات الفرنسية".

**-A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, D.A.C.H, 1MA/300, Carton N° 26, dossier N° F.8,** Résidence Générale, Direction des Affaires Chérifiennes, Lettre s.n., Du Grand Vizir GUBBAS à Sa Majesté le Sultan, A.S., **Démission du Grand Vizir GUEBBAS,** Rabat, 1917.

[493] -**A.D.C.N. Série Maroc, Carton N°3, dossier N°1**, Consulat général de France à Genève, Lettre N° 162, du Consul général de France à Genève au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Interview de Mohamed EL MOKRI**, Genève, 4 oct. 1922.

الشريفة، عن طبيعة علاقاته بالسلطان وبحاجبه، مؤكدا في البداية أن هذه العلاقات التي ظلت متشنجة طيلة فصل الخريف سنة 1916، أصبحت مطمئنة جدا منذ عدة أشهر، لذلك فهو لا يفكر في ترك مهامه إلى حدود نهاية الحرب العالمية الأولى[494]، معبرا عن أمله في تدخل الإقامة العامة لصالحه لتخصيصه بمعاش مناسب، ولمنح مناصب محددة لابنه ولصهره، فكان يرغب قبل انسحابه من مهامه تأمين مستقبل ابنه محمد وصهره عمر الخطيب داخل الجهاز المخزني، إذ طلب تمكين ابنه من منصب أمين الجمارك، وإلحاق صهره بكتابة بنيقة العدل أو بنيقة الحبوس، لما يوفرانه من آفاق جيدة بالمقارنة مع كتابة بنيقة الوزارة العظمى[495].

اقتصر دور السلطان على إصدار ظهائر التعيين الخاصة بكبار شخصيات المخزن المركزي، دونما تحديد لتفاصيل الأدوار والمهام المنشودة منها، إذ ترك حسم هذه المهام يتم بين المقيم العام وهذه الشخصيات بعيدا عن الإدراك السلطاني، فكان تنظيم عمل هذه الوظائف السامية لحكومة المخزن، موضوع عدد من المذكرات التنظيمية لمكتب المقيم العام، فبعد قبول السلطان لاستقالة الصدر الأعظم محمد الكباص، وتعيينه في المقابل صدرا أعظما شرفيا ورئيسا للمجلس الأعلى للتعليم الإسلامي، نصب الحاج محمد المقري صدرا أعظما جديدا، حيث شرع في مزاولة مهامه منذ فاتح شتنبر1917، فتكفل المقيم العام بشكل مباشر بمختلف التدابير المرافقة لهذا التعيين، إذ أشعر رؤساء المصالح والمديريات، بضرورة موافاة الصدر الأعظم الجديد بكل ما يتعلق بإداراتهم، وبجميع المعلومات التي يطلبها، داعيا إياهم إلى توفير الدعم الكافي للصدر الأعظم الجديد لتسهيل مهمته، مؤكدا عن اقتناعه بقدرة محمد المقري على تأمين مهامه باقتدار مستندا على خبراته في مزاولة الإدارة

[494]- **A.D.N, Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, Carton N°26, dossier N°F.8**, *Résidence Générale, Direction des Affaires Chérifiennes, Note de M. GAILLARD,* A.S. ***Du Grand Vizir Si Mohammed GUEBBAS***, Rabat, 12 aout 1916.
[495]- Ibidem.

وتفانيه في العمل، وهو ما ولد حماسة لدى الصدر الأعظم الذي عبر بكل ثقة للمقيم العام، عن نيته في الإمساك بحزم بجميع المصالح المخزنية[496].

أدى ضعف الموقف السلطاني أمام الإقامة العامة إلى انكشاف مظاهر جديدة لاختلال تبعية النخب المركزية اتجاه سلطانها، فبادرت للبت في العديد من المظالم الموجهة إليه، دون اطلاعه بخصوص مضامينها، خاصة تلك الشكايات التي تعترض مصالحهم الشخصية؛ ففي إحدى مراسلات السلطان السابق مولاي عبد العزيز لابن أخيه السلطان مولاي يوسف تنكشف بعض معطيات التعامل مع هذا النوع من الشكايات، إذ التمس من السلطان التدخل لفائدته بدفع محمد بن يعيش قايد المشور على التوقف عن مضايقاته، والتي يطالب من خلالها مولاي عبد العزيز بإفراغ المنزل الذي يقيم به في مدينة فاس، كما التمس مساعدته على أخذ حقوقه التي تلقى بشأنها وعدا شفهيا من قبل مولاي عبد الحفيظ لاستردادها، مؤكدا أن مولاي عبد الحفيظ صادر ثروته، لكن في المقابل منحه المنزل الذي يسكنه حاليا، إلا أن طلب مولاي عبد العزيز قوبل بالرفض من قبل الصدر الأعظم؛ الذي اعتبر أن إجراءات قايد المشور على صواب، وأنه يتوجب على مولاي عبد العزيز ترك المنزل الذي يقيم فيه دون مبرر، أو أداء مبلغ الكراء لأصحابه[497].

كشف هذا الرد للمولى عبد العزيز أن تحقيق مطالبه، أصبح يستدعي التماس تحكيم إدارة الحماية، فبعدما عطلت بشكل شبه تام قنوات الاتصال التقليدية بالسلطان، فضل مراسلة مستشار الحكومة الشريفة، ليشكو له مضايقات سي محمد بن الحسن بن يعيش لشخصه، وإصراره على طلب إفراغ المنزل الذي يقطنه، والذي هو في ملكية مولاي عبد الحفيظ، موضحا أن حكومة المخزن تدعم بن يعيش رغم أن هذه القضية كان قد فصل فيها محمد

---

[496]- **A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°26, dossier N°F.8 ,** Résidence Générale, Cabinet Militaire, Note N° 2709 C.M., Note pour les services de la Résidence, A.S. **Désignation du nouveau Grand Vizir,** Rabat 2 sep. 1917.

[497]-وفي رسالة أخرى أشار مولاي عبد العزيز أن المنزل الذي يطالب به قايد المشور هو في ملكية مولاي عبد الحفيظ تملكه عن طريق الشراء، وهذا ما جاء في تصريح الحاجب و والباشا البغدادي والخبراء الذين حددوا قيمة المنزل. يُنظر:

**-A.D.N, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26 , Dossier N° F.3**, Moulay ABDELAZIZ oncle du Sultan, Affaires immobilière, Résidence Général, Secrétariat générale de gouvernement chérifien, Bordereau N° 803 S.G.C, Du Lyautey Résident général au Lieutenant-Colonel Simon à Marrakech, A.S. **Une requête d'ABDELAZIZ BEN MOHAMMED,** Rabat, 17mai 1913.

المقري عند شغله منصب الصدر الأعظم، راجيا منه إيقاف ادعاءات ومطالب بن يعيش حول المنزل الذي لم يعد في ملكيته[498].

استمرت مظاهر تدني تبعية نخب المخزن المركزي للسلطان مع تراكم الأحداث عقب توقيع معاهدة الحماية، وبلغت ذروتها عندما أصبحت هذه النخب تشتكي للحماية سوء معاملة السلطان لها، وهو ما اتخذه المقيم العام فرصة مواتية لتقويض سلطة السلطان على نخبة، تحت ذريعة تقويم سلوك السلطان اتجاه كتابه ووزرائه، وفق قواعد إدارية عصرية لتنظيم العمل وتحديد الأدوار، إذ طلب منه بوساطة كتابة الحكومة الشريفة التزام القواعد الإدارية المعتمدة في التعامل مع هذه النخب[499]، فجاء في نص مراسلة ليوطي لمستشار الحكومة الشريفة حول تدبير العلاقات السلطانية بنخبه المركزية ما يلي: "أشعرني سي إدريس البوكيلي أنه استقبل ببرودة شديدة عند قدومه للقصر، وأن السلطان لم يقبل تواجده في مجلس المخزنية، واستمر في معالجة مسائل الوزارة العظمى فقط مع الحاج بوشعيب الدكالي، ألتمس منكم أن تشرحوا لسلطان مباشرة باسمي وبشكل ودي جدا أن تسوية مسألة تسمية

---

[498] **A.D.N, Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26 , dossier N° F.3**, Moulay ABDELAZIZ oncle du Sultan, Affaires immobilière, Résidence Général, Secrétariat générale de gouvernement chérifien, Bordereau N° 803 S.G.C, Du ABDEL AZIZ BEN MOHAMMED au GAILLARD Secrétaire du gouvernement chérifien, A.S. **Une requête d'ABDELAZIZ BEN MOHAMMED,** Rabat, 17mai 1913.

[499]- نتج غضب السلطان مولاي يوسف اتجاه كاتب الصدر الأعظم ادريس البوكيلي بسبب استفزازه لعدد من القواد ومنعهم من حضور جلسات الاستماع المخصصة من قبله إليه: " حل قواد صفافا وسيدي المختار الواجب حضورهم لجلسة استماع خاصة عند السلطان عند مروره في منطقة لالة يطو بتنسيق من سي ادريس البوكيلي كاتب وممثل الصدر الأعظم المقري، على الساعة الرابعة والنصف بخيمة سي ادريس البوكيلي الذي سألهم إن كانوا مستعدين لدفع الاموال قبل بداية جلسة الاستماع، أجاب القواد الذين كانوا قد تلقوا تعليمات صارمة تدعوهم إلى عدم منح للسلطان سوى الهدايا الأصيلة في طبيعتها، بعدم جلبهم أموالا معهم، وتحت سلطة سي ادريس البوكيلي تعهدوا بدفع مبلغ معين فيما بعد، القايد الكداري مئة (100) دورو باسم القواد الأربعة لصفافا، والقايد سي ادريس الحنوني تعهد بدفع أربعين (40) دورو، اعتبر سي ادريس البوكيلي هذه المبالغ غير كافية وقال لهم بأنه لن يسمح لهم برؤية السلطان، ثم نقل هذه الأحداث إلى القائد ديريو( Duriaud ) رئيس مكتب الاستعلامات في المهدية، الذي أشعر بدوره السيد مرسي(Mercier) نائب القنصل الفرنسي، هذا الأخير توجه لدى ادريس البوكيلي واتفق معه أن القواد سيتم استقبالهم بعد غذ قبل مغادرة السلطان دون دفع أي مبالغ.
وبعد غذ شاهد نائب القنصل والقائد ديريو ادريس البوكيلي وسط القواد ومعه كاتب يسجل النقط تقدم السيد مورسي نحوهم وتحت بصره، لاحظ أن ادريس بوكيلي يقوم بإشارة لكاتبه كي يخفي الورقة التي يحملها، لكن القياد اجابوه عن سؤاله بكون ادريس البوكيلي يطلب منهم مجددا دفع الاموال، مما دفع بنائب القنصل أن يشتكي مباشرة إلى السلطان من تصرفات ادريس البوكيلي".

**A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°27, dossier N° 12**, Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Région de Rabat, Cercle des Beni-Hassen, Lettre N°994, Du Chef de Bataillon BRUNY Commandent du Cercle Beni-Hassen au Colonel Commandant de la Région à Rabat, A.S. Agissements de Si Driss EL BOUKILI, Mehedya, 22 oct. 1912.

الصدر الأعظم ستتم مباشرة عند قدومه للرباط، وفق الاقتراحات التي عرضها علي في مراكش، لكنه من المخالف للقواعد أن تعالج قضايا إدارة معينة من خلال موظفين غير المكلفين بهذه المهام. فمادام الصدر الأعظم لم يعين بعد، فسي البوكيلي هو من يعوضه في أداء مهامه، كما هو الحال عليه أن سي بنيس هو من يعالج المسائل المالية وسي الدكالي هو من يعالج مسائل وزارة العدل. لذا يرجى منكم معالجة مسائل الصدارة العظمى حصريا مع سي البوكيلي، وحث السيد ريني (REYNER) على التصرف بالمثل، يمكن أن تضيف أني لا أحمل سوى الثناء لسي البوكيلي على تعاونه ولا شيء يبرر لي التخلي عنه حاليا"[500].

كشفت طبيعة صياغة الطلبات الموجهة من قبل كبار النخب المخزنية عن تدني مستوى تبعيتها للسلطان، والتي وإن احتفظت بعبارات التقدير والاحترام، إلا أنها اتسمت بصيغ إلزامية توجه السلطان إلى الاستجابة لمطالبها، وهو ما يمكن أن نستشفه من الصياغة التي اعتمدها الباشا التهامي الكلاوي لطلبه الموجه إلى السلطان قصد تخصيص ابنه ابراهيم بقيادة عدد من المجالات فجاء في نص المراسلة: "سيدي السلطان، عندما قررتم منح مهمة لابني، القايد إبراهيم، فكرت بمنحه نهائيا قيادة كل المناطق التي تحت قيادة سي حمو، مع الحفاظ على الرقابة التي أطبقها عليه، لكن سيادتكم قررتم منحه فقط نصف هذه المناطق من أجل تمكينه من أخذ التجربة الكافية، واختبار إمكاناته خلال تدريبه، ولم يكن لي إلا الانحناء أمام قرار سيادتكم. ومنذ توليه منصبه، أدى سي إبراهيم دائما وبإخلاص واجباته، ومن جهتي كنت أبعث من فترة لأخرى نوابا عني للقيام بجولات في المناطق التابعة للقايد إبراهيم، الذي برهن على حماسه وكفاءته، لذلك أطلب من سيادتكم توسيع سلطته على جميع مناطق قيادة سي حمو، كما أطلب أن تكون الرقابة التي سأطبقها عليه، موضوع ظهير خاص، رفقة نص ظهير التعيين"[501].

---

[500]-**A.D.N., Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°27, dossier N° 12**, Consulat de France à Casablanca, lettre N°34.D., du Commissaire Résident Général au Consul de France à Casablanca, A.S. Si Driss EL BOUKILI, Casablanca, 15 octobre 1913.

[501]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41**, Résidence Générale de la France au Maroc, Direction Générale de l'Intérieur, Division des Affaires Politiques, Lettre N° 1153 DI/POLC.1, Du André Dubois Commissaire Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères Directions des

يبدو من طبيعة خطاب باشا مراكش أنه وجه القرار السلطاني في منحى وحيد وهو ضرورة القبول بطلبه، بل لم يقتصر عند هذا الحد مضيفا إملاءاته التي يجب اعتمادها أثناء تفعيل القرار، وهو ما أكده السلطان مولاي يوسف نفسه خلال مداخلته أثناء إحدى حصص المجلس الحكومي في 10 ماي 1916، فعقب العرض الذي قدمه القائد "كوثار" (Coutard)، بخصوص استمرار عمليات المحلة التي يقودها المدني الكلاوي ضد آيت بلال والقبائل المنشقة، وتمكنها من إخضاع أجزاء من هذه القبائل، تدخل السلطان ليعرض سلبيات سياسة إطلاق يد القواد المندمجين في مشروع الحماية، واللذين يسعون لإثبات قدراتهم وإمكاناتهم لسلطات الحماية، بتجنيدهم عدد من الحركات بشكل شخصي دون اللجوء إلى المخزن أو إدارة الحماية، مستغلين الظروف العامة لمرحلة الحرب العالمية الأولى، فجاء كتحذير لإدارة الحماية من عواقب سياسة التشجيع المتواصل، والإشادة بهذه الخدمات خلال مختلف المناسبات، على شرعية السلطة في البلاد، إذ أصبح عدد من عناصر هذه النخب قادرين على فرض آراءهم واختياراتهم على السلطان، الذي لم يكن بإمكانه التدخل بشكل مباشر، لوضع حد لهذا النوع من التجاوز لسلطته أمام دعم الإقامة العامة لهذه العناصر، معلنا أنه ليست هناك أية نتائج إيجابية منتظرة من هذه العمليات، وأثارها السلبية لم تظهر بعد، لكنها لن تتأخر كثيرا في البروز، وأضاف أن تدخله بهذا الشكل لا يعني أنه يحمل أي نوع من المعاداة ضد كلاوة(Glaoua)، وإنما جاء من باب واجبه لتحذير السلطات الفرنسية[502].

## 1-2- التحكيم السلطاني على عهد الحماية:

---

Affaires marocaines et tunisiennes, A.S. Séjour en France Métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc, Rabat, 28 déc. 1955.

[502]- جاء في مذكرات الإقامة العامة إشارة إلى التجاوزات التي اشتكى منها السلطان مولاي يوسف وإن بشكل ضمني وغير مباشر، حيث فرضت هذه النخب المحلية على سلطته قبول بالأمر الواقع والقبول دون نقاش لاقتراحاتها: "أنكم تمنحون أهمية كبيرة لعائلة الكلاوي وهذا أمر سلبي، فبسببه فرض علينا القايد المدني الكلاوي منح قيادة ايت بلال لأخيه العلاف السابق، الأمر الذي ترفضه هذه القبيلة، حيث أن هدف كلاوة ليس له علاقة بتقليل تأثير قبيلة أيت بلال وإنما تهدف إلى مهاجمة عدد من القبائل الأخرى فيما بعد وترك العديد من القتلى وراءهم.. اعتقدت أن من واجبي منحكم هذه الإشارات ويبقى لكم التأكد منها ومراقبتها". ورد في:

**-A.D.N., Fonds protectorat Maroc, Direction des affaires chérifiennes, Carton N° 27, dossier N° 15**, Section d' Etat, Note du Délégué à la Résidence Générale, A.S. Si Madani GLAOUI, Rabat, mai 1916.

لم يكن للأجهزة السلطانية ومرافقها أطرا قانونية، أو عملية تحدد تخصصاتها بشكل دقيق، فتوقفت مختلف الأدوار والمهام على الإرادة السلطانية، إذ لم يكن من الغريب إهمال أو اختفاء عدد من مؤسسات المخزن بدون سبب ظاهر، في حين ظل التداخل بين وظائفها تقليدا عاما لأجهزة المخزن، فارتبط توسيع أو تقليص الاختصاصات حصريا بالعلاقات الشخصية القائمة على النسب أو الولاء للسلطان[503].

احتلت الإشارات الرمزية حيزا هاما من مشهد العلاقة بين السلطان ونخبه، والتي شكلت البيعة والتحكيم أبرز مظاهره، فإذا كان نص البيعة هو ذلك العقد الذي يربط السلطان برعاياه عامة ونخبه خاصة، والذي ينص على التزامات الطرفين، مانحا إشارات رمزية لشرعية السلطة، فإن التحكيم السلطاني هو أبرز أشكال ممارسة هذه السلطة، إذ يرمز إلى الاعتراف بتجاوز سلطة السلطان للجميع داخل النسق المغربي. وتستمد وظيفة التحكيم أسسها التاريخية من أدوار السلطان في حل النزاعات والصراعات القبلية، ثم استعيرت هذه الوظيفة لتشمل مختلف البنيات المخزنية، التي ظل النزاع يكتسي داخلها مظهر جائحة أصابت مختلف عناصرها، فشكل بذلك التحكيم السلطاني اعترافا وحاجة في الوقت ذاته، وعلى هذا الأساس يمكن اعتماد الالتزام بالتحكيم السلطاني كمحدد مميز للكشف عن تبعية نخب المخزن للسلاطين مغرب الحماية[504].

أحدثت مصادرة إدارة الحماية لحكم مولاي عبد الحفيظ اضطرابا في حقيقة شرعية السلطة الذي منحته إياه القوات الفرنسية قبل توقيع معاهدة الحماية 30 مارس 1912، فاهتزت بذلك صورة السلطان الذي تمكن من الاحتفاظ بسلطته رغم تراجع شعبيته داخل الأوساط المغربية، وهو ما شكل طفرة نوعية في علاقة النخب المخزنية بالسلطان، إذ فقدت بتراجع أدواره أساس مشروعية تواجدها في أعلى هرم السلطة في المغرب، ولكنها بادرت في المقابل إلى إيجاد سلطة بديلة قادرة على تأمين مصالحها، واللجوء عند الضرورة إلى تحكيمها، فاستغلت مؤسسة الحماية الفراغ الذي خلفه إبعاد السلطان، لكي تقدم نفسها بديلا ملائما لتأمين هذا الدور الحيوي داخل نظام المخزن، فقامت بتأهيل أجهزتها للإحاطة بهذا

---

[503]- ملين، **السلطان الشريف**، ...م. س.، ص.137.

[504]- A. Laroui**, Les origines sociales,** …Op.cit., pp.144-146.

الدور الجديد مانحة إياه إطارا مؤسساتيا، تجلى في إحداث كتابة الحكومة الشريفة كمصلحة فرنسية داخل القصر السلطاني[505].

بدأت مظاهر لجوء النخب المخزنية إلى تحكيم المؤسسة الفرنسية في المغرب مباشرة بعد توقيع معاهدة الحماية، إذ احتوت منذ البداية أكثر الموضوعات خصوصية وحساسية، فكان القايد المدني الكلاوي الصدر الأعظم السابق من بين أول اللاجئين إلى تحكيم السلطات الفرنسية، لطلب تدخلها لصالحه لدى السلطان مولاي يوسف من أجل تطليق ابنته من السلطان المخلوع مولاي عبد الحفيظ، والسماح لها بالقدوم إلى إقامته رفقة أبنائها الصغار[506].

كشفت النزاعات العقارية بين النخب المخزنية المحلية، والمخزن بدورها على مدى ضعف العلاقة التي ربطت بين السلطان ونخبه، التي فضلت مجددا اعتماد تحكيم إدارة الحماية، لحل هذه النزاعات عوض اللجوء إلى تقليد التحكيم السلطاني، فتحيل مراسلات مستشار الحكومة الشريفة إلى اللجوء الفعلي والمتنامي لعدد من النخب لطلب وساطة المصالح الفرنسية، وعيا منها برغبتها في استقطابهم للاندماج في مشاريعها، حيث كانت تعلم مسبقا أن هذه المصالح الفرنسية ستعمل جاهدة لتحقيق أفضل النتائج لفائدة هذه النخب، من أجل إرضائها وبالتالي تأمين ولائها وتبعيتها للمسألة الفرنسية، في إطار تبادل المصالح، وهو ما تمكنت المصالح الفرنسية من تحقيقه فعليا، حيث أبدت نخب المخزن اقتناعها بنتائج

---

[505]- ورد في مسألة تحكيم النخب المخزنية لسلطات الحماية عوض اللجوء إلى السلطان العديد من النماذج نود منها: "طلب القايد سي المدني الكلاوي من الكولونيل قائد جهة مراكش بإيصال رسالته إلى السلطان ودعم شكايته لديه حيث يتوجه فيها للسلطان لتحصيل عودة ابنته ربيعة رفقة أبنائها الثلاثة الصغار السن مولاي ادريس وسي محمد ولالة فاطمة الذين يوجدون حاليا في طنجة ضمن حريم مولاي يوسف".

**A.D.N., Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiens, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°27, dossier N°F.15**, Résidence Général, Bureau Diplomatique, Lettre N° 148.D, Du Chef de Bureau Diplomatique au Secrétariat de Gouvernement Chérifien, A.S. Moulay Hafid – Demande de Si Madani GLAOUI**,** Rabat, 31 jan.1913.

[506]- " طلب القايد سي المدني الكلاوي من الكولونيل قائد جهة مراكش بإيصال رسالته إلى السلطان ودعم شكايته لديه حيث يتوجه فيها للسلطان لتحصيل عودة ابنته ربيعة رفقة أبنائها الثلاثة الصغار السن مولاي ادريس وسي محمد ولالة فاطمة الذين يوجدون حاليا في طنجة ضمن حريم مولاي يوسف".

**A.D.N., Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiens, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°27, dossier N°F.15**, Résidence Général, Bureau Diplomatique, Lettre N° 148.D, Du Chef de Bureau Diplomatique au Secrétariat de Gouvernement Chérifien, A.S. Moulay Hafid – Demande de Si Madani GLAOUI**,** Rabat, 31 jan.1913.

هذا التحكيم[507]، كما أصبح الأجانب بدورهم يلجؤون إلى تحكيم إدارة الحماية في النزاعات التي تجمعهم بنخب المخزن عوض اللجوء إلى السلطان وهو ما عكس وعيا لدى هؤلاء الأجانب عن تراجع أو انعدام تبعية هذه النخب لسلطانها، فوجهت هذه الشكايات بشكل مباشر وشخصي إلى مستشار الحكومة الشريفة معتبرة أن مصلحته هي المعنية بهذا النوع من القضايا، معتبرة أن التواصل بهذا الشكل ستكون له نفعية أكثر من اعتماد التراسل وفق التراتبية التقليدية[508].

حرض الاهتمام المتزايد للإدارة الفرنسية بخصوصيات النخبة المخزنية إلى تجاوز السلطان في العديد من المسائل، ورفع مطالبهم للإقامة العامة لحث السلطان على تلبية

---

[507]- أثارت عدد من المراسلات بين نائب طنجة الحاج عمر التازي ومستشار الحكومة الشريفة السيد مارك حينها موضوع هذا النوع من التحكيم والذي جاءت نتائجه مرضية بشكل كبير لهذه النخب: "يشرفني أن أخبركم بعد عودتي من السفر، وجدت في مسكني رسالتكم المؤرخة في 6 غشت 1919 يتضمن نص قرار الحكام الذين تم تعيينهم للفصل في النزاع القائم بيني وبين المخزن والمتعلق بعقارات في مدينة الدار البيضاء.
تحدد بموجب هذه الرسالة أن للمخزن حقوقا على هذه العقارات مقدرة بواحد وثمانين ألفا وسبع مئة 81700 فرنك التي أقبل بتحويلها، لتصبح هذه العقارات موضوع النزاع في ملكيتي الخاصة تماما".
**-A.D.N., Fonds protectorat Maroc, Direction des affaires chérifiennes., Carton N°26, Dossier N°F.8,** Résidence Général, Secrétariat Général de Protectorat, Bordereau N° 96 S.G.P, Du Si OMAR TAZI à Monsieur MARC Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. **Arbitrage entre Si Hadj OMAR TAZI et l'Administration des domaines,** Rabat, 21 Nov.1919.

[508]- ورد في موضوع طلب تحكيم المستثمرين الأجانب من إدارة الحماية التحكيم بينهم وبين نخب المخزن، عوض اللجوء إلى السلطان باعتباره رئيسهم المباشر العديد من النماذج نذكر منها أنموذجا: "أعتذر لمراسلتكم بشكل شخصي دون المرور عبر وساطة المكتب الدبلوماسي في مسألة أعتقد أنها من اختصاص قسمكم في الإدارة. تلقيت أوامرا من الوكالة البريطانية في طنجة للمساعدة في اتخاد التدابير الكفيلة باستخلاص الديون تعود إلى منزل مانشيستر Manchester، هذه الدار لها في المغرب ديون على زبنائها، ترتفع هذه الديون في الرباط إلى 8000مجزءة على خمسة مدينين، أحد هؤلاء المدينين هو الحاج عمر التازي، أخبرني الوكيل القادم من فاس أن هذه المبلغ تعود لاقتناء أدوات لمنزله وليس بهدف تجاري، لبيعها فيما بعد ويستخلص الأرباح.منذ 8 أشهر وعد الحاج عمر التازي على إثر مقابلة تم من خلالها تخفيض الدين لتسهيل أدائه بصرف L-600 عبر دفعات شهرية من 100 L وأخيرا لم يتوصل الوكيل سوى بمبلغ L-200 في دفعة الشهر السادس التي يجب خلالها أداء الدين كاملا.وتبقى L-400 يجب على الحاج التازي أداؤها والتي أعلم أن بإمكانه أدائها دون اللجوء إلى العدالة وأعتقد أن كلمة منكم يمكن أن تحل هذه المسألة، فهل بإمكاننا أن نعول على كلمة منكم بشكل ودي لسيد الوزير من أجل أداء ديونه للوكالة. أعتقد أن تدابير ودية على هذا النحو ستكون أكثر تأثيرا عن ما إذا بعثنا بالشكاية بشكل رسمي عبر التسلسل الإداري. مع الشكر المسبق لما يمكن فعله من قبلكم لتسهيل المهمة الموكولة إلي" ، يُنظر:
**A.D.N., Fonds protectorat Maroc, Direction des affaires chérifiennes 1MA/300, D.A.C.H, Carton 26, Dossier F.8,** Claimes Général, M. and M. Bengelun's à debtors, Lettre s.n., du Consul Britannique à Rabat à Monsieur Marc Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. **Hadj Omar TAZI,** Rabat, 11 sept. 1922.

رغباتهم، إذا أدركت هذه النخب خاصة عقب الحرب العالمية الأولى استعداد الإدارة الفرنسية لإقناع السلطان بتحقيق مختلف أنواع الطلبات[509].

اتسمت حالات لجوء النخب المخزنية لتحكيم السلطاني خلال مرحلة الحماية بقدر كبير من المحدودية، فمن النادر مصادفة إحدى هذه الحالات ضمن ربائد الوثائق الفرنسية، فباستثناء بعد المراسلات التي كانت تدعو السلطان إلى التدخل لفائدتها في بعض المسائل المرتبطة بمصالحها الشخصية والتي كان من الواضح أن هذه العناصر قد أدركت الرفض المسبق للإدارة الفرنسية لتلبية طلباتها لتناقضها مع سياستها النوعية، ونخص بالذكر المنازعات المتعلقة بمسألة العقارات الزراعية المخصصة للاستغلال الشخصي للقواد خلال ممارستهم للقيادة في إحدى المجالات، إذ نتجت أساسا على الاضطرابات القانونية التي أحدثتها إدارة الحماية من تسهيل عملية إنشاء المستوطنات، ولكنها أحدثت في المقابل تسابقا من قبل الأعيان، لاقتطاع هذا النوع من الاستغلاليات لصالحها، وهو ما دفع بهذه النخب إلى اللجوء للتحكيم السلطاني لعرض تظلماتها على السلطان، خاصة أنها كانت تدرك مسبقا موقف إدارة الحماية من هذا النوع من العقارات الزراعية[510].

---

[509]- نعرض في هذا السياق نموذج لهذه الطلبات: " التمس سي ادريس عمور محتسب سلا منصبا أعلى أو الزيادة في تعويضاته، فيرغب بشدة في تعيينه مديرا للجمارك في طنجة، أو خليفة الباشا في نفس المدينة.
يشرفني أن أقترح طلبه نظرا للخدمات الجيدة التي قدمها لمسألتنا في المغرب لفحصكم المستنير، يُنظر:
-Ministère des affaires étrangères, Section d'Afrique, Lettre N° 1394, du Ministre des affaires étrangères à Monsieur URBAIN BLANC Délégué de la résidence générale de France à Rabat, A.S. **Si Driss AMOUR**, Paris, 12 sept. 1921.

[510]- وردت مسألة تظلم النخب المخزنية عند السلطان حول الاستغلاليات الزراعية المخصصة لهم على مستوى قياداتهم في العديد من المراسلات الموجهة من مستشار الحكومة الشريفة إلى مدير الشؤون السياسية وفي هذا الإطار نجد الشكاية القايد سعيد بن الحاج لحسن التيغزي: "يشرفني أن أطلع جلالتكم أنني أمتلك حق استغلال قطعة أرضية مسماة "أزغار" في قبيلة بن جلول، من المتعارف عليه في هذه القبيلة أن هذه الأرض تصبح مباشرة في حوزة القايد الذي يتولى زعامتها والذي يتمتع باستغلالها من بداية مهامه إلى نهايتها، والجميع يشهد بذلك حتى بإمكاني سرد جميع القياد الذين استفادوا من استغلال هذه القطعة خلال مدة قيادتهم للقبيلة القايد عبد الله الجلطي، القايد محمد امدور، القايد مبارك أنفلوس النكنافي، القايد المحجوب بن احمد الجيلولي، وغيرهم، فمنذ أكثر من 80 سنة لم يعترض أحد، فهذه القطعة تنتمي للقبيلة ولا يمتلك القواد سوى حق الاستغلال خلال فترة زعامتهم للقبيلة، يمكن أيضا أن أبرر ما أقوله من خلال وثائق أتوفر عليها. أثار في الأونة الأخيرة ورثة القايد سعيد بن احمد والقايد المحجوب والقايد لحسن مسألة استغلال هذه الأرض وباتفاق مع لحسن بن محمد بن علي الجلولي الذي منحه المعارضين ربع هذه القطعة في حالة إذا ما تم حل هذه القضية على نحو يحقق رغبتهم. أثير انتباه جلالتكم إلى النوايا السيئة لهذا المثير للمشاكل الذي لم يتوقف منذ مدة طويلة على إثارة الاضطرابات في القبيلة، كما عرف بروحه المغرضة والتحررية، منحه ورثة هؤلاء القواد وكالة تمكن بموجبها رفع طلب لتسجيل هذه البقعة الأرضية لدى المحافظة العقارية، بتفويض ومساندة من قبل التاجر بن جلول من الدار البيضاء الذي يهتم كثيرا بهذه المسألة بغية شراء هذه الأرض منهم بعد تصفيتها قانونيا. لذلك أرجو من جلالتكم التدخل لقمع هؤلاء المحرضين. ومن جهة أخرى نرجو إنزال عقوبة لتكون عبرة لهؤلاء الوكلاء والمتواطئين معهم".

حاولت النخب المخزنية المحلية اللجوء إلى السلطان لتلبية رغباتها بصفة استثنائية، عندما أدرك أن طلباتها لن تتحصل القبول المنشود من قبلها لدى الإقامة العامة، التي كانت تستند إلى التقارير المفصلة المعدة من قبل مراقبيها، من أجل الحسم في قراراتها وفق المصلحة المترتبة عن قبول الطلب من عدمه، فيمكن القول إن هذه الزعامات حاولت استغلال جهل السلطان بتفاصيل الأوضاع العامة داخل مناطق قيادتهم، خاصة ما كان مرتبطا بالتنافس حول القيادة لمناشدة تعاطفه معهم خاصة بعدما أبدى السلطان سيدي محمد بن يوسف عن نيته في وضع هذه النخب تحت تدبير إدارته المركزية[511].

استمرت الإقامة العامة في حفظ تقليد البيعة عقب وفاة مولاي يوسف، مانحة تولية السلطان سيدي محمد بن يوسف رمزية شرعية السلطة، قصد تأمين مشروعية تواجدها في المغرب، فحرصت على اعتماد المراسم الرسمية لتقاليد الحكم في المغرب خلال إعلان مولاي محمد بن يوسف سلطانا للبلاد، ففي سنة 1927 تكلف الصدر الأعظم المقري بتحرير نص البيعة الخاص بالسلطان الجديد، ثم توجه إلى فاس، وطلب توقيعه على التوالي من قبل إخوة السلطان المتوفي مولاي يوسف، ثم الشرفاء العلويين الأساسيين بفاس، ثم ثلاثة أو أربعة من ممثلي الشرفاء الأدارسة، وبعض الشرفاء الأخرين، ثم أعضاء المجلس العلمي من علماء القرويين، وقضاة فاس، وعشرون من قدماء الأساتذة المشهورين بعلمهم، وبعد توقيع عقد البيعة أعلن محمد بن يوسف سلطانا للإمبراطورية الشريفة.

---

**-A.D.N., Fonds protectorat Maroc, Direction des Affaires Politiques, Carton N°41**, Section d'état, Courrier N° 377, du Conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des Affaire politiques, A.S. **Caid Said BEN HADJ LAHSSEN TIGZER**, Rabat, 12 jan. 1944.

[511]- ومن نماذج التواصل لرجال المخزن مع السلطان على عهد محمد بن يوسف نجد:" يشرفني أن أخبركم أنني قضيت حياتي في خدمة أجدادكم كما تعلمون، فخادمكم المحترم بحاجة إلى حمايتكم القوية، بعدما عملت في الجيش مع السلطان مولاي الحسن، وفي جيش السلطان مولاي عبد العزيز، ثم مع والدكم مولاي يوسف، بعد خدمة مولاي عبد الحفيظ. سأستمر في خدمة مقامكم، وألتمس من خلالها تعيين إبني سي الحاج محمد بن علال في منصب قايد لإيدا وبوزيا من أجل تعويضي وتمثيلي، يتمتع بحسن التصرف، الذي يبلغ من العمر حاليا 30 سنة، فعندما بلغت هذا السن المتقدمة كان هو من يعتني بحماسة بأكبر قدر من المسائل.

ألتمس بالموازاة مع ذلك تعيين ابني سي الحاج احمد بن علال في منصب خليفة، والذي يهتم حرص منذ 4 سنوات بمجموعة من القضايا وهو يبلغ من العمر 22 سنة، ألى أن تتفضلوا جلالتكم بقبول طلبي"، يُنظر:

**Ibid.**, **Courrier N°11774**, du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Politiques, A.S. **Caïd des Ida ou Bouzian-Tamanar**, Rabat, 7 oct. 1944.

واصلت الإقامة العامة تحكمها في اختيار النخب المركزية بعد تولية السلطان سيدي محمد بن يوسف، فبعد تقديم حكومة المخزن على عهد مولاي يوسف استقالة جماعية لوزرائها على إثر وفاته، استغلت الإدارة الفرنسية هذه الفرصة لتبسيط التنظيم المخزني، وللتخلي عن خدمات بعض الشخصيات لأسباب مختلفة، حيث سيحتفظ بكل من الصدر الأعظم ووزير العدل في مهامهما، بينما تم قبول استقالة وزير الأحباس، وحذف وزارة الأملاك المخزنية، فجاء هذا التعديل الوزاري لدعم السياسة العامة للحماية، في حين كرس هذا التحكم في شؤون حكومة السلطان أزمة اختلال التبعية التي نشأت لدى نخب المخزن المركزي اتجاه سلطانها[512].

## 2- المخزن المحلي والتبعية للسلطان على عهد الحماية.

### 2-1- أزمة التبعية للسلطان:

كشف الإنزال الأمريكي في 8 نونبر 1942 عن ضعف القوات الفرنسية مقارنة بقوات الحلفاء، وهو ما أوجد لدى المغاربة حالة من الاطمئنان النفسي[513]، وجعلهم يدركون أن مصير المغرب لم يعد منوطا بفرنسا، وإنما صار يتعلق بشكل خاص بكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[514]، حيث في خضم التطورات عقد قادة دول الحلفاء مؤتمرا في قرية أنفا حينها، في يناير1943، لمناقشة القضايا المتعلقة بالعمليات الحربية، وعلى هامش هذا اللقاء عقد لقاء بين الرئيس الأمريكي روزفلت والسلطان سيدي محمد بن يوسف في 22

---

[512]- جاءت المشاورات حول تعديل حكومة المخزن بين المقيم العام ووزير الشؤون الخارجية الفرنسية مراعية لمصالح سياسة الحماية في المغرب لكنها أبهمت بشكل تام مسألة تلاؤم تشكيلته مع تطلعات السلطان الجديد: "لا أشك في أن سي أحمد المولياني، يمثل الشخصية المؤهلة أكثر للنيابة على سي أحمد الدجاي، حيث كنت تميل لتعيينه، لأن اختيار الوزراء أو الموظفين من نفس العيار سيؤثر كثيرا وبشكل مباشر على السياسة العامة للحماية، من جهة أخرى أود أن أعرف لمعلوماتي، الأسس الموضوعية والتوجهات المعتمدة في تعييناالوزراء الجدد". يُنظر:

**A.D.C.N. Paris, Serie Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** *ministère des affaires étrangères, Direction des affaires politiques et commerciales, Afrique Levant Maroc, Lettre N°2272,du ministre des affaires étrangères à monsieur Steeg résident général de France au Maroc, A.S.* ***réforme de vizirats****, 9 décembre 1927.*

[513]- خلق الإنزال الأمريكي (عملية مشعل) اطمئنانا لدى المغاربة، لأنه وضع حد حسب تقدير علال الفاسي لمحاولات التوسع الاسباني والألماني في منطقتهم، ص.108. وعلال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، ط.2، تطوان، 1948.

[514]- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**، ج.1، الدار البيضاء، 1976، ص.264.

يناير 1943، بحضور كل من رئيس الوزراء البريطاني "تشرشل"، "وروبرت مورفي" (Robert Murphy) الممثل الخاص للرئيس الأمريكي في المغرب، والأمير الحسن بن محمد بن يوسف، وإليويت روفلت(Elliot Rosevelt) ابن الرئيس الأمريكي، ومحمد المقري الصدر الأعظم، شكل ذلك اللقاء صدمة لفرنسا وحلفائها في المغرب، حيث حرص الرئيس الأمريكي على مقابلة السلطان بدون حضور المقيم العام الفرنسي، بينما كانت فرنسا تنتظر دعوة قوات الحلفاء لمقيمها العام (الجنرال نوجيس حينئذ)، باعتباره مندوب السلطان في الشؤون الخارجية حسب معاهدة الحماية، وهو ما يمكن القول أنه ضاعف من ثقة السلطان في سلطته وتمثليته، والنخب الوطنية من إمكانية التخلص من الحماية الفرنسية، وشجعها على المبادرة للمطالبة بالاستقلال، التي اتخذت عدة مظاهر من بينها؛ تقديم وثيقة 11 يناير 1944، وزيارة السلطان إلى المنطقة الدولية في 1947[515].

خلقت هذه التطورات السياسية تخوفا لدى الحكومة الفرنسية من فقدان نفوذها في المغرب، فلجأت إلى اعتماد خطة عمل جديدة تنشد من خلالها تأكيد نفوذها، وصرف السلطان والوطنيين عن فكرة المطالبة بالاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية[516]، وكانت الخطة ترمي إبدال نظام الحماية بنظام يتقاسم فيه المغاربة والفرنسيون تسيير شؤون البلاد طبقا لتنظيمات جديدة لحكم المغرب تحوله إلى حكم مزدوج السيادة، على أن يتقاسمها أعضاء الجالية الفرنسية بالتساوي مع المواطنين المغاربة [517]، فاتجه المقيم العام جوان إلى تنظيم انتخابات لمجالس البلديات يشارك فيها عدد متساو من المغاربة والفرنسيين مع بقاء السلطة الفعلية بيد الفرنسيين[518]، وبدأ المقيم العام يضاعف من ضغوطه على السلطان ليوقع الظهائر، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقة بين الظرفين، وصلت إلى القطيعة بينهما[519]، فبعث السلطان برسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في 13 دجنبر 1949 وضح بها نقاط

---

[515]- تامر عزام، **الإدارة الفرنسية في المغرب**، ...م. س.، ص.111.

[516]- علال الفاسي، **حديث المغرب في الشرق**، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص.102.

[517]- ثامر عزام، **الإدارة الفرنسية في المغرب 1939-1956**، ...م. س.، ص.167.

[518]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، م. س.، ص.353.

[519]- زين العابدين العلوي، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني**،ج.3، **المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بم يوسف 1927-1956، فترة الحماية الفرنسية والإسبانية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، صص.300-301.

خلافه مع المقيم العام، وأكد على رغبته في تحديث البلاد، غير أن أجهزة الإدارة الفرنسية لم تعط جوابا عن طلب السلطان، بل قامت بتوزيع مناشير مكتوبة بخط اليد نسبت إليه فيها ادعاءات لتنال فيها من سمعته لدى شعبه [520].

ظهرت البوادر الأولى لأزمة تبعية القواد الكبار للسلطان منذ سنة 1943على إثر التقارب المتزايد بين السلطان وممثلي حزب الاستقلال، إذ بدأ في عقد عدد من الاجتماعات السرية مع عدد من قادة الحزب أمثال أحمد بلفريج، وعمر عبد الجليل، ومحمد اليزيدي، ومحمد غازي، ومحمد الفاسي[521]، والتي توجت بمساهمته في إعداد مشروع وثيقة المطالبة بالاستقلال[522]، فأضحت هذه النخب تعتقد أن السلطان سيدي محمد بن يوسف قد أصبح متشبعا بأفكار رواد حزب الاستقلال، وأنه ينوي التخلي عن أدوارهم التقليدية لصالح هذه النخب الحضرية، ثم مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945، أصبحت تعتقد برغبته في احتكار مختلف السلط داخل البلاد خاصة في المجال الديني، عقب صراعه المباشر مع الطرق الدينية، وبشكل خاص مع عبد الحي الكتاني زعيم الطريقة الكتانية، محاولا تقويض نفوذها في المغرب، ففي 1946 حاول من خلال إصدار ظهير هدفه فرض رقابته على الطرق الدينية ووضعها تحت سلطته المباشرة، إلا أن رفض الإقامة العامة التأشير عليه جعله نصا موقوف التنفيذ، ثم كشف فيما بعد عن نيته في وضع أساتذة وعلماء التعليم العالي التقليدي الموزع بين جامعة القرويين وجامعة ابن يوسف في مراكش تحت رقابته الحصرية[523].

خلق تجاهل السلطان سيدي محمد بن يوسف لتعليمات إدارة الحماية، ورفضه التأشير على مختلف مشاريعها، مناخا من الإحباط لدى الأوساط الاستعمارية، إذ حسب تصورها تحول السلطان الذي أسست الحماية الفرنسية هيبته، وفرضت سلطته على جميع الأوساط المغربية بشكل لم يعرفه المغرب القديم حتى في عهد أقوى السلاطين، يتنكر لخدماتها

---

[520]- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج.2، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987، ص.469.

[521]- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطني**ة، ...م.س.، ج.1، ص.271.

[522]- المرجع نفسه، صص.276-277.

[523]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي المدافع على العرش**، ... م. س.، ص. 15.

ويحاول جاهدا التخلص من رقابتها، ففي سنة 1941 وبمناسبة تكليف أحمد بركاش بوزارة التعليم، كشف السلطان عن رغبته في تطوير التعليم الخصوصي، تحت ذريعة طابعه الطائفي، من أجل تخليصه من سلطة قسم التعليم العام ومن أي رقابة فرنسية[524].

أسهمت عدد من العوامل في التمهيد لأزمة القواد الأولى فبراير 1951 بين نخب المخزن المحلي والسلطان، التي كانت زيارة السلطان إلى طنجة سنة 1947 أبرزها، لدلالاتها السياسية المميزة؛ إذ شكلت إشعارا للقوى الدولية أن المدينة لا زالت تندرج ضمن تراب الامبراطورية الشريفة، وتحديا للإدارة الفرنسية التي تفرض هيمنتها على السلطان ومخزنه، إضافة إلى أنها عكست تقاربا واضحا في مواقف السلطان والنخب الوطنية، والذين أصبح القصر لحضور الحفلات الرسمية، معترفا بأحزابهم وهيئاتهم، في وقت كانت الإدارة الفرنسية تعدها من التجمعات غير الشرعية الهادفة إلى إحداث الاضطرابات السياسية والاجتماعية لزعزعة الأمن العام، آثار هذا النشاط السلطاني سخط السلطات الفرنسية، لذلك ستقرر معاداته ووضعه تحت رقابة الجنرال جوان الذي اشتهر بين الأوساط الفرنسية بقسوة طبعه وصرامته، فكان تعيينه مقيما عاما جديدا للمغرب إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الصراع بين الإدارة الفرنسية والسلطان[525].

حاولت الحكومة الفرنسية إقناع الرأي العالمي والعربي بأنها في توافق تام مع سلطان المغرب، خشية منح القضية المغربية طابعا دوليا، فبادرت إلى دعوة السلطان إلى زيارة العاصمة الفرنسية نهاية سنة 1950، لكن نتائج هذه الزيارة ستأتي مناقضة لما تم التخطيط له، إذ تأججت الأزمة بين القصر والإقامة العامة، حيث استغل السلطان زيارته هذه لتقديم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي، فانسين أوريول (Vincent AURIOL) 1947-1954، طالب فيها بتعزيز السيادة المغربية، وإشراك المغاربة في إدارة شؤون البلاد، إلا أن رد الحكومة الفرنسية تجاهلت موضوع مذكرته، وأكدت فقط في جوابها على جوانب إصلاحية بحثة، ثم قدم مذكرة أخرى إلى الحكومة الفرنسية، لكن هذه المرة طالب صراحة بإلغاء معاهدة الحماية، واستبدالها بمعاهدة تحالف جديدة مع الاعتراف باستقلال المغرب التام، فلم يتحصل

---

[524]- نفسه، ص. 15.

[525]- محمد العربي المساري، **محمد الخامس من سلطان إلى ملك**، دار جداول للنشر والتوزيع، بيروت 2011، ص.16.

مجددا عن أي رد في الموضوع، وكل ما ظل يتلقاه جاء متصلا ببرنامج الإصلاحات المزمع تنفيذها، وبعد عودته للمغرب أعلن رسميا عن عدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية[526].

كشف السلطان سيدي محمد بن يوسف عن نيته في معاداة الإقامة العامة مباشرة بعد عودته من رحلة باريس 1950، إذ قابل مختلف المشاريع الإصلاحية التي يتقدم بها المقيم العام جوان بالرفض أو التجاهل، وهو ما رحب به الاستقلاليون، معبرين عن دعمهم لمواقف السلطان، ومعلنين استعدادهم للتعاون الفعلي معه جاعلين منه زعيما للحركة التحريرية في المغرب، وفي المقابل لجأت مؤسسة الحماية إلى تجنيد أعيان المخزن المناصرين لها لتشكيل كتلة مضادة ضد القصر والوطنيين[527].

بادرت النخب المحلية إلى التمرد ضد القصر، معتبرة أن تعنت السلطان في مواقفه، ما هو إلا نزعة أنانية من قبله لإشباع غرور كبرياءه المتنامي منذ لقاء أنفا، والذي ليس من شأنه سوى أن يفوت على المغاربة العديد من أسباب الرقي، ومن جهة أخرى رأت في معاداة السلطان للإقامة تنكرا غير مقبولا، مقابل ما قدمته من خدمات كبيرة لإرساء سلطته ونشر السلام في مملكته بتهدئتها للبلاد، وإخضاع الجميع لسلطة المخزن المركزي، وعلى هذا الأساس اعتبرت أن تخليها عن ولائها للسلطان هو مظهر مشروع وتلقائي نابع عن وعي عميق من قبلها بأصل الأحداث، وعن تعلق كبير بمصالح البلاد والعباد[528].

كشفت حادثة مجلس الشورى عن فشل الإقامة في فك ارتباط السلطان الوثيق بحزب الاستقلال[529]، فخلال اجتماع للمجلس لمناقشة ميزانية سنة 1951، ندد محمد الغزاوي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة المغربية بالاستبداد الممارس من قبل الإدارة الفرنسية، محملا إياها مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية في المغرب، ومشيرا إلى سيطرة الجالية

---

[526]- روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر. نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت،1963، صص. 339-340.

[527]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي**،م.س، ص. 15

[528] -**S.H.D.V. Paris**, **sous Série 3H Maroc**, **Direction des affaires politiques, Carton N°1427,** Dupli. Pos. GR9M990, Note à l'attention des chefs de postes, A.S. Interview d'EL GLAOUI accordée au journal CLIMATS, Paris, 1953.

[529]- روم لاندو ، **محمد الخامس منذ اعتلاء عرش المغرب إلى يوم وفاته**، تر. ليلى أبو زيد، دار الأفاق الجديدة، بيروت،1979، ص.72.

الأوربية على كافة إمكانات البلاد، وانتهت مداخلته المتحمسة بطرده من الاجتماع من قبل الجنرال جوان، وهو ما أثار حفيظة الوطنيين المغاربة المشاركين في الإجتماع ودفعتهم للانسحاب من الجلسة احتجاجا على طرد الغزاوي، فعمد السلطان إلى استقبال أعضاء المجلس المنسحبين لتبين حقيقة ما وقع، وهو ما كان من البديهي أن يعتبره الجنرال جوان كإهانة لشخصه وتبخيسا لسلطته، ليعزم على إعداد خطة عزل السلطان سيدي محمد بن يوسف[530]. أمام هذا الصراع المحتدم بين القصر ومؤسسة الحماية، لم يكن لأعيان المخزن سوى الإسراع في حسم قرار اختيارهم لأي ظرف سيعبؤون إمكاناتهم، وإذا كان مما لا ريب فيه أن انقيادهم لمؤسسة الإقامة العامة لم يكن ليتم عن طيب خاطر، إلا أن ولاءهم خلال هذه المرحلة بالذات كان رهينا بمستوى الضمانات التي ستمنحها لهم القوات الفرنسية، لتقرر فعليا سنة 1951 منح دعمها السياسي للجنرال جوان والتخلي عن قواعد التبعية للسلطان، التي بعثت من جديد، وإن شكليا، خلال عهد الحماية[531].

اتخذت الإقامة العامة من الهجوم السياسي الذي شنه حزب الاستقلال على القواد والباشوات، أداة لتعزيز الخلاف بين النخب المحلية والسلطان، حيث ربطت رفض السلطان إدانة حزب الاستقلال وامتناعه عن الدفاع عن ممثلي سلطته الإدارية والقضائية، بمحطات العنف التي ستنشأ فيما بعد، ليتمخض عنها نشوء معارضة قوية ضد السلطان وحزب الاستقلال في خدمة مخطط الإقامة العامة[532]، فخلال حفل تقديم الهدايا في 22 دجنبر1950، طلب الباشا الكلاوي من السلطان سيدي محمد بن يوسف، تجريم طرق عمل حزب الاستقلال، التي تستهدف تقويض التنظيم المخزني التقليدي، وخلق تفرقة عميقة في البلاد، فغضب السلطان من لهجة خطاب الباشا إليه، ليقوم بطرده وأمره بعدم الظهور أمامه مرة أخرى، وهو ما ترتب عنه إطلاق باشا مراكش في نهاية دجنبر من نفس السنة، حملة للتضامن معه ضد السلطان، والتي وضعت في صفه عددا كبيرا من الزعماء التقليديين والأعيان المندمجين مع مخططات الحماية، ثم توجه الزعماء المغاربة إلى المراقبين الفرنسيين بداية شهر يناير 1951 بطلب وضع حد لتحركات عناصر حزب الاستقلال، إلا

---

[530]- لاندو روم، **تاريخ مغرب القرن العشرين**، م.س، ص. 71،.

[531]- ريمي لوفو، م.س، ص. 15

[532]- Roger GRUNER, Op., cit, p. 44.

أن التعليمات الموجهة من قبل الحكومة الفرنسية جاءت تدعو إدارة الحماية ظاهريا إلى عدم التسرع والتحلي بالحكمة، خاصة بعد التحفظ الذي رصدته أجهزتها من لدن الرأي الدولي والفرنسي بخصوص تأييد فرنسيي المغرب لحركة هذه النخب، وهو ما عجل في إحياء هؤلاء الزعماء لتقاليدهم القتالية، إذ عُبِّأت القوة القبلية، لإحباط مخطط القصر ورواد الاستقلال الطامح حسب منطوقهم لتفكيك بنية سلطتهم، مدافعين بذلك عن تقاليد كلفتهم العامة بحمايتها[533].

اعتمدت نخب المخزن المحلي في صراعها مع السلطان على استراتيجية رفع القدسية الدينية عن شخصه باعتباره الممثل الأول للإسلام في البلاد، فجاءت أغلب اتهاماتهم مركزة على تجاوزه لقواعد الخلافة في الإسلام، فإذا كانت سلطته تجعله المكلف بالحفاظ والدفاع على الثوابت الإسلامية، إلا أن موقفه الموالي لرواد الاستقلال المتشبعين "بمواقف الشيوعية الملحدة"، وضعه خارج إطار الخلافة الحقة، وهو ما فسروه بتخلي عددا من العلماء عن مساندته، ليصبح من واجب كل مؤمن التخلص من البيعة التي تربطه بالسلطان[534].

مهدت الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف بإجبار السلطان على إعفاء عدد من وزراء حكومة المخزن الذين ثبتت توجهاتهم الوطنية، ثم مطاردة أتباع حزب الاستقلال في جميع أنحاء البلاد، وبعد تحصيل موافقة الحكومة الباريسية، طلب المقيم العام جوان السلطان بإصدار بيان يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال[535]، وهو ما رفضه مولاي محمد بن يوسف تحت ذريعة أن صفته تجعله فوق الأحزاب السياسية وفوق الجميع وأن القضاء هو من يجب أن يبث في إدانة هذا الحزب من عدمه، وهو ما عقب عليه الجنرال جوان منذرا السلطان بقوله:" إن رد معاليكم غير مقبول

---

[533]- **S.H.D.V. Paris**, **Direction des affaires politiques, Série 3H Maroc**, **Carton N°1427,** Dupli. Pos. GR9M990, Note à l'attention des chefs de postes, A.S. Interview d'EL GLAOUI accordée au journal CLIMATS, Paris, 1953.

[534]- إذا أذان السلطان فعليا فقط حزب الاستقلال عدو الدين الاسلامي والتقدم في البلاد على القواعد المقترحة من قبل فرنسا عندها يمكن أن أتشارك معه من أجل مصلحة بلدي كما فعلت دائما، فشأني شأن الأعيان وعامة المغاربة من الصعب أن أمنح ثقتي مجددا في السلطان، ويضيف تعلمون أن حزب الاستقلال يريد خروج فرنسا من المغرب ولهم تأثير كبير على السلطان لكن لا يمكن الحديث عن وجود معسكرين في المغرب فليس هناك من الشعب المغربي من يتبع الاستقلال، وأكثر من ذلك فأتباعه هم أفراد لا قيمة لهم.:

- Petit marocain**, Conférence de presse, de Thami EL GLAOUI,** 31 juil. 1953.

[535]-Maroc Presse**, Le Maréchal Juin fait l'historique des évènements de 1951** , 9 mai 1953.

وأمامكم إما أن تُدينوا حزب الاستقلال أو تتنازلوا عن العرش، وإلا فسأعزلكم بنفسي، سأغادر البلاد الآن إلى واشنطن، وأترك لكم الوقت الكافي للتفكير مليا فيما طلبت منكم تنفيذه، وسنرى عند عودتي ما يجب عمله"[536].

قامت الإدارة الفرنسية بتحريك الباشوات والقواد وفرسانهم للزحف نحو مدن الرباط وفاس وسلا، محاولة منح هذه الحركة مظهر ثورة أمازيغية ضد القصر السلطاني، فدخل رجال القبائل إلى المدن الثلاث وقاموا بتطويقها في 23 فبراير 1951، ومن تم دخل الباشا الكلاوي إلى الرباط، وأقام في منزل المقيم العام جوان[537]، كما طلبت من فرسان هذه القبائل التظاهر في فاس حاملين أعلاما فرنسية كدليل على ولائهم لفرنسا، ثم أحاطت القوات الفرنسية بقصري السلطان، وولي عهده، وفق نمط حصار عسكري، لكنها ادعت في تصريحها الرسمي، أنها تدخلت لحماية السلطان وعائلته من ثورة الباشوات والقواد المعادين للسلطان[538].

اضطر السلطان سيدي محمد بن يوسف أمام التماطل الذي أبدته المصالح الفرنسية في التدخل لوضع حد لتمرد الزعماء المحليين، فأمام قدوم فرسان القبائل إلى كل من الرباط وفاس وسلا، كان مجبرا على التليين من مواقفه وإعلان استسلامه غداة أزمة 1951، ففي 25 فبراير عندما استدعت الإقامة العامة الجزائري محمد مامري رئيس التشريفات السلطانية وسلمته قائمة بشروطها وأبلغته نيتها في عزل السلطان إذا ما رفض السلطان المصادقة عليها في ظرف ساعتين، كما أطلعته على أنها أعدت فعليا طائرة لنقله خارج البلاد، وبعد انتهاء مدة الساعتين اضطر السلطان إلى التوقيع على تلك الشروط دون أن يشير في تقريره حول الأزمة إلى حزب الاستقلال[539]، ثم نشر القصر السلطاني بلاغا يصف فيه السلطان هذه الأحداث بالمؤامرة، التي لم تعكس في واقعها وجود خلاف بينه وبين الشعب، بقدر ما كشفت عن تآمر نخب من المخزن ضد سلطانها، محاولا تجريد هذه الأزمة من طابع

---

[536]- روم لاندو، **أزمة المغرب الاقصى**، تر. اسماعيل حسين الحوت،ج.2، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 1961، ص.67.

[537]- روم لاندو، **محمد الخامس منذ اعتلائه العرش**، م.س، ص.79.

[538]- روم لاندو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، م.س، ص.396

[539]- ثامر عزام، **الإدارة الفرنسية في المغرب**، ...م. س.، صص.176-177.

التلقائية الذي منحت إياه، فظل متيقنا بأنها نتجت عن تحريض من قبل المتدخلين الراغبين في النيل من شرعية سلطته عبر خلق الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، مؤكدا أن من واجب فرنسا متابعة ومحاكمة المسؤولين عن هذه الأحداث، فحسب مقررات معاهدة فاس تكون فرنسا ملتزمة بحماية السلطان[540].

استمر الصراع السياسي بين القصر وإدارة الحماية على الرغم من استبدال المقيم العام جوان، إذ استمرت سياسة التهديد ضد السلطان تأخذ نطاقا واسعا عما كانت عليه، كما استمر التدخل في شؤون المخزن على نحو مستمر، ولا سيما في مسألة تعيين ممثلي السلطان المحليين وفي تأليف مجلس الحكومة[541]، ثم ارتكبت الإدارة الفرنسية مجزرة كبيرة في الدار البيضاء، قتل على إثرها عدد من المغاربة خلال فبراير 1952، بسبب رفعهم شعارات مطالبة بالاستقلال أمام وفد الأمم المتحدة[542]، ليشتد الصراع بين السلطان والمقيم العام بشكل كبير على عهد المقيم العام غيوم، خاصة أن حكومة باريس ظلت لا تبدي أي اهتمام بمسألة السيادة المغربية، فضلا أنها لم تعد تستشيره في أية مسألة تخص البلاد[543].

حاول السلطان فتح باب المفاوضات مجددا مع الحكومة الفرنسية، مقدما مذكرة للرئيس الفرنسي **"أوريول"** عن طريق مقيمها العام في 20 مارس 1952، تضمنت عدة مقترحات من بينها؛ أن تقبل فرنسا بمبدأ التفاوض مع حكومة المخزن بشأن موضوع الحماية، وأن يترك للسلطان حرية تأليف حكومة مغربية تضم شخصيات كفؤة، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة[544]، فجاء جواب الحكومة الفرنسية على مراسلة السلطان في 17 شتنبر 1952 بالرفض القاطع لمطالبه[545]، إذ تضمن الجواب بعض الإصلاحات الجزئية التي تعزز الوجود الفرنسي في المغرب، فنصت هذه الإصلاحات على إنشاء مجالس بلدية داخل المدن، على أن

---

[540]-Roger GRUNER, … Op.cit, pp. 45-46.

[541]- عبد الكريم غلاب، **تاريخ الحركة الوطنية**، م. س.، ج.2، ص.521.

[542]- أحمد عسة، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة بيروت، 1975، صص. 265-266.

[543]- ثامر عزام، **الإدارة الفرنسية**، ...م. س، ص.177.

[544]- شارل أندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسادة الفرنسية**، تر. المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص.422.

[545]- نفسه، ص.423.

يكون للفرنسيين حق المشاركة فيها، وقدم بعض المقترحات لتنظيم القضاء[546]، ثم شرعت الإدارة الفرنسية في 10دجنبر 1952 في إبعاد الوطنيين عن الساحة المغربية، استنادا على مزاعم وجود تواطؤ بين حزبي الاستقلال والحزب الشيوعي ضد أمن الدولة، مما استوجب القبض على قادة هذين الحزبين لاستعادة الأمن والاستقرار[547].

استنكر السلطان أعمال العنف التي قام بها الفرنسيون، والتي أسفرت على مقتل العشرات من المواطنين الأبرياء، واعتقال المئات من الوطنيين، وقدم مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية في 12 دجنبر 1952 على سياسة المقيم العام كيوم، وأعرب عن استعداده للدخول في مفاوضات لحل الخلافات مع فرنسا على أساس من الاحترام المتبادل، وإلغاء معاهدة الحماية، وتأسيس حكومة وطنية[548]، لكن الحكومة الفرنسية لم تستجب مجددا لمطالب السلطان، واستمر تصاعد حدة الصراع بعد الأحداث التي شهدها المغرب عام 1952[549].

قرر السلطان مقاطعة المصادقة على كل مشاريع الظهائر ردا على سياسة التجاهل التي اعتمدتها الحكومة الفرنسية اتجاه مطالبه، فباءت بالفشل كل الضغوط التي مارسها الجنرال كيوم لإقناع السلطان بالتخلي عن معارضته[550]، لتلجأ إدارة الحماية إلى اعتماد أعوانها لدفع السلطان مجددا لتليين مواقفه، فرفع عدد من الباشوات والقواد تظلمات إلى السلطان ومحيطه ضد موقفه السلبي من هذه الإصلاحات المقترحة من قبل الحكومة الفرنسية، على الرغم من أن هذه الإصلاحات كانت في بعض مقتضياتها تستدعي التقليص من صلاحيات هؤلاء الزعماء التقليدين، خاصة في مجال القضاء[551]، كما عمدت النخب

---

[546]- عبد الكريم الفيلالي، **المغرب ملكا وشعبا**، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1957، ص.175.

[547]- علال الفاسي، **حديث المغرب في الشرق**، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص.133.

[548] ثامر عزام، **الإدارة الفرنسية في المغرب**، م.س، ص.182.

[549]- صلاح العقاد، **المغرب العربي من الاستعمار إلى التحرر القومي**، دار الطباعة الحديثة بمصر، القاهرة، ص.410.

[550]- ارتبطت هذه الإصلاحات بمشروع ظهير 2 مارس 1953 لإصلاح المجالس البلدية الذي كان يهدف إلى انتخاب الفرنسيين والمغاربة لأعضاء مجالسهم. يُنظر:

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet du ministre**, Note pour le chef du service de presse**, Paris, 29mai 1953.

[551]- جاء تصريحات الباشا الكلاوي حول مسألة الإصلاحات المقترحة من قبل سلطات الحماية: "نعم أجد من العادي والمرغوب فيها العودة إلى المجالس الجماعية الانتخابية، وأن يشارك الفرنسيين في تدبير شؤون البلديات التي ساهموا بقدر كبير في إحداثها، وعلى خلاف ذلك يحاول رواد حزب الاستقلال فعل ما بوسعهم لمنع إحداث مؤسسات ذات قاعدة انتخابية".

المخزنية المشاركة في الحملة ضد القصر، على رفع المسؤولية عن فرنسا في افتعالها لأزمة بين السلطان ونخبه، معتبرين أن حكومة باريس ظلت طيلة مراحل الأزمة تعتبرها مسألة داخلية رافضة التدخل لمعالجتها[552].

حاولت الإقامة العامة الفرنسية أن تجعل من خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف في 20 غشت 1953 كتدبير يحمل مواصفات انقلاب سياسي ضده، حتى يتوافق مع روح مؤسسة الحماية، فلم يكن بإمكان عزل السلطان باعتباره أميرا للمؤمنين بشكل مباشر، بل تعين على السلطات الفرنسية أن تقدم على هذا الإجراء كإبعاد لمعاليه عن الخطر، ثم تأمين سلامته بوضعه تحت الحراسة في إقامة خارج الإمبراطورية الشريفة[553].

بدت الحكومة الفرنسية مترددة في مسألة خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف، فعلى الرغم من تجاهلها لكل مطالبه، فإنها لم تدعم تماما ممثليها الخاصين في المغرب للشروع في خطة الإبعاد، فمن الواضح أنها كانت تتفادى الوقوع في وضعية لا يمكن التحكم فيها عقب عزل السلطان، إلا أن المبعوثين الحكوميين الفرنسيين لاستكشاف الأوضاع في عين المكان حول طبيعة حركة القواد، أكدت لحكومتها أنه ليس هناك حل آخر سوى اختيار الوقوف إلى جانب أصدقائهم التقليدين من النخب المخزنية أو إلى جانب القصر والوطنيين الذين يصارعون من أجل طرد فرنسا من المغرب، فخلصت الحكومة الفرنسية إلى ضرورة إبعاد سيدي محمد بن يوسف، ودفعوا بالمراقبين المدنيين لمساعدة الزعماء المغاربة في حراكهم[554].

عمدت الأوساط الرسمية الفرنسية إلى ربط خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف بالضرورة التي فرضتها الأحداث، فبررت وزارة الدفاع الفرنسي قرار النفي كإجراء يهدف

---

-Note importante, à l'attention des chefs de postes, **interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats**

[552]- **Conférecne de presse, de Thami EL GLAOUI, Petit marocain** 31 juil. 1953

[553] **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, Dossier N° 1, Maroc 1953-1959**, Ministère de la Défense Nationale et de la Force Armées, Cabinet du Ministre, Note du M. Pierre ORDIONI, A.S, **Réforme d'ordre politique et administratif qui pourraient être apportées aux institutions marocaines**, Paris, 19 aout 1954.

[554]- جاء التعبير عن هذه الوضعية بالصيغة التالية: " فهل يمكن تصور الجيش الفرنسي يحمل السلاح من جديد لتهدئة البلاد ضد من يرغبون في استمرارنا لصالح من يعارضون تواجدنا؟

Roger GRUNER, Op.cit, p46 .

إلى تحقيق المصلحة السياسية للشعب المغربي، إذ وجدت إدارة الحماية الفرنسية نفسها مضطرة لتتخذ موقفا لصالح الفئة الأكثر قوة وعنفا في المغرب، والتي وصفها وزير الدفاع الفرنسي بقوله: **"هؤلاء الزعماء البدو والأمازيغ التقليديون، هم في الواقع عدد من "الفيوداليين" الحريصين على الحفاظ بأي ثمن على امتيازاتهم، أكثر من سعيهم إلى مساعدة الإقامة العامة على تأهيل البلاد من أجل مغرب عصري بمثقفيه ومراكزه الحضرية الكبرى، والتي كان يجهلها الإسلام قبل التغلغل الغربي"**[555]، في حين اعتبرت جرائد الحماية الفرنسية أن حدث إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف عن العرش، هو في الحقيقة لجوء من قبله للحفاظ على سلامته وسلامة عائلته. ومهما يكن من شأن هذه التأويلات التي حاولت من خلالها الأوساط الفرنسية تبرئة مؤسستها في المغرب من مسؤولية عدم الالتزام بالمعاهدات الدولية، إلا أنه من الممكن الإشارة؛ استنادا إلى خلاصات معالجتنا لوضعية النخب المخزنية في مرحلة الحماية؛ إلى أن عملية كهذه لم تكن أن تجد أساسها سوى من عزم سلطات الحماية على التخلص من السلطان، بعدما انقطع بعناد عن ختم مشاريع الظهائر المقدمة إليه، معرقلا بذلك صيرورة المشروع الاستعماري في المغرب[556].

## 2-2- الادعاءات القائدية ضد السلطان سيدي محمد بن يوسف:

عملت النخب المخزنية إلى توجيه عدد من الاتهامات إلى السلطان سيدي محمد بن يوسف لتبرير تمردها على سلطته ورفضها للاستمرار تحت ولايته، والتي شملت المجالين الديني والدنيوي:

1- ففي المجال الديني، اتهمته بادعائه العصمة وهو ما خالف قواعد الخلافة التي تدعو إلى تقويم سلوك الخليفة كلما جانب الصواب، كما لم يتوقف على التأكيد في خطاباته وتصريحاته أن الزعامة الروحية للمؤمنين هي من حقه وحده، وهو ما تناقض مع التقاليد

---

[555] -**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, Dossier N° 1, Maroc 1953-1959**, Dossier N° 16, Ministère de la Défense Nationale et de la Force Armées, Cabinet du Ministre, Note du M. Pierre ORDIONI, A.S., Réforme d'ordre politique et administratif qui pourraient être apportées aux institutions marocaines, Paris, 19 aout 1954.

[556]- ورد في الجرائد الفرنسية ما يلي"سيدي محمد يلجأ إلى كورسيكا، وإعلان محفوف بالمخاطر لابن عرفة سلطانا جديدا، بعد زحف القبائل الموالية للكلاوي على الرباط".

المخزنية الشريفة، حيث تدخل العلماء في كل مناسبة لإبداء رأيهم حول الطابع الشرعي لمختلف الشؤون في البلاد، إذ بعثوا للسلاطين احتجاجاتهم، وانتقاداتهم، أما خلال عهد مولاي محمد بن يوسف، فلم يكن يستدعيهم إلى مشاورات المخزن إبان المشاريع التي استدعت تشريعا شرعيا، وفي جلسة استماع منحها لمستشار الحكومة الشريفة في 26 يوليوز 1947 أعلن نفسه زعيم التجمع الإسلامي في المغرب، وهو القاضي الوحيد فيما هو شرعي أو غيره في المسألة الدينية[557].

2- أما في المجال الدنيوي: فاتُهم بجعل إرادته هي القانون الأسمى الذي من المفروض التزامه من الجميع، إذ انكشفت توجهاته الفردانية في التسيير من خلال علاقاته بنخبه المخزنية، فباستثناء الصدر الأعظم الذي كان يستقبله يوميا، أما بقية الوزراء والمنتدبين، فلم يكن بإمكانهم طلب لقاء السلطان، إلا برغبة منه في استقبالهم. فخلال السنوات الأخيرة أصبح السلطان يقرر بشكل فردي في جميع المسائل، وكذلك في تلك التي لها أهمية ضئيلة، وانحصرت وظيفة الصدر الأعظم في تنفيذ الإرادة السلطانية كبقية الوزراء، فلم تكن اللجان المخزنية سوى قناع لتمرير التعليمات السلطانية للوزراء[558]، وهو ما مثل ضربا من التناقض مع مجموع النصوص المنظمة لمؤسسات المخزن منذ 1912، والتي اتخذت كقاعدة ثابتة لها التخويل للوزراء معالجة عدد من القضايا بشكل شخصي، كما رغب السلطان في وضع تابعين له في كل المجالات[559].

---

[557] - **S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Rapport Comment c'est développé l'opposition contre l'ancien Sultan du Maroc.

[558]- جاء الإدعاء الخاص بانفراد سيدي محمد بن يوسف بالقرار داخل القصر على النحو التالي: "لم يكن لوزراء المخزن حرية التعبير عن رأيهم، فعندما تم استدعاء مجلس الوزراء والمنتدبين للاجتماع في بداية شهر يونيو 1953، لفحص الوضعية التي نشأت بعدما أصدرت عريضة القواد، فألقى الصدر الأعظم خطابا جاهزا من قبل سيده عليهم الذي يدين من خلاله الموقعين على العريضة دونما مداولات"، يُنظر:

**S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Rapport Comment c'est développé l'opposition contre l'ancien Sultan du Maroc.

[559]- وكمثال على ذلك عقب فتح مباراة للتوظيف القضاة، إذ رفض السلطان تخصيص منصب وظيفي لأبن الشريف الكتاني الذي جاء على رأس لائحة الناجحين، يُنظر:

**S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Rapport Comment c'est développé l'opposition contre l'ancien Sultan du Maroc.

أصبح شخص سيدي محمد بن يوسف وسياسته موضوعا للعديد من الانتقادات، وحاول المعادون له ولشخصه وسياسته نعته بعدد من العيوب، منها تقاربه مع رواد حزب الاستقلال، ورفضه إدانة التهجمات التي كانت توجه ضدهم من خلال جرائده لسلطتهم ومصالحهم:

- **فعلى مستوى الحياة الشخصية**: ادعى أعداء السلطان أن رغبة السلطان في حيازة الملكيات العقارية كانت مبالغا فيها، وتزايد متطلباته المالية، وسعيه إلى سلب تركة الأعيان بعدما احتكر السلطتين السياسية والقضائية، وعرضه لجميع الوظائف المخزنية إلى قانون المزايدة[560].

- **على المستوى الديني**: انتقدوا موقفه ضد الطرق الدينية، وادعائه العصمة على خلاف النظرية الحقة للخلافة، وخروقاته المتعددة لتعاليم العقيدة الاسلامية[561].

- **على المستوى السياسي**: تخوف المعارضون من الاتجاهات "الاستبدادية" للسلطان، الغيور بشكل مبالغ على سلطته، والذي جعله يرغب في تقليص عدد وزراءه، وحصر دور كبار شخصيات المخزن من باشوات وقواد وقضاة في التنفيذ الألي لإرادته[562].

لامس تمرد النخب المحلية على السلطان عددا من المظاهر الرمزية لشرعية السلطة في المغرب، إذ امتنع الأعيان المعادون للسلطان عن الحضور إلى احتفالات الأعياد الدينية وعن تقديم الهدايا للسلطان في هذه المناسبات، فوضع الكلاوي قطيعة شبه تامة مع السلطان منذ خصام 1950، وقام بالتحالف مع مختلف المعارضين للسلطان الذين شكلوا في غالبيتهم

---

[560]-**S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD.

[561] -**S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD.

[562]- جاء في مذكرة للإقامة العامة وصف للخدمات التي اعتبرت إدارة الحماية أنها أنجزتها لفائدة السلطان: "فمنذ 1912 قامت فرنسا بتهدئة البلاد باسم السلطان، وفرضت على القبائل المنشقة الخضوع للسلطة المركزية. المتجسدة في شخصه، والتي لم يعرف المغرب مثيلها من قبل.

فقمنا بأنفسنا بخنق روح الاستقلابية التقليدية لدى لقبائل لفائدة الشريف المتوج". يُنظر:

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD.

أعوان الحماية، والذين امتنعوا بدورهم عن الذهاب إلى القصر منذ يناير 1951، معبرين بوضوح عن عدائهم للسلطان[563].

اعتبرت النخب المحلية أن السلطة في المغرب تنبثق مباشرة من إرادة المجتمع المغربي الإسلامي، وباعتبارهم ممثلين فعليين لساكنة مجالاتهم، فهم يشكلون بذلك القوة الوحيدة القادرة على تعيين السلطان، أو مراقبة تصرفاته وأحكامه، أو مصادرة حكمه، مستندين بذلك على حادثة عزل مولاي عبد العزيز، فعندما أصبح في أعين العامة محاطا بنخبة من الفاسدين، وأنه غير مؤهل لتدبير الشؤون العامة بالحكمة اللازمة، اضطر لترك مكانه للمولى عبد الحفيظ، تحت ضغط ساكنة الجنوب التي قادها زعماؤها، والذين لم يكونوا حينها موظفين لدى السلطان، وإنما زعماء اختارتهم القبائل للدفاع على استقلاليتها وتمثيلها[564].

نبعت انتقادات الباشوات والقواد للسلطان سيدي محمد بن يوسف عن انزعاجها من تحالفه مع حزب الاستقلال[565]، وموقفه المعادي لفرنسا، ومعارضته لإصلاحات فرنسا والتي كان من شأنها تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للرعية، إذ كان حريا به أن يستشيرهم حول جدوى اعتمادها من منطلق اطلاعهم بأحوال البلاد، عوض اللجوء إلى عناصر حزب الاستقلال[566]، كما زاد من حدة انتقادهم للسلطان تعبيره المتكرر عن رغبته في إلغاء معاهدة فاس، وهو ما أثار مخاوفهم لعودة الفوضى التي شهدها المغرب ما قبل

---

[563]- **S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, **interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats.**

[564]- جاء وصف الباشا الكلاوي لمساهمته في خلع مولاي عبد العزيز، وتشابهها مع ما يقع من أحداث مع السلطان سيدي محمد بن يوسف: "كنت بنفسي إلى جانب أخي المدني في مقدمة الحركة، فإن لم تكن اليوم الإدارة الفرنسية في المغرب كنا ستشهد أحداث مشابهة لتلك الاحداث التي لا أتمنى أن نضطر للوقوع فيها مجددا"، يُنظر:

**- S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats

[565]- جاء وصف الباشا الكلاوي لحزب الاستقلال على النحو التالي: "حزب في أغلبه مشكل من سكان المدن الذين لم يمثلوا سوى الأقلية، والذين لا يتوقفون عن مهاجمتهم على صفحات جرائدهم، وعلى خلق الفتنة بشكل متواصل"، يُنظر:

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats

[566]- **S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, interview accordé **.**du Thami El GLAOUI au journal Climats

1912، معتبرين أن إلغاء كل أشكال الرقابة الفرنسية هو مغامرة لا يمكن التنبؤ بعواقبها[567]، فأصبحت هذه النخب تعتبر أن سلطان معادي لمخزنه ولمصلحة المغاربة، في حين تحاول فرنسا إدخال إصلاحات ضرورية لحماية النظام المخزني وتحقيق ازدهار البلاد[568].

أصبحت مصادرة حكم السلطان سيدي محمد بن يوسف هدفا مصرحا لمعارضيه، إذ مثل حسب تصورهم الحل الوحيد لتجاوز أزمة المخزن، فركز المعادون نشاطهم على ضم أكبر عدد من الزعماء إلى حملتهم، ولم يعد يقف بينهم وبين مصادرة حكم مولاي محمد بن يوسف سوى مصادقة الحكومة الفرنسية على قرار الإبعاد، وهو ما كان من الصعب توفيره باعتباره سيشكل خرقا لمقتضيات معاهدة الحماية[569].

## 3- أزمة القواد الكبار :

### 3-1- عريضة الباشوات والقواد.

قام الباشا التهامي الكلاوي في شتاء 1952-1953 بتمرير عريضة بين الزعماء المغاربة كان موضوعها مصادرة الحكم من السلطان سيدي محمد بن يوسف، باعتباره في نظره غير مؤهل لمواصلة تأمين إدارة المجتمع الاسلامي المغربي، فحازت هذه المبادرة إقبالا كبير من لدن أغلب الباشوات والقواد. ومنذ شهر مارس1953 كانت الوثيقة قد وقعت

---

[567]- جاء في تصريح الكلاوي حول إنجازات الحماية في المغرب لصالح السلطان: "فمنذ 1912 قامت فرنسا بتهدئة البلاد باسم السلطان، وفرضت على القبائل المنشقة الخضوع للسلطة المركزية. المتجسدة في شخصه، والتي لم يعرف المغرب مثيلها من قبل".يُنظر:

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats.

[568]- تامر عزام حمد سليم الدليمي، **الإدارة الفرنسية في المغرب، 1939-1956**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1،2017، صص.172-173.

[569]- صرح الكلاوي خلال إعلان 31 يونيو 1953: " ننتظر بثقة مصادقة الحكومة الفرنسية، ثم سيكون على العلماء (أهل الحل والعقد) مدعوون إلى إقرار إرادة الشعب المغربي، وإذا كانت فرسا التزاما منها بالمعاهدات تجد نفسها مجبرة على احترام شخص السلطان، على الرغم من العداء الذي أظهره اتجاهها، ستكون العقيدة الإسلامية مهددة بالخطر من جراء مواقف السلطان ومواليه، التي يجب حمايتها قبل كل شيء استنادا على هذه المعاهدات وتوافق مع الرغبة التي عبر عنها الشعب المغربي، لأن إنكار الدين من قبل السلطان، يفرض ضمنيا مصادرة الحكم منه"

**-S.H.D.V, Département armée de terre, Sous Série 3H Maroc, Carton 1426, GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, A.S., une déclaration du Glaoui, Paris, 31 juin 1953.

من قبل مئتين وخمسين 250 زعيم محلي من أصل ثلاث مائة وستة وأربعين (346)، ثم سُلمت هذه الوثيقة بشكل رسمي إلى الإقامة العامة الفرنسية في الرباط لرفعها للحكومة الفرنسية، بتاريخ 21 ماي 1953، وبالتالي اندلعت رسميا أزمة التبعية الكبرى لرجال المخزن للمخزن الشريف، إذ ظلت كامنة لحدود هذا التاريخ، فأشعرت إدارة الحماية حكومة باريس بحقيقة هذه العريضة، التي قدم الوزير الأول الفرنسي انطباعاته الأولية حول كيفية معالجتها في شكل عدد من الملاحظات:

1- اعتبر أن من الأنسب عدم الاستهانة بأهمية الجهات التي أقدمت على تقديم هذه العريضة.

2- قرر أن فرنسا غير مستعدة في الظرفية الحالية لإعطاء موافقة سياسية على مبادرات من هذا الشأن، فالعلاقات القانونية بين البلدين لا تزال مستقرة على حالها، كما أن المصالح الفرنسية تعمل جاهدة على تطوير العلاقات الانسانية بين الفرنسيين والمغاربة.

3- اعتقد أن هذا الإجراء من قبل الزعماء المحليين، ليس من شأنه سوى تقوية إرادة الحكومة في إعطاء تعبير ديمقراطي للاتجاهات التي ظهرت عند الرأي المغربي[570].

طالب ولاة المخزن على أقاليم المغرب من خلال عريضة ماي 1953 بخلع السلطان سيدي محمد بن يوسف، والتي أطلقت عليها تقارير الحماية لقب عريضة الباشوات والقواد، وهو ما توافق إلى حد كبير مع حقيقة هذه الوثيقة، إذ أن عدد مهم من الباشوات والقواد هم من شكلوا فعليا الجناح المتحرك لهذه المعارضة ضد السلطان، ليجتمع حولهم فيما بعد كل المعارضين لحكم مولاي محمد بن يوسف من أعيان القبائل والمدن، وأعضاء الغرف الاستشارية المغربية من قضاة وعلماء وغيرهم، ففي بداية شهر يوليوز 1953 توجه عدد من الزعماء المحليين إلى فرنسا لدعم تحركات الكلاوي، لإقناع الأوساط الفرنسية بخلع السلطان سيدي محمد بن يوسف، وفيما يلي نعرض لائحة بأسماء الزعماء المغاربة الذين توجهوا فعليا إلى باريس منذ بداية يوليوز أو الذين كانوا يستعدون للتوجه إليها:

**الجدول رقم (3) النخب المخزنية المحلية الوافدة على فرنسا خلال شهري يونيو ويوليوز سنة 1953([571]) :**

[570]- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet du ministre, Note pour le chef du service de presse, Paris, 29mai 1953.

[571]- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Direction de l'intérieur, Service politique, Bulletin spécial de renseignements, A.S. **Chefs marocains partis pour la France, depuis le début de juillet ou en instance de partir**, 21 juil. 1953.

| الجهات | الشخصيات |
|---|---|
| وجدة | **- القايد المكي بن محمد اليعقوبي لقبيلة تافجيرت رفقة ابنه نورالدين.**<br>**- خليفة قبيلة بني درار** |
| فاس | **- القايد محمد بن محمد بن العربي قايد قبائل فشتالة وسلاس (قلعة سلاس).**<br>**- القايد علال بن أحمد الصوفي قايد شراكة ( قرية با محمد).- القايد قدور بن حميدة البزاري قايد ولاد عليان (تيسة).**<br>**- القايد أحمد بن محمد العموري قايد بني ملول (سيدي المخفي).**<br>**- القايد عمار ولد سي حميدو لبني وليد ( بني وليد).**<br>**- القايد محمد بن الحاج محمد مودن لولاد قاسم ( تبودة).**<br>**- القايد الحاج أحمد بن عبد الله الجرموني لولاد عمران (تاونات).**<br>**- القايد عبد العزيز بن أحمد لحلو لمزيات (تاونات).**<br>**- القايد فضيل بن محمد الداودي لمتيوة (تاونات).**<br>**- القايد العربي بن عبد السلام لبني يازغة (المنزل).**<br>**- القايد الحاج محمد بن احمد بن صلاح الزمراني لورغة ومرنيسة (تاينست و طهر السوق).** |
| مكناس | **- القايد ابراهيم ولد الحاج علال لزرهون الجنوب (مكناس).**<br>**- القايد المختار بن حمو لبني مطير الجنوب (الحاجب).**<br>**- القايد علي ولد حدو دحمو دشعا بني مطير الشمال (الحاجب).** |
| الرباط | **- القايد ابراهيم بن الحسن الزهاني لبني حسن (سيدي قاسم).**<br>**- القايد علال بن عسو الجرموني للخلط (عرباوة)**<br>**- القايد محمد بن بو عمر لزعير (مارشان).**<br>**- القايد بوشعيب بن عبد القادر لزمور السفرية (القنيطرة بور ليوطي).**<br>**- القايد محمد بن علي بن قاسم لبني مزكيلدة (تروال).**<br>**- الباشا علي بن قاسم باشا مدينة (وزان ): <u>توجه إلى فرنسا يومه 17 يوليوز 1953.</u>** |
| الدار البيضاء | **- القايد العربي بن عمور لزايدة ( بولهاوت بن سليمان).**<br>**- القايد الحاج الكبير بن البصير لولد بحر الصغار (خريبكة).**<br>**- القايد محمد بن الحسن بن الحمدونية ولاد بوزرارة الجنوب (سيدي بنور) <u>يستعدون للذهاب حينها.</u>** |

**Source du Tableau** : **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Direction de l'intérieur, Service politique, Bulletin spécial de renseignements, A.S. Chefs marocains partis pour la France, depuis le début de juillet ou en instance de partir, 21 juil. 1953.

حاولت الحكومة الفرنسية أن تظهر حيادها اتجاه أزمة القواد الكبار، فظلت ممتنعة عن كشف موقفها الرسمي من هذه الأزمة، وكانت التعليمات تقتضي من الجهات الرسمية لفرنسا عدم التعليق على جميع التصريحات في هذا الشأن سواء السلطانية أو القائدية منها، التي ظلت تتطور بحدة داخل محميتها بين الموالين والمعارضين للسلطان من بين النخب المغربية، فجاء التدخل الرسمي للوزارة الفرنسة دائما مركزا على أن الطابع الداخلي

للأزمة، لا يتيح بأي شكل التدخل من قبلها للمساهمة في معالجتها، خاصة أن هذا النزاع اكتسى في أغلب مظاهره طابعا سياسيا مغلفا بالديني، فأكدت أن ما دام الهدوء يعم المنطقة، فإن السلطات الفرنسية ستتحفظ بشكل تام عن التدخل، في انتظار ما ستتطور إليه الأوضاع، كما حرصت الحكومة الفرنسية على نفي تقديم إقامتها العامة في الرباط لأي نوع من المساندة لهذه الحركة المعادية للسلطان. فمن الواضح أن حكومة باريس كانت ترغب في ترك الأحداث تنضج أكثر بشكل تلقائي، أو على الأقل دون تدخل معلن من قبلها، إذ اعتقدت أن بإمكان الضغط المطرد على السلطان أن يدفع به إلى تبني مواقف أكثر ميولا للتعاون مع المصالح الفرنسية، التي حرصت على معاكسة طلباتها منذ عدة سنوات[572]، ومن جهة أخرى يمكن تأويل عزوف الحكومة الفرنسية عن اتخاذ أي قرار بخصوص أزمة القواد الكبار، بمرورها خلال تلك الفترة بمرحلتها الانتقالية، إذ لم توجد حينها حكومة فعلية للحسم في هذا النوع من القرارات، فرغم أن مكتب الوزير الأول روني ماي (René Mayé) كان لا يزال يزاول مهامه، إلا أن نشاطه انحصر في إتمام المشاريع الجارية التنفيذ، ولم يكن من الممكن اتخاذ أي قرار ذو طبيعة ملزمة مستقبلا[573].

حرص الباشا الكلاوي وحلفاؤه على القيام بجولات متكررة حول مناطق الحماية الفرنسية بالمغرب، بهدف إقناع الزعماء المحليين من جدوى الانضمام لحملة خلع السلطان، وتفيد تقارير مراقبي الحماية أن نخب المخزن المحلية لم تكن تمتنع بشكل عام عن لقاء قافلة الكلاوي، وتخصيصها بقدر مهم من الحفاوة، ففي 10 غشت 1953 وخلال جولتها في المناطق الشرقية، استُقبلت في منطقة تازة على الرغم من أنها لم تكن مرتقبة من قبل أغلب الشخصيات المخزنية للمنطقة ويتعلق الأمر بكل من:

- الباشا سي ابراهيم السملالي.
- سي محمد بن حدو الخياري خليفة باشا تازة، والضابط الاحتياطي.
- سي إدريس المجاطي بن محمد قايد قبيلة غياثة.
- سي البشير بن محمد بن صلاح الزمراني قايد التسول.

---

572- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Télégramme adressé à New York times à New York par son correspondant à Paris, le chef du service de presse, Paris, 4 juin 1953.

573- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Télégramme adressé à New York times à New York par son correspondant à Paris, le chef du service de presse, Paris, 4 juin 1953.

- سي الحاج عبد السلام بن علي بن عمار قايد تايفا.
- سي الحاج عزوز بن أحمد الهزاط قايد بني فكوس.
- سي الحاج محمد بن صلاح الزمراني قايد أوريبة.
- سي الظاهر بن مقدم قايد كزناية.
- سي محمد بن حمو بن البشير الركوك قايد بو بويالا.
- سي الطيب بن سي المهدي الوزاني قايد صنهاجة الظل.
- سي رمضان بن عبد الله قايد هوارة.
- سي بلقاسم أوحمد قايد أهل تايدا.
- كما حضر الشريف الوزاني بدوره هذا اللقاء[574].

عرف عدد النخب المحلية المتضامنة مع مسألة خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف تزايدا مضطردا، كما كان مخططا له من قبل باشا مراكش وحلفاؤه في 13 غشت 1953، فبعد يومين من القسم الذي أدته هذه النخب في مولاي إدريس، وقبل يوم فقط من اجتماع مراكش، انضم تقريبا مجموع الزعماء المغاربة علنا وبشكل نمطي لحركة المعارضين التي يتزعمها كل من الكلاوي والشريف الكتاني، فمن أصل ثلاثة وعشرين (23) باشا في المنطقة السلطانية، التحق بهذه الحركة 11 باشا، بينما سبعة 7 فقط من الباشوات الذين أعلنوا عن استمرار ولائهم لسيدي محمد بن يوسف، أما البقية فظلت متحفظة في التعبير عن موقفها، ومن أصل ثلاث مائة وثلاثة وعشرين (323) قايد في المنطقة الفرنسية، التحق ثلاث مائة وإحدى عشر منهم (311) منهم إلى حركة الكلاوي، باستثناء قايد واحد، اتخذ موقفا مواليا للسلطان، أما البقية المترددة فقد التزمت الصمت، فانضم إلى هذه الحركة الأغلبية الساحقة من النخب المحلية من مجموع أنحاء البلاد[575].

---

[574]- جاء في تقرير المراقبة الفرنسيةحول رحلة قافلة الكلاوي إلى تازة: اتجه الكلاوي وحاشيته إلى جانب الشخصيات المذكورة أعلاه فيما بعد إلى دار باشا تازة حيث منحوا الشاي هناك، لم تدم جولة الكلاوي سوى نصف ساعة من السابعة بعد الزوال إلى السابعة والنصف حيث سيواصل رحلته في اتجاه وجدة.
فمن الواضح أن باشا مراكش لم يكن راضيا جدا عن استقبال تازة مما يفسر قصر مدة زيارته، خاصة أنها كانت تقريبا غير متوقعة، ولكن مهما يكن قد حدث هناك فمن دون شك فإن له في تازة عددا مهما من قواد المنطقة المتعاونين معه".
**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Du Colonel Gautier chef de territoire de Taza au Général chef de la région de Fès**,** Lettre s.N°, **A.S. Passage à Taza du Pacha du Marrakech et de la caravane de chefs marocains qui formaient de suite.**

[575]- جاء في التقرير الفرنسي أن القايد الذي استمر في ولائه للسلطان هو القايد العيادي، ولكن هذا الموقف لم يشكل سوى واجهة لغايات أخرى، لم يتم التفصيل فيها:

أدى إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف، وتولية محمد بن عرفة، إلى التحاق آخر المترددين من هذه النخب بحملة الكلاوي على السلطان المخلوع، وحتى بعض الباشوات الذين عبروا عن تعلقهم بمولاي محمد بن يوسف التحقوا بالموقعين على بيعة السلطان الجديد[576]، فامتلأ عقد بيعته بالتوقيعات في كل مكان من قبل الزعامات المحلية، ففي 23 غشت وباستثناء باشا صفرو سي البكاي الذي بعث باستقالته إلى الصدر الأعظم، والقايد العيادي الذي بعث فيما بعد باستقالته، كان جميع الباشوات والقواد في المنطقة الفرنسية وكذلك مندوب منطقة طنجة، قد بايعوا محمد بن عرفة سلطانا جديد للبلاد[577].

عرفت علاقة سلطات الحماية اضطرابا واضحا مع عدد من النخب المخزنية المحلية التي رفضت الامتثال لتعليماتها متأثرة بالمد الوطني الذي عم البلاد عقب إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف، فكشفت عن تضامنها مع السلطان، ورغبتها في عودته إلى المغرب، من خلال عدد من المظاهر، ولعل أبرزها رفع الأربعين قائدا دعوة لإدارة الحماية لإعادة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى العرش[578]، كما عبر آخرون عن تضامنهم مع السلطان والوطنيين خلال أزمة العرش بالامتناع عن إظهار الأجواء الاحتفالية بمناسبة عيد الاضحى وطقوس الأضحية تعبيرا منهم عن حدادهم وتضامنهم مع السلطان سيدي محمد بن يوسف[579]. في حين فكر مجموعة من القواد الشباب في تأسيس حزب منظم يمكنه أن يحقق توازنا بجانب الأحزاب الوطنية، لكن الإقامة رفضت الترخيص بإنشاء هذا الحزب[580].

---

**-S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caids (mai, juin, juillet 1953),

[576]- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754, Direction de l'intérieur, Section politique, Bulletin spécial de renseignement, A.S. Pachas et Caïds demandent la destitutions du Sultan, 30 mai 1953.**

[577]- ينظر الملحق: أنموذج لتوقيعات أعيان طنجة ععلى بيعة محمد بن عرفة

**-S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1427, Dupli. Pos.**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953 .

[578]- نشير في هذا الصدد إلى نموذج القايد رمضان " أثارت العديد من الأخبار الجديدة انتباهي إلى تحركات القايد رمضان لقبيلة هوارة ولاد رحو، مكتب دائرة كرسيف، اتصل هذا الزعيم المغربي بعدد كبير من قياد الجهة، ومن بينهم القايد حماد لأحلاف سجان في هذه الدائرة، الذي حمل بنفسه عريضة إلى فرنسا تجمع أربعين توقيعا لقواد وأعيان لصالح عودة السلطان السابق".

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Région de Oujda, Contrôle civil Taourirt, Lettre N°511,A.S. **agissement du caïd Ramdane de la tribu Haouara Oulad Raho Cercle de Guercif,** 28 aout 1955**.**

[579]- أشار تقرير رئيس منطقة تازة إلى السلوك السياسي للقايد عبد الله ولد عيسى لمطالسة: شخصية مخادعة بشكل خاص، يتعاطف منذ عدة سنوات مع الوطنيين، وأعطى دليلا ماديا على ذلك خلال عيد العرش سنة 1952، حيث سيهمل الاحتياطات التي اتخذها لحدود اللحظة لإخفاء شعوره، كما أبدى تعاطفه بوضوح مع الوطنيين خلال أزمة العرش الأخيرة بإظهاره مرة أخرى من خلال مصادر موثوقة، عبر امتناعه عن القيام بطقوس التضحية العائلية خلال العيد الأضحى كتعبير عن حداده.

وفي الأخير إلى حدود اليوم لم يستخدم سلطته من أجل مساعدة سلطات المراقبة، وإنما على العكس من ذلك من أجل التستر على تحركات أفراد قبيلته المشكوك في كونهم وطنيين أو مهربين. فلا يبدو معاديا لفرنسا، ولكنه يتصرف كذلك.

خصص رؤساء الجهات من القادة الفرنسيين عددا من اللقاءات الفردية للزعماء المغاربة بجهات قيادتهم، من أجل الكشف عن مختلف المواقف حول عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف، والتي كانت تنوي استثمار نتائجها خلال جلسات استماع إيكس ليبان ما بين 22 و27 غشت التي ستتيح استخراج الخطوط العريضة التي سيقوم عليها عمل الحكومة الفرنسية، فمثلا خصص الجنرال رئيس جهة فاس برنامجا يوميا لاستقبال نخب المخزن المحلي بجهته وفق ما يلي:

- ❖ استقبل يوم الثلاثاء 11 أكتوبر على الساعة الرابعة بعد الزوال القايد رحو لمنطقة تازة، وعلى الساعة الرابعة والنصف استقبل القايد الجيلالي الأوديبي لمنطقة فاس.

- ❖ واستقبل يوم الأربعاء 12 أكتوبر على الساعة الرابعة بعد الزوال القايد الفشتالي من منطقة فاس، والقايد العربي اليازغي من المنزل بمنطقة صفرو.

- ❖ وخصص يوم الخميس 13 أكتوبر على الساعة الرابعة بعد الزوال لاستقبال القايد إدريس لقبيلة غياثة، إذ كانت حالته الصحية تسمح له بالسفر، والقايد لحلو والقايد الجرموني لمنطقة ورغة العليا.

- ❖ استقبل يوم الجمعة 14 أكتوبر القايد صديق الجامعي لمنطقة فاس، والقايد العموري لمنطقة ورغة الوسطى.

- ❖ وخصص يوم السبت 15 أكتوبر على الساعة الرابعة بعد الزوال لاستقبال القايد الزمراني عن قبيلة التسول، والقايد البزاري من منطقة فاس[581].

لقد كشفت هذه اللقاءات على أن معظم الزعماء المحليين اعتقدوا أنه من المستحيل عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف، وفي حالة عودته فإنها لن تكون مجدية لتجاوز الانقسامات داخل الجهاز المخزني، كما اعتقدوا أنه من غير الممكن تعزيز هيبة وسلطة مولاي محمد بن عرفة، وعلى العكس من ذلك ساندوا مسألة تأسيس مجلس الحكم، الذي اعتبروه متلائما مع توصيات الإسلام والتقاليد المغربية بوجه خاص، وتشكيل حكومة مغربية تمثيلية على أوسع نطاق، وموافقة السلطان السابق سيدي محمد بن يوسف على هذا

---

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Région de Fès, Territoire de Taza, Lettre N°1258, du Colonel George chef de territoire de Taza au Général chef de la Région, A.S. **Comportement du Caïd Abdallah Ould Aissa des Metalsas,** Fès, 18 sep. 1953

[580]- Roger GRUNER, **Contrôleur civil,** op.cit., p.49.

[581] **S.H.D.V. Paris, sous Série 3HMaroc, Carton N°1550,** Région de Fès, Secrétariat général, Section politique, Note de service N°1779, 9 oct.1955.

البرنامج مع استقراره في فرنسا[582]، كاشفين عن رغبتهم في الالتزام بدعم فرنسا عند الحاجة إليهم، وعن ثقتهم الراسخة في قدرتها على حل مختلف الصعاب التي تعترض المصالح المشتركة بين المغرب وفرنسا[583].

خلصت الحكومة الفرنسية على إثر تزايد التوتر في المغرب، وتضاعف محاولات الاغتيال خلال نهاية شهر يوليوز وبداية شهر غشت، إلى ضرورة إيجاد حل شمولي ومستعجل لأزمة العرش، فمباشرة بعد رحيل الجنرال كيوم وقدوم السفير فرانسو لاكوست كمقيم عام بالمغرب، راسل جميع سلطات الرقابة في 1 أكتوبر 1954، فجاء في مذكرته أن الإصلاحات السياسية المرتقبة ستكون في أول الأمر بهدف وضع مؤسسة تمثيلية للسيادة المغربية[584]، والتي ستتكلف باتخاذ القرارات، وممارسة السيادة، وتدبير أختام المخزن، ويمكن القول إن إحالة السلطان محمد بن عرفة على التقاعد دون أي أحداث أو أي اضطراب يذكر، وقبول عدد من النخب المحلية تقديم استقالتها، سهل بشكل كبير تأسيس مجلس العرش الذي تألف من : محمد المقري الصدر الأعظم ما بين 1911- 1912 وما بين 1917-1955؛ كمثل لاستمرارية الدولة الشريفة، وسي البكاي الباشا السابق لمدينة صفرو الذي مثل الاتجاه اليوسفي، وسي الصبيحي باشا مدينة سلا كممثل للاتجاه الديني، وسي الظاهر أعسو الذي مثل الاتجاه التقليدي[585].

## 3-2- حكومة المخزن الشريف ضد أزمة القواد الكبار:

عمدت حكومة المخزن، مباشرة بعد إعلان الإقامة العامة على تسلمها لعريضة الباشوات والقواد، على إصدار بيان حكومي للتنديد بسلوك هذه النخب المتمردة، وبعدما أبرزت حكومة المخزن استغرابها لطبيعة هذه العريضة، استعرضت لتوضيح الوضعية القانونية والإدارية لهؤلاء الباشوات والقواد المتنكرين لواجب التبعية اتجاه سلطانهم؛ باعتبارهم موظفين لدى المخزن، معينون في وظائفهم استنادا على ظهائر تمنحهم صفة ممثلي السلطان في المدن والقرى، وهي صفة لا تجيز لهم التمرد على السلطة المركزية،

---

[582]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, Dossier N° 1, Maroc 1953-1959**, Dossier N° 16, Ministère des Affaires Etrangères, Direction d'Afrique- Levant, Sous-Direction du Levant, Bureau de Liaison pour les Affaires Nord- africaines, Du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, Lettre N° 935/AL, A.S, **Application du programme du gouvernement au Maroc**, Paris, 1954.

[583]- **S.H.D.V. Paris, sous Série 3HMaroc, Carton N°1550**, Lettre N°471, du contrôleur civil du cercle de Taza au colonel chef de territoire de Taza, A.S. **Opinion du Caïds Driss El Mejatti des Ghiata sur la question du trône**, Taza, 1 Aout 1955.

[584] Roger GRUNER, … Op.Cit., p .50.

[585]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°6, Dossier N° 1, Maroc 1953-1959**, Ministère des Affaires Etrangères, Direction d'Afrique- Levant, Sous-Direction du Levant, Bureau de Liaison pour les Affaires Nord- africaines, Du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, Lettre N° 935/AL, A.S, **Application du programme du gouvernement au Maroc**, Paris, 1954.

دون إدانتها كخرق واضح للقواعد الأولية لضوابط التراتبية، كما أنهم لا يمتلكون أي صفة للتعليق على السياسة العامة لحكومة السلطان، وخاصة في المسائل الدينية التي لم تكن أبدا يوما تندرج ضمن اختصاصاتهم، مشيرا إلى أن هؤلاء الموظفين ليس من مهامهم التحدث باسم مرؤوسيهم، ولا يمكنهم بأي شكل ادعاء تمثيلهم، لأن سلطتهم لا تنبثق في أي محطة من محطاتها عن اختيار الساكنة لهم[586]. أخذ هذا الوصف الذي عرضه بلاغ الحكومة الشريفة لأدوار القواد الباشوات والقواد النصيب الأوفر من الانتقادات التي وجهت إليه من قبل المعادين للسلطان، إذ أكدوا أن هذا التعريف لا أساس له من الصحة على مستوى الحقيقة السياسية في المغرب؛ إذ لم تتوفر هذه النخب طيلة تاريخ المغرب السياسي على إطار خاص بها داخل النسق المخزني، كما لم تتحصل على رواتب أو تعويضات نظامية من قبل المخزن المركزي، إضافة إلى أن اختيار هذه العناصر ظل يتم بشكل تقليدي داخل مجالاتها بين أكثر العائلات توقيرا، وعلى هذا الأساس يتحصلون زعامتهم، فتمتع بذلك الباشوات والقواد بسلطة شخصية وتأثير أصيل، جعلهم مؤهلين لتمثيل الرعايا الذين تحت سلطتهم أمام السلطة المركزية، إذ لعب الباشوات والقواد طيلة تاريخ المغرب أدوارا سياسية بارزة، فساهموا فعليا في تعيين أو عزل السلاطين، لذلك لا يمكن كموظفين كما تحمل هذه الكلمة من معنى، فعلى الرغم من أن تعينهم يتم عبر ظهير السلطان أو مرسوم الصدر الاعظم، إلا أن هذا التنصيب لا يعدو أن يكون ترسيخا لسلطة قائمة وبشكل سابق[587].

انتقد البيان الحكومي الاتهامات السياسية والدينية الموجهة للسلطان، إذ حرص السلطان باعتباره أميرا للمؤمنين على حماية المعتقد الإسلامي، وهو ما أكدته شهادات

---

[586]- جاء في تصريح الصدر الأعظم المقري حول هذه العريضة: "لقد اندهشنا بشدة عندما بلغنا عبر الصحف خبر عريضة موجهة ضد جلالة السلطان موقعة من قبل عدد من الباشوات والقواد والخليفات تم وضعها لدى الإقامة العامة من أجل نقلها إلى حكومة الجمهورية الفرنسية، وفي انتظار تحصيل عناصر ملموسة من العريضة،

**-S.H.D.V, Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du Grand vizir en réponse à la pétition des Pachas et Caïds**, Casablanca, juin 1953.

[587]- جاء تعريف عبد الحي الكتاني لوظيفة الباشوات والقواد معارضا للتعريف الوارد في تصريح الصدر الأعظم بقوله: "فيكفي العودة إلى التاريخ وبشكل خاص إلى تاريخ الدولة العلوية لتأكد من الطبيعة المشوهة لتصريحاتهم فيكفي قراءة مرجع عبد القاسم بن أحمد الزياني وهو مؤرخ خاص بالمملكة والذي له مؤلف ترجم إلى الفرنسية في 1886 ونشر من قبل مطبعة E.LERROUX في باريس، فمن السهل معرفة أنهم رجال سلطة مؤثرين وزعماء للقبائل داخل مجالاتهم، ولكن ليسوا رجال العلم الذين يلعبون دورا حاسما في عزل أو اختيار السلطان الشريف، والذي حسب المبادئ الدينية والتقليد المغربي، يعتبر من خلالهم جدير أو غير جدير بتسيير المجتمع. ولا أحد يجهل من جهة أخرى أن الباشوات والقواد يعينون بظهير من السلطان الذي يعكس في الغالب الدور الذي يلعبه بنفسه أو عائلته أو جماعته داخل القبيلة .
فكان السلطان يعتمد على أشخاص لهم ألقاب مسبقة فلم يكونوا فقط موظفين لدى السلطان، وإنما ممثلين تقليدين لرعاياهم لدى المخزن المركزي".

**-S.H.D.V, Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, service politique, Note pour monsieur Noel, A.S. **Critique de Abdel haï EL KETTANI** du **communiqué de Grand Vizir,** Fès, 6 juin. 1953.

التقدير التي ظل يتلقاها في مختلف المناسبات من قبل علماء المغرب، كما جعل سياسته مستوحاة حصريا من المصالح الكبرى للبلاد، وفي منأى عن تأثير القوى السياسية القائمة[588].

اكتسى البلاغ الحكومي لهجة توعدية وتهديدية في خطابه للنخب المتورطة في التمرد ضد السلطان، ولعل هذه اللهجة جاءت بمثابة محاولة لردع النخب المترددة في اختبار موقفها عن الانضمام لحركة الكلاوي وحلفائه، فركز الصدر الأعظم على عدم جهل المخزن المركزي لهوية المسؤولين عن تحرير هذه العريضة، وإدراكه للضغط الكبير الممارس على عدد كبير من الباشوات والقواد لتحصيل توقيعاتهم، كما أكد عن نية المخزن في عدم التساهل اتجاه هذه التجاوزات، باتخاذ عقوبة العزل من الوظيفة ضد كل من ثبتت إدانته وتواطؤه في هذه العمليات، في حين سيتدخل السلطان لدى حكومة الجمهورية الفرنسية في الوقت المناسب من أجل إدانة هذه التجاوزات[589].

انتقدت النخب التقليدية المتمردة هذه التهديدات، واعتبرت هذا تصريح قمعا للحريات التقليدية لعلماء وأعيان المغرب، والتي مارسوها كذلك في أحلك مراحل تاريخ المغرب، كما أن البلاغ الوزاري يحيل على معطيات مزيفة عن طبيعة السلطة في المغرب، فعلى نقيض ما جاء في البلاغ، فإن السلطان لا يكتسب شرعية لسلطته ما دام لم يحظ بموافقة النخب التقليدية التي تعبر عن قبولها بعهده من خلال توقيع أسفل نص بيعته، في حين أن ينحصر تميز أهل الحل والعقد عن بقية العلماء في تكلفهم بتحرير عقد البيعة، والذي سيصبح فيما بعد مقدسا حسب التقاليد، فلم يخضع علماء المغرب وأعيانه أبدا إلى اختيار لم يشاركوا في اتخاذه، وعلى هذا النحو اتهموا السلطان بتبني أسس ديكتاتورية استبدادية نموذجا لحكمه، فجاء تصريح عبد الحي الكتاني زعيم الطريقة الكتانية على هذا النحو: "من العجيب على سلطان يدعي الديمقراطية، أن يطبق في الواقع المبادئ الأساسية لكل ديكتاتورية، بمنعه كل حرية للرأي والتي تواجدت حتى في التواريخ الحالكة من تاريخ المغرب"[590].

حاول المخزن المركزي الحفاظ على ودية علاقاته مع مؤسسة الحماية، بتفادي توجيه اتهاماته إليها كمحرضة لهؤلاء الزعماء على التخلي عن تبعية السلطان، إذ فضل دعوتها إلى التعاون المشترك لاحتواء هذه الأزمة، مذكرا إياها بدورها الرسمي في المغرب والذي يتلخص في حماية السلطان ونظامه قبل كل شيء. فأكد الصدر الأعظم حول هذه على التزام

---

[588]- **S.H.D.V, Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du Grand vizir**, Casablanca, juin 1953.

[589]-Ibid.

[590]- **S.H.D.V, Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, service politique, Note pour monsieur Noel, A.S. **Critique de Abdel haï EL KETTANI** du **communiqué de Grand Vizir,** Fès, 6 juin. 1953.

حكومة المخزن بعلاقاتها المؤسساتية بالإدارة الفرنسية: "مهما يكن فإن العلاقات الواجبة بين جلالته والحكومة الفرنسية ستظل ثابتة، ونتمنى أن تضع هذه الأخيرة دون تأجيل حدا لهذا التمرد المنظم الذي يهدد العلاقات المغربية الفرنسية، والاستقرار في الامبراطورية الشريفة"[591].

دعمت النخبة الوطنية في طنجة الموقف السلطاني من عريضة الباشوات والقواد، من خلال منشوراتها على صفحات جريدة الشعب المحظورة التداول على مستوى المنطقة الحماية الفرنسية منذ عهد مولاي عبد الحفيظ[592]، حيث حذرت الإدارة الفرنسية من خطورة الوضع الذي أفرزه تمرد النخب المخزنية المحلية، ومطالبتهم بعزل السلطان، وحملوا الحكومة الفرنسية مسؤولية تفاقم الأزمة في حالة عدم تدخلها، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة، والتي أجملتها في ضرورة استبدال المقيم العام( كيوم)، ومحاكمة الموقعين على العريضة لعدم انصياعهم للسلطان، لتجنب خروج الوضع عن السيطرة، مؤكدين على أنه ليس لحكومة فرنسا الحق في تفرقة السلطان عن رعاياه، بل يجب أن تخضع هؤلاء ( المنشقين) إلى سلطته، تماشيا مع مقتضيات معاهدة فاس[593].

حاولت بقية النخب المغربية تأسيس حركة مضادة لتحالف الباشوات والقواد، الذين عملوا على تحرير عدد من الإعلانات والعرائض، التي حملت شهادات الولاء للسلطان والإقرار بسلطته، ومن أبرزها عريضة العلماء بزعامة المفتي أبو بكر زنيبر والتي أرفقت بثلاث مائة وثمانية عشر (318) توقيعا من علماء المغرب[594]، والتي كان هدفها تأكيد عدم أحقية النخب المتمردة في ادعاء تمثيل مختلف مكونات الشعب المغربي، ولرفع طابع المصداقية عليها، باعتبارها لا تمثل سوى مُوَقِّعِيها. وعلى الرغم من هذه المجهودات، فإن ظاهرة معاداة النخب المحلية للسلطان واصلت امتدادها داخل أوساط المخزن المحلي، لتشكل فعليا كتلة معادية للقصر حصرت غايتها في مصادرة الحكم من السلطان سيدي محمد بن يوسف[595].

---

[591]- **S.H.D.V, Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du Grand vizir**, Casablanca, juin 1953.

[592]- Abraham Lahnite, **Les conditions de rétablissement de traité de Fès**, …op.cit., p.292.

[593]- جاء في بلاغ القصر الصادر بتاريخ 30 ماي 1953، والذي احتفظت به أرشيفات الحماية الفرنسية، إشارة إلى خطورة الوضع السياسي الذي نشأ على إثر نشر عريضة الباشوات والقواد ضد السلطان في موقفها الخاص معتبرين أن المستوطنين و المنشقين المغاربة قد أعلنوا الثورة ضد فرنسا والمغرب ، يُنظر:

**-S.H.D.V. Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Tanger, 30 mai 1953.

[594]- **S.H.D.V, Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, service politique, **Proclamation des Oulémas du Maroc**, 31 mai 1953.

[595]- Ibid., **Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953**, en dépôt chez M. LAGNAUD.

اضطر السلطان مع استمرار حملات الولاة العصيانية للجوء إلى تحكيم رئيس الجمهورية الفرنسية، محاولا لفت الانتباه إلى خطورة الوضع على طبيعة العلاقات الفرنسية المغربية، محاولا تبيان أصل هذه الأزمة، التي انبثقت عن دوافع انتقامية شخصية لا تحمل في حقيقتها أي ارتباط بالمصلحة العامة، أو بمسألة الولاء لفرنسا، أو التنكر لخدماتها في المغرب[596]، كما انتقد في بلاغه عدم تدخل قوات الحماية لوضع حد لمد المعارضة ضده، واصفا موقفها بالمتناقض مع ما اعتادت على اتخاذه من تدابير حازمة في مسألة التجمعات، وهو ما يحيل على تواطؤ وتضامن من قبلها مع هذه النخب المخزنية، فجاء في نص بلاغ القصر: "وإني أتعجب لقوم يتجولون بكل حرية ويتمتعون بتأييد واسع النطاق من الصحافة المحلية ويعقدون الاجتماعات والمظاهرات ويتأمرون جهارا ضد سلامة الدولة الداخلية كل هذا في بلاد ارتأت السلطات الفرنسية أن تبقي فيها حالة الحصار والأحكام العرفية، بحيث لا يقع اجتماع عمومي، إلا بعد الحصول على الإذن من تلك السلطات نفسها. إن الغاية التي تدعو إليها هذه المعارضة هي حمل الحكومة الفرنسية ولو بجعلها أمام الأمر الواقع إن اقتضى الحال، كي تنكث العهود الدولية التي أبرمتها فرنسا في عدة معاهدات وبالأخص معاهدة 30 مارس 1912"[597].

لم تلق عريضة الباشوات والقواد موافقة من عموم الزعامات المحلية، إذ ظل عدد منهم متوجسين من فكرة الانضمام إلى حلف الكلاوي، على الأقل إلى حدود تاريخ الخلع الفعلي للسلطان من قبل سلطات الحماية، فمن الملاحظ أن غالبية تصريحات هذه النخب التي اختارت الالتزام بتبعيتها للسلطان جاءت متطابقة، إذ حرصت على التذكير بأهمية العمل المنجز من قبل الإدارة الفرنسية في المغرب، وعلى ضرورة استمرارها في تأمين مراقبتها الفعلية في المغرب لمواصلة إنجاز ورش التقدم والعصرنة للبنيات الاقتصادية والسياسية المغربية، معبرة عن صدق مشاعر الصداقة والولاء التي تربطها بالجمهورية الفرنسية، في المقابل جاء موقفها من مسألة مصادرة حكم السلطان سيدي محمد بن يوسف موضوع اختلاف مع النخب المعادية للسلطان، فلم يتردد عدد منهم على استنكار موضوع العريضة معتبرين أنها تفتقد للموضوعية، ومؤكدين عن عدم نيتهم المشاركة في توقيع هذه الوثيقة،

---

[596]- جاء بلاغ القصر الملكي العامر على النحو التالي: " ولقد كنا عاتبنا في دجنبر 1950 أحد الباشوات، لما اتهم به من ارتكاب الأعمال التعسفية بعمالته، فكان ذلك بداية سلسلة من المناورات شجعتها بعض السلطات الفرنسية للحماية، بل استعملت فيها وسائل الضغط والإرغام، فانتهت إلى تأسيس معارضة ملفقة ومقنعة بقناع الولاء لفرنسا موجهة ضد القصر الملكي العامر من الوجهتين الدينية والدنيوية.
وبما أن هذه المعارضة المزعومة خالية من كل صفة تمثيلية إذ جل القائمين بها نواب عن الحكومة المركزية فلا يمكن أن يطلق عليها اسم المعارضة بالمعني الجاري به العمل في الأنظمة الديمقراطية"
**-S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du palais impérial**, Casablanca, 11 aout 1953.

[597]- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Op. cit., 11 aout 953.

والتي لم يطلب منهم حسب منطوقهم التوقيع عليها، رافعين عنها طابع المشروعية بحكم أساسيات الوظيفة المخزنية التي لا تتيح التمرد على السلطان، بل على العكس تقتضي ضرورة الالتزام بتبعية للسلطان[598]، فجاء التقرير حول رحلة باشا صفرو مبارك البكاي يصف هذا التباين في المواقف لدى هذه النخب المعارضة لمصادرة حكم السلطان سيدي محمد بن يوسف: "حضر البكاي باشا صفرو إلى باريس ليتم استقباله من قبل الوزير ( وزير الشؤون الخارجية)، وقدم لرؤية مدير إفريقيا، أشار في البداية إلى أن الأفكار التي يعبر عنها هي أفكار شخصية ولا تلزمه إلا بشكل شخصي، فهو من جهة خادم وفي للسلطان وصديق لفرنسا، فهو يحاول التوفيق بين هذين الشعورين، لذلك فأفكاره ليست انعكاسا حقيقيا لمواقف سيده. فمن وجهة نظره أن السلبية الأساسية الوحيدة للوضعية الحالية؛ هي أن السلطان معزول تماما منذ إزالة مكتبه بدون شك أن الأشخاص الذين كانوا يشكلون هذا المكتب تم اختيارهم بشكل سيء، لكن مغادرتهم سبب خصاصا يجب تغطيته، فالوسيلة الوحيدة التي يمكن التدخل من خلالها، هي تشكيل حكومة مغربية تتألف من أشخاص يمكن أن يحصلوا على ثقة السلطان، فمن وجهة نظره (مبارك البكاي) لم يكن من الضروري إقصاء المقري من الصدارة العظمى مادام على قيد الحياة، وإنما فقط من خلال وضع إلى جواره عدد من الشباب المثقف الذين سيتكلف التقنيين الفرنسيين بتأهيلهم لشغل وظائفه مستقبلية في الوزارة الشريفة، فبهذه الطريقة فقط يمكننا تأسيس تعاون جيدا ما بين الإقامة والقصر، ويعتقد باشا صفرو أنه على هذا النحو سيكون كل شيء سهلا"[599].

ومهما يكن من أصل الاختلاف بين هذه النخب حول قواعد الوظيفة المخزنية، إلا أنه يمكننا تأويله بطبيعة الأسس المادية التي ساهمت في تشكيل هذه النخب نفسها، فإذا كان عدد منها قد استمد شرعية قيادته من القاعدة الإنسانية لمجال قيادتهم قبل تزكية المخزن لها، وفق صيرورة تاريخية للعائلات الكبيرة داخل الأوساط المغربية، أو كنتيجة لنجاح بعض من هذه

---

1- صرح باشا سطات مولاي حفيظ العلاوي:" تلقيت بدهشة كبيرة عبر الصحف نبأ وجود عريضة لبعض الباشوات والقواد الذين تمردوا على السلطة العليا لجلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف حفظه الله.
فباستثناء متزعمهم الكلاوي، يظل بقية الباشوات والقواد مجهولي الهوية مما قد يسبب التباسا، وبصفتي موظفا مخزنيا ومن أجل تجنب أي شكوك لدى الرأي العام ومن أجل حفظ كرامتي وشرفي، أجد نفسي مجبرا أخلاقيا على الإعلان عن أني لست من بين الموقعين عن هذه العريضة، وأنه لم يأتي أحدا ليحدثني حول هذا الموضوع، وبهذه المناسبة أؤكد على تعلقي وولائي لجلالة السلطان سيدي محمد، حفظه لعرشه، وللدولة العلوية. وبما أنه كان لي شرف خدمة فرنسا كضابط في القوات الفرنسية في ساحات المعارك، لا يمكن أن أتخيل أن وفائي للسلطان بإمكانه أن يحدث ضررا على الصداقة التي أكنها لفرنسا التي أنجزت عملا قيما في البلاد لا يمكن لأحد أن ينكره، وأتمنى في المستقبل شراكة صريحة وبناءة بين فرنسا والمغرب يضع عناصرها السلطان وحكومة الجمهورية الفرنسية. وأعلن كذلك استعداده الدائم لمواصلة الخدمة بوفاء في خدمة الأخوة الفرنسية المغربية المختومة بالدم في العديد من ساحات القتال". يُنظر:
**-S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives**, Un communiqué de Pacha de Settat**, Settat, 22 juin 1953.

599- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1,** Dossier N°29, Ministère des Affaires Etrangères, Direction Générale des Affaires Politiques, Direction d'Afrique Levant, Note d'audience, A.S. Si BEKKAI Pacha de Séfrou à Paris, Paris, 4 juin. 1952.

العناصر في تحويل القاعدة العرفية لأحد المجالات وفرض سلطة جديدة خاصة بها بالاعتماد على قدراته المميزة، فعلى النقيض من ذلك وجدت عدد من المجالات على رأس قيادتها عددا من الدخلاء، الذين استمدوا شرعية سلطتهم من النظام المخزني المحمي، وبعيدا عن إرادة ساكنتها[600].

تعرض الموالون من نخب المخزن المحلي للسلطان إلى عدد من المضايقات، من قبل حلفاء الباشا الكلاوي، والتي جاءت للضغط عليهم من أجل الانضمام إلى الحركة الداعية إلى خلع السلطان، أو على الأقل الالتزام بالحياد، وعدم تقديم تصريحات معارضة لحركتهم. فانكشف هذا النوع من الضغوط بشكل جلي في حالة الباشا البكاي الذي استمر على موقفه المعارض لحركة الباشوات والقواد، على الرغم من شجب زملائه الضباط لمواقفه، مما دفعه إلى الاستقالة من وظائفه[601].

تبنت عدد من النخب نوعا من الاعتدال في موقفها من العريضة، فلم تُبْدِ اعتراضها التام لمصادرة الحكم من مولاي محمد بن يوسف، إلا أنها ظلت تنتظر نشوء انفراج في العلاقات بين هذه النخب والسلطان تحت رعاية الحماية الفرنسية، معتقدة أن هناك دائما إمكانية لتسوية الوضع بشكل ودي، يضمن حفظ مصالح جميع المتداخلين، ما دامت هناك استمرارية للرقابة الفرنسية على الشأن المغربي، إذ وجدت في إعلان القصر الذي عقب إصدار عريضة الباشوات والقواد، تعبيرا عن رغبة السلطان في تدارك حفظ علاقاته بمؤسسة الحماية، رابطة هذا التحول في لهجة القصر إلى تأثر السلطان بأحداث مصر لسنة 1953 والتي أسفرت عن إلغاء الملكية بها وإعلان الجمهورية، متزامنة مع تمرد نخب المخزن المحلي ضد شرعية سلطته[602].

---

[600] -**S.H.D.V., Série 3H Maroc,** Carton N° , Cercle de Taza, Annexe de Beni Lent, Note de renseignement N°167 BL/C, A.S. **Délégation des Tsouls se rend au palais pour relever Caïd Zemmrani de son commandement**, Beni-Lent, 8 déc. 1955.

[601]- جاء في رسالة جمعية الصداقة لتبرأ أعضاءها من مواقف الباشا البكاي ما يلي: "نحن الضباط النظاميين وضباط الاحتياط للصداقة لقدماء الضباط المغاربة للدار البيضاء، نقف بقوة ضد الموقف الذي اتخذه باشا صفرو سي البكاي، رئيس الصداقة الذي وقع عريضة سياسية مستخدما صفته كرئيس لحركتنا، في حين جميع مناصبنا هي نظامية لمنح هذه الصداقة صفة غير سياسية".

**-S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, A.S. **d'une déclaration des officiers marocains contre le Pacha de Séfrou**, Casablanca, 5 juin 1953.

[602]-"فهم القايد ادريس المجاطي لقبيلة غياثة نطاق بيان السلطان، إذ تبدو صيغته تشكل انفراجا مقارنة بالخطابات السابقة منذ 1947، إذ يستلزم ورش فرنسا في المغرب كما هو معروف ضرورة اعتماد سياسة التعاون بإخلاص، وعلى العكس من ذلك يبدو أن السلطان لم يتخلى عن مطالبه.

كما انتقد القايد البيان الذي تضمن تصريحات الكلاوي باشا مراكش في تولوز الذي جعله يعتقد أن هناك احتمال ضعيف جدا لإيجاد اتفاق ما بين الباشا والسلطان، فسر القايد ادريس موقف السلطان من خلال فرضيتين:

1. البيان الموجه للأوساط البرلمانية حول الشروط والحجج القانونية التي أحدثت أثرا كبيرا في موقف السلطان.
2. قرر سيدي محمد تقديم تنازلات متأثرا بأحداث مصر وبالعريضة الموقعة من قبل الباشوات والقواد.

لم تدرك النخب المخزنية في منطقة الحماية الإسبانية تفاصيل أزمة القواد الكبار إلا متأخرا، إذ ذكرت تقارير المراقبين الفرنسيين الخاصة بالمنطقة الخليفية لشهر يونيو 1953 على أن منطقة تطوان لم تأخذ علما بشأن العريضة الموقعة من قبل مئتين وسبعين (270) زعيم محلي في منطقة الحماية الفرنسية، والتي طالبت بخلع السلطان مولاي محمد بن يوسف، إذ ظلت التعليقات في هذا الموضوع جد محدودة[603].

حاولت السلطات الإسبانية استغلال هذه الأزمة، لتوسيع المجال الجغرافي لمنطقة حمايتها، فوجدت في تقوية نفوذ الخليفة السلطاني داخل البلاد وحثه على التخلي عن تبعية السلطان، ثم إعلان نفسه ملكا مستقلا في المنطقة الخليفية سبيلا يمكن أن يتيح تحصيل ولاءات جديدة داخل الأقاليم السلطانية، لسد الفراغ الذي سيحدثه عزل مولاي محمد بن يوسف. فورد في مذكرة المكتب الدبلوماسي للحماية في الرباط حرص المقيم العام الإسباني الجنرال فالينو (Valiño) على اللقاء اليومي بالخليفة السلطاني، من أجل التقرب منه بشكل أكثر، إذ ظل يعده خلال كل زياراته بمرافقته قريبا إلى مدريد وتخصيصه بأنواع من الهدايا والتشريفات، كما حث عائلته على القيام بنفس الأمر مع نساء قصر الخليفة، فجاء وصف هذه المذكرة لخطاب المقيم العام الإسباني للخليفة السلطاني بالقول: **"أنت صديق لنا، فعلت اسبانيا كل شيء لتسهر على إسعادك، وستفعل أكثر من ذلك مستقبلا، أما بخصوص العلاقة مع السلطان ، الذي لا نعلم ما سيحل به، فموقفه ليس قويا للغاية لكي تستمر في طاعته، سنجعل منك ملكا وسنوسع المنطقة الإسبانية لفائدتك، فيبدو أن المشاكل لا تتوقف عن التفاقم للفرنسيين في المغرب، لذلك من الواجب أن نرمي بكامل ثقلنا لنكون نحن المستفيدين من هذه المسالة"**[604]، لكن موقف الحماية الإسبانية من التعامل مع أزمة السلطان جاء بشكل مخالف في المنطقة الدولية، إذ عملت على تعزيز معارضة النخب المخزنية في طنجة لتحالف الباشوات والقواد، إذ اعتبرت التقارير الفرنسية من اللقاءات الأسبوعية التي كانت تجمع ممثل مديرية الشؤون الأهلية الإسبانية بعبد الله كنون رئيسا لعلماء طنجة كانت بغرض دعمه في صراعه ضد الكلاوي[605].

---

وفي الاخير، لم يخفي القايد ادريس رضاه عندما لاحظ أنه لا زال من الممكن تسوية مصير العلاقات الفرنسية المغربية في جو من الانفتاح، كما صرح وبدون غموض أن هذه السياسة في نظره أفضل من تلك التي سادت خلال إصدار عريضة القواد".

-**S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Résultat du sondage psychologique effectué par le contrôleur civil chef de cercle de Taza**, A.S. Les opinions du Caïd Driss EL MEJATTI des Ghiata à l'égard de la déclaration du Sultan,** Taza ,17 juin 1953

[603] **-S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Cabinet diplomatique Rabat, Note N°568, Tétouan, 10juin 1953.

[604]- **S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Cabinet diplomatique à Rabat, Note N°544, Tétouan, 2 juin 1953.

[605]- جاء وصف لقاءات عبد الله كنون مع ممثلي الحماية الإسبانية على النحو التالي: "عبد الله كنون المدعوم بقوة من قبل مندوبية الشؤون الأهلية الإسبانية يحضر مرة في الأسبوع عند السيد توماس كارسيا فيكيراس الذي يزور من وقت لأخر طنجة ويعود محملا بحزمة من الصحف الفرنسية التي تصف المعركة بين المتدخلين",

كشفت أزمة القواد الكبار عن عدم تمكن الإدارة الفرنسية من استيعاب التوازنات الفعلية للسلطة في المغرب، إذ ظلت بنية سلطة مغرب الحماية هشة وتعج بالتناقضات، إذ لم تتمكن إدارة الحماية من إيجاد نموذج ملائم للسلطة في المغرب، فجاءت محاولاتها لخلق بنية قادرة على احتواء مختلف التفاعلات السياسية، منحصرة بين تفكيك وإعادة إحياء أنماط تقليدية للسلطة في المغرب، فمهما يكن من مسألة إخلاص نخب المخزن للسلطات الفرنسية، إلا أنه لا يمكن الاقتصار عليها لتأويل أسس اختلال تبعية هذه النخب للسلطان، إذ نتج سلوكهم السياسي عن مزيج مركب من الخوف نحو الخضوع المطلق لسلطان الشريف، ومن العداوة نحو البورجوازية المتمدنة من سكان الحواضر التي تمثلت في حزب الاستقلال، ومن التضامن النفعي الذي جمع بينهم من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة[606].

# • الفصل السادس: انعكاسات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية على المخزن والمجتمع المغربي

**S.H.D.V, sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Cabinet diplomatique Rabat, Note N°568, Tétouan, 10juin 1953.

[606]- ريمي لوفو، الفلاح المغربي،... م. س.، ص.20

## - الفصل السادس: انعكاسات اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية على المخزن والمجتمع المغربي.

### 1- النخب المخزنية والنسق الاجتماعي المغربي على عهد الحماية.

#### 1-1-المخزن والبنيات العقارية القبلية على عهد الحماية:

منح نظام الحماية في المغرب للباشوات والقواد صلاحيات واسعة لاستغلال السكان وابتزازهم، والعيش على حسابهم، معتقدة أن المؤسسة القائدية في المغرب قد أسست سلطتها وفرضت طاعتها داخل مجالاتها باعتماد الترهيب المتواصل وصيانته من خلال الانتهاكات اللامحدودة والجرائم المتكررة، فلم تكن مهمتها سوى تعزيز هذا الوضع من خلال منحه مرونة قانونية، لجعله قادرا على استيعاب المتطلبات الاستعمارية، وهي في الأصل سياسة مقصودة، ترمي إلى تحقيق أهداف متعددة منها؛ تخفيف العبء المالي على الإدارة الاستعمارية، وخلق تناقضات بين السكان وأعيانهم لترسيخ قناعة أن الحاكم المستعمر أكثر استقامة ونزاهة من الحاكم المحلي[607].

أفرز السلب القائدي المكثف لوسائل الإنتاج داخل المجالات القبلية، انهيارا للنظام الإنتاجي المحلي، فقليلة هي الأراضي الصالحة للزراعة التي ظلت في حيازة ملاكها المحليين، بشكل أصبح معه القايد يمثل مصير القبيلة الذي لا مفر منه، فعمل في البداية على جعل العديد من العائلات تموت جوعا، أو دفعها إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية المستقبلة القريبة، بالاستيلاء على مصادر عيش الساكنة، لدرجة جعلت الناس يتخلون عن ممتلكاتهم مقابل يوم أو يومين من الطعام، فتمكن بذلك من الاستيلاء على كل ما يرغب فيه داخل

[607]- حماني اقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2002، ص.260، كما جاء تصريحات المستجوبين متطابقة حول نزاهة الحاكم المستعمر في مقابل تعسف النخب المحلية، الرواية الشفوية: ادريس المزابي، دائرة واد ايناون، قبيلة الحياينة، يبلغ من العمر ، المزداد بشكل تقريبي سنة 1937.

القبيلة[608]. وتفاقمت عواقب هذا الاحتكار مع تزايد الضغط الديمغرافي، وتنامي الإكراهات القانونية والعسكرية والمالية، فتدفقت بذلك اليد العاملة القبلية على الحواضر المغربية خاصة الساحلية منها، بالرغم من عدم توفرها على إمكانيات لإدماج جموع شباب القبائل، مما أسفر عنه أزمة اجتماعية خطيرة على المستويين الحضري والقبلي[609].

عمدت الإقامة العامة إلى مكافأة المتعاونين معها من بين النماذج القائدية أثناء إرساءها لنظام الحماية في المغرب، فمكنتهم من استعادة قيادة مجالاتهم السابقة، وهو ما شكل فعليا إطلاق العنان للاستغلال القائدي، إذ بادرت أبرز النماذج القائدية، التي شكلت حكومة مولاي عبد الحفيظ إلى تدارك ما ضاع عنها من امتيازات إبان مقامها في فاس، معززة هذه المرة برقابة إدارة الحماية، التي بررت تفويضها لتدبير هذه المجالات لفائدة القواد الكبار بعدم توفرها على إمكانات كافية لوضع رقابة شاملة على هذه المناطق، إذ ساد الاعتقاد بأن هذه النخب المخزنية قادرة على كتم نواياها الحقيقية في الحصول على الثروة وعلى إظهار قدر من الاعتدال أثناء مزاولتها للسلطة في إطار نظام الحماية[610].

---

[608]- سيطرت النخب المخزنية على أغلب سبل عيش الساكنة المحلية داخل مجالاتها: "امتلك القايد البشير الزمراني لقبيلة التسول إلى حدود 1945، ما يزيد عن الثلثين من مؤونة القبيلة من الحبوب وغيرها"، يُنظر:

**S.D.H.V.Paris, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1549,** Lettre Vizirielle N°6189, du conseiller du gouvernement chérifienne, Avis au chef de cercle de Taza, A.S. sur la réponse du Cadi Tsoul-Branès, en date du 24mai 1947.

[609]- لم يطرأ على الانتاج الزراعي أي تحسن بالوسط القروي التقليدي، إذ أن الأربعة ملايين من الهكتارات المزروعة من لدن الفلاحين المغاربة كانت لا تنتج على مر السنين، إلا النصف أو الثلث من المحاصيل التي كانت تنتجها الأراضي التي بحوزة المعمرون، يُنظر:

ريمي لوفو، **الفلاح المغربي المدافع على العرش**، ...م. س.، ص. 13.

[610]- يشير المراقب الفرنسي قائد منطقة دكالة عبدة الضابط فيلتي( FELTIER)، خلال سنة 1912 إلى الوضع الاجتماعي الذي خلفته عودة القايد عيسى بن عمر لممارسة القيادة داخل مجاله: "في حين خلال جولتي لأخذ القيادة خلال شهري أكتوبر ونونبر 1912، شعرت أن سي عيسى يرغب بصدق أن يسير بتوافق معنا فهل كان إحساسي هذا مطابق للحقيقة، لكنني انتبهت فيما بعد أن رغبته في الولاء لن تستطيع الصمود أمام لهفته لاستعادة ما ضاع خلال مقامه بفاس. لكنني كنت واهما عندما اعتقدت أنه سيتحلى ببعض السرية، وسيستطيع التحكم في لهفته الأولى، والاكتفاء بالتهام قبائله بشكل معتدل، ولذلك إذن وبنوع من الثقة في المستقبل طبقت وبولاء شديد نظام الإدارة المقترح والموافق عليه من قبل سي عيسى نفسه." ينظر:

**A.D.N, Fonds de Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifienne, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N° 28, Dossier N° F.17,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 625.R, du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S **Si Aissa Ben Omar**, Mazagan, 27 juillet 1914 .

جاءت النتائج معاكسة تماما لما خططت له الإدارة الفرنسية، فمباشرة بعدما اكشفت هذه النماذج القائدية نية سلطات الرقابة الفرنسية في التغاضي عن مختلف الانتهاكات[611]، لم تتردد في تسخير مختلف أنواع العنف اللفظي والجسدي، كآليات لإخضاع النسيج الاجتماعي داخل مجالاتها، مستغلة التواطؤ المصلحي للرقابة الفرنسية، فجاءت تقارير المراقبين الفرنسيين حول السلوك الوظيفي لهذه النخب تعج بعدد من هذه الأشكال؛ إذ كان الشتم والإهانة من أدبيات الخطاب القائدي اتجاه الساكنة، وكان الضرب بالعصي وسيلة متداولة في حق كل من يخالف أوامر هذه النخب، كما كان الاعتماد على العصابات في نوع البلطجة الموجهة، أداة أولية لخلق الفتن والتستر على تجاوزات القائدية[612]، فيبدو أن سلطات الحماية لعبت دورا أساسيا في تعزيز هذه الممارسات من خلال السكوت المتعمد عن مختلف التجاوزات، فلم يكن لدى الإقامة العامة استعداد لزجر خدامها، بل على العكس من ذلك؛ عمدت إلى مواصلة سياسة استقطابها اتجاههم، وهو ما استغلته هذه النخب سواء المحلية أو المركزية من أجل حيازة هكتارات شاسعة من أراضي الجموع عن طريق البيع والشراء، في تعاون وتنسيق فيما بينها، ثم المبادرة إلى الاستفادة من النصوص القانونية التي وضعتها إدارة الحماية من خلال تسجيل هذه الأراضي لتأمين حيازتها[613].

---

[611]- جاء تبرير تغاضي إدارة المراقبة الفرنسية على تجاوزات القايد العيادي على النحو التالي: " نعلم ولكن يجب أن نعفو عنه، فلا يمكننا تدبير الأمن بنفسنا في هذه المناطق الشاسعة، التي ليس لنا فيها كقوة عسكرية سوى دركيان في ابن كرير"، يُنظر:

Daniel RIVET, **Lyautey et l'institution**, …Op.cit., T. 2, p.181.

[612]- جاءت التصاريح حول معاملة عيسى بن عمر لساكتة التي تحت سلطته على النحو التالي: " يهين ويشتم باستمرار، ويضرب الناس بالعصى بنفسه عندما يفكرون في الشكاية ضده، ويمنح تراخيص الليل للمجرمين ولا يزج بهم في السجن إلا إذا اضطر لحماية نفسه من انتقاداتنا، يجمع ويسلح الأوغاد من أجل خلق الفتنة في فخذته والفخذات المجاورة لها، وقد قدم العديد من نبلاء فخدة تامرا ليعرضوا لمعاناتهم، والتمسوا مني أن أطلب منكم تخليصهم من عجوز مجرم وغير سوي"، يُنظر:

**-A.D.N., Fonds Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 28,** Dossier N° F.17, Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. Si Aissa BEN OMAR, Mazagan, 12 oct. 1914.

[613]- جاءت عدد من التقارير تؤكد حيازة أراضي الجموع من قبل عدد من نخب المخزن: "يشرفني أن أحدد لكم الظروف التي من خلالها تمت حيازة بلاد ولاد صلاح العين بمنطقة حريز التي توجد قرب محطة بوسكورة وتبلغ مساحتها 678 هكتار من قبل الحاج عمر التازي، هذه الأرض كانت عبارة عن أرض جماعية لبطن كروتة، الذي يتألف من 8 قبائل، منح ممثلين عنهم الصلاحية لثمان وكلاء كل واحد منهم يمثل قبيلة قاموا ببيع هذه الأرض بترخيص من القايد محمد بن عبد السلام برشيد". يُنظر :

**-A.D.N., Protectorat de France au Maroc, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26,** dossier N°F.8, Région civile de la Chaouia, Lettre N° 85 C, Du Contrôleur Civiles en Chef de la région de la Chaouia

اشتد التنافس بين النخب المخزنية المحلية بعد إدماجها في نظام الحماية، فكان التسابق محتدما على جمع الثروة وإخضاع السكان لتحسين مراكزهم السياسية داخل النظام الجديد، إذ وعت هذه العناصر بمعايير إدارة الحماية في التعامل معهم، لكن هذا التنافس لم يجر سوى المزيد من الاضطهاد والقمع على الساكنة المحلية، في حين تضاعفت ثروات القواد[614]، إذ وضعت الإقامة العامة ترتيبا خاصا لنخب المخزن حسب الأهمية السياسية، التي ارتبطت بشكل مباشر بالإمكانات الاقتصادية لهذه النخب، مما جعل من باشا مراكش التهامي الكلاوي يحتل المرتبة الأولى داخل التصنيف، ويليه القايد العيادي في المرتبة الثانية، فلم يكن لهذا التصنيف سوى أن يغدي شعور الغيرة بين هذه النخب، ليحتدم التنافس بينها على تحصيل الممتلكات واقتطاع الضرائب، لبلوغ ثروة التهامي الكلاوي، وهو ما أثر سلبا على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمغاربة"[615].

يمكن القول إن نهج الإقامة العامة لسياسة القواد الكبار وتعزيزها طيلة مراحل تطور نظام الحماية تسبب في تنامي حجم تجاوزات هؤلاء الأعيان داخل مجالاتهم، فتفاقمت مظاهر القمع واستفحل التهميش، وأضحى سكان القبائل رهينة لزج مسترسل في المنافسات الدموية[616]، أو في السخرة الاجبارية، كل ذلك تحت وطأة الاستغلال الضريبي، والسلب المنظم للعقارات، فأصبح الشعار السائد في مراكز إشعاع القائدية هو "العصى والخدمة" (أكُورَايْ أو الخدمة) [617].

---

au Ministre Plénipotentiaire Délégué à la résidence Générale, A.S. Acquisition de Si Hadj Omar TAZI d'un terrain collectif,
Casablanca 7 juil.1922.

[614] -Ibid**., Direction des affaires chérifiennes**, lettre N° 01134, Du directeur des affaires chérifiennes au directeur de l'intérieur à la résidence générale, A.S., Lettre anonyme contre le caïd Ahmed BEN LHOUSSAINE (Rehamna), Rabat, 19 jan. 1955.

[615]- **A.D.C.N.Paris, Série Maroc, Carton N°1,** dossier N°28, Direction des affaires indigènes et du service des renseignements, lettre N°2401, du Maréchal Lyautey au ministre des affaires étrangères , A.S. Caïd El Ayadi du Marrakech, Rabat, 20 déc.1942.

[616]- ساهم سكان القبائل في مختلف جبهات القتال الفرنسية خلال القرن الاستعماري الذي يصفه الفرنسيون بالقرن الدموي، بداية بحروب التهدئة، مرورا بالحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الهند الصينية، والتهدئة في منطقة القبائل في الجزائر، إضافة إلى حركة الباشوات والقواد ضد السلطان.:

Emmanuel Hecht et Pierre Servent, **Le siècle du sang 1914-2014**, Éd. L'express Perrin, mai 2014, p.198.

[617]- حماني اقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2002، ص.260. ورد نفسه في الرواية الشفوية

عملت إدارة الحماية على دعم النخب المخزنية للحفاظ على ممتلكاتها وهيبتها داخل المجال المغربي، فخلال أزمة الديون، التي لحقت بعدد كبير من هذه النخب عقب ارتفاع مديونتها بشكل عجزت معه الوفاء بالتزاماتها، استغلت إدارة الحماية مداخيل الجماعات المحلية لتسوية وضعياتهم اتجاه مختلف الدائنين، عبر شراء هذه العقارات أو رهنها لفائدة المجالس الجماعية المحلية لإنقاذها من الحجز القانوني، ثم البيع في المزاد العلني دون سعرها الحقيقي، وإن كانت هذه الإجراءات قد أنقذت فعليا ملكيات هذه النخب من المصادرة، بيد أن ضمان المصلحة العامة للساكنة ظل سببا واهيا؛ فبعدما تم شراء هذه العقارات، عادت الإدارة الفرنسية لوضعها مجددا تحت تصرف هذه النخب في صيغة إيجار رمزي ولمدى الحياة، كما أن هذه العقارات الموضوعة تحت رهن الجماعات المحلية، كانت في واقع الأمر ملكيات غير مسجلة، رفضت مختلف المؤسسات الاستعمارية اعتمادها كرهن عقاري لتخصيص قروض تحت ضمانتها لهذه النخب، في حين عرفت أسعارها تراجعا كبيرا خلال مرحلة الحربين، إذ لم تحظ أبدا بإقبال كبير لامتلاكها عن طريق الشراء[618].

حرصت النخب المخزنية على حفظ النسق الضريبي داخل التجمعات المغربية، فعلى الرغم من الاستنزاف المضطرد الذي شهده المجال المغربي خلال مرحلة الحماية، وخاصة إبان صراعات المتربول الدولية، أبت هذه النخب إلا أن تواصل ملأ خزائن الحماية بأموال الجباية، إذ وجدت فيها ضالتها لتوفير مصادر اغتناءها الذاتي، فكان تأمين رواتبهم رهين بدرجة بطشهم السلطوي[619].

ظلت إدارة المراقبة الفرنسية تتستر على اعتداءات رجال المخزن على النسيج المجتمعي، ولم يكن الكشف على هذه الانتهاكات، إلا برغبة منها في معاقبة هذه العناصر، فمن بين هذه الاعتداءات المثيرة للجدل الاجتماعي؛ أن القايد عيسى بن عمر العبدي قام بعقد قران بناته بعناصر من ساكنة قبيلته دون أخذهم علما بذلك، ثم سلموا فيما بعد عقود قرانهم،

---

[618]- جاء في تقرير حول حل مسألة الديون المتراكمة على القايد العيادي اللجوء إلى مداخيل الجماعات المحلية: "سيتم اقتطاع هذا المبلغ من مداخيل جماعات «الأهالي» وسيتم رهنه بعقار من الصف الأول للممتلكات القايد، إجراء ثالث تم إنجازه لدى صندوق القروض العقارية للمغرب قوبل بالرفض هذه المؤسسة ترفض بشكل قاطع الموافقة على عملية مهمة كهذه دون ضمانة الدولة الشريفة".

**-A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°1,** dossier N°3**,** Direction des Affaires Indigènes, Lettre N° 1650, du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre

[619] - Ibidem.

إلا أن بنات القايد ظللن تقمن في إقامتهن الخاصة، دون الالتحاق ببيوت أزواجهن، إلى حدود نشوب الخلاف بين القايد وإدارة الحماية والذي ترتب عنه عزله من وظيفته وإبعاده من مجال نفوذه السابق[620].

انتشرت ظاهرة الرسائل المجهولة المصدر بشكل كبير داخل مختلف الأوساط المحلية، فكانت تقدم العديد من الشكايات لمكاتب المراقبة المحلية، أو مباشرة للإقامة العامة دون الإشارة إلى أصحابها ضد النخب المخزنية، حيث نتج لجوء الساكنة لهذا النوع من التراسل لتفادي بطش النخب المخزنية، عقب الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها كل من تجرأ لرفع شكايته ضد أحد هذه النخب، فيشير المشتكين ضد عدد من القواد إلى الاعتداءات القاسية، التي تعرضوا لها عقب أخذ علم من قبل القواد بهذه الشكايات التي وضعت ضدهم لدى الإقامة العامة: "عندما بلغ إلى علم القايد تحركنا لطلب حل نزاعنا معه لدى الإقامة العامة في الرباط، بالاستناد على ما قررته السلطات المحلية للمراقبة منذ بضع سنوات، دخل القايد في غضب شديد وبعث بخمسين من الرجال مسلحين بعصي يقودهم المقدم محمد ايت التايق، في مهمة لتخريب منزلنا، وبعدما سلبنا من كل ما كان يحتويه المنزل من قمح، وزيت، وتين مجفف، قام هؤلاء الرجال بهدم المنزل تماما، ثم قام القايد بزرع القمح في موضعه، ليس هناك ما يمكن أن نضيفه لهذا البلاغ فالأحداث تصف نفسها بنفسها، في حين نشير إلى أن إخواننا محمد وحمو وعبد السلام تم الزج بهم في السجن"[621].

أدانت سلطات المراقبة الفرنسية هذه الظاهرة، واعتبرتها حملا مضافا على مسؤولياتها خاصة مع تراجع عدد الموظفين الفرنسيين خلال مرحلة الحرب. فجاءت

---

[620]- جاء وصف المشتكين من تعسف القايد عيسى بن عمر العبدي في مسألة الزواج بابنتيه على النحو التالي:" تزوجت بدون علمي بابنة سي عيسى بن عمر العبدي خلال مقامه بفاس منذ أربع سنوات، وعندما قدم سي عيسى من فاس توجه أعيان القبيلة للقائه بأزمور، هناك أخبرني أنه زوجني ابنته ومنحني في نفس الوقت العقد العدلي المتعلق بالزواج، ولكن فيما بعد لم يعد سي عيسى لفتح هذا الموضوع، ولأنه كان شخصا قويا جدا لم أتجرأ على تذكيره، بشكل أن ابنته لم تأتي يوما إلى بيتي، وأني لم أرى أبدا زوجتي التي لا تزال في بيت أبيها. ي قايد عبدة القوي سي عيسى بن عمر أنه قام بتزويجهما من ابنتيه دون علمهما بعقد عدلي وفق الشرع لكنه امتنع ولم يسمح فيما بعد لابنتيه بالالتحاق بأزواجهن، ولما كان له من سلطة في تلك الفترة لم يمتلكا الجرأة لمطالبته بذلك "، يُنظر:

**-A.D.N., Fonds Protectorat, Carton N° 28,** dossier N°F.17, Cercle de Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 2898, du M. SCHULTZ Commandent de Cercle de Abda au M. LYAUTEY Résident Général, A.S. Des filles de Si Aissa BEN OMAR, Rabat, 14 nov. 1915.

[621]- وردت هذه الشكاية ضد القايد عمار دحميدو لقبيلة مرنيسة، يُنظر:

**S.D.H.V.Paris, Sous Série 3H Maroc,** Direction des affaires indigènes, Carton N°1551, lettre N°30, A.S. Requête présenté par Mohamed et Ali Ben Hadj M'hmed Douieb du Douar Khandeq Aslane, Tribu de Mernissa, Rabat, 1 fév. 1934.

تقاريرهم غالبا ما تدافع على نخب المخزن، وتتهم مرسلي هذه الرسائل بالتآمر ضد هذه النخب؛ لذلك اعتقدت أن من المفيد وضع حد لهذه الظاهرة، عبر اتخاذ عقوبات قاسية ضد مرسليها والمتعاونين معهم؛ من كتاب عمومين ووكلاء وكل من يسترزق من خلال الادعاءات، معتبرة إياهم المحرضين الحقيقين إلى اللجوء إلى هذا النوع من الشكايات ضد نخب المخزن[622]، والجدير بالذكر إن هذا النوع من الشكايات تزايد بشكل كبير بالموازاة مع الحملة التي قادتها جرائد الحركة الوطنية ضد نخب المخزن، وهو ما دفع بإدارة الحماية إلى تحفيز مراقبيها على السهر للتحري الدقيق عن مصدر هذه المراسلات ومعاقبة كل المتداخلين في تحريرها وبعثها إلى السلطات الفرنسية[623]، ومهما يكن من شأن حقيقة هذه الرسائل المجهولة المصدر، إلا أنها ركزت في مجملها على أشكال الانتهاكات التي اقترفت فعليا من قبل نخب المخزن خلال مرحلة الحماية من قبيل:

1- معاقبة الساكنة ودون ذنب بالسجن، أو الأبعاد عن مجالات استقرارها.

2- التحرش بنساء القبيلة.

3- انتهاك حرمة المقابر[624].

4- استغلال الناس في خدمات السخرة، معتبرة إياهم كدواب التي في ملكيتهم[625].

---

[622]- جاءت التقارير التي تصف اشتغال سلطات المراقبة للكشف عن مصادر هذه الرسائل على النحو التالي: "كتبت الرسالة موضوع مراسلتكم خارج الدائرة فالخط الذي كتبت به يتوافق مع خط شكاية مماثلة، اعتبرت لا أساس لها من الصحة، أرسلت في يونيو 1927 إلى المقيم العام، ولم يتم معرفة صاحبها، فيبدو أنه تمت كتابتها أو على الأقل التحريض على كتابتها من قبل أحد أعداء القايد"، يُنظر:

**S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1555, 1ère Partie,** Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°209 TN/C, du chef du Bureau de Bab Moroudj au commandant de territoire de Taza-Nord, A.S. Réclamation contre Caid Allal ouled Amar d' Hmidou, Taza, 3oct.1928.

[623]- ورد لدى تقارير المراقبة في منطقة مرنيسة جهة فاس الحملة الادعائية ضد القايد محمد بن عمار دحميدو، الذي دافعت عليه إدارة الحماية للخدمات الكبيرة التي قدمها لها في عدد من المحطات: "ومهما يكن من أمر هذه الرسالة، لا تشكل سوى عنصرا واحدا من حملة الافتراء التي تم إطلاقها في الصحف الوطنية ضد قايد مرنيسة، فيبدو أنه يتم استخدام عدد من طلبة القرويين المقربون من أعيان الملحقة كوسيط بينهم وبين هذه الصحف. ولم يبقى سوى تحديد أعيان القبيلة الذين هم مصدر هذه الافتراءات الموجهة ضد القايد"، يُنظر:

- **S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1555,** 1ère Partie, Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°209 TN/C, du chef du Bureau de Bab Moroudj au commandant de territoire de Taza-Nord, A.S. Réclamation contre Caïd Allal ouled Amar d' Hmidou, Taza, 3oct.1928.

[624]- جاء في رسالة مجهولة المصدر لسكان قبيلة مرنيسة إشارة إلى تحويل القايد محمد بن عمار دحميدو ضريح سيدي علي بن داود إلى ساحة للسباق، يُنظر:

**- S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1555, 2ème Partie, Direction des affaires indigènes, Service des renseignements**, lettre N°34 HL/2/C, du chef du Bureau de Bab Moroudj au commandant de territoire de Taza-Nord, A.S. **Plainte contre Caïd de Mernissa,** Taza,13 jan.1951 **.**

تعددت أوجه الاستغلال الاجتماعي في الحواضر المغربية على نفس نهج نظيراتها في المجال القبلي؛ فتشير عدد من الشهادات للساكنة الحضرية، أنها أجبرت تحت التهديد والتعذيب الجسدي إلى بيع عقاراتها لعدد من الباشوات بالسعر الذي ترغب فيه هذه النخب، وتحميل هذه الساكنة كذلك مختلف التكاليف المترتبة عن هذا النوع من العمليات التجارية[626]، كما فرضت هذه النخب الحصرية على عدد من السكان تقديم خدمات مجانية في أوراشهم؛ إذ عمد الباشوات إلى تشييد مختلف إقامتهم بشكل شبه مجاني، عن طريق استغلال مناصبهم المخزنية لتلفيق عدد من التهم للعاملين والمكلفين بعمليات النقل في الأوراش لإقناعهم من عدم جدوى المطالبة بمستحقاتهم، أو الشكاية ضدهم[627]، كما اشتكى أصحاب المعامل من المزودين بمواد البناء من تعسفات هذه النخب فجاء في الشكاية ضد باشا أكادير أنه أجبر المسؤول عن معامل الجبس في منطقة تابلكوكت (منطقة مير اللفت تزنيت) على تزويده ب 30 طن من الجبس شهريا لمختلف أوراش البناء التي في ملكيته، فزوده في المجموع ب 3000 طن من الجبس، الذي تبلغ قيمته تقريبا 100 فرنك للقنطار الواحد، فتم تشغيل لهذا الغرض ما بين 20 و25 عامل في الأفران، ولكن لم يتم صرف أي مستحقات لفائدتهم، كما أجبرت المزوِّدِين بمواد البناء على نقلها إلى الأوراش مجانا[628]، ويمكن أن نضيف إلى هذه التجاوزات إقدام النخب المخزنية الحضرية على إنجاز أشغال البناء دون طلب التراخيص

---

[625]- Ibidem.

[626]- جاءت شكاية أحد ساكنة أيت ملول ضد باشا أكادير على هذا النحو: "أمتلك قطعة أرضية في أيت ملول، اقترح علي لبيعها بمبلغ 300000 فرنك فرنسي، لكن الباشا الذي كان يرغب في شرائها أجبرني على تفويتها له بمبلغ 100000 فرنك، كما جعل تكاليف التسجيل على نفقتي، ثم منحني 100000 فرنك التي كان يجب خصم 35000 فرنك منها مجموع التكاليف الأخرى التي جعلها تحت نفقتي، لم أقبل بهذا الوضع، فقام بالزج بي في سجن أكادير بدون محاكمة، وأجبرت على العمل في بناء منزله الجديد لمدة 25 يوما، كما تلقيت العديد من اللكمات، وجعلني أقوم بعمل شاق جدا" ، يُنظر:

-S**.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°2037, Direction des affaires indigènes, Service des renseignements**, lettre N°862 AB/I, du chef de bureau des affaires indigènes d'Agadir Banlieue au Commandant du territoire d'Agadir, A.S **Réclamation de Mbarek Ben Mohamed contre Pacha d'Agadir**, fév. 1950

[627]- جاءت شكاية أحد ساكنة أكادير ضد باشا المدينة على الصيغة التالية: "قادني الباشا تحت عذر واه، وأجبرت على العمل في بناء مسكنه الجديد لمدة ثمانية أيام، كما أديت مبلغ 15 ألف فرنك مقابل إطلاق سراحي"، يُنظر:

-S**.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°2037, Direction des affaires indigènes, Service des renseignements**, lettre N°862 AB/I, du chef de bureau des affaires indigènes d'Agadir Banlieue au Commandant du territoire d'Agadir, A.S **Réclamation Lahcen Ben Abid**, 22 fév. 1950.

[628]- S**.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°2037,** Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°862 AB/I, du chef de bureau des affaires indigènes d'Agadir Banlieue au Commandant du territoire d'Agadir, A.S Réclamation de Moulay Brahim Bou Chakka, Amin de Tarrast, 20 fév. 1950.

الخاصة بهذا الشأن، مما جعلها تتخذ مظاهر منشآت عشوائية، دفعت بالإدارة الفرنسية إلى التدخل قصد توقيف إتمامها، داعية إياهم إلى أهمية اللجوء إلى المصالح البلدية لأخذ موافقة قسم التصاميم قبل معاودة هذه الأشغال"[629].

انتقلت عدوى التعسف على الساكنة المغربية من النخب المخزنية خلال عهد الحماية، إلى خدامهم المقربين، حيث عمدوا إلى استغلال قربهم من هذه النخب، لممارسة أنواع من الابتزاز والعنف ضد العامة؛ فسجلت تقارير المراقبة الفرنسية عددا من الحالات، التي فرضت بالقوة وساطتها بين الساكنة وهذه النخب، فأجبر كل من يريد لقاء القايد على أداء مبالغ لهؤلاء الأعوان، في حين كان يتعرض الرافضون لهذه الوساطة إلى أشكال متنوعة من التعنيف، كما تفشت ظاهرة طلب الرشوة بين هذه العناصر، مدعية قدرتها على توجيه قرارات النخب المخزنية حسب إرادتها[630].

## 1-2- النخب المخزنية في علاقتها ببقية الأطياف الاجتماعية:

حفزت سياسة الإقامة العامة النخب المخزنية على عدم الالتزام بمسؤولياتها المالية اتجاه مختلف العناصر الأجنبية، فجاء عهد الحماية مكتظا بشكايات وجهها عدد كبير من الأجانب في موضوع عدم وفاء هذه النخب بالتزاماتها المالية، والملاحظ أنه على الرغم من

---

[629]- ورد في تقارير المصالح البلدية الأشغال الغير مرخصة التي أقدم على إنجازها عمر التازي: "يشرفني أن أخبركم أن الحاج عمر التازي وزير الأملاك المخزنية في طور تشييد بناية للاستخدام، على حدود دار المخزن.
لم يطلب الحاج عمر التازي أي ترخيص لإنجاز هذه الأشغال على النحو أن هذه البناية توجد خارج الخط النهائي للطريق، سأكون ممتنا إذا ما تمكنتم من إشعار وزير الأملاك المخزنية بضرورة الخضوع لقوانين التنظيم البلدي شأنه شأن الجميع".
يُنظر:
**-A.D.N., Protectorat de France au Maroc, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26, dossier N°F.8,** Services municipaux, Service du plan en ville, Lettre N° 653, Du Directeur des Affaires civiles au Colonel de la région de Fès , A.S. **Construction par Hadj Omar** TAZI, Rabat 19 fév.1919**.**

[630]- جاء في تقارير المراقبة الفرنسية حول سلوك سائق القايد عبد الرحمان الوزاني: "لم ينقطع سائق القايد عبد الرحمان الوزاني المسمى العياشي عن سلوكه، ففي كل مرة يتوجه فيها القايد إلى السوق لحل القضايا، يمنع هذا السائق الذي يرافق القايد الناس من عرض شكاواهم على القايد ويطلب منهم مبالغ مالية، أما الذين يرفضون الامتثال إليه فيتعرضون للشتم أو حتى للضرب من قبله، فنراه يوزع في الأسواق على البعض الإهانات، وعلى الأخرين الضربات، حدث كل هذا دون علم سلطات المراقبة، كما يجبر أعوان القاضي على اقتسام أجورهم معه. وعندما يتنقل القايد من أجل بعض المصالح المرتبطة بأعمال مخالفة للقانون مثل الحيازة التعسفية للأراضي، إحداث اضطرابات قلاقل داخل القبيلة، أو لجرد الممتلكات في تركة، أو غيرها من الدوافع، يقترح السائق إصلاح الأمور مقابل مبالغ مالية مهمة، باختصار السائق العياشي يحل محل القايد والقايد والشيخ والمقدم، تمكنا أن نقتنع من خلال تحقيق الذي أجريناه للكشف عن حقيقة هذا السائق، نعلم جيدا أن كبار موظفي المخزن والسلطات الفرنسية لا يقبلون بهذه العمليات، لذلك قمنا بإشعارهم لوضع حد لها، يُنظر:
**A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41,** dossier N°G.3.4, Section d'état, Lettre N° 1937, Du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Politiques, A.S. Agissements du chauffeur du Caïd ABDERRAHMAN BEN ABDESELLAM EL OUAZZANI, Rabat, 30 nov. 1937.

عدم توفر هذه النخب على حصانة قانونية باستثناء المنتمين منهم إلى العائلة السلطانية[631]، إلا أن إدارة الحماية تدخلت عادة لمنع متابعتهم لدى المحاكم ذات الاختصاص، وهو ما خلق استياءا عاما لدى ذوي المصالح من الأجانب وخاصة التجار الفرنسيين، الذين ظلوا يشتكون بشكل متواصل ضد هذه الوضعية، معتبرين أن من واجب إدارة الحماية الوقوف إلى جانبهم ضد هذه النخب وإنزال عقوبة العزل من المهام ضدهم، لكن إدارة الحماية غالبا ما بررت عدم جدوى اتخاذ هذا النوع من التدابير الزجرية ضد هذه النخب، مستندة في ذلك على عدم توفرها على أملاك شخصية كفيلة بتأمين استخلاص هذه الديون التي في ذمتهم، خاصة إذا ما تم وضعهم خارج إطار الخدمة المخزنية[632].

وجد عدد من المستوطنين الأوربيين في الاستبداد القائدي؛ خدمة كبيرة لمصالحهم، حيث عرف العديد منهم كيفية الاستفادة من الفوضى التي كان يصونها القايد بنفسه، والتي كانت الإقامة العامة تتظاهر بجهل حقيقتها، فلم تكن هناك معاداة واسعة بين المستوطنين والقواد لأن استبداد الساكنة داخل المجالات التي ترابط بها هذه المستوطنات، غالبا ما تلاءم مع حساباتهم الخاصة[633]، في حين لم يتردد المستوطنون عامة في توجيه ملاحظاتهم إلى مكاتب المراقبة الفرنسية كلما تعارض السلوك الوظيفي لأحد ممثلي المخزن مع رغباتهم

---

[631]- جاء في مسألة الحصانة الممنوحة للنخب المخزنية المنتمية للعائلة السلطانية في حادثة عدم أداء ديون الباشا مولاي الزين العلوي: "التمسنا في الكثير من المرات الإذن لمتابعة هذا المدين، حتى اقترحت سلطات مراكش الموافقة على إزالة حصانة مولاي الزين كفرد من الأسرة السلطانية"، يُنظر:

**-A.D.C.N. Série Maroc, Carton N°3, dossier N°1**, **Ministère des affaires étrangère, Cabinet du Ministre**, Du Francis Grelle, Banque marocaine, et Société commerciale française au Maroc au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Créanciers de Moulay Zin**, Marrakech, 16 mars 1922.

[632]- جاء في شكاية التجار الفرنسيين ضد مولاي الزين العلوي ما يلي: "يتشرف الموقعون أسفله لطلب منكم هل من الممكن السماح باتساع هذه الوضعية فمن جهة المانحون الدين ذممهم المدينة معروفة ولا تناقش، ومن جهة ثانية المدين الذي لا ينكر ديونه والذي لا يستطيع أو لا يريد الوفاء بها، وحيال ذلك نجد أنفسنا مكتوفي الأيدي بسبب عدم إرادة الذين من الواجب عليهم دعم المصالح المشروعة للتجار الفرنسيين الشرفاء وإعطاء القدوة والدرس حول الولاء لمحميهم سمعنا دون وجود مكتوب أنه سيسمح للدائنين بمتابعة مولاي الزين، ولكن يضيف أنه سيتم فصله من منصبه مع العلم أنه لا يمتلك أي ثروة مما يجعل من غير المجدي أي حكم ضده" يُنظر:

**-A.D.C.N. Série Maroc, Carton N°3,** dossier N°1, Ministère des affaires étrangère, Cabinet du Ministre, Du Francis Grelle, Banque marocaine, et Société commerciale française au Maroc au Ministre des affaires étrangères, A.S. Créanciers de Moulay Zin, Marrakech, 16 mars 1922.

[633]- وصف المراقب المدني المكلف بمكتب دكالة عبدة موقف "في واقع الأمر، أن سي عيسى ومنذ زمن طويل يكره بعمق الساكنة فيظلمهم ويسحقهم بدون رحمة، لكن صرخات استغاثة هذا الشعب بأكمله لم تصل إلينا إلا شيئا فشيئا بموازاة مع تزايد ثقتهم فينا." يُنظر:

**A.D.N., Fonds Protectorat, Direction des Affaires Chérifiennes, 1MA/300, D.A.C.H., CartonN° 28, dossier N° F.17,** Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 848-R., du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandent Territoire des Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914

الخاصة، أو شعروا بتضييق من قبل هذه النخب على سير مصالحهم، لدرجة أن المراقبين الفرنسيين وجدوا صعوبة في الربط بين التهم الموجهة للنخب المخزنية، ومصالح المستوطنين المدعين ضدهم، فكانت العلة السببية لهذه الملاحظات غالبا جد غامضة، اضطرت معها سلطات المراقبة إلى تبني عدد من التأويلات من قبيل تبييت النية، أو التحريض غير المباشر وغيرها[634]، إلا أن سلطات المراقبة الفرنسية حاولت التعامل بقدر كبير من الحيطة والحذر مع هذا النوع من الاتهامات، التي مست في عدد من الحالات شخصيات مخزنية اعتُبر وجودها ذو أهمية استراتيجية لتنفيذ برنامج سلطات الحماية داخل مجالات قيادتها، فجاءت تقارير المراقبين الفرنسيين مؤكدة لعدم دقة الأحداث المعروضة عليها من قبل المستوطنين ضد هذه النخب، إلا أنها كانت حريصة على إحاطتها بقدر مهم من العناية، لتخصيصها بتحقيقات مطولة ودقيقة وفي بعض الحالات خارج إطار مصلحة الشؤون الأهلية تبعا للرغبة التي عبر عنها المعنيين بالأمر، ولكن في المقابل كان من الواجب عدم المبالغة في التقصي في الشؤون الشخصية للنخب المخزنية، والذي كان من شأنه إثارة غضب هذه النخب في وقت كانت الإدارة الفرنسية لا تزال في أمس الحاجة إلى خدماتها[635]، لذلك بادرت إلى اتخاذ مواقف معتدلة لمعالجة تناقض المصالح بين النخب المخزنية والمستوطنين، تجلت أساسا في إصدار تعليمات رسمية لهؤلاء القواد، تدعوهم فيها

---

[634]- ندرج في هذا السياق تقرير حول شكاية موجهة ضد ادريس المجاطي لقبيلة غياثة: "قمت بفحص في أول الأمر التهم الموجهة لسي ادريس التي تبدو في الوهلة الأولى ليس لها أدنى علاقة مع مصالح المستوطنين ، ولكنها في الواقع مرتبطة من خلال سبب ضمني: إذ يعاتب القايد ادريس على معارضته بيع الساكنة لأراضيهم للمستوطنين، ووضع أحد الساكنة في السجن بسبب علاقته مع المستوطنين، والتسبب في شكايات ضد المستوطنين، كما أن يبيت نية التحريض للاعتداء على مزرعة أحد المستوطنين أو على حياته"، يُنظر:

**S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550, Région de Taza,** Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°164 T.N/C, du chef Territoire de Taza-Nord au chef de territoire de Taza, A.S. Réclamation de monsieur Fournier, Taza, 10 mai 1930.

[635]- يشير المراقب الفرنسي عن خطورة الاستجابة بشكل كلي لشكايات المستوطنين على علاقة إدارة الحماية مع النخب المخزنية: "أجد نفسي مجبرا للتمييز بين الشكايات المعروضة على تحقيقنا، فبقدر ما أجد من المشروع للسيد فورني أن يطلب إنصافه جراء الخسائر التي من الممكن أن تكون أخطاء رجال السلطة قد تسببت في حدوثها بشكل مباشر، بقدر ما أعتبر من المبالغ فيه مطالبته بوضع تحت التحقيق الإداري الحياة الخاصة ونظام خدمة قايد، الذي إلى حدود اليوم تمكن من نيل رضى رؤسائه ومرؤسيه وكذلك رضى الغالبية الساحقة من المستوطنين، فلا أرى كيف يمكن أن يكون لأصل ثروة القايد ادريس، أو سيره خلال المعارك في الماضي، أو موقفه خلال حملة 1925، علاقة بمصالح السيد فوريي، في حين أرى أن إجراء تحقيق حول أحداث بأثر رجعي من شأنه أن ينقص من هيبة القايد و إثارة أعصابه، والتشويش على سلطة نحن بأشد الحاجة إليها" يُنظر:

**S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550, Région de Taza,** *Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°164 T.N/C, du chef Territoire de Taza-Nord au chef de territoire de Taza, A.S. Réclamation de monsieur Fournier, Taza, 10 mai 1930.*

إلى حماية مصالح الأجانب داخل قيادتهم، وإلى تبني الحياد المطلق خلال عمليات بيع الأراضي من قبل الساكنة المحلية لفائدة المستوطنين[636].

شهدت علاقة المستوطنين بعدد من القواد بعض الاضطرابات منذ بداية أربعينيات القرن الاستعماري في المغرب، ارتبطت بشكل خاص بالمنازعات العقارية، وهو ما يمكن اعتباره أمر غير مألوف، على اعتبار أن النخب المخزنية اجتهدت عامة في تحصيل رضى هؤلاء الأجانب، لإقناع سلطات الحماية بأحقيتها بالقيادة، ولعل انكشاف التوجهات السياسية لعدد من هذه النخب بعد إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف تتيح تفسير هذا التحول الذي تم رصده على مستوى علاقات عدد من نخب المخزن بالأجانب، إذ مارست تضييقا ملموسا على مصالح المستوطنين داخل مجالاتهم، خاصة من خلال مزاحمتهم في ملكية عدد من الأراضي[637]، ومهما يكن من المنازعات بين المستوطنين والنخب المخزنية خلال عهد الحماية، إلا أن من الملاحظ أن غالبا ما تمكن هؤلاء المستوطنون من تحصيل مصالحهم سواء عبر التأثير المباشر على مصالح الحماية من خلال اتخاذ خطابات من قبيل: "ينزف قلبي كمواطن فرنسي، عندما أتذكر كل الدماء الفرنسية التي أريقت من أجل هذه الأرض المغربية، فأدركت كمستوطن عجوز بأن الفرنسي لم يعد يمثل شيئا بالنسبة لبعض الساكنة الذين يحتلون مكانة مرموقة. فحوادث كهذه والتي تتكرر في العديد من المناسبات، ستكون لها نتائج وخيمة على هيبة فرنسا العظمى"[638]، كما استطاعت تحقيق مصالحها بالاعتماد على الامتيازات القانونية المخولة للمستوطنين، عبر اللجوء للمحاكم المحدثة لهذا الغرض،

---

[636]- **S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** *Région de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°168 T.N/C, du chef Territoire de Taza-Nord au chef de territoire de Taza, A.S. Réclamation de monsieur Fournier, Taza,6 juin 1930.*

[637]- نسوق في هذا السياق نموذج شكاية أحد المستوطنين ضد القايد رمضان : "أخبركم أنه خلال الأربعة أشهر التي مكث بها في مستشفى أوفير بفاس، وخلال أبريل 1945 استغل القايد رمضان غيابي ليخصص لنفسه 35 هكتار من قطعة أرضية مجاورة لملكيتي، وشيد عليها بناية مرتفعة، ومن الغريب أن جميع علامات ترسيم الحدود قد اختفت على هذا الجزء من القطعة الارضية، ويمكن ملاحظة أنه لا يمكن أن يقع أي خطأ، بما أنه لم يكن يملك أي ملكية في الجوار، في حين قرر مهندس المحافظة العقارية عند زيارته للمكان وضع علامات جديدة لترسيم الحدود بدلا عن العلامات القديمة" يُنظر:

**- S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Région de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza, Cercle de Guercif, lettre N°597 G/2.C, du monsieur Robles Joseph au monsieur juin Résidant général, A.S. Réclamation de monsieur Robles Joseph, colon, demeurant à Guercif, Rabat, 5 aout 1948.

[638]-**S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Région de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza, Cercle de Guercif, lettre N°597 G/2.C, du monsieur Robles Joseph au monsieur juin Résidant général, A.S. Réclamation de monsieur Robles Joseph, colon, demeurant à Guercif, Rabat, 5 aout 1948.

والتي غالبا ما رجحت كفتهم في مختلف المنازعات، التي نشبت بينهم وبين الساكنة المحلية[639].

احتفظ نظام الحماية للباشوات والقواد بسلطتهم القضائية، استنادا على طابعها المجاني وسرعتها في حسم النزاعات، وتلاؤمها بشكل كبير مع العقليات المغربية حينها، إلا أن هذا التفويض خلف العديد من الارتباكات على مستوى العدالة الاجتماعية، فأمام الرغبة الجامحة لهذه النخب المخزنية في احتكار مختلف أشكال الثروة داخل مجالاتها، لم يكن بالإمكان الحديث عن الحياد الذي يستلزمه تحقيق العدل بين الناس، فوصفت تقارير المراقبة موقف عدد من القضاة اتجاه تصرفات النخب المخزنية في هذا الشأن، حيث اعتبرت أن هذه النخب لم تحترم خلال شراءها للعقارات القوانين الشرعية ولا العرفية، فركزت على شراء الأراضي التي تتوفر على جزء لا متناهي، ثم تدعي فيما بعد حقها في ملكية الأراضي المجاورة دون تقديم دليل على ذلك، لتضع فيما بعد يدها على جميع الأراضي التي ترغب في حيازتها داخل مجالها، دون الأخذ بعين الاعتبار إن كانت هذه الاراضي في ملكية أطفال قاصرين، أو نساء، أو متغيبين، فلم يكن من الممكن الحديث عن تطبيق هذه النخب للعدالة، وإنما تعلقت الأحكام الصادرة على هذا النوع من القضاء بالطبيعة الشخصية لرجل المخزن[640]، وعلى الرغم أن السلطات الفرنسية وضعت جهاز مراقبتها إلى جانب هذه النخب خلال مزاولتها لهذه السلطة، إلا أن وعيها بأن هذه النخب تشبثت بهذه السلطة فقط لتوفير صلاحية تتيح نهب الساكنة بحرية، جعلها توجه رقابتها وفق ما يتناسب مع رغبات هذه النخب المتعاونة مع الإقامة العامة"[641].

اعتادت النماذج القائدية على امتلاك السلطة المطلقة داخل مجالاتها، وهو ما جعلها لا تستحمل وجود سلطة جديدة إلى جانبها، وهو ما أطر فعليا علاقة النخب المخزنية بالقضاة، إذ حاولت عادة النماذج القائدية استمالت القضاة المعينون داخل مجالاتهم بشتى الوسائل

---

[639] -**S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc,** Carton N°1550, Région de Oujda, Contrôle civil de Taourirt, lettre N°511/CF, du Contrôleur civil de Taourirt au chef de la région de Oujda, A.S. Agissements de Caïd Ramdane du tribu Haouara-Ouled Raho, cercle de Guercif, Taourirt, 8 aout 1948.

[640]- **S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1549,** *Direction des affaires indigènes, Service de renseignement, lettre N°6129, du Cadi Si Omar El Marrakchi au Vizir de la justice, A.S. Agissements du Caïd Bachir Zemrani, Rabat, 17 juillet 1947.*

[641]- Roger GRUNER, **Du Maroc traditionnel au Maroc Moderne**…Op.cit., p.92.

لخدمة مصالحها، إلا أنه في حالة فشل محاولة الاستمالة، وتشبت هذه العناصر في تطبيق عدالة الشرع أو العرف، تنتقل نخب المخزن إلى مهاجمتهم، عبر تحريض أتباعها للتشويش على تحقيقاتهم وكذلك إلى منع الساكنة من اللجوء إليهم للفصل في منازعاتهم[642].

كما لم يسلم الأمناء خلال عهد الحماية من استغلال النخب المخزنية للبنية الاجتماعية في مجال نفوذها، فتثير شهاداتهم للسلطات الفرنسية على عدد من أشكال الابتزاز التي لحقتهم من قبل هذه النخب، والتي تمثلت أساسا في استغلالهم ماديا وتحميلهم عددا من التكاليف، تحت التهديد بتلفيق التهم التي ينتج عنها فقدان الوظيفة أو السجن كأداة لإرغامهم على الاستجابة لمطالبهم، والملاحظ أن هذه التعسفات اتسمت عامة بطابعها المتكرر، فتفيد شهادة أحد الأمناء أن باشا مدينة أكادير لسلطات المراقبة الفرنسية: أن الباشا علم الباشا سلبه مبلغ 30000 فرنك مقترحا عليه إعطاءه هذه الأموال ، أو تلفيق تهما إليه، وبما أنك يشغل منصب أمين، فسيحكم عليه بالسجن لسنة كاملة على الأقل، ثم أوقف مجددا تحت دريعة ارتكابه مخالفة الرعي الجائر، وعندما تم تقديميه للباشا احتفظ بي هذا الأخير ليومين في أكادير، واشتغل خلالها في بناء منزل الباشا الجديد، ثم منح مهلة يومين لكي يمنح الباشا 15000 فرنك مقابل إطلاق سراحي، أما في المناسبة الثالثة، فتحت الوشاية ضده بعدم نيته في المساهمة في الهدايا بمناسبة الأعياد، قام الباشا بإحضاره إليه وأجبره على التعهد بأداء باستمرار خلال هذه المناسبات 10000 فرنك، فكان سائقه محمد أوشن هو من ضمنه هذه المرة لإطلاق سراحه مجددا"[643].

---

[642]- يعرض القاضي سي عمر المراكشي لأسباب الخلاف بيه وبين القايد البشير الزمراني لقيادة التسول: "بسبب التجاوزات العديدة المقترفة من قبل القايد البشير في قبيلة التسول، فهذا الزعيم المحلي اعتاد على امتلاكه للسلطة المطلقة، لم يتحمل وجود سلطة أخرى تمارس إلى جانب سلطته داخل القبيلة سواء كانت فرنسية أو مغربية، فبحث بكل الوسائل على استمالة القاضي المراكشي لجعل سلطاته تتوافق مع سلطته، وهي المحاولات نفسها التي سلكها مع القاضي السابق والتي تم تسجيلها من قبل مراقبه الفرنسي، كانت الأراضي المنتزعة من قبل القايد لم يتم تسويتها بعد من خلال عقود، فقمت بمراسلة القايد كتابيا بأمر عدم زراعة الأراضي التي لا يمتلك عقدا لها، وفي هذه اللحظة بدأ يبحث عن طريقة لاستمالتي من أجل تسهيل انتزاعه لهذه الأراضي أو من أجل غض الطرف عنها، وعندما تأكد أنني لست الشخص الذي سيتبعه في مخططاته، غير من نهجه وبدأ يحرض أتباعه للذهاب إلى محكمة الشرع والتشويش على التحقيقات التي أقوم بإنجازها، ومنع الناس من القدوم لرفع دعواهم" يُنظر:

**-S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1549,** Direction des affaires indigènes, Service de **renseignemen**t, lettre N°8097, du chef de cercle de Taineste au conseiller du gouvernement chérifien, A.S Réclamation du Cadi Omar El Marrakchi ,Taineste , 30 juin 1947.

[643]- S**.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°2037,** Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°862 AB/I, du chef de bureau des affaires indigènes d'Agadir Banlieue au

قدمت تقارير المراقبة الفرنسية عدد من الإشارات التاريخية، التي تتيح الكشف عن معطيات خاصة بوضعية المرأة المغربية في علاقتها بالنخب المخزنية خلال عهد الحماية، إلا أن هذه المعطيات كان من الواجب التعامل معها بقدر كبير من الحذر والتحفظ، إذ غالبا ما أفرزتها تقارير تحمل قدرا كبير من صفات المؤامرة، لذلك كان من الواجب التعامل مع هذه التقارير بنوع من الانتقائية والاقتصار على الحوادث التي نشأت فعليا على مستوى إقامات هذه النخب، لتكوين تصور نسبي لوضعية المرأة خلال عهد الحماية.

عانت الخادمات في مساكن النخب المخزنية من سوء المعاملة، فعادة ما عشن وضعا مزريا ذاخلها، إذ عكست نحافة أجسادهن سوء التغذية التي عانين منها والمجهود الجسدي الكبير الذي تطلبته منهن خدمتهن في إقامات هذه النخب، كما كشفت حالات الوفيات المتعددة بينهن، والتي كانت موضوع العديد من التحقيقات التي أنجزها المراقبين الفرنسيين، عن ضعف المتابعة الطبية لحالتهن الصحية[644].

لم تسلم زوجات النخب المخزنية كذلك من حالات سوء المعاملة داخل مساكن هذه النخب، فعلى الرغم من انتمائهن في الغالب الى عائلات نافذة، إلا أنه لم يشفع لهن لتفادي التعسف والبطش الذي وسم بشكل عام شخصية رجل المخزن خلال عهد الحماية، إذ انكشفت عدد من الاضرابات بين نخب المخزن وعدد من العائلات الكبيرة بسبب تمرد عدد من هذه الزوجات وفرارهن من إقامة النخب المخزنية، والتي اقتضت في بعض الحالات اللجوء إلى تحكيم سلطات المراقبة الفرنسية لرأب الصدع بين هذه العائلات والنخب المخزنية، في حين

---

Commandant du territoire d'Agadir, A.S. Réclamation de Moulay Brahim Bou Chakka, Amin de Tarrast, 20 fév. 1950.

[644]- نسوق بالذكر موت أحد الخادمات في بيت القايد الأوريكي، "أوافي سيادتكم بالتقرير الذي طلب مني إجراءه حول ظروف مقتل خادمة شابة عند القايد عبد الله الكرشي لقبيلة أوريكا وأطلب منكم الإجراء المناسب اتخاذه في هذه المسألة، فيما يتعلق بوفاة هذه الأمة، لم يتم رفع أي تهمة كافية ضده، ولا يمكنني في الظروف الحالية اتخاذ مبادرة اتهام بجريمة قتل، لكن لا يخفى على العموم السمعة السيئة للقايد الذي يتعامل دون عناية مع النساء، زوجات، أو خليلات أو خادمات اللاتي يسكن في بيته. فلا يطعمهن بشكل كاف، ولا يعتني بعلاجهن في حالة المرض، وهذا ما يدل عليه نحافة الخادمة المتوفية من المحتمل جدا جراء مرض السل في دار القايد "، يُنظر:

-**A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41**, dossier N°G.3.4, Contrôle civil de Marrakech Banlieue, Lettre N° 32 M.B/C, Du Contrôleur civil au Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S Décès d'un domestique chez le Caïd Abdallah BEL KORCHI EL OURIKI, Marrakech, 1 oct. 1934.

تمكنت عدد منهن من الاعتماد على النفوذ المخزني لأفراد من عائلاتهن لإجبار عدد من النخب على السماح لزوجاتهم بمغادرة إقاماتهم[645].

كما رصدت عدد من حالات التضييق على حريات المرأة في علاقتها بالنخب المخزنية، إذ لم يسمح لطليقات هذه النخب ذات الانتماء العائلي البسيط مغادرة مقرات أزواجهن، بل فرض عليهن الاقتران بأحد الخدم داخل هذه الإقامات[646].

حاولت إدارة المراقبة استغلال بعد حوادث النخب المخزنية في علاقتها بالمرأة المغربية، لإثبات تورط هذه النخب، المراد التخلي عنها كما أشرنا سلفا، في مخالفات للقوانين الشرعية حتى يتسنى متابعتهم قانونيا لدى المحاكم المختصة، فجاء في رسالة من قائد جهة مراكش في موضوع شكاية أحد الزوجات السابقات للقايد الكرشي الأوريكي: " إذا تأكدت صحة ما تم ادعاؤه، حيث احتفل بالزواج الثاني لهذه الزوجة في مراكش، دون طلاق مسبق مع القايد الكرشي الأوريكي، سيشكل ذلك بالنسبة للذين أنشأوا هذا الزواج عن دراية جريمة تندرج ضمن اختصاصات المحكمة العليا الشريفة"[647].

شكل الوجود الأوربي المكثف داخل الحواضر المغربية تهديدا لنسق القيم والأخلاق للساكنة المغربية، الذي تعد وضعية المرأة المغربية من أبرز طابوهاته، وعلى هذا الاساس

---

[645]- تمكنت زوجة القايد الكرشي ابنة القايد المدني من إشعارها عمها التهامي الكلاوي بوضعيتها السيئة داخل إقامة زوجها: "القايد الاوريكي متزوج من أحد بنات سي المدني الكلاوي، تمكنت هذه السيدة التي تعبت من المعاملة السيئة، ومن السلوك الشنيع للقايد الأوريكي، من تحذير عمها باشا مراكش الذي كلف صاحبين له بجلب هذه الزوجة إليه من دار القايد، فلبى القايد لهذا الطلب وتمت مرافقة هذه السيدة إلى مراكش عند أخيها الخليفة سي محمد حيث توجد حاليا، زادت هذه المسألة من تدني شعبية القايد الأوريكي، حيت اصبح سلوكه في حياته الشخصية موضوع استنكار عام"، يُنظر:

**-A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41,** dossier N°G.3.4, Région de Marrakech, Secrétariat général, Lettre N° CR. M.A./ 2ind , Du Chef de la région de Marrakech au Directeur des Affaires Politiques, A.S. Caïd OURIKI, Marrakech, 16 avr. 1943.

[646]- جاء في شكاية للسيدة عائشة بن عمر ضد القايد الأوريكي: "جئت مع بنات قبيلتنا إلى معرض مراكش، انتبه إلي القايد الاوريكي، وكلف الشيخ علال عليوات من دوار تيمسكرين، قبيلة أوريكا لطلبي للزواج من والدتي.، بعد بضعة أيام عاد إلى بيتنا في دوار إيكوناس عزيب مولاي علي الكتاني نفس القبيلة، رفقة العادل سي لحسن بن عمر الأوريكي من دوار أيت بوجنوي، والمقدم لحسن أودرات وتم تحرير عقد الزواج من قبل العادل السالف الذكر.، أخذني بعد ذلك القايد إلى مراكش، وبعد 18 شهرا أعادني مجددا إلى القبيلة حيث قضيت فيها مدة سنتين، تم قادني من جديد إلى مراكش وأنا حامل في الشهر الخامس وأسكنني بيتا في أهل الزفريتي، وكان يحرص على تلبية جميع احتياجاتي إلى غاية الولادة، وهومن سمى ابننا، ولكن بعد ثلاثة أشهر من الولادة وقبل ثمان سنوات قام بتزويجي إلى بوابه حمادي"، يُنظر:

**-A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41,** dossier N°G.3.4, Contrôle des juridictions chérifiens de Marrakech, Bordereau N°241, du Commissaire de gouvernement chérifien au Conseiller de gouvernement chérifien, A.S. Plainte contre le Caïd OURIKI, Marrakech, 5 oct. 1950.

[647]- **A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N°41, dossier N°G.3.4, Contrôle des juridictions chérifiens de Marrakech**, Bordereau N°241, Du chef de la région de Marrakech au contrôleur civil délégué des affaires urbaines, A.S. **Plainte contre le Caïd OURIKI**, Marrakech,5 oct. 1950.

عمل عدد من الباشوات إلى خنق حرية تنقل المرأة المغربية في الحواضر المغربية، فارضين نوع من حضر التجول النوعي، لتفادي احتكاكها بمظاهر الثقافة لأوربية، متخذين إجراءات تنظيمية صارمة في هذا الشأن، فمثلا أعطى الباشا البغدادي لمدينة فاس 1912-1936 تعليمات صارمة لقادة الأحياء بعدم السماح للمغربيات من الخروج عن باب الفتوح، وباب سيدي بوجيدة، وباب العجيسة، وباب الحديد، وباب الجديد، وباب الساجمة، لمنعهن من الاختلاط بالأوربيين، فوحدها **باب ماروك** التي كانت تؤدي إلى مستشفى كوكار التي كان من المسموح عبورها، أما في حالة العثور على إحداهن خارج هذه الأبواب فيتم معاقبة زوجها، أو أحد أفراد عائلاتها إذا لم تكن متزوجة[648].

انبثقت مختلف الإشارات التاريخية حول موضوع الشكايات الموجهة ضد النخب المخزنية من رغبة السلطات الفرنسية في النيل من سمعة بعض من هذه النخب، قصد تعريضها فيما بعد لعقوباتها التأديبية، إلا أنها في الواقع مكنتنا من الكشف عن عواقب اندماج رجال المخزن في دائرة الحماية، حيث جاءت فعليا جد وخيمة على مستوى الحياة الاجتماعية، بشكل جعل أضحت معه هذه النخب مستعدة لتبرأ من ارتباطاتها السوسيو-ثقافية، ولارتكاب أبشع الانتهاكات وبشكل متكرر في حق ساكنة؛ كانت في الأصل هي مصدر شرعية زعامتها أمام مؤسستي المخزن والحماية، فتوالت الشكايات ضد النخب المخزنية مع توالي سنين الحماية، موفرة مادة مصدرية واعدة لإعادة تشكيل التاريخ الاجتماعي لهذه الحقبة من تاريخ المغرب، بقدر كبير من الواقعية العلمية، حيث أثارت حقيقة انعكاس اندماج هذه النخب في مشروع الحماية على الحياة الاجتماعية، مبرزة أشكال الظلم الاجتماعي الذي تعرضت له هذه العناصر الاجتماعية داخل المجال المغربي، والتي تلخصت عامة في انتزاع الملكيات، والزج في السجون، والإبعاد من المجالات الأصلية، وصعوبة الولوج إلى القضاء[649].

---

[648]- Bouchta et Zora EL BAGHDADI, **Le Pacha soldat**, … Op.cit., pp.134-135.

[649]- جاءت التظلمات ضد القايد ادريس المجاطي على النحو التالي: "انجلى عداء زعيم قبيلتنا القايد ادريس لغياثة اتجاهي كل يوم أكثر، وتجاوز كل الحدود، فقام بانتزاع جميع الأراضي التي في ملكيتي، وأنا حاليا أقيم بشكل مستمر في السجن، وخلال هذه المدة أصبحت دوابي تائهة يتم إيواؤها بشكل مستمر في الحجز، وكان علي بيع معظم ممتلكاتي العقارية من أجل تسديد الغرامات، ووجه تعليمات صارمة لأتباعه حتى يلا أتمكن من اللجوء إلى سلطات المراقبة المحلية، فلا أظن أن لجوئي إلى سلطتكم السامية سيكون دون جدوى، لأعيش أخيرا في سلام داخل مجتمع مدني أمن مثل الذي لنا شرف التبعية له، نقصد المجتمع الفرنسي"، يُنظر:

## 2- الأوضاع العامة للنخب المخزنية بعد الاندماج في دائرة الحماية.

### 2-1- حصيلة اندماج نخب المخزن في دائرة الحماية :

تمكنت عدد ممن النخب المخزنية من مراكمة ثروات هائلة خلال عهد الحماية، بشكل أبهر سلطات الحماية نفسها، فعلى الرغم من اعتمادها مبدأ تحسين الأوضاع الاقتصادية لهذه النخب، كعنصر أساسي لسياسة الاستقطاب، إلا أن مراكمة الثروات قد أدهش إدارة الحماية نفسها، فجاءت تقارير إدارة الحماية تعبر عن استغرابها من حجم هذه الثروات التي استطاعت تجميعها هذه النخب، واصفة بعضها بأنها تجاوزت ثروة المغرب بأكمله حينها[650].

حفزت التحولات السوسيو-اقتصادية التي شهدها نمط عيش النخب المخزنية عقب الاندماج في مشروع الحماية، فتزايدت نفقاتهم بشكل كبير مقارنة على ما كانت تعرفه قبل إرساء نظام الحماية، كما تنوعت أنشطتهم التجارية والعقارية مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض المتنامي دون إنجاز دراسات فعلية حول مدى قدرتها على الالتزام بهذه الديون، معتمدين في ذلك على دعم الإدارة الفرنسية لطلباتهم أمام المؤسسات المالية، وتأمين رغبة الأشخاص المعنويين من التعامل معهم على هذا القبيل، والملاحظ أن عددا كبيرا من الأعيان قد لجأوا فعليا إلى الاستفادة من هذه القروض، مما تسبب في إحراج كبير لمؤسسة الحماية، فكانت مجبرة على تقديم دعمها لجميعهم، إذ كان من الواجب عليها في حالة دعم أحدهم التبرير للبقية سبب رفضها لدعمهم[651].

---

**-S.D.H.V, Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550, Région de Fès, Secrétariat général, Section politique,** lettre N°775 RF/2, du conseiller du gouvernement chérifien au chef de territoire de Taza, A.S**. Réclamation de Driss Ben Larbi Ben Hoummada, Douar Ross Rohi ,** Fès,9 mars 1953**.**

[650]- جاء في تقرير السلطات الفرنسية حول ثروة مستشار مولاي يوسف: "اذا ما فكرنا أن هذا الفرد من «الأهالي» الذي لم يكن يملك أي مورد عند تولي مولاي يوسف حكم المغرب، والذي لم يتجاوز دخله خلال هذه الخمس عشرة سنة 30.000 فرنك، يمتلك حاليا ثروة تتجاوز ثروة المغرب بأكمله، سيكون من الصعب تقييم حاليا ثروة سي اعبابو، وذلك إذا قدرنا قيمة قصر سي اعبابو بفاس بأربعة ملايين فرنك، وباقي ملكياته باثنتي عشر مليونا، كيف يمكن تقييم المبلغ الرقمي لأمواله المودعة في البنوك بالخارج أو غيرها

**A.D.C.N. Série Maroc, Carton 1, Dossier 3, Personnalités marocaines janvier 1923- décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales**, Note S.N°, A.S. Affaire ABABOU, Du résidant général au Ministre des affaires étrangères, Rabat 25 mai 1928.

[651]- **A.D.C.N, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3, Direction des Affaires Indigènes**, Lettre N° 1650, du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires

نجمت عن سياسة الاستقطاب التي نهجتها الإدارة الفرنسية والتي اعتمدت خلالها دعم النخب المخزنية من أجل الحصول على قروض، عدة مشاكل بسبب عدم قدرة هذه الأخيرة على إعادة هذه الديون، مما عرض ممتلكاتهم للحجز والمصادرة في العديد من الحالات. فكانت متابعتهم بشكل مستمر من قبل الدائنين، الذين توجهوا بشكاياتهم إلى الإقامة العامة اعتقادا من المشتكين أنهم محميين فرنسين، رغبة في إيجاد حلول قانونية لشكاياتهم بعدما ظلت نخب المخزن تستخدم طرق التسويف وإلى أجل غير محدد، وهو ما أفزع إدارة الحماية لكثرة الشكايات ضد هذه النخب والتي دعت سلطات مراقبتها للتدخل من أجل وضع حد لأزمة هذه النخب، فحاولت إدارة الحماية عدم التخلى عن شركائها خلال أزمة الديون، إذ اعتبرت من المخالف لسياستها أن تترك هذه النخب في مواجهة الدائنين، الذين سيسلبون كل ممتلكاتهم بسلسلة من الشكايات[652].

اهتمت الإقامة العامة بالوضعية المالية للنخب المخزنية، واتخذت العديد من الإجراءات لتسهيل تمكينها من القروض، لدى المؤسسات المالية بسعر فائدة أقل تكلفة مما كان عليه الحال لالتزاماتها اتجاه الدائنين، فتم إجراء تحقيق لتحديد ما أمكن قيمة الديون المجتمعة على هذه النخب، وقيمة الرهن الذي تمثله ممتلكاتهم العقارية، إلا أن الإشكال الذي كان يواجه هذه العقارات كون جزء كبير غير مسجل في المحافظة العقارية، لذلك كان من الضروري توفير قروض لهذه النخب من أجل تمكينها من إنجاز رسم عقاري يتيح اعتماد هذه العقارات كرهن لدى المؤسسات المالية[653]، لكن ومنذ سنة 1933، شهدت قيمة الملكيات العقارية في المغرب

---

Etrangères Direction des Affaires Politiques et Commerciales, A.S. **Caïd El AYADI**, Rabat 8 sept. 1934

[652]-**A.D.N., Fonds Protectorat, Carton N° 28,** Dossier N° F.17, Secrétariat Général du gouvernement Chérifien, Lettre N° 3572 S.G.C., du Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien au M. LYAUTEY Résident Général, A.S. **Immeubles à Si Aissa BEN OMAR**, Rabat, 22 juil. 1916.

[653]- أردتم معاليكم من خلال مرسومكم رقم 1719 بتاريخ 13 غشت 1934 إرسال لي برسالة موجهة لسيد هيريو HERRIOT

وزير الدولة من قبل القايد العيادي في موضوع القرض الذي يرغب هذا الزعيم المحلي من تحصيله لدى القرض العقاري الفرنسي وصندوق القروض العقارية نتج عن هذا البحث أن ديون القايد تصل تقريبا إلى 12 مليون في حين أن مجموع عقاراته تقدر بقيمة 28 مليون تقريبا، لكن جزءا كبيرا من ممتلكاته غير مسجل، إذن لا يمكن استخدامها كرهن لقرض عقاري.، إلا أن القايد لا يتوفر على سيولة كافية لتغطية مصاريف التسجيل هذه الممتلكات فتم تخصيص 200 ألف فرنك على شكل قرض له لتمكينه من إنجاز الرسم العقاري. يُنظر:

**-A.D.C.N, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3, Direction des Affaires Indigènes**, Lettre N° 1650, du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires

انخفاضا كبيرا يمكن أن تقدر على العموم ب 50%، في حين أن القواعد المتبعة من قبل خبراء القرض العقاري هي جد صارمة، ولا تأخذ بعين الاعتبار سوى القيمة الفعلية والحالية لهذه العقارات، ومادامت أملاك هذه النخب تعرف تراجعا مهما في قيمتها، فقيمة ديونها ارتفعت بشكل كبير، بسبب الفوائد التي لم يتم تأديتها، أما في حالة اللجوء إلى التسوية القضائية والبيع في المزاد العلني، فلن يتحصل الدائنون سوى على نصف مبالغ ديونهم، ورغم المهلة التي كانت المحاكم تمنحها في زمن الأزمة للمدينين الذين لديهم نية حسنة لتأدية ديونهم، فلم تكن كافية لحل المشكلة، خاصة أنه لم يكن بالإمكان تجديدها، إذا لم تمنح الدولة الشريفة ضماناتها للقرض الممنوح لهذا الغرض، وهو ما كان يتعارض مع مشاكل ميزانية الدولة حينها وحجم المديونية العمومية للمغرب، فلم تكن هناك إمكانية لمنح الدولة الشريفة لضمانتها لأي قرض شخصي[654].

واصلت إدارة الحماية بعناية كبيرة دعم أعوانها من النخب المخزنية خلال أزمة ديونهم؛ فضمنت لهم لدى الدائنين مهل الأداء التي طالبوا بها، كما منحتهم أولوية تحصيل الرسوم العقارية التي تعتمد في الرهن العقاري للممتلكات بقيم أكثر تفضيلا، ثم أمنت لهم المعالجة الدقيقة لقضاياهم على مستوى المحاكم، لاستخلاص أكبر قدر ممكن لمصالحهم[655].

فجاءت غالبية الإجراءات المتخذة على النحو التالي:

- تحديد اللائحة الحقيقية للديون المترتبة على كل عنصر منهم.
- إقناع هذه النخب بأنه حان الوقت لعرض بعض عقاراتهم للبيع.
- إشهار عملية البيع في كل أنحاء المغرب لإيجاد المشترين لهذه العقارات.

---

Etrangères Direction des Affaires Politiques et Commerciales, A.S. **Caïd El AYADI**, Rabat 8 sept. 1934.

[654]- A**.D.C.N, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3, Direction des Affaires Indigènes**, Lettre N° 1650, Du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Etrangères Direction des Affaires Politiques et Commerciales, A.S. **Caïd El AYADI**, Rabat 8 sept. 1934.

[655]- **A.D.C.N, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3, Direction des Affaires Indigènes, Lettre N° 1650**, Du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Etrangères Direction des Affaires Politiques et Commerciales, A.S. **Caïd El AYADI**, Rabat 8 sept. 1934.

- إخفاء حقيقة أن هذه النخب ليست من المحميين الفرنسيين لتفادي متابعتهم لدى المحاكم[656].

- دعوة الإقامة العامة إلى حيازة هذه العقارات من أجل التحرر من هؤلاء الدائنين، وجعل النخب المخزنية المدينة تستفيد مما سيتبقى لها من ممتلكات، خاصة أن هذه المسألة ليست سلبية في حد ذاتها، ذلك أن قيمة بيع هذه العقارات لا يمكن إلا أن ترتفع بعد نهاية مرحلة الحرب وهذا يجب أخذه بعين الاعتبار عند احتساب الثمن الممنوح لمجموع العقارات الموضوعة للبيع[657].

ظل التنافس قائما بين النخب المخزنية لتحصيل أعلى المناصب المخزنية خلال عهد الحماية، متخذا عدد من المظاهر الجديدة التي حفزتها السياسة الأهلية، فأصبحت هذه النخب تحاول التدخل مباشرة لدى المقيم العام لحمله على رفض اقتراحات السلطان حول عدد من الشخصيات على حساب اختيار أخرى، إذ احتفظت الوثائق الفرنسية برسالة مجهولة المصدر تحمل توقيع الأصدقاء وتدعو المقيم العام ليوطي حينها؛ إلى رفض اقتراح السلطان لشغل عمر التازي منصب صدر أعظم لخلافة محمد المقري، في حين تقترح اعتماد عبدالرحمان بركاش في هذا المنصب، فجاءت هذه المراسلة تضم عدد من الاتهامات ضد عمر التازي: "لا يخفى عنكم سيدي المقيم أنه في حالة ما تم إسناد منصب الصدر الأعظم لسي عمر التازي، لن تجد فيه الحكومة الفرنسية ذلك المتعاون الصادق، وإنما ستجد فيه ذلك المتآمر المعارض للسياسة الفرنسية برمتها في المغرب، على كل حال فهو لا يخفي موقفه، وذلك لأنه لا يزال يحمل في قلبه الحقد بسبب إعفاءه من منصب وزير الأملاك المخزنية، ويسعى للانتقام باستخدام أمواله، فنحذركم من هذا الشخص لأننا ندرك الود الذي تحملونه للمغرب، لرفض الاقتراح الذي من المؤكد سيقدمه إليكم السلطان لصالحه، هذا الأمر سيجعلكم تنقدون المغرب من هذا الرجل الذي سيدمره من خلال مناوراته، الرجل الأحق

---

[656]-**A.D.N., Fonds Protectorat, Carton N° 28,** Dossier N° F.17, Secrétariat Général du gouvernement Chérifien, Lettre s.n., du Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien au Directeur du Service de Renseignement, A.S. Des Dettes grevant Si Aissa BEN OMAR, Rabat, Juil. 1916.

[657]-A.**D.N., Fonds Protectorat, Carton N° 28, Dossier N° F.17**, Secrétariat Général du gouvernement Chérifien, Lettre N° 3572 S.G.C., du Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien à M. Lyautey Résident Général, A.S. Immeubles à Si Aissa BEN OMAR, Rabat, 22 juil. 1916.

حاليا بشغل منصب الصدر الأعظم هو عبد الرحمان بركاش، ولأننا نحترمكم ونقدركم، ارتأينا أنه من واجبنا تحذيركم من هذه المؤامرات ضد مصلحة فرنسا والمغرب"[658].

لقد بلغ التنافس حول المناصب المخزنية شكلا أكثر حدة على المستوى المحلي، حيث بلغ إلى مستويات صراع حاد بين الأعيان بلغ إلى درجة تدبير جرائم القتل في حق بعضها البعض، ففي منطقة الشاوية مثلا سنة 1926 أقدم أحد الشيوخ على تدبير جريمة قتل في حق أحد القواد بهدف الحصول على منصبه، لكن انكشاف تنفيذ الجريمة والمسؤول عنها بالتحريض أدى إلى القبض على المجرم ومعاقبته وحرمانه من جميع الوظائف المخزنية[659].

أصبح لرجال المخزن تراتبية متعارف عليها داخل الأوساط المخزنية، نتجت بشكل مباشر عن قيمة الخدمات المقدمة لنظام الحماية في المغرب، فأصبح العديد منهم يحضون باستقبالات مثيرة للاهتمام؛ خلال تنقلاتهم داخل المجالات المغربية، حيث خصصت لهم خلالها بقية النخب العديد من الهدايا[660]، كما استغل البعض المكانة التي خصته بها إدارة الحماية، ليجبر زملائه من الباشوات والقواد على مده بالمساعدة الضرورية للاستيلاء على الملكيات العقارية المخزنية التي توجد داخل مجالات نفوذهم الخاص، فكان التهديد بالعزل من الوظيفة المخزنية أهم تقنيات هذا الشكل من الابتزاز، والذي من الملاحظ أن على الرغم من لجوء هذه النخب -في بعض الأحيان- إلى التنسيق مع أجهزة المراقبة الفرنسية لتفادي

---

[658]- **A.D.C.N, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Lettre anonyme, Du Groupe des amis marocains au Résidant Général, A.S. **Succession du Grand Vizir**, p. 134.

[659]- Roger GRUNER, Op.cit., pp. 96-97.

[660]- جاء في وصف رحلة المهدي المنبهي لمراكش مظاهر التقدير التي أصبحت تحظى بها هذه النخب المخزنية: "في 12 يونيو قدم سي المهدي المنبهي بالسيارة برفقة كاتبه سي قاسم، وابنه سي عبد الرحمان، والمخازني يعقوب، ذهب سي بوشعيب وسي المدني بالسيارة للقائه والترحيب به عند تانسيفت، كما هيأ خليفة الباشا علي أو صلاح ولد توغزا موكبا من مخازنية الباشا لانتظاره وتقديم التحية له عند قنطرة تانسيفت.، نزل بعد ذلك في رياض سي التهامي وتناول وجبة العشاء هناك برفقة سي بوشعيب وسي المدني وولد توغزا على أو صلاح، وفي 14 يونيو قام بزيارة السلطان، وفي 15 يونيو قدم لزيارته كل من سي محمد المسيوي، مولاي ادريس الصقلي، الحاج عباس الحربيلي، قايد المشور ادريس الزمراني، وولد مولاي رشيد وغيرهم... ثم قام بزيارة سي بوشعيب والكولونيل القائد المؤقت لإقليم الجنوب، وفي 17 يونيو على الساعة 10 (العاشرة) صباحا توجه سي المنبهي وسي المدني بالسيارة إلى معسكر الحركات، وفي 19 يونيو قدم القنصل الإنجليزي لزيارته". يُنظر:

**-A.D.N, Protectorat de France au Maroc, Direction des Affaires Chérifiennes**, 1MA/300, D.A.C.H, Carton N° 26, Dossier N° F.7, Région de Marrakech, Service de renseignement, Lettre N°1828, Du monsieur SAVY BRULARD Chef de la Région de Marrakech à monsieur LYAUTEY Résident Général, A.S. **Agissements de EL MENEBHI,** Marrakech 24 juin 1913.

هذه الشخصيات المهمة داخل النسق المخزني، إلا أنها لم تستطع فعليا تخطي هذه التهديدات، حيث أنشأ عدد من كبار نخب المخزن تحالفا من أجل تبادل المصالح فيما بينهم، ليكون الغبعاد من الوظيفة المخزنية مصير كل من لا يتعاون معهم[661].

## 2- 2الوضعية السياسية والاجتماعية للنخب المخزنية عقب أزمة القواد الكبار :

اعتبر أعيان المخزن التقارب المتزايد بين السلطان ورواد حزب الاستقلال تهديدا موجها ضد نظام الحماية، الذي وفر لهم المجال لتحويل وضعيتهم الإدارية والاجتماعية إلى مصدر للاغتناء، فتوجب عليهم دعم الجهاز الإداري الفرنسي للاحتفاظ بهذه الامتيازات، كما أضحى هذا الأخير بدوره مهددا بالزوال، فجاء المشهد السياسي المغربي، كما شخصه المراقبون الفرنسيون خلال خمسينات القرن الاستعماري على نحو التالي:

1. السلطان يرغب في التحكم في جميع السلط.
2. حزب الاستقلال الذي يود إزالة الرقابة الفرنسية، ثم منح مناصب رسمية للنخبة المدنية الشابة المثقفة.
3. فرنسا لم ترغب في الانسحاب من المغرب.
4. النخب التقليدية، التي تشكلت أساسا من الكتلة الريفية، لم تكن مستعدة لقبول الوقوع تحت السلطة المطلقة للسلطان، أو سلطة الزعماء الوطنيين[662].

---

[661]- ورد في مراسلة المهدي المنبهي إلى القايد ابراهيم المنبهي هذا النموذج من الابتزاز بين النخب المخزنية وكذا التحالفات التي ربطتها الشخصيات المخزنية فيما بينها: "اقرأ هذه الرسالة، واعلم أن لك الكثير من الأعداء، وأن الباشا لا يحبك، وأنه من الممكن أن تفقد منصبك اليوم أو غذا، أما إذا كنت ترغب في الحفاظ على منصبك وتتوصل بالإضافة إلى ذلك بألفي دورو فما عليك إلا أن توكل لي 12 ( اثنى عشر) شاهدا ليشهدوا أمام العدول أن الأراضي سهب الدروش، واد الكوزيشة، العزيب المحروث، سهب الرميل، الحفاري هي أراضي تدخل في أملاكي الشخصية، أجاب سي ابراهيم بأنه سيفكر في الموضوع، ثم وضع الرسالة عند مكتب المراقبة للحماية، وأخبر سي المهدي أنه نظرا للطبيعة المخزنية لهذه الأراضي فهو مضطر إلى رفض قبول العرض المقدم له، وفي 21 ، حضر سي ابراهيم عند الباشا الذي وجه له عتابا قاسيا لعدم استجابته لمطالب صديقه المهدي المنبهي وتوعده أنه سيفعل ما بمقدورة كي يسلبه منصبه، الأمر الذي يمكن التحري عنه حيث أن شكاية قدمت من الباشا مستندة على وفد مهم من أهالي المنابهة ضد تجاوزات سي ابراهيم المنبهي قد تم رفعا إلى مكتب قبائل الكيش".

**-A.D.N, Protectorat de France au Maroc, 1MA/300, D.A.C.H., Carton N° 26, Dossier N° F.7**, Résidence Générale, Bureau Politique, Lettre N° 486.SR, Du monsieur SAVY BRULARD Chef de la Région de Marrakech à monsieur LYAUTEY Résident Général, A.S. **Voyage de EL MENEBHI,** Marrakech 26 juin 1913.

[662]- Roger GRUNER, **Le contrôleur civil**, …Op.cit., p. 48.

هذا هو ما شكل منطق التضامن الشامل الذي جمع بين النخب المخزنية المحلية، وبين إدارة الحماية خلال أزمة القواد الكبار[663]، على الرغم من بعض الاستثناءات التي شكل الباشا مبارك البكاي لمدينة صفرو نموذجها البارز، الذي توجه إلى فرنسا إبان أزمة 1953 ليدافع عن السلطان سيدي محمد بن يوسف، وبعد خلع هذا الأخير، قدم استقالته من باشوية صفرو واستقر في فرنسا، حيث كان يعيش على الدعم المالي ويزاول نشاطا سياسيا كبيرا[664]، إذ أشار في جلسة استماع المخصصة له من قبل وزارة الخارجية الفرنسية على دوافع تقديمه لاستقالته، وعلى رغبته في قضاء مدة من الزمن في باريس، كما وضح أن تعيين السلطان محمد بن عرفة جاء مخالفا للقواعد الجاري بها العمل في المغرب[665].

شكلت رسائل التهديد التي توصل بها عدد من النخب المخزنية المحلية، عن طريق سلطات المراقبة أو بشكل مباشر ازعاجا فعليا لهذه النخب، حيث أصبحت تستشعر خطورة الوضع واستهدافهم من قبل نخب حزب الاستقلال، التي شرعت في تحديد لائحة الأعيان المتعاونين مع المقيم العام كيوم ضد السلطان سيدي محمد بن يوسف، والتي انكشفت عناصرها بعد منع الاحتفالات الخاصة بعيد العرش خلال سنة 1953، ومن الرسائل التي تشير إلى حدة التهديدات نجد هذه المراسلة الموجهة للقايد ادريس المجاطي في 23 يناير 1953: "الحمد لله، من أعضاء حزب الاستقلال إلى الملعون، السارق، الشرير، والحقير إدريس المجاطي لعنة الله عليك، الطاغية الملحد قتلك الله.

---

[663]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي**، ...م. س.، ص.20.

[664]-**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1,** dossier N° 29, Résidence Générale, Direction Générale de l'Intérieur, Fiche de renseignement, A.S. Si BEKKAI Pacha BEN MBAREK BEN MUSTAPHA Ex Pacha de Séfrou, Rabat, 20 aout, 1955.

[665]- يشير تقرير مدير مصلحة إفريقيا في المديرية العامة للشؤون السياسية: "من خلال عشاء ودي تمكنت من الحديث مع سي البكاي بحرية أكبر الذي قدم استقالته مؤخرا من منصب باشا صفرو، ويتوقع قضاء 15 يوم أخرى في باريس، لديه العديد من المعارف على المستوى البرلماني، وبخاصة مع السيد متران (METERAND)، لا يخفي الباشا أنه يعتبر اختيار السلطان الجديد مخالف للقواعد الجاري بها العمل في المغرب، يبدو سي البكاي جد مضطرب حاليا ولم يحدد بعد أي طريق سيسلك، ويتوجب عليه غذا لقاء كل من فاطمي بن سليمان باشا فاس السابق المعزول من منصبه، وكذلك سي جنان باشا مكناس". يُنظر:

- **A.D.C.N. , Paris, Série Maroc, Carton N° 1,** dossier N°29, Ministère des Affaires Etrangères, Direction Générale des Affaires Politiques, Direction d'Afrique Levant, Note d'audience, A.S. Si BEKKAI Pacha de Séfrou à Paris, .1953.

أخبرك أن الحزب كله ضدك ويلعنك على ما اقترفته في حق أهل القبيلة الذين كانوا في عيد وقمت بتسميمهم.

عاقبك الله أيها الحقير، في حين نشكر الباشا سيدي ابراهيم، سي ادريس الحليوات قايد البرانس، كما هو الحال بالنسبة للقايد محمد ولد عمار دحميدو، الذين انضموا إلى حزب الاستقلال وتم تسجيل انخراطهم في الرباط جزاهم الله خيرا"[666].

اعتبرت سلطات الحماية أن هدف الرسالة هو إثارة قلق القايد ادريس، إلا أنها كانت تهدف في نفس الوقت إلى توريط الباشا إبراهيم وإدريس الحليوات، ومحمد ولد عمار دحميدو، وأنها لم تصدر حقيقة عن مكتب الحزب في تازة الذي ليس له مصلحة في توريط هذه الشخصيات[667]، إلا أنها مثلت البوادر الأولى للعنف المضاد ضد عناصر المخزن، إذ أدرك عدد منهم خطورة الوضع، فعبرت عن تخوفها حول مصيرها عقب أزمة القواد الكبار، بطلب الاستقالة لتفادي التعرض للمضايقات من أحد الأطراف المتنافسة، فعبرت استقالة القايد العيادي بتاريخ 2 شتنبر1953 عن همومه في هذا الاتجاه: "أنا القايد العيادي بن الهاشمي الرحماني أصرح باستقالتي عن زعامة الرحامنة، لأسباب صحية وألتزم بعدم التدخل أو الاهتمام بالسياسة، أرجو قبول طلبي وأن يستمر التعامل معي ومع أبنائي وعائلتي وكل ما يرتبط بي بنفس التقدير"[668]، ورغم أن حدث استقالة القايد العيادي لم يسجل ردود أفعال كبيرة خلال هذه الفترة، إلا أن المخزن المركزي سيرفض فيما بعد بشدة تخصيصه بجائزة فخرية، أو منح منصب مخزني لأحد أبنائه، فرغم توصيات الشخصيات الرسمية الفرنسية بهذا الشأن، إلا أن الصدر الأعظم محمد المقري أصر على أنه ليس من الملائم سياسيا تلبية رغبة القايد العيادي، مبرزا أن هذا الأخير لم يقدم أي طلب في الموضوع، كما

---

[666]- **S.D.H.V., Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550, Région de Fès ,** Territoire de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°622TT/C2, du chef Territoire de Taza au chef de la région de Fès, A.S. Compte rendu Lettre anonyme pour Driss El Mejjati, Taza, 23 jan.1953.

[667]- **S.D.H.V., Sous Série 3H Maroc, Carton N°1550, *Région de Fès* , territoire de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord,** lettre N°622TT/C2, du chef Territoire de Taza au chef de la région de Fès**, A.S. Compte rendu Lettre anonyme pour Driss El Mejjati,** Taza, 23 jan.1953**.**

[668]- **A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, Carton N° 41,** dossier N°S.3.4, Protectorat de France au Maroc, Direction de l'intérieur, Section politique, Lettre N° 4060, La direction de l'intérieur à monsieur le conseiller du gouvernement chérifien, A.S., Démission du Caïd EL AYADI, Rabat, 14 sep. 1953.

لم يقم بأي تصرف يدل على ولائه للسلطان محمد بن عرفة، وأضاف أن حدث وحيد لولاء السي العيادي لسلطان محمد بن عرفة، لا يمكن أن يستخدم كدريعة لطلب رسالة الرضى، فهو أمر لا يكفي بالنسبة للمخزن لتقدير الأثر الذي تركه هذا القايد سواء في الرباط أو لدى القبائل التي كانت تابعة له[669]، في حين جاء السبب الفعلي لرفض حكومة المخزن تخصيص العيادي بمكافأة نهاية الخدمة، على الرغم من توصية رئيس البرلمان الفرنسي حينها "هريو فوشي" (HERRIOT Fouchet)؛ إذ كشف محمد المقري أن هذا الرفض ليس موقفا شخصيا منه، مذكرا أنه كان دائما مع سياسة خلق توازن في القوى بين باشا مراكش والقايد العيادي، مبررا موقف المخزن في كون باشا مراكش سيغضب من منح القيادة الشرفية لمنافسه القديم، في حين اقترح تخصيص مرسل وزاري إلى القايد العيادي، دون تحديد عنوانه، يعبر من خلاله المخزن عن رضاه عن خدمات العيادي بعد نهاية مساره الطويل في خدمة الدولة الشريفة[670].

شكل استهداف النخب المخزنية بعمليات الاغتيال أخطر العواقب التي طالت وضعيتهم الشخصية بعد مساهمتهم في إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف، وتعبيرهم الصريح عن صداقتهم وولائهم للسلطات الفرنسية، وعن عداوتهم لرواد الحركة الوطنية، إذ تعددت هذه الحوادث خلال سنة 1954 مخلفة عددا من الضحايا، ونعرض في هذا الصدد لنماذج من محاولات الاغتيال التي تعرض لها القايد ادريس بن فايدة: "اكتشف وجود قنبلة يدوية الصنع في 22 أبريل 1954 وعلى الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال تقريبا، تتشكل من أنبوب أسطواني من 95 سنتيمتر طولا و 6 سنتيمتر في القطر، خلف محكمة القايد إدريس بن فايدة لقبيلة العطاوية شايبة الواقعة في سوق الخميس على بعد ثلاثين كلومترا من قلعة السراغنة، كانت القنبلة مدفونة وحبل طويل مشتعل من 6 أمتار على السطح، الذي أثار انتباه أحد المخزنية لينذر مصالح الدرك، الذين قاموا بنزع فتيل المتفجرات، فتم وضع هذه المتفجرات

669- **A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, Carton N° 41,** dossier N° S.3.4,Protectorat de France au Maroc, Direction de l'intérieur, Section politique, lettre N°2312, Le directeur de l'intérieur au directeur des affaires chérifiennes, A.S. Ex Caïd Hadj EL AYADI, Rabat,14 avr. 1955.

670- **A.D.N., Série Maroc, 1MA/300, Carton N° 41,** dossier N° S.3.4, Protectorat de France au Maroc, Direction de l'intérieur, Section politique, lettre N°9991, Le directeur des affaires chérifiennes au directeur de l'intérieur, A.S. Ex Caïd Hadj EL AYADI, Rabat, 20 mai. 1955., 27 Décembre 1954.

عند اختصاصي من أجل فحصها، لكن المحكمة الشريفة رفضت تسجيل الحادث رغم أن المسألة تبدو ومما لا شك فيه تندرج ضمن اختصاصاتها، أما مكتب المراقبة الفرنسية ففتح محضرا ضد شخص مجهول الاسم بتهم صنع وحيازة المتفجرات ومحاولة القتل، وخلال يوم 30 شتنبر1954 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، في سوق الخميس لسيدي أحمد، ألقيت قنبلة محلية الصنع على موكب القايد إدريس بن فايدة لقبيلة ولد سيدي رحال، أدى انفجارها إلى إصابة ستة مغاربة كانوا بالجوار بإصابات خفيفة، أما القايد فلم يصب بأذى، كما لم يتم معرفة المسؤولين عن هذه الجريمة، ولكن يمكن أن نستخلص أنهم من الوطنيين المغاربة، وخلال 10 أكتوبر 1954 على الساعة السابعة مساءا تم إطلاق النار على سيارة القايد إدريس التي تسير على الطريق الغير معبدة المؤدية إلى قلعة سراغنة، فأصيب صديق القايد الذي كان رفقته في السيارة بطلق ناري على مستوى عضلة الساق اليمنى، أما القايد فلم يصب بسوء، ولم تكشف التحريات عن المسؤولين عن هذا الاعتداء، الذي يعتبر الثالث من نوعه ضد القايد مولاي إدريس"[671].

انعكست التوجهات الوطنية لعدد من أبناء النخب المخزنية سلبا على علاقة هذه النخب بالإقامة، فساهم عدد منهم في إنجاز عمليات الاغتيال ضد عدد من النخب المخزنية المستهدفة، وهو ما دفع بالإقامة العامة إلى إلزام هذه النخب المخزنية بتقديم استقالتها بعد تبوث تورط أبنائها في الأنشطة الوطنية، رغم اعترافها في عدد من الحالات بولاء هذه النخب اتجاهها والخدمات التي قدمتها لفائدة نظام الحماية، إلا أن قرار الاستغناء عن خدماتهم ظل حاسما في وضعيتهم، مبررة ذلك بأن هذه الوضعية لن تسمح لهذه النخب بمزاولة سلطتها، فطلبت سلطات المراقبة في منطقة مراكش بتاريخ 3 ماي 1955 من القايد مختار إكيدير التخلي عن القيادة بعد تورط ابنيه في عملية اغتيال ضد باشا موكادور، فأخبرته أنه رغم الولاء الذي أبان عليه في الماضي، إلا أن هذه القضية لا تسمح له أبدا في الاستمرار في ممارسة زعامته بقدر كاف من السلطة، في حين يمكن الاعتماد على سنه المتقدمة وحالته

[671]- **A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°2,** ***dossier N°3, Dossier N° 29,*** **Maroc 1944-1953,** Tribunal de 1ere Instance Marrakech, Parquet de Procureur Général, lettre N° 981 PG/54, Du Procureur commissaire du Gouvernement près le Tribunal de 1ère Instance à Marrakech au Procureur Général près de la Cour d'Appel de Rabat, A.S, **Caïd Moulay Idriss BEN FAIDA**, Marrakech, 13 oct.1954.

الصحية المتدهورة، لتبرير سبب طلب الاستقالة من منصب القيادة، عوض إقالته مباشرة من قبل إدارة الحماية، وهو الخيار الذي اقتنع به القايد إكيدير، فأخبر السلطات الفرنسية بنيته في اختيار الوقت المناسب لتقديم استقالته[672].

خلصت الحكومة الفرنسية إلى ضرورة التفرغ للأزمة المغربية، بعد اشتداد التوتر السياسي، وتضاعف عدد الحوادث ومحاولات الاغتيال خلال نهاية شهر يوليوز وبداية غشت 1954، إذ أصبح إيجاد حل شمولي للمشكل المغربي أمرا مستعجلا[673]، فقررت إدخال تعديلات على نظام الحماية الفرنسية في المغرب، وهو ما جعل وضعية النخب المخزنية تصبح أكثر غموضا، إذ ستتحول هذه النخب، التي شكلت دعامة أساسية لمشاريع السلطات الفرنسية إلى مجرد وسطاء، كان من الواجب إبعادهم من أجل تسريع عملية تفكيك نظام الإدارة الفرنسية السابق في المغرب لتدبير المرحلة الانتقالية. ولتفادي تعرض عناصر جديدة منهم لعمليات الاغتيال، عمدت الإقامة العامة إلى الإسراع ببعث أكثر الشخصيات المخزنية استهدافا للجوء إلى فرنسا، فكان من بين هذه العناصر من نقل فعليا لتلقي العلاجات اللازمة بعد تعرضه لإصابات جراء هذه العمليات، أما بقية الشخصيات فكانت من بين العناصر التي استطاعت استخبارات الحماية الحماية الكشف عن نية استهدافهم بالعمليات الانتحارية، فلجأ إلى فرنسا إلى حدود 20 دجنبر 1954:

- الشريف عبد الحي الكتاني وابنه عبد الكبير النائب السابق للصدر الأعظم في الشؤون الاجتماعية الذي كان ضحية لإحدى محاولات الاغتيال .
- الباشا بوعمار وهو باشا زعير السابق، لجأ مع بعض أفراد عائلته إلى ضاحية العاصمة باريس.
- الباشا سي المكي لأزمور، وهو أحد الضابط الاحتياط.

---

[672]- A**.D.N., Série Maroc, 1MA/300, D.A.C.H.,** ***Carton N°41,*** **Région de Marrakech, Secrétariat Général**, lettre N°1425 CRMA/2, Du Général MASSIET DE BIEST Chef de la région de Marrakech au Directeur de l'Intérieur Division des Affaires Politiques, A.S. Remplacement du Caïd Moukhtar IGUIDIR, Marrakech, 11 mai 1955.

[673]- ريمي لوفو، م. س.، ص.20

- الأخوان سي محمد وسي جعفر الناصيري النائب السابق للصدر الأعظم في الشؤون الإدارية والأشغال العمومية، الذي تعرض لكسر في أعلى الفخذ نتيجة الاصابات التي لحقته خلال محاولة اغتيال شهر يونيو1955.
- القايد السابق بوشعيب لسيدي يحيى الغرب ضابط أو قائد الاحتياط.
- القايد محمد بن حدو التلميذ السابق في المدرسة العسكرية.
- الكولونيل بن حيون بلمدني باشا أكادير السابق، الذي تمت إعادة إدماجه في الجيش الفرنسي لاحقا.
- السيد التمسماني المستشار الشريف لدى إدارة الاستعلامات.
- سي عبد الرحمان الحجوي رئيس البروتوكول السابق للسلطان بن عرفة.
- سي النجار، المدير السابق لأسبوعية فرنكوفيل التقدم الذي تلقى رصاصة في قلبه ويعيش بئيسا حاليا في باريس"[674].

في ظل هذه الظروف التي اصطدمت فيها المصلحة الشخصية بالوطنية الغيورة على الوطن المغربي، استجمعت سلطات الحماية قواها لإيواء بقية خدامها من النخب التي جاءت التقارير الفرنسية تؤكد أنها ستغادر المغرب بدون شك، والملاحظ أن الاستعدادات لهذه المغادرة خيم عليها بشكل واضح الهاجس المستلزمات المالية لهذه النخب فمن جهة كانت هناك احتمال كبير من مصادرة ممتلكات هذه النخب، مما سيفرض عل حكومة فرنسا التكفل بشكل تام باحتياجاتها، ومن جهة ثانية كان عدد منهم قد أصبحوا يعانون فعليا العوز بسبب تدهور وضعيتهم المالية حتى قبل مغادرة المغرب، إذ توجب على إدارة الفرنسية مساعدتهم ودعم عائلاتهم[675]. فجاء في مراسلة المقيم العام أندري لويس ديبوا ( André Louis DUBOIS) لوزير الخارجية الفرنسي بشكل سري للغاية ورسمي ولكن مع احتمالية كبيرة للتطبيق.

---

[674]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N° 4212/4213, Du André-Louis DUBOIS Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Personnalités marocaines réfugiés en France**, Paris 12 déc. 1954 à 13.30.

[675] **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, *dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes,*** *Télégramme N° 2136, Du M. Jean BASDEVANT au Ministre des Affaires Etrangères, A.S.* ***Notables marocains réfugiés en France****, Paris 7 déc. 1955.*

**جدول رقم(4): لائحة الباشوات والقواد الذين تعين عليهم مغادرة قياداتهم**

| الجهات | الشخصيات |
|---|---|
| **جهة الرباط** | - محمد المراكشي **قايد الوداية**.<br>- محمد بو عمور **قايد زعير**.<br>- ابراهيم الزهاني **قايد سيدي سليمان**.<br>- علال الليموري **قايد عرباوة**.<br>- بوشعيب **قايد سيدي يحيى الغرب**. |
| **جهة الدارالبيضاء** | - بوشعيب بن الكورشي **باشا الدار البيضاء**<br>- المكي المدكوري **باشا أزمور**.<br>- الكبير بن البصير **باشا خريبكة**. |
| **جهة مراكش:** | - ادريس بن الفايدة **قايد السراغنة**.<br>- محمد المعلم **باشا موكادور**. |
| **جهة أكادير** | - المدني بن حيون **باشا أكادير**. |
| **جهة مكناس** | - مختار **باشا مكناس**.<br>- بنعيسى أبردان **قايد كروان الشمالية**. |
| **جهة فاس** | - رحو بوكرين **قايد أيت عياش**.<br>- الجرموني **قايد عروة.**<br>- اليازغي **قايد المنزل.**<br>- **مزاري قايد تيسة.**<br>- **عبد العزيز لحلو قايد تاونات.** |

Source : **A.D.C.N., Série Maroc, carton N° 1,** ***dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes,*** *Télégramme n° 2136, Du M. Jean BASDEVANT au Ministre des Affaires Etrangères, A.S.* ***Notables marocains réfugiés en France****, Paris 7 déc. 1955.*

ظل المقيم العام منذ قدومه للمغرب في محادثات متواصلة مع القصر، لدفعه للقبول بالأهمية السياسية لتثبيت أغلبية الباشوات والقواد في مناصبهم، وهو ما مكنه من تقليص عدد الباشوات والقواد اللذين كان من المحتمل إعفاؤهم فمن أصل خمسين باشا وقايد الذين كان من المحتمل جدا عزلهم من مناصبهم، أصبح عدد المعنيين بعقاب القصر لا يتجاوز ثمانية عشر (18) عنصرا من بين جميع النخب المخزنية المتمردة على السلطان سيدي محمد بن يوسف، لكن لم يتمكن من تقليصه أكثر، ولتجنيب هؤلاء الباشوات والقواد إهانة عزل قد تكون نتائجها وخيمة، كان من الأفضل دعوتهم إلى التماس إحالتهم على التقاعد، أو الاستقالة حسب التدابير الملائمة لضمان مصلحتهم، معبرا مجددا لهؤلاء الزعماء المغاربة عن مشاعر الألم التي تنتاب الإدارة الفرنسية عن عدم تمكنها من تجنيبهم هذه المحنة، بعد سنوات طويلة من العمل المشترك في مصلحة الصداقة الفرنسية المغربية، كما عبر عن استعداده لمعالجة

بحرص كبير التدابير التي من الممكن أن توفر الأمن وسبل العيش لبعض هؤلاء الزعماء، وسيتم تدبير قياداتهم من قبل من ينوب عليهم إلى حدود تسمية من سينوب عنهم[676].

دعا المقيم العام **"ديبوا"** إلى تأمين سلطة الباشوات والقواد الذين لم ترد أسماؤهم في اللائحة السرية التي بعث بها لوزارة الخارجية، وتعزيز سلطتهم لأقصى حد ممكن أثناء مزاولتهم لوظائفهم، موجها تعليماته للسلطات المحلية للمراقبة، للقيام بجولات حول القبائل رفقة القواد الذين سيستمرون في مهامهم وبشكل مستعجل، لإعادة إرساء السلطة والنظام في مختلف القيادات، وبعدما أطلعه السلطان سيدي محمد بن يوسف والأمير مولاي الحسن وسي البكاي على توافق إرادتهم مع رغبة الإقامة العامة في عودة الاستقرار للقبائل وخضوعها للنظام، بادر إلى إشعار النخب المحلية بالوضعية الجديدة، إذ تطابقت أهداف القصر والإقامة العامة اتجاه موضوع النخب المخزنية التقليدية، وأنه سيتم تقييم أدائهم الوظيفي استنادا على فاعلية سلطتهم، ومدى قدرتهم على تحقيق العدالة[677].

تمكنت السلطات الفرنسية من إقناع السلطان سيدي محمد بن يوسف بعدم التدخل في مسألة النخب، والتزام الحياد، وجعلها من اختصاصات الحكومة الجديدة، فخلال حوار ثاني للمقيم العام **ديبوا** مع السلطان، أكد مجددا عدم رغبته في رؤية المغرب يغرق في الفوضى، وأنه لا مجال لقلب نظام الأشياء المتواجدة، قبل وضع نظام جديد، من جهة أخرى أخبره عن نيته في ترك مسؤولية تحديد التغيرات التي يجب إدخالها على النسق المخزني إلى زعماء الحكومة المستقبلية باتفاق مع الإقامة العامة، لذلك أصر على المراقبين الفرنسيين من أجل

---

[676]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41, Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisiennes,** Télégramme N° 4082/89, Du André Louis DUBOIS Résident Général au Maroc au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Liste des Pachas et des Caïds invités à démettre de leurs fonctions**, Rabat, 28 nov. 1955 à 20. 35.

[677]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41, Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisienne**s, Télégramme N° 4082/89, Du André Louis DUBOIS Résident Général au Maroc au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Liste des Pachas et des Caïds invités à démettre de leurs fonctions**, Rabat, 28 nov. 1955 à 20. 35.

طمأنت النخب المخزنية بإطلاعها على نوايا السلطان اتجاهها، وتسخير جميع الإمكانات لإعادة الثقة لهم وتعزيز سلطتهم[678].

اعتبرت الإقامة العامة لائحة الباشوات والقواد المعلن إبعادها عن مناصبها من قبل القصر لدواعي سياسية، انتصارا هاما لسياستها، إذ لم يتجاوز عددهم ثمانية عشر، في وقت وقعت عريضة الكلاوي وحلفائه من قبل 322 من الباشوات والقواد من أصل 346 التي كانت تزاول فعليا وظيفتها في تاريخ خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف، فكان من اللازم إقناع الأعيان الواردة أسمائهم في لائحة القصر بتقديم استقالاتهم، أو طلب إحالتهم على التقاعد، فاعتقد المقيم العام أن باستثناء اللذين سيرفضون منهم اتباع هذه المسطرة، سيكونون موضوع عزل من قبل الحكومة المقبلة[679].

عملت الحكومة الفرنسية إلى إجراء استطلاع واسع لمعرفة موقف ممثلي التيارات المغربية بهدف الكشف عن الوسائل الكفيلة بالسماح بالخروج من أزمة إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف، إذ كان من المرتقب مناقشة هذه الكشوفات خلال جلسات استماع إيكس ليبان خلال الفترة الممتدة ما بين 22 و27 غشت، لاستخراج الخطوط العريضة للعمل الحكومي الفرنسي في تدبير المسألة المغربية، وتبعا لذلك فإن معظم الشخصيات المغربية التي تم استجوابها اعترفت بضرورة استقالة محمد بن عرفة، وتكوين مجلس العرش،

---

[678]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29, Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N°4056, Du M. André- Louis DUBOIS Résident Général au Maroc aux Chefs de la Région de Tadla, Beni Mellal, A.S. **Confirmations des Pachas et Caïds dans leurs commandements**, Rabat, 25 nov. 1955 à 18.50.

[679]- جاء في برقية المقيم العام ديبوا لوزارة الخارجية الفرنسية موقفه من لائحة القصر كالآتي: "السلطان الذي أثفق معه تماما يرغب في البقاء خارج هذه العملية، لكن الفائدة الأساسية بالنسبة لي هي تحصيل أخيرا هذه اللائحة حيث يمكنني أن أفكر حاليا أن أطمئن أولئك الذين سيحتفظون بمناصبهم، وسأستغل ذلك بشكل يجعلهم يشعرون أنه تم الحكم عليهم بفضل جودة عملهم والحماس الذي يسخرونه في إنجاز وظائفهم، من جهة أخرى قررت القيام بجولة تفتيش وعمل ابتداء من الخميس المقبل في جميع الجهات مكناس، وفاس، وتازة، وجدة، وزيارة الدوائر ومناطق المراقبة، وحتى المناطق المنعزلة بهدف إعادة منح التشجيع والثقة للساكنة الفرنسية وتعزيز المبادئ الجديدة للشراكة مع الساكنة المغربية"، يُنظر:

**-A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29, Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N°4077/4079, Du M. André- Louis DUBOIS Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Liste des Pachas et Caïds frappés pour raison politique** , Rabat, 26 nov. 1955 à 21h.50.

وتشكيل حكومة مغربية تمثيلية على أوسع نطاق، مع موافقة السلطان الفعلي سيدي محمد بن يوسف على هذا البرنامج واستقراره في فرنسا[680].

قررت الحكومة الفرنسية على إثر الفحوصات التي تم إجراءها مع ممثلي مختلف المواقف المغربية، أن تضع قيد التنفيذ خطة شاملة تهدف إلى إعادة تأسيس مناخ من الثقة ما بين فرنسا والإمبراطورية الشريفة، الذي من شأنه أن يسمح بتطوير الصداقة الفرنسية المغربية، أن سياستها في المغرب مؤسسة على المبادئ التالية:

1. احترام المعاهدات المتعلقة بالمغرب، والاعتراف بحقوق الدول المستفيدة .
2. احترام السيادة المغربية، وسلامة الإمبراطورية الشريفة.
3. استمرار الوجود الفرنسي في المغرب من أجل المصلحة المشتركة للبلدين وفي خدمة مصلحة العالم الحر.
4. الاعتراف بمكانة وحقوق الفرنسين بالمغرب، نظرا لعددهم الكبير وأنشطتهم المهمة، ودورهم الأساسي الذي يجب أن يستمروا في لعبه في حياة هذا البلد مستفيدين بالخصوص من تمثيلية ملائمة لدفاع عن مصالحهم[681].

**جدول رقم (5): تقسيم الحكومة الفرنسية للتمثيلية الفعلية للمجتمع المغربي[682]:**

| التيار | الاتجاه | الشخصيات |
|---|---|---|
| **التقليديون** | **اتجاه الكلاوي** | ❖ الحاج التهامي الكلاوي باشا مراكش.<br>❖ إبراهيم الكلاوي خليفة باشا مركش.<br>❖ الشريف عبد الحي الكتاني.<br>❖ المختار باشا مكناس.<br>❖ المكي باشا أزمور.<br>❖ أحمد المدني بنحيون باشا أكادير.<br>❖ محمد التازي باشا فاس. |

[680]- المهدي بن بركة، **الاختيار الثوري في المغرب**، دار الطليعة للنشر، 1966، ص.189.

[681]- ورد في بلاغ الحكومة الفرنسية ما يلي: "هذه الخطة من المفروض أن تحقق تأسيس وحدة دائمة ما بين الدولتين ومجتمع موحدا للشعبين، فلا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا في ظل النظام والاستقرار، الأمر الذي يتطلب انخراطا من قبل العناصر الاكثر تمثيلية للرأي المغربي، مما يستلزم التحديث السريع لمؤسسات الإمبراطورية الشريفة، ففرنسا الوفية لمبدئي الحرية والتضامن، ترغب في قيادة المغرب إلى وضعية الدولة ذات السيادة والديمقراطية وتحفظ معه علاقات التعاون المتبادل الدائم والحر". يُنظر:

**-A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29, Direction Générale,** déclaration du gouvernement Français, Paris, 1er octobre, 1955.

[682]-A**.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29, Direction Générale**, A.S. **Liste des Personnalités marocaines**, Rabat, 13 aout 1955.

| | | |
|---|---|---|
| | | ❖ بوشعيب الكرشي باشا الدار البيضاء.<br>❖ بو عمور باشا زعير.<br>❖ رحو أو بوكرين قايد أيت عياش.<br>❖ عبد الرحمان الحجوي المدير الملحق بالبروتوكول الخاص بالسلطان محمد بن عرفة. |
| | **التوجه المستقل** | ❖ محمد الناصيري الوزير الملحق لدى الصدر الأعظم.<br>❖ محمد بن ادريس برادة الوزير الملحق لدى الصدر الأعظم.<br>❖ التهامي المقري مندوب الصدر الأعظم في المالية.<br>❖ جعفر الناصيري مندوب الصدر الأعظم في المالية.<br>❖ عبد الله الزواوي مندوب الصدر الأعظم في الفلاحة.<br>❖ عبد العزيز الفيلالي رئيس المحكمة الجهوية للدار البيضاء.<br>❖ محمد السويسي.<br>❖ بوشعيب قايد سيدي يحيى الغرب، سي عباس التازي باشا الرباط. |
| **الوطنيون المعتدلون** | | ❖ فاطمي بن سليمان باشا فاس السابق.<br>❖ الحسين الدمناتي رجل أعمال في أكادير.<br>❖ الاستاذ زروق محامي في الدار البيضاء.<br>❖ مولاي حفيظ العلوي باشا سطات (ابن عم بعيد للسلطان).<br>❖ إدريس التازي مندوب الصدر الأعظم في الإنتاج الصناعي.<br>❖ عمر العيادي. |
| **النقابيون** | | ❖ محجوب بن الصديق.<br>❖ الطيب بن بوعزة مسير في نفس الاتحاد. |
| **الوطنيون** | **بدون حزب** | ❖ مبارك البكاي الباشا السابق لصفرو.<br>❖ أحمد با حنيني المدير السابق للمكتب السلطاني لمحمد الخامس.<br>❖ محمد مولين.<br>❖ أحمد رضى كديرة. |
| | **حزب الاستقلال** | ❖ الحاج عمر عبد الجليل مهندس فلاحي.<br>❖ عبد الرحيم بوعبيد.<br>❖ أحمد بركاش الإبن رئيس جمعية قدماء تلاميذ المدرسة المغربية للإدارة.<br>❖ محمد بوستة.<br>❖ أحمد اليازيدي.<br>❖ المهدي بن بركة.<br>❖ أحمد القباج صاحب مصنع في أكادير.<br>❖ ادريس المحمدي محام في مكناس. |
| | **الحزب الديمقراطي للاستقلال** | ❖ الأستاذ عبد القادر بنجلون محامي في الدار البيضاء تواجد في سويسرا.<br>❖ عبد الهادي بوطالب.<br>❖ أحمد بن سودة.<br>❖ حسن الشرقاوي. |
| **اليهود** | | ❖ جاك دحان محامي في الدار البيضاء<br>❖ فيليكس ناطاف<br>❖ سام نعوم. |
| **منطقة طنجة ومنطقة النفوذ الإسباني:** | | ممثلان عن كل منطقة ومنهم الحاج عمر السبتي لطنجة |

Source : A**.D.C.N., Série Maroc, Carton n° 1,** ***dossier n° 29, Direction Générale****, A.S.* ***Liste des Personnalités marocaines****, Rabat, 13 aout 1955.*

سعت الحكومة الفرنسية نحو هدف ثابت، تمثل في تشكيل حكومة مغربية تتمتع بتمثيلية فعلية للشعب المغربي، ولكن يبدو أن هذا الهدف لم يكن قابلا للتحقيق دون إيجاد حل لمشكل العرش، الذي تمثل في تأسيس مجلس للعرش، كما كان القرار الرسمي للحكومة الفرنسية خلال محادثات إيكس ليبان، لكن لم يكن من الممكن تأسيس هذا المجلس فعليا إلا بعد مغادرة محمد بن عرفة عرش المغرب، ومنحه وكالة العرش لابن عمه مولاي عبد الله، التي لم يكن من الممكن تفعيلها، على اعتبار أنها تشكل فقط مرحلة انتقالية في انتظار تأسيس مجلس العرش الذي ستكون مهمته الأساسية اختيار رئيس الحكومة، إذ اعتبر المقيم العام **ديبوا** أنه من الخطير تشكيل حكومة مغربية عبر تعيين من قبل مولاي عبد الله أو من تعيين الإقامة العامة، فكانت الإقامة العامة مجبرة على الإسراع في تشكيل هذا المجلس وعيا منها بسلبيات منح إجازة طويلة للعرش، خاصة أن التفويض الممنوح للمولى عبد الله لم يسد في الواقع هذا الفراغ، وهو ما من شأنه أن يحدث ائتلاف بين العلماء، مما من شأنه أن يتسبب في مناداتهم بعودة مولاي محمد بن يوسف، وهو ما كانت تعارضه الحكومة الفرنسية بشكل قاطع[683].

كانت المهام الموكلة لمجلس العرش المستقر بقصر الرباط تقتضي تشكيل حكومة التوافق جديدة، ففي 19 أكتوبر 1954 تم إشعار سي الفاطمي بن سليمان بهذا المنصب، وتمت متابعة إنجاز هذا البرنامج بشكل متواصل، على الرغم من استمرار حوادث العنف التي شملت مختلف جهات المغرب؛ من ثورات الريف، ودخول قبائل منطقة تازة في العصيان، وانتفاضة قبائل منطقة إيموزار مرموشة، دون إغفال العمليات الفدائية التي عمت مختلف المجالات الحضرية، وخاصة في الدار البيضاء، إلا أن دخول الأحزاب الوطنية المحرومة تماما ومنذ عدة سنوات من وسائل التعبير، من شأنه أن يسمح لزعماء هذه

[683]- A**.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, dossier N°29,** Ministère des Affaires Etrangères, Affaires marocaines et tunisiennes, Télégramme N° 1423/30, Du M. Pierre JULY Ministre des Affaires Etrangères à M. André- Louis DUBOIS Résident Général au Maroc , A.S. La Constitution d'un Conseil du Trône, Paris, 2 oct. 1955 à 16. 30.

الأحزاب من مزاولة تأثير معتدل على التكتلات الحضرية ومنحها الإطارات السياسية التي تعوزها[684].

ظلت السلطات الفرنسية تتبع بتوجس كبير تشكيل حكومة المخزن الجديدة حيث ستكون تشكيلتها مسألة مؤثرة في شكل العلاقات الفرنسية المغربية؛ إذ جاءت التعليقات الأولية للحكومة الفرنسية على اللائحة الجزئية للحكومة المغربية على النحو التالي:

1- **مشاركة حزب الاستقلال**: مشاركة حزب الاستقلال في الحكومة مهمة من حيث العدد، لكن نسجل عدم تواجد أبرز العناصر ذات التوجهات الغربية (المهدي بن بركة، وأحمد بلفريج، ومحمد بوستة) باستثناء أحمد اليزيدي الذي منح حقيبة التجارة، وعبد الرحيم بوعبيد وزير الدولة، في حين كان اعتلاء محمد الفاسي لوزارة الأشغال العمومية مسألة مقلقة، وذلك لأنه ابن عم علال الفاسي والناطق باسمه، ويمثل الاتجاه المتعصب والشرقي داخل حزب الاستقلال، فلا نشك بأن الوزير الجديد سيعمد إلى وضع سياسة تنظيمية لتغليب الطابع الإسلامي على التعليم.

2- **المستقلون**: السيد أحمد رضى كديرة والدكتور عبد المالك فرج ذوو الاتجاهات المعتدلة، على عكس السيد شفيق الزكاري الذي كان ميوله الاستقلالي أمرا مؤكدا.

أما فيما يتعلق بوزير الداخلية فإن تلغراف الرباط لم يحدد من هو القايد لحسن، فالعديد من الزعماء المغاربة يحملون هذا الاسم، يبدو أن الأمر يتعلق بالقايد السابق لأيت اليوسي في الاطلس المتوسط دائرة صفرو الذي تم عزله سنة 1952 بسبب تعاطفه مع حزب الاستقلال، والذي جعل من قبيلته خلية فعلية لهذا الحزب فلا تبدو صفته كمستقل، وبصفة عامة أن سي البكاي لم يعمد على استدعاء شخصيات مخزنية ذات توجهات مستقلة فعليا أمثال السيد

[684]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, dossier N° 1, Maroc 1953-1959, dossier N° 16,** Ministère des Affaires Etrangères, Direction d'Afrique- Levant, Sous-Direction du Levant, Bureau de Liaison pour les Affaires Nord- africaines, du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, Lettre N° 935/AL, A.S, Application du programme du gouvernement au Maroc, Paris, 1954.

زروق، والحاج عمر الحجوي من الدار البيضاء، وأحمد المسفيوي باشا بني ملال والدمناتي باشا أكادير[685].

سعت إدارة الحماية إلى إعادة النظر في شمولية العلاقات التي أسستها منذ بداية عهد الحماية مع النخب المخزنية، معتبرة أنها السبب الكامن وراء الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها منطقة حمايتهما، فحاولت البحث على تحالفات جديدة ذات دعامات ديمقراطية لحماية مصالحها في المغرب، لتضمن استمرارها ومصالحها في المغرب، ثم تفكيك نظام القائدية الذي حملته مسؤولية حدث تدبير نفي مولاي محمد بن يوسف[686]، الذي أصبحت نماذجه هدفا لمحاولات الاغتيال المتكررة، فحاولت السلطات الفرنسية الدفاع على أعوانها التقليدين وحماية مصالحهم، إذ اعتبرت الأوساط الاستعمارية الفرنسية الرسمية أن من غير اللائق التنكر لوفاء هذه العناصر وتعلقهم بورشها الاستعماري، لتعبئ الإقامة العامة إمكانياتها السياسية لإقناع القصر بأهمية العفو على معظم تحت هذه النخب في حفظ استقرار البلاد وتجنب الدخول في الفوضى العارمة، خاصة بعدما عبرت الحكومة الفرنسية عن تحفظها من مسألة التكفل التام بجميع الباشوات والقواد، أو من مسألة منح ضمانتها الخاصة للمؤسسات المالية لتزويد هذه العناصر بقروض مقابل رهن عقود ملكياتها العقارية في المغرب.

## 3- النخب المخزنية وعودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى حكم المغرب

### 3-1- الأوضاع العامة للنخب المخزنية بعد عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف للمغرب:

685- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes**, Note N° 1563, Note pour le Secrétaire Général, A.S. **Liste partielle du Gouvernement marocain**, Paris 7 déc. 1955.M2-3

686- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, dossier N°1,** Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes, Ministère de la défense nationale et de force armée royale, cabinet de Ministre, Conseiller diplomatique, Note N°600, A.S. Réforme d'ordre politique et administratif qui pourraient apporter aux institutions marocaines, Paris, 19 aout 1954.

كانت النخب المخزنية في وضع حرج عقب عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف، إذ كان تجريدها من مناصبها القيادية أولى الإجراءات التي سيتخذها القصر في حق المتآمرين على السلطان، إلا أن السلطات الفرنسية لم تكن مستعدة للتخلي عن هذه العناصر التي لم تعمل فقط على خدمة مصالحها، بل اندمجت فعليا في مشروع الحماية، هذا الاندماج الذي تغيرت ملامحه عقب اندلاع الأحداث الشعبية الموالية للسلطان سيدي محمد بن يوسف، ليأخذ صيغة الصداقة الفرنسية المغربية، فحاولت جاهدة تقليص عدد المتضررين من بين هذه النخب، مستغلة رغبة القصر في إعادة النظام وتأمين استمرار خضوع القبائل للمخزن المركزي، من أجل إقناعه بأهمية الحفاظ على هذه القيادات كصمام الأمان داخل التجمعات المحلية[687].

أظهر السلطان سيدي محمد بن يوسف مباشرة بعد عودته إلى الرباط، رفضه للباشوات والقواد الذين سعوا إلى مصادرة حكمه، وهو ما جعل تقريبا جميع النخب المخزنية التقليدية مهددة بفقدان مناصبها الوظيفية، مع ما ترتب عن هذا العزل من متابعات قانونية ومصادرة للممتلكات. فبعد عقد المفاوضات مع القصر وبعد عدد من التسويفات، رفض السلطان أن يقبل بالاحتفاظ بالإدارة المحلية القديمة في إطار سلطته الملكية مصرحا: "ولماذا يجب علي اليوم أن أبارك بعض الزعماء الذين حرصوا على إسقاطي عن العرش؟ وحتى في حالة ما إذا كنت أريد ذلك، فإني لا أستطيع إبداء موافقتي، فالملكية المغربية هي الآن ملكية دستورية والأمر بيد الحكومة"[688].

تمكنت الإدارة الفرنسية، بدافع التخوف من استمرار أعمال العنف ضد رجال المخزن التقليدين، أن تحصل من القصر على إقرار بسلطة الباشوات والقواد الذين لم يغادروا فعليا مناصبهم، فباستثناء ثلاثين منهم، الذين تم توقيفهم لاعتبارهم متورطين إلى حد بعيد في دعمهم لمحمد بن عرفة، فتفيد تقارير المراقبين الفرنسيين أن محاولات الاغتيال خلال مرحلة الاستقلال، والتي استهدفت هذه النخب المخزنية، لم تكن تميز بين من تحالف مع الباشا الكلاوي في حركته ضد السلطان الشرعي، وبين من امتنع عن الانضمام إليه، فكان ذنبهم الوحيد هو تعبيرهم عن صداقتهم للفرنسيين[689]، موضحين لحكومتهم المصاعب التي أصبحت تواجه مهامهم خلال تلك الفترة، بسبب التناقض التام الذي أصبح مخيما على السياسة الفرنسية في المغرب، فمن جهة تحثهم على تسهيل عمل الأليات الإدارية الجديدة

---

[687]- عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج.3، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص.381.

[688]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي**، ... م.س، ص.21

[689]- قُتل هذا الفتى المسكين بسبب كونه أحد أكبر أصدقاء الفرنسيين، رغم أنه لا يمكن القول أنه تبع الباشا الكلاوي في حملته ضد السلطان سيدي محمد الخامس، وذلك لأن الباشا كان دائما له انطباع سيئ لانتزاع قيادته، فكان علي التدخل للتخفيف من الحوادث الخطيرة بين الزعيمين، دائما ما يتم افتعالها بسبب تحركات غير مقبولة من قبل الكلاوي، يُنظر:
-Roger GRUNER, **Du Maroc Traditionnel…** Op.,cit, pp. 77-78.

للمغرب، ومن جهة ثانية كان من الواجب السيطرة على أزمة الثقة التي نتجت عن التخلي المعنوي والمادي عن أصدقاء الأمس من بين نخب المخزن التقليدية[690].

شكل التهجم الجماعي من قبل حشود الحضور بالمشور، في يوم 19 نونبر 1955، على القواد من قدماء المناصرين لابن عرفة[691]، أبرز الأحداث دلالة على العواقب الوخيمة التي لحقت بالباشوات والقواد المتحالفين مع الإقامة العامة؛ إذ وفدوا على القصر لإعلان بيعتهم للسلطان الشرعي إثر عودته من فرنسا، بعدما وافق شفهيا على وفود أولئك القواد، إلا أنه سيصدر بلاغا رسميا، فيما بعد، أكد فيه أنه لم يسبق أن وافق أبدا على استقبال القواد القدماء، فكان لهذه الحادثة وقع كبير في تقويض سلطة القواد في مختلف أرجاء البلاد خلال بضعة أيام، إذ تمكن عدد من القواد الأقوياء من حفظ سلطتهم داخل مجالاتهم، إلا أن أحداث العنف التي لحقت بزملائهم جعلتهم على استعداد للاستقالة في أي لحظة، بعدما أصبحت التهديدات ملازمة لحياتهم وممتلكاتهم [692].

عبر المراقبون الفرنسيون عن إحساسهم بالعار اتجاه تخلي إدارة الحماية الفرنسية وسماحها بالمجزرة التي لحقت بأصدقائها في ساحة القصر أو خارجها، فكانوا مذنبين في نظر الجميع، فقط بسبب وثوقهم في فرنسا، دون صدور أي صوت رسمي لا من الحكومة الفرنسية، ولا من ممثليها في المغرب لشجب هذه الأفعال[693].

أصبحت النخب المخزنية التقليدية غير مرغوب في وجودها داخل المحيط المخزني. فبعد عودة السلطان، لم يتم استقبال أي أحد من القواد من قبل السلطان في المشور تحت المعارضة الشرسة لممثلي حزب الاستقلال، كما صرح السلطان لممثلي الإدارة الفرنسية عن عدم رغبته في العمل مع هؤلاء القواد، وأمام عجزهم عن لقاء السلطان، خصهم كذلك زملاء الأمس من الباشوات والقواد باللوم والتوبيخ عقب مساهمتهم في قمع عمليات جيش التحرير خاصة في الشمال. خلصت النخب المخزنية التقليدية عند محاولاتها للقاء السلطان، أن الأحزاب السياسية هي من أصبحت المتحكمة في السلطة، إذ أزعجهم الدور الكبير الذي لعبه نشطاء الأحزاب السياسية في احتفالات 16 نونبر، فأدركوا أن استحواذهم على السلطة على مشارف نهايتها[694].

---

[690]- Ibid. p.57.

[691]- عبد الهادي بوطالب، **ذكريات، شهادات، ووجوه**، الجزء الاول، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1992، ص.180 . وعبد اللطيف جبرو، **إيكس ليبان: ملفات وحقائق**، د.ن، 2002، ص.200.

[692]- كيفن دواير، **حوارات مغربية، حوار بين المؤلف كيفن والفقير محمد الشرادي، مقاربة نقدية للأنثروبولوجيا**، تر. محمد نجمي الروداني ومحمد جبيدة، دالر النداح الجديدة للنشر، 2008، صص. 69-71.

[693]- ريمي لوفو، **الفلاح المغربي المدافع على العرش، ...**م.س، ص.22

[694]- - فحسب وصف التقارير الفرنسية لتوجه القايد ادريس المجاطي لقبيلة غياثة مساء 16 نونبر1955 لاستقبال السلطان سيدي محمد بن يوسف: "لم يكن لهذا الزعيم المغربي أي اتصال مع السلطان، حيث على إثر توجه السلطان صوب

حاول عدد من القواد الإفلات من النقمة التي كانت توشك أن تحل بهم على إثر عودة السلطان المخلوع، محاولين التقرب والتودد لحزب الاستقلال، فجاء في إحدى تقارير المراقبة وصف لمراسلات سرية كشفت عن محاولة سي إدريس المجاطي للتقرب من حزب الاستقلال: " طلب القايد إدريس لغياثة من القايد محمد أو بن حدو للزرارة خلال لقاء له معه في تازة ومن المحتمل أن يكون في اليوم نفسه للدخول الرسمي للمقيم العام إلى هذه المدينة، أن يتدخل لدى مسيري حزب الاستقلال بفاس ليطلب منهم انخراطه في الحزب.

يفسر اختيار القايد إدريس للقايد محند أو بن حدو للتوسط له، لكون هذا الاخير لديه ارتباط مع أحد مسيري الحزب في فاس"[695].

عادت الشكايات الموجهة ضد النخب المخزنية لتنبعث مجددا، بعد عودة السلطان المخلوع إلى عرشه، حيث أصبحت ترفع مجددا إلى المخزن المركزي في شخص السلطان، ورغم اختلاف الرؤى حول مدى صحة التجاوزات المنسوبة لهذه العناصر المخزنية في ثنايا هذه الشكايات، إلا أنها عكست بشكل عام الحالة النفسية التي سادت لدى بقية أعيان المغرب اتجاه هذه النخب، التي ظلت طيلة عهد الحماية تستأثر بجميع الامتيازات داخل مجالاتها، مقلصة بشكل كبير من دائرة المستفيدين، إذ يمكننا القول إن سياسة الحماية في تدبير ملف النخب المخزنية أثر سلبا وبشكل مباشر على مصالح بقية الأعيان المغاربة، فسياسة إطلاق اليد لهذه النخب والسعي على الاحتفاظ بهم مدى الحياة وتوريث مناصبهم لذويهم، أصاب بشكل مباشر مصالح بقية الأعيان الذين فقدوا نفوذهم وجزء كبير من تأثيرهم في مختلف المجالات، وهو ما بادرت إلى التخلص منه مباشرة بعد عودة السلطان، خاصة أن الإقامة العامة كانت قد وضعت عددا من النخب المخزنية الدخيلة على عدد من المجالات، لذلك نجد أن الشكايات الموجهة ضد القايد البشير الزمراني لقيادة التسول، ستشكل أحد أبرز هذه النماذج، "إذ توجه وفد متشكل من قرابة ثلاثين من قبيلة التسول بمرافقة أعيان غرب هذه القيادة (الصغير دحمو، وعلال حوشو، والشيخ السابق علي دبا عبو في واد أمليل) في الخامس من دجنبر 1955 متوجهين نحو القصر السلطاني في الرباط، ومن خلال بعض

---

مجموعة القواد أحاط به وفد الاحزاب السياسية ومنعوا كذلك القواد من التواصل مع السلطان، فهم القايد ادريس شأنه شأن العديد من القواد بالمغادرة، ولكن من جهة أخرى كان للقايد ادريس اتصالات مختلفة مع سي الفاطمي بن سليمان و سي البكاي والقايد الظاهر، ولكن المواضيع المتداولة معهم لم تتجاوز البديهيات.

أما عدد من المحاورين له من بينهم القايد السابق سي لحسن فوجهوا له لوما لاذعا بسبب بعثه أنصاره من غياثة تحت قيادة ابنه ناصر إلى الجبهة الشمالية، هذه المسألة هي من كانت تقلق فعليا هذا الزعيم المغربي، الذي صرح أنه أجاب محاوريه أنه بعث بهذه الحركات بهدف حماية القبيلة من المعتدين القادمين من المنطقة الإسبانية. يُنظر:

**-S .H.D.V., Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550, Région de Fès, Territoire de Taza, Annexe des Ghiata, lettre N°223,** du contrôleur civil de cercle de Taza au Colonel chef du territoire **, A.S. Impression du Caid Driss El Mejjati à son retour de Rabat,** Taza, 17 nov.1955.

[695]- **S .H.D.V. Paris**, **sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Région de Fès, Territoire de Taza, Annexe des Ghiata, lettre N°223, du contrôleur civilde cercle de Taza au Colonel chef du territoire , A.S. Impression du Caid Driss El Mejjati à son retour de Rabat, Taza, 17 nov.1955.

الشهادات استقبل هذا الوفد من قبل السلطان يومه الثلاثاء 6 أو الاربعاء 7 دجنبر 1955، وعلى العكس من ذلك جاءت شهادات أخرى معارضة، تشير أنه على إثر الاستقبال السيئ الذي خصهم به قيادي حزب الاستقلال بفاس، جعلهم يتراجعون عن نيتهم دون الوصول إلى العاصمة.، أما القايد البشير الزمراني فأعلن أن الخليفة الجيلالي هو من قام بتنظيم هذا التوجه دون علمه، في حين أنكر هذا الأخير ذلك، مصرحا أن الوفد أخبره بتوجهه إلى العاصمة دون اطلاعه عن نواياه. كان الهدف من هذه الزيارة تشويه سمعة القايد الزمراني لدى السلطان، والملاحظ أن ضمن هذا الوفد كان هناك عدد من المنافسين لعائلة الزمراني وللقايد البشير بشكل خاص. كما أفادت مصادر أخرى، أنه كان هناك وفد سابق من نفس القبيلة تمكن من لقاء السلطان بقيادة العدل تامدارتي، الذي ألح بشدة على السلطان من أجل عزل القايد البشير الزمراني من قيادته. فأثارت هذه الشكايات المتكررة ضد شخص القايد، مسألة الحقد الذي ظل هؤلاء الأعيان يخفونه طيلة مدة قيادته"[696].

عانت النخب المخزنية من تهميش القصر لنخب المخزن التقليدية، فرغم دعوتها لحضور جلسات استماع رسمية مع السلطان، إلا أنه أبى فيما بعد استقبالهم، ورغم تظاهر بعضها بلقائه فعليا من باب حفظ كبريائها[697].

تكونت لدى النخب المخزنية بعد زيارتها للعاصمة الانطباعات التالية:

1. أن كان السلطان منشغلا بجدول المواعيد المكتظ للغاية، وأصبحت الأحزاب السياسية هي المسيطرة على الوضع، فلم يكن السلطان حرا في التدخل حسب رغبته.

2. وأن حزب الاستقلال وحزب الديمقراطية والاستقلال قد خاضا حربا دون هوادة ضد بعضيهما، هذه الوضعية جعلت عددا من المواطنين يقررون عدم تلقي الأوامر إلا من السلطان شخصيا[698].

أصبح من الصعب على النخب المخزنية لقاء السلطان، فكانت محاولات العديد منهم تبوء بالفشل للقائه بسبب تجاهل السلطان لهم، وهو ما كان تذكيه الاتهامات الموجهة إليهم من

---

[696]- **S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550,** Territoire de Taza**,** Annexe de Tsoul à Beni-Lent, Note de renseignement N°167 BL/C , A.S. Voyage du Caïd Zemrani à Rabat, Beni- Lent, 8 déc. 1955.

[697]- أشارت التقارير الفرنسية في مسألة رفض السلطان لقاء القايد البشير الزمراني ما يلي: "حضر القايد الزمراني إلى الرباط في 7 من الشهر الجاري ( دجنبر 1955)، وأعلن لي أنه لم يستقبل في جلسة استماع رسمية من قبل السلطان، في حين يتظاهر أنه التقى بالسلطان لدى كاتبه الخاص سي بن مسعود، وهو لقاء لطيف رغم قصر مدته عبر من خلاله السلطان عن تعاطفه مع القايد، وأخيرا استقبل القايد رسميا في القصر في التاسع من نفس الشهر"

**-S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550**, Territoire de Taza, Annexe de Tsoul à Beni-Lent, Note de renseignement N°168 BL/C , A.S**.** Voyage du Caïd Zemrani à Rabat, Beni- Lent, 8 déc. 1955.

[698]- Ibidem.

قبل خصومهم اللذين كثر عددهم سواء في العاصمة الرباط، أو في مجالات قيادتهم نفسها، كما رفض عدد من الأعيان الخضوع لهذه النخب، في انتظار اتخاذ قرار من السلطان اتجاههم، وكذا التضييق الكبير الذي مارسته الأحزاب السياسية ضدهم. وتشير تقارير المراقبة الفرنسية أن القايد البشير الزمراني قضى مدة عشرة أيام تقريبا في الجلوس عند جميع قاعات الانتظار، من أجل تحصيل لقاء من السلطان لكن دون جدوى، فلم تكن لديه أدنى فرصة ليتم استقباله من قبل السلطان، الذي ظل يرغب في تجاهله، كما رُفض طلب استقباله وزير الداخلية كذلك، وأمام هذه الإخفاقات المتتالية كان ينوي التضحية بمبلغ مهم من 6 أو 7 ملايين لاستخلاص تعاطف عدد من الشخصيات المؤثرة، لكن هذا الإجراء لم يحقق هدفه، وذلك بسبب عدم استقرار وضعيته، خاصة أن خصمه اللدود الذي يرغب في إسقاطه هو القايد القوي السابق محمد ولد عمار دحميدو الذي ظل يكن الحقد له جراء أخذه لمنصبه في قيادة مرنيسة بعد تبوث تعاطفه مع الحركة الوطنية، كما اتهمه بارتكاب مختلف أنواع الانتهاكات من الاستيلاء على الأراضي، واستغلال امتيازاته الوظيفية لابتزاز العامة[699].

### 3-2- النخب المخزنية و اللجوء السياسي إلى فرنسا

أصبحت النخب المخزنية المعروفة بولائها وخدمتها للإدارة الفرنسية هدفا لمحاولات الاغتيال، فكان توفير سلامتهم الجسدية وسلامة ممتلكاتهم مسألة معقدة بشكل كبير، فلم يكن لسلطات الحماية حل آخر سوى تأمين انسحابهم إلى خارج المغرب، اعترافا منها لهم بتقدير ولائهم للحماية واندماجهم في مشاريعها، فأصبحت سلطات المراقبة الفرنسية بالمغرب تنادي الحكومة الفرنسية بضرورة التدخل السريع لتوفير الموارد الأساسية لدعمهم إن على المستوى المادي، أو المعنوي، حماية لهذه النخب والحفاظ على كرامتهم، فكانت أولى التدابير المتخذة هو العمل على إعادة إدماج في الجيش الفرنسي النخب المخزنية، والذين هم في الأصل ضباط سابقون، شريطة عدم تجاوزهم للسن القانوني للخدمة، وبفضل هذا الإجراء، تأكدت هذه النخب من حرص السلطات الفرنسية على دعمها خلال محنتهم[700].

اتخذت الإدارة الفرنسية عددا من التدابير الكفيلة بتخفيف معاناة العناصر التي سيطالها العقاب، فجاء في رسالة لوزير الخارجية الفرنسي؛ وصف لما ستؤول إليه أوضاع عدد من النخب المخزنية، موضحا أن العديد من الزعماء المغاربة كانوا مدعوون لترك مناصبهم، والاستعداد للإقامة في فرنسا لمدة غير محددة، لدواعي أمنية في أغلب الأحيان، وكان باشا زعير محمد بن عمور من أول هؤلاء المغادرين، إذ توجه إلى باريس عبر الطائرة في 27

---

[699]- **S.H.D.V. Paris, sous Série 3H Maroc, Carton N°1550**, Territoire de Taza, Cercle de Taza, Note de renseignement N°A/1379, A.S. **Voyage du Caïd Zemrani à Rabat**, Beni- Lent, 14 déc. 1955.

[700]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, Ministère des Affaires étrangères, Direction des Affaires marocaines et tunisiennes, Télégramme N°4070, Du André Louis Dubois au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. Personnalités marocaines appelés à quittés leurs commandements, Rabat, 26 nov.1955 à 16.20.

نونبر 1955 رفقة أفراد من عائلته، بمعية العقيد بانتالاكسي (PANTALACCI)، الذي كلفته الإقامة العامة بمساعدة الزعماء المغاربة المغادرين، وتسهيل استقرارهم في فرنسا، فكان الهدف تخفيف استيائهم من عدم تمكن فرنسا من حفظ وضعيتهم في المغرب[701].

حاولت الإقامة العامة في المغرب أن توضح لوزارة الخارجية الفرنسية خطورة الوضع السياسي في المغرب، وعدم قدرتها على تأمين سلامة الشخصيات المخزنية، لذلك لم تسمح ببقاء أكثر هذه الشخصيات استهدافا، فكانت الشخصيات التالية أولى العناصر المغادرة للمغرب:

- الشريف عبد الحي الكتاني
- الحاج محمد بن بو عمر باشا زعير ، وعائلته ( 7 أشخاص).
- باشا موكادور، محمد ولد المعلم ادريس.
- القايد أحمد بن عبد الله الجرموني بتاونات (جهة فاس).
- القايد عبد العزيز الحلو قايد بتاونات.
- القايد بوشعيب بن عبد القادر قايد بور ليوطي.
- عبد القادر بن داوود الخليفة الأول لباشا مكناس، وعائلته، (10 أشخاص).
- القايد محمد بن حدو، قايد تدارس (جهة الرباط)
- باشا الدار البيضاء، سي الحاج بوشعيب بالكرشي،
- النائب سي محمد الناصري من سلا،
- عبد الله الزوبير، عضو المجلس التجاري للرباط –سلا.
- المدني باشا أكادير ، الذي غادر في 14 دجنبر.
- السنوسي باشا بور ليوطي.

في حين كان هناك عدد من الشخصيات التي كان من المحتمل أن تغادر في أقرب الآجال وهي:

---

[701]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, **Ministère des Affaires étrangères, Direction des Affaires marocaines et tunisiennes**, Lettre N° 704, Du Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Défense Nationale et de la Force Armée, A.S. **Personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc**, Paris, 30 déc. 1955.

- باشا أزمور سي المكي.
- باشا مكناس سي المختار.
- قايد سيدي سليمان، إبراهيم الزهاني.
- قايد المنزل صفرو، العربي بن عبد السلام.
- قايد كروان (مكناس) ابن عيسى أوبردان.
- قايد عرباوة (جهة الرباط) علال الليموري.

وجدت فرنسا نفسها مجبرة على عدم التخلي والتكفل بهذه الشخصيات ماديا ومعنويا طيلة مدة إبعادها، بعدما أكدت في جميع الظروف على وفائها للإدارة الفرنسية، لكنها طرحت العديد من المشاكل على كاهل حكومة باريس لتأمين حاجياتها خلال إقامتها في فرنسا، فتحتم التخطيط القبلي لاستقبال عشرات الشخصيات التي ستلتحق بالمتربول، ولم يكن بالإمكان استثناء مغادرة أي فرد من هذه النخب ما دامت وضعية قيادة المغرب غير مستقرة، فصنف هؤلاء اللاجئين إلى ثلاث فئات:

- ❖ شخصيات تتوفر على ممتلكات خاصة مهمة، وترغب في امتلاك مسكن في فرنسا.
- ❖ شخصيات تتوفر على ممتلكات، لكنها لا ترغب في الاستقرار في فرنسا.
- ❖ شخصيات التي لا تتوفر على موارد كافية.

فإذا كان من السهل بالنسبة للحكومة الفرنسية تجاوز المشاكل الخاصة بالنسبة للفئة الاولى، إلا أن الفئة الأخيرة سببت لها إحراجا كبيرا، بسبب تكاليف الإيجار المرتفعة خلال تلك الفترة، فلم تكن المنح الموفرة لهم كافية لسد متطلباتهم، لكن لحسن حظها أن عدد هذه النخب كان قليلا. واستمرارا في إجراءات احتواء النخب المخزنية اللاجئة، أُحدثت وكالات تشكلت من شخصيات تعرف المغرب بشكل جيد وشديدة الارتباط به، لمساعدة اللاجئين معنويا واستقبالهم وتسهيل علاقاتهم غير السياسية، وبالأساس تمكينهم من تحصيل انشغالات مهنية[702].

اعتبرت الدوائر الفرنسية الرسمية أنه من غير المناسب السماح لهذه النخب وعائلاتهم الاستقرار لمدة طويلة في باريس، أو في ضاحيتها، بسبب عدم تعود هذه النخب على

[702]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, **Ministère des Affaires étrangères, Direction des Affaires marocaines et tunisiennes**, Lettre N° 704, Du Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Défense Nationale et de la Force Armée, A.S. **Personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc**, Paris, 30 déc. 1955.

الظروف المناخية، كما أن وثيرة وأشكال الحياة في العاصمة جعلتهم غير قادرين على التكيف معه، فبادر المفوض عن المقيم العام في مسألة النخب اللاجئين إلى فرنسا، للنظر في إمكانية استقرار هذه النخب في مدينة نيس (Nice) أو في ضاحيتها، فتأكد له بعد التنسيق مع بلدية الألب مارتيم (Alpes Maritimes) ومكتب الوكالة المغربية هناك، أنه من الممكن خلق العديد من إمكانيات الاستقرار المادي لهذه النخب هناك، لذلك خطط إلى توجيه جميع اللاجئين المغاربة المتواجدة في فرنسا إلى مدينة **نيس** وعدم الاحتفاظ بأحدهم في باريس [703].

ولتسهيل سفر هذه النخب وتدبير حاجياتهم المادية الأكثر إلحاحا، كان من الضروري القيام بعدد من الإجراءات الأساسية الواجب اتخاذها مستعجلا، لكن هذه الإجراءات ستتخذ سبيلين متباينين:

1. السبيل الأول: تجسد في تخصيص المساعدة المادية لمدة ستة أشهر لهذه النخب، مع مراعاة الحالات التي تستثني الشخصيات التي لن يكون من المسموح لها بالعودة إلى المغرب إلا بعد مدة طويلة. واستنادا لوضعياتهم الشخصية والاجتماعية، اقترحت الإقامة العامة منحهم أجرة شهرية بقيمة ثلاثة ملايين فرك فرنسي.

2. السبيل الثاني: استلزم اعتماد إجراءات أكثر انضباطا، إذا استدعى استخلاص قرض لفائدة هذه النخب، بعد إنجاز دراسة معمقة بسبب عدم تكافؤ الوضعيات الفردية، ولتنوع الحالات الاستثنائية، فبالنظر إلى الأهمية الخاصة التي تميز بعضا من هذه الشخصيات، ولكي تتمكن من تحصيل العيش الكريم خلال المدة التي من المفروض أن يقيموها بفرنسا، فقدر المقيم العام في المغرب قيمة القروض اللازم توفيرها في ملئة وعشرون مليون فرنك، مقدما وعده لوزارة الخارجية الفرنسية، بفعل ما بوسعه لجعل مدة إقامتهم في فرنسا قصيرة قدر الإمكان، سواء بالنسبة لكل حالة خاصة أو لمجموع الشخصيات"[704].

أشعرت الإقامة العامة بِسِرِّية عددا من النخب المخزنية، بضرورة مغادرتهم للمغرب، لكن كان من الواجب تأمين التكاليف الكفيلة بنقل هذه العناصر إلى فرنسا وإقامتهم هناك،

---

[703]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1,** dossier N° 41, Résidence Générale de la France au Maroc, Direction Générale de l'Intérieur, Division des Affaires Politiques, Lettre N° 1153 DI/POLC.1, Du André Dubois Commissaire Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères Directions des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S. Séjour en France Métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc, Rabat, 28 déc. 1955.

[704]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41**, Résidence Générale de la France au Maroc, Direction Générale de l'Intérieur, Division des Affaires Politiques, Lettre N° 1153 DI/POLC.1, Du André Dubois Commissaire Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères Directions des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S. **Séjour en France Métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc**, Rabat, 28 déc. 1955.

فرغم أن هذه النخب كان من الأكيد توفرها على بعض السيولة من الأموال، إلا أن ملاكي الأراضي منهم، حيث ثروتهم أساسا متكونة من عقارات بالبوادي وقطعان ماشية، وجدوا أنفسهم بشكل سريع محرومين من وسائل العيش، ومع تعودهم على حياة البدخ، فحاولوا تحصيل قروض من قبل المؤسسات المالية الاستعمارية بِرَهْنِ عدد من عقاراتهم المسجلة، إلا أن طلباتهم قوبلت بالرفض بصفة عامة، كما طلبوا من أفراد عائلاتهم بيع عدد رؤوس الماشية، واحتياطي الحبوب، إلا أن هذه العملية بدورها باءت بالفشل، فبمجرد معرفة أصحاب هذه الأملاك يمتنع المقتنون وينسحب كل مشتر لرفضهم التعامل مع هذه العناصر التي خرجت عن خطوط الوطنية الحقة، مما أجبر الحكومة الفرنسية تدبر المشكلة ومحاولة إيجاد حلول تضمن الأمن والسلامة لأتباعها، لتجب اعتقادهم أنهم أجبروا على ترك وطنهم الأصلي نتيجة وفائهم لفرنسا التي لم تعد تهتم لمصيرهم وتخلت عنهم"[705].

وفي الجدول أسفله توضيح لوضعية الدعم الممنوح للنخب المخزنية اللاجئة:

**جدول رقم(6): وضعية الدعم الممنوح للشخصيات المغربية التي غادرت أو من المرتقب أن تغادر المغرب[706].**

| الاسم، الصفة، والمهام المزاولة | الإجراءات المتخذة أو المحتمل اتخاذها | ملاحظات خاصة |
|---|---|---|
| **سي الحاج محمد بن عمور باشا زعير (جهة الرباط)** | **منح له ترخيص المرور عبر الخط الجوية الرباط-باريس له ولأفراد عائلته (7 أشخاص).** | **يتوفر على ثروة شخصية مهمة، لكن ليس من الممكن تحريكها في الظروف الحالية، ويتواجد حاليا في باريس.** |
| **سي عبد القادر بن داوود، الخليفة الأول لباشا مكناس.** | **منح له ترخيص المرور عبر الخط الجوية الرباط-باريس له ولعائلته التي تتكون من 11 فردا). تحصل على مئتي ألف فرنك والتي سيتم إضافة إليها ثلاثة مئة ألف فرنك.** | **لا يتوفر على أي ثروة، ويتم دراسة إعادة دمجه في إحدى مصالح الوكالة المغربية، أو في اسجد باريس. ويوجد حاليا في فندق اللوفر Louvre في باريس.** |
| **سي المدني بن حيون باشا أكادير** | **تم تزويده بطلب العبور عبر الجو من الرباط إلى باريس، ومن المنتظر منحه 4 ملايين فرنك لتمكينه من تسديد ديونه الملحة.** | **لا يتوفر على أي مدخول باستثناء راتبه العسكري، وسيترك عائلته مؤقتا في المغرب.** |

[705]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°41, Résidence du Conseil,** Lettre N° 13596, Du EDGAR FAURE Président du Conseil Ministérielle au Ministre des Affaires Etrangères, A.S. **Notables marocains résidés en France**, Paris 12 déc. 1955.

Source: **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°41, Direction générale de l'intérieur, Division des affaires politiques,** lettre N°1155 DI, du Résidant général André Dubois au Ministre des affaires étrangères**, A.S. Séjour en France métropolitaine des personnalités marocainnes qui doivent s'éloigner du Maroc,** Rabat, 28 déc.1955.

| | | |
|---|---|---|
| **سي محمد بن عبد الله السنوسي باشا بور ليوطي** | **منح ترخيص العبور عبر الجو من الرباط نحو باريس** | **يمتلك مسكنا بقيمة 10 إلى 12 مليون فرنك يرغب في حيازتها من قبل الدولة الشريفة، يعزم على جعل عائلته تستقر في طنجة.** |
| الحاج محمد ولد معلم ادريس باشا موكادور | **منح ترخيص المرور عبر الجو من الرباط إلى باريس وغادر وحيدا.** | **يتواجد حاليا في باريس، ثروته غير محددة لحود الأن لكنها قليلة الأهمية، وسيترك عائلته مؤقتا في المغرب.** |
| **سي بوشعيب بن عبد القادر قايد في بور ليوطي.** | **منح ترخيص بالعبور جوا من الرباط إلى طنجة ثم إلى ليون هو وعائلته المكونة من 6 أشخاص كما منح قرضا بقيمة مليون فرنك من قبل الإقامة العامة.** | **يتوفر على ثروة مهمة لكنه من الصعب تحريكها في الظروف الحالية، بعد إقامة قصيرة في ليون ينوي الاستقرار في نيس.** |
| **سي محمد فضول المراكشي قايد الوداية جهة الرباط** | **تحصل على ترخيص العبور جوا من الرباط إلى نيس رفقة عائلته المكونة من 5 أشخاص، ومنحة بقيمة 400000 أربع مئة فرنك.** | **لا يمتلك أي ثروة شخصية، سيستقر في نيس رفقة أهله.** |
| **سي عيسى بن محمد أبردان قايد كروان الجنوب جهة مكناس.** | **سلم ترخيص العبور له ولعائلته المكونة من 6 أشخاص، عبر الجو من الرباط نحو مارسيليا، ومنحة 3 ألاف فرنك.** | **يتوفر على القليل من الممتلكات. التمس منحه مساعدة بقيمة أربع مليون فرنك من أجل أداء ديونه المستعجلة. سيستقبل في المرحلة الأولى في مستوطنة بجهة مكناس حيت سيتم استضافته في ملكية لقسم الحدائق، وسيتوجه في مرحلة ثانية للاستقرار في مدينة نيس .** |
| **سي علال بن عسو الليموري، قايد قبيلة خوت عرباوة، جهة الرباط.** | **تسلم جواز العبور جوا من الرباط نحو باريس، وعلى منحة 200000فرنك، وسيغادر بمفرده.** | **لا يتوفر إلى على القليل من الملكيات بعد إقامة قصيرة في باريس، سيقيم في نيس، سيترك عائلته في المغرب مؤقتا.** |
| **سي عبد العزيز لحلو قايد تاونات، جهة فاس.** | **استلم جواز العبور جوا، سيغادر بمفرده.** | **وضعية ثروته متواضعة، كما لم يتم تحديد أهمها. هو حاليا في باريس، ولم يعلن بعد على مشاريعه المستقبلية ولا عن** |

| | | |
|---|---|---|
| | | **أهدافه ورغباته، بقيت عائلته في المغرب لكن لحق ابناه به فيما بعد بحثا عن العمل في باريس بتاريخ 5 يناير 1955.** |
| **سي الحاج بن احمد بن عبد الله الجرموني قايد في تاونات، جهة فاس.** | **عدم توفر معطيات** | **عدم توفر معطيات** |
| **سي الحاج بوشعيب الكرشي باشا الدار البيضاء وقايد هوارة.** | **لم يطلب شيئا، وغادر بمفرده إلى باريس في 22 دجنبر 1955** | **وضعية ثروته متواضعة، ترك عائلته في المغرب مؤقتا، لم يعلن بعد عن مشاريعه المستقبلية ولا أهدافه ولا رغباته.** |
| **سي محمد بن حدو قايد أوودوران تيفلت، جهة الرباط.** | **غادر بمفرده إلى باريس في 16 دجنبر 1955، لم يطلب شيئل لحدود اللحظة.** | **وضعية ثروته متوسطة، في حين أن جلها لازالت في طور التقييم، لم يعلن بعد على مشاريعه المستقبلية، ولا عن أهدافه أو رغباته.** |
| **سي محمد الناصيري مندوب الصدر الأعظم، القاطن في سلا.** | **ضحية لعملية اغتيال في شهر غشت غادر إلى باريس لتلقي العلاج، كان ضحية لحادثة سير في العاصمة، وهو حاليا يتلقى العلاج في مصحة بشارع دو لاندي في سان أوين.**<br>**سيتحصل على ستة أشهر من العلاج، شأنه شأن جميع أعضاء المخزن القديم.**<br>**كما تحصل على مساعدة مالية بقيمة مئتين وخمسين ألف فرنك.** | **وضعية ثروته متواضعة، ومنزله تعرض لخسائر فادحة بسبب تعرضه لهجمات متكررة من ظرف عصابات مجهولة الهوية.**<br>**طلب مساعدته لتأدية مصاريف المصحة التي تبلغ 600000 فرنك، ظلت عائلته في المغرب.** |
| **سي عبد الله زنيبر عضو مجلس التجارة للرباط-سلا** | **تحصل على جواز العبور بحرا من الدار البيضاء إلى مارسيليا، وعلى منحة بقيمة 150 ألف فرنك، سيغادر بمفرده.** | **هو تاجر نصف الجملة، انخفض نشاطه التجاري بشكل كبير منذ عدة أشهر، وهو معدم حاليا.**<br>**لا يعرف مشاريعه المستقبلية ولا أهدافه ولا رغباته.**<br>**ستظل عائلته بالمغرب** |
| **سي عبد الحي الكتاني عالم، وزعيم الزاوية الطريقة الكتانية** | **سيتوجه إلى فرنسا في بداية شهر نونبر بهدف اللقاء مع جلالته محمد الخامس لم يتمكن من تحقيق هدفه.**<br>**يقيم في فندق دورساي.** | **لم يطلع الإقامة العامة بعد على مشاريعه المستقبلية ولا على أهدافه ولا على رغباته.** |

**Source : A.D.C.N. Paris, Série Maroc, carton N°1,** dossier N°41, Direction générale de l'intérieur, Division des affaires politiques, lettre N°1155 DI, du Résidant général André

Dubois au Ministre des affaires étrangères, A.S. Séjour en France métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc, Rabat, 28 déc.1955.

**جدول رقم (7): العناصر التي من المحتمل أن تغادر المغرب في أقرب الآجال بتفكيك نظام القائدية[707].**

| سي الحاج المكي باشا أزمور، جهة الدار البيضاء. | لم يعبر بعد عن أهدافه. | وضعية ثروته جد مهمة. |
|---|---|---|
| سي مختار بن حمو باشا مكناس. | لم يحدد بعد أهدافه. | وضعية ثروته متواضعة، التمس تخصيصه بمبلغ 7 مليون فرنك للتخلص من ضغط الدائنين. |
| سي محمد بن عسول الحمدونية قايد سيدي بنور وولاد عمران، جهة الدار البيضاء، قائد سابق لسرب طائرات، غادر هذا الإطار سنة 1941، ليشغل قيادة قبيلة. | تعرض مؤخرا لعملية اغتيال لكنها لم تعرض حياته للخطر، يرغب في الانسحاب إلى فرنسا لبضعة أشهر وتخصيصه بمساعدة مالية في انتظار أن تمكنه مصلحة الأملاك المخزنية من امتلاك منزله في اولاد عمران. | وضعية ثروته جد متواضعة، ولديه تكاليف عائلية جد ثقيلة. لم يحدد بعد المكان الذي يود الانسحاب إليه مؤقتا. |

**Source : A.D.C.N. Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°41, Direction générale de l'intérieur, Division des affaires politiques,** lettre N°1155 DI, du Résidant général André Dubois au Ministre des affaires étrangères**, A.S. Séjour en France métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc,** Rabat, 28 déc.1955.

عملت الإدارة الفرنسية على وضع عدد من الإجراءات الموجهة لمساعدة الزعماء المغاربة الذين أرغمتهم الانتفاضة السياسية في المغرب إلى البحث عن اللجوء المؤقت إلى فرنسا، إذ سعت إلى تسهيل منحهم قروضا تحت ضمانة التسجيلات العقارية للذين يمتلكون منهم عقارات مسجلة، من لدن المؤسسات البنكية مثل مؤسسة القرض العقاري الجزائري والتونسي، فكانت الدفعات التي تم طلبها تبلغ في مجملها ما قيمته 30 مليون فرنك فرنسي، وهو ما لم يكن من المتاح قبوله من قبل هذه المؤسسات إلا في حالة منح حكومة فرنسا ضماناتها بعدم مصادرة هذه العقارات من قبل المخزن[708]، كما جاء في أحدى مذكرات حول موضع لجوء النخب المخزنية إلى فرنسا على إثر عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف ما

[707]- **A.D.C.N. Paris, Série Maroc, Carton N°1,** dossier N°41, Direction générale de l'intérieur, Division des affaires politiques, lettre N°1155 DI, du Résidant général André Dubois au Ministre des affaires étrangères, A.S. Séjour en France métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc, Rabat, 28 déc.1955.

[708]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, dossier N°41,** Résidence Générale de la France au Maroc, Direction Générale, Sous-Direction Maroc, Lettre N° 2263/2264, Du M. Jean BASDEVANT au Ministre des Affaires Etrangères, Directions des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S. Aide au marocains résidés en France, Rabat 27 déc. 1955.

يلي: "استقبل القرض العقاري التونسي والجزائري ممثلا عن الوكالة المغربية في باريس الذي قدم ليعرض الصعوبات التي تعترض الوكالة وكذلك الحكومة الفرنسية اتجاه الوضعية الحالية للزعماء المغاربة الذين كانوا أداة لخلع السلطان بن يوسف وبعودة هذا الاخير كان من الازم اللجوء مؤقتا إلى المتروبول، وطلب إذا كان من الممكن منحهم قروضا تحت ضمانة تسجيلات عقارية لمساعدتهم على الاستقرار في فرنسا، يتعلق الأمر بالعشرات من الشخصيات (باشوات وقواد وزعماء القبائل) وجميعهم من ذوي ملكيات عقارية مسجلة في المغرب، ويحملون معهم عقود ملكياتهم في نسختها الأصلية.

أوضح القرض العقاري لممثل الوكالة العقارية أن العمليات المقترحة لا يمكن النظر إليها في إطار النشاط الحالي لهذه المؤسسة، فشروط الاقتراض واستعمال الأرصدة بعيد جدا عن المعايير المعتمدة حاليا، كما يمكننا التخوف من أن يتم نزع ملكيات المعنيين من خلال المصادرة أو أي إجراء آخر مشابه يجعل من الضمانات الحقيقية الممنوحة هشة، ولذلك من الضروري الحصول مسبقا على ضمانة الحكومة الفرنسية لإظهار حسن نية من هذا القرض[709] ، ومن الملاحظ أنه رغم الرغبة التي كشفت عنها فرنسا في دعم هذه النخب، إلا أنها كانت تحاول تجنيب الدولة الفرنسية تكاليف كبيرة خاصة بهذه النخب، فنلاحظ لجوئها إلى محاولة تمتيعهم بقروض جديدة لدى المؤسسات المالية، فيبدو أن السلطات الفرنسية كما كانت تحاول استعمار المغرب بالمغاربة، لتقليل تكاليف التدخل الاستعماري بالمغرب، تنهج نفس النهج لتدبير أزمة النخب التي أصبح مصيرها متعلق فعليا بيد فرنسا التي كانت ترغب في التخلص من المعروف الذي أسدته هذه النخب في أقرب الآجال.

لجأ ت أعداد من النخب المخزنية إلى فرنسا رفقة عائلاتها بشكل تدريجي على إثر الأحداث التي أعقبت عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى المغرب، إذ تعلق الأمر بإقامة مؤقتة بفرنسا، راجية عودتها إلى البلاد لاستعادة نمط حياتها الاعتيادي، فلم تهمل الحكومة الفرنسية مصيرهم، على منوال ما نهجته مع النخب التونسية عندما وجدوا أنفسهم في وضعية مماثلة على إثر توقيع الاتفاقية الفرنسية التونسية، حيث وضعت وبشكل مباشر رصيدا تحت تصرف مندوبيتها السامية، أما الحالة بالنسبة للمغرب فكانت مختلفة فالأعيان المغاربة الذين ساندوا النظام القديم لم يمكثوا في المغرب على عكس النخب التونسية، ولكنهم بحثوا عن اللجوء إلى فرنسا، فكان من المفروض تجميع الإمكانات والتنسيق بينها لتمكين هذه الشخصيات وعائلاتها من حياة متواضعة ولكن محترمة في فرنسا، لذلك فإن مديرية الوكالات المغربية في باريس اتخذت عددا من التدابير المادية، المتعلقة أساسا بمسائل

[709]- **A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41,** Direction des Affaires marocaines et tunisiennes, Note s. N°, Du Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie à l'Office du Maroc à Paris, A.S. Consentir des crédits à des personnalités marocaines réfugiés en France, Paris 23 déc. 1955.

الإيواء، والتي وجب إتمامها بمنح مساعدات مالية، وكنتيجة وضعت الحكومة الفرنسية رهن إشارة هذه الوكالات المغربية، تحت صفة أرصدة خاصة، مبلغ 15 مليون فرنك"[710].

صرحت النخب المخزنية المقيمة في باريس عن استيائها من الوضع التي آلت إليه، وعن عدم رغبتها في الاستمرار في إقاماتها البئيسة في فرنسا، فألحت على السلطات الفرنسية التدخل لدى السلطان سيدي محمد بن يوسف، لمنحهم عفوا فوريا يتيح لهم العودة إلى المغرب، وفي المقابل يمتنعون بدورهم عن المطالبة بشغل أي وظيفة مخزنية، كما طالبت بصرف الإدارة الفرنسية لفائدتها تعويضا يُمنح لهم على شكل معاش شهري، وهو ما لم تكن تعارضه هذه الأخيرة، إلا أنها كانت تلتمس منهم التحلي بالصبر، وترك لها المجال لتحقيق مرادهم[711].

شكل طرد رجال المخزن التقليديين من ممارسة السلطة، أهم انعكاس سلبي على وضعيتهم، جراء تشبتهم بالتزامهم مع مشاريع الحماية، وتخليهم عن تبعيتهم للسلطان، فتطور الأحداث بالمغرب لصالح الأحزاب السياسية وعودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى حكم المغرب، غيرت بشكل كلي من وضعيتهم، وأصبحوا مهددين في أجسادهم وتمت مصادرة ممتلكاتهم، وهكذا اضطرت العناصر المخزنية، التي لم يقبل القصر السلطاني بالعفو عن تمردها، للجوء إلى فرنسا، إلا أنهم سرعان ما عبروا عن امتعاضهم من ظروف العيش الجد متواضعة هناك، بعدما ألفوا حياة الترف والبذخ داخل قصورهم في المغرب،

---

[710]- جاء في طلب رئيس الوكالة المغربية وصف كيفية صرف الرصيد المخصص للاجئين من النخب المغربية: سيتم استعمالها وتوزيعها حسب تعليمات لجنة ستتشكل تحت رئيس سيكون عضوا من مكتبي، ونائب المدير من المغرب، ومدير الوكالة المغربية في باريس، سيكون من الطبيعي عدم إمكانية تحديد حاليا مجموع الحاجيات الواجب تغطيتها لسنة كاملة، لذلك أطلب منكم اعتبار هذا المبلغ كدفعة أولى وإذا دعت الضرورة يمكن إتباعه بطلبات إضافية، وأسمح لي نفسي بالإلحاح على أن تتلقى هذه المسألة حلا مستعجلا أخذا بعين الاعتبار ، بشكل خاص أن عدد من هذه العائلات اللاجئة هم الان محرومون من أي مداخيل، يُنظر:

**-A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41,** Direction Générales des Affaires marocaines et tunisiennes, Lettre N° 669, Du Ministre des Affaires Etrangères au Ministre des Finances et les Affaires Economiques (à l'attention du M. BLOT), A.S. Aide financière à des marocains réfugiés en France, Paris 22 déc. 1955.

[711]- جاء وصف هذه المطالب في زيارة الباشا بوعمور للوكالة المغربية في نيس: "قدم الباشا بوعمور الباشا السابق لقيادة زعير للقائي ليعرض من جديد وضعيته وكذلك وضعية الزعماء المغاربة السابقين الذين استقروا في فرنسا على إثر عودة السلطان محمد الخامس إلى المغرب، وألح على نقطتين أساسيتين:

1- الحصول على عفو فوري من قبل السلطان حتى يتمكنوا من العودة إلى بلادهم مقابل التزام من جهتهم بالتنازل عن أي وظيفة عمومية.

2- تلقي تعويض على شكل مرتب أو معاش شهري، وشأنه شأن جميع زملائه الذين في نفس وضعيته، سي بوعمور جد مستاء، ويعيب على أصدقاءه الفرنسيين تخليهم عنهم. أخبرته أنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى أنه لم يكن بإمكان الحكومة المغربية أن تعد بشكل فوري إجراء الأمان لكن هذا الإجراء قادم في المستقبل القريب، أما بالنسبة لنقطة الثانية، فإن الإدارة العامة قد رفعت هذه المسألة إلى وزارة المالية وهي قيد الدراسة حاليا. يُنظر:

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1**, dossier N° 29, Ministère des Affaires Étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes, Note à l'attention du monsieur le Directeur Général, A.S. Des anciens chefs marocains résident en France, Paris, 1955.

خاصة خلال على عهد الحماية، وهو النعيم الذي لم تكن الحكومة الفرنسية مستعدة لتوفيره لفائدتهم، لذلك ألحوا باستمرار لدى مختلف المصالح الفرنسية على ضرورة التدخل لفائدتهم من أجل التماس العفو السلطاني، والسماح لهم بالعودة إلى المغرب، واستعادة ملكياتهم، لكن رغم العهود التي ظلت تقدمها هذه المصالح إليهم بالتدخل في أقرب الآجال، إلا أن التطورات الدولية المتتالية ما بعد استقلال المغرب، وما أفرزته من توازنات عالمية جديدة، جعل الدبلوماسية الفرنسية تتغاضى عن معالجة ملف هذه النخب، لانشغالها بتأسيس تاريخ جديد للعلاقات الفرنسية-المغربية، وعلى هذا النحو ظلت هذه الشخصيات، التي كان مصير اندماجها في المشروع الاستعماري هو النفي من البلاد، تقبع معزولة في الركن الموحش للجوء السياسي.

## خاتمة:

استندت إدارة الحماية لكسب صلاحية تدخلها في المغرب على التفويض السلطاني، الذي مُنح إليها بموجب معاهدة فاس في 30 مارس 1912، فقدمت نفسها كشريك يبتغي مساعدة السلطان الشريف على تثبيت سلطته والحفاظ على مؤسسته التقليدية وإنشاء النظام والأمن داخل بلاده، لكن سرعان ما ستُكشف نوايا النظام الفرنسي الجديد في احتكار السلطة، وإدخال التغييرات الجدرية على تشكيلة المخزن وفق تصورها الخاص، فصادرت حكم مولاي عبد الحفيظ في 12 غشت 1912، تحت ذريعة عرقلة مشاريع فرنسا في المغرب، بعدم رغبته في التعاون مع مؤسسة الحماية تماشيا مع طبيعة النظام الجديد، كما أُعفي الصدر الأعظم محمد المقري حينها من مهامه، كتعبير من قبل إدارة الحماية عن نيتها في إبعاد

رموز المخزن القديم عن السلطة، لاسترضاء الساكنة المحلية، التي ربطت مسؤولية الفوضى الشاملة التي عمت البلاد، وفقدان المغرب لاستقلاله بخيانة هذه الشخصيات لمهمتها الدينية.

أسست إدارة الحماية علاقتها بالمخزن وفق التزامات مؤسساتية لتدبير تداخل المهام بين الإقامة العامة والمخزن في ظل نظام الحماية، فأحدثت بذلك إدارة الشؤون الشريفة كحلقة وصل بين الإقامة العامة والقصر، لتأمين استمرارية ودية العلاقات بين الظرفين، واستخلاص مصادقة المخزن الشريف على مختلف اقتراحات المشاريع المقدمة من ظرف المصالح الفرنسية.

اتخذت الثورات القبلية، التي اندلعت بعد توقيع معاهدة الحماية، مظهر حملة وقائية لتجنب القبائل فقدان استقلالها والوقوع تحت رحمة الأجنبي الكافر، فسيطر أحمد الهيبة على مراكش في 15 غشت 1912 وأعلن نفسه سلطانا بتحالف معه كبار أعيان الجنوب، وهو ما شكل تهديدا خطيرا لمصير "التهدئة" الفرنسية في المغرب، فكان من الواجب على الإدارة الفرنسية التعجيل بتدخلها، ففرضت معطيات الظرفية الدولية وشراسة المقاومة على مؤسسة الحماية التراجع عن مخططها لتفكيك النظام السياسي التقليدي، وعودة الاستعانة بالنخب المحلية كدعم ثابت لفرض سيطرتها على القبائل المغربية، وهو ما يمكن اعتباره إعادة إحياء للتقاليد المخزنية، أو بتعبير أخر مخزنة نظام الحماية، وعلى هذا الأساس خصت الإقامة العامة هذه النخب بعناية كبيرة تجلت في تفادي تهميشها باعتماد الحكم المباشر وتخصيصها بالتوقير والاحترام، فاكتفت بذلك بحصر مهامها في وظيفة المراقبة لتجويد ممارسة هذه النخبة للسلطة.

أحدثت الإقامة العامة لتطبيق رقابتها على الشؤون المحلية مصلحة الشؤون الأهلية ومكتب الاستعلامات، والتي عُهد إليها مراقبة الحكم والسلطة المحلية، وتدبير الملكيات الجماعية، وتنظيم المسائل الخاصة بالقبائل المتعاملة بالعرف وبمحاكمها، فشملت بذلك مهامها أربعة مجالات أساسية:

المجال العسكري: عملت على إرشاد إدارة الحماية على المناطق الغير خاضعة للسلطة المركزية، وإعداد تقارير تقنية حول هذه المجالات تشمل معطيات حول عوائدها وطباعها

وأراضيها ومياهها، لتسهيل عملية التوغل السياسي والعسكري الفرنسي، بدعم من الساكنة المحلية المجندة لتوفير العون للقوات الحربية الفرنسية.

1. مجال المراقبة: تكلفت بمراقبة نشاط القواد في المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي.
2. المجال السياسي: أسندت إليها مهمة اقتراح السياسات الملائمة لتدبير شؤون الساكنة المحلية، بالاستناد على نتائج أبحاثها وتحقيقاتها المتواصلة حول التجمعات السكنية.
3. المجال المخزني: اهتمت بتأمين العلاقات مع المخزن، وبتدبير الوضعية الإدارية القانونية لموظفيه عبر تقويم فعالية ممارستهم للسلطة داخل المجالات المحلية.

احتفظت إدارة الحماية بقاعدة تشكيل المخزن وتجديده من بين أفراد العائلات التقليدية، التي ظلت تمنح مرشحين لأعلى الوظائف المخزن كنوع من التميز الوراثي، فصانت هذه العائلات التقاليد المخزنية في تخليد مراسيم السيادة الرسمية الموسومة بطابع الرمزية، وإيجاد التوليفات الكفيلة بتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وتدبير التباينات العميقة لتشكيلة المغرب الاجتماعية.

اعتمد نظام الحماية في فرض سلطته داخل النسق المغربي على التحالف مع زعماء القبائل، إلا أن واقع التنافس بين هؤلاء الأعيان، والخصوصيات المجالية المتباينة، جعلت من الصعب تحديد لائحة الشخصيات بوضوح، التي ستحظى بتزكية النظام القائم، وهو ما فرض على الإقامة العامة اتخاذ عدد من المعايير الأساسية للاستناد عليها خلال انتقاء الأعيان، الذين ستمنحهم دعمها وتعرض عليهم التعاون معها؛

- الانتماء العائلي: فحاولت الإقامة العامة حفظ الاستقرار القائم داخل المجتمعات القبلية، بحصر الزعامة بين أفراد هذه العائلات التي دأبت على تأمين زعامة مجالاتها، لتفادي خلق اضطرابات قد تكلفها خسائر بشرية ومادية مهمة.
- الهيبة العسكرية: فاعتمدت على عدد من الزعماء القادرين على تقديم الدعم الحربي، وفرض النظام داخل مجالاتها بحزمها الكبير الذي تجاوز غالبا حدود

مزاولة السلطة إلى ارتكاب التعسفات، كاستجابة للتمثل التقليدي للسلطة المخزنية في المغرب.

- النفوذ القوي: جعلت من قدرة هذه الشخصيات على النيل من منافسيها، وإحباط المناورات ضدها، لفرض الاعتراف بزعامتها كسلطة وحيدة داخل مجال نفوذها من أهم معايير إسناد المناصب المخزنية خلال عهد الحماية.
- الملكيات العقارية: شكل حجم ثروة وممتلكات الأعيان محدد أساسي في اختيار الزعامات المخزنية، حيث عكست هذه الممتلكات حرص هذه العناصر على حفظ ملكياتها وشغفها لتحصيل الامتيازات، وهو ما سهل عملية استقطابها والتحكم في وضعيتها في إطار تبادل المصالح بينها وبين النظام الجديد.
- المؤهلات القيادية والذكاء السياسي: فسمحت إدارة الحماية لعدد من العناصر الجديدة إلى ولوج الخدمة القائدية، بعدما اقتنعت بشجاعتها ودهاءها وقدرتها على قيادة مجالات عرفت بصعوبة إخضاع ساكنتها.
- الخدمات المقدمة لصالح مشاريع الحماية: سعت إدارة الحماية إلى مكافأة الشخصيات المتعاونة معها بتخصيصها بمناصب قيادية، حيث عكست من خلال خدماتها ولاءها لنظام الحماية، واستعدادها لربط مصالحها ومصيرها بمصير مؤسسة الحماية في المغرب.
- التبعية للسلطان: اتخذ الولاء للصداقة الفرنسية ودعم استمرارية تواجد الإدارة الفرنسية في المغرب من أهم معايير انتقاء هذه الشخصيات، وهو ما استلزم التخلي عن التبعية للسلطان محمد بن يوسف عقب مطالبته بالاستقلال، ومعاداة التيارات السياسية ذات التوجهات الوطنية.

أدرك ليوطي أهمية الاستناد على دعم الزعامات المحلية في إخضاع ساكنة المغرب نتيجة:

- ✓ صعوبة اختراق المجالات المغربية.
- ✓ منافسة الدعاية الألمانية في استقطاب هؤلاء الزعماء.

- ✓ الإكراهات المادية والبشرية التي واجهت سلطات الحماية خلال مرحلة الحرب.

وهو ما دفع ليوطي إلى تعزيز سياسته بأليات جديدة فحرص على تكريمهم في جميع المناسبات، بدعوتهم لحضور للاحتفالات الرسمية للجمهورية الفرنسية، وجعل من استراتيجية الاستقطاب محورا لسياسته الأهلية، فلم يكتفي بإدماج هذه النخب وإنما عمل على تحقيق اندماج فعال بإشراكهم في مشاريع الحماية وجعلهم المستفيدين الأوائل من النظام الجديد، لتسخر كل طاقتها لإرساء نظام الحماية، وتقبل بمراقبتها، وتدافع بصدق على استمرارية هذا النظام.

اعتبرت الإدارة الفرنسية أنه من الأهمية الاعتماد على السياسة الأهلية كأحد نقط الارتكاز لتأسيس مختلف مشاريعها، بعدما أثبتت فعاليتها إبان معارك التهدئة، فتمكنت سياسة استقطاب النخب من التخفيف بشكل كبير من المقاومة المغربية ضد التوغل الفرنسي، مقابل إنعام نظام الحماية عليهم بالولاية القيادية، كما أن الساكنة كانت تفضل أن تخضع لقايد سبق لها اختياره للدفاع عن وجودها واستقلاليتها، بدل من أن تجد نفسها مرغمة على تقبل أحد الزعماء المفروض عليها من قبل المنتصر الأجنبي، فبدا الأمر كما لو أن جميع الأطراف قد انتفعت من الوضع الجديد.

شكل تجديد الجهاز المخزني من بين لأفراد عائلات النخب التقليدية حافزا أساسيا لهذه النخب على الاستمرار في ولائها لنظام الحماية، خاصة بعد تعزيز هذه الألية بتوفير تكوينات لأبناء هذه النخب لدى المعاهد والجامعات الفرنسية بهدف إعدادهم لنيل مناصب المسؤولية داخل الجهاز المخزني.

عملت إدارة الحماية إلى تصريف اندماج النخب المخزنية في مشروعها الاستعماري إلى عدد من الخدمات الحيوية، والتي انبرت لها هذه النخب بحماس كبير:

- ➢ تقديم الدعم العسكري والسياسي خلال معارك التهدئة؛ إذ انخرطت هذه النخب بفاعلية في جميع العمليات السياسية والعسكرية لإخضاع المجالات المعادية لنظام الحماية، بل تكلفت بشكل مستقل لإتمام هذه العمليات دون طلب المساعدة من المخزن المركزي أو من سلطات الحماية، في مناطق كانت التهدئة والمعارك فيها لا

تنتهي، معرضين أنفسهم لخطر القتل أو الإعاقة بمشاركتهم في المعارك في مقدمة الساكنة التي أشرفوا على تجنيدها، وخلال هذه العمليات قتل عدد من هؤلاء القواد، وأصيب عدد منهم، فاعترفت الإقامة العامة أن دون مساعدة هذه النخب لم يكن بإمكانها تجاوز جميع العراقيل التي اعترضت هذه المهمة في المسألة المغربية.

- التخابر لفائدتها في منطقة الحماية الإسبانية، فاعتمدت إدارة الحماية على علاقات نخب المناطق الحدودية لتنظيم شبكة واسعة من عملاء الاستخبارات داخل الأقاليم المغربية الخاضعة للنفوذ الإسباني.
- مساندة فرنسا في حروبها الدولية، بداية بالحرب العالمية الأولى، مرورا بالحرب العالمية الثانية ووصولا إلى الحرب الهند الصينية، بشكل أصبحت معه السلطات الفرنسية مدينة لهذه النخب مقابل الخدمات التي أنجزوها لتوفير متطلبات المتروبول من الدعم البشري واللوجستيكي.
- تأمين خضوع الساكنة المحلية والاستقرار والأمن داخل مجالاتها؛ فأبدت انصياعا كبيرا لتعليمات سلطات المراقبة، و حفظت استمرارية النظام الجديد خاصة خلال مراحل الحروب الدولية.
- دعم المشاريع الاستعمارية، فساهمت النخب المخزنية في مصادرة الأراضي لإنجاح تأسيس المستوطنات.
- قمع التيار الوطني الاستقلالي، والذي تجسد بشكل واضح خلال أزمة القواد الكبار 1953، على إثر مطالبة هذه النخب بمصادرة حكم السلطان سيدي محمد بن يوسف بسبب معاداته للإقامة العامة، ودعمه للحركة الوطنية.

تحكمت إدارة الحماية بشكل تام في وضعية النخب المخزنية المحلية على عهد الحماية، فاستأثرت بتخصيص المناصب المخزنية، وسيطرت على جميع أليات الجزاء سواء التحفيزي أو التأديبي الخاص بهذه النخب، كما أحدثت وضعية "موظف قايد" لتعزيز تحكمها في ولاء هذه النخب، إذ كان مستقبلهم في الزعامة المحلية رهين بانطباعات سلطات المراقبة اتجاه سلوكهم السياسي والمهني. إلا أن الملاحظ أن وضعية هذه النخب شهدت تباينا كبيرا في ظل نظام الحماية، إذ لم تتمتع هذه النخب بنفس المكانة والقدر من الاستقلالية خلال

مزاولتها للسلطة، حيث ارتبط هذا التباين أساسا بقيمة الخدمات المقدمة من قبلها لفائدة فرنسا، ومدى حفظها للولاء لنظام الحماية في المغرب، كما ميزت بين النخب التي دعمت مشروعها قبل توقيع معاهدة الحماية من تلك التي جاءت تبعيتها متأخرة بعد إرساء نظام الحماية.

حرصت السلطات الفرنسية على تكريم نخب المخزن، وتخصيص صداقتهم بالامتنان المستمر، فسعت إلى تعزيز سلطة النخب المتعاونة معها، وتوسيع مجالات نفوذها، التي اتخذت في بعض الحالات مظهر اتحاديات قبلية، وحماية مصالحهم أمام معارضيهم و المتآمرين ضدهم، والسهر على الاعتناء بتوفير ظروف راحتهم خلال رحلاتهم إلى فرنسا أو خارجها، خاصة بمناسبة حضورهم لحفل النصر في باريس، وهو ما أكدته مذكرة وزارة الحربية الفرنسية حينها التي جاء فيها: "يجب منح أهمية سياسية كبرى لحضور القادة الكبار للأهالي في مستعمراتنا بشمال إفريقيا إلى احتفالات النصر في فرنسا، حيث أن أعضاء من هذا الوفد يمثلون الشخصيات الأكثر أهمية في المغرب، فمن المهم أن يحتفظ هؤلاء القواد ووزراء المخزن بشعور دائم وهادف بعظمة نصرنا والرضى على الحفاوة والترحيب باستقبالهم، كما شكل اقتراحهم لدى حكومة باريس لتخصيصهم بالأوسمة والألقاب الشرفية الخاصة بالجوقة الشرفية أحد أبرز هذه المكافآت.

قررت إدارة الحماية في عدد من الحالات بعض عاقبة نخب المخزن بسبب إخلالها بوظائفها المهنية، أو اقترافها لتجاوزات في حق الساكنة المحلية، فاتخذت عدد من الأشكال يمكن ترتيبها حسب حدتها على النحو التالي:

- التوبيخ.
- الغرامة المالية.
- الإعفاء من المهام.
- الإبعاد عن محيط النفوذ السابق.
- مصادرة الأملاك المحصلة خلال مرحلة القيادة.
- الحرمان من تقلد مجددا للمناصب الرسمية.

خصصت إدارة الحماية أقصى العقوبات للتعاون مع أعداء التواجد الفرنسي في المغرب، والذي تجسد بداية في الثوار المغاربة والعملاء الالمان، ثم في الحركة الاستقلالية في المغرب، إذ أطلقت عليه سلطات الحماية جريمة الخيانة، فلم تستثني حتى أبرز النماذج المخزنية من هذه العقوبات، كما اعتبرت هذه النخب مسؤولة في حالة تبوث تورط أحد مقربيها بالتعاطف مع الدعاية الألمانية أو الوطنية، والجدير بالذكر أن هذه النخب لم يكن بإمكانها الإفلات من هذه العقوبات، عبر حيازة حماية أحد القوى الأجنبية، إذ عطلت الادارة الفرنسية لهذه الإمكانية باستنادها على بنود معاهدة مدريد 1880، التي منعت الجمع بين الوظيفة المخزنية والحماية الأجنبية.

جاءت عواقب اندماج النخب المخزنية في مشروع الحماية الفرنسية في المغرب جد وخيمة على المستوى الاجتماعي، إذ تفاقمت حدة التجاوزات والانتهاكات التي اقترفتها هذه النخب اتجاه الساكنة المغربية، بتواطؤ مع سلطات المراقبة الفرنسية، التي كانت في الواقع كانت تنظم هذه الانتهاكات وفق مصالحها، فأثقلت هذه النخب كاهلهم بالتكاليف التعسفية، التي تم اقتطاعها تحت غطاء المستحقات المخزنية وخاصة في إطار ضريبة الترتيب، وازداد استغلالها في الخدمات الحربية، وفي أعمال السخرة التقليدية، كما تدهورت أوضاعها السوسيو-اقتصادية بشكل كبير، وبهدف تأمين مناصبهم القيادية، لم يكتفي رجال المخزن باستغلالهم الخاص للإمكانيات المحلية، وإنما ساهموا في توطيد الاستغلال الاستيطاني، والاستنزاف المتواصل لهذه الإمكانيات في خدمة المتروبول الفرنسي في نزاعاته الدولية.

تخلت النخب المخزنية المحلية عن تبعيتها للسلطان نزولا عند مصالحها الشخصية، والتي تعززت باستراتيجيات الحماية لاستقطابهم وإدماجهم، فبلغ هذا الاختلال في هذه التبعية التقليدية ذروته عند اندلاع الأزمة القصر مع الإقامة العامة سنة 1951، التي لجأت مجددا إلى تضامن هذه النخب مع استمرار نظام الحماية في المغرب لمنح مصادرة الحكم من مولاي محمد بن يوسف شكل انقلاب للباشوات والقواد ضد حكمه، لكن تطور الأحداث عقب إبعاد السلطان سيدي محمد بن يوسف جاءت مناقضة لما تم التخطيط إليه، فتعرضت عدد من هذه الشخصيات لعمليات الاغتيال التي شنتها خلايا المقاومة المغربية ضد أعوان الاستعمار، ثم ازدادت وضعيتهم غموضا بعدما اتخذت الحكومة الفرنسية اتخاذ تعديلات على علاقاتها مع المغرب، والتي نتج عنها إقالة السلطان محمد بن عرفة، وإنشاء مجلس للعرش مكلف بتشكيل حكومة جديدة، ثم عودة مولاي محمد بن يوسف إلى المغرب، فاضطرت عدد من

هذه النخب إلى اللجوء إلى فرنسا هربا من محاولات الاغتيال، خاصة بعدما رفض القصر العفو على جميع النخب المتآمرة ضد السلطان، ورغم المحاولات الهامة التي قامت بها الإدارة الفرنسية لتحصيل العفو لصالحهم أو العيش الكريم خلال مقامهم في فرنسا، إلا أنه من الملاحظ أن هذه التدابير ظلت غير كافية في نظر هذه النخب، الذين اعتبروا ظروف عيشهم في فرنسا جد متواضعة، فكانت تدعو باستمرار الأوساط الرسمية الفرنسية بالتدخل لتأمين عودتهم للمغرب واسترجاع ملكياتهم المصادرة، مقابل التزامهم بعدم المطالبة بشغل مناصب مخزنية، كما طالبت تخصيصهم بتعويض خاص من قبل الحكومة الفرنسية يصرف لفائدتهم في شكل معاش شهري.

# ملحق الوثائق

الوثيقة رقم:1 رسالة توضح دعم حكومة فرنسا لعبد الرحمان بنيس مقابل خدماته لفائدتها

بتاريخ: 4 شتنبر 1908

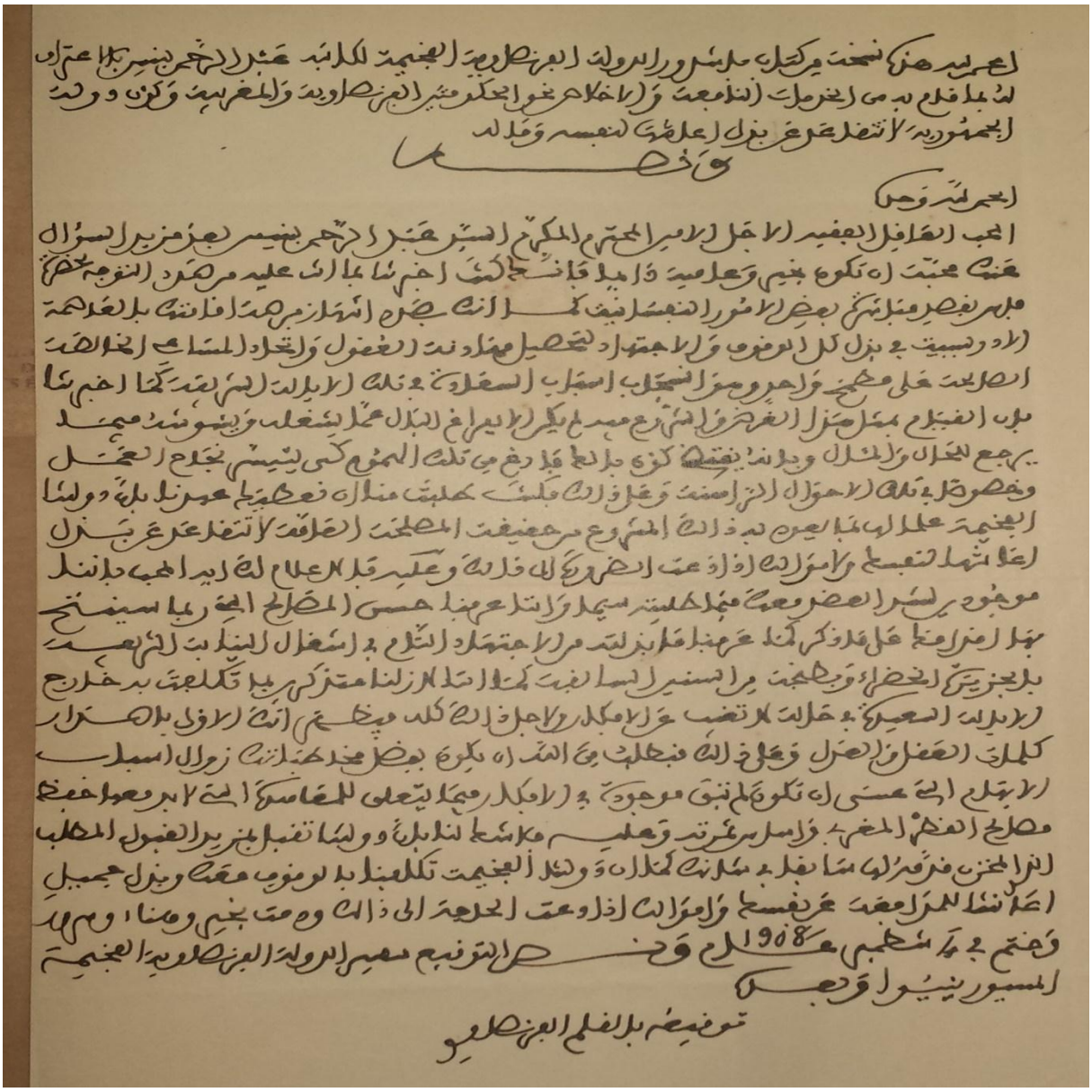

**Source** : **A.D.N. Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires chérifiennes, carton N°26, dossier N°F.7,** du REGNAULT ministre du gouvernement français à Tanger à Abderrahmane BENNIS, A.S.**Abderrahmane BENNIS,** Tanger, 4 septembre 1908.

الوثيقة رقم: 2 طلب مولاي عبد العزيز تحكيم إدارة الحماية حول نزاعه العقاري مع قايد المشور سي محمد بن الحسن يعيش بتاريخ 17 ماي 1913

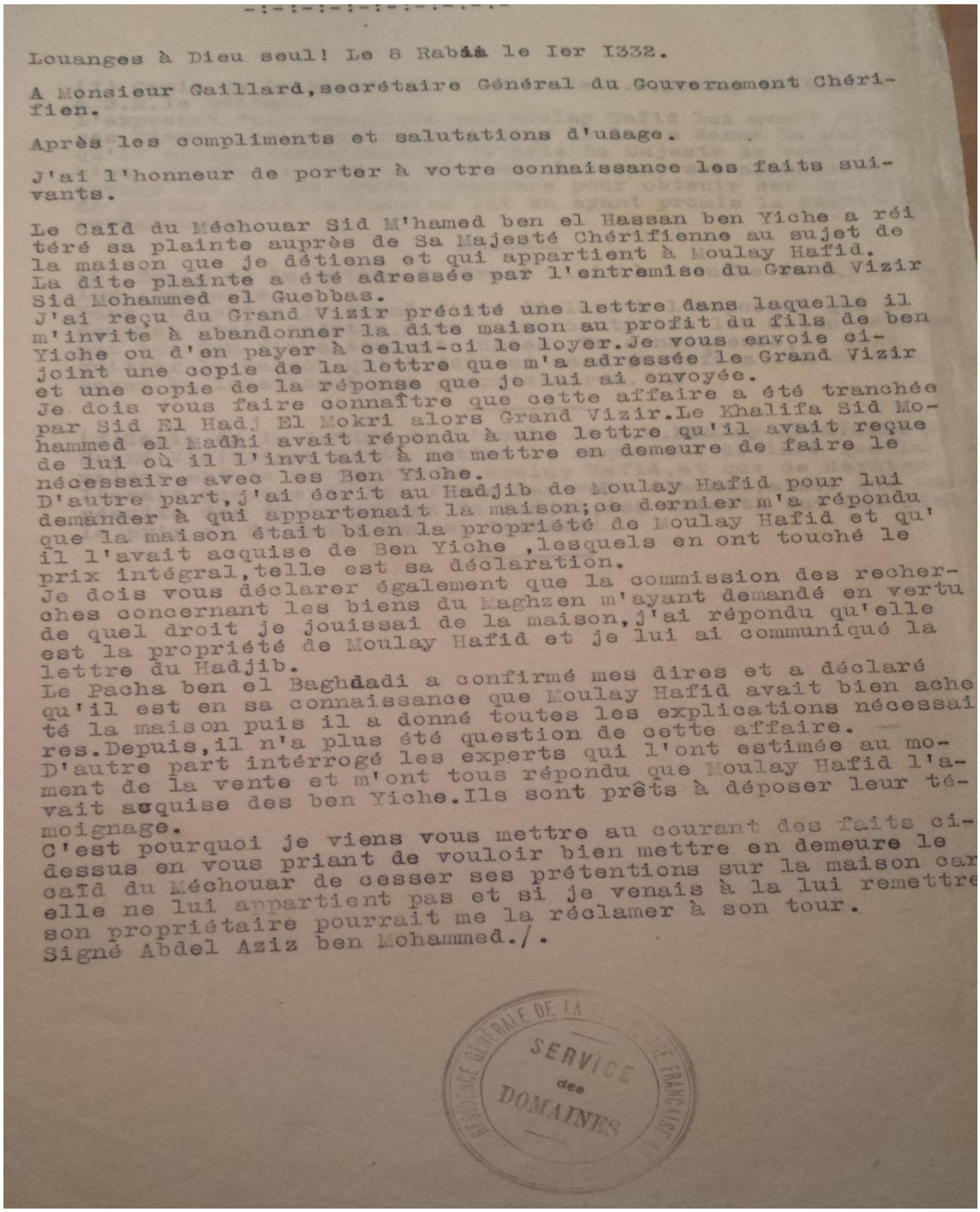

-:-:-:-:-:-:-:-:-:-

Louanges à Dieu seul! Le 8 Rabia le Ier I332.

A Monsieur Gaillard, secrétaire Général du Gouvernement Chérifien.

Après les compliments et salutations d'usage.

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance les faits suivants.

Le Caïd du Méchouar Sid M'hamed ben el Hassan ben Yiche a réitéré sa plainte auprès de Sa Majesté Chérifienne au sujet de la maison que je détiens et qui appartient à Moulay Hafid. La dite plainte a été adressée par l'entremise du Grand Vizir Sid Mohammed el Guebbas.
J'ai reçu du Grand Vizir précité une lettre dans laquelle il m'invite à abandonner la dite maison au profit du fils de ben Yiche ou d'en payer à celui-ci le loyer. Je vous envoie ci-joint une copie de la lettre que m'a adressée le Grand Vizir et une copie de la réponse que je lui ai envoyée.
Je dois vous faire connaître que cette affaire a été tranchée par Sid El Hadj El Mokri alors Grand Vizir. Le Khalifa Sid Mohammed el Madhi avait répondu à une lettre qu'il avait reçue de lui où il l'invitait à me mettre en demeure de faire le nécessaire avec les Ben Yiche.
D'autre part, j'ai écrit au Hadjib de Moulay Hafid pour lui demander à qui appartenait la maison; ce dernier m'a répondu que la maison était bien la propriété de Moulay Hafid et qu'il l'avait acquise de Ben Yiche, lesquels en ont touché le prix intégral, telle est sa déclaration.
Je dois vous déclarer également que la commission des recherches concernant les biens du Maghzen m'ayant demandé en vertu de quel droit je jouissai de la maison, j'ai répondu qu'elle est la propriété de Moulay Hafid et je lui ai communiqué la lettre du Hadjib.
Le Pacha ben el Baghdadi a confirmé mes dires et a déclaré qu'il est en sa connaissance que Moulay Hafid avait bien acheté la maison puis il a donné toutes les explications nécessaires. Depuis, il n'a plus été question de cette affaire.
D'autre part intérrogé les experts qui l'ont estimée au moment de la vente et m'ont tous répondu que Moulay Hafid l'avait acquise des ben Yiche. Ils sont prêts à déposer leur témoignage.
C'est pourquoi je viens vous mettre au courant des faits ci-dessus en vous priant de vouloir bien mettre en demeure le caïd du Méchouar de cesser ses prétentions sur la maison car elle ne lui appartient pas et si je venais à la lui remettre son propriétaire pourrait me la réclamer à son tour.
Signé Abdel Aziz ben Mohammed./.

SERVICE des DOMAINES

**Source: A.D.N. Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires chérifiennes, carton N°22, dossier N°F.3,** lettre de Abdel Aziz ben Mohammed au monsieur GAILLARD Secrétaire du gouvernement chérifien**,** 17 mai 1913

الوثيقة رقم:3 قبول التهامي المقري ابن الصدر الأعظم لولوج المدرسة الوطنية للفلاحة في مدينة مون بوليه الفرنسية بتاريخ: 13 أكتوبر 1913

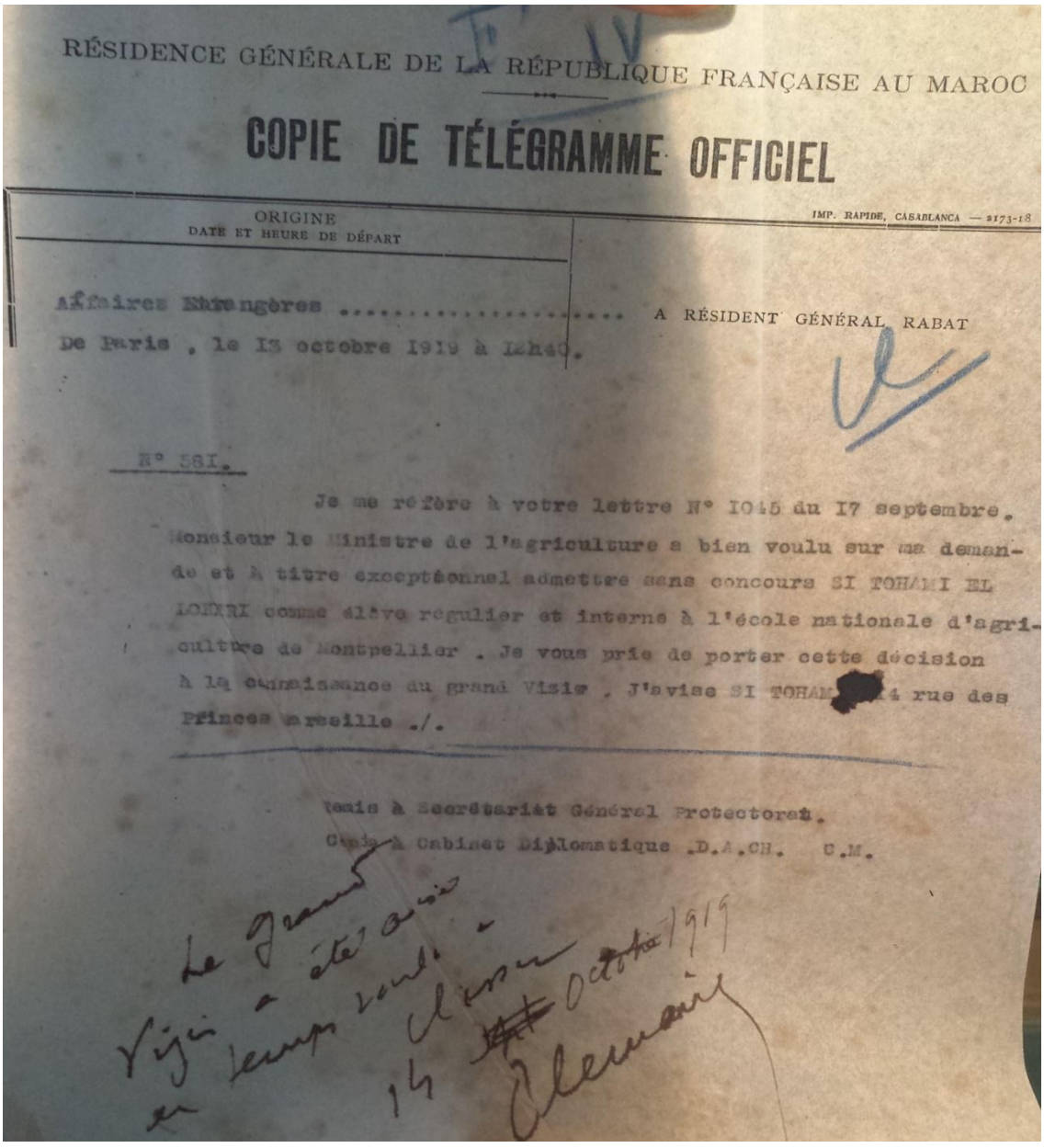

RÉSIDENCE GÉNÉRALE DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE AU MAROC

COPIE DE TÉLÉGRAMME OFFICIEL

IMP. RAPIDE, CASABLANCA — 2173-18

ORIGINE
DATE ET HEURE DE DÉPART

Affaires Etrangères ..... A RÉSIDENT GÉNÉRAL RABAT
De Paris , le 13 octobre 1919 à 12h40.

N° 581.

Je me réfère à votre lettre N° 1045 du 17 septembre. Monsieur le Ministre de l'agriculture a bien voulu sur ma demande et à titre exceptionnel admettre sans concours SI TOHAMI EL LOUKRI comme élève régulier et interne à l'école nationale d'agriculture de Montpellier . Je vous prie de porter cette décision à la connaissance du grand Vizir . J'avise SI TOHAMI [redacted]4 rue des Princes Marseille ./.

Remis à Secrétariat Général Protectorat.
Copie à Cabinet Diplomatique .D.A.CH. C.M.

Le Grand Vizir a été avisé en temps voulu. Casa 14 Octobre 1919 Clemenceau

**Source: A.D.N. Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires chérifiennes, carton N°22, dossier N°F.4, télégramme N°191,** du ministre des affaires étrangères au résidant général, **A.S. Voyage du Gand Vizir El Mokri,** Paris 3 octobre 1919.

وثيقة رقم:4 شكاية موجهة من ظرف شركة فرنسية للإقامة العامة ضد الصدر الأعظم محمد الكباص بتاريخ: 3 فبراير 1916

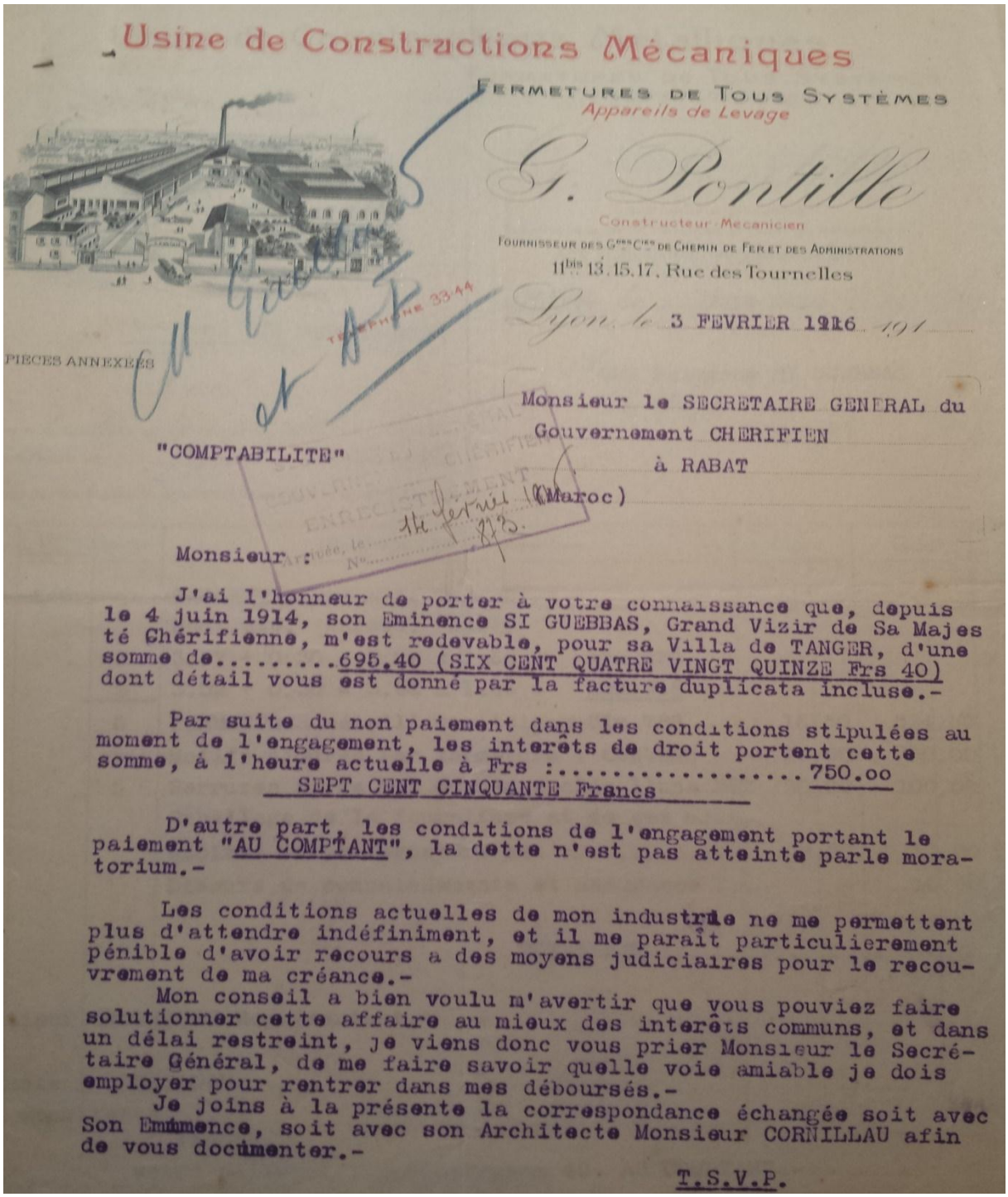

Usine de Constructions Mécaniques

FERMETURES DE TOUS SYSTÈMES
Appareils de Levage

G. Pontille

Constructeur-Mecanicien

FOURNISSEUR DES Gdes Cies DE CHEMIN DE FER ET DES ADMINISTRATIONS

11bis 13.15.17. Rue des Tournelles

TÉLÉPHONE 3344

Lyon, le 3 FEVRIER 1916 191

PIÈCES ANNEXÉES

Monsieur le SECRETAIRE GENERAL du
Gouvernement CHERIFIEN
à RABAT
(Maroc)

"COMPTABILITE"

Monsieur :

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que, depuis le 4 juin 1914, son Eminence SI GUEBBAS, Grand Vizir de Sa Majesté Chérifienne, m'est redevable, pour sa Villa de TANGER, d'une somme de.....695.40 (SIX CENT QUATRE VINGT QUINZE Frs 40) dont détail vous est donné par la facture duplicata incluse.-

Par suite du non paiement dans les conditions stipulées au moment de l'engagement, les interêts de droit portent cette somme, à l'heure actuelle à Frs :.....750.oo
SEPT CENT CINQUANTE Francs

D'autre part, les conditions de l'engagement portant le paiement "AU COMPTANT", la dette n'est pas atteinte parle moratorium.-

Les conditions actuelles de mon industrie ne me permettent plus d'attendre indéfiniment, et il me paraît particulierement pénible d'avoir recours a des moyens judiciaires pour le recouvrement de ma créance.-

Mon conseil a bien voulu m'avertir que vous pouviez faire solutionner cette affaire au mieux des interêts communs, et dans un délai restreint, je viens donc vous prier Monsieur le Secrétaire Général, de me faire savoir quelle voie amiable je dois employer pour rentrer dans mes déboursés.-

Je joins à la présente la correspondance échangée soit avec Son Eminence, soit avec son Architecte Monsieur CORNILLAU afin de vous documenter.-

T.S.V.P.

Source : **A.D.N. Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires chérifiennes, carton N°26, dossier N°F.7,** de la société Lontille au secrétaire de gouvernement chérifien, A.S. **Plainte contre Grand Vizir Mohamed GUEBBAS,** Lyon, 3 février 1916.

وثيقة رقم:5 واجهة ملف المعلومات الخاص بالقايد البشير الزمراني بتاريخ: 15أبريل 1919

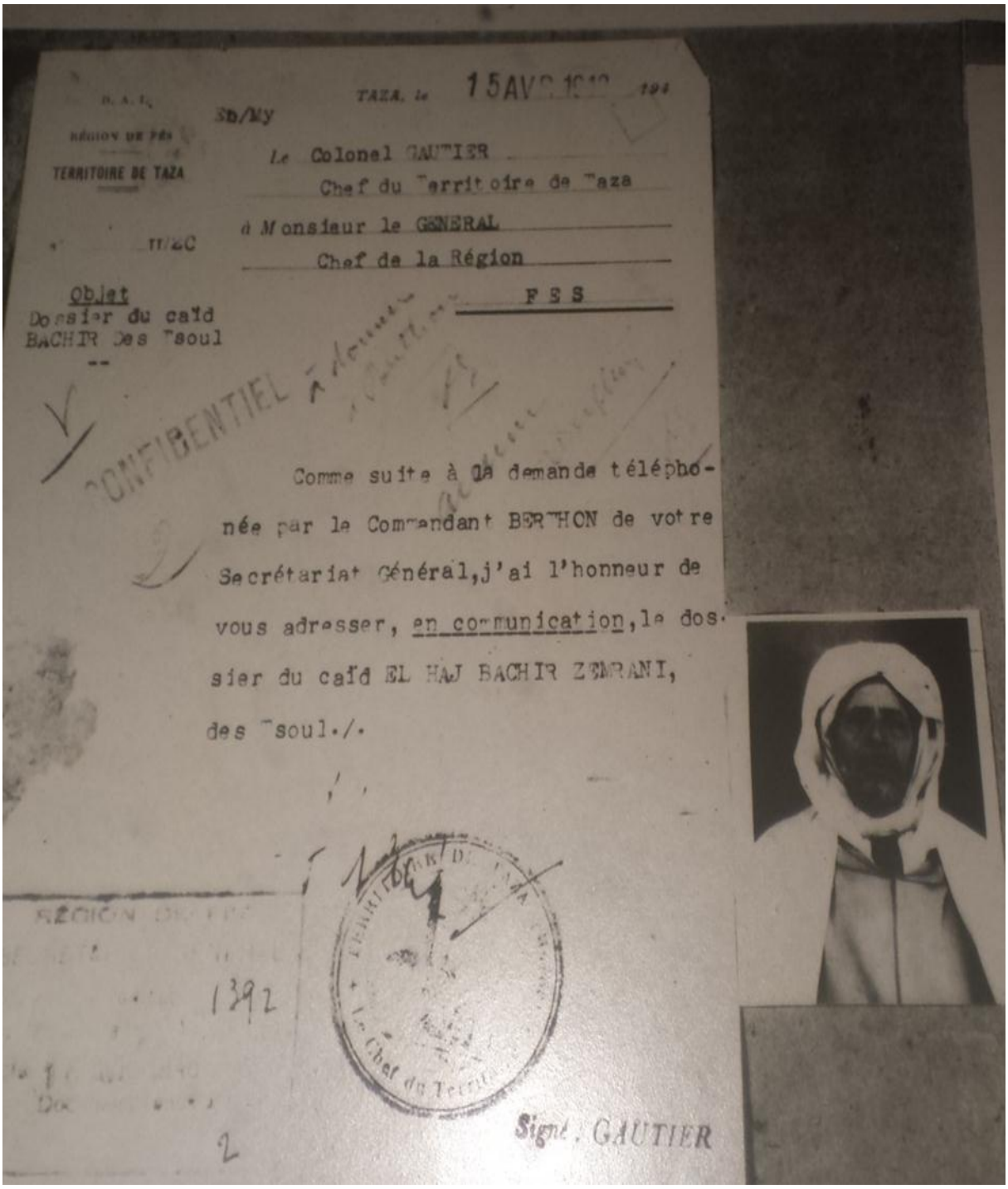

TERRITOIRE DE TAZA

TAZA, le 15 AVR 1919

Sb/My

Le Colonel GAUTIER
Chef du Territoire de Taza

à Monsieur le GENERAL
Chef de la Région

FES

Objet
Dossier du caïd
BACHIR des Tsoul

CONFIDENTIEL

Comme suite à la demande téléphonée par le Commandant BERTHON de votre Secrétariat Général, j'ai l'honneur de vous adresser, en communication, le dossier du caïd EL HAJ BACHIR ZEMRANI, des Tsoul./.

1392

Signé : GAUTIER

Source : **S.H.D.V., série 3H Maroc, carton N°1549, Dupli. Pos.N°GR9M2053, Territoire de Taza, Bureau régional**, lettre N°1447, du Colonel GAUTIER Chef du territoire de Taza au Chef de la région, A.S. **Caïd Bachir EZ ZEMRANI des Tsoul**, Taza, 15 avril 1919.

الوثيقة رقم:6 التدابير المتخذة لحسن استقبال الصدر الأعظم محمد المقري خلال مقامه في فرنسا بتاريخ: 3 غشت 1923

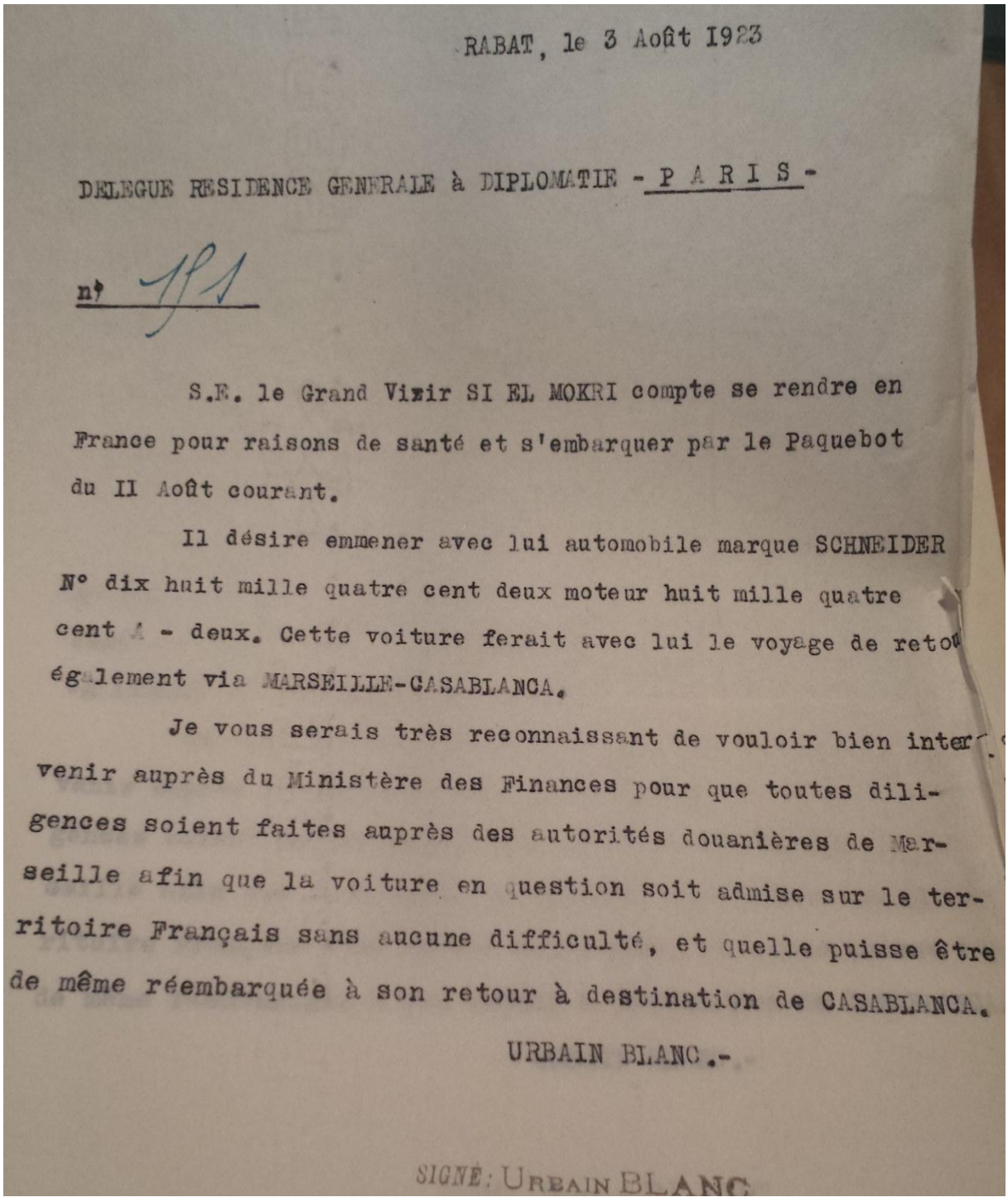

RABAT, le 3 Août 1923

DELEGUE RESIDENCE GENERALE à DIPLOMATIE - P A R I S -

n° 191

S.E. le Grand Vizir SI EL MOKRI compte se rendre en France pour raisons de santé et s'embarquer par le Paquebot du 11 Août courant.

Il désire emmener avec lui automobile marque SCHNEIDER N° dix huit mille quatre cent deux moteur huit mille quatre cent [illegible] - deux. Cette voiture ferait avec lui le voyage de retou[illegible] également via MARSEILLE-CASABLANCA.

Je vous serais très reconnaissant de vouloir bien inter[illegible] venir auprès du Ministère des Finances pour que toutes diligences soient faites auprès des autorités douanières de Marseille afin que la voiture en question soit admise sur le territoire Français sans aucune difficulté, et quelle puisse être de même réembarquée à son retour à destination de CASABLANCA.

URBAIN BLANC.-

SIGNÉ: URBAIN BLANC

Source :**A.D.N. Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires chérifiennes, carton N°22, dossier N°F.4, lettre N°191,** du Urbain Blanc au ministre des affaire étrangère, A.S. **Voyage du Gand Vizir El Mokri ,** Rabat, 3 aout 1923.

وثيقة رقم:7 اتفاقية متعلقة بتهدئة المغرب وتأسيس نظام للحدود بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية بتاريخ: 10 يوليوز 1926

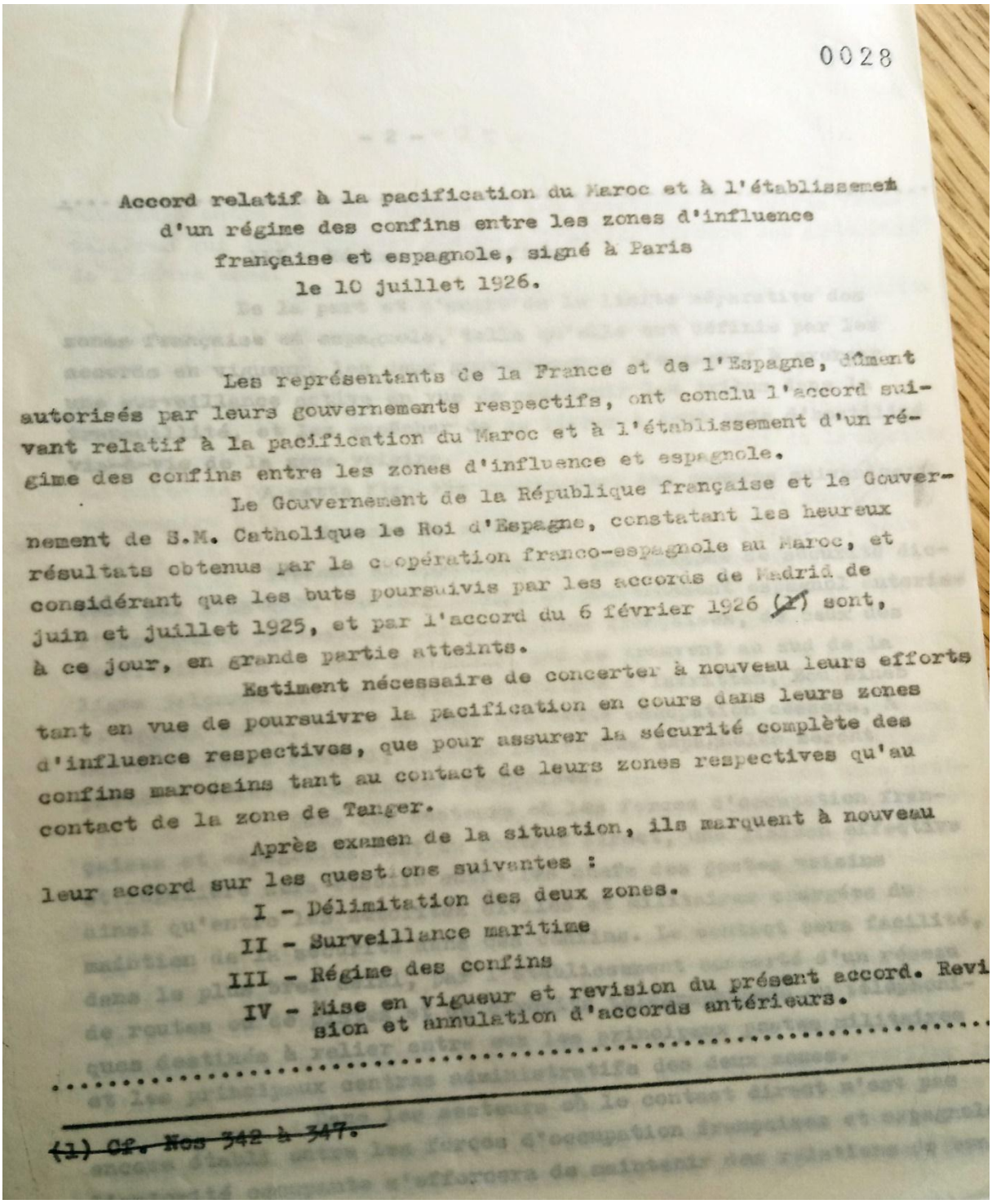

0028

**Accord relatif à la pacification du Maroc et à l'établissement d'un régime des confins entre les zones d'influence française et espagnole, signé à Paris le 10 juillet 1926.**

Les représentants de la France et de l'Espagne, dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont conclu l'accord suivant relatif à la pacification du Maroc et à l'établissement d'un régime des confins entre les zones d'influence et espagnole.

Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de S.M. Catholique le Roi d'Espagne, constatant les heureux résultats obtenus par la coopération franco-espagnole au Maroc, et considérant que les buts poursuivis par les accords de Madrid de juin et juillet 1925, et par l'accord du 6 février 1926 (1) sont, à ce jour, en grande partie atteints.

Estiment nécessaire de concerter à nouveau leurs efforts tant en vue de poursuivre la pacification en cours dans leurs zones d'influence respectives, que pour assurer la sécurité complète des confins marocains tant au contact de leurs zones respectives qu'au contact de la zone de Tanger.

Après examen de la situation, ils marquent à nouveau leur accord sur les questions suivantes :

I - Délimitation des deux zones.

II - Surveillance maritime

III - Régime des confins

IV - Mise en vigueur et revision du présent accord. Revision et annulation d'accords antérieurs.

.....

(1) Cf. Nos 342 à 347.

**Source : A.D.C.N. Paris, série Maroc, carton N°16, Maroc 1953-1959,** Ministère des affaires étrangères, Direction politique, sous-direction Afrique-Levant , **Accord relatif à la pacification du Maroc et à l'établissement d'un régime de confins entre les zones d'influence française et espagnole**, Paris, 10 juillet 1926.

الوثيقة رقم:8 تحكم سلطات الحماية في تسليم الأختام الخاصة بالنخب المخزنية بتاريخ: 10 شتنبر 1930.

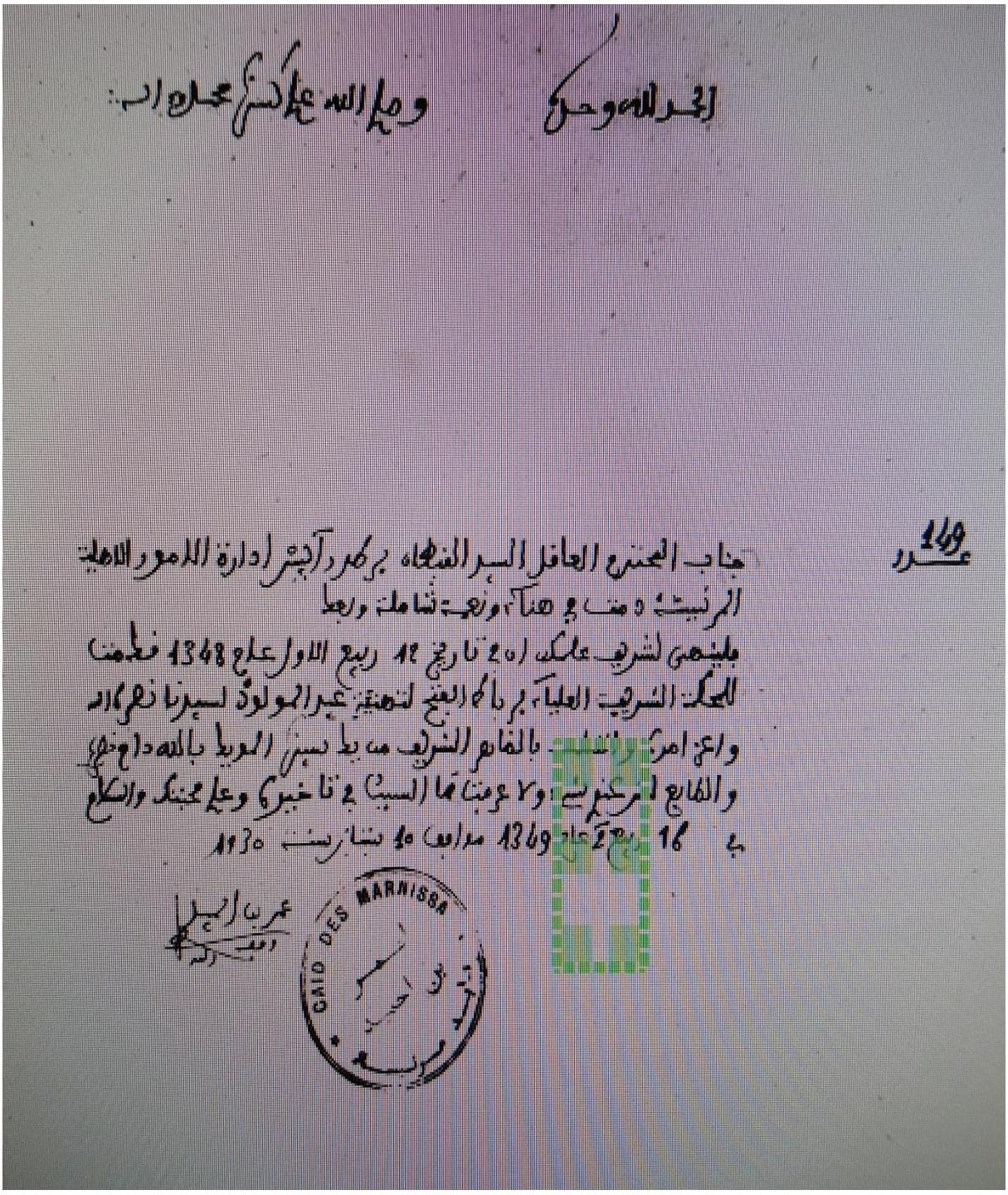

Source : **S.H.D.V. série 3H Maroc, carton N°1551,** Lettre n° 149 , du caïd Amar D'AHMIDOU au Chef de bureau des affaires indigènes des Marnissa, A.S. **Sceau de commandement**, Thar Souk, 10 septembre 1930.

الوثيقة رقم:9 دعم مجلس النواب الفرنسي لترشيح عمر التازي لتقلد منصب الصدر الأعظم بتاريخ:10فبراير 1931

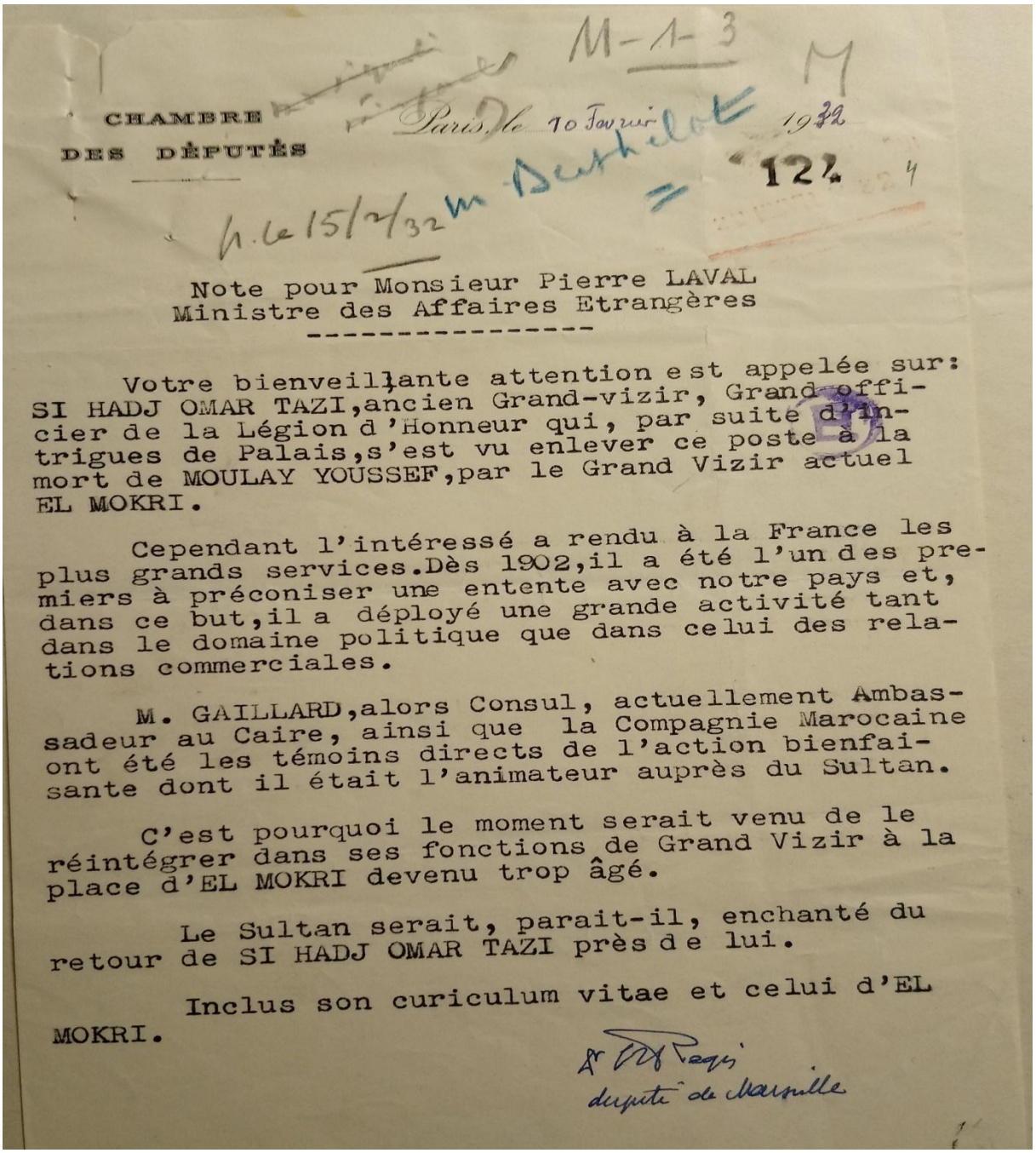

M-1-3

CHAMBRE
DES DÉPUTÉS

Paris, le 10 Février 1932

124

Note pour Monsieur Pierre LAVAL
Ministre des Affaires Etrangères

Votre bienveillante attention est appelée sur: SI HADJ OMAR TAZI, ancien Grand-vizir, Grand officier de la Légion d'Honneur qui, par suite d'intrigues de Palais, s'est vu enlever ce poste à la mort de MOULAY YOUSSEF, par le Grand Vizir actuel EL MOKRI.

Cependant l'intéressé a rendu à la France les plus grands services. Dès 1902, il a été l'un des premiers à préconiser une entente avec notre pays et, dans ce but, il a déployé une grande activité tant dans le domaine politique que dans celui des relations commerciales.

M. GAILLARD, alors Consul, actuellement Ambassadeur au Caire, ainsi que la Compagnie Marocaine ont été les témoins directs de l'action bienfaisante dont il était l'animateur auprès du Sultan.

C'est pourquoi le moment serait venu de le réintégrer dans ses fonctions de Grand Vizir à la place d'EL MOKRI devenu trop âgé.

Le Sultan serait, parait-il, enchanté du retour de SI HADJ OMAR TAZI près de lui.

Inclus son curiculum vitae et celui d'EL MOKRI.

Dr Ch. Regis
député de Marseille

**Source : A.D.C.N. Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Chambre des Député, Note N°124**,** du député de Marseille au Ministère des affaires étrangères**, A.S. Omar Tazi, Paris,** 10 février 1931.

الوثيقة رقم:10 التنسيق بين سلطات الحماية الفرنسية والإسبانية في تعيين خلف لابن عزوز في منصب الصد ر الأعظم في المنطقة الإسبانية بتاريخ: 6 يوليوز 1931

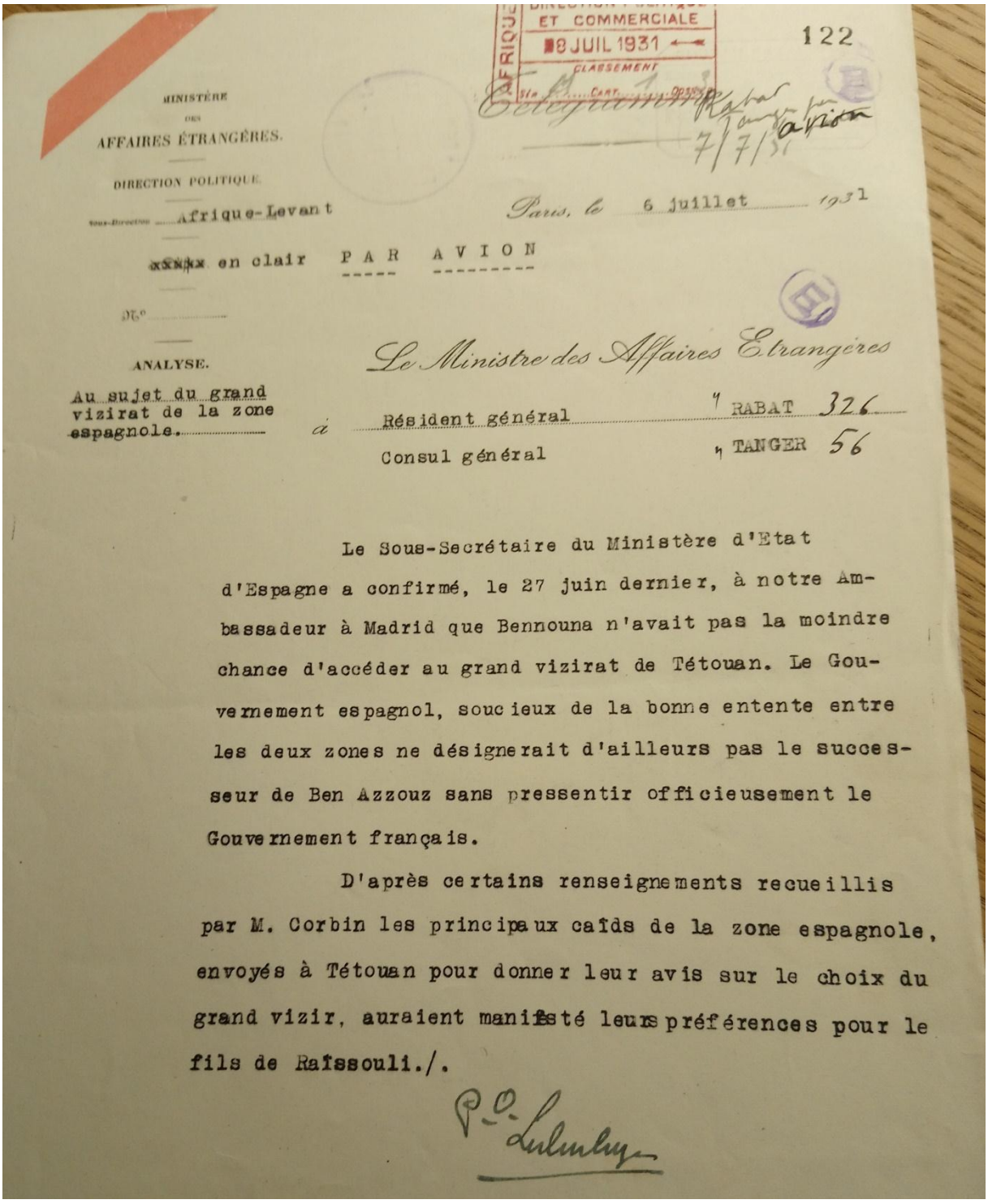

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

DIRECTION POLITIQUE

Sous-Direction Afrique-Levant

~~xxxxx~~ en clair PAR AVION

N°

ANALYSE.

Au sujet du grand vizirat de la zone espagnole.

AFRIQUE ET COMMERCIALE 8 JUIL 1931 CLASSEMENT

122

Paris, le 6 juillet 1931

Le Ministre des Affaires Etrangères

à Résident général RABAT 326

Consul général TANGER 56

Le Sous-Secrétaire du Ministère d'Etat d'Espagne a confirmé, le 27 juin dernier, à notre Ambassadeur à Madrid que Bennouna n'avait pas la moindre chance d'accéder au grand vizirat de Tétouan. Le Gouvernement espagnol, soucieux de la bonne entente entre les deux zones ne désignerait d'ailleurs pas le successeur de Ben Azzouz sans pressentir officieusement le Gouvernement français.

D'après certains renseignements recueillis par M. Corbin les principaux caïds de la zone espagnole, envoyés à Tétouan pour donner leur avis sur le choix du grand vizir, auraient manifesté leurs préférences pour le fils de Raïssouli./.

P.O. Lulunly

**Source : A.D.C.N. Paris, série Maroc, carton N°18,** Ministère des affaires étrangères, Direction politique, sous-direction Afrique-Levant, du Ministre des affaires étrangères au Résident général, A.S. **Grand Vizirat de la zone espagnole**, Paris, 6 juillet 1931.

وثيقة رقم:11 رسالة مجهولة المصدر تلقتها الإقامة العامة تعارض ترشح عمر التازي لمنصب الصدر الأعظم بتاريخ 17 شتنبر 1932

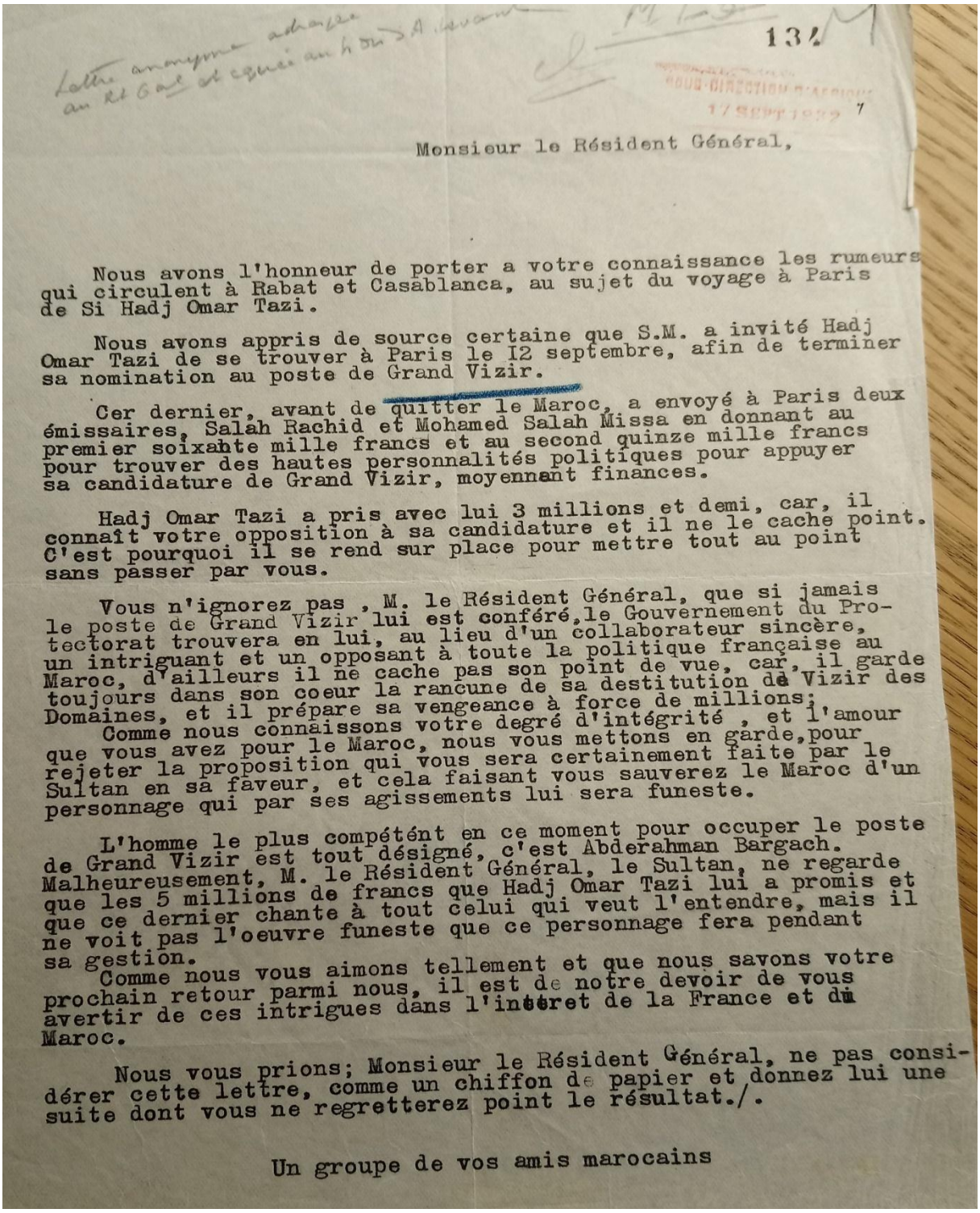

134

17 SEPT 1932

Monsieur le Résident Général,

Nous avons l'honneur de porter a votre connaissance les rumeurs qui circulent à Rabat et Casablanca, au sujet du voyage à Paris de Si Hadj Omar Tazi.

Nous avons appris de source certaine que S.M. a invité Hadj Omar Tazi de se trouver à Paris le I2 septembre, afin de terminer sa nomination au poste de Grand Vizir.

Cer dernier, avant de quitter le Maroc, a envoyé à Paris deux émissaires, Salah Rachid et Mohamed Salah Missa en donnant au premier soixante mille francs et au second quinze mille francs pour trouver des hautes personnalités politiques pour appuyer sa candidature de Grand Vizir, moyennant finances.

Hadj Omar Tazi a pris avec lui 3 millions et demi, car, il connaît votre opposition à sa candidature et il ne le cache point. C'est pourquoi il se rend sur place pour mettre tout au point sans passer par vous.

Vous n'ignorez pas , M. le Résident Général, que si jamais le poste de Grand Vizir lui est conféré,le Gouvernement du Protectorat trouvera en lui, au lieu d'un collaborateur sincère, un intriguant et un opposant à toute la politique française au Maroc, d'ailleurs il ne cache pas son point de vue, car, il garde toujours dans son coeur la rancune de sa destitution de Vizir des Domaines, et il prépare sa vengeance à force de millions;

Comme nous connaissons votre degré d'intégrité , et l'amour que vous avez pour le Maroc, nous vous mettons en garde,pour rejeter la proposition qui vous sera certainement faite par le Sultan en sa faveur, et cela faisant vous sauverez le Maroc d'un personnage qui par ses agissements lui sera funeste.

L'homme le plus compétént en ce moment pour occuper le poste de Grand Vizir est tout désigné, c'est Abderahman Bargach. Malheureusement, M. le Résident Général, le Sultan, ne regarde que les 5 millions de francs que Hadj Omar Tazi lui a promis et que ce dernier chante à tout celui qui veut l'entendre, mais il ne voit pas l'oeuvre funeste que ce personnage fera pendant sa gestion.

Comme nous vous aimons tellement et que nous savons votre prochain retour parmi nous, il est de notre devoir de vous avertir de ces intrigues dans l'intérêt de la France et du Maroc.

Nous vous prions; Monsieur le Résident Général, ne pas considérer cette lettre, comme un chiffon de papier et donnez lui une suite dont vous ne regretterez point le résultat./.

Un groupe de vos amis marocains

**Source : A.D.C.N. Paris, série Maroc, carton N°18, Personnalités marocaines 1923-1937,** Ministère des affaires étrangères, Direction politique, sous-direction Afrique-Levant, lettre anonyme N°134**, A.S. Candidature d'Omar TAZI au poste de Grand Vizir,** 17 septembre 1932

وثيقة رقم: 12 موقف سلطات المراقبة الفرنسية من تعيين بلقاسم أو أحمد في منصب موظف قايد بتاريخ 14 دجنبر 1938.

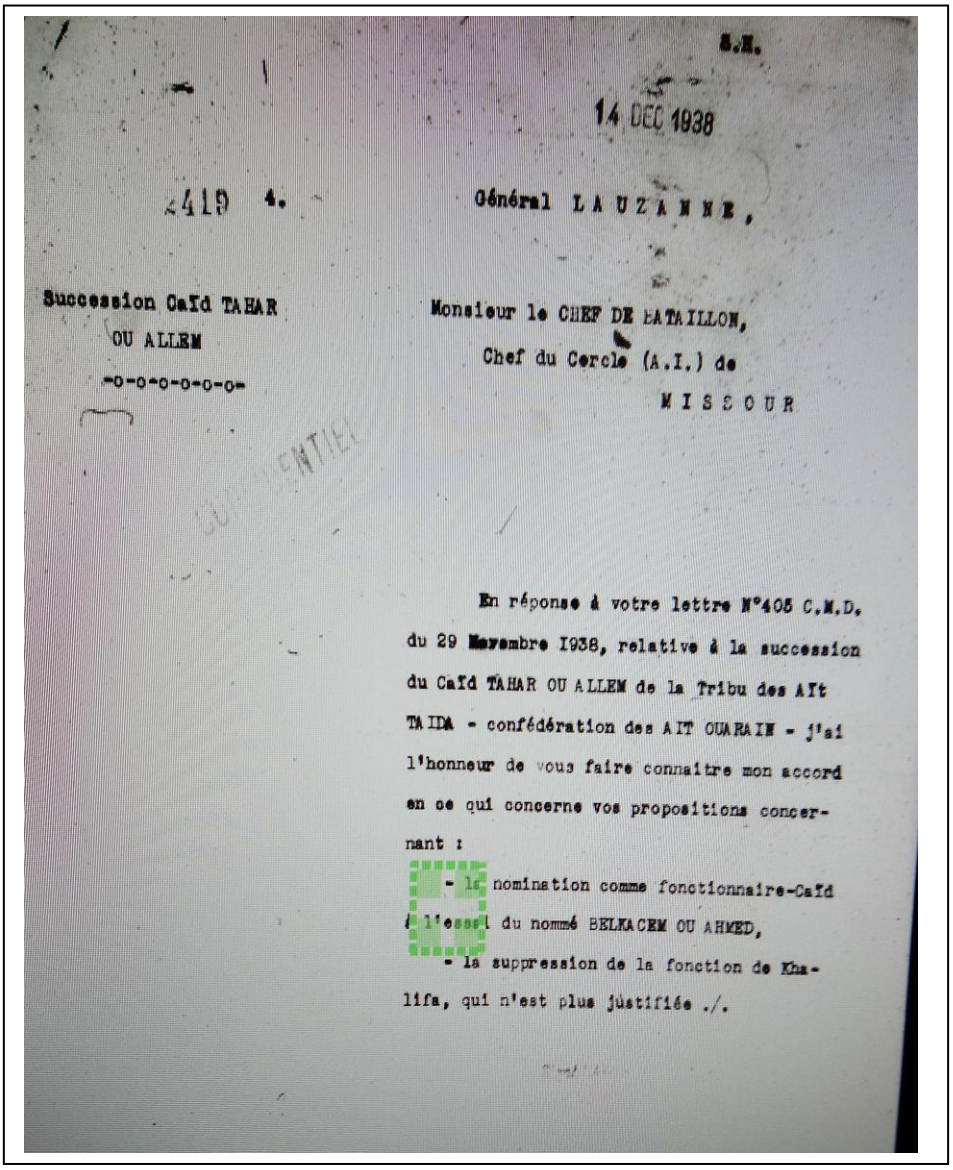

S.M.

14 DEC 1938

419 4.

Général LAUZANNE,

Succession Caïd TAHAR
OU ALLEM
-o-o-o-o-o-o-

Monsieur le CHEF DE BATAILLON,
Chef du Cercle (A.I.) de
MISSOUR

En réponse à votre lettre N°405 C.M.D. du 29 Novembre 1938, relative à la succession du Caïd TAHAR OU ALLEM de la Tribu des Ait TAIDA - confédération des AIT OUARAIN - j'ai l'honneur de vous faire connaître mon accord en ce qui concerne vos propositions concernant :

- la nomination comme fonctionnaire-Caïd à l'essai du nommé BELKACEM OU AHMED,
- la suppression de la fonction de Khalifa, qui n'est plus justifiée ./.

**S.H.D.V. série 3H Maroc, carton N°1550**, A.S. Succession

De Caïd Tahar OU ALLEM, Missour, 14 Déc. 1938.

وثيقة رقم:13 شهادة خاصة بإتقان "اللهجة" الأمازيغية من قبل المراقب الفرنسي

بتاريخ: 17 غشت 1942

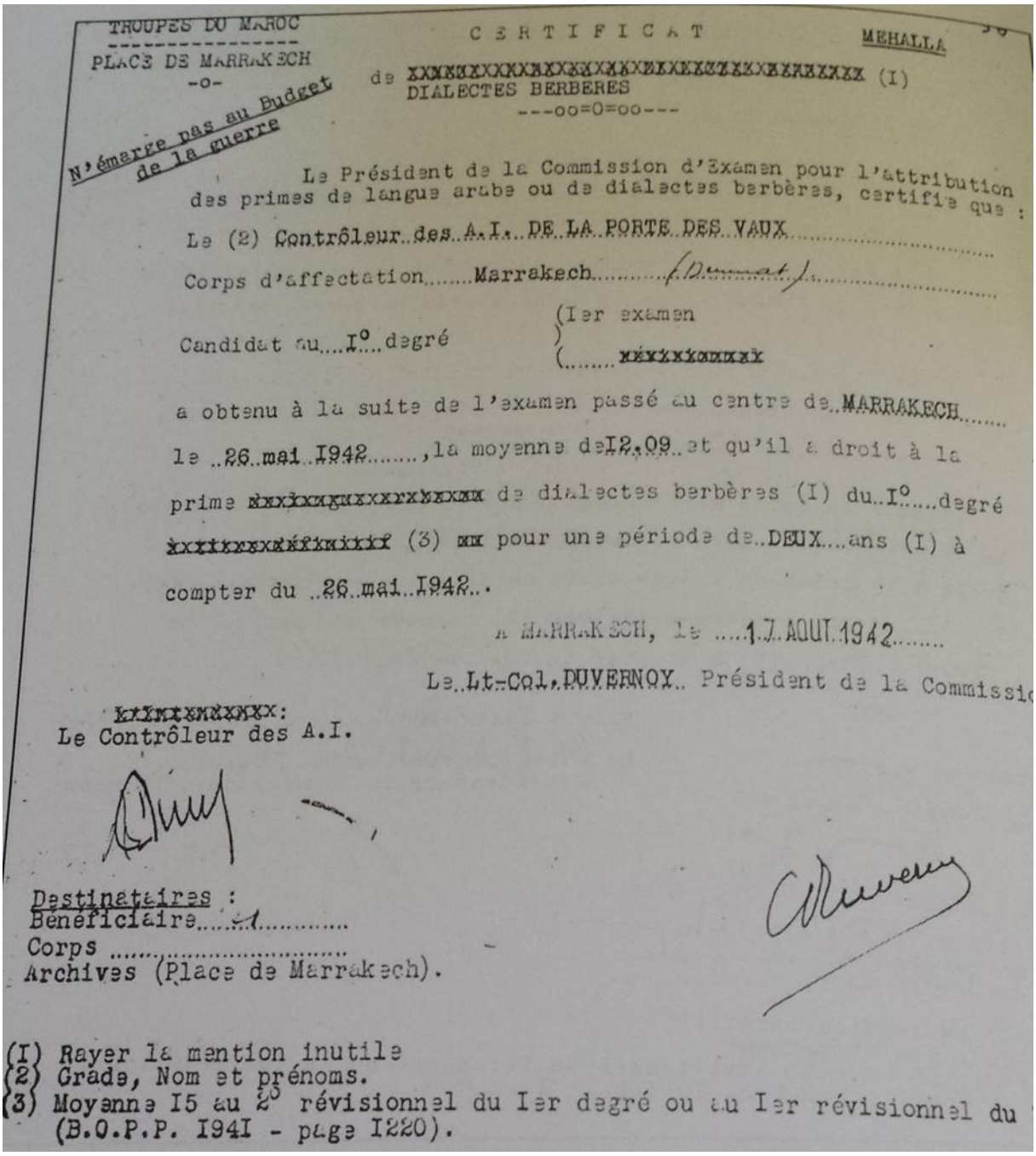

TROUPES DU MAROC
PLACE DE MARRAKECH
-o-
N'émarge pas au Budget de la guerre

CERTIFICAT MEHALLA

de XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX (I)
DIALECTES BERBERES
---oo=0=oo---

Le Président de la Commission d'Examen pour l'attribution des primes de langue arabe ou de dialectes berbères, certifie que :

Le (2) Contrôleur des A.I. DE LA PORTE DES VAUX

Corps d'affectation.....Marrakech.....(Dumat)

Candidat au....I°....degré (Ier examen
(.....XXXXXXXXXXX

a obtenu à la suite de l'examen passé au centre de MARRAKECH

le 26 mai 1942....., la moyenne de 12,09 et qu'il a droit à la prime XXXXXXXXXXXXXXXXXX de dialectes berbères (I) du I°.....degré XXXXXXXXXXXXXXXXXX (3) XX pour une période de DEUX...ans (I) à compter du 26 mai 1942.

A MARRAKECH, le .....17 AOUT 1942.....

Le Lt-Col. DUVERNOY Président de la Commissio

XXXXXXXXXXX:
Le Contrôleur des A.I.

Destinataires :
Bénéficiaire.....1.....
Corps .....
Archives (Place de Marrakech).

(I) Rayer la mention inutile
(2) Grade, Nom et prénoms.
(3) Moyenne I5 au 2° révisionnel du Ier degré ou au Ier révisionnel du (B.O.P.P. I94I - page I220).

Abrahame LAHNITE, **Les conditions d'établissement du protectorat**, …op.cit., T.1, p.306.

وثيقة رقم: 14 نموذج شهادة إتقان اللغة العربية من قبل المراقب الفرنسي، بتاريخ 2 يوليوز 1945

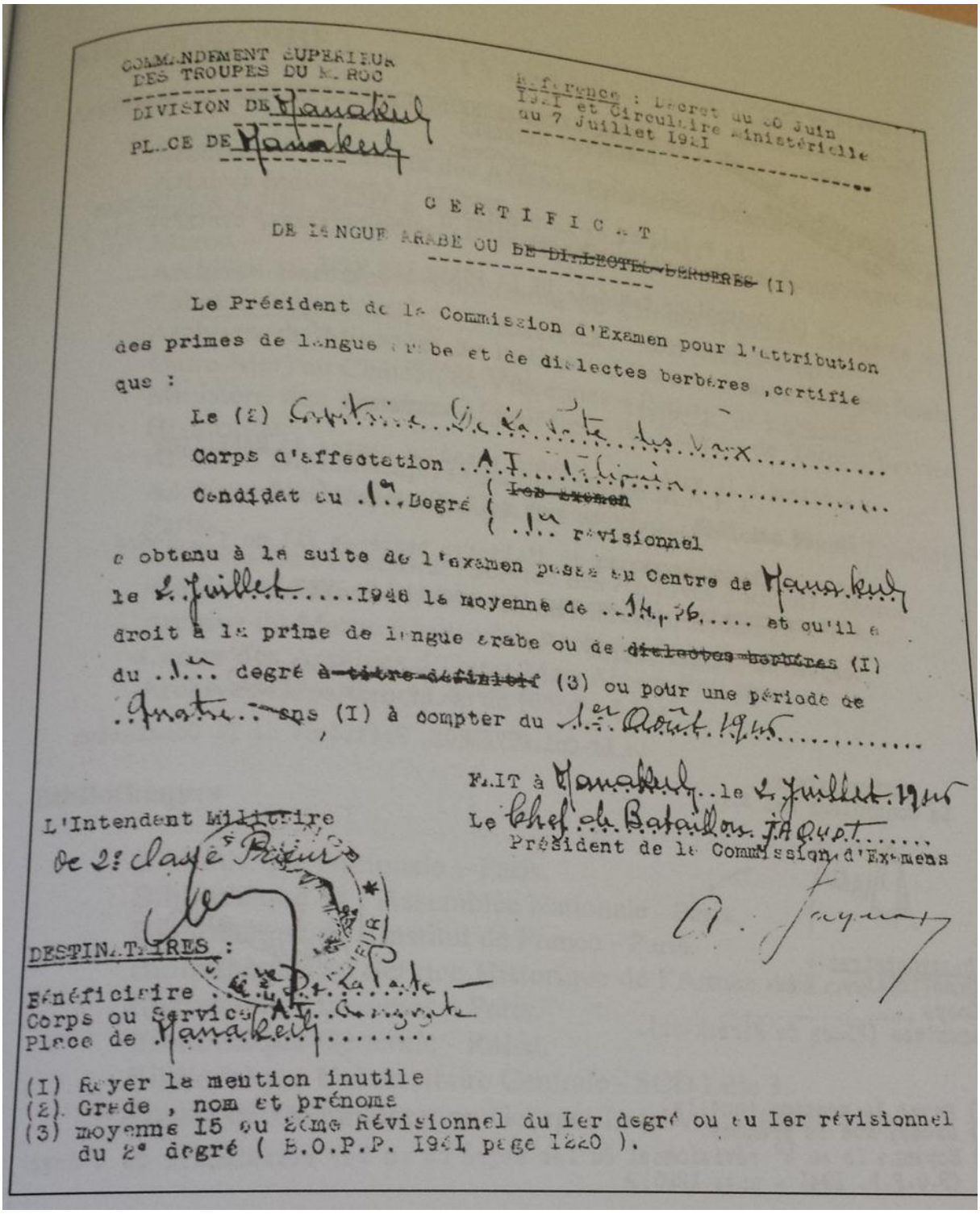

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DU MAROC
DIVISION DE Marrakech
PLACE DE Marrakech

Référence : Décret du 30 Juin 1921 et Circulaire Ministérielle du 7 Juillet 1921

CERTIFICAT

DE LANGUE ARABE OU DE ~~DIALECTES BERBERES~~ (I)

Le Président de la Commission d'Examen pour l'attribution des primes de langue arabe et de dialectes berbères, certifie que :

Le (2) Capitaine de Lalande des Vaux
Corps d'affectation A.I. Infirmier
Candidat au 1er Degré ( ~~1er Examen~~
( 1er révisionnel

a obtenu à la suite de l'examen passé au Centre de Marrakech le 2 Juillet 1946 la moyenne de 14,76 et qu'il a droit à la prime de langue arabe ou de ~~dialectes berbères~~ (I) du 1er degré ~~à titre définitif~~ (3) ou pour une période de quatre ans (I) à compter du 1er Août 1945

FAIT à Marrakech le 2 Juillet 1946
Le Chef de Bataillon J.A. Quot
Président de la Commission d'Examens

L'Intendant Militaire
de 2e classe Prieur

DESTINATAIRES :
Bénéficiaire Lt de Lalande
Corps ou Service A.I. Casablanca
Place de Marrakech

(I) Rayer la mention inutile
(2) Grade, nom et prénoms
(3) moyenne 15 ou 2ème Révisionnel du 1er degré ou du 1er révisionnel du 2e degré ( B.O.P.P. 1941 page 1220 ).

Abrahame LAHNITE, **Les conditions d'établissement du protectorat**, …op.cit., T.1, p.305.

وثيقة رقم: 15 معلومات خاصة بمحمد ولد عمار دحميدو، وردت في بطاقة معلوماته، بتاريخ 21 ماي 1946

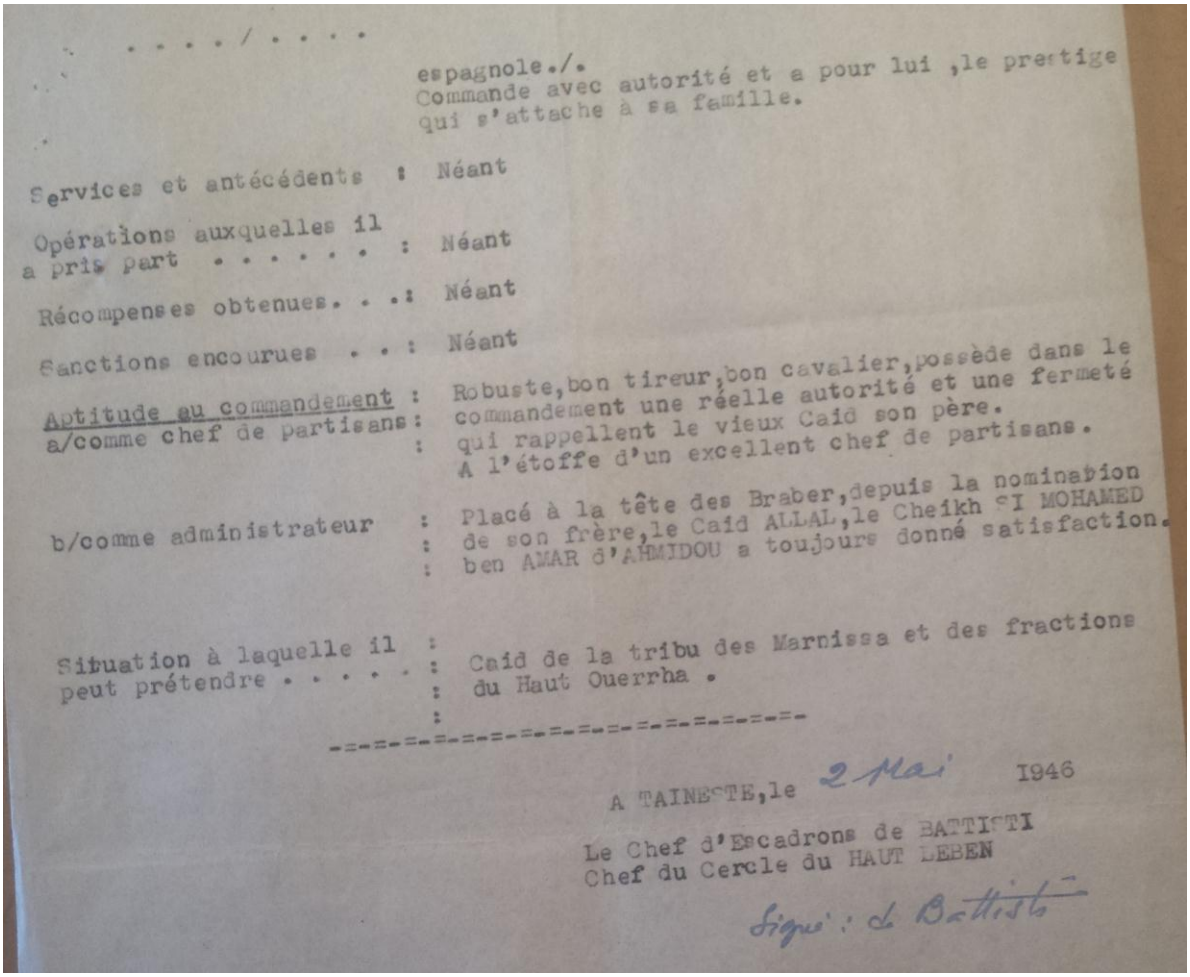

. . . . / . . . .

espagnole./.
Commande avec autorité et a pour lui ,le prestige qui s'attache à sa famille.

Services et antécédents : Néant

Opérations auxquelles il a pris part . . . . . : Néant

Récompenses obtenues. . .: Néant

Sanctions encourues . . : Néant

Aptitude au commandement a/comme chef de partisans : Robuste,bon tireur,bon cavalier,possède dans le commandement une réelle autorité et une fermeté qui rappellent le vieux Caïd son père. A l'étoffe d'un excellent chef de partisans.

b/comme administrateur : Placé à la tête des Braber,depuis la nomination de son frère,le Caïd ALLAL,le Cheikh SI MOHAMED ben AMAR d'AHMIDOU a toujours donné satisfaction.

Situation à laquelle il peut prétendre . . . . . : Caïd de la tribu des Marnissa et des fractions du Haut Ouerrha .

A TAINESTE,le 2 Mai 1946

Le Chef d'Escadrons de BATTISTI
Chef du Cercle du HAUT LEBEN

Signé : L Battisti

A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, carton N° 35, Dossier N° G.3.1, A.S. Fiche de renseignements de Caïd Mohammed Ould Amar D'Hamidou, 2 mai 1946.

وثيقة رقم: 16 نموذج شكايات الساكنة المحلية ضد النخب المخزنية لدى سلطات المراقبة الفرنسية بتاريخ يناير 1951.

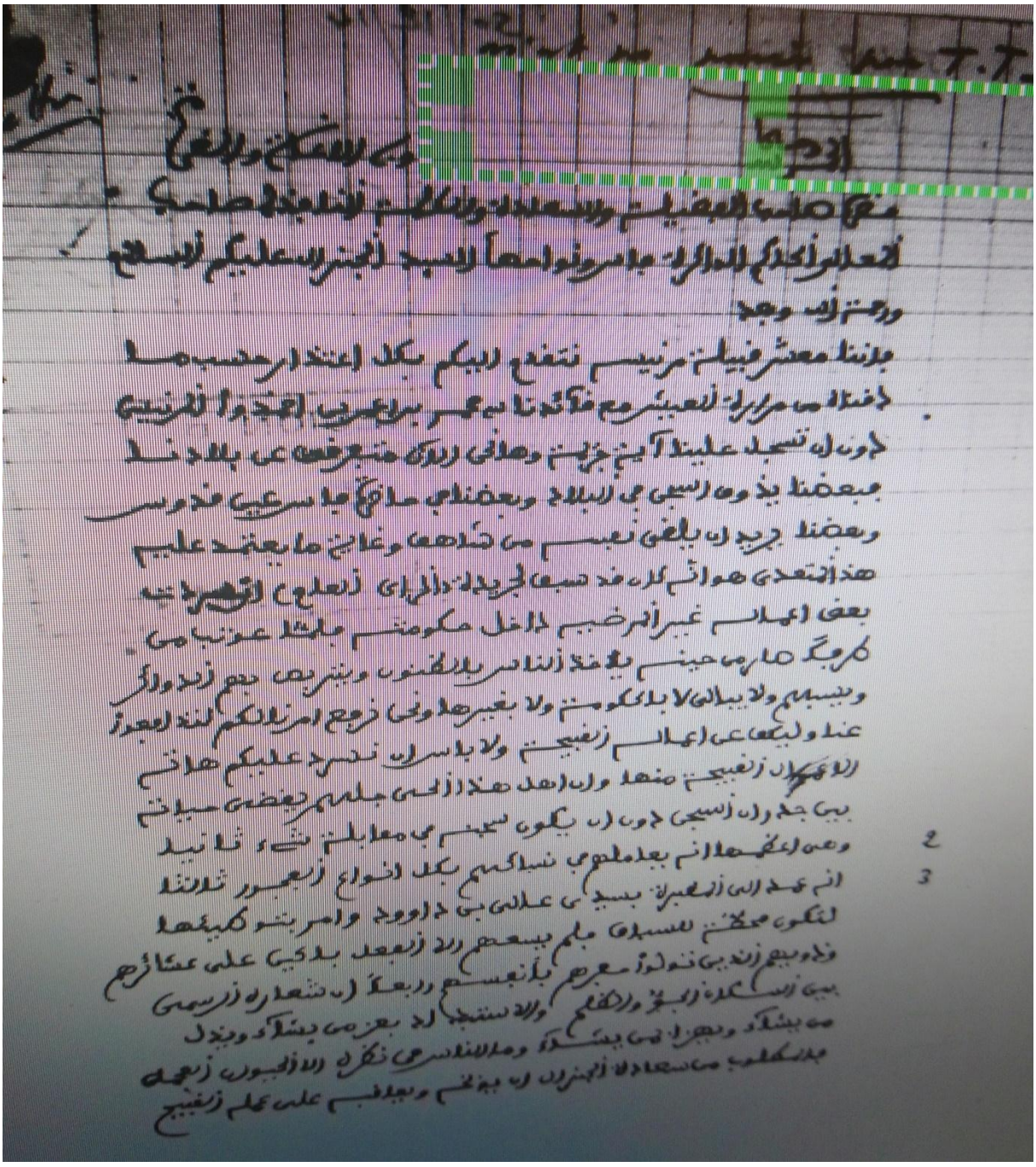

Source: **S.H.D.V. série 3H Maroc, carton N°1555**, du Raquib (observateur) des Marnissa au général chef de la région de Fès, **Agissement du Caïd Amar D'AHMIDOU**, janvier 1951.

الوثيقة رقم: 17 تحقيق سلطات المراقبة الفرنسية في جهة فاس حول رسالة التهديد التي تلقاها القايد ادريس المجاطي. بتاريخ: 23 يناير 1952

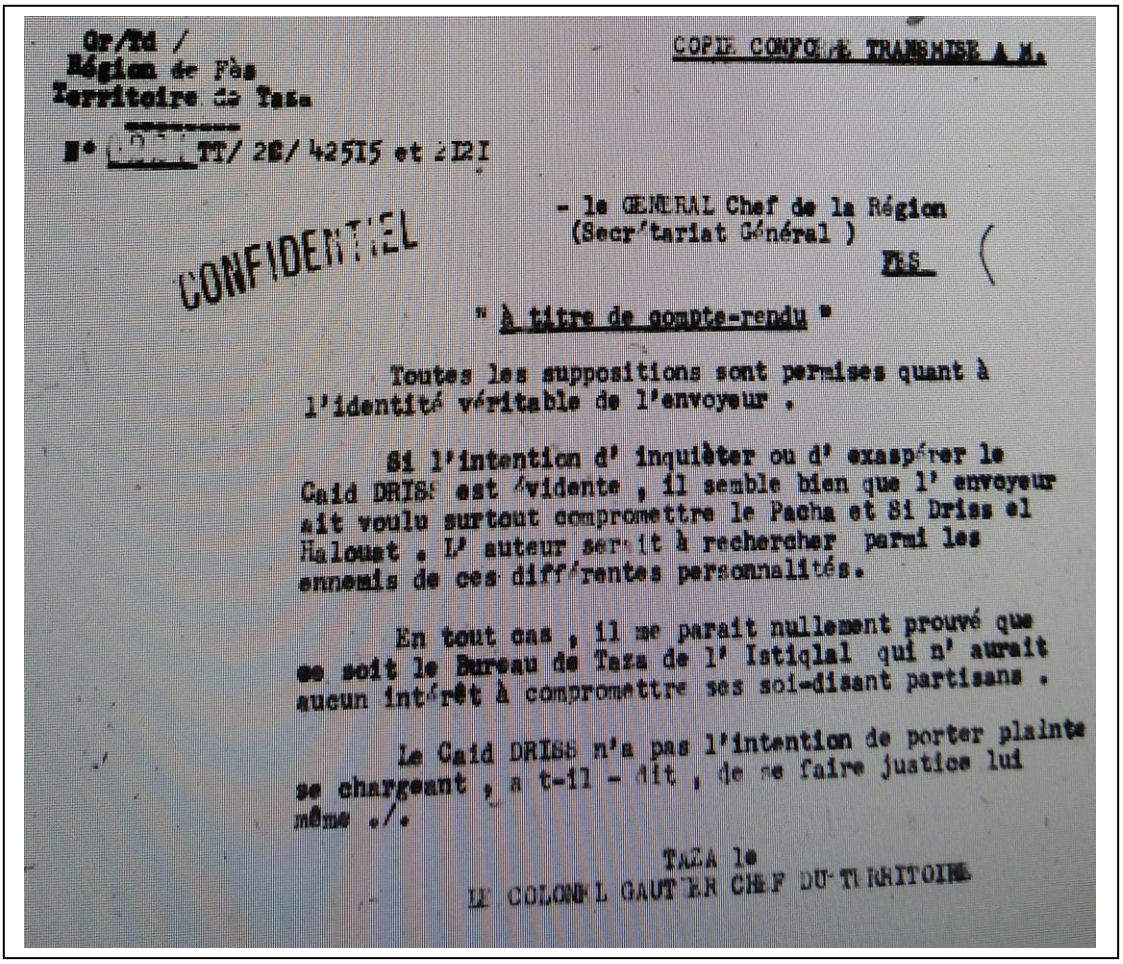

Cr/Td /
Région de Fès
Territoire de Taza.

N° [redacted] TT/ 2B/ 42515 et 2121

COPIE CONFORME TRANSMISE A M.

CONFIDENTIEL

- le GENERAL Chef de la Région
(Secrétariat Général )
FES

" À titre de compte-rendu "

Toutes les suppositions sont permises quant à l'identité véritable de l'envoyeur .

Si l'intention d' inquiéter ou d' exaspérer le Caid DRISS est évidente , il semble bien que l' envoyeur ait voulu surtout compromettre le Pacha et Si Driss el Halouat . L' auteur serait à rechercher parmi les ennemis de ces différentes personnalités.

En tout cas , il me parait nullement prouvé que ce soit le Bureau de Taza de l' Istiqlal qui n' aurait aucun intérêt à compromettre ses soi-disant partisans .

Le Caid DRISS n'a pas l'intention de porter plainte se chargeant , a t-il - dit , de se faire justice lui même ./.

TAZA le
LE COLONEL GAUTIER CHEF DU TERRITOIRE

**S.H.D.V. série 3H Maroc, carton N°1550**, Territoire de Taza, lettre N° 0224, A.S., Caïd Driss EL MAJATTI, 23 janvier 1951.

الوثيقة رقم: 18 قرار تعويض القايد محمد ولد عمار دحميدو بتاريخ: يناير 1953

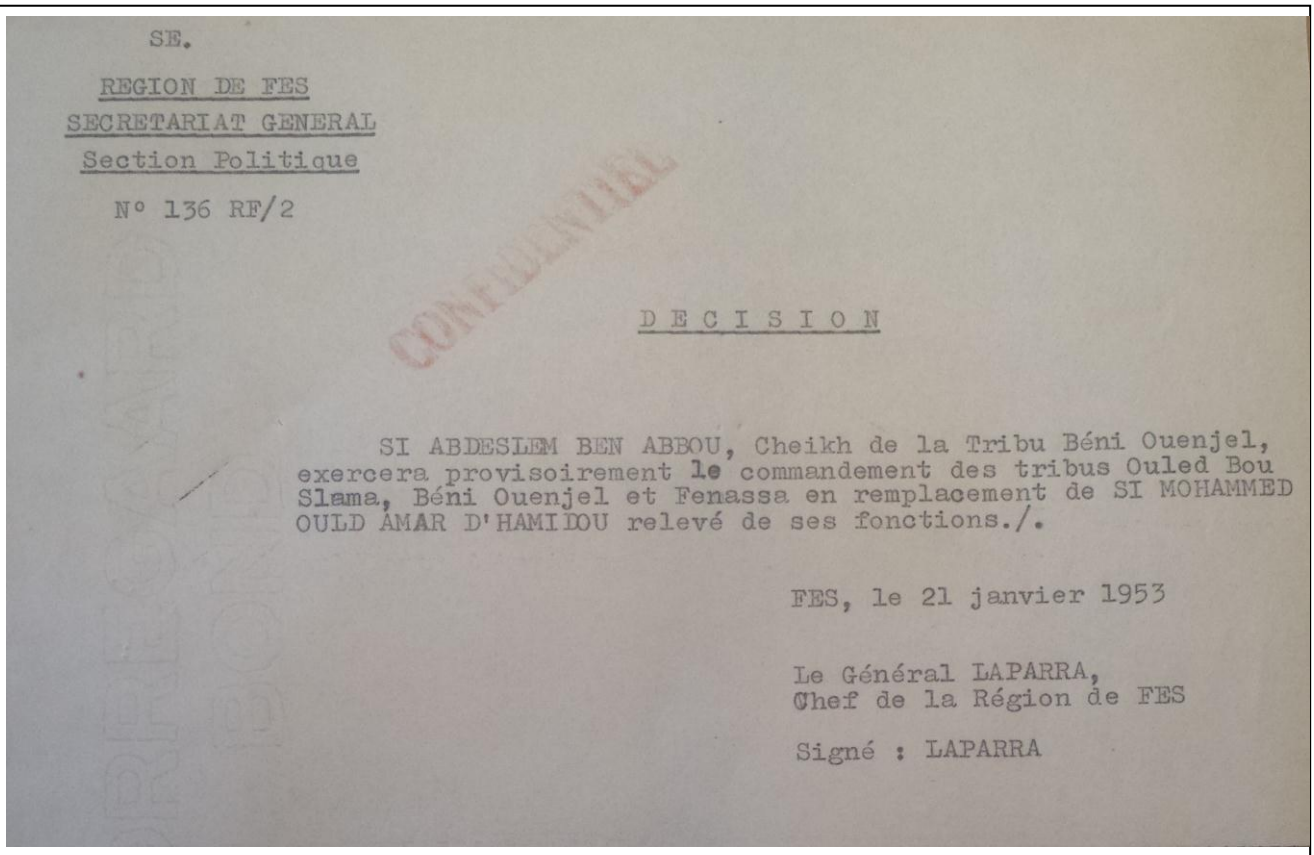

SE.

REGION DE FES
SECRETARIAT GENERAL
Section Politique

N° 136 RF/2

CONFIDENTIEL

D E C I S I O N

SI ABDESLEM BEN ABBOU, Cheikh de la Tribu Béni Ouenjel, exercera provisoirement le commandement des tribus Ouled Bou Slama, Béni Ouenjel et Fenassa en remplacement de SI MOHAMMED OULD AMAR D'HAMIDOU relevé de ses fonctions./.

FES, le 21 janvier 1953

Le Général LAPARRA,
Chef de la Région de FES

Signé : LAPARRA

A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, carton N° 35, Dossier N° G.3.1, A.S. Remplacement de Caïd Mohammed Ould Amar D'Hamidou, 2 mai 1946.

الوثيقة رقم: 19 العقوبات الموجهة من الإقامة ضد محمد ولد عمار دحميدو بعد ثبوت علاقاته مع حزب الاستقلال بتاريخ 12 يناير 1953 .

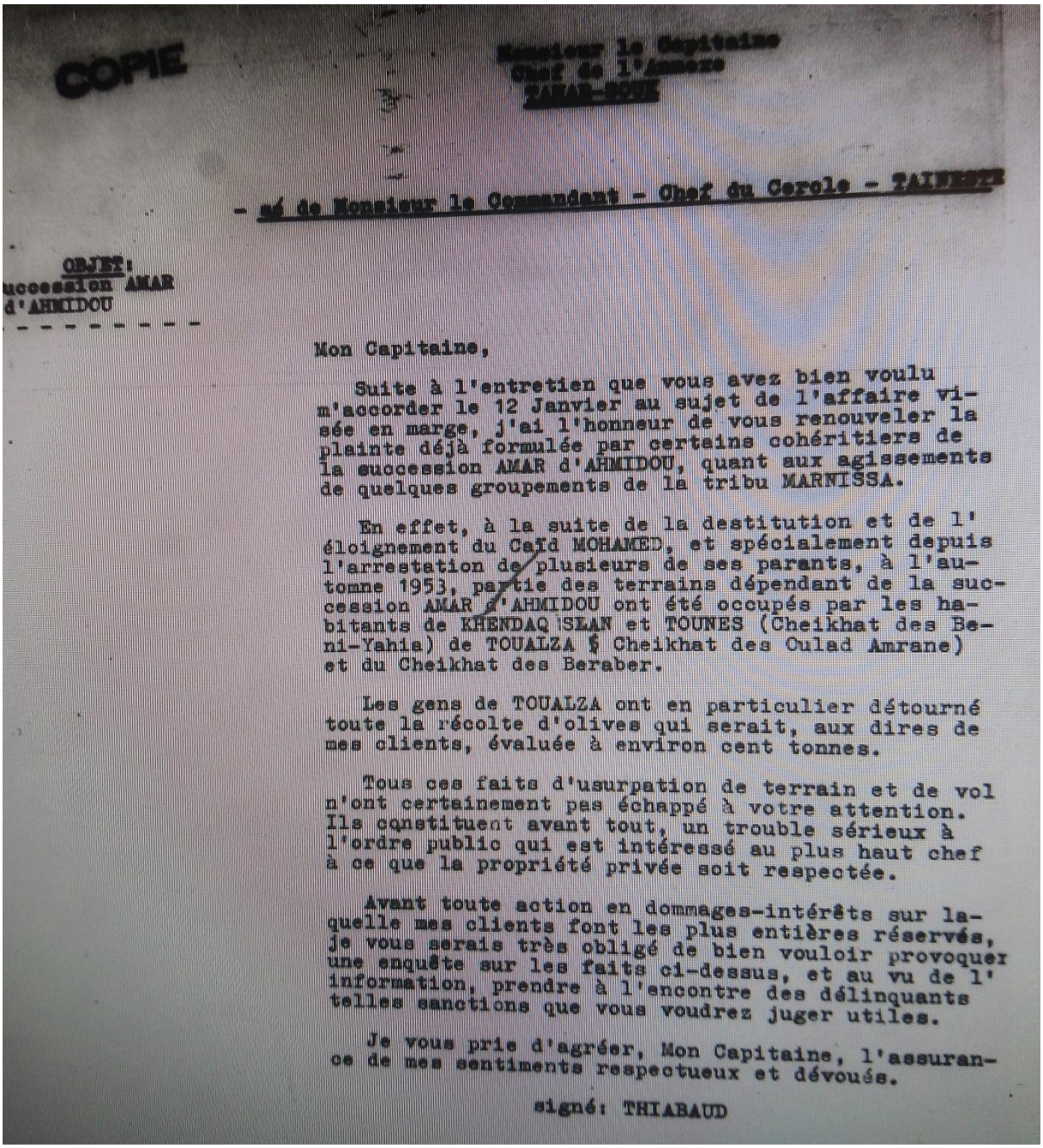

COPIE

Monsieur le Capitaine
Chef de l'Annexe
THAR-SOUK

- ai de Monsieur le Commandant - Chef du Cercle - TAZA

OBJET:
uccession AMAR
d'AHMIDOU

Mon Capitaine,

Suite à l'entretien que vous avez bien voulu m'accorder le 12 Janvier au sujet de l'affaire visée en marge, j'ai l'honneur de vous renouveler la plainte déjà formulée par certains cohéritiers de la succession AMAR d'AHMIDOU, quant aux agissements de quelques groupements de la tribu MARNISSA.

En effet, à la suite de la destitution et de l'éloignement du Caïd MOHAMED, et spécialement depuis l'arrestation de plusieurs de ses parents, à l'automne 1953, partie des terrains dépendant de la succession AMAR d'AHMIDOU ont été occupés par les habitants de KHENDAQ ISLAN et TOUNES (Cheikhat des Beni-Yahia) de TOUALZA § Cheikhat des Oulad Amrane) et du Cheikhat des Beraber.

Les gens de TOUALZA ont en particulier détourné toute la récolte d'olives qui serait, aux dires de mes clients, évaluée à environ cent tonnes.

Tous ces faits d'usurpation de terrain et de vol n'ont certainement pas échappé à votre attention. Ils constituent avant tout, un trouble sérieux à l'ordre public qui est intéressé au plus haut chef à ce que la propriété privée soit respectée.

Avant toute action en dommages-intérêts sur laquelle mes clients font les plus entières réservés, je vous serais très obligé de bien vouloir provoquer une enquête sur les faits ci-dessus, et au vu de l'information, prendre à l'encontre des délinquants telles sanctions que vous voudrez juger utiles.

Je vous prie d'agréer, Mon Capitaine, l'assurance de mes sentiments respectueux et dévoués.

signé: THIABAUD

**S.H.D.V. série 3H Maroc, carton N°1555**, du Capitaine Chef de l'annexe de Thar Souk au commandant chef de cercle de Taza, A.S., **Succession du Caïd Amar D'AHMIDOU**, Thar Souk, 1953.

وثيقة رقم: 20 مراسلة مندوب السلطان أحمد التازي في منطقة طنجة الدولية إلى الصدر الأعظم محمد المقري بخصوص بيعة أعيان طنجة لمحمد بن عرفة بتاريخ 21 غشت 1953

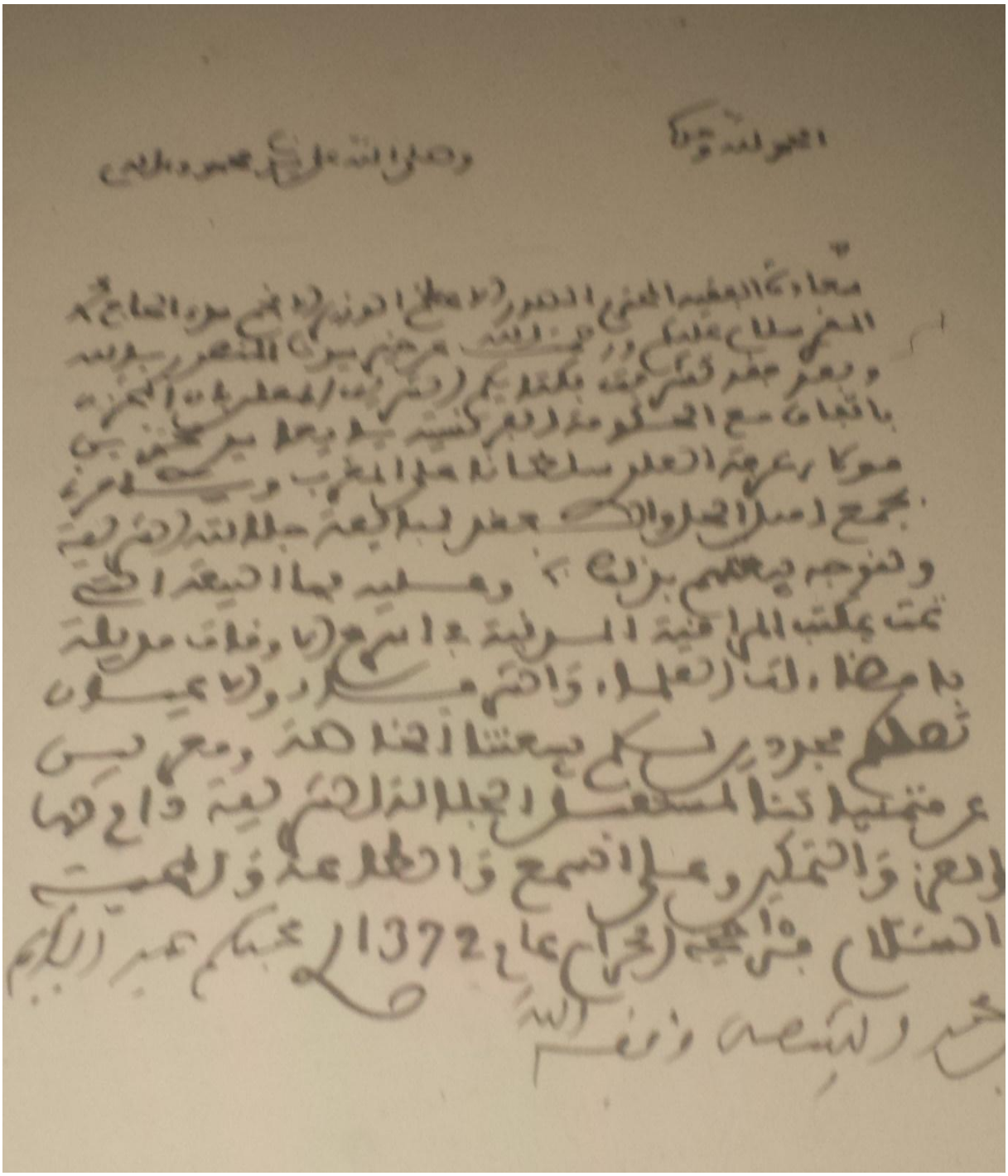

**S.H.D.V., série 3H Maroc, carton N°1427, Dupli. Pos. GR9M990.**

الوثيقة رقم: 21 استقالة القايد العيادي بن الهاشمي بتاريخ 2 شتنبر 1953

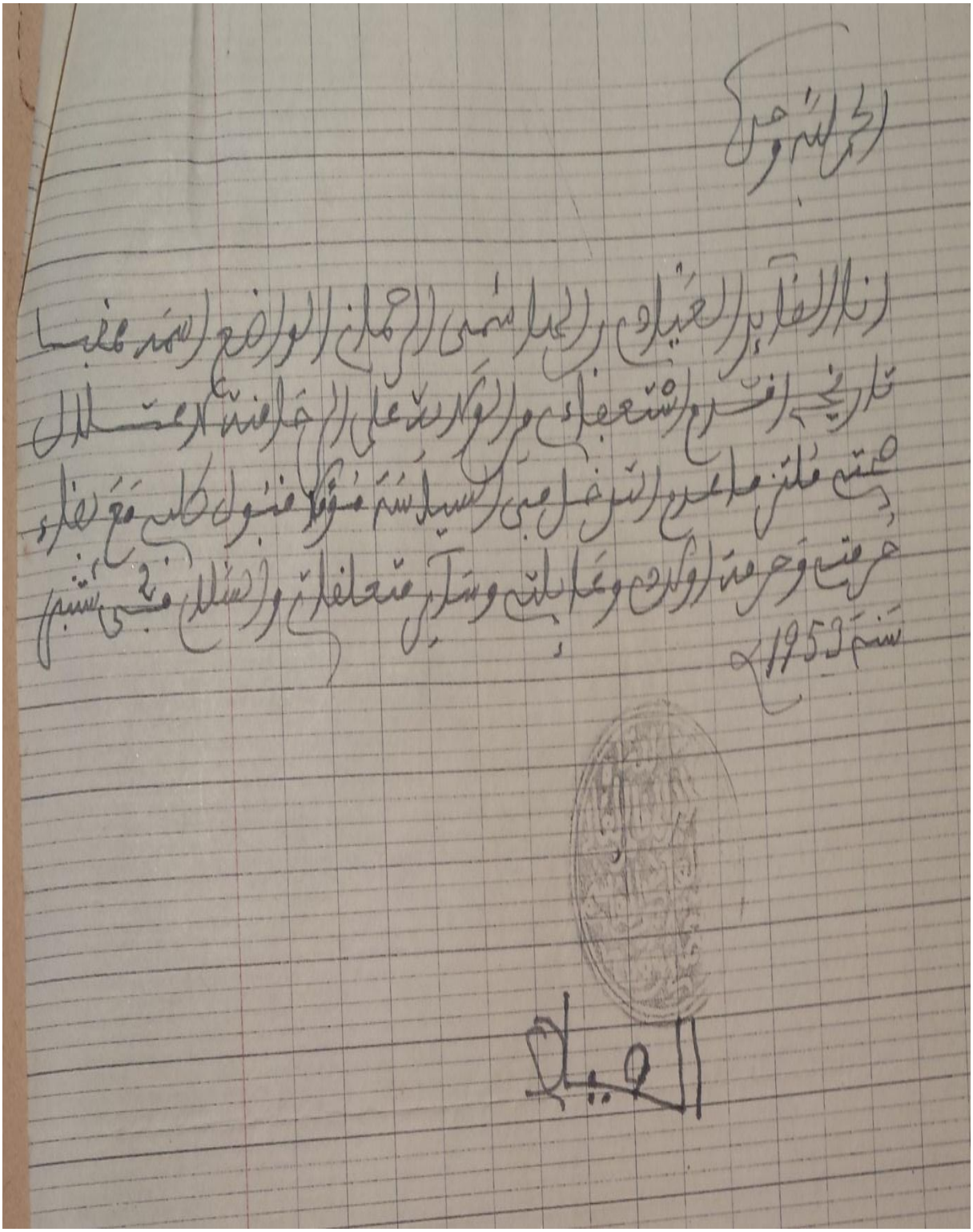

Source : **A.D.N, Fond Maroc Protectorat, 1MA/300, Direction des affaires chérifiennes, carton N° 41, dossier N° G.3.4**, A.S. Démission de Caïd El Ayadi, 9 septembre 1953.

الوثيقة رقم: 22 تقرير حول نية القايد محمد ولد عمار دحميدو الإعلان على استقلال المغرب في قبيلته بمناسبة عيد العرش بتاريخ: دجنبر 1952

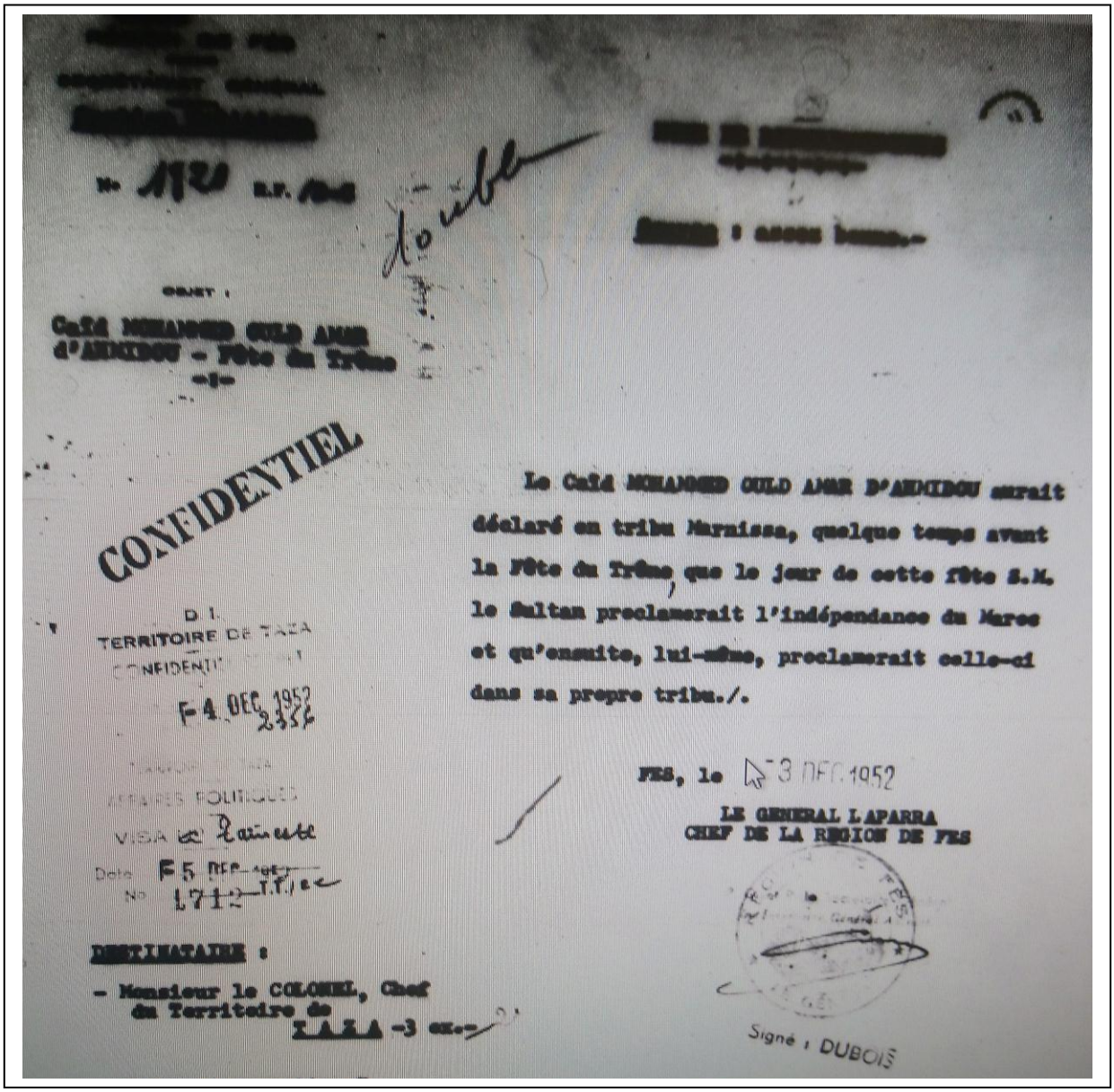

CONFIDENTIEL

Le Caïd MEHAMMED OULD AMAR D'AMIDOU aurait déclaré en tribu Marnissa, quelque temps avant la Fête du Trône, que le jour de cette fête S.M. le Sultan proclamerait l'indépendance du Maroc et qu'ensuite, lui-même, proclamerait celle-ci dans sa propre tribu./.

FES, le 3 DEC. 1952

LE GENERAL LAPARRA
CHEF DE LA REGION DE FES

Signé : DUBOIS

D.I.
TERRITOIRE DE TAZA
CONFIDENTIEL
F-4 DEC 1952
2352

AFFAIRES POLITIQUES
VISA
Date F 5 DEC 1952
No 1712-T.T./2c

DESTINATAIRE :
- Monsieur le COLONEL, Chef du Territoire de TAZA -3 ex.-

**S.H.D.V., série 3HMaroc, carton N°1550, Région de Fès, Secrétariat générale, Section politique**, Lettre N° 14712, A.S., Caid Mohammed OULD Amar d'Hamidou, Fête de trône, Fès 3 déc. 1952.

الوثيقة رقم 22 مواعيد جلسات الاجتماع الخاصة بنخب المخزن في جهة لمناقشة موضوع عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى المغرب، بتاريخ: 9 أكتوبر 1955

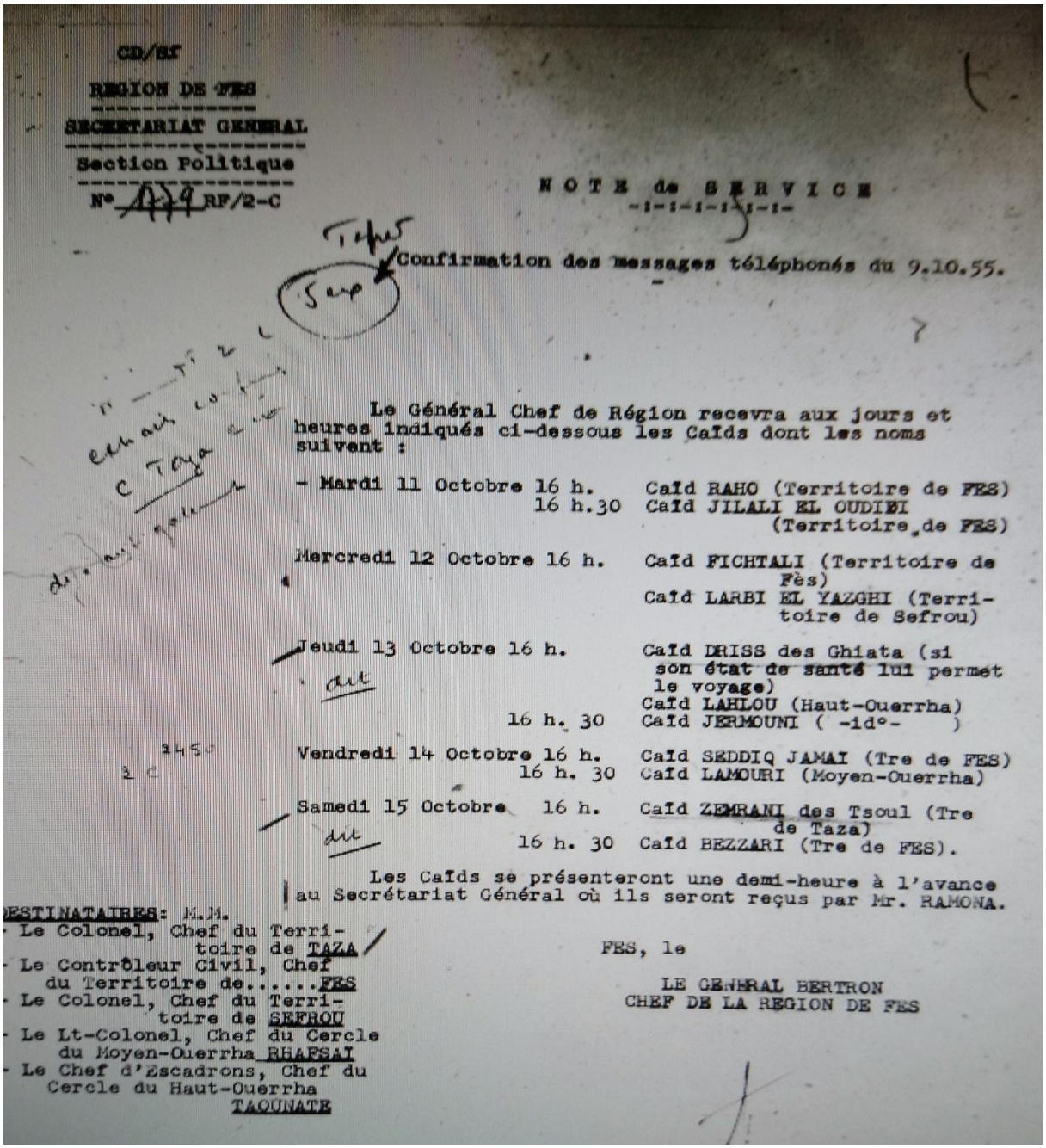

CD/SF

REGION DE FES

SECRETARIAT GENERAL

Section Politique

N° 1779 RF/2-C

NOTE de SERVICE

Confirmation des messages téléphonés du 9.10.55.

Le Général Chef de Région recevra aux jours et heures indiqués ci-dessous les Caïds dont les noms suivent :

| | | |
|---|---|---|
| - Mardi 11 Octobre | 16 h. | Caïd RAHO (Territoire de FES) |
| | 16 h.30 | Caïd JILALI EL OUDIEI (Territoire de FES) |
| Mercredi 12 Octobre | 16 h. | Caïd FICHTALI (Territoire de Fès) |
| | | Caïd LARBI EL YAZGHI (Territoire de Sefrou) |
| Jeudi 13 Octobre | 16 h. | Caïd DRISS des Ghiata (si son état de santé lui permet le voyage) |
| | | Caïd LAHLOU (Haut-Ouerrha) |
| | 16 h. 30 | Caïd JERMOUNI ( -idº- ) |
| Vendredi 14 Octobre | 16 h. | Caïd SEDDIQ JAMAI (Tre de FES) |
| | 16 h. 30 | Caïd LAMOURI (Moyen-Ouerrha) |
| Samedi 15 Octobre | 16 h. | Caïd ZEMRANI des Tsoul (Tre de Taza) |
| | 16 h. 30 | Caïd BEZZARI (Tre de FES). |

Les Caïds se présenteront une demi-heure à l'avance au Secrétariat Général où ils seront reçus par Mr. RAMONA.

DESTINATAIRES: M.M.
- Le Colonel, Chef du Territoire de TAZA
- Le Contrôleur Civil, Chef du Territoire de.....FES
- Le Colonel, Chef du Territoire de SEFROU
- Le Lt-Colonel, Chef du Cercle du Moyen-Ouerrha RHAFSAI
- Le Chef d'Escadrons, Chef du Cercle du Haut-Ouerrha TAOUNATE

FES, le

LE GENERAL BERTRON
CHEF DE LA REGION DE FES

**S.H.D.V., série 3HMaroc, carton N°1550, Région de Fès, Secrétariat générale, Section politique**, Note de service N°1779, du Général BERTRON Chef de la région, Fès, 9 octobre 1955.

# ملحق التصاميم

تصميم رقم:1 تصميم لأراضي كيش بخارى

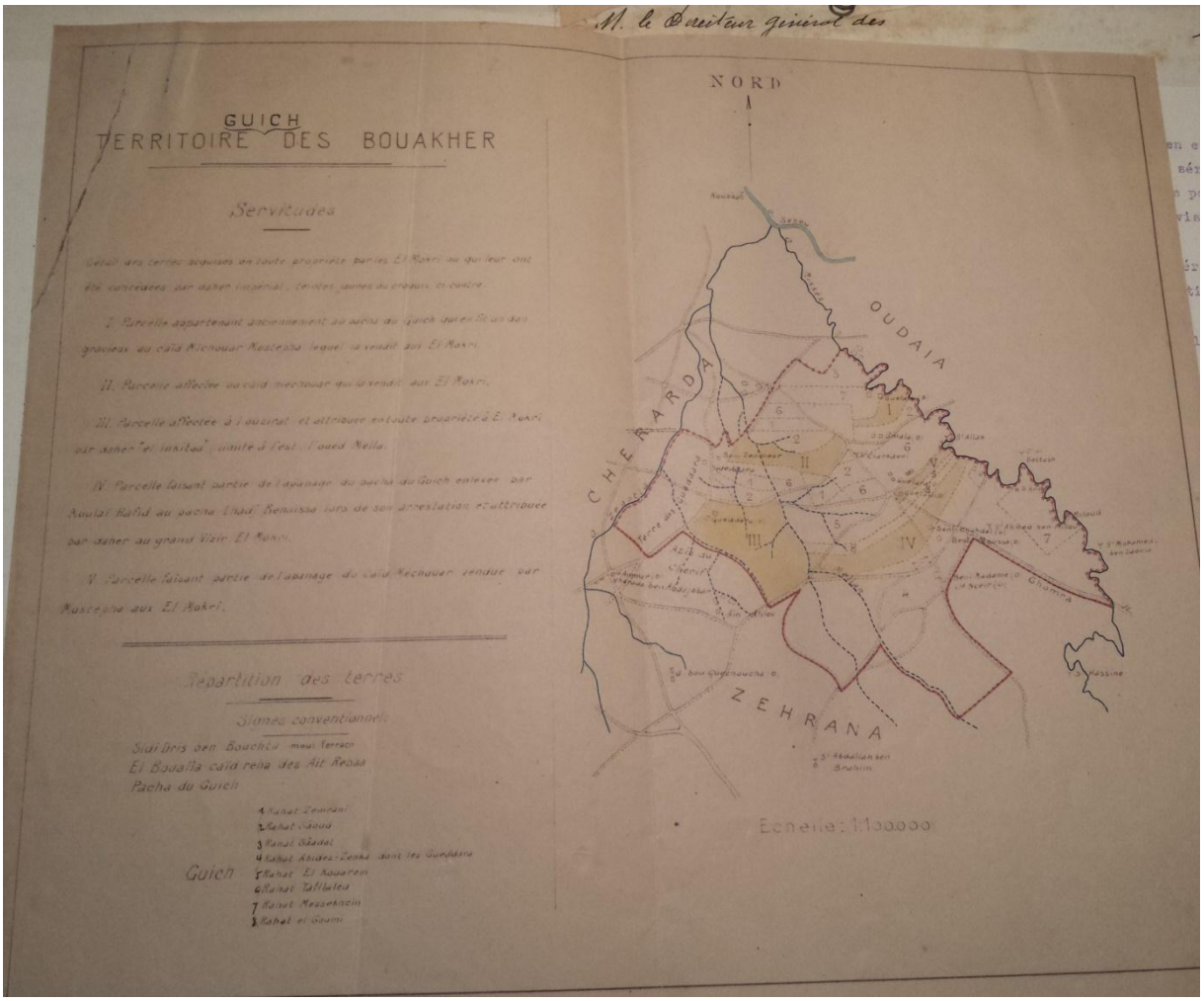


Source: **A.D.N. Fonds Protectorat de France au Maroc, Direction des affaires chérifiennes, carton N°22, dossier N°F.4.**

ملاحظة: وضع هذا التصميم لتحديد الملكيات العقارية الخاصة بالصد الأعظم محمد المقري في أراضي كيش بخارى، التي لا تتوفر على سند قانوني لحيازتها، لإعادة إدراجها ضمن الأملاك المخزنية.

تصميم رقم:2 منطقة الحماية الفرنسية

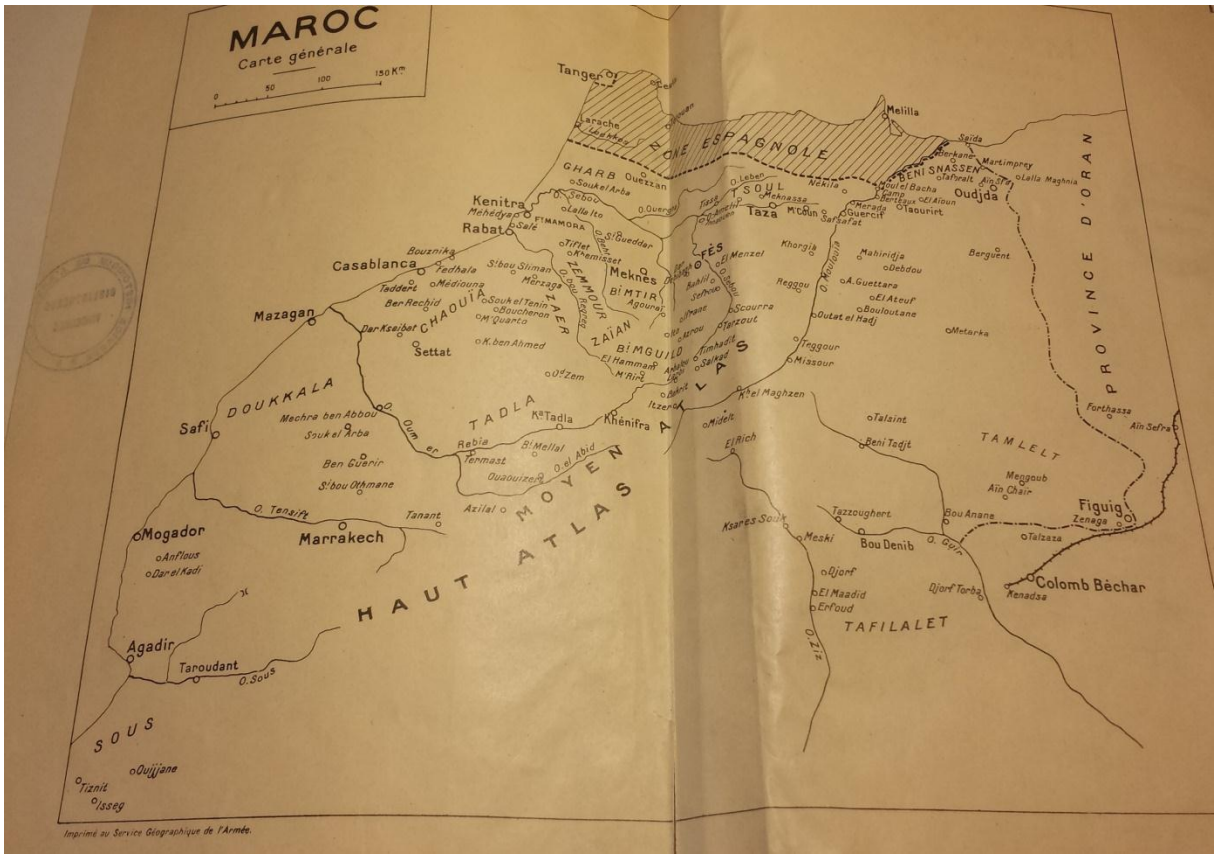


Source: **S.H.D.V., Les armées françaises d'Outre-mer**, collection éditée à l'occasion de l'exposition coloniale de Paris de 1931, p.225.

تصميم رقم:3 الحملات العسكرية على الدار البيضاء ومنطقة الشاوية

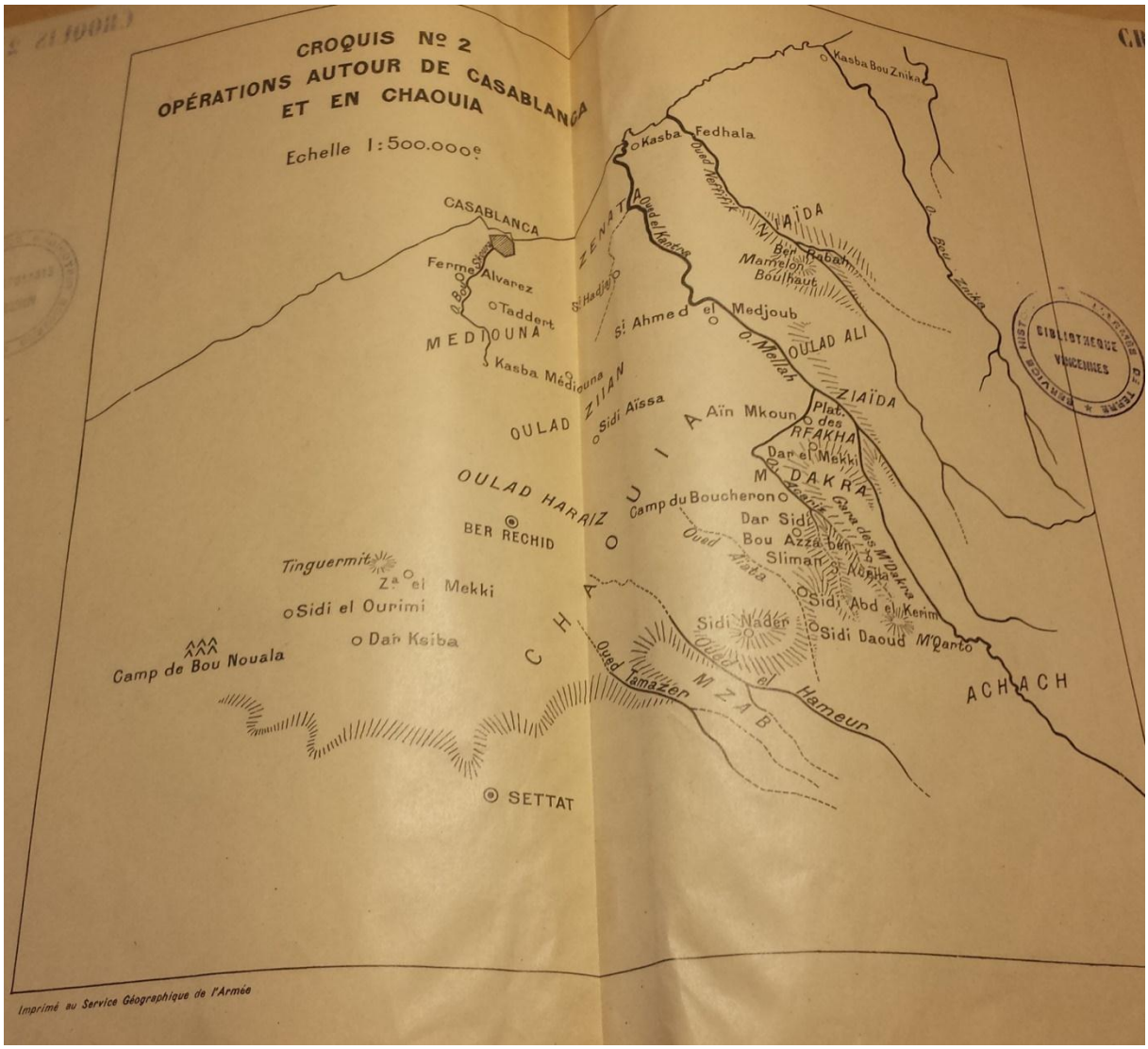


Source: **S.H.D.V., Les armées françaises d'Outre-mer**, collection éditée à l'occasion de l'exposition coloniale de Paris de 1931, p.226.

تصميم رقم:4 تصميم الحملة العسكرية على فاس بتاريخ: 1911

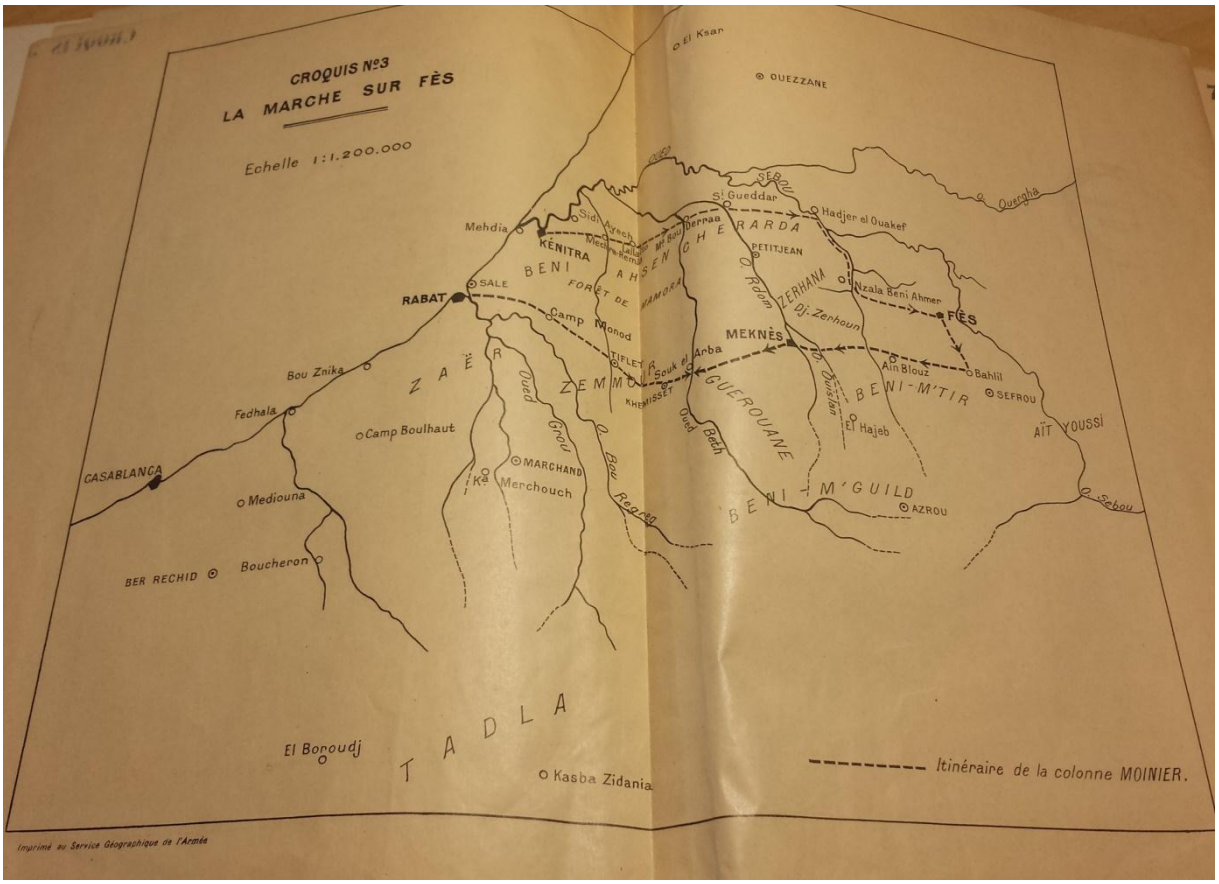


Source: **S.H.D.V., Les armées françaises d'Outre-mer**, collection éditée à l'occasion de l'exposition coloniale de Paris de 1931, p.227.

تصميم رقم:5 العمليات العسكرية الفرنسية في بلاد زيان بتاريخ: 1914

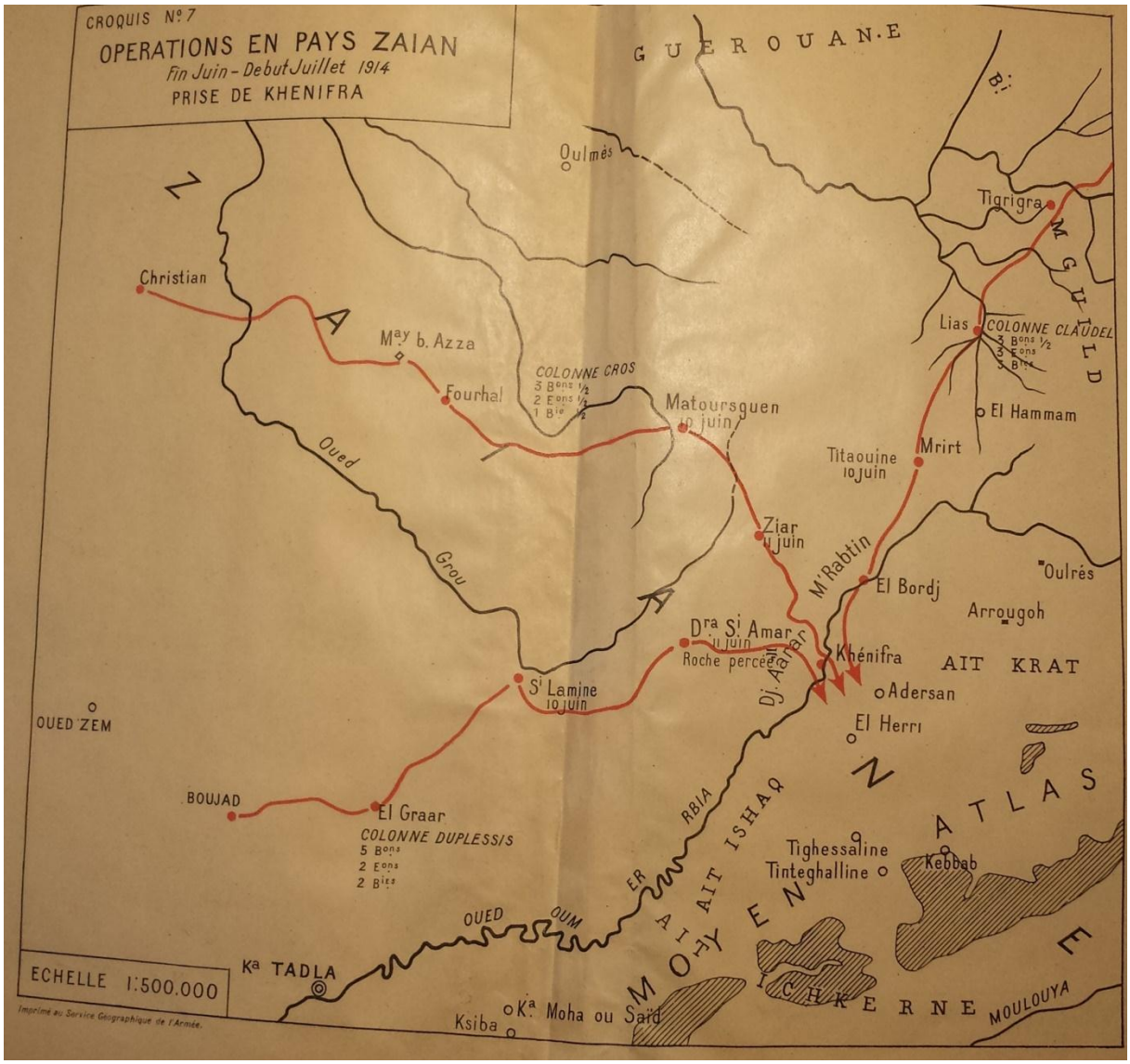


Source: **S.H.D.V., Les armées françaises d'Outre-mer**, collection éditée à l'occasion de l'exposition coloniale de Paris de 1931, p.233.

تصميم رقم:6 منطقة قبائل أعلى ورغة بتاريخ: 1920

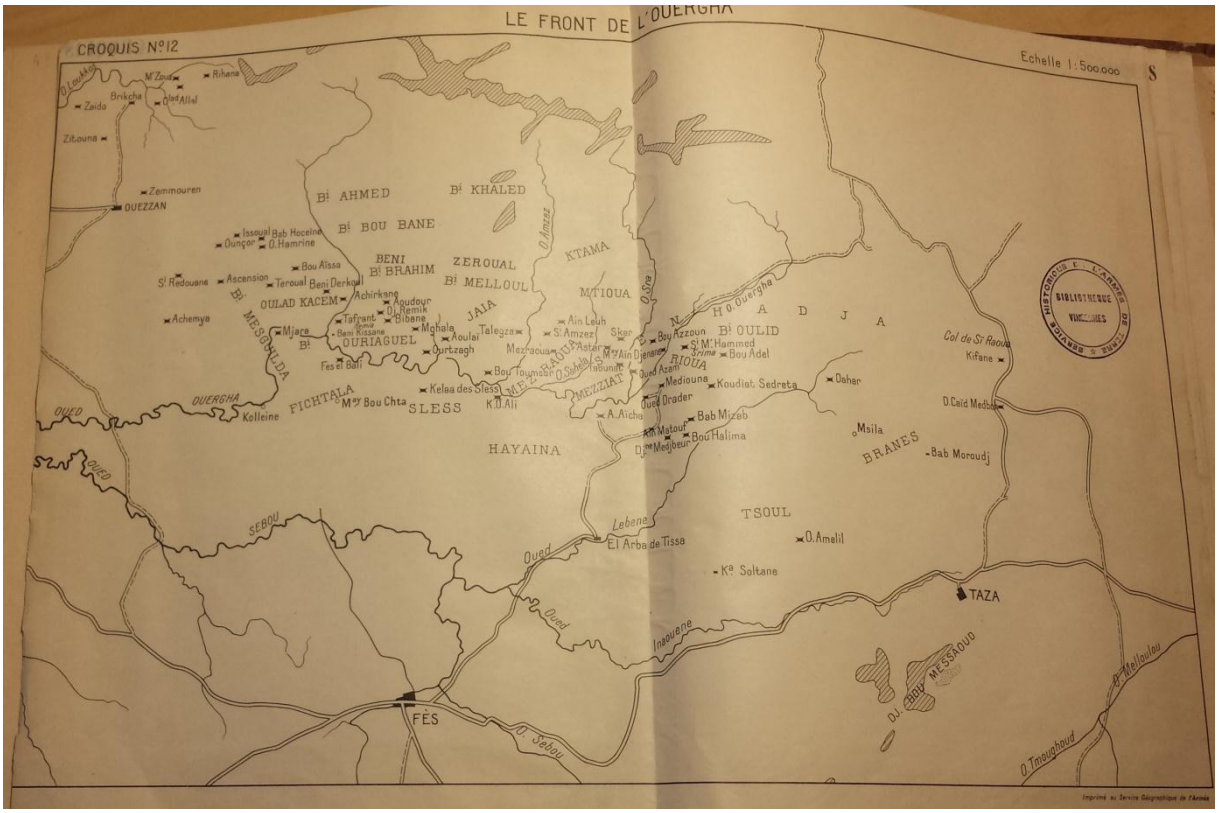


Source: **S.H.D.V., Les armées françaises d'Outre-mer**, collection éditée à l'occasion de l'exposition coloniale de Paris de 1931, p.238.

تصميم رقم:7 الحدود الشمالية بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية بتاريخ: 1926

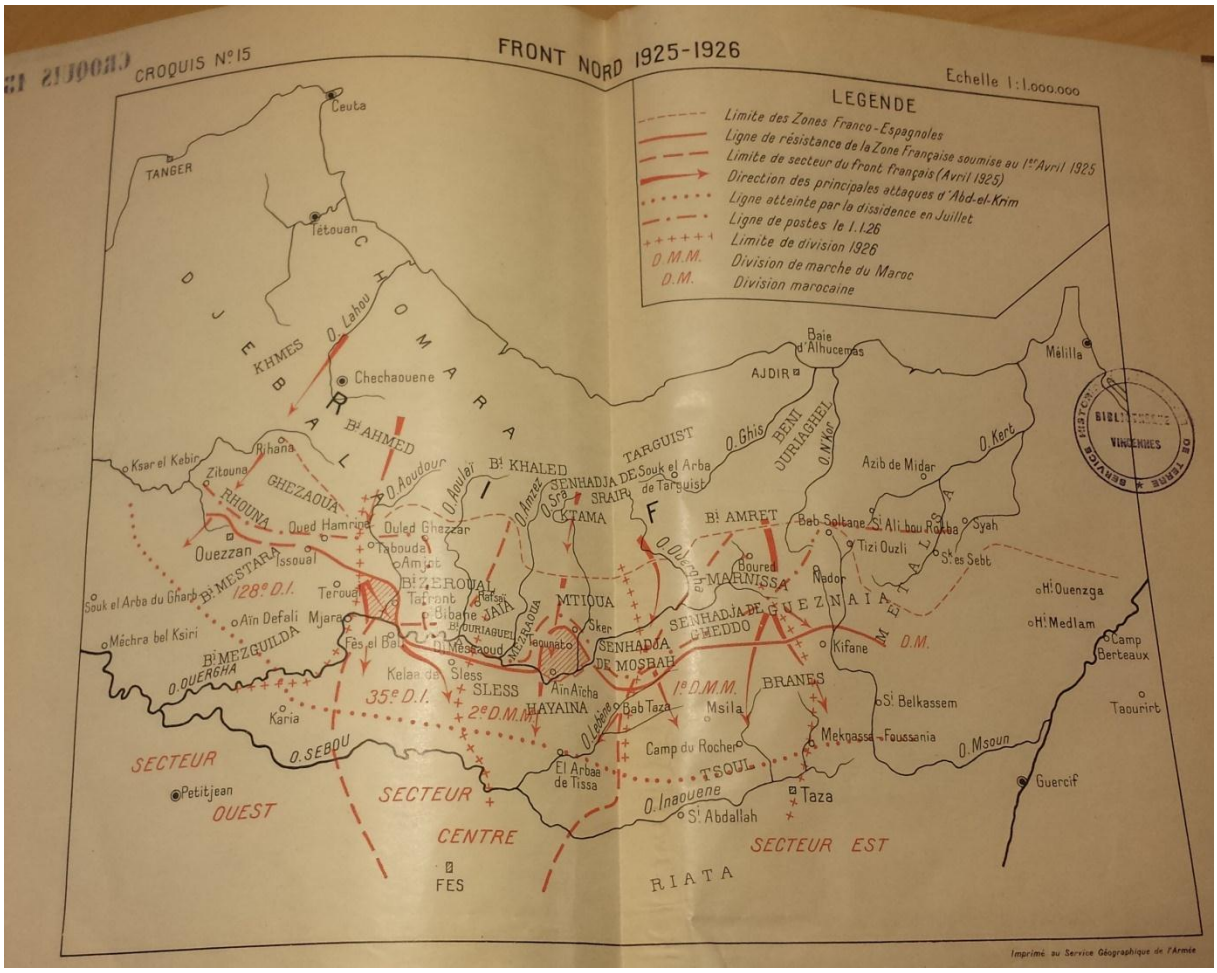


Source: **S.H.D.V., Les armées françaises d'Outre-mer**, collection éditée à l'occasion de l'exposition coloniale de Paris de 1931, p.241.

# ملحق الصور

الصورة رقم:1 السلطان مولاي يوسف رفقة كورو مرسيي، بتاريخ: 12 غشت 1912

Phot. de M. Chevalier, communiquéée par *l'Illustration*.

MOULAY YOUSSEF, sultan du Maroc le 12 août 1912.
Le général GOURAUD.
M. MERCIER, vice-consul de France.

S.H.D.V. Exposition coloniale internationale de Paris 1931, **Les armés française d'Outre-mer, Les opération militaires au Maroc**, …op.cit, p.36.

الصورة رقم:2 الباشا التهامي الكلاوي رفقة القنصل ميكري MAIGRET بمراكش بتاريخ: 1913

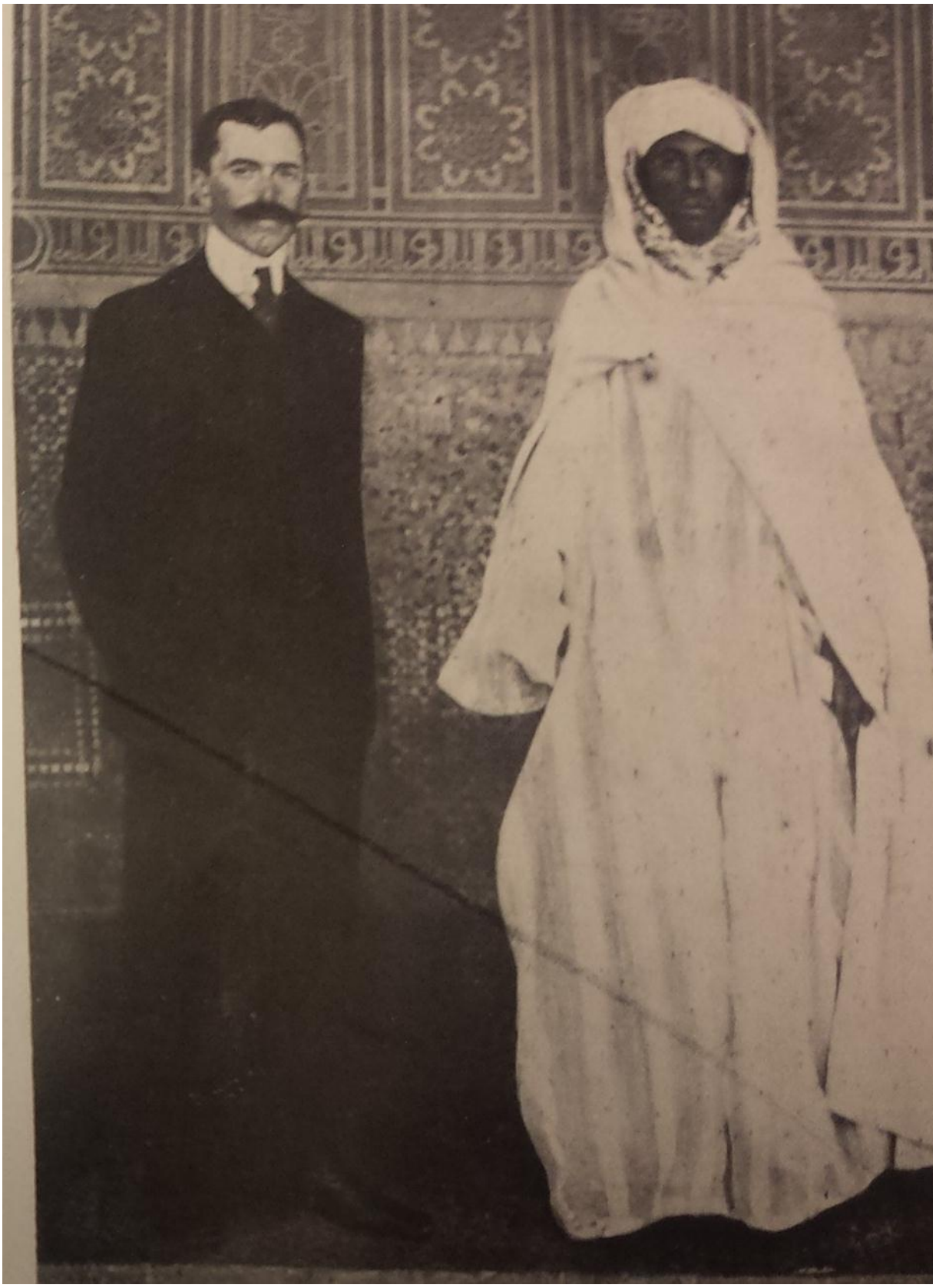

**S.H.D.V.**, Exposition coloniale internationale de Paris 1931**, Les armés françaises d'Outre-mer, Les opération militaires au Maroc**, …op.cit, p.36

الصورة رقم:3 الجنرال ليوطي في لقاء عدد من الزعماء المحليين في خنيفرة بتاريخ:1914

Source : Général DUROSOY**, Lyautey 1854-1934 Maréchal de France,** éd. Lavauzelle, Paris, 1984, p.88.

الصورة رقم:4 محمد البغدادي باشا فاس بتاريخ: نونبر 1930

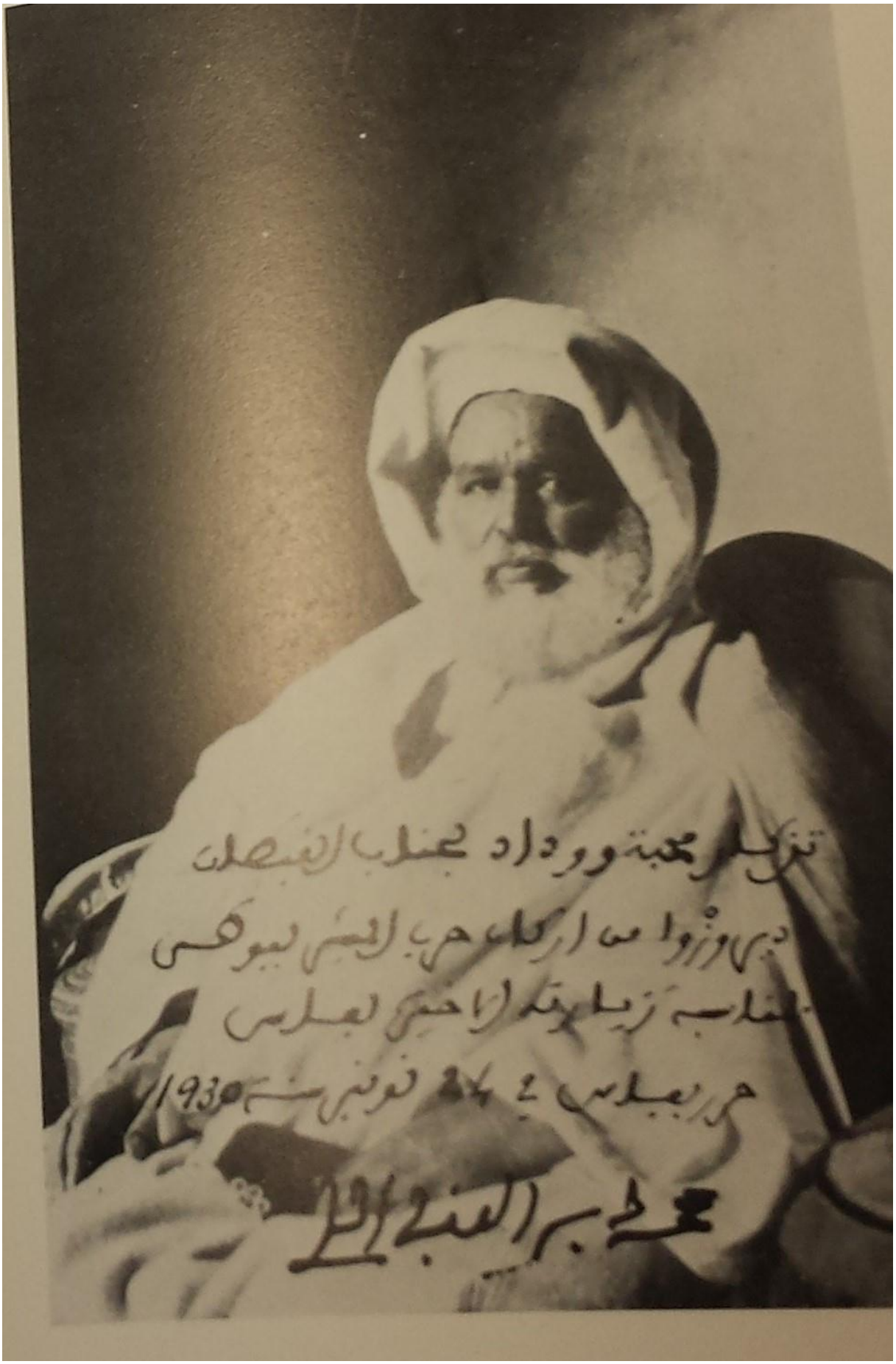

Source : Général DUROSOY**, Lyautey 1854-1934 Maréchal de France,** éd. Lavauzelle, Paris, 1984, p.89

الصورة رقم:5 المقيم العام ليوطي في زيارة للقصر السلطاني بالرباط على عهد مولاي يوسف بتاريخ: 1922

Source : Général DUROSOY**, Lyautey 1854-1934 Maréchal de France,** éd. Lavauzelle, Paris, 1984, p.90.

الصورة رقم : 6 موكب السلطان مولاي يوسف

Source : Général DUROSOY**, Lyautey 1854-1934 Maréchal de France,** éd. Lavauzelle, Paris, 1984, p.107

# قصاصات الجرائد

قصاصة رقم:1 حادثة إلقاء القبض على أحد كبار شخصيات المخزن بتهمة الارتشاء بتاريخ: 10 غشت 1923

# Chronique Régionale

## CASABLANCA

Il n'est bruit à Casablanca que d'un scandale auquel serait mêlée une très haute personnalité maghzen. Les uns déclarent que celle-ci au moment où elle recevait 25.000 francs de commission, somme pour laquelle elle ne voulait pas donner de reçu, aurait été prise en flagrant délit par un agent de la Sûreté qui se tenait en observation. D'autres disent que cet agent se serait lourdement trompé en prenant position dans une affaire commerciale à laquelle il n'a pas compris un mot et où il aurait été utilisé pour des fins bien particulières. Il convient d'attendre les constatations de la justice saisie de cette affaire dont s'occupent fort les milieux européens et indigènes.

Source : **Echo du Maroc**, « Chronique régionale Casablanca », 10 aout 1923.

قصاصة رقم:2 رد الباشا التهامي الكلاوي على بلاغ القصر العام بتاريخ 4 يونيو 1953

# LE GLAOUI REPOND à la note du Sultan

Par téléphone de Londres

PARIS, 3 juin. — Le secrétaire du pacha de Marrakech a téléphoné de Londres, où S. E. le Glaoui se trouve actuellement, la mise au point suivante :

Son Excellence le Glaoui estime que la note du Sultan publiée en réponse à la pétition des notables nécessite une mise au point :

1. M. de Blesson, ministre plénipotentiaire, ayant convoqué le Grand Vizir pour lui demander des précisions au sujet de la note du Sultan, celui-ci lui répondit qu'il l'avait signée sans prendre connaissance du texte.

2. Le Sultan a déclaré qu'il avait appris l'existence de la pétition par la presse. Cela est faux, mais le Sultan n'a pu empêcher les notables de signer cette pétition.

3. Le Sultan parle de « dissidence organisée » mais tout le Maroc suit les notables qui ont signé cette pétition sous l'égide du Pacha de Marrakech qui propose : soit une consultation populaire, soit que tous les signataires de la pétition et tous les éléments représentatifs viennent à Rabat pour démontrer qu'ils n'ont agi sous aucune pression.

4. Les ulémas de Fès ne désignent pas le Sultan, car ils ne représentent pas tout le Maroc. Il y a d'ailleurs un précédent : Le Sultan Moulay Hafid, qui se trouvait à Fès, fut détrôné depuis Marrakech sous l'impulsion du Pacha et de son frère décédé.

5. Lorsque le Sultan déclare qu'il est au-dessus des partis il ment, car tout le monde sait qu'il subit l'influence néfaste du parti de l'Istiqlal et de la Ligue Arabe.

Source : **Petit marocain**, « LE GLAOUI répond à la note du Sultan », 6 juin 1953.

قصاصة رقم:3 انتقاد ضباط جمعية الصداقة لتصريحات الباشا مبارك البكاي بتاريخ: 5 يونيو 1953

La guerre des communiqués

LE PACHA DE SE

désavoué p

élèves de D

# LA GUERRE DES COMMUNIQUÉS

Suite de la 1re page

Voici le communiqué des Anciens de Dar El Beïda :

« Nous, officiers d'active et de réserve, membres de l'Amicale des anciens officiers marocains de Dar El Beïda, nous élevons avec énergie contre la position prise par le pachà de Sefrou, président de l'Amicale, qui a signé une pétition politique en usant de son titre de président de notre mouvement, cependant que tous nos statuts sont formels pour donner à cette amicale un caractère purement apolitique.

« Nous regrettons infiniment la position du président et nous tenons à déclarer ouvertement que la majorité des officiers marocains désapprouve son initiative. ».

Signé : Bouchaïb Boukri, capitaine de réserve, vice-président de l'Amicale des Anciens Officiers de Dar El Beïda ; Temsamani, officier de réserve, membre des Forces libres ; Ahmed Senoussi, chef de bataillon, hors cadre, membre de l'Amicale des Anciens Elèves de Dar El Beïda ; Hadj Sliman Ben Attabou, capitaine hors-cadre, membre de l'Amicale ; M'Hamed Ben Ali El Omri, caïd, ancien élève de l'Ecole, membre actif de l'Amicale.

## La lettre du pacha de Rabat

Voici le texte de la lettre de S.E. Abbès Tazi au Sultan :

« Ces derniers temps, nous avons été éprouvés, et nos cœurs ont été profondément meurtris et ulcérés, à la suite de nouvelles publiées par certains quotidiens paraissant dans l'Empire de Votre Majesté Chérifienne.

« Elles nous ont informés que des pachas et des caïds de votre royaume ont adressé un manifeste de protestation contre Votre Majesté, message de conspiration contre votre trône glorieux, dans le but de porter atteinte à Votre souveraineté glorifiée par Dieu.

« Ce complot ne peut être mené que par ceux qui ne reconnaissent pas votre action bienfaisante, les conseils éclairés que vous prodiguez avec un grand dévouement à la nation marocaine en vue de sa grandeur, et les efforts que vous déployez pour remplir la tâche que Dieu vous a confiée, défendre les intérêts de vos sujets, et assurer leur bonheur et leur prospérité.

« Pour cette œuvre, vous sacrifiez vos loisirs et votre temps précieux. Votre œuvre est devenue un sujet de conversation colporté en tout lieu.

« Aucun fonctionnaire parmi ceux de vos sujets que vous avez bien voulu appeler par dahir chérifien à l'honneur de vous représenter, n'a le droit, du fait que les questions religieuses et politiques ne relèvent pas de son ressort, de s'immiscer dans des problèmes de ce genre sans faillir aux règles les plus élémentaires de l'obéissance [illegible] auguste autorité. Une autre signer au nom de Si Ouléman, mais ceci n'a pas été confirmé par les intéressés.

## Une autre pétition est partie pour Paris

RABAT, 5 juin (AFP). — On apprend dans les milieux généralement bien informés qu'une protestation émanant du Palais impérial et dirigée contre la pétition des pachas et des caïds a été remise hier au conseiller du gouvernement chérifien. Cette protestation suit la voie diplomatique normale jusqu'à Paris sans avoir été au préalable rendue publique.

On sait qu'il avait été annoncé de différentes sources, il y a 48 heures, que le Grand Vizir avait réuni les vizirs du Maghsen. Au cours de cette réunion, le Grand Vizir leur avait annoncé qu'une protestation unanime serait envoyée de sa part aux hautes autorités gouvernementales françaises contre la pétition.

## La Ligue arabe va étudier la question marocaine

LE CAIRE, 5 juin. — Le secrétariat général de la Ligue Arabe annonce que « la question marocaine sera soumise à la prochaine réunion du comité politique de la Ligue ». Cette demande avait été présentée par Allal el Fassi. On sait que le comité politique doit se réunir au Caire durant le mois de juillet.

D'autre part, le secrétariat général a annoncé que les consultations se poursuivaient entre délégations arabes à l'ONU pour demander l'appui des délégations asiatiques en vue de présenter la question marocaine devant la prochaine assemblée des Nations-Unies.

## Scission au Parti Populaire Marocain

Source : **Petit marocain**, « Le Pacha du Séfrou désavoué par d'anciens élèves de Dar-El-Beida», 6 juin 1953

قصاصة رقم:4 وصف المارشال جوان لأحداث أزمة القصر والإقامة العامة فبراير 1951
بتاريخ: 9 ماي 1953

# Le Maréchal JUIN

A PROPOS DU CONFLIT Sultan - Caïds

## fait l'historique des événements de février 51

### en réponse à un article paru dans «LE MONDE»

PARIS, 8 juin. — Cet après-midi, dans une lettre adressée au journal « Le Monde », le maréchal Juin vient de fixer un point d'histoire.

Jeudi dernier 4 juin, « Le Monde » avait publié sous la signature de son collaborateur chargé des questions nord-africaines et qui signe P.A.M., un long article commentant la situation créée au Maroc par la pétition des Caïds.

Dans cet article, intitulé « Notre politique nord-africaine doit être définie sans ambiguïté », l'auteur écrivait notamment :

« On ne saurait oublier surtout l'épisode critique que constitua en 1951 la marche des cavaliers sur Fès. Certes, sur l'intervention énergique du gouvernement, le mouvement fut stoppé tout comme il avait été provoqué. »

C'est cette phrase, évoquant des événements qu'il a bien connus puisqu'il était à l'époque Résident général à Rabat, qui a incité le Maréchal à adresser à la direction du « Monde » la lettre suivante :

« J'ai pris connaissance, à mon retour de Londres, de l'article paru dans le « Monde » du 4 juin. Il n'est pas dans mes intentions, rassurez-vous, d'ouvrir ici une discussion sur les idées présentées dans cet article : Je n'entends y relever qu'une de ces contrevérités grossières qu'on répand un peu trop inconsidérément pour dénaturer l'Histoire au moment même où elle se fait. »

Après avoir rappelé la phrase que nous avons citée plus haut, le Maréchal la commente ainsi :

« C'est oublier un peu vite qu'à l'origine de cette affaire, il y a le malaise provoqué par les agissements scandaleux

(Suite en page 2)

dre singulièrement sur le sens de l'intervention prêtée au gouvernement.

« Je rappelerai sommairement les faits, écrit notamment le maréchal Juin : devant le mouvement de réprobation suscité parmi les populations des campagnes par l'incident survenu le jour du Mouloud entre le Sultan, suspect de complaisance envers l'Istiqlal et le Pacha de Marrakech, j'avais été amené à conseiller au Palais de faire une déclaration qui fût de nature à désarmer l'opposition. Ce message, remis au Palais le matin du jour où les choses allaient commencer à prendre un tour de gravité, engageait courtoisement le Souverain à suivre le conseil que je m'étais permis de lui donner dans un but de ralliement, autour de sa personne. J'imagine que, les circonstances aidant, il produisit son effet puisque, dans la soirée, le Sultan signalait un protocole en tous points conforme à mes suggestions, ce qui devait déterminer l'apaisement. »

Source : **Maroc Presse,** « Le Maréchal JUIN fait l'historique sur les événements de février 1951», 9 mai 1953.

قصاصة رقم:5 موقف باشا الرباط من المنكرين للعمل الفرنسي في المغرب بتاريخ: 11يونيو 1953

# Je condamne ceux qui nient l'œuvre de la France au Maroc

## déclare le Pacha de Rabat

(Suite de la première page)

Voici ce que le Pacha de Rabat a déclaré à l'envoyé spécial de « France-Soir » :

**Question** : Tout en affirmant votre attachement à S. M. le Sultan, Votre Excellence fait allusion à l'amitié franco-marocaine. Estime-t-elle que cette amitié est nécessaire au bonheur du peuple marocain ?

**Réponse** : La lettre que j'ai adressée à Sa Majesté Chérifienne pour lui affirmer mon attachement au Trône, ne fait allusion à une quelconque attitude politique. Ceux qui ont pu y voir une prise de position à l'égard de quelque problème que ce soit, ou un changement d'attitude de ma part, sont de mauvaise foi et ont voulu l'interpréter d'une manière tendancieuse.

Il n'y a pas, et il ne peut y avoir de divergence entre la France et moi, car j'appartiens à la famille Taxi qui a servi le maghzen depuis plus de deux siècles. A l'aube du Protectorat, ma famille a continué à servir en donnant sa confiance à la France et en méritant la confiance de celle-ci, avec une honnêteté et un loyalisme qui lui ont valu un unanime respect.

Ma seule politique est basée sur une entente franco-marocaine très ferme et indéfectible. J'ai toujours œuvré dans ce sens et en 1940, avant même que je n'eusse une charge publique, j'ai fondé la « Fraternité Franco-Marocaine ».

**Question** : Comme le sait Votre Excellence, les extrémistes accusent la France d'empêcher le Maroc de sortir de l'ignorance et de la misère. En affirmant la nécessité de l'union franco-marocain, vous êtes donc en contradiction avec ces accusations ?

**Réponse** : L'œuvre accomplie dans ce pays par la France est trop évidente pour être niée. Elle ne peut l'être que par les extrémistes et les perennnes de mauvaise foi. Les fausses accusation qu'ils peuvent porter sont démenties suffisamment par les faits pour qu'il soit besoin que nous en fassions état, ni non plus que nous fassions l'éloge d'une œuvre dont il est facile à tout un chacun de constater les bienfaits.

Je déclare avec fermeté, en ma qualité de Pacha de la capitale que je ne permettrai jamais qu'il soit porté atteinte à la collaboration franco-marocaine ou que l'ordre public soit troublé. Je le défendrai avec la dernière énergie et sans tergiverser, comme je l'ai prouvé à l'occation des événements de décembre 1952 et chaque fois que les circonstances l'ont exigé.

Je ne permettrai jamais à quiconque de s'immiscer dans les affaires publiques qui sont du ressort de l'autorité.

**Question** : De même que vous avez condamné l'opposition de certains pachas et caids au Trône, condamnez-vous également ceux qui s'opposent à l'œuvre de la France dans ce pays ?

**Réponse** : Oui, je condamne fermement tous ceux qui nient et qui s'opposent à l'œuvre de la France dans ce pays. Je le répète avec force : c'est nier l'évidence, c'est refuser de reconnaître que le soleil luit en ce moment dans le ciel que de nier le progrès constant accompli dans tous les domaines au Maroc depuis 1912, grâce à la France.

Je considère que l'intérêt du Maroc est étroitement lié à l'aide de la France grâce à qui, la tranquillité et la félicité ont régné dans mon pays.

Quant à moi, l'homme que les Français connaissent, je reste attaché aux traditions de la famille Taxi dont le seul nom évoque l'amitié de la France.

L'INTERVIEW INTÉGRALE DU PACHA DE RABAT à "FRANCE-SOIR"

Source : **Maroc Presse** , « Le Pacha de Rabat condamne ceux qui nient l'œuvre de la France au Maroc», 11 juin 1953.

قصاصة رقم:6 إلغاء احتفال الهدية بمناسبة عيد الفطر على إثر أزمة القواد الكبار بتاريخ: 11 يونيو 1953

EN RAISON DE L'ÉTAT DE SANTÉ DE S.M. le SULTAN

# LES FETES DE La HEDYA

## n'auront pas lieu cette année

RABAT, 10 juin (d.n.c.p.). — Ainsi que l'indique le communiqué publié par S.E. le Vizir de la Maison Impériale, l'état de santé de S.M. le Sultan ne lui permettra pas de célébrer les fêtes de l'Aid-Seghir.

S.M. le Sultan ne paraîtra donc pas en public et ne présidera pas les prières de la M'çalla.

Les fêtes de la Hedya au cours desquelles les chefs du Maroc viennent rendre hommage à leur Souverain dans l'enceinte du Méchouar en lui apportant les cadeaux traditionnels, ne pourront avoir lieu cette année non plus que l'audience solennelle que Sa Majesté accordait au Résident Général, aux autorités du Protectorat et au corps consulaire.

Toutefois il n'est pas exclu que le général Guillaume rende une visite privée à S.M. le Sultan à l'occasion de l'Aid-Seghir.

### COMMUNIQUE DU VIZIR DE LA MAISON IMPERIALE ET DU PROTOCOLE

« Le Vizir de la Maison impériale et du Protocole, en considération du bulletin médical du 7 juin 1953, fait savoir, que Sa Majesté a décidé d'observer l'attitude conseillée par les médecins qui l'ont soignée et

(Suite en page 2)

### LES FÊTES DE LA HEDIA

(Suite de la première page)

qui, après avoir simplement réfléchi à la situation, ont déclaré qu'il est essentiellement prudent pour Sa Majesté de s'abstenir de célébrer les fêtes de l'Aid Seguir qui comportent quatre jours de fatigue, et de poursuivre le repos nécessaire à une guérison qui est l'ultime objet de nos désirs.

Tout en me chargeant d'exprimer ses regrets de ne pouvoir présider à la célébration des cérémonies de l'Aid Seguir (et nous formons les vœux que cet accident soit le dernier qui atteigne le Maroc en la personne de son auguste et bien aimé souverain et que sa prompte guérison nous permette de célébrer autour d'elle de multiples et brillantes fêtes), Sa Majesté me confie l'agréable mission de faire parvenir à tous ses fidèles et loyaux sujets ses vœux de bonne et heureuse fête avec l'expression de son auguste et paternelle affection.

UN COMMUNIQUE

Source : **Maroc Presse ,** « Les fêtes de La HEDYA n'auront pas lieu cette année », 11 juin 1953.

قصاصة رقم:7 ادعاءات القواد المتعاونين مع الإقامة العامة ضد السلطان سيدي محمد بن يوسف
بتاريخ: 30 ماي 1953

LE VERDICT DES CAIDS :

# La politique du Sultan incompatible avec la foi de l'Islam

Au cours des entretiens qu'il a eus à Paris avec M. Georges Bidault, ministre des Affaires étrangères, sur les affaires marocaines, le général Guillaume a fait état, apprend-on de Paris, de la pétition, qui, on le savait déjà depuis quelques jours, avait été déposée à la Résidence générale à Rabat par un groupe de caïds.

Cette pétition, dont on connaissait le principe, sans avoir la teneur, est couverte d'environ 270 noms de caïds ou de khalifas, qui ne réclament rien moins que la mise en déchéance du Sultan du Maroc.

L'initiative en aurait été prise par plusieurs caïds de l'Atlas, mécontents de la politique suivie par le Sultan à l'égard de l'Istiqlal, infime parti minoritaire, et que S. E. le pacha de Marrakech a désavoué solennellement il y a deux ans.

Les caïds protestataires, approuvant le sentiment exprimé par les confréries religieuses musulmanes qui se sont réunies à Fès en mars dernier, estimeraient que l'appui donné par le sultan à l'Istiqlal, allié avéré du communisme, n'est pas digne d'un défenseur de la foi, et est incompatible avec les idéaux inspirés des vertus traditionnelles et éternelles de l'Islam.

Les caïds, au Maroc, sont au nombre de 350 ayant chacun leur khalifa. S'il se vérifie que 270 d'entre eux, chefs reconnus de tous les pouvoirs ou leurs représentants qualifiés, ont donné leur signature, ce document, approuvé par une majorité absolue que l'on pourrait appeler constitutionnelle, forme un témoignage dont il n'est pas possible de ne pas tenir compte.

Source : **Echo du Maroc**, « Le Verdict des Caids, La politique du Sultan incompatible avec la foi de l'Islam »,30 mai 1953

# اللائحة البيبليوغرافية

## بالعربية:

### المصادر


بنشنهو، عبد الحميد بن أبي زيان، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ط.2، الرباط، 1951.

بن بركة، المهدي، **الاختيار الثوري في المغرب**، دار الطليعة للنشر، 1966.

السوسي، محمد المختار، **منية المتطلعين إلى من في الزاوية الإلغية من الفقراء المنقطعين**، المطبعة المهدية، 1961.

غلاب، عبد الكريم، **الماهدون، الخالدون**، مطبعة النجاح، الرباط، 1991.

غلاب، عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**، ج.1، الدار البيضاء، 1976.

غلاب، عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج.3، دار الغرب الإسلامي، 2005.

غلاب، عبد الكريم، **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء**، ج.2، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987.

الفاسي، علال، **حديث المغرب في الشرق**، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956.

الفاسي، علال، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، دار الطباعة المغربية، ط.2، تطوان، 1948.


### المراجع:


الإبوركي، عمر، **الظاهرة القائدية-القايد العيادي الرحماني نموذجا**، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2000.

اصبيحي، عبد الرزاق، **الحماية المدنية للأوقاف العامة في المغرب**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 2009.

اقفلي، حماني، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مركز طارق بن زياد، الرباط، 2002

اكنيح، العربي، **أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل، في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (أيت نظير)**، مطبعة أنفو، 2004، فاس.

اكنيح، العربي، **أثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل، في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير (أيت نظير)**، مطبعة أنفو، فاس، 2004.

الأمراني، محمد، **التحولات المجتمعية وتطور الدولة عبر التاريخ، جدلية النقابي والسياسي**، د.ن، 2005.

بن عبود، محمد بن عبد السلام، **تاريخ المغرب**، ج.2، دار الكتاب، 1961.

بنعدادة، آسية، **الفكر الإصلاحي في المغرب، محمد بن الحسن الحجوي نموذجا**، المركز الثقافي العربي، 2003.

بوبية، أحمد، قبائل زمور والحركة الوطنية، سلسلة بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

بوزويتة، سمير، **الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب، دراسة في الاستراتيجية العسكرية، 1912-1934**، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2007.

البوزيدي، أحمد، **التاريخ الاجتماعي لدرعة (من مطلع القرن السابع إلى مطلع القرن العشرين)، دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال الوثائق المحلية**، آفاق متوسطية، 1994.

بوشعراء، مصطفى، **الاستيطان والحماية بالمغرب 1280-1311**،ج.3، المطبعة الملكية، الرباط، 1984.

بوشعراء، مصطفى، **التعريف ببني سعيد السلاويين وبنبذة عن وثائقهم**، مطبعة المعارف الجديدة، 1990

بوشعراء، مصطفى، التعريف ببني سعيد، عبد الله بن سعيد، حياته ومراسلاته، ج. 1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1991.

بوطالب، عبد الهادي، **ذكريات، شهادات، ووجوه**، الجزء الاول، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1992.

التوفيق ، أحمد، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إدوتنان 1850-1912**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط.2، 1983.

تيتاو، حميد، **ملامح من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لقبائل أيت عطا، من خلال أمثالها، مساهمة في تدوين الأمثال الامازيغية**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،

جادور، محمد، **مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب**، الناشر، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، 2011.

جبرو، عبد اللطيف، **إيكس ليبان: ملفات وحقائق**، د.ن، 2002، ص.200.

الجراري، عباس، **عبد الرحمان بن زيدان، سلسلة أعلام المغرب**، المجلد 3، مؤسسة أونا، 1998.

جسوس، محمد، **رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب**، وزارة الثقافة، الرباط، 2003.- قاسمي، أحمد محمد ، **تاريخ قبيلة بني عمير والمحيط التادلي 1188م.-1956م.**، د.ن، 2005.

جسوس، محمد، **محاضرات حول القيادات والزعامات التقليدية**، د.ن، 1984.

الجمعية المغربية للبحث التاريخي، **وثائق عهد الحماية**، رصد أولي، تنسيق ابراهيم بوطالب، سلسة ندوات ومناظرات، العدد 57، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1996.

جوليان، شارل أندري، **افريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسادة الفرنسية**، تر. المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

الحافظي، إحسان، **السياسات الامنية في المغرب، في السلطة وأدوار النخب السياسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، مارس 2020.

حسن، عبد الفتاح، **التأديب في الوظيفة العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964

حسني، علي، **التحول المعاق، الدولة والمجتمع بالمغرب الحديث، مساهمة في تاريخ المؤسسات والتحولات الاجتماعية 1830-1912**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2000.

حنداين، محمد، **المخزن وسوس 1672-1822، مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة، مونغرافية سوس**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2005.

الخديمي، علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، 1894-1910، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية**، افريقيا الشرق، 1991.

خلوفي، محمد الصغير، **انتحار المغرب بيد ثواره، دواعي الإصلاح والتنظيم، مذكرة الحجوي نموذج من الكتابات السياسية في مطلع القرن العشرين**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1994.

الدليمي، تامر عزام حمد سليم ، **الإدارة الفرنسية في المغرب، 1939-1956**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1،2017.

دواير، كيفن ، **حوارات مغربية، حوار بين المؤلف كيفن والفقير محمد الشرادي، مقاربة نقدية للأنثروبولوجيا**، تر. محمد نجمي الروداني ومحمد جبيدة، دار النجاح الجديدة للنشر، 2008.

ديب الحرازين، زهير ناهر، **المسؤولية التأديبية لأعضاء البرلمان**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015 .

زين العابدين، جلال، وآخرون، **مئة عام على الحرب العالمية الأولى، مقاربات عربية**، المجلد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، بيروت، 2016

سبيلمان، جورج، **المغرب، من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956**، تر. محمد المؤيد، الأمل التاريخ-الثقافة-المجتمع، ط.1، 2014.

السجلماسي، عبد الرحمان بن زيدان بن محمد، **اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج.5**، تح. علي عمر المطبعة الوطنية، الرباط، 1929.

سعيد بن سعيد العلوي، **الفكر الإصلاحي في المغرب المعاصر، محمد بن الحسن الحجوي، دراسة ونصوص**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

السوسي، محمد مختار، **مترعات الكؤوس في آثار طائفة من أدباء سوس، موسوعة في تراجم الأدباء المغاربة وآثارهم شعرا ونثرا**، تح. أحمد السعيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.

الشابي، مصطفى، **النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1995.

شارتور، دانييل، تجار الصويرة، المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886، تر. خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1997.

شقير، محمد، **تطور الدولة في المغرب، إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، من القرن الثالث ق.م إلى القرن العشرين**، افريقيا الشرق، 2006.

الصديقي، عبد الرزاق، **الرحامنة وعلاقتهم بالمخزن 1850-1900**، دار النشر بابل، 1997

صميلي، حسن، **الشاوية التاريخ والمجال**، لجنة الشاوية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بن مسيك،1997.

ضريف، محمد، **مؤسسة السلطان الشريف بالمغرب، محاولة في "التركيب"**،افريقيا الشرق، 1988

عبد العزيز بن عبد الله، **الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية منذ ألف عام، أنفا عبر العصور**، دار نشر المعرفة، 2000.

عجيلي، التليلي، صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876-1918، كلية الآداب والفنون والإنسانيات ودار الجنوب للنشر، منوبة، تونس، 2005.

عسة، أحمد، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة بيروت، 1975.

العقاد، صلاح، **المغرب العربي، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة**، مكتبة الأنجلو مصرية، 1962.

العلمي، محمد، **زعيم الريف محمد بن عبد الكريم الخطابي**، مطابع دار الكتاب، 1969.

العلوي، زين العابدين **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني**، ج.3، **المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بم يوسف 1927-1956، فترة الحماية الفرنسية والإسبانية**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

العلوي، مصطفى، **مولاي عبد الحفيظ سلطان الجهاد، المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية**، ج.3،

عياش، ألبير، **المغرب والاستعمار ، حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر. عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط.1.

غلاب، نجيب، لاهوت النخب القبلية، تقديس الشيخ ولعن الدولة، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، 2010.

غيث، محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

فارس، محمد خير، **المسألة المغربية 1900-1912**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1961.

الفيلالي، عبد الكريم، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج.10، شركة ناس للطباعة والنشر، مصر، ط.1، مصر، 2006.

الفيلالي، عبد الكريم، **المغرب ملكا وشعبا**، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1957.

القادري، أبو بكر، **سيرة ذاتية في حوارات صحفية**، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2001.

القادري، محمد بن الطيب، **نشر المتاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تح. محمد حجي وأحمد توفيق، ج.5، مكتبة الطالب، الدار البيضاء، 1977-1986.

كريدية، ابراهيم، **السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب**، شركة الطبع والنشر، 1985.

كنبيب، محمد، **المحميون**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات باب أنفا، الرباط، 2011.

كيكر، عبد الله، **ثورة الشيخ أحمد الهيبة في سوس 1912-1919**، ج.1، مطابع الرباط نت، 2014

لاندو ،روم، **محمد الخامس منذ اعتلاء عرش المغرب إلى يوم وفاته**، تر. ليلى أبو زيد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1979

لاندو روم، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، تر. نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت،1963.

لاندو، رومن **أزمة المغرب الاقصى**، تر. اسماعيل حسين الحوت،ج.2، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، 1961.

لبيد، عماد، **الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، دراسة مقارنة**، جامعة الجزائر 2010.

اللحية، حسن، مسارات النخب السياسية بالمغرب، دراسة في النخبة والانتخابات والنقابة، لإفريقيا الشرق، 1998.

لوفو، ريمي، **الفلاح المغربي المدافع على العرش**، تر. محمد بن الشيخ، د.ن. منشورات وجهة نظر، ط.1، الرباط، 2011.

لوفو، ريمي، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، تر. محمد بن الشيخ، مطبوعات المؤسسة الوطنية للعلوم والسياسة بفرنسا، ط. 2، منشورات وجهة نظر، الرباط، 2011.

مالكي، محمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

متفكر، أحمد، **نظم القوافيي في الباشا الكلاوي، إبان ولائه للعرش العلوي**،د.ن، 2007،

المساري، محمد العربي، **محمد الخامس من سلطان إلى ملك**، دار جداول للنشر والتوزيع، بيروت 2011.

المسدالي، فاطمة، **المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة، الزمامرة نموذجا**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

المسلاتي، مصطفى نصر، **الاستشراق السياسي في النصف الاول من القرن العشرين**، دار اقرأ، 1986.

المعزوزي، محمد، **الكفاح المغربي المسلح في حلقات من 1900 إلى 1935**، د.ن، 1987،

ملين، محمد نبيل **السلطان الشريف الدور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**، تر.عبد الحق الزموري وعادل بن عبدالله، جامعة محمد الخامس، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 2013

المنصوري أحمد، **كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر**، تح. محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 2004.

المنوني، محمد، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج.2، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1983.

الناكنوع، محمود محمد، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، دار الساقي للطباعة والنشر، 1989

الهروي، الهادي، **القبيلة، الإقطاع، والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث، 1844-1934**، إفريقيا الشرق، 2004.

الورديغي، عبد الرحيم ، **مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي، 1912-1956، ملامح من مدينة مكناس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية**، مطبعة الساحل، الرباط، 1989.

الورديغي، عبد الرحيم، **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي، 1912-1956، ملامح من مدينة فاس، أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية**، مطبعة المعارف الجديدة، ط.1، الرباط، 1992.

ورطاسي، قدور، **المطرب في تاريخ شرق المغرب، من عهد الكاهنة "داهيا" الجراوية الزناتية إلى سنة 1956**، مطبعة الرسالة، 1984.

الوزاني، محمد حسن، **الحماية جناية على الأمة، المغرب نموذجا**، دراسات وتأملات، ج.8، مؤسسة محمد حسن الوزاني، 1994.

ياسين ابراهيم، **جنوب أطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الكلاويين، آثار الاحتلال الفرنسي لبلاد أيت واوزكيت**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003.

# 2 ـ بالفرنسية

**- Fonds d'Archives**

**1- Archives diplomatiques de Nantes :**

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F.7**, Rapport de Urbain Blanc s.n°, A.S. Le rôle de Mehdi MENEBHI à Tanger lors de proclamation de Moulay Hafid, 1908.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H.,** Service indigène, dossier N° F.7.2, de Regnault Ministre du Gouvernement Français à Tanger à Monsieur Abderrahmane BENNIS, A.S. Séjourd'Abderrahmane BENNIS à Fès, Tanger, 4 sept. 1908.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H.,** dossier N°F.4, Ministère des Affaires Etrangères, Rapport S.N°, Notables Marocains en France, Paris, 29 aout 1912.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°27, D.A.C.H., dossier N° 12**, Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Région de Rabat, Cercle des Beni-Hassen, Lettre N°994, du Chef de Bataillon BRUNYCommandent du Cercle Beni-Hassen au Colonel Commandant de la Région àRabat, A.S. Agissements de Si Driss EL BOUKILI, Mehedya, 22 oct. 1912.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°27, D.A.C.H.,** dossier N°F.15, Résidence Général, Bureau Diplomatique, Lettre N°148.D, duChef de Bureau Diplomatique au Secrétariat de Gouvernement Chérifien, A.S.

Moulay Hafid – Demande de Si Madani GLAOUI, Rabat, 31 janv.1913.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, D.A.C.H, Carton N°26 , Dossier N° F.3**, Moulay ABDELAZIZ oncle du Sultan, Affaires immobilière, Résidence Général, Secrétariat générale de gouvernement chérifien, Lettre N°803 S.G.C, du Résident général Lyautey au Lieutenant- Colonel Simon à Marrakech, A.S. Une requête d'ABDELAZIZ BEN MOHAMMED**,** Rabat, 17 mai 1913.

**A.D.N., Fonds Maroc Protectorat, Série 1MA/300, carton N°27, dossier N°F.9, D.A.I., service de renseignements**, lettre N° 290 R.V., du Général Gouraud au Résidant général de la France au Maroc. A.S. Pétition de Mohamed GHRIT, Fès, 23 mai 1913.

**A.D.N., Fonds Protectorat-Maroc, Série 1MA/300, Carton N° 26**, **D.A.C.H.,** Dossier N° F.7, Région de Marrakech, Service de renseignement, Lettre 390 N°1828, de monsieur SAVY BRULARD Chef de la Région de Marrakech à monsieur Lyautey Résident Général, A.S. **Agissements de EL MENEBHI,** Marrakech 24 juin 1913.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, Carton N° 26**, **D.A.C.H., Dossier N° F.7**, Résidence Générale, Bureau Politique, Lettre N° 486.SR, de monsieur SAVY BRULARD Chef de la Région de

Marrakech à monsieur LYAUTEY Résident Général, A.S. **Voyage de EL MENEBHI,** Marrakech 26 juin 1913.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, Carton N° 26**, **D.A.I., dossier N°F.6,** Résidence Générale, Bureau Politique, Bordereau N° 603, du Général de Division Lyautey au Secrétaire Général de Gouvernement Chérifien, A.S. **Voyage de El Mehdi EL MENEBHI à Marrakech**, Rabat, 4juil. 1913.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°27, D.A.C.H., dossier N°F.12**, Résidence Générale, Secrétariat Générale, lettre N°34.D, de Lyautey Résident Général au MAROC au Consul de France à Casablanca, A.S., **Si Driss EL BOUKILI,** Rabat, 15 oct. 1913.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H, dossier N°F.8,** Résidence Générale, Secrétariat du Résident, Du M. LYAUTEY au Ministre des Affaires étrangères, Lettre N° 456.G, A.S. **Succession du Grand Vizir,** Rabat, 21 oct. 1913.

**A.D.N., Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H.,**

**dossier N°F.8**, Résidence Générale, Secrétariat du Résident, du Ministre des Affaires étrangères à M. Lyautey, Lettre N°205, A.S. Succession du Grand Vizir, Paris, 25 oct. 1913 à 11 heures 40.

**A.D.N., Fonds Protectorat Maroc, série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H., dossier N°F.4**, Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien, Bordereau N°870 S.G.C., du Grand Vizir EL MOKRI au Sultan Moulay Youssef, A.S. Démission du Grand Vizir**,** Rabat, 4 nov. 1913.

**A.D.N., Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H.,**

**dossier N°F.8,** Résidence Générale, Direction des Affaires Chérifiennes, A.S. Autorisation pour le Grand Si Mohammed GUEBBAS, Rabat, 24 jan. 1914. 391

**A.D.N., Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H.,**

**dossier N°17**, lettre N° 412, du au Caïd Si Aissa, A.S. Somme qui manque de Tertib, Rabat 5 juin 1914.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F. 4**, Directions Générales des Finances, Lettre N° 1966 S.D, Du Directeur Général Adjoint des Finances au Chef du Bureau Diplomatique , A.S. Territoire GUICH des Bouakers, Usurpation par EL MOKRI d'un enclave de 1000 hectares, Rabat, 11 juin 1914.

**A.D.N., Fonds Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N° 17**, Lettre N° 441, du Secrétaire de Gouvernement Chérifien au Caïd Si Aissa Ben Omar, A.S. Répartition du Achour de Tertib, Rabat 15 juin 1914.

**A.D.N., Fonds Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A. I., dossier N°F.7.2**, Résidence Général, Bureau de l'Interprétariat Général, Interprétation de Monsieur Bakhus, lettre S.N°. A.S. Si Hadj Abderrahmane BENNIS, Rabat, 20 juil. 1914.

**A.D.N., Fonds Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, Carton N°26, D.A.C.H., dossier N° 41,** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N°625.R, du Lieutenant-Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda auCommissaire Résident Général, A.S Si Aissa BENOMAR, Mazagan, 27 juillet1914.

**A.D.N., Fonds Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N°17**, Secrétariat Général du Gouvernement Chérifien, lettre N°6973S.G.C, du Secrétaire de Gouvernement Chérifien au Colonel Commandant la Subdivision Commandant des troupes marocains, A.S. **Allal Ben AIT TALEB EL ARBI**, Rabat, 24 sept. 1914.

**A.D.N., Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H.,**

**dossier N° F.17,** Territoire des Doukkala- Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 848-R., du Lieutenant- Colonel FELTIER Commandent Territoiredes Doukkala- Abda au Commissaire Résident Général, A.S. **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

**A.D.N., Fonds Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N° F.17**, Secrétariat Général du gouvernement chérifien, Bordereau 392 N°2148, du Lieutenant- Colonel Simon Directeur du Service des Renseignements au Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien, A.S.

**Déclaration d'Abderrahmane BEN AHMED Cheikh de Moulay EL**

**BERGUI**, Rabat, 14 oct. 1914.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°27, D.A.C.H., dossier N°F.12,** lettre S.N°, du Secrétaire Général de Gouvernement Chérifien au Directeur Générale des Finances, A.S., **Si Driss EL BOUKILI,** Rabat, 30 janv. 1915.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, carton N° 28, dossier N°F.17,** Cercle de Abda, Service des Renseignements, Lettre N° 2898, de M. SCHULTZ Commandent de Cercle de Abda au M. Lyautey Résident Général, A.S. des filles de Si Aissa Ben Omar, Rabat, 14 nov. 1915.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H.,** dossier N°F.4, Résidence Générale, Secrétariat du Résident copie de lettre N°134D de l'agence de France, Tanger, 8 mars 1916.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N° 27, D.A.C.H.,** dossier N° 15, Section d'état, Note du Délégué à la Résidence Générale, A.S. Si Madani GLAOUI, Rabat, mai 1916.

**A.D.N., Fonds Maroc -Protectorat, Série 1MA/300, carton N° 22, D.A.C.H.,** dossier N° F.4, Résidence Général, Cabinet Diplomatique, lettre N° 1299 D, du Chef du Cabinet Diplomatique au Secrétaire de

Gouvernement Chérifien, A.S. Administrateur Chérifien prévu pour les expropriations, Rabat, 16 juin 1916.

**A.D.N., Fonds Protectorat, Série 1MA/300, Carton N° 28, Dossier N° F.17,** Secrétariat Général du gouvernement Chérifien, Lettre s.n°, du Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien au Directeur du Service de Renseignement, A.S. des Dettes grevant Si Aissa BEN OMAR, Rabat, Juil. 1916.

**A.D.N., Fonds Protectorat, Série 1MA/300, Carton N° 28, Dossier N° F.17**, Secrétariat Général du gouvernement Chérifien, Lettre N° 3572 S.G.C., du Secrétaire Général du Gouvernement Chérifien à M. Lyautey Résident Général, A.S. Immeubles à Si Aissa BEN OMAR, Rabat, 22 juil. 1916.

**A.D.N., Fonds Protectorat-Maroc, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H.,** dossier N°F.8, Résidence Générale, Direction des Affaires Chérifiennes, Note de 393 M. GAILLARD, A.S. du Grand Vizir Si Mohammed GUEBBAS, Rabat, 12 août 1916.

**A.D.N., Fonds Protectorat -Maroc, Série 1MA/300, Carton N° 27,**

**D.A.C.H.,** Dossier N°15, Ministères des Affaires Etrangères, Direction des renseignements, télégramme officiel N°635, du Ministères des Affaires Etrangères au Résident Général à Rabat, A.S. Si Madani GLAOUI, Paris, 29 août 1916, à 21H10.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°22, dossier N°F.4,** télégramme N° 112.D, du Ministre de France à Tanger à la Résidence Générale, A.S. **Indemnité de représentation,** Tanger, 27 juil.1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N° 26, D.A.C.H., dossier N° F.8** Résidence Générale, Secrétariat Général, du Résident Général au Ministre des Affaires Etrangères, Télégramme

Officiel sans numéro, Succession du Grand Vizir GUEBBAS, Rabat 12 août 1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F.8,** Résidence Générale, Cabinet Militaire, Note N° 2709 C.M., Note pour les services de la Résidence, A.S. **Désignation du nouveau Grand Vizir,** Rabat 2 sep. 1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaine 1971- 1922**, Secrétariat général de gouvernement chérifien, Lettre N°1363 du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. **du Grand Vizirat**, Rabat, en date du septembre 1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H., dossier N°F.4, D.A.I.,** Résidence Général, Télégramme officiel N° 1571 DR/2, du Résident Général aux autorités de la région de Marrakech, A.S. **Honneurs à rendre au Grand Vizir,** Rabat, 24 nov. 1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N° 26, D.A.C.H., dossier N° F.8,** Note N°5313 du conseiller de gouvernement

chérifien (GUILLARD), A.S. La revendication de HADJ OMAR TAZI sur un terrain sis au Mellah de Fès, Rabat, Déc. 1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°F.28**, note N°87-2, Contrôle des autorités chérifiennes Zone Tanger, 394 Renseignements sur l'administration espagnole dans leurs territoires de la rive gauche de la Moulouya, 24 déc.1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H.,** dossier N° F.8, Direction des Affaires Chérifiennes, Télégramme N°226, du M. GUILLARD au M. LYAUTEY, A.S., Déc. 1917.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H.,** dossier N°F.8, Région civile de la Chaouia, Lettre N° 85 C, du Contrôleur Civiles en Chef de la région de la Chaouia au Ministre Plénipotentiaire Délégué à la résidence Générale, A.S. Acquisition de Si Hadj Omar TAZI d'un terrain collectif, 1919.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F.8,** Services municipaux, Service du plan en ville, Lettre N° 653, Du Directeur des Affaires civiles au Colonel de la région de Fès, A.S. **Construction par Hadj Omar** TAZI, Rabat 19 fév.1919**.**

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N°17**, Etat majeur de l'armée section d'Afrique, Note du CLEMENÇEAU N° 6227 9/11, A.S. **Réception des délégations des grands chefs indigènes de l'Afrique du Nord et du Maroc**, Paris, 7 juil. 1919.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., Dossier N°F.8,** Résidence Général, Secrétariat Général de Protectorat, Bordereau N° 96 S.G.P, Du Si OMAR TAZI à Monsieur MARC Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. Arbitrage entre Si Hadj OMAR TAZI et l'Administration des domaines, Rabat, 21 nov.1919.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N°F.4**, Préfecture D'HERAULT, Cabinet du Préfet, Lettre S.N°., Du Préfet d'HERAULT au Résident Général, A.S. Fils du Grand Vizir EL MOKRI, Montpellier, 27 janv. 1920.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°1, dossier N°3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, Résidence Général, lettre N°129D, du Général Lyautey à monsieur CARBONNEL Conseiller d'Ambassade chargé de Consulat de France à Tanger, A.S**. Traitement du Pacha,** Rabat, 27 février 1920. 395

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°27, D.A.C.H., dossier N° F.9**, Résidence Générale, Secrétariat Général, Bordereau N°542.R., du Si Mohammed EL HADJOUI Résident Général, **Si Mohammed EL HADJOUI Ex- Vizir de l'enseignement,** Fès 12 avril 1920**.**

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F.8**, Direction des Affaires Chérifiennes, lettre N° 2004, du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Si Mohammed GUBBAS, A.S.

**Amande de la direction des Finances,** Rabat, 17 av.1920.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4,** Région de Marrakech, Service de renseignement, Cercle de Rahmna- Sraghna- Zemran, Lettre N° 240 R.S.Z, du Chef d'Escadrons BERNARD au Colonel Commandent de Marrakech, A.S., La révocation du Caïd KORCHI TERRAFI et son remplacement par **SI MOHAMMED BEN HARECH,** Marrakech, 14 juin 1920.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N°F17**, Services des Contrôles civils, lettre N° 4002 S.C.C, de. LYAUTEY Résident Général à M. le Contrôleur civil des Abda à Safi, A.S. **Ex Caïd des Abda Si Aissa BEN OMAR,** Rabat 8 oct. 1920.

**A.D.N. Fonds Maroc- Protectorat, Carton 1, Dossier N° 3, Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922**, Cabinet diplomatique, lettre N° 766 D, du Conseiller d'Ambassade chargé de Consulat de France à Tanger à monsieur le Résident général à Rabat, A.S**. Démission de 1er Khalifat du Pacha,** Tanger, 26 oct. 1920.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F.8,** Résidence Générale, Secrétariat du Résidant,

lettre N°1066, Du LYAUTEY Résident Général à MAROC WEISGERBER, Contrôleur civil Chef de circonscription des Doukkala, A.S. **du Grand Vizir Honoraire Si Mohammed GUEBBAS**, Rabat, 13 fév. 1921.

**A.D.N., Fonds Maroc-Protectorat, Série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H., dossier N°F.4**., Lettre N° 653 D, du Consul Général de France à Tanger à monsieur à monsieur le Délégué de la résidence générale à Rabat, A.S. **De la visite du Pacha à Rabat**, Tanger, 17 sept. 1921. 396

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H., dossier N° F.3**, Secrétariat général de Protectorat, Service des contrôles civils, lettre N° 4929, du Secrétaire général du protectorat à Monsieur Mazieres chef de Contrôle civil de Petit Jean, A.S. **Difficultés immobilières de S.E. Grand VIZIR,** Rabat, 14 mars 1922.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., Dossier F.8,** Claimes Général, M. and M. Bengelun's à debtors, lettre s.n., du Consul Britannique à Rabat à Monsieur Marc Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. **Hadj Omar TAZI,** Rabat,11 sept. 1922.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H., dossier N° F.1**, Secrétariat de gouvernement chérifien, lettre N° 4986 S.G.P, 20 nov. 1922.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°28, D.A.C.H., dossier N°17**, Direction Générale des Finances, lettre N°2313, du Directeur Général des Finances au directeur des Affaires Chérifiennes, A.S., **Tertib 1919-1920, Reste à recouvrer**, Rabat,22 mars 1923.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N°F.8**, Cour d'appel à Rabat, Première Présidence, lettre N° 1993, du Premier Président au Directeur des Affaires

Chérifiennes, A.S. **Jugement conte Hadj Omar Tazi,** Rabat, 30 mai 1923.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°26, D.A.C.H., dossier N° F.8,** Secrétariat de Bureau des Notifications et Exécutions à Rabat, Lettre N° 3397, du Secrétaire Greffier en Chef à Monsieur MARCHAND Chef de Section d'état à la Direction des Affaires Chérifiennes, A.S. Affaire GARILLO Hadj Omar TAZI, Rabat, 28 aout 1924.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N° G.3.4,** Services des contrôles civils, Lettre N° 4057 S.C.C., du Secrétaire Général de Protectorat au Conseiller du gouvernement Chérifien, A.S. **Une lettre de félicitation en faveur du Caïd SI LARBI BEN MOHAMMED BEN EL KOUCH des Abda**, Rabat, 20 déc. 1926.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.I., dossier N°G.3.4,** Lettre N° 1447 D.A.I/3, Du Directeur du Cabinet des Affaires indigènes au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S **Demande de sanction contre le Caïd Si Abdallah EL OURRIKI**, Rabat, 10 juin1930.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat Série 1MA/300, carton N°22, D.A.C.H., dossier N°F.4**, Arrêté Résidentielle du Général de division LYAUTEY, A.S. Des frais de représentation de son Excellence le Grand Vizir. Rabat, 30 oct. 1930.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires Etrangères, Direction des Affaires Politiques, Sous- Direction Afrique-Levant, lettre N°326, du Ministre des Affaires Etrangères au Résident Général au Maroc, A.S. du Grand Vizirat de la Zone Espagnole, Paris, 6 juil. 1931.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, lettre N°6297, du Colonel de lA BAUME au Directeur des Affaires Indigènes, A.S., **Demande d'autorisation de se rendre en France pour Caïd Si Hammou EL GLAOUI**, Marrakech, 6 sep. 1932.

**A.D.N., Fonds Maroc- ProtectoratSérie 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., Dossier G.3.4,** Section d'état, lettre N° 07108, du Conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des Affaires indigènes, A.S **Khalifa de Guedmioua Si Mohammed OU NAIM** , Rabat, 28 nov. 1932.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H.,** dossier N°G.3.4, Section d'état, N° 04130, du Conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des Affaires Politique, A.S., Remplacement du Caïd Si Omar ben El Hadj Ali, Rabat, 28 nov. 1932.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H.,** dossier N°G.3.4, Contrôle civil de Marrakech Banlieue, Lettre N° 32 M.B/C, du Contrôleur civil au Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S Décès d'un domestique chez le Caïd Abdallah BEL KORCHI EL OURIKI, Marrakech, 1oct. 1934.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4,** Région de Marrakech, Affaires civiles, lettre N°94.C, du Conseiller de gouvernement chérifien au Chef de service de contrôle civil, A.S. Caïd Abdallah BEL KOURCHI EL OURIKI, Marrakech, 4 oct. 1934.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.I., dossier N°G.3.4**, lettre N°1582 D.A.I, du directeur des Affaires Indigènes au Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. Proposition de sanction à l'encontre du **Khalifa Mohammed Bel Larabi des Oulad Yahya**, Rabat, 6 aout 1935.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4,** lettre N°684, du Contrôleur civil du Contrôleur civil au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Khalifat de Korimat, Mogador, 11 jan. 1936.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Bureau régional, Lettre N° 1183 CRM/4, du Général de la brigade ROCHAS au Directeur des Affaires Politiques, A.S. **Condamnation pénale du Caid MOULAY TAHAR des Ouled Sidi Rahal( Srarna**), Marrakech, 14 aout 1936.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Territoire du Tafilalt, Cercle d'Arfoud, Bureau de Rissani, Bulletin de renseignements et notes, A.S. Si AHMED BEN ABDERAHMAN AGOURAM, Rabat, 27 mars 1937.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Lettre N°1055 D.A.P/2, du directeur des affaires politiques au directeurs des affaires chérifiennes, A.S. Commandement de Si Brahim et Si Mohammed Fils du Pacha Thami El GLAOUI, Rabat, 19 avril 1937.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°35, D.A.C.H., Dossier N° G.3.1**, Résidence général, Direction des Affaire Politique, Lettre N°157 R.T, du chef du territoire de Taza au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Titularisation du fonctionnaire Caïd ALLAL BEN AMAR DHMIDOU, Taza, 20 avril 1937.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4,** Section d'état, lettre N°3310, du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Politiques, A.S. **Commandement du tribu des Oulad Sidi Rahal ( Srarna)**, Rabat, 22 avril 1937.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H.,** dossier **N°G.3.4**, Section d'état, Lettre N° 1937, du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur des Affaires Politiques, A.S. Agissements du chauffeur du Caïd ABDERRAHMAN BEN ABDESELLAM EL OUAZZANI, Rabat, 30 nov. 1937.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Cercle de Mogador, Lettre N°110, Du Contrôleur civil au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Caïd ALLAL BEN FENZI TAMANAR**, Mogador, 21 Avril 1941.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, lettre N°6693, du conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des affaires politiques, A.S. **Caïd ALLAL BEN FENZI**, Rabat, 7 août 1941.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Section d'état, lettre N°9740, A.S. **Sceaux de commandements**, Rabat, 1 sep. 1941.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N° G.3.4**, Bordereau N° 3310 **D.A.P.** C/2, du Directeur des Affaires Politiques au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Lettre par laquelle l'ex Caïd MOUKHTAR Ben Ahmed déclare qu'il a loué en plein gré sa maison au caïd Agouram**, Rabat, 27 juillet 1943.

**A.D.N., Fonds protectorat, Maroc, Série D.A.P., carton N°41**, Section d'état, Courrier N° 377, du Conseiller du gouvernement chérifien au Directeur des Affaire politiques, A.S. **Caid Said BEN HADJ LAHSSEN TIGZER**, Rabat, 12 jan. 1944.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N° G.3.4,** Section d'état, lettre N°11774, Du conseiller

du gouvernement chérifien au Directeur des affaires politiques, A.S. Caïd des Ida ou Bouzian - Tamanar, Rabat, 7 oct. 1944.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°35, D.A.C.H., dossier N° G.3.1.,** Commandement des Tribus cercle Zaineste ET Ouazin, Direction des Affaires Politiques, lettre N° 1668 D.A.P., du Directeur des Affaires Politiques au Conseiller du gouvernement chérifien, A.S. **Commandement des Marnissa**, Rabat, 17mai 1946.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°F.28**, Personnalités marocaines, Consulat Général de France à Tanger, lettre N° 885, du Résident Général de France au Maroc au Ministre Plénipotentiaire chargé du Consulat de France à Tanger, A.S., **Retrait de la protection espagnole au MOKHTAR BEN SEDDIK AHRDAN,** Rabat, 28 décembre 1946.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N° G.3.4,** Région de Marrakech, Secrétariat Général, Lettre N°1021CRMA/ 2ind, du Colonel d'HAUTEVILLE Chef de la Région de Marrakech au Conseiller du Gouvernement Chérifien, A.S. **Caïd des AHL EL GHABA SRARHNA**, Marrakech, 24 avril 1947.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Secrétariat général, lettre N°2280 C.R.M.A./ 2ind, du Chef de la région de Marrakech au Chef de Secrétariat politique Rabat, A.S**. Succession du Caïd EL GOUNDAFI**, Marrakech, 20 sep. 1947.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, Région de Marrakech, Secrétariat Général, lettre N°1454 CRMA/ 2Ind, du Chef de la Région de Marrakech au conseiller du gouvernement chérifien, A.S. Demande de permission Caïd BELKOUCH, Marrakech, 1 juil. 1949.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4** Région de Marrakech, Secrétariat général, Lettre N° 1587 CR.M.A.2.ind., du Général D'HAUTEVILLE Chef de la région de Marrakech au Directeur de l'Intérieur Section Politique, A.S. **Caïd Si Mohammed BEN SAID KHOUBBANE**, Marrakech, 19 juil. 1949.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4,** Contrôle des juridictions chérifiens de Marrakech, Bordereau N°241, du chef de la région de Marrakech au contrôleur civil délégué des affaires urbaines, A.S. Plainte contre le Caïd OURIKI, Marrakech, 5 oct. 1950.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., Dossier G.3.4,** Direction des Affaires Chérifiennes, lettre N° 00657, Du Conseiller du Gouvernement Chérifien au Directeur de l'intérieur, A.S. Lettre du Grand Vizir au Caïd IBRAHIM EL MEZOUARI, Rabat, 12 jan. 1951.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., Dossier N° G.3.4., Direction de l'intérieur, Section Politique**, Note de renseignement N° 285 DI- POL/1, Du Directeur de l'intérieur a Conseiller du gouvernement chérifien et au Général Chef de la région de Fès, A.S. **EX Vizir Mohammed Ben El LARBI EL ALAOUI**, Rabat, 15 jan. 1951.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°G.3.4**, lettre N°12357, 22 juillet 1953.

**A.D.N., Fonds Protectorat-Maroc, Série 1MA/300, carton N° 41, dossier N°S.3.4, Fonds Protectorat-Maroc, Direction de l'intérieur, Section politique**, Lettre N° 4060, La direction de l'intérieur à monsieur le conseiller du gouvernement chérifien, A.S**., Démission du Caïd EL AYADI**, Rabat, 14 sep. 1953.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, dossier N°S.3.4, D.I.,** Section politique, lettre N°2312, Le directeur de l'intérieur au directeur des affaires chérifiennes, A.S. Ex Caïd Hadj EL AYADI, Rabat,14 avr. 1955.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H.,** Région de Marrakech, Secrétariat Général, lettre N°1425 CRMA/2, du Général MASSIET DE BIEST Chef de la région de Marrakech au Directeur de l'Intérieur Division des Affaires Politiques, A.S. Remplacement du Caïd Moukhtar IGUIDIR, Marrakech, 11 mai 1955.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N°F.28**, Consulat de France à Tétouan, Lettre N° 128 A.L., du Petit de la VELION Gérant du Consulat au Ministre des Affaires Etrangères, A.S., **Nomination d'un Secrétaire Général de Grand Vizir**, Tétouan, 18 mai 1955.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.I.,**

**dossier N° S.3.4,** Section politique, lettre N°9991, le directeur des affaires chérifiennes au directeur de l'intérieur, A.S. Ex Caïd Hadj EL AYADI, Rabat, 20 mai. 1955

**A.D.N., Fonds Protectorat-Maroc, Série 1M/300, D.I., Carton N° 41,**

**Dossier G.3.4,** Division des Affaires Politiques, Section Politique, Notice A.S. HAJ HASSANE BEN LAHCEN NEKENAFI, Marrakech, 22 mai 1955.

**A.D.N., Fonds Maroc- Protectorat, Série 1MA/300, carton N°41, D.A.C.H., dossier N° G.3.4**, Cercle de Mogador, lettre N° 492 C/2.I.J., du contrôleur civil du cercle de Mogador au Chef de la région, A.S. Remplacement du Caïd NEKNAFI, Mogador, 14 juin 1955.

**2- Archives Diplomatiques de la Courneuve Paris : A.D.C.N., Paris, série M., carton N° 1, dossier N°3,** Personnalités marocaine 1917- 1922, Ministère des affaires étrangères, Direction des affaires politiqueset commerciales, Afrique, lettre N°1363, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S du Grand Vizirat , Rabat, 5 septembre 1913.

**A.D.C.N., Paris série Maroc, carton N°1, dossier N°18, Le Sultan et les personnalités marocaines (1923-1937)** Troupes d'occupation du Maroc Occidental, Territoire de Doukkala Abda, Services des Renseignements, Lettre N° 848.R, du Lieutenant- Colonel FELTIER Commandant du Territoire des Doukkala Abda au Commissaire Résident Général, A.S **Si Aissa BEN OMAR**, Mazagan, 12 oct. 1914.

**A.D.C.N., Paris, Série M., carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaine 1917-1922, Cabinet diplomatique, Lettre N°7D, du Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S. du Pacha de Tanger, Tanger, 5 Jan. 1917.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°3, dossier N°1,** Personnalités

marocaines 1917-1926, Ministère des affaires étrangères, lettre N° 506, du Ministre des affaires étrangères au Résident Général au Maroc, A.S. GUEBBAS et MOKRI, Paris, 15 aout 1917.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc., carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaine 1917- 1922, Ministère des affaires étrangères lettre N°503, du

Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. GUEBBAS et

MOKRI, Rabat, 31 août 1917.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 3,** Personnalités marocaine 1917- 1922, Secrétariat Général de gouvernement chérifien, Lettre N° 1363, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A/S du GRAND VIZARAT, Rabat 27 septembre 1917.

**A.D.C.N., (Paris), Direction des affaires chérifiennes, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 3,** Personnalités marocaines aout 1917-novembre 1922, Ministère des affaires étrangères, télégramme N°423, du Résident Général auMinistre des affaires étrangères A.S. GUEBBAS et EL MOKRI et NAIB Tazi, 1 septembre 1917, à 19H 50.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaines 1917-1922., Ministère des affaires étrangères, lettre N°680, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. les félicitations des notables de Fez à l'occasion des victoires alliés, Rabat, 5 nov. 1918.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaine 1917- 1922, Renseignement du CLEMENÇEAU, A.S. la délégation de notables marocains, Paris, 7 juil. 1919.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N°3,** Personnalités

marocaines 1917-1922, Ministère de la guerre, État Majeur de l'armée section d'Afrique, Note N° 6227 9/11, A.S. Réception des délégations des grands chefs indigènes de l'Afrique du Nord et du Maroc, Paris, 7 juil. 1919.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N°3,** Personnalités

marocaines 1917-1922, État- Major de l'armée section d'Afrique, télégramme N° 171, télégramme officiel du Résident Général à Guerre Section Afrique**,** A.S**. La délégation indigène à Paris,** Paris, 10 juillet 1919.

**A.D.C.N., Paris**, **Série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaines 1917- 1922, Direction politique et commerciale, Télégramme

N°157, A.S. Délégation marocain aux fêtes de la victoire, Rabat, 29 juil. 1919, à 13H40.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités

marocaine 1917-1922, Agence et Consulat de France à Tanger, Lettre N° 229, du Consul Général de France à Tanger à monsieur PICHON Ministre des Affaire étrangère, A.S Caïd EL AYADI, Tanger, 9 août 1919.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités

marocaine 1917-1922., Agence et Consulat de France à Tanger, Lettre N° 815, de l'Agent et Consul Général de France à Tanger à monsieur PICHON Ministre des Affaires étrangères, A.S. Retour de la délégation marocaines aux fêtes de la victoire, Tanger, 11 août 1919.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités

marocaine 1917-1922, Cabinet diplomatique, lettre N° 624 D, Consul Général de France à Tanger à monsieur le Résident Général à Rabat, A.S. Retour du Pacha, Tanger, 28 août 1919.

**A.D.C.N., Paris, série MAROC, carton N°1,** dossier N°3, Personnalités

marocaine 1917-1922, Résidence Générale e au Maroc, lettre N°1049, du

Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. du fils de Grand Vizir, Rabat, 17 sept. 1919.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton 3, Dossier 1,** Personnalités marocaines 1917-1926, Ministère des Affaires étrangère, Direction des affaires politiques et commerciales, télégramme N°778, du Résident Général Lyautey à M. De Peretti, A.S. Kaddour BEN GHABRIT, Rabat,. 14 déc. 1919, à 16H44.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Direction des affaires politiques et commerciales, lettre N°319, du Lyautey au Ministre des affaires étrangères, A.S. Fonctionnaires Chérifiens de Tanger , Traitement de Pacha, Rabat, 4 mars 1920.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Ministère des

Affaires étrangères, Cabinet Afrique, lettre N°1332, du Président de Conseil du ministère des affaires étrangères au Résident Général au Maroc, A.S. Voyage du Naïb Tazi en Belgique, Paris, 18 sept. 1920.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaines 1917- 1927, Ministère d'agriculture, Direction de l'agriculture, lettre N° A/1, du Ministre de l'agriculture au Ministre des affaires étrangères, A.S. Fils du grand vizir de Makhzen, Paris, 29 juin 1921.

**A.D.C.N., Paris, Série M., carton 1, Dossier 3,** Personnalités marocaine 1971-1922, la Résidence Général Note N°212, du Résident Général au Ministre des affaires étrangères, A.S. de HADJ TEHAMI EL GLAOUI PACHA de MARRAKECH, Rabat, Fev.1921.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N° 3,** Personnalités

marocaine 1917- 1922, Ministère des affaires étrangères, lettre du Ministre des affaires étrangères à Son excellence Thami GLAOUI, A.S. Réponse à une lettre de remerciement, Paris, 4 juin 1921.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaine 1917-1922, Direction des affaires politiques et commerciale à la résidence générale, Lettre N° 1480, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S., Si Driss AMOUR, Rabat, 3 oct. 1921.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922, Direction des affaires politiques et commerciales, Lettre N°1824, du Maréchal Lyautey au Ministre des affaires étrangères, A.S. Hadj Driss BEN HAMMOU, Rabat 16 déc. 1921.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N° 3, dossier N° 1,** Personnalités

marocaines 1917-1926, Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique, télégramme N°82, du Ministre des affaires étrangères au Délégué de Résidence générale à Rabat A.S. Pacha de Casablanca, Paris, 16 fév. 1922.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°3, dossier N°1,** Personnalités marocaines 1917-1926, Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique, télégramme N°89-90, du Ministre des affaires étrangères au Délégué de la Résidence générale à Rabat A.S. Pacha de Casablanca, Paris, 16 fév. 1922.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton 1, Dossier 3,** Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922, Direction des affaires politiques et commerciales, Ministère des affaires étrangères, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S., Hadj ben Aissa BEN HAMOUN, Paris, 22 fév. 1922.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N° 3, dossier N° 1,** Personnalités marocaines 1917-1926, Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique, série Maroc, télégramme N°127, du délégué de la résidence générale au Maréchal Lyautey, A.S. successeur du Pacha de Casablanca, Rabat, 16 mars 1922.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°3, dossier N°1**, Ministère des affaires étrangère, Cabinet du Ministre, du Francis Grelle, Banque marocaine, et Société commerciale française au Maroc au Ministre des

affaires étrangères, A.S.  Créanciers de Moulay Zin, Marrakech, 16 mars 1922.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc., carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaine 1917- 1922, Ministère des affaires étrangères, Direction politique, Sous-direction Afrique, télégramme N°127, du Lyautey au Délégué de la Résidence générale, A.S**. Nomination du Pacha de Casablanca**, Paris, 19 mars 1922.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaines aout 1917- novembre 1922, Résidence générale de la France au Maroc, Direction des affaires politiques et commerciales, Lettre N°969, de Urbain BLANC au Ministre des affaires étrangères, A.S. Hadj Ben Aissa BEN HAMMOUN, Rabat, 24 avril 1922.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N°3, dossier N°1**, Consulat général de France à Genève, Lettre N° 162, du Consul général de France à Genève au Ministre des affaires étrangères, A.S. **Interview de Mohamed EL MOKRI**, Genève, 4 oct. 1922.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités

marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937, Résidence générale de France au Maroc, lettre N°93, du LYAUTY au Ministre des affaires étrangères, A.S Franchise douanière, Rabat, 14 jan. 1923.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, cartonN°1, Dossier N°3,** Personnalités

marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937, Cabinet diplomatique, Direction des affaires politiques et commerciales, Afrique, lettre N°841, du Ministre plénipotentiaire à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S. Voyage de son excellence Si Thami Ababou Chambellan du Sultan, Paris, 31 mai 1923.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, cartonN°1, Dossier N°3,** Personnalités

marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales lettre N°532, du Ministre de France en Danemark au Ministre des affaires étrangères, A.S. Notabilités marocaines à Copenhague, Copenhague, 27 juin1923.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N°18,** Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, Cabinet diplomatique, Lettre N° 950, A.S. Pétition de Moulay Mammon, Paris, 2 avril 1924.

**A.D.C.N., Série Maroc., carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaines, dossier général janvier 1923 décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales, lettre N°950, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au ministre des affaires étrangères, A.S. Pétition de Moulay Mamoun, Rabat, 26 mai 1924.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, dossier N° 18, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937,** lettre N°64, Le président du conseil de ministère des affaires étrangères à monsieur Baron pierre consul général de France à Monaco, 24 décembre 1924.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaines 1923-1937, Direction des affaires politiques et commerciales, Note S.N° pour le Chef de Cabinet de Ministre des affaires étrangères, A.S. **Caïd LAYADDI OULD EL HACHMI**, 8 aout 1924.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°18**, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937, lettre N°2401, du Lyautey au Ministre des affaires étrangères (Secrétariat Particulier), A.S. **Caïd El Ayadi**, Rabat, 20 déc. 1925.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°3, dossier N°1,** Personnalités marocaines 1917-1926, Consulat général de France à Tanger, lettre N° 307, du Consul de France à Tanger au Résidant général, A.S. Voyage de Grand Vizir, Tanger, 9 juillet 1927.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3,** Personnalité marocaines 1923-1937, Lettre anonyme, Du Groupe des amis marocains au Résidant Général, A.S. Succession du Grand Vizir, 1927.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, Dossier N°3,** ministère des affaires étrangères, Direction des affaires politiques et commerciales, Afrique Levant Maroc, lettre N°2272,du ministre des affaires étrangères à monsieur Steeg résident général de France au Maroc, A.S**. réforme de vizirats**, 9 décembre 1927.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités

marocaines-dossier général-janvier 1923-décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales, Note de renseignement, A.S. Les musulmans à Vichy, Paris, 9 déc. 1927.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc., carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaines, dossier général janvier 1923 décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales, lettre N°883, de Commissaire résidant général au Ministre des affaires étrangères, Rabat, 9 jan. 1928.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaines janvier 1923-décembre 1937, de monsieur Thami ABBABOU à monsieur UCCELLI, lettre N°883, A.S. Affaire ABBABOU, Rabat, 9 jan.1928.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton 1, Dossier 3,** Personnalités marocaines janvier 1923- décembre 1937, Direction des affaires politiques et commerciales, Note S.N°, A.S. Affaire ABABOU, du résidant général au Ministre des affaires étrangères, Rabat 25 mai 1928.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N° 3,** Personnalité marocaines 1923-1937, Ambassade de France à Tétouan, Lettre N° 19, du M. VERRY au Commissaire Résident Général, A.S. Note sur Succession du Grand Vizir dans la Zone Espagnol, Tétouan, 27 mai.1931.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ambassade de France en Espagne, Direction des Affaires Politiques et Commerciales, Lettre N° 279, du l'Ambassadeur de France en Espagne au M. BRIAND Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Questions Marocaines**, Marrakech, 11 juin 1931.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires Étrangères, Direction des Affaires Politiques, Sous-Direction Afrique-Levant, Télégramme N°194 à 196, du Ministre des Affaires Étrangères à l'Ambassadeur de France à Madrid, A.S. **de la candidature de BENOUNA au Grand Vizirat à la Zone Espagnole,** Paris, 21 juin 1931.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité**

**marocaines 1923-1937**, Ministère des Affaires étrangères, Direction des

Affaires Politiques, Sous- Direction Afrique-Levant, lettre N° 326, du Ministre des Affaires étrangères au Résident Général au Maroc, A.S. **du Grand Vizirat de la Zone Espagnole,** Paris, 6 juil. 1931.

**A.D.C.N., Paris, Série M., carton 1, Dossier 3,** Personnalités marocaine janvier 1926- décembre 1937, Note de Chambre des députés à monsieur Pierre LAVAL ministre des affaires étrangères, 10 janvier 1932.

**A.D.C.N., Paris, Série MAROC, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaine janvier 1926- décembre 1937, Lettre du directeur général de la caisse des dépôts et consignations au Ministre des affaires étrangères, Paris, 4 février 1932.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, D.A.I., carton N° 1, dossier N° 3, Personnalité marocaines 1923-1937**, lettre N° 45, du Pacha Si El Hadj

Thami au Général GARTOUX Commandant de la Région de Marrakech, A.S. **Commandement du Caïd Hammou Glaoui**, Marrakech, 29 avr.1934.

**A.D.C.N., Paris, Direction des affaires indigènes, Série Maroc, carton N°1, dossier N°3, Personnalité marocaines 1923-1937**, lettre N° 1317, du Ministre plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Étrangères, A.S. **Du décès du Caïd Si Hammou GLAOUI**, Rabat, 13 juil.1934.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 3, Direction des Affaires Indigènes**, lettre N° 1650, du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires étrangères Direction des Affaires Politiques et Commerciales, A.S. **Caïd El AYADI**, Rabat 8 sept. 1934.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N°3,** Personnalités marocaines 1917-1922- , Direction des Affaires Indigènes, Lettre N° 1317, Du Ministre plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires Étrangères, A.S. Du décès du Caïd Si Hammou GLAOUI, Rabat, 13 juil.1934.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N°3,** Direction des Affaires Indigènes, Lettre N° 1650, Du Ministre Plénipotentiaire Délégué à la Résidence Générale au Ministre des Affaires étrangères Direction des Affaires Politiques et Commerciales, A.S. **Caïd El AYADI**, Rabat 8 sept. 1934.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°18, Le Sultan et les personnalités marocaines 1923-1937**, note N°37, pour le monsieur le chef du cabinet du ministre, A.S. **Caïd EL AYADI OULD LHACHMI**, 8 sept. 1934.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°18**, Personnalité marocaines1923- 1937, Direction des affaires indigènes, Afrique levant Maroc, lettre N°1317, du Ministre plénipotentiaire délégué à la résidence générale au Ministre des affaires étrangères, A.S. Décès du Caïd Hammou El GLAOUI, Rabat, 1934.

**A.D.C.N., série Maroc, carton N°1, dossier N°3,** Personnalités marocaines 1923-1937, Direction politique et commerciale, Territoire de Meknès, cercle de El Hajeb, lettre N°45, A.S. Réponse à la pétition du Caïd Driss Ou Rahou, Paris 13 mai 1935.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°3,** Personnalités marocaines 1923-1937, Territoire de Meknès, Cercle El- Hajeb, Etat de services du Caïd Driss OU RAHOU, 19 mai 1935.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1,** dossier N°28, Direction des affaires indigènes et du service des renseignements, lettre N°2401, du Maréchal Lyautey au ministre des affaires étrangères , A.S. Caïd El Ayadi du Marrakech, Rabat, 20 déc.1942.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1, Dossier N° 28**, Notice biographique, A.S Si Messaoud Chiguer, directeur adjoint du cabinet impérial, 1944.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N° 1,** Dossier N°29, Ministère des Affaires étrangères, Direction Générale des Affaires Politiques, Direction d'Afrique Levant, Note d'audience, A.S. Si BEKKAI Pacha de Séfrou à Paris, Paris, 4 juin. 1952.

**A.D.C.N., Paris Série Maroc, Carton N°1, Dossier N°28**, Direction des affaires politiques, Notice biographique, A.S. M'hmmed Naciri, Conseiller juridique du Makhzen, Mai 1953.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1,** dossier N°29, Ministère des

Affaires Etrangères, Direction Générale des Affaires Politiques, Direction d'Afrique Levant, Note d'audience, A.S. Si BEKKAI Pacha de Séfrou à Paris, Paris, .1953.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes, Télégramme N°172/174, du De LACOSTE Résident Général au Ministre des Affaires Étrangères, A.S. **La réorganisation administrative**, Rabat, 28 juil. 1954 à 19h. 05.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 29**, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes, Télégramme N°421/424, du Résident Général De LACOSTE au Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Les fonctions du Conseiller du Gouvernement Chérifien**, Rabat, 16 aout. 1954 à 22h. 40.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, Dossier N° 1,** Maroc 1953-1959, Dossier N° 16, Ministère de la Défense Nationale et de la Force Armées, Cabinet du Ministre, Note du M. Pierre ORDIONI, A.S, Réforme d'ordre politique et administratif qui pourraient être apportées aux institutions marocaines, Paris, 19 aout 1954.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6,** dossier N°1, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes, Ministère de la défense nationale et de force armée royale, cabinet de Ministre, Conseiller diplomatique, Note N°600, A.S. Réforme d'ordre politique et administratif qui pourraient apporter aux institutions marocaines, Paris, 19 aout 1954**.**

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°2, dossier N°3, Dossier N° 29, Maroc 1944-1953,** Tribunal de 1ere Instance Marrakech, Parquet de Procureur Général, lettre N° 981 PG/54, Du Procureur commissaire du Gouvernement près le Tribunal de 1ère Instance à Marrakech au Procureur Général près de la Cour d'Appel de Rabat, A.S, **Caïd Moulay Idriss BEN FAIDA**, Marrakech, 13 oct.1954.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N° 4212/4213, de André-Louis DUBOIS Résident Général au Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Personnalités marocaines réfugiés en France**, Paris 12 déc. 1954à 13.30.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°6, dossier N° 1,** Maroc 1953-1959, dossier N° 16, Ministère des Affaires étrangères, Direction d'Afrique-Levant, Sous- Direction du Levant, Bureau de Liaison pour les Affaires Nord- africaines, du Ministre des Affaires étrangères au Résident Général au Maroc, Lettre N°935/AL, A.S, Application du programme du gouvernement au Maroc, Paris, 1954.

**A.D.C.N., Paris, série Maroc, carton N°2, dossier N°29, Maroc 1944-1953**, Ministère des Affaires étrangères, Cabinet du Ministre, Lettre N°151 D., du Résident Général au Ministre des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S, **Visa pour la Syrie du Pacha de Port-Lyautey et de son épouse**, Rabat, 4 juin 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°29, Direction Générale**, A.S. **Liste des Personnalités marocaines**, Rabat, 13 août 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°29, Résidence Générale, Direction Générale de l'Intérieur**, Fiche de renseignement, A.S. **Si BEKKAI Pacha BEN MBAREK BEN MUSTAPHA Ex Pacha de Séfrou**, Rabat, 20 août, 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°29**, Résidence Générale, Direction Générale de l'Intérieur, Fiche de renseignement, A.S. **Si Hadj M'Hamed Ben BOUAMOUR,** Rabat, 21 août, 1955.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°29, Direction Générale,** déclaration du gouvernement Français, Paris, 1er octobre, 1955.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N°1, dossier N°29, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N° 1423/30, du M. Pierre JULY Ministre des Affaires étrangères à M. André- Louis DUBOIS Résident Général au Maroc, A.S. **La Constitution d'un Conseil du Trône**, Paris, 2 oct. 1955 à 16. 30.
**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°29, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N°4056, du M. André- Louis DUBOIS Résident Général au Maroc aux Chefs de la Région de Tadla, Beni Mellal, A.S. **Confirmations des Pachas et Caïds dans leurs commandements**, Rabat, 25 nov. 1955 à 18.50.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N° 1, dossier N°29**, **Ministère des Affaires étrangères, Direction des Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N°4070, du André Louis Dubois au Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Personnalités marocaines appelés à quittés leurs commandements**, Rabat, 26 nov.1955 à 16.20.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N°29, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes**, Télégramme N°4077/4079, du M. André- Louis DUBOIS Résident Général au Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Liste des Pachas et Caïds frappés pour raison politique** , Rabat, 26 nov. 1955 à 21h.50.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes,** Télégramme N° 4082/89, Du André Louis DUBOIS Résident Général au Maroc au Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Liste des Pachas et des Caïds invités à démettre de leurs fonctions**, Rabat, 28 nov. 1955 à 20. 35.

**A.D.C.N., Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes**, Note N° 1563, Note pour le Secrétaire Général, A.S. **Liste partielle du Gouvernement marocain**, Paris 7 déc. 1955.M2-3.

**A.D.C.N., Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 41, Direction Générale des Affaires marocaines et tunisiennes,** Télégramme N° 2136, de M. Jean BASDEVANT au Ministre des Affaires étrangères, A.S. **Notables marocains réfugiés en France**, Paris 7 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N°1, dossier N°41, Résidence du Conseil,** Lettre N° 13596, Du EDGAR FAURE Président du Conseil

Ministérielle au Ministre des Affaires Étrangères, A.S. **Notables marocains résidés en France**, Paris 12 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 41, Direction**

**Générales des Affaires marocaines et tunisiennes,** Lettre N° 669, Du

Ministre des Affaires étrangères au Ministre des Finances et les Affaires

économiques (à l'attention du M. BLOT), A.S. **Aide financière à des**

**marocains réfugiés en France**, Paris 22 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 41, Direction des Affaires marocaines et tunisiennes**, Note s. N°, Du Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie à l'Office du Maroc à Paris, A.S. **Consentir des crédits à des personnalités marocaines réfugiés en France**, Paris 23 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°41,** Résidence Générale de la France au Maroc, Direction Générale, Sous-Direction Maroc, Lettre N°2263/2264, du M. Jean BASDEVANT au Ministre des Affaires étrangères, Directions des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S. Aide au marocains résidés en France, Rabat 27 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, Carton N° 1, dossier N° 41**, Résidence

Générale de la France au Maroc, Direction Générale de l'Intérieur, Division des Affaires Politiques, Lettre N° 1153 DI/POLC.1, du André Dubois Commissaire Résident Général au Ministre des Affaires étrangères Directions des Affaires marocaines et tunisiennes, A.S. **Séjour en France Métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc**, Rabat, 28 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N°1, dossier N°41,** Direction générale de l'intérieur, Division des affaires politiques, lettre N°1155 DI, du Résidant général André Dubois au Ministre des affaires étrangères, A.S. Séjour en France métropolitaine des personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc, Rabat, 28 déc.1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 29**, Ministère des Affaires étrangères, Direction des Affaires marocaines et tunisiennes, Lettre N° 704, du Ministre des Affaires étrangères au Ministre de la Défense Nationale et de la Force Armée, A.S. **Personnalités marocaines qui doivent s'éloigner du Maroc**, Paris, 30 déc. 1955.

**A.D.C.N., Paris, Série Maroc, carton N° 1, dossier N° 29, Ministère des Affaires étrangères, Affaires marocaines et tunisiennes,** Note à l'attention du monsieur le Directeur Général, A.S. **Des anciens chefs marocains résident en France**, Paris, 1955.

**3- Fonds du Services Historique de Défense Vincienne(Paris):**

**S.H.D.V., Paris, sous série 3H Maroc, carton N°1427**, Dupli. PosN°GR9M990, Légation de la république française au Maroc, Rapport N°62, A.S. L'abdication de Moulay Hafid, 1912.

**S.D.H.V., Paris, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement**, **carton N°** lettre N° 3903 D.N/Z, Du lieutenant-colonel Huot directeur des affaires indigènes et service de renseignement à Messieurs Le général commandant de la région de Fès et Le général

commandant de la région de Taza, A.S. Amar D'HMIDO, Rabat, 2 déc. 1922.

**S.D.H.V, Sous-série 3H, Maroc, carton N° 1550**, Région de Taza, Services des affaires indigènes, Teritoire de Taza-Nord, lettre N° 1274 T.N./1, du colonel Dubuisson commandant du territoire Taza-Nord au général de division commandant de la région de Taza, A.S. **Modification à apporter dans commandement des tribus de Ghiata**, Taza, 8 avril 1927.

**S.D.H.V, Sous série 3H Maroc, Carton N°1555,** 1ère Partie, Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°209 TN/C, du chef du Bureau de Bab Moroudj au commandant de territoire de Taza-Nord, A.S. Réclamation contre Caïd Allal ouled Amar d' Hmidou, Taza, 3oct.1928.

**S.H.D.V.**, **Paris, série 3H Maroc, carton N°1550,** Service des affaires

indigènes, Territoire de Taza-Nord, du Commandant de territoire de Taza-Nord au commandant de la région, lettre N° 3938, A.S, Commandement indigène, Taza, 26 nov.1928.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, carton N°1550, Région de Taza,** Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°164 T.N/C, du chef Territoire de Taza-Nord au chef de territoire de Taza, A.S. Réclamation de monsieur Fournier, Taza, 10 mai 1930.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, Carton N°1550,** Région de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°168 T.N/C, du chef Territoire de Taza-Nord au chef de territoire de Taza, A.S. Réclamation de monsieur Fournier, Taza, 6 juin 1930.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, carton N° 1552,** Direction des affaires indigènes, Service de renseignement, Territoire de Taza, Annexe de Kef El Ghar, lettre N°123, Rapport du Capitaine Vouilloux, Chef de

Bureau des affaires indigènes de Kef El Ghar, A.S., La proposition da Caïd de Senhadja en faveur du fonctionnaire Caïd Si Taieb El Mehdi El Ouazzani, Kef El Ghar, 8 mars 1931.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc,** Direction des affaires indigènes, carton N°1551, lettre N°30, A.S. Requête présenté par Mohamed et Ali Ben Hadj M'hmed Douieb du Douar Khandeq Aslane, Tribu de Mernissa, Rabat, 1 fév. 1934.

**S.H.D.V., Paris, Direction des affaires politique, série Maroc, sous série 3H, carton N°1549,** Bordereau d'envoi N°2039 D.A.P/2, Rapport du contrôleur civil suppléant chef d'annexe des Tsoul**, A.S Caïd Bachir EZ ZEMRANI,** Beni Lent, 4 sep. 1936.

**S.H.D.V., Paris, sous série 3H Maroc, Carton N°1549, Dupli. Pos. 2053,** Direction des affaire politique, Territoire de Taza, Annexe des Tsoul, Rapport s.n, El Hadj Bachir Ben Salah Zemrani, Taza, 4 sep. 1936.

**S.D.H.V., Paris, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous série 3H Maroc, carton N° 1555, 2ème Partie,** lettre N°979, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **Tribu des Mernissa MaCheikha de Berber,** Taza, 16 déc. 1936.

**S.H.D.V., Paris, Direction des affaires politique, série Maroc, sous série 3H, carton N°1549,** Dupli. Pos. GR9M N°2053, Services spéciaux de l'Afrique du Nord, Chefs et agents au Maroc, A.S. état nominatif en faveur du Caïd Bachir EZ ZEMRANI, travail d'avancement, 1937.

**S.D.H.V., Paris, Direction des affaires indigènes, sous série 3H Maroc, carton N° 1555,** Territoire de Taza ,Cercle de Haut Leben, lettre N°173, du Chef d'Escadrons Lieutenant de Battisti au Chef de territoire**,** A.S. **Décès du Caid Allal ould Amar d'Ahmidou et de son remplacement,** Taineste, 29 mars 1946.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, carton N°1594,** Lettre Vizirielle

N°6189, du conseiller du gouvernement chérifienne, Avis au chef de cercle de Taza, A.S. sur la réponse du Cadi Tsoul-Branès, en date du 24mai 1947.

**S.D.H.V, Sous série 3H Maroc, carton N°1549, Direction des affaires**

**indigènes**, Service de **renseignemen**t, lettre N°8097, du chef de cercle de

Taineste au conseiller du gouvernement chérifien, A.S Réclamation du Cadi Omar El Marrakchi,Taineste , 30 juin 1947.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, carton N°1594,** Direction des affaires indigènes, Service de renseignement, lettre N°6129, du Cadi Si Omar El Marrakchi au Vizir de la justice, A.S. Agissements du Caïd Bachir Zemrani, Rabat, 17 juillet 1947.

**S.D.H.V, Paris, Sous série 3H Maroc, Carton N°1550,** Région de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza, Cercle de Guercif, lettre N°597 G/2.C, du monsieur Robles Joseph au monsieur juin Résidant général, A.S. Réclamation de monsieur Robles Joseph, colon, demeurant à Guercif, Rabat, 5 aout 1948.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc,** Carton N°1550, Région de Oujda, Contrôle civil de Taourirt, lettre N°511/CF, du Contrôleur civil de Taourirt au chef de la région de Oujda, A.S. Agissements de Caïd Ramdane de tribu Haouara-Ouled Raho, cercle de Guercif, Taourirt, 8 août 1948.

S**.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, carton N°7301,** Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°862 AB/I, du chef de bureau des affaires indigènes d'Agadir Banlieue au Commandant du territoire d'Agadir, A.S Réclamation de Mbarek Ben Mohamed contre Pacha d'Agadir, fév. 1950.

**S.D.H.V., Paris, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous série 3H Maroc, carton N° 1555, 2ème Partie**,

lettre S.N°, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **Plainte contre Caïd Mohamed Ould Amar d'Ahmidou,** THAR SOUK, 28 déc. 1950.

**S.D.H.V., Paris, Sous Série 3H Maroc, carton N°1555,** 2ème Partie,

Direction des affaires indigènes, Service des renseignements, lettre N°34

HL/2/C, du chef du Bureau de Bab Moroudj au commandant de territoire de Taza-Nord, A.S. Plainte contre Caïd Allal ouled Amar d' Hmidou, février 1951.

**S.D.H.V., Paris, Direction des affaires indigènes, Service de renseignement Sous série 3H Maroc, carton N°1555, 2ème Partie,** lettre N°1821, Du chef du cercle Haut- Leben Taineste au Colonel chef de territoire de Taza, A.S. **L'éloignement du Caïd Mohamed Ould Amar d'Ahmidou,** Fès 18déc. 1952.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, carton N°1550, Région de Fès,**

territoire de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°622TT/C2, du chef Territoire de Taza au chef de la région de Fès, A.S. Compte rendu Lettre anonyme pour Driss El Mejjati, Taza, 23 jan.1953.

**S.D.H.V., Paris, Sous série 3H Maroc, Carton N°1550, Région de Fès,**

**Secrétariat général, Section politique,** lettre N°775 RF/2, du conseiller du gouvernement chérifien au chef de territoire de Taza, A.S**. Réclamation de Driss Ben Larbi Ben Hoummada, Douar Ross Rohi ,** Fès,9 mars 1953**.**

**S.H.D.V. Paris, Sous série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Tanger, 30 mai 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, service politique, **Proclamation des Oulémas du Maroc**, 31 mai 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754,** Cabinet diplomatique à Rabat, Note N°544, Tétouan, 2 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous Série 3H Maroc, carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9 M 754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD.

**S.H.D.V., Paris, sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, **interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats.**

**S.H.D.V., Paris, sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli.**

**Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD.

**S.H.D.V., Paris, sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier

ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet du ministre**,** **Note pour le chef du service de presse**, Paris, 29 mai 1953.

**S.H.D.V. Paris, sous-Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note 419 importante, à l'attention des chefs de postes, interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats.

**S.H.D.V. Paris, Sous -Série 3H Maroc, carton N°1550,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Région de Fès, Territoire de Taza, Lettre N°1258, du Colonel George chef de territoire de Taza au Général chef de

la Région, A.S. **Comportement du Caïd Abdallah Ould Aissa des Metalsas,** Fès, 18 sep. 1953.

**S.H.D.V. Paris**, **sous- série 3H Maroc**, **Direction des affaires politiques, carton N°1427, Dupli. Pos. GR9M990,** Note à l'attention des chefs de postes, A.S. **Interview d'EL GLAOUI accordée au journal CLIMATS**, Paris, 1953.

**S.H.D.V. Paris**, **sous- série 3H Maroc**, **Direction des affaires politiques, carton N°1427, Dupli. Pos. GR9M990, Note à l'attention des chefs de postes, A.S. Interview d'EL GLAOUI accordée au journal CLIMATS**, Paris, 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, **interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats,** juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, Département armée de terre, Sous Série 3H Maroc, Carton 1426, GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, **une déclaration du Glaoui**, Paris, 31juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Rapport Comment c'est développé l'opposition contre l'ancien Sultan du Maroc, juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du Grand vizir**, Casablanca, juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, service politique, Note pour monsieur Noel, A.S. **Critique de Abdel haï EL KETTANI** du **communiqué de Grand Vizir,** Fès, 6 juin. 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du Grand vizir**, Casablanca, juin 1953.

**S.H.D.V., sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Télégramme adressé à New York times à New York par son correspondant à Paris, le chef du service de presse, Paris, 4 juin 1953.

**S.H.D.V., sous Série 3H Maroc, Carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Télégramme adressé à New York times à New York par son correspondant à Paris, le chef du service de presse, Paris, 4 juin 1953.

**S.H.D.V., sous Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet du ministre, Note pour le chef du service de presse, Paris, 29mai 1953.

**S.H.D.V., sous-Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Direction de l'intérieur, Service politique, Bulletin spécial de renseignements, A.S. **Chefs marocains partis pour la France, depuis le début de juillet ou en instance de partir**, 21 juil. 1953.

**S.H.D.V., sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, Section politique, Bulletin spécial

de renseignement, A.S. Pachas et Caïds demandent la destitution du Sultan, 30 mai 1953.

**S.H.D.V., sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754,** Cabinet diplomatique Rabat, Note N°568, Tétouan, 10juin 1953.

**S.H.D.V., sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953).

**S.H.D.V., sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, **Communiqué du palais impérial**, Casablanca, 11 aout 953.

**S.H.D.V., sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives**, Un communiqué de Pacha de Settat**, Settat, 22 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous-Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, A.S. **d'une déclaration des officiers marocains contre le Pacha de Séfrou**, Casablanca, 5 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous-Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754,** Cabinet diplomatique Rabat, Note N°568, Tétouan, 10juin 1953.

**S.H.D.V., sous -Série 3H Maroc, carton N°1427, Dupli. Pos.**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953 .

**S.H.D.V., sous -Série 3H Maroc, carton N°1550,** Résultat du sondage

psychologique effectué par le contrôleur civil chef de cercle de Taza**, A.S. Les opinions du Caïd Driss EL MEJATTI des Ghiata à l'égard de la déclaration du Sultan,** Taza **,**17 juin 1953.

**S.D.H.V., Paris, Sous-série 3H Maroc, carton N°1550, Région de Fès,**

territoire de Taza, Service des affaires indigènes, Territoire de Taza-Nord, lettre N°622TT/C2, du chef Territoire de Taza au chef de la région de Fès, A.S. Compte rendu Lettre anonyme pour Driss El Mejjati, Taza, 23 jan.1953.

**S.H.D.V., Paris, sous -Série 3H Maroc, carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9 M 754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD.

**S.H.D.V., Paris, sous -Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet du ministre, Note pour le chef du service de presse, Paris, 29mai 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous -Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Direction de l'intérieur, Section politique, Bulletin spécial de renseignements, A.S. Pachas et Caïds demandent la destitutions du Sultan, 30mai 1953.

**S.H.D.V. Paris, Sous-série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Tanger, 30 mai 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous-série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754,** Direction de l'intérieur, service politique, **Proclamation des Oulémas du Maroc**, 31 mai 1953.

**S.H.D.V ., Sous-série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos. N° GR9M754,** Cabinet diplomatique à Rabat, Note N°544, Tétouan, 2 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous-série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953),** Note importante, à l'attention des chefs de postes, **interview accordé du Thami El GLAOUI au journal Climats.**

**S.H.D.V. Paris, Sous-série 3H Maroc, carton N° 1426, Dupli. Pos N°GR9M754,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Note de la direction de l'intérieur d'avril 1953, en dépôt chez M. LAGNAUD. **S.H.D.V. Paris**, **Sous-série 3H Maroc**, **carton N°1427,** Direction des affaires politiques**,** Dupli. Pos. GR9M 990, Note à l'attention des chefs de postes, A.S. Interview d'EL GLAOUI accordée au journal CLIMATS, Paris, 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426,** Dupli. Pos N°GR9M 754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Note importante, à l'attention des chefs de postes, interview accordé du Thami El GLAOUI au journalClimats, juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous-Série 3H Maroc, carton N° 1426,** Dupli.

Pos N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Rapport Comment c'est développé l'opposition contre l'ancien Sultan du Maroc, juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous- Série 3H Maroc, carton N°1426,** Dupli. Pos.

N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, Communiqué du Grand vizir, Casablanca, juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426,** Dupli. Pos.

N°GR9M754, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Télégramme adressé à New York times à New York par son correspondant à Paris, le chef du service de presse, Paris, 4 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426,** Dupli. Pos.

N°GR9M754**,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, A.S. **d'une déclaration des officiers marocains contre le Pacha de Séfrou**, Casablanca, 5 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, Sous- Série 3H Maroc, carton N°1426,** Dupli. Pos. N°GR9M 754, Direction de l'intérieur, service politique, Note pour monsieur Noel, A.S. **Critique de Abdel haï EL KETTANI** du **communiqué de Grand Vizir,** Fès, 6 juin. 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754,** Cabinet diplomatique Rabat, Note N°568, Tétouan, 10juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1550,** Résultat du sondage psychologique effectué par le contrôleur civil chef de cercle de Taza**, A.S. Les opinions du Caïd Driss EL MEJATTI des Ghiata à l'égard de la déclaration du Sultan,** Taza **,** 17 juin 1953

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives**, Un communiqué de Pacha de Settat**, Settat, 22 juin 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Direction de

l'intérieur, Service politique, Bulletin spécial de renseignements, A.S. Chefs marocains partis pour la France, depuis le début de juillet ou en instance de partir, 21 juil. 1953.

**S.H.D.V., Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1426, Dupli. Pos.**

**N°GR9M754**, Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), du premier ministre aux divisions des affaires administratives, Cabinet impérial, Communiqué du palais impérial, Casablanca, 11 août 953.

**S.H.D.V. Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°1550,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Région de Fès, Territoire de Taza, Lettre N°1258, du Colonel George chef de territoire de Taza au Général chef de la Région, A.S. **Comportement du Caïd Abdallah Ould Aissa des Metalsas,** Fès, 18 sept. 1953.

**S.H.D.V. Paris**, **sous- série 3H Maroc, carton N°7553,** Région de Fès,

Territoire de Taza, Annexe des Ghiata, lettre N°223, du contrôleur civilde

cercle de Taza au Colonel chef du territoire , A.S. Impression du Caid Driss El Mejjati à son retour de Rabat, Taza, 17 nov.1955.

**S.H.D.V., Paris, sous- série 3H Maroc, carton N°1549,** Cercle de Taza,

Annexe de Beni Lent, Note de renseignement N°167 BL/C, A.S. Délégation desTsouls se rend au palais pour relever Caïd Zemmrani de son commandement, Beni-Lent, 8 déc. 1955.

**S.H.D.V. Paris, sous- Série 3H Maroc, carton N°7553,** Territoire de Taza**,** Annexe de Tsoul à Beni-Lent, Note de renseignement N°167 BL/C , A.S. **Voyage du Caïd Zemrani à Rabat, Beni- Lent,** 8 déc. 1955.

**S.H.D.V. Paris, sous- série 3H Maroc, carton N°1550**, Territoire de Taza, Annexe de Tsoul à Beni-Lent, Note de renseignement N°168 BL/C, A.S**. Voyage du Caïd Zemrani à Rabat**, Beni- Lent, 8 déc. 1955.

**S.H.D.V. Paris, sous- série 3H Maroc, carton N°1550**, Territoire de Taza, Cercle de Taza, Note de renseignement N°A/1379, A.S. Voyage du Caïd Zemrani à Rabat, Beni- Lent, 14 déc. 1955.

**S.H.D.V., Paris, sous- série 3HMaroc, carton N°1550**, Lettre N°471, du contrôleur civil du cercle de Taza au colonel chef de territoire de Taza, A.S. Opinion du Caïds DrissEl Mejatti des Ghiata sur la question du trône, Taza, 1Aout 1955.

**S.H.D.V., Paris, sous -Série 3H Maroc, carton N°1550,** Affaire des Caïds (mai, juin, juillet 1953), Région de Oujda, Contrôle civil Taourirt, Lettre N°511,A.S. **agissement du caïd Ramdane de la tribu Haouara Oulad Raho Cercle de Guércif,** 28 aout 1955**.**

**S.H.D.V., Paris, sous- série 3H Maroc, carton N°1550,** Région de Fès,

Secrétariat général, Section politique, Note de service N°1779, 9 oct.1955.

**S.H.D.V., Paris, sous -série 3H Maroc, carton N°7553,** Région de Fès,

Territoire de Taza, Annexe des Ghiata, lettre N°223, du contrôleur civilde

cercle de Taza au Colonel chef du territoire , A.S. Impression du Caid Driss El Mejjati à son retour de Rabat, Taza, 17 nov.1955.

**OUVRAGES :**

ARNAUD, Louis, **Au temps des Mehallasou le Maroc de 1860 à 1912**, Éd. Atlantide, Casablanca, 1952.

AUBIN, Eugène, **Le Maroc d'aujourd'hui 1913**, éd. DAR AL AMAN, Rabat, 2017.

BERGER, François, **Moha ou Hammou le Ziani, un royaume berbère**

**contemporain au Maroc**, éd. Atlas, Marrakech, 1929.

BERQUE, Jaques, **Structures sociales du Haut Atlas**, Paris Presse universitaire de France, Paris, 1955.

CASINIERE, Henri **Les municipalités marocaines, leur Développement , leur législation**, La Vigie marocaine, Casablanca, 1924

CATROUX, Georges, **Lyautey le Marocain**, Éd. Hachette, Paris, 1952.

COIDAN, Etienne, **Le Caïd marocain**, éd. Essaada, Rabat, 1950.

CUINOT, Xavier et BROCARD, Rémi **, Goums 1906-1958**, Inventaire de la sous-série 3H, Service historique de l'armée de terre, Château de Vincennes, 1996.

Daniel RIVET, **LYAUYEY et l'institution du protectorat français au Maroc**, 3 Tomes, éd. L' Harmattan, 1988.

EL BAGHDADI Bouchta et Zora, RICHARD, Christian, **Le Pacha soldat, vie du Pacha Si Mohamméd El Baghdadi**, La rose éditeur, Paris, 1936.

GAILLARD, Henry et Édmond Michaux-Bellaire, **L'administration au**

**Maroc, Le Makhzen, étendue et limites de son pouvoir,** éd. Imprimerie

marocaine, Tanger, 1909

GALLAND, Gabriel, **Le Maroc, un empire qui se réveille,** Dar Al Aman, Rabat, 2016.

GAUDIO, Attilio, **Le Maroc du Nord, Cités andalous, et montagnes**

**Berbères**. Nouvelles éditions latines, Paris, 1981.

GAVIN, Maxwell, **El Glaoui, dernier seigneur de l'Atlas, 1893-1956**,

Traduction de J.PAPY, éd. Fayard, Paris.

Général Durosoy, **Lyautey 1854-194, Maréchal de France**, éd. Lavauzelle, Paris, 1984

GOUVION, Marthe et Édmond, **KitabAayane al- Maghrib ‘ l-Akça, Esquisse générale des Moghrebs de la genèse à nos jours et livre des grands du Maroc,** éd. DAR ALAMANE, 2013.

GRUNER, Roger, **Du Maroc traditionnel au Maroc moderne, le contrôle civil au Maroc 1912-1956**, Nouvelles éditions Latines, Janvier 1984, Paris.

GUILLAUME**,** Albert**, L’évolution économique de la société rurale**

**marocaine**, Librairie générale de jurisprudence, Paris, 1955.

GUILLAUME, **Les Berbères marocains et la pacification de l’Atlas central 1912-1933**, éd. Juillard, Paris, 1946

HARMAND, Jules, **Domination et colonisation**, éd. Ernest Flammarion, Paris, 1910.

HECHT, Emmanuel et SERVENT, Pierre, **Le siècle du sang 1914-2014**, éd. L’express Perrin, mai 2014, p.198.

HESS, Jean, Une Algérie nouvelle, **Quelques principes de colonisation**

**pratique sur le propos du Maroc oriental et de port-Say**, éd. P.V.STOCK, Paris, 1909.

JULIEN, Charles André, **Histoire de l’Algérie contemporaine 1827-1871**, T.1, éd. Presses universitaires de France, 1964.

LANITE, Abraham**, Les conditions d’établissement de traité de Fès, Lapolitique berbère de Protectorat française au Maroc 1912-1956**, T.1, Éd. L’HARMATTAN, Paris, 2011,

LAROUI, Abdallah**, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain**, éd. François Maspero, 1977.

LYAUTEY Hubert, **L'action colonial 1900-1914 Madagascar-Sud Oranais-Maroc**, éd. Paleo, Fév. 2012.

LYAUTEY Hubert, **L'action coloniale**, éd. Paléo, Paris, 2012

MILLET, René, **La conquête du Maroc, la question indigène (Algérie et Tunisie**), éd. Perrin, Paris, 1913.

MONTAGNE, Robert, **Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Essai sur la transformation politique des Berbères sédentaires (groupe Chleuh)**, éd. Dar ALAMANE, 2013.

PASCON, Paul ,**Le Haouz de Marrakech**, 2Tomes, Centre universitaire de la recherche scientifique, 1983.

**S.H.D.V**., Expositions coloniale internationale de Paris de 1931, **Les opérations militaires au Maroc**, Imprimante nationale, Paris, 1931.

SALAHDINE, Mohaméd, **Maroc, Tribus, Makhzen et Colonnes, essai d'histoire économique et sociale,** éd.L'Harmattan, Paris 1986,

THARAUD, Jérôme et Jean, **Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas**, éd. Librairie Plon, Paris, 1920.

**Thèses**

AMRANI-HANCHI, Mohamméd **Essai sur l'évolution des structures sociales traditionnelles dans le monde rurale marocain au contact de l'occident**, université Paris 7, 1985.

**Articles :**

DE CAIX, Robert, *« La politique française au Maroc »*, **Bulletin Mensuel du comité de l'Afrique française**, N°1, Jan. 1905

ETIENNE, Eugène, « Notre comité au Maroc », **Bulletin Mensuel du comité de l'Afrique française,** N°2, Paris, jan. 1904.

JULIEN, Franc, TAILLANDIER, Saint René (George), « Les origines du Maroc français, 1901-1906, récit d'une mission, 1930 », **Revue d'Histoire moderne et contemporaine**, 1930, p.389.

LADREIT DE LACHARRIERE, Jean,« Les éléments marocains du problèmes indigène », **Bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française et du Comité du Maroc**, N°1, janv. 1930.

MOURET, Charles, « Le Maroc pendant la guerre et l'exposition de Casablanca **»**, **Annales de géographie**, N°132, 1915.

## Presse.

**Petit marocain,** 31 juil. 1953.

**Maroc Presse,** 9 mai 1953.

**Echo marocain**, 22 avril 1955.

# الفهرس


مقدمة.....01

الباب الأول: استراتيجية الحماية الفرنسية ومسألة النخب المخزنية..... 19

الفصل الأول: السياسة الأهلية لإدارة الحماية ومسألة النخب المخزنية.....20

1- ليوطي ونخب المخزن..... .....20

1-1- الفكر الاستعماري لليوطي والمخزن الشريف.....20

1-2- ليوطي ومبدأ الشراكة مع المخزن الشريف.....26

2- السياسة الأهلية ومسألة النخب المخزنية في المنطقتين الدولية والإسبانية.....37

2-1- السياسة الأهلية في منطقة طنجة الدولية.....37

2-2- الحماية الفرنسية وتمثيلية السلطان في المنطقة الخليفية.....45

3- . السياسة الأهلية بين القائدية والواقع القبلي.....51

3-1- سياسة القواد الكبار.....51

3-2- السياسة الأهلية والواقع القبلي "الأطلس المتوسط أنموذجا":.....63

الفصل الثاني: دور سلطات الحماية في الحفاظ على النخب المخزنية وتجديدها.....69

1- نظام الحماية وإنعاش حكومة المخزن الشريف.....70

1-1- الأوضاع العامة للمخزن المركزي على عهد السلطان مولاي عبد العزيز.....70

1-2-المخزن المركزي على عهد الحماية.....77

2- الأسس المادية في تشكيل نخب المخزن المحلي.....88

2-1- القائدية بين وصاية المخزن والحماية.....88

2-2 - الأسس المادية لتجديد المخزن المحلي.....99

3- سياسة استقطاب نخب المخزن.....102

3-1- استراتيجيات ليوطيي في استقطاب نخب المخزن.....102

3-2- مظاهر استقطاب نخب المخزن.....109

الباب الثاني: تجليات اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية

وطرق تصريفها.....121

الفصل الثالث: الوضعية الإدارية والقانونية للنخبة المخزنية.....122

1-الصفة القانونية والإدارية للنخب المخزنية في عهد الحماية 1912-1956..122

1-1- حكومة المخزن تحت الوصاية الفرنسية:.....122

1-2- القائدية تحت الرقابة الفرنسية.....131

2- الحافز المخزني والسياسة الأهلية.....139

2-1- التعيين المخزني على عهد الحماية.....139

2-2- نماذج التحفيز المخزني على عهد الحماية .....147

3- الجزاء التأديبي المخزني على عهد الحماية.....155

3-1- المسطرة الإدارية لإصدار العقوبة الوظيفية على عهد الحماية.....155

3-2- العزل من الوظيفة المخزنية على عهد الحماية.....166

الفصل الرابع : مظاهر اندماج النخب المخزنية في دائرة الحماية.....172

1- تجليات إدماج نخب المخزن في دائرة الحماية.....173

1-1- مظاهر إدماج النخب المخزنية في المسائل الفرنسية قبل توقيع معـــــاهدة

الحماية..... 173

2-1- النخبة المخزنية من الإدماج إلى الاندماج في المشروع الفرنسي.....184

2- النخب المخزنية ومشروع التوسع الاستعماري الفرنسي بالمغرب.....191

2-1 القائدية من خدمة المخزن إلى خدمة الحماية.....191

2-2- النخب المخزنية ومعارك "التهدئة".....199

3- النخب المخزنية في خدمة مشاريع فرنسا.....208

3-1- الرعاية المخزنية للاستيطان الزراعي.....208

3-2- دعم المخزن لمؤسسة الحماية خلال الحرب العالمية الأولى.....216

الباب الثالث: مخلفات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية.....221

الفصل الخامس: النخب المخزنية بين التبعية للسلطان والاندماج في نظام الحماية.....222

1- النخب المخزنية ومسألة التبعية للسلطان بعد توقيع معاهدة الحماية.....222

1-1 - اختلال تبعية المخزن المركزي للسلطان مولاي يوسف.....222

2-1 التحكيم السلطاني على عهد الحماية الفرنسية.....231

2- المخزن المحلي والتبعية للسلطان على عهد الحماية.....237

2-1- أزمة التبعية للسلطان.....237

2-2- الادعاءات القائدية ضد السلطان سيدي محمد بن يوسف .....249

3- أزمة القواد الكبار .....254

3-1- عريضة الباشوات والقواد.....254

3-2 - حكومة المخزن الشريف ضد أزمة القواد الكبار .....261

**الفصل السادس: انعكاسات اندماج النخب المخزنية في نظام الحماية على المخزن والمجتمع المغربي.....270**

**1- النخب المخزنية والنسق الاجتماعي المغربي على عهد الحماية.....271**
**1-1- المخزن والبنيات العقارية القبلية على عهد الحماية.....271**

**1-2- النخب المخزنية في علاقتها ببقية الأطياف الاجتماعية.....280**
**2- الأوضاع العامة للنخب المخزنية بعد الاندماج في دائرة الحماية.....289**

**2-1- حصيلة اندماج نخب المخزن في دائرة الحماية.....289**

**2-2- الوضعية السياسية والاجتماعية لنخب المخزن عقب أزمة القواد الكبار.....295**

**3- النخب المخزنية وعودة السلطان سيدي محمد بن يوسف إلى حكم المغرب.....310**

**3-1- الأوضاع العامة للنخب المخزنية بعد عودة السلطان سيدي محمد بن يوسف..... 310**

**3-2- النخب المخزنية واللجوء السياسي إلى فرنسا.....315**

**خاتمة .....326**

**الملحق.....335**

**البيبليوغرافيا.....383**

**الفهرس العام.....429**